



جامعة باتنة 1  
كلية الحقوق والعلوم السياسية  
قسم العلوم السياسية



العلاقات التركية الإسرائيلية في ظل التحولات  
في منطقة الشرق الأوسط منذ 2011

أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه علوم في العلوم السياسية والعلاقات الدولية  
تخصص: علاقات دولية

إشراف الأستاذ:  
أ.د. عبد الله راقي

إعداد الطالبة الباحثة:  
أمال بوساحة

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الدرجة العلمية	الجامعة الأصلية	الصفة
أ.د. حسين قادري	أستاذ التعليم العالي	جامعة باتنة 1	رئيسا
أ.د. عبد الله راقي	أستاذ التعليم العالي	جامعة باتنة 1	مشرفا ومقررا
أ.د. شوقي عرجون	أستاذ التعليم العالي	جامعة المسيلة	عضوا مناقشا
أ.د. طلال لوشبي	أستاذ التعليم العالي	جامعة باتنة 1	عضوا مناقشا
د. نبيلة بن يحيى	أستاذ محاضر أ	جامعة الجزائر 3	عضوا مناقشا
د. نصيرة صالحى	أستاذ محاضر أ	جامعة خنشلة	عضوا مناقشا

السنة الجامعية:

2022.2021

# إِهْدَاء

إلى الروح التي عاشرتها وغادرتني لتسكنني . . . شقيقي ووحيدي "عبدو"

إلى الكريمين أبي وأمي إليكما أتمني وبكما أحيا

إلى من شاركني شقاوة الطفولة وصعاب الحياة . . . شقيقات الروح

مراضية، جليلة، هناء وصبرينة وشيماء

إلى أنس الوجود بعالمي

(ساجي، غيث وشيليا)

إلى الوفيات رفيفات الدرب شريكات الصعاب . . . صديقاتي

(فاطمة الزهراء كرامرشة، مريحة العمري وسلامي آمال)

إلى من صادفت وعرفت وصنع لي معروفاً بدعاء، ابتساماً وعبارة تشجيع

أهدي عملي هذا .



# شُكْرٌ وَعِرْفَانٌ

الحمد لله والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه الكرام

أوجه شكري وامتناني لرب العالمين . . . . الذي عليه أتوكل وبه أستعين .

أتوجه بشكري الجزيل إلى أستاذي المشرف على الأطروحة الدراسة أستاذ التعليم العالي عبد الله

مراقدي على تكريمه بالإشراف على هذا العمل .

كما أتوجه بشكري الخالص إلى أساتذتي الموقرين أعضاء اللجنة المناقشة الذي تكرموا بقبول

مناقشة هذه الدراسة: لكم مني كل الاحترام والتقدير .

كل الشكر والعرفان!

(أ. أحمد مرفيق غراب، أ. عيسى عويير، بلقاسم بن سالم، سمير بنجار، عمر كروب، هاجر

بونريد)

الطالبة: بوساحة آمال



# خطة الدراسة

مقدمة

الفصل الأول: مقارنة نظرية مفاهيمية لدراسة العلاقات التركية - الإسرائيلية

المبحث الأول: المقاربات النظرية المفسرة للعلاقات التركية - الإسرائيلية

المطلب الأول: المنظور الواقعي

المطلب الثاني: المنظور الليبرالي

المطلب الثالث: المقاربة العثمانية الجديدة Neo-Ottomanism

المبحث الثاني: منطقة الشرق الأوسط: دراسة جيوبوليتيكية

المطلب الأول: الشرق الأوسط: ضبط مفاهيمي وتاريخي

المطلب الثاني: الشرق الأوسط في كل من الفكر الإستراتيجي التركي - الإسرائيلي

المطلب الثالث: الأهمية الجيوإستراتيجية لمنطقة الشرق الأوسط

المبحث الثالث: صناعة السياسة الخارجية لكل من تركيا - إسرائيل

المطلب الأول: فواعل صناعة القرار الخارجي التركي

المطلب الثاني: فواعل صناعة القرار الخارجي لإسرائيل

الفصل الثاني: التحولات الجيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط

المبحث الأول: التغيرات السياسية في منطقة الشرق الأوسط

المطلب الأول: ثورات الربيع العربي ومحركاتها

المطلب الثاني: الملف النووي الإيراني

المطلب الثالث: القضية الفلسطينية وحروب إسرائيل على غزة

المبحث الثاني: المقاربة العثمانية الجديدة تجاه اتغيرات السياسية في منطقة الشرق

الأوسط

المطلب الأول: الثورات العربية: نحو تبني خطاب براغماتي

المطلب الثاني: الملف النووي الإيراني: كعامل محفز للتقارب والتعاون (تركيا - إيران)

المطلب الثالث: العثمانية الجديدة والقضية الفلسطينية

المبحث الثالث: العقيدة العسكرية الأمنية الإسرائيلية تجاه التغيرات الإقليمية

المطلب الأول: الصراع الفلسطيني الإسرائيلي في ظل نظرية الأمن الإسرائيلي

المطلب الثاني: المقاربة الإسرائيلية تجاه الملف النووي الإيراني

المطلب الثالث: الموقف الإسرائيلي من الحراك الشعبي العربي

الفصل الثالث: تداعيات الديناميات الجيوسياسية على العلاقات التركية الإسرائيلية

المبحث الأول: المتغيرات الإقليمية كمحفز / معرقل للعلاقات التركية الإسرائيلية

المطلب الأول: أثر التوازنات الداخلية لعالم العربي

المطلب الثاني: المشروع الإيراني: جدلية التنافس والصراع

المطلب الثالث: القضية الكردية: تفاعلاتها وتأثيراتها

المبحث الثاني: تأثير / أثر المتغيرات الدولية على العلاقات التركية الإسرائيلية

المطلب الأول: الولايات المتحدة الأمريكية: الحليف الإستراتيجي

المطلب الثاني: روسيا: نحو ترتيب الأولويات وإعادة التوقيع

المطلب الثالث: الإتحاد الأوروبي بين مطالب عضوية تركيا والشراكة الناعمة لإسرائيل

المبحث الثالث: مضامين العلاقات التركية الإسرائيلية

المطلب الأول: القطاع السياسي

المطلب الثاني: القطاع الأمني العسكري

المطلب الثالث: القطاع الإقتصادي

الفصل الرابع: آفاق العلاقات التركية الإسرائيلية

المبحث الأول: تحديات العلاقات التركية الإسرائيلية

المطلب الأول: التحديات الداخلية

المطلب الثاني: التحديات الإقليمية

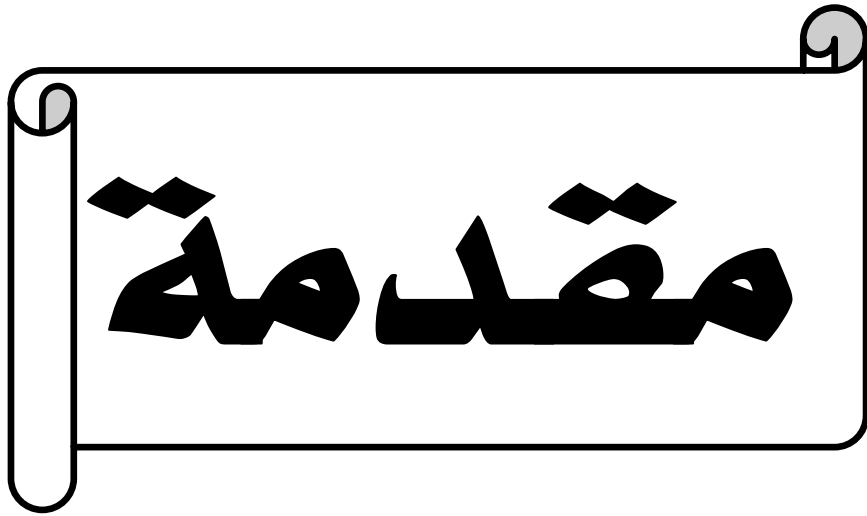
المطلب الثالث: قيود البيئة الدولية

المبحث الثاني: مستقبل العلاقات التركية الإسرائيلية

المطلب الأول: سيناريو تحسن العلاقات وتطورها

المطلب الثاني: سيناريو استمرار توتر العلاقات

المطلب الثالث: سيناريو قطع العلاقات



أدت التطورات والتحولات الجيوسياسية لمابعد الحرب الباردة إلى تحولات عميقة ومفصلية في بنية النظام الإقليمي في الشرق الأوسط ومسار علاقاتها وتفاعلاتها الدولية، وعلى ضوء ذلك تم إعادة تموضع مختلف القوى الإقليمية والدولية، ومراجعة تحديد مناطق نفوذها. تفكك الإتحاد السوفيتي ويوغسلافيا، حربي الخليج الأولى والثانية وإحتلال العراق سنة 2003م كرس هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على بنية النظام الدولي، وأرسى لنفوذها في المنطقة. وعلى نحو ذلك، تم طرح مشروع الشرق الأوسط الجديد الذي يعد من ضمن العديد من المبادرات التي وضعت في اتجاه تعزيز وتقوية شروط وآليات الشراكة مع إسرائيل، بما يساعد في ترسيخ مكانتها ونفوذها في المنطقة.

وفي ظل هذه الظروف إتجهت الحكومة التركية إلى تبني مبدأ التوازن في سياستها الخارجية تجاه محيطها العربي وإسرائيل لأجل كسب التأييد العربي لها في القضية القبرصية، والذي تخلت عنه مع بدء مسار التسوية ومبادرات السلام العربية الإسرائيلية منذ سنة 1991م، والتي سمحت لها برفع مستوى تمثيلها الدبلوماسي وعلاقتها بإسرائيل لتتوج بمرحلة التقارب الإستراتيجي بتوقيع البلدين إتفاقية التعاون العسكري سنة 1996م. أفضى هذا الإتفاق إلى مزيد من الفتور والتوتر بين تركيا والعالم العربي خاصة سوريا في سنة 1998م.

بيد أن هذا الوضع لم يستمر، إذ هيئت متغيرات البيئة السياسية الداخلية لتركيا صعود نخبة تتبنى رؤية جديدة مغايرة لمكانة تركيا الإقليمية والدولية، وميلها نحو ربط صلات وثيقة مع بيئتها الشرق أوسطية إنطلاقا من مبدأ صفر مشاكل، ودبلوماسية متعددة الأبعاد. الذي يسمح لها بأن تضطلع بدور محوري وفاعل في منطقة الشرق الأوسط والقوقاز والبلقان، وإستغلال موقعها الإستراتيجي الذي جعل منها منطقة عسكرية دفاعية في مواجهة الإتحاد السوفياتي، وبأن تكون مركزا لملتقى الكتلة الأوراسية، وبهذا شكل تولى حزب العدالة والتنمية السلطة في تركيا عام 2002م نقطة فارقة في العلاقات التركية الإسرائيلية.

بالنسبة لإسرائيل ونظرا لحالة الترددي والإنتقسام الفلسطيني، فقد إتجهت إلى إنتهاج سياسات أشد عدوانية تجاه مناطق نفوذ السلطة الفلسطينية وقطاع غزة خاصة، مما ترتب عنها توجيه الحكومة التركية إنتقادات شديدة للهجة لحكومة تل أبيب وسياساتها، لتزيد من درجة الشرخ والهوة وتصل حد التوتر بسبب الهجوم الإسرائيلي على قافلة المساعدات التركية "مافي مرمرة"، بالإضافة إلى التغيرات الجيوسياسية في منطقة الشرق التي بدأت أحداثها بما عُرف بثورة البوعزيزي في تونس أواخر العام 2010م، التي إمتدت إلى عدد من الدول العربية ليطلق عليها ثورات الربيع العربي، هذه الأخيرة رسمت مسارا جديدا للعلاقات الثنائية بين البلدين.

## أهمية الدراسة/ الموضوع:

تأسيسا على ما تقدم فإن أهمية الموضوع تتبع من عدة إعتبارات تتمثل في :

## 1/ الإعتبارات العملية:

ترتبط تركيا وإسرائيل بعلاقات سياسية إقتصادية عسكرية/ أمنية وثيقة إتسمت بالطابع الإستراتيجي، وقد خضعت العلاقات بينهما منذ البداية لمبادئ العلمانية الأتاتورية التي دعمتها المؤسسة العسكرية التركية، ومكنت إسرائيل من كسب ساحة مناورة وكسر الحصار والعزلة التي كانت تعيشها في بيئة إقليمية ترفضها. غير أن تغير النخبة الحاكمة في تركيا ومقاربتها وتقييد المؤسسة العلمانية فيها أدت إلى فتور وعدم الثقة بين الجانبين، كما كان للقضية الفلسطينية والتغيرات المطالبة بتغيير الأنظمة السياسية في عدد من الدول العربية إلى جانب قضايا أخرى، أثر في توتر علاقاتهما بالقدر الذي أوصلها إلى حد قطعها دبلوماسيا.

## 2/ الإعتبارات العلمية:

\* تأتي أهمية هذا الموضوع في كونه يتناول دراسة العلاقات التركية الإسرائيلية في فترة تمر فيها منطقة الشرق الوسط بتحولات هيكلية، أثرت في أنماط العلاقات والتفاعلات بين الدول وتوجهاتها. وإتسمت متغيراتها بالديناميكية محدثة إستقطابات أو تحالفات ثنائية أو متعدد الأطراف.

\* تمثل العلاقات التركية الإسرائيلية جزءاً من تيار دراسة نمط التفاعلات التعاونية/ الصراعية/التنافسية التي تطبع الإرتباطات القائمة بين مختلف الفواعل الدولية في حقل العلاقات الدولية، وهذا من خلال تناول الأبعاد الإقتصادية، السياسية، الأمنية العسكرية بالدراسة. فضلا على أن جل الدراسات التي إهتمت بالموضوع تناولته ضمن توجه محدد بالتركيز على فترة تولي حزب العدالة والتنمية السلطة وإنعكاساته على مستوى دول الجوار.

## أهداف الدراسة:

\* إلقاء الضوء على مفهوم الشرق الأوسط وتتبع جذوره التاريخية وطبيعة نشأته كمصطلح، بالإضافة إلى معرفة خصائصه وسماته في الفكر الإستراتيجي التركي الإسرائيلي والتطرق لأهميته الجيوإستراتيجية.

\* رصد مؤسسات صناعة القرار ومرتكزاته، وأسسه في كل من أنقرة وتل أبيب وإستعراض أهم مجالات التعاون الثنائي بين الجانبين.

\* رصد وتحليل التحولات الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط التي أدت إلى قيام ونشوء التوتر بين تركيا وإسرائيل، وإبراز أهم المقاربات والسياسات التي إستند عليها الطرفان تجاهها.



\* التطرق إلى مدى تأثير التحولات الجيوسياسية ضمن المتغيرات الإقليمية والدولية على تطور العلاقات الثنائية بين البلدين في ظل تذبذبها وتأرجحها بسبب التطورات التي تشهدها المنطقة .

\* إلقاء الضوء على مستقبل العلاقات التركية الإسرائيلية في ضوء التحديات التي تواجه البلدين بسبب توتر العلاقة تارة، وتارة أخرى يتم قطعها أو تطبيعها.

أسباب إختيار الدراسة/ الموضوع:

1/مبررات ذاتية:

يأتي الإهتمام الأكاديمي بالموضوع كونه منبثق من جملة التغيرات التي شهدتها العلاقات التركية الإسرائيلية منذ الهجوم على قافلة المساعدات "مافي مرمرة". وعن التحولات السياسية التي شهدتها السياسة الخارجية لأنقرة بإعادة صياغتها وتقديمها في إطار يوافق ويوازن بين مصالحها ومصالح القوى الإقليمية، والسعي لزيادة إستقلاليتها كدولة تسعى للتصالح مع هويتها وإرثها الحضاري الإسلامي العثماني، لإثبات حضورها ومكانتها ودورها على الساحة الإقليمية والدولية، وبشكل مستقل عن تبعيتها وإرتباطها بالغرب وهويته ومصالحه. فتركيا الكمالية التي كانت تطمح دوما إلى توثيق علاقتها بإسرائيل والغرب حفاظا على مصالح تل أبيب وإستقرارها على حساب جوارها العربي والإسلامي، أضحت تمتلك رؤية مغايرة لذلك.

كما أن التراجع غير المسبوق في علاقات البلدين بسبب الأحداث في منطقة الشرق الأوسط منذ أواخر عام 2010م، وتباين وجهات النظر تجاهها، شكلت نقطة البدء والتساؤل البحثي الأكاديمي للإهتمام بالموضوع ودراسته.

2/مبررات موضوعية:

\* تحظى تركيا وعلاقتها وسياستها الخارجية باهتمام الباحثين، على إعتبار أن تسلم حزب العدالة والتنمية ذي الخلفية الإسلامية مقاليد السلطة أعتبر نقطة فاصلة في سياساتها وتوجهاتها، مما جعلها مادة علمية وأنموذجا له أبعاده يتأثر ويؤثر في قضايا منطقة الشرق الأوسط وتفاعلاتها.

\* أن دراسة الموضوع تأتي ضمن إطار الدراسات الأكاديمية التي تناولت الموضوع، بالبحث والتحليل لإبراز أسس المقاربة التي تناولها الحزب الحاكم في تركيا في سياساته إقليميا ودوليا، والتي كان لها إنعكاسات على العلاقات التركية الإسرائيلية.

\* أنها تتطرق للبحث في مرحلة جديدة إمتازت بالتوتر متزامنة مع فترة عرفت فيها المنطقة حالة إضطراب غير مسبوق، وعليه تأمل الدراسة في أن تكون إضافة أكاديمية لرصيد البحث العلمي.

## الإطار المنهجي:

## 1/ إشكالية الدراسة:

بدأ تعزيز العلاقات التركية- الإسرائيلية خلال فترة نهاية الحرب الباردة، فقد كان التحالف الدولي الذي تم تشكيله ضد الحكومة العراقية في أزمة الخليج عام 1990م بضمه تركيا وإسرائيل، بداية تطور العلاقات بين البلدين. كما شكل إنخراط الدولتين في عملية السلام في الشرق الأوسط التي بدأت في أكتوبر 1991م، أحد العوامل التي ساعدت تركيا لتتخلى عن سياسة الموازنة في سياستها الخارجية تجاه الدول العربية وإسرائيل، بأن كانت عاملاً محفزاً نحو تطوير العلاقات بين البلدين، فضلاً عن المشاكل الداخلية التي كانت تمر بها من إستقطاب حاد بين مؤسسات الدولة العلمانية والتيارات الإسلامية، يضاف لها المشكلة الكردية التي شكلت هاجساً أمنياً لسياسات أنقرة تجاه محيطها الإقليمي. ولأن إسرائيل تدرك أهمية تركيا في منطقة الشرق الأوسط، فإنها إستغلت توتر علاقاتها مع دول جوارها وسعت لإقتناص الفرصة، وهذا بإقامة تحالف معها بغية تسهيل حصولها على الدعم والمساعدات الأمريكية.

إستمرت العلاقات بين البلدين التي بلغت ذروتها في القطاعات الإقتصادية السياسية والأمنية- العسكرية، ليوصف عقد التسعينات بأنه العقد الذهبي للعلاقات التركية- الإسرائيلية. بيد أن التحول الذي شهدته تركيا على المستوى الداخلي بتغيير النخبة السياسية الحاكمة فيها، أدت إلى تغيير الرؤية التركية وتوجهات سياستها الخارجية تجاه القضايا الدولية والإقليمية ومكانتها ضمن تفاعلات النظام الدولي، مما أثر سلباً على علاقاتها بإسرائيل، لتدخل مرحلة من الفتور والتوتر الشديد عقب التغييرات الدينامية التي تمر بها منطقة الشرق الأوسط منذ إحتلال العراق عام 2003م، وحروب إسرائيل المتوالية على غزة، وإعتداء قوات الجيش الإسرائيلي على أسطول المساعدات التركية عام 2010م والذي زاد من حدة التوتر في علاقات البلدين.

بناءً على ما تقدم يمكن تحديد مشكلة الدراسة في السؤال المحوري التالي:

**كيف أثرت التحولات الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط على العلاقات التركية الإسرائيلية؟**

تندرج ضمن المشكلة البحثية التساؤلات الفرعية التالية:

1/ كيف قاربت الدولتان التركية والإسرائيلية للتحولات الجيوسياسية التي مست منطقة الشرق الأوسط؟

2/ ماهي أبرز القطاعات التي تأثرت بتوتر العلاقات التركية الإسرائيلية؟

4/ ماهو مستقبل العلاقات التركية الإسرائيلية في ظل إستمرار موجة التغييرات في الشرق الأوسط؟

## فرضيات الدراسة:

- 1/ كلما اتجهت تركيا إلى لعب دور محوري في الشرق الأوسط قائم على الرؤية العثمانية الجديدة بعيدا عن المظلة الغربية- الإسرائيلية، كلما أدى ذلك إلى توتر علاقاتها مع إسرائيل.
- 2/ أن الإعتبارات المصلحية والبراغماتية ونزعة الهيمنة لكل من تركيا وإسرائيل، تنتهي بالعلاقات بينهما إلى الحالة التنافسية الصراعية.

## النطاق الزمني والموضوعي للدراسة: /حدود الدراسة

ينحصر النطاق الزمني والمكاني للدراسة، بتناولنا فترة زمنية معاصرة الممتدة منذ عام 2011م. وباعتبار منطقة الشرق الأوسط تمثل العمق الإستراتيجي لتركيا بتبنيها سياسة متعددة الأبعاد والمسارات تجاهه واتجاه مناطق أخرى، ولكون المنطقة تتنافس وتتصارع فيها مختلف القوى والفواعل الإقليمية والدولية للحفاظ على مصالحها فيها. مما يجعل متغيراتها دائمة الديناميكية، وكذلك فإختيار النطاق الزمني للدراسة يعود إلى أن هاته السنة بدأت تبرز خلالها ملامح التغيير في العلاقات الثنائية بين البلدين بتخفيض تركيا مستوى تمثيلها الدبلوماسي ليزيد توترها أكثر مع تطور الأحداث في المنطقة.

## المناهج والمقتربات:

## 1/المناهج :

إقتضى تناول موضوع العلاقات التركية الإسرائيلية في منطقة الشرق الأوسط منذ 2011، إلى توظيف المقاربات المنهجية التالية:

## 1/منهج دراسة حالة:

الذي يقوم على جمع البيانات العلمية المتعلقة بأي وحدة كانت، فردا أو مؤسسة أو نظاما إجتماعيا أو مجتمعا محليا أو مجتمعا عاما. ويستند على التعمق في دراسة مرحلة معينة من تاريخ الوحدة أو دراسته جميع المراحل التي مرت بها قصد الوصول إلى تعميمات علمية متعلقة بالوحدة المدروسة.<sup>1</sup> بالإضافة إلى كونه يساعد الباحث في الحصول على حقائق متعلقة بمجموعة من الظروف المحيطة بموقف معين أو معرفة العوامل المتشابهة التي يمكن الإستناد إليها في وصف العمليات

<sup>1</sup>. محمد شلبي، المنهجية في التحليل السياسي: المفاهيم، المناهج، الإقترايات والأدوات، ط 1 (الجزائر: الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، 1997)، ص. 87.

السياسية التي تنشأ بين الأفراد، الجماعات أو الدول نتيجة عملية التفاعل (الصراع، الائتلاف، التنافس....)<sup>1</sup>.

وقد إستعانت الدراسة بهذا المنهج لأجل التركيز على وحدة التحليل الأساسية العلاقات التركية الإسرائيلية، وبالتركيز على منطقة الشرق الأوسط كونها تمثل مجالا حيويا لمختلف الفواعل الإقليمية والدولية تربطها فيما بينها مصالح مشتركة، أو علاقات تنافسية/ صراعية لأجل توسيع مناطق نفوذها ونظرا لأهميتها الجيوإستراتيجية فإنها عرفت عدة تغيرات ديناميكية عبر عقود من الزمن ولازالت. وعليه فإن إستخدام المنهج جاء لأجل التعمق أساسا في المتغيرات والعوامل التي ساهمت في تصعيد التوتر بين أفقرة وتل أبيب وصلت حد قطعها العلاقات الدبلوماسية. وبالرغم من تأرجحها سابقا فإنها توجت بتحالف إستراتيجي سنة 1996م، وكذلك تتبع تطور صيرورتها التاريخية وما أفرزته هاته التحولات من آثار وتداعيات على كلا الجانبين بتحليلها وتفسيرها لأجل إعطاء فهم أدق وتحليل أوضح للظاهرة محل الدراسة بإعتبارها جزءاً من كل.

المقتربات:

### 1/إقترب تحليل النظم الدولية:

ضمن هذا الإقترب قدم "مورتن كابلان" في مؤلفه "النظام والعملية في السياسة الدولية"، فرضيته التي جعلها ركيزة لكتابه وهي أن: "علم السياسة العلمي يمكن أن يتطور فقط عندما تجري معالجة موضوعاته من خلال نظم الحركة"، ويقصد "كابلان" "بنظام الحركة": مجموعة من المتغيرات ترتبط فيما بينها، وتتميز عن بيئاتها، ويمكن تحديد المظاهر للتماثل والتناسق السلوكي، الذي يعد طابعا مميزا للعلاقات الداخلية للمتغيرات، كل منها للآخر، والعلاقات الخارجية لمجموعة من المتغيرات. وعين "كابلن" حدود النظام تمثلت في ستة أنماط للنظم الدولية، نظام توازن القوى، نظام القطبية الثنائية المرن، ونظام القطبية الثنائية الجامد، والنظام العالمي، والنظام التدرجي أو الهيراركي، ونظام الوحدة الإعتراضية. ويعتقد "كابلن" أن نظام الحركة هو مجموعة المتغيرات المترابطة، والتي تصف الإنتظامات السلوكية التي يحاول النظام من خلالها الحفاظ على هويته.<sup>2</sup> وإعتمدت الدراسة إستخدام إقترب تحليل النظم الدولية لتحليل وتفسير التفاعلات المرتبطة بحركة المتغيرات ضمن النظام الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط وإبراز قدر الإعتداد المتبادل وأيضا التوافق/ التنافس في علاقات الطرفين ضمن بيئة إقليمية ودولية متغيرة.

<sup>1</sup>. محمد شلبي، المرجع السابق، ص. 88.

<sup>2</sup>. عبد الغفار القصبى، مناهج البحث في علم السياسة، ط 1 (القاهرة: مكتبة الآداب، 2004)، ص. 168.

## أدبيات الدراسة:

\***العمق الإستراتيجي: لأحمد داوود أوغلو:** صدرت طبعته الثالثة عام 2014م عن الدار العربية للعلوم ناشرون. يعتبر الكتاب قيمة أكاديمية ومرجعا مهما للباحثين في الشأن التركي، صاغ فيه الأستاذ "أحمد داوود" نظرية العمق الإستراتيجي، وقد إعتمده الدراسة في تناول المقاربة العثمانية الجديدة وكذلك في مختلف مراحلها.

تناول الكاتب فيه إطارا مفاهيميا تاريخيا وإستراتيجيا، إستعرض فيه تاريخ تركيا وقوتها وإرثها وأهم التحولات التي مرت بها تركيا على الساحة الدولية والإقليمية في مرحلة الحرب الباردة ومابعداها وواقعها الجيوسياسي. وتناول الكاتب علاقة تركيا بمختلف العوالم والمناطق المحيطة بها، ميرزا أهم الآليات والإستراتيجية التي من خلالها يمكن لتركيا أن تكون دولة مركزية في ظل التغيرات الإقليمية والدولية.

\***العلاقات التركية الإسرائيلية وتأثيرها على المنطقة العربية:** للباحثة رنا عبد العزيز خماش: صدرت طبعته الأولى عام 2010م، عن مركز دراسات الشرق الأوسط. تطرقت الباحثة في دراستها إلى طبيعة العلاقات التركية الإسرائيلية لإعطاء فهم وتفسير لإستمرار العلاقة بين الطرفين بتناول دوافعها وأهدافها، ضمن مسار تاريخي شهد مراحل متباينة من تطور العلاقات الثنائية أو إنكفائها وفتورها. متأثرة بمتغيرات البيئة الخارجية والداخلية، وتداعياتها على الأمن القومي العربي والقضية الفلسطينية وعملية التسوية في الشرق الأوسط.

ساهمت هذه الدراسة في إبراز قيمة التحالفات في العلاقات الإقليمية ودورها في تحريك التفاعلات في منطقة الشرق الأوسط وبناء نظامها الإقليمي. كما استعرضت الباحثة أهم التحديات التي تواجه البلدين وقدمت قراءة إستشرافية لمستقبل العلاقة بين الطرفين إذا ما كانت ستكون على شكل تحالف أو تنافس. غير أنها تناولت العلاقات بين أنقرة وثل أبيب إبتداء من عام 1996م تاريخ توقيع إتفاق التعاون الإستراتيجي بين الدولتين إلى غاية عام 2009م، مما يعني أنها لم تواكب الفترة الزمنية التي بدأت فيها التحولات الجيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط أواخر العام 2010م، والتي شهدت تغيرات عدة منها تغيير أنظمة سياسية في عدد من الدول العربية منها تونس، مصر، ليبيا، والتي حاولت دراستنا التطرق إليها.

\***العلاقات التركية الإسرائيلية في ضوء الإستراتيجية التركية الجديدة، للباحث عبد الكريم كاظم عجيل.** صدرت طبعته الأولى عام 2015م، عن دار مجدلاوي للنشر والتوزيع. منطلقا من الإشكالية التالية: ماهي معالم الدور المحوري الذي تلعبه تركيا عبر إستراتيجيتها الجديدة في المنطقة وتأثيرها على المواقع التي يمكن أن تحتلها في مستقبل الشرق الأوسط؟، قام الباحث بتقسيم دراسته إلى قسمين متناولا في القسم الأول: العلاقات التركية الإسرائيلية من حيث نشأتها مراحلها وتداعياتها على

الطرفين. أما القسم الثاني: فتناول فيه موقع تركيا في الإستراتيجية التركية الجديدة المتمثلة في العمق الإستراتيجي، إذ إن حزب العدالة والتنمية إتبع منظورا جديدا للسياسة الخارجية التركية منذ توليه السلطة. كما تطرق إلى تأثير البيئة الخارجية على إعادة إصطفاف تركيا في الساحة الدولية والإقليمية. وقدم قراءة إستشرافية للعلاقات الثنائية، ومدى تأثيرها بالإستراتيجية الجديدة لتركيا بإستعراض الكوابح والعوامل المساعدة على استمرارها.

اهتمت دراسته بالفترة التي تلت أحداث 11 سبتمبر 2001م لتشمل العقد الأول من تولي الحزب السلطة وما أفرزته من نتائج أثرت على تغير المشهد السياسي الداخلي التركي، والتي إنعكست بدورها على علاقاتها بمنطقة الشرق الأوسط. ومن النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن العلاقات التركية الإسرائيلية لم تكن ذا قيمة إستراتيجية بالنسبة لأنقرة على عكس تل أبيب، وأن إستناد تركيا إلى إستراتيجية جديدة /العمق الإستراتيجي عزز مكانتها ونفوذها في منطقة الشرق الأوسط وفتح لها مجالات التعاون مع مختلف دولها.

يبرز وجه الإختلاف بين هذه الدراسة ودراستنا، في أن الدراسة تناولت تأثير التحولات الإقليمية التي تمر بها منطقة الشرق الأوسط منذ عام 2011م على العلاقات الثنائية بين البلدين. وحاولت تحليلها من خلال التعمق فيها بالتطرق إلى مختلف المتغيرات ذات الأهمية التي عرضت دول المنطقة لنكسات سياسية إجتماعية إقتصادية، وأدت إلى زعزعة الإستقرار وتزايد مستويات الصراع والعنف فيها، والتي بدورها أدت إلى إعادة ترتيب العلاقات التركية الإسرائيلية.

### البناء الهيكلي للدراسة:

تتكون الدراسة من أربعة فصول، وذلك للإجابة على إشكالية الموضوع وإختبار فرضياته.

تناول الفصل الأول ثلاثة مباحث إشملت على الأطر النظرية المفسرة للسلوك الخارجي للوحدات السياسية، والتي من خلالها يمكن فهم المتغيرات والعوامل التي أدت إلى بناء العلاقات التركية الإسرائيلية وتفسير سلوكها الخارجي وتفاعلاتها اتجاه المحيط الإقليمي والدولي وتغيراته. فتناولت الدراسة المنظور الواقعي، الليبرالي والمقاربة العثمانية الجديدة. في حين تناول المبحث الثاني: منطقة الشرق الأوسط من حيث التصور والأهمية في الفكر الإستراتيجي التركي - الإسرائيلي بتحديد مفهومه ومجاله الجغرافي والإستراتيجيات التي رُسمت لأجله من قبل الدول الكبرى لتعزيز سيطرتها ونفوذها على المناطق ذات الأهمية الجيوإستراتيجية في العالم.

أما المبحث الثالث: تطرقت فيه الدراسة إلى متغيرات صناعة القرار وأهم أسسها ومرتكزاتها بالتركيز على البيئتين الداخلية والخارجية للبلدين، لأجل فهم مخرجات صناعة القرار وتفاعلاته في منطقة بالغة الأهمية والحساسية.

الفصل الثاني، حمل عنوان: التحولات الجيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط، قسم إلى ثلاثة مباحث: حيث تناولت الدراسة في المبحث الأول: التغيرات السياسية في منطقة الشرق الأوسط بدءاً بثورات الربيع العربي ومحركاتها، ثم الملف النووي الإيراني، ثم القضية الفلسطينية وحروب إسرائيل على غزة، والتي تعتبر من أبرز المتغيرات المحركة للأحداث في المنطقة، والتي جعلها في حالة من اللاإستقرار ولا أمن، مما خلق بيئة سهلة للإختراق من مختلف الفواعل تنامت فيها الصراعات والأزمات.

وفي المبحث الثاني بعنوان: المقاربة العثمانية الجديدة تجاه التغيرات السياسية في منطقة الشرق الأوسط، إرتأت الدراسة فحص مواقف وسياسات تركيا تجاه ماتمر به المنطقة من تحولات وتغيرات بمحاولة لعب دور إيجابي فيها، إنطلاقاً من إستناد خطابها وسياستها على المقاربة العثمانية الجديدة. ولأنها تتصل بحدود متاخمة ومباشرة لبعض دول المنطقة أطولها تلك التي تربطها بسوريا بحوالي 900 كلم، والتي تعتبرها تركيا مجالاً حيويًا وبوابتها للإنخراط في الشرق الأوسط. وبعنوان العقيدة الأمنية الإسرائيلية تجاه التغيرات الإقليمية للمبحث الثالث: فإن الدراسة ستطرق كذلك لموقف إسرائيل وسياستها تجاه هاته التغيرات، إنطلاقاً من عقيدتها الأمنية العسكرية التي تستند إلى المتغير الأمني الذي يعد هاجسها خاصة وأنها في بيئة تنبذها.

أما الفصل الثالث الذي جاء موسوماً بـ: تداعيات الديناميات الجيوسياسية على العلاقات التركية-الإسرائيلية، جاء تقسيمه إلى ثلاثة مباحث: تطرقت الدراسة في المبحث الأول: المتغيرات الإقليمية بإعتبارها محفزاً/ معرقلاً للعلاقات الثنائية بين أنقرة وتل أبيب، إذ تلاقي إهتماماً واسعاً من كليهما حيث تتلاقى مصالحهما فيها ولكونها تشكل تهديداً أمنياً لها، ومن ناحية أخرى، فإن تأثرها بالتطورات الجارية إنعكست على مسار تطور العلاقات بينهما.

أما المبحث الثاني: فتطرقت فيه الدراسة لمدى تأثير المتغيرات الدولية على البلدين، فرغبة تركيا الإنخراط تحت مظلة المعسكر الغربي وتحالفها معه بإعترافها المبكر بإسرائيل ساهم في توطيد العلاقات وتوثيقها، كما سمح لإسرائيل بأن يكون لها منفذ في المنطقة وكسر عزلتها، إلا أن تعاقب الأحداث وتسارعها في المنطقة أدخلهما في مرحلة من الفتور والتوتر. وتناول المبحث الثالث مضامين العلاقات التركية الإسرائيلية في القطاعات السياسية والأمنية العسكرية، والإقتصادية، وذلك للتعرف على طبيعة هذه العلاقة ودوافعها، والتي إستمرت لأكثر من نصف قرن توجت بتحالف إستراتيجي ومدى تأثرها بالتغيرات التي مست المنطقة.

وفي الفصل الأخير بعنوان آفاق العلاقات التركية-الإسرائيلية حاولت الدراسة وفي مبحثين تقديم قراءة إستشرافية لمسار العلاقات بين البلدين، من خلال تناول التحديات التي تواجه البلدين على المستوى الداخلي، الإقليمي والدولي. وفي المبحث الثاني بعنوان مسار العلاقات التركية-الإسرائيلية

ستحاول الدراسة من خلال ثلاث سيناريوهات، تقديم صورة عن مستقبل العلاقات الثنائية للطرفين وهي سيناريو إستمرار الوضع المتوتر في المطلب الأول، سيناريو تحسن العلاقات في المطلب الثاني ثم في المطلب الثالث سيناريو قطع العلاقات، وذلك بالإعتماد على المعطيات التي يمكن أن تؤدي إلى قطعها وإن لم تكن بشكل نهائي.

وفي الأخير تقدم الدراسة مجموعة من الإستنتاجات التي خلصت لها إنطلاقا مما تقدم من معطيات ومؤشرات.



الفصل الأول  
مقاربة نظرية مفاهيمية  
لدراسة العلاقات التركية الإسرائيلية

### الفصل الأول: مقاربة نظرية مفاهيمية لدراسة العلاقات التركية الإسرائيلية

تتناول نظريات العلاقات الدولية متغيرات عدة لدراسة الظواهر السياسية إستنادا إلى متغيرات تابعة ومستقلة لفهم وتفسير الظاهرة، مما يكسبها أهمية بالغة في حقل العلاقات الدولية. ولفهم طبيعة العلاقات التركية الإسرائيلية سيتم التطرق في هذا الفصل إلى المقاربات النظرية المفسرة لها، وكذلك إستعراض مفهوم الشرق الأوسط والقصد منه والمناطق الجغرافية التي يشملها، إضافة إلى إبراز متغيرات صنع القرار الخارجي في الدولتين.

#### المبحث الأول: المقاربات النظرية المفسرة للعلاقات التركية الإسرائيلية

عرفت النظريات التقليدية المسيطرة والمهيمنة على حقل التنظير تطورات كانت نتيجة نقاشات أفرزتها الأحداث العالمية وتزايد حدة التعقيد ضمن النظام الدولي، التي أدت إلى تنقيحها وبروز مقاربات أخرى جاءت لتلبية متطلبات أجندة العلاقات الدولية، من حيث تعدد وتنوع قضاياها لتواكب السياسة العالمية وزيادة حدة تفاعلاتها مع التقدم العلمي والتكنولوجي. وبناءً على ذلك، فإن موضوع الدراسة إعتد على مجموعة من المنظورات أبرزها: الواقعية والليبرالية والمقاربة العثمانية الجديدة.

#### المطلب الأول: المنظور الواقعي

هيمنت الواقعية السياسية على دراسات حقل العلاقات الدولية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، ولقد ظهرت كرد فعل على إخفاق التيار المثالي. مقدمة تفسيرا لتفاعلات الواقع الدولي، من منطلق تحليل ما هو قائم في العلاقات الدولية. ومستندة في ذلك على سياسات القوة والصراع والمصلحة، خلافا لتصورات المنظور المثالي، المستندة لقيم الأخلاق من تجانس المصالح والتعاون.<sup>1</sup>

من المفاهيم المركزية والإفتراضات الأساسية التي انطلقت منها الواقعية كنظرية لتفسير مختلف الظواهر في السياسة الدولية والسلوك الخارجي للدول:

<sup>1</sup>. ناصيف يوسف حتى، النظرية في العلاقات الدولية (بيروت: دار الكتاب العربي، 1985)، ص. 23.

- **القوة:** تعد محددًا رئيسًا للسلوك الدولي، ففي ظل غياب مؤسسات وإجراءات تضمن حل النزاعات، فإن متغير القوة يبقى أساسيًا لضمان بقاء الدولة والحفاظ عليها<sup>1</sup>. والقوة لدى الواقعيين تشمل العناصر المادية وغير المادية الناتجة عن متغيرات وتفاعلات تحدد قوة الدولة والتي تبرز في نفوذها السياسي، إقتصادها أو قوتها العسكرية بالمقارنة مع مكانتها ووضعها بالنسبة للدول الأخرى<sup>2</sup>. وقد إعتبر "شوارز نبرجر" أن العلاقات الدولية كلها خاضعة لمبدأ القوة التي تعد المحور الأساسي في تحديدها، ولقد قدم شرحًا لها مفيدًا بأنها لا تعني وسيلة للتدمير... بل تتراوح بين المقدرّة على الإقناع (Persuasion)، وبين المقدرّة على الإرغام والفرض والإكراه Coercion<sup>3</sup>. في حين يرى "هانس مورغانثو" Hans Morgenthau بأن القوة تشير إلى عناصر متنوعة، وتعكس خاصية غير ملموسة<sup>4</sup>. مؤكداً أن الهدف من كل السياسة هي القوة، وهو بذلك لا يحصر معناها في القوة الصلبة، وإنما تتطوي على القوة الناعمة أيضاً بمفهومها الحديث<sup>5</sup>.
- **الدولة:** بالنسبة للواقعيين تعد الوصية على المجتمع السياسي، وتعتبر الفاعل الوحيد في العلاقات الدولية، وعليها أن ترعى المصلحة الوطنية وبذلك تكون المعلم الدائم من معالم السياسة العالمية الحديثة<sup>6</sup>.
- **المصلحة الوطنية:** تعد المصلحة التي ترتبط بمفهوم القوة بُعدًا تحليليًا رئيسيًا عند الواقعيين لفهم السياسة الدولية<sup>7</sup>. على غرار "مورغانثو" الذي أكد في كتابه "Politics Among Nations"

<sup>1</sup> جيمس دورتي، روبرت بالتسغراف، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، تر: وليد عبد الحي (بيروت: كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، 1985)، ص. 61.

<sup>2</sup> أنور محمد فرج، نظرية الواقعية في العلاقات الدولية: دراسة نقدية مقارنة في ضوء النظريات المعاصرة (السليمانية: مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية، 2007)، ص. 229.

<sup>3</sup> إسماعيل صبري مقلد، نظريات السياسة الدولية دراسة تحليلية مقارنة (الكويت: منشورات ذات السلاسل، 1987)، ص. 17.

<sup>4</sup> تيم دان وآخرون، نظريات العلاقات الدولية التخصص والتنوع، تر: ديمًا الخضراء، ط1 (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016)، ص. 183.

<sup>5</sup> مرقس سمير، الإمبراطورية الأمريكية ثلاثية الثروة ... الدين ... القوة من الحرب الاهلية إلى ما بعد 11 سبتمبر، ط1 (القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، 2003)، ص. 66.

<sup>6</sup> ستيف سميت، جون بيليس، عولمة السياسة العالمية، تر: مركز الخليج للأبحاث، ط1 (الإمارات العربية المتحدة: مركز الخليج للأبحاث، 2004)، ص. ص. 241-242.

<sup>7</sup> ناصيف يوسف حتى، مرجع سابق، ص. 27.

مقولة "أن التاريخ سيثبت صحة إرتباط المصلحة Interest "بالقوة"<sup>1</sup>. وترى الواقعية بأن المصلحة القومية تكمن في: البقاء، تعظيم القوة العسكرية للدفاع عن النفس، تعظيم القوة والنفوذ السياسي من خلال الإهتمام بالجانب الإقتصادي والتجاري في علاقات الدول الخارجية فالمصلحة ركيزة أساسية للقوة العسكرية<sup>2</sup>. وتتميز بإستمراريتها وإرتباطها بالعمل السياسي والتي ترسم السلوك الخارجي للدول ضمن المجتمع الدولي<sup>3</sup>.

• **توازن القوى:** يرى الواقعيون أن الميزة الأساسية للعلاقات الدولية هي الصراع الذي يتأتى من سعي الدول المستمر لزيادة قدراتها العسكرية في مقابل تقويض قدرات الآخرين. وهذا ما يولد نظريا "توازنا" من خلال منع أي دولة من أن تصبح قوة عظمى تمتلك قدرات تؤهلها لمحاولة الهيمنة والسيطرة داخل النظام الدولي، مثل ما حدث مع ألمانيا في الثلاثينات من القرن الماضي. حيث أدى سعيها إلى زيادة قدراتها العسكرية إلى قيام حرب عالمية، الأمر الذي ساهم في تشكيل تحالف دولي لمواجهتها واستعادة التوازن<sup>4</sup>. وعلى هذا النحو، يصف هانس مورغانو توازن القوى على أنه حالة يعاد فيها إلى حد ما توزيع السلطة بشكل متساو بين مختلف أقطاب المنظومة العالمية، ثم على المستوى الوطني الذي ينظر إليه بكونه سياسة خاصة تنتهجها الدول لإحداث التوازن<sup>5</sup>.

أظهرت طبيعة الصراع في البيئة الدولية في فترة الحرب الباردة، التي سعى فيها القطبين الأمريكي والسوفيياتي للهيمنة والتنافس عبر إعادة تخصيص مواردها للأمن القومي على المستوى الداخلي وعلى المستوى الخارجي بإقامة تحالفات وإبرام إتفاقيات، لأجل تحقيق مبدأ التوازن بما يضمن الأمن والإستقرار الدولي، لاسيما وأن كل منهما يرى في الطرف الآخر بأنه تهديد جدي لأمنه<sup>6</sup>. وفي هذا الصدد يعتبر الواقعيون ميزان القوى، بأنه إستراتيجية حكيمة لإدارة عالم غير آمن، فيما يعتبره النقاد بأنه وسيلة لإضفاء الشرعية على الحرب والعدوان<sup>7</sup>.

<sup>1</sup> تيم دان وآخرون، مرجع سابق، ص. 183.

<sup>2</sup> جهاد عودة، النظام الدولي: نظريات وإشكاليات، ط1 (مصر: دار الهدى للنشر والتوزيع، 2005)، ص. 31.

<sup>3</sup> أنور محمد فرج، مرجع سابق، ص. 333.

<sup>4</sup> Rosie Walters and others, International Relations theory (England: E-International Relations, 2017), p.18.

<sup>5</sup> جهاد عودة، مرجع سابق، ص. 35.

<sup>6</sup> Jack Donnelly and others, Theories of International Relations (New York: Palgrave Macmillan, 3<sup>rd</sup> edn, 2005), pp. 37- 38.

<sup>7</sup> Rosie Walters and others, op,cit, p. 19.

عموما يمكن القول بأن الواقعية السياسية الدولية تركز على المبادئ التالية:<sup>1</sup>

- السياسة لا تحددها الأخلاق، ولا يمكن تطبيقها على العمل السياسي.
- أن عمل الأفراد كأعضاء في جماعة يرسم لنا أساس الواقع الاجتماعي المتمثل في الدولة.
- الدول هي الفواعل الرئيسية في السياسة الدولية ووحدة أساسية في تحليل وفهم طبيعة العلاقات الدولية.
- اعتبار الدول فواعل عقلانية في إتخاذ قرارات سياستها الخارجية بإختيار البدائل العقلانية التي تقلل الأخطار وتعظم الفوائد.
- أن السمة البارزة للنظام الدولي هي الصراع وأن الحرب لا مفر منها، في ظل غياب سلطة مركزية تفرض سلطتها على الوحدات السياسية المكونة للنظام الدولي.
- ويذكر أن للواقعية اتجاهات فكرية مستحدثة تضمنت إختلافات كبيرة نتيجة للتطورات التي عرفتها العلوم الاجتماعية التي ساهمت في تنقيح وتجديد الفكر الواقعي. يندرج ضمن الفكر الواقعي، الواقعية الكلاسيكية والواقعية الجديدة.

### 1/ الواقعية الكلاسيكية:

اكتسبت الواقعية الكلاسيكية زخما كبيرا في تفسيرها المقنع لكيفية وأسباب نشوء الصراعات والحروب في ظل فشل الليبراليين في تحقيق السلام المفترض والحفاظ عليه بسبب إنبهار عصبية الأمم وإندلاع الحرب العالمية الثانية 1939م، وذلك على الرغم من الجهود التي بذلها المفكرين والسياسيين الليبراليين البارزين مثل "كانط" Kant، و"ويلسون" Wilson. كما مهد كتاب "توماس كون" Thomas Kon 1962م للثورات العلمية الطريق لفهم كيف ولماذا يتم إضفاء الشرعية على نظريات معينة وقبولها على نطاق واسع<sup>2</sup>. وبذلك ساهمت في جعل الواقعية أولى النظريات في العلاقات الدولية، حيث ظهرت في الكتابات الأكاديمية بالولايات المتحدة منافسة للمثالية<sup>3</sup>.

<sup>1</sup>. خليل حسين، العلاقات الدولية النظرية والواقع، الأشخاص والقضايا، ط 1 (بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، 2011)، ص. ص. 196-197.

<sup>2</sup>. Stephen Mc Glinch, **International Relation** (England: E-International Relations, 2017), pp. 47- 48.

<sup>3</sup>. عمار حجار، "السياسة المتوسطة للإتحاد الأوروبي" (مذكرة ماجستير في العلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2002) ص. 5.

يعد "هانس مورغانثو" أحد أهم منظري الواقعية الكلاسيكية والمؤسسين لها بطرحه وحدتي التحليل الأساسيتين للنظرية: القوة، المصلحة القومية، وكان إسهامه الفكري Politics Among Nations اللبنة الأساسية للواقعية الكلاسيكية<sup>1</sup>. فمن خلال مؤلفه سعى إلى تطوير نظرية دولية شاملة لإعتقاده بأن السياسة كالمجتمع تحكمها قوانين لها جذور في الطبيعة البشرية، وإهتم بتوضيح العلاقة بين المصالح التي هي القوة والأخلاق في السياسة الدولية. إذ يرى بضرورة تجنب الأخلاق في سلوك الدول، وبهذا المعنى فإن السعي وراء المصلحة الوطنية لا يمكن إخضاعه لحسابات الأخلاق<sup>2</sup>.

وفي تناوله توازن القوى/ ميزان القوى بإعتباره حالة غير مستقرة، فقد إعتبر أبرز إسهاماته التي إستقى طروحاتها من فكر "توماس هوبز" Thomas Hobbs فحسب مورغانثو: "فإن مسوغ القوة عند البشر يعني أن توازن القوى" هو: "ظاهرة إجتماعية عامة تجدها على جميع مستويات التفاعل الإجتماعي".

وعليه فإن الكيانات بمختلف أطيافها تتحد من أجل ضمان حماية نفسها من المعتدين عليها وعلى وجودها، فقد إختلف مضمون توازن القوى بالنسبة للسلام فيإمكانه ردع الحرب إذا تجاوزت قوى الوضع الراهن قوة مُتحدّيها وإبرازها إمكانية دخولها الحرب دفاعا على الوضع الراهن هذا من جهة. ومن ناحية أخرى، فإن توازن القوى يمكنه أيضا زيادة حدة التوتر والحرب بسبب إستحالة تحديد نوايا الدول ودوافعها. كما أن ميل القوى الصاعدة لشن الحروب كونها ترى بأن لديها ميزة تسمح لها بدفع قوى الوضع الراهن إلى الدخول في حروب وقائية ضدها، تحد من تداعيات الحروب في حال الفشل في الحفاظ على وجود الدول التي تشكل النظام السياسي كما يذهب إلى ذلك مورغانثو<sup>3</sup>.

## 2/ الواقعية الجديدة:

ظهرت الواقعية البنوية / الهيكلية / الجديدة أواخر سبعينات القرن الماضي كإمتداد متطور للواقعية السياسية الكلاسيكية بحيث نهلت من العلوم الإجتماعية الأخرى، وقدمت طروحات جديدة

<sup>1</sup>. أحمد محمد وهبان، "النظرية الواقعية وتحليل السياسة الدولية من مورغانثو إلى ميرشايمر دراسة تفويمية"، المجلة العلمية لكلية الدراسات الإقتصادية والعلوم السياسية 2 (صيف 2016): ص. 15.

<sup>2</sup>. Rosie Walters and others, op. cit, p. 15.

<sup>3</sup>. تيم دان وآخرون، مرجع سابق، ص. 178.

برغم إبقائها على الإفتراضات الأساسية في الواقعية: الدولة كفاعل وحدوي، أهمية القوة، ميزان القوى، المصلحة القومية / الوطنية.<sup>1</sup>

ويعد "ستيفن كريزنر" Stephen Kreisner و"روبرت جيلبن" Robert Gilpin، "روبرت تاكر" Robert Tucker، "جورج مودلسكي" George Modlesky و"كينيت والتز" Kenneth Waltz من أبرز روادها ومؤيديها ومنقحيها، بشكل مغاير لسابقيهم من روادها الأوائل بتجاوزهم Atomistic Empiricism محاولين صياغة نظرية علمية موضوعية للسياسة الخارجية<sup>2</sup>. من خلال كتابه Theory of International Politics الذي نشر عام 1979م قدم طرحاً جديداً حيث يجادل "التز" بأن الأنظمة تتكون من هيكل ووحداتها المتفاعلة، وتتكون الهياكل السياسية من ثلاثة عناصر: مبدأ الترتيب (الفوضوي أو الهرمي) وطبيعة الوحدات (المتشابهة وظيفياً أو المتميزة)، وتوزيع القدرات (القوة). ويرى "التز" بأن غياب سلطة عليا شاملة يعني أن مبدأ الفوضى هو خاصيتها، ومبدأ المساعدة الذاتية/ العون الذاتي، يعني أن جميع الوحدات تظل متشابهة وظيفياً، هما ثابته بنية النظام الدولي. وبناءً على ذلك فإن المتغير الهيكلي الوحيد يكمن في توزيع القدرات، مع وجود إختلاف واضح بين الأنظمة متعددة الأقطاب والأنظمة ثنائية القطب.<sup>3</sup>

وبالرغم من إتفاق والتز مع مورغانثو حول ضرورة توازن القوى بين الدول ومركزيته. وبأنه أساسي للحفاظ على استمرار النظام الدولي وإستقراره، إلا أنه يعتبر الثنائية القطبية وليس تعدديتها البيئة الأفضل لتحقيق ذلك. فبالنسبة له فإن النظام الدولي في حالة حراك دائم، لأن "توازنات القوة تتشكل فيه بشكل مستمر"، وما يدفع الدول لهذا الحراك هو سعيها لتعزيز أمنها وخوفها وقلقها من بعضها البعض وتصرفها من منطلق دفاعي.<sup>4</sup>

وعليه فإن الواقعيين والواقعيين الجدد يتفقون على أن الهدف الأسمى للدول في بيئة الفوضى الدولية هو البقاء. إذ يعد المصلحة الأساسية والطريقة الوحيدة التي يمكن للدول عبر زيادة قوتها من أن تضمن بها بقائها بشكل معقول، فالقوة تحمي الدول القوية وبالتالي تقل إحتماية مهاجمتها مقارنة

<sup>1</sup>. ناصيف يوسف حتى، مرجع سابق، ص. 13.

<sup>2</sup>. أحمد نوري النعيمي، "البنوية العصرية في العلاقات الدولية"، مجلة العلوم السياسية 46 (جويلية 2013): ص. 39-73.

<sup>3</sup>. Martins Griffiths, op. cit, p.13.

<sup>4</sup>. علي الجرباوي، لورد جيش، "النظرية الواقعية في مواجهة أحادية القطبية الدولية"، سياسات عربية 38 (ماي 2019)، ص. 28-49.

بالدول الضعيفة<sup>1</sup>. وفي هذا الصدد قدم "الترز" مفهوماً أوسع للقوة، يشمل عناصر أخرى غير تقليدية. إذ تكمن في القدرات والموارد المادية والطبيعية، والطاقة والقوة العسكرية والإستقرار السياسي والكفاءة، وفي عدد السكان ومساحة الدولة وموقعها الجغرافي<sup>2</sup>.

وتجدر الإشارة إلى أن والتر إنتقد مورغانثو وكل من تبنى طروحاته على غرار كيسنجر وريمون آرون، وستانلي هوفمان كونهم أدخلوا السياسة الداخلية ضمن نظريات الصراع. إنطلاقاً من بنية النظام ومعتبراً النظريات المفسرة للسياسة الداخلية إختزالية، قدم تفسيراً للسياسة الدولية. كما إنتقد فكرة الطبيعة البشرية، إذ لا يمكن نفي أو تأكيد التحليلات المنطلقة منها<sup>3</sup>.

تتمثل نقاط الإختلاف بين الواقعية الكلاسيكية والجديدة في عدة نقاط يمكن تلخيصها فيما يلي<sup>4</sup>:

• عدم تبعية الواقعية الجديدة للعلوم الاجتماعية الأخرى وإستقلاليتها عنها بسبب إعتقاد نظريتها على الشمولية والسطحية في دراستها للسياسة الدولية، وكذلك تركيز تحليلها على الجانب السياسي - الأمني فقط.

• من منظور رواد الواقعية الجديدة وأبرزهم "هولستي" فإن الإختلاف بين الواقعيين يكمن في مجموع التحولات التي أحدثتها الواقعية الجديدة. يبحثها في العلاقات السببية بين الدول والنظر في مستوى الوحدات، وإعطاء مفهوم مختلف للقوة.

• الواقعية الجديدة خلقت وأسست لإستقلالية السياسة الدولية، مما مكن من التنظير وإنتاج فكر خاص بها. الأمر الذي ساعد على إيجاد هيكل قائم بذاته يتمثل في السياسة الدولية.

عموماً تقوم الواقعية البنيوية على إفتراضات أساسية هي<sup>5</sup>:

• أن الدولة هي البنية الأساسية والوحدة الرئيسية لتحليل ودراسة العلاقات الدولية، مع عدم إنكار مختلف الهيئات والجماعات الأخرى (الشركات العابرة للقارات، الجماعات الإرهابية ...). والسبب يعود لكون الدول هي الفواعل الرئيسية والفعلية في هذه العلاقات.

<sup>1</sup>. Cynthia Weber, International Relations theory: A critical introduction (New York: Routledge, 2<sup>nd</sup> edn, 2005), p. 16.

<sup>2</sup>. ستيف سميت، جون بيليس، "عولمة السياسة العالمية"، تر، مركز الخليج للأبحاث، ط1 (أبوظبي: مركز الخليج للأبحاث، 2004)، ص. 241.

<sup>3</sup>. أحمد أنور فرج، مرجع سابق، ص. 362.

<sup>4</sup>. المرجع نفسه، ص. 363.

<sup>5</sup>. عمار حجار، مرجع سابق، ص. 8.



• يرى الواقعيون الجدد أن الدولة تعتبر كلُّ متكامل يتحرك ضمن نظام موحد ومغلق متوقع على ذاته وهو ما اصطلح عليه بـ Unitary Actor، وهو ما يجعل الدولة تتبع سياسة واحدة في كل زمان ومكان.

• الدولة كوحدة أساسية وفاعل رئيسي تعتبر ذات منطق عقلاني بتوجه براغماتي، ويتضح ذلك من خلال إتباع صناعات القرار فيها لمنهج تعظيم الأرباح وتجنب الخسائر وتقليلها.

• إدراج الأمن القومي ضمن أولويات الدولة العليا وإعتبار معضلة الأمن هاجسا أساسيا لمختلف الدول، كونه أحد نتائج الطبيعة الفوضوية للنسق الدولي. ففي ظل غياب سلطة عليا تُعنى بضبط سلوك الدول وتفاعلاتها، سوف يؤدي ذلك إلى إستنادها على مبدأ "الإعتماد الذاتي"، في حين تبقى القضايا الإجتماعية والإقتصادية مطالب ثانوية.<sup>1</sup>

ويرتباطا بما تقدم، فإن الواقعية الجديدة أولت إهتمامها بالأمن كونه أسمى أهداف السلوك الخارجي للدول ضمن النسق الدولي لأجل ضمان بقائها. ولأن النظام الدولي يتميز بالفوضى وغياب سلطة قومية عليا تحكمه والتي تدفع وحداته إلى إعتماد مبدأ المساعدة الذاتية، نجد الدول لا تسند أمر أمنها للآخرين. الأمر الذي يجعل الواقعيين الجدد يشكون في إمكانية التعاون على المستوى السياسي والأمني، نظرا لسعي الدول وإهتمامها بالمكاسب النسبية للتعاون أكثر من إهتمامها بالمكاسب المطلقة.<sup>2</sup> من هذا المنطلق، أدت فكرة الأمن إلى بروز إتجاهين ضمن الواقعية الجديدة عرفا (الواقعية الهجومية، الواقعية الدفاعية).

#### أ/ الواقعية الهجومية:

من أبرز روادها ومفكريها: "روبرت جيرفس" Robert Jervis، "جورج كويستر" George Quester، "ستيفن فان إيفيرا" Stephen von Evera، "روبرت جيبيلن" Robert Gilpin و"جون ميرشايمر" John Mearsheimer، تنطلق فرضياتها ومسلّماتها بإستعصاء تعزيز الأمن، وعليه فإنه من الجيد أن تقوم الدول بزيادة مستوى قوتها كلما سنحت لها الفرصة لذلك وأن عليها السعي إلى

<sup>1</sup>. أحمد وهبان، مرجع سابق، ص. 30.

<sup>2</sup>. توفيق بوستي، "مفهوم الأمن في منظورات العلاقات الدولية"، المعهد المصري للدراسات (فيفري 2019)، ص. 8.

الهيمنة. فإمتلاك القوة بالنسبة لهم أفضل الطرق لضمان بقائها<sup>1</sup>. ويرى جون ميرشايمر أن "مأساة" القوى الكبرى هي صراع أبدي من أجل القوة والهيمنة.<sup>2</sup>

كما يعتقد روادها بأن تزايد احتمالات الحرب بين الدول يحدث عند إمتلاك دولة القدرة على غزو دولة أخرى بسهولة، وأنه كلما توفرت القدرات الدفاعية ساد الأمن وتلاشى الدافع التوسعي. وأنه عند إنتشار النزعة الدفاعية يصبح بإمكان الدول أن تعرف الفرق بين الأسلحة الدفاعية وذات الطابع الهجومي. عندها ستمكن الدول من إقتناء آليات كفيلة بالدفاع عن نفسها دون تهديد الآخرين وهي بذلك تقلص من الطابع الفوضوي للساحة الدولية.<sup>3</sup>

### ب/ الواقعية الدفاعية:

تعتبر إضافة مهمة للواقعية على النحو الذي قدمه روادها: "روبرت جيرفس" Robert Jervis و"جورج كويستر" George Quester، "ستيفن فان إيفرا" Stephen von Evera، "ستيف والت" Stephen Walt. يحتاج هؤلاء بأن احتمالية نشوب الحرب كانت عندما كان بإمكان الدول أن تغزو بعضها البعض بسهولة، غير أنه كلما كانت إمكانية الدفاع أسهل من الهجوم كان الأمن سائدا أكثر وتخفض معه حوافز التوسع ويمكن للتعاون أن يزدهر. وحين كان للدفاع جدوى وأهمية، أصبح بإستطاعة الدول التمييز بين وسائل الدفاع والهجوم، وتبعاً لذلك بإمكانها إمتلاك وسائل وأسلة للدفاع عن نفسها دون تهديد للآخرين، وبالتالي تقلل من آثار الفوضى الدولية.<sup>4</sup>

كما تجادل بأن القوة التي تمتلكها دولة في النظام الدولي تشكل قوتها السلمية التي يمكن من خلالها أن تمنع حدوث أي أفعال ترغب فيها الدول الأخرى، فالقوة الإيجابية تعني القدرة على دفع الدول الأخرى القيام بما تريده. وعليه تتنبأ بأن الأمم تعمل على توسيع مصالحها عندما تتعرض للتهديد في أوقات إنعدام الأمن في مواجهة القوى العظمى ذات النوايا العدوانية، وفي غياب بيئة التهديد يصبح الدافع للتوسع أقل.<sup>5</sup>

<sup>1</sup>. أحمد محمد وهبان، مرجع سابق، ص. 36.

<sup>2</sup>. محمد الطاهر عديلة، "تطور الحقل النظري للعلاقات الدولية دراسة في المنطلقات والأسس" (أطروحة دكتوراه علوم في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2014 – 2015)، ص. 229.

<sup>3</sup>. Stephen Walt, "International Relations: One World, Many Theories", *Foreign policy* (Spring 1998): p. 31.

<sup>4</sup>. Loc. Cit.

<sup>5</sup>. محمد أنور فرج، مرجع سابق، ص. 385.

ويرى أنصارها أن الدول -كفواعل عقلانية- ستتبع سياسات دفاعية اتجاه غيرها من الدول، لأن تكاليف الحرب مكلفة وتفوق بكثير حجم المنافع المتوقعة من ورائها. كما أن احتمال تغلب الدول على بعضها البعض أصبح ضئيلاً (لا سيما في ظل تطور التكنولوجيا العسكرية والحربية)، وعليه فإمكانية حدوث الحروب تتراجع لصالح زيادة الأمن وتوفره فالدول تبحث عنه بأقل التكاليف الدنيا.<sup>1</sup>

يميل العديد من أتباع النظرية الواقعية الجديدة إلى تبني فكرة مفادها أن أحد الحواجز التي تقف أمام تحقيق التعاون، هي أن أغلب الدول تسعى إلى تحقيق المكاسب النسبية المؤقتة وتهمل سعيها إلى تحقيق مكاسب مطلقة. ويقول هؤلاء: "إنه بدلا من إهتمام هذه الدول بالتعاون لأنه يحقق مصالح كل من أي دولتين متعاونتين، فإنه ينبغي أن تكون الدول عموما على دراية بالمكاسب التي تحققها من هذا التعاون بالمقارنة مع المكاسب التي يحققها الطرف المتعاون. ولأن الدول ستستمر في محاولاتها الدائمة للحصول على الحد الأقصى من المكاسب ضمن بيئة دولية تسودها الشكوك وإندام الثقة، فإن التعاون يبقى دائما هدفا يصعب تحقيقه والحفاظ عليه".<sup>2</sup>

وفي هذا الصدد يقول: "جوزيف جريكو" Joseph Greico صديق اليوم يمكن أن يكون عدو الغد. وعليه فإنه يطرح تساؤلا محوريا حول: المكاسب المطلقة والمكاسب النسبية، ويرى الأمر مرتبطا بالدول المنخرطة في التعاون وبمسألة من ستكسب أكثر، في حال وافقت الدول على التعاون؟ ويرى أن: "القدرات وبصفة خاصة، مقدارها ونوعيتها مقارنة بالآخرين، هي الأساس المطلق لأمن وإستقلال الدولة في إطار المساعدة الذاتية للفوضى الدولية، ونتيجة لذلك يجد الواقعيون أن الهدف الأسمى للدول في أي علاقة ليس الحصول على أعلى مكسب أو ربح فردي، بل منع الآخرين بدلا من ذلك من تحقيق تقدم في قدراتهم النسبية".<sup>3</sup>

<sup>1</sup>. محمد الطاهر عديلة، مرجع سابق، ص. 228.

<sup>2</sup>. جون بيليس، ستيف سميث، مرجع سابق، ص. 421.

<sup>3</sup>. محمد أنور خرج، مرجع سابق، ص. 414.

## المطلب الثاني: المنظور الليبرالي

تعد الليبرالية من النظريات الأساسية والفاعلة في العلاقات الدولية، ركزت كثيرا على أهمية القيم الأخلاقية والمعايير القانونية وتوافق المصالح وإتساقها لتكون المنهج لرسم السياسة الخارجية بدلا من الأخذ بالمصلحة القومية والقوة.<sup>1</sup>

فبخلاف المنظور الواقعي وأطروحاته التي تعتبر الدولة عاملا رئيسيا في العلاقات الدولية وإتفاقهم على مركزية القوة في السياسة العالمية، وتوازن القوى وتفسير المنافسة الاقتصادية والصراعات، وأن النظام الدولي ذو طبيعة فوضوية<sup>2</sup>. فإن الليبرالية على العكس من ذلك، تركز إهتمامها على تفسير المتغيرات وإيجاد السبل والآليات التي يصبح فيها التعاون الدولي ممكنا في حقل العلاقات الدولية، وإذا كان الواقعيون ولا سيما البنيويون يعتبرون النظام / النسق الدولي هو نقطة البداية / الوحدة الأساسية للتحليل ثم تأتي المتغيرات الأخرى على مستوى الوحدة / الدولة في المرتبة الثانية لكونها ثانوية، فإن الليبراليين لهم نظرة مخالفة لذلك، معتبرين المتغيرات الثانوية (Second Image) ستكون حاسمة في تفسير وتحليل النتائج الدولية.<sup>3</sup>

وبحسب "تيموتي دان" Timothy Dan فإن: الفكر الليبرالي بشأن العلاقات الدولية نشأ مقترنا بالخطط المختلفة للسلام، والتي أعرب عنها الفلاسفة منذ بدايات القرن 16 م فصاعدا. فقد رفضوا الفكرة القائلة: "إن الصراع وضع طبيعي للعلاقات بين الدول، ولا يمكن تلطيف حدته إلا من خلال الإدارة الحريصة للقوة عبر سياسات ميزان القوى ومواجهة أي دولة تهدد النظام الدولي". ويعد "إيراسموس" Erasmus ممن دعوا لترك الحرب لأنه لا جدوى منها، وفي أواخر القرن 17م (1693م) دعا "ويليام بن" William Ben إلى إنشاء برلمان أوروبي ليكون إطارا للتعاون والإبتعاد عن الحروب.<sup>4</sup>

أما "كارين منغست" Karen Mengest فإنها ترى بأن حركة التنوير ساهمت في الفكر الليبرالي وتطوره والتي تعود إلى الفكرة اليونانية القائلة بأن: "الأفراد عقلانيون لهم القدرة على فهم

<sup>1</sup>. أنور محمد فرج، مرجع سابق، ص. 138.

<sup>2</sup>. Scott Burchill, **liberalism: Theories of International Relations** (New York: Palgrave MacMillan, 3<sup>rd</sup> edn, 2005), p. 57.

<sup>3</sup>. Paul Viotti, Mark Kauppi, **International Relations Theory** (Pearson, 5<sup>th</sup> edn, 2014), p. 129.

<sup>4</sup>. جون بيليس وستيف سميث، مرجع سابق، ص. 317.

القوانين العالمية وتطبيقها والتي تحكم كلا من المجتمعين، الطبيعي والبشري (الإنساني)". وعليه فإن لهم القدرة على تحسين أوضاعهم الحياتية وتطويرها من خلال خلق مجتمع تسوده العدالة.<sup>1</sup>

تتضمن الليبرالية كبراديم وتقليد في الفكر والفلسفة السياسية جملة من الأهداف، ويعتبر منظوره "الفرد" كوحدة أساسية للتحليل، أما الدولة فينحصر دورها في الحفاظ على الاستقرار ضمن عدة مستويات ومجالات للمجتمع الليبرالي، وفي هذا الصدد يعد كتاب "Second Treatise of Government" "لجون لوك" John Locke المرجع الأساسي للفكر الليبرالي الحديث.<sup>2</sup> ولذلك نجد أن هناك من المفكرين الليبراليين ممن يدعوا إلى الإهتمام بالقانون الدولي ودور الأخلاق وحقوق الإنسان، والتعاون الإقتصادي والعدالة، في حين يرى آخرون بضرورة ترتيب مؤسسات العالم السياسية وفق أطر ومثُل ديمقراطية عالمية، وهناك اتجاه آخر ينادي بالإهتمام أكثر بالعدالة الإقتصادية العالمية وحقوق الإنسان.<sup>3</sup>

ويمكن القول أن المنظور الليبرالي يستمد فروضه الأساسية من الأفكار التي قدمها "كانط" Kant الذي جادل بأن يتم النظر إلى الأفراد ومعاملتهم كوكلاء أخلاقيين ومستقلين فالضرورات الأخلاقية قطعية وليست أدواتية، فنحن نتصرف بشكل أخلاقي لأنه يجب علينا ذلك ولأنه يجلب لنا منافع وفوائد. كما جادل كانط بأن لدينا واجباً أخلاقياً في هيكله حياتنا السياسية والأخلاقية (يشمل السياسة الدولية)، وقدم إقتراحاً وحلاً سياسياً للحالة الفوضوية التي تميز النظام الدولي تمثلت في إحترام إستقلالية الآخرين وأن الفشل في ذلك يعد مصدر الصراع.<sup>4</sup>

يقوم المنظور الليبرالي في تصوره للسياسة العالمية على الإفتراضات الأساسية التالية:<sup>5</sup>

• تعتبر الفواعل من غير الدول كيانات مهمة في السياسة العالمية، فالمنظمات الدولية، على سبيل المثال، يمكن أن تكون فاعلاً مستقلاً في حد ذاته في بعض القضايا. وبالمثل، تلعب المنظمات غير الحكومية NOG وعبر الوطنية أدواراً مهمة في السياسة العالمية. يمكن ضمن المنظور الليبرالي أن يكون للأفراد تأثير كبير، وبالتالي فالليبرالية هي صورة تعددية تضم جهات فاعلة رسمية وغير رسمية لها دور مهم وفاعل في السياسة العالمية، وهم بذلك يفضلون مصطلح

1. Karen Mingest, Ivan Arguing Toft, **Essentials of International Relations**, (Canada: w.w.Norton & Company, Inc, 7<sup>th</sup> edn, 2017), p. 83.

2. عمار حجار، مرجع سابق، ص. 13 .

3. Juanita Elias, Peter Such, **International Relations: The Basics**, (London: Routledge, 1<sup>st</sup> edn, 2007), p. 66.

4. Loc, cit, pp. 67- 68.

5. Paul Viotti, Mark Kauppi, op. cit .p. 129.

السياسة العالمية بدلا من السياسة الدولية، لأن المصطلح الأخير يعطي تفضيلا لدول على حساب المنظمات غير الحكومية والجماعات والأفراد.

• بالنسبة للعديد من الليبراليين، فإن الاعتماد المتبادل الإقتصادي أو غيره من أشكال الاعتماد المتبادل أو الترابط بين كل من الدولة والفاعلين من غير الدول له تأثير تحديتي على سلوك الدولة، ونظرا لأن العالم مرتبط بشبكات وروابط متداخلة موجهة نحو الإستراتيجيات والأهداف المشتركة لتحقيق وصياغة المجتمع المدني العالمي في عالم يزداد عولمة، نجدهم يعتبرون أن المنظمات الإرهابية والإجرامية على أنها الجانب المظلم للعولمة والتي تشكل تهديدا للشعوب والدول.

• بالنسبة لليبراليين، فإن أجندة السياسة العالمية تشمل نطاقات واسعة وإلى جانب المسائل العسكرية والأمنية للوطن التي تهيمن على أجندة السياسة العالمية، فإن القضايا الإقتصادية والإجتماعية والإيكولوجية مهمة أيضا، إذ يمكن التركيز عليها ضمن الدراسات بأنها مسائل أمنية في حد ذاتها.<sup>1</sup>

• وعلى عكس الواقعيين البنيويين - حول وجهة نظرهم للقضايا الدولية ( من أعلى لأسفل) "Top-Down" وتأثير الفوضى الدولية وتوزيع القوة على سلوك الدولة، يرى التعدديون البيئة الدولية "Inside-out" (من الداخل إلى الخارج) والتي تستقصي تأثير العوامل على مستوى تحليل الدولة والمجتمع والأفراد على العلاقات الدولية والنتائج المترتبة عنه. من جانبها، تحاول نظرية السلام الديمقراطي إظهار وتوضيح كيف أن الثقافة السياسية والقيم والهيكل السياسية المحلية تؤثر على مسار السلام الدولي، في حين هناك دراسات تهتم بدور الإدراك وسلوك الجماعات وعمليات صنع القرار.<sup>2</sup>

تتمثل المهمة الأساسية لدى البراداييم الليبرالي في الكشف عن الظروف الذي يمكن بموجبها تحقيق التعاون الدولي، إن لم يكن سلاما دوليا. ويتمحور الدور الرئيسي للمنظمات الدولية، على سبيل المثال في العمل على بناء التكامل / التكتل الإقليمي والاعتماد المتبادل وتكمن المهمة الأساسية للتحليل في تجاوز الوصف والتفسير، ولأجل الوصول إلى هدف الغاية، فإن النيوليبراليون المؤسسون يفترضون عقلانية الفاعل الدولي لإنشاء فرضيات للوصول إلى كيفية تأثير المنظمات الدولية في حسابات الدولة لرؤيتها لمصالحها القومية. وقد يلعب موظفو منظمة دولية دورا مهما في

<sup>1</sup>. Paul Viotti, Mark Kauppi, op. cit, p.130.

<sup>2</sup>. Loc, cit, p. 130 .

مراقبة وحل النزاعات الناشئة عن القرارات التي تتخذ لتحديد وحماية مصالحها، وفقا للمعلومات التي يمكن أن توفرها المنظمة الدولية ويلاحظ ليبراليون آخرون أن حسابات المنفعة المكاسب والخسائر، يمكن أن تتأثر بسوء الفهم والإدراك من طرف صانعي القرار في الدولة نتيجة لمعلومات غير كاملة أو عدم اليقين بشأن علاقات (السبب- النتيجة) المتعلقة بالخيارات السياسية المتوفرة للدولة.<sup>1</sup>

وكما هو الحال بالنسبة للمنظور الواقعي، فإن الليبراداييم الليبرالي التعددي ينطوي على تيارات متعددة داخله وستقتصر الدراسة على النظرية الليبرالية الجديدة.

### \* الليبرالية الجديدة:

تعد هذه النظرية امتدادا للفكر الليبرالي والتي بدأت تتبلور فكرتها وفرضياتها منذ سبعينيات القرن الماضي وتدعى كذلك النيوليبرالية المؤسساتية الجديدة. تم طرحها من قبل عالمي السياسة "روبرت أكسلرود" Robert Axelrod، "وروبرت كيوهان" Robert Keohane بتقديم تساؤلهم: لماذا تختار الدول التعاون في معظم الأوقات، حتى في ظل فوضوية النظام الدولي؟ وقد جاءت هاته النسخة من الليبرالية للرد على المنظور الواقعي الذي سيطر على الحقل منذ نهاية الحرب العالمية الثانية.<sup>2</sup>

استقت الليبرالية الجديدة بشكل متوازي من الإفتراضات الواقعية والليبرالية، مما يدل على أن كلا النظريتين تهتمان وتتفاعلان مع المسائل التي تثير مشاكل في الوضع القائم وبشكل خاص مسائل الأمن والصراع والتعاون. فبالنسبة لليبراليين الجدد فإن السؤال المركزي للبحث هو كيفية تعزيز وتشجيع التعاون في نظام دولي يتميز بالفوضى والتنافس الحاد بين الدول، بينما الواقعية الجديدة تبحث في كيفية المحافظة على البقاء في ظل هكذا نظام (فوضوية النظام).<sup>3</sup>

إنطلاقا مما تقدم نجمل فروض النظرية الليبرالية الجديدة كالآتي :

\*تعترف الليبرالية الجديدة بكون الدول فاعلا رئيسيا ومهما في خضم فوضوية النظام الدولي، مما يؤكد إتفاقهم مع الواقعيين بخصوص هاته النقطة، إلا أنهم يجادلون بأن آفاق التعاون في ظل نظام

<sup>1</sup>. Ibid, p. 130.

<sup>2</sup>. Karen Mingest, Ivan Arreguim, op. cit, p. 85.

<sup>3</sup>. أنور محمد فرج، مرجع سابق، ص 402 .

فوضوي يمكن أن يخفف من حدة الصراع على عكس نظرة الواقعيين<sup>1</sup>. لكن مع ملاحظة أن التعاون يمكن تحقيقه بين الدول بتنظيمه، وإضفاء الطابع الرسمي عليه في مؤسسات دولية والمؤسسات هنا تعني مجموعات القواعد التي تحكم سلوك الدول في مجالات سياسية أو إقتصادية أو أمنية، مما يسمح باتساق السياسات بين الشركاء وأخذ أهدافهم ومصالحهم في الاعتبار<sup>2</sup>.

\* تقدم الليبرالية الجديدة (المؤسسية الليبرالية) علما سياسيا للإعتماد المتبادل الدولي، ووصفا للعلاقات بين اللاعبين من الدول وغير الدول في البيئة الفوضوية للسياسات العالمية. وتجدر الإشارة، إلى أن الشكل السائد من الليبرالية في حقل العلاقات الدولية يقوم بإدعاءات بنيوية تتجاوز فرضية السلام الديمقراطي، إن الفكرة المحورية التي تمثل محرك الليبرالية الجديدة هي الإعتماد المتبادل المركب (المعقد)، وهو المصطلح الذي يصف "عالما يساهم فيه اللاعبون من غير الدول بشكل مباشر في السياسة العالمية، حيث لا يوجد تسلسل هرمي واضح للقضايا، وتكون فيه القوة أداة غير فعالة في السياسة"<sup>3</sup>. وسلم الليبراليون الجدد بإعتماد نظرية الإختيار العقلانية ونظرية الألعاب. وبناء على ذلك فإنهم يبحثون توقع سلوك الدولة، إذ يرون أنه يكون على أساس اهتمامها بالمكاسب النسبية" فالدول بالنسبة لهم تهتم بتعظيم مكاسبها المطلقة<sup>4</sup>. فسلوك الدول هو دالة لمتغيري القوة والمنفعة الإقتصادية كما أن الدولة فاعل وحدوي تبعا لذلك، حيث يتحدد سلوك الدول بمنطق حساباتها العقلانية بصرف النظر عن يتواجد في موقع السلطة<sup>5</sup>.

وفي إطار سعيه لإثبات فرضيات الإختيار العقلاني لتحليل سلوك الدولة فإن " كيوهان " يرى بأنها تقدم لنا:<sup>6</sup>

1-تبسيط المقدمات المنطقية، وتجعل الإستنتاجات أوضح للفهم.

2- توجه إهتمامنا نحو الإكراهات التي يفرضها النظام الدولي، وعليه وجوب التركيز على إكراهات النظام التي تتولد من عدم المساواة في توزيع القوة والثروة في العالم وفي المؤسسات الدولية أكثر من التركيز على السياسات الداخلية.

1. Scott Burchill, op. cit, pp. 64- 65.

2. Jennifer Starting folkar, " Neoliberalism", in: Tim Dunne (ed.), **International Relations Theories: Discipline and Diversity**, (OXFORD University Press, 3<sup>rd</sup> edn, 2013) , p. 117.

3. Juanita Elias, Peter Sutch, Op. Cit .p. 72.

4. أنور محمد فرج، مرجع سابق، ص. 404 .

5. محمد الطاهر عديلة، مرجع سابق، ص. 192 .

6. أنور محمد فرج، مرجع سابق، ص. 403 .



وبالرغم من تشارك الليبراليين الجدد مع الواقعيين في عدد من المسلمات، فإنهم نهلوا أيضا من الفكر الليبرالي، حيث يعتقدون أن تفضيلات الدول وخياراتها السياسية تحدد بشكل كبير سلوكها الخارجي نظرا لارتباطه بالأداء لا بتوزيع القدرات كما يحتاج الواقعيون الجدد. إلى جانب ذلك فإنهم يعتبرون بأن التفاعل بين الدول لا يتضمن حصرا المسائل العليا (الأمنية/ العسكرية)، وإنما يمتد ليحتوي المسائل الدنيا أيضا (اقتصادية، إجتماعية، ثقافية)، وأن المؤسسات كفيلة بتحقيق التعاون الدولي.<sup>1</sup>

وفي ضوء ذلك، يمكن إجمال المبادئ الأساسية كما أوردها تيموتي دان والتي تستند عليها الليبرالية الجديدة فيمايلي:<sup>2</sup>

- الطرف الفاعل (Actor): الدول هي الفواعل الأساسية في النظام الدولي، وتوجد أيضا فواعل أخرى من غير الدول لا تخضع للدول .

- البنية (Structure): التسليم بفوضوية النظام الدولي لا تقف عائقا أمام وجود فرص التعاون بين الدول وإمكانية حدوثه.

- العملية (Process): إن التكامل على الصعيدين الإقليمي والعالمي في إزدیاد .

- الحافز (Motivation): تدخل الدول في علاقات تعاونية حتى لو كانت دولة أخرى ستكسب أكثر من التفاعل، فالمكاسب المطلقة أكثر أهمية من المكاسب النسبية.

وبنهاية الحرب الباردة في التسعينيات، حقق المنظور النيوليبرالي صدًا واسعًا في حقل العلاقات الدولية. وقد حاول باحثون في نظرية "السلام الديمقراطي" شرح فرضيتها: بأن الدول الديمقراطية بشكل عام، لا تحارب بعضها البعض، وكانت حجنتهم للإجابة عن السؤال " لماذا؟ " بأن العملية الديمقراطية تمنع العدوان، فقيادة الدول الديمقراطية تكبحهم جماعات صناعة القرار وبالتالي تقلل من فرص الحرب. والحجة الأخرى هي أن المؤسسات عبر الوطنية والدولية التي تربط الديمقراطيات معا من خلال شبكة تعاون كثيفة تعمل على تقييد سلوكياتهم، وهي بذلك تشكل فائدة وميزة لكل دولة في نظام الدول الديمقراطية.<sup>3</sup>

<sup>1</sup>. محمد الطاهر عديلة، مرجع سابق، ص. 193.

<sup>2</sup>. تيموتي دان، مرجع سابق، ص. 338 .

<sup>3</sup>. Karen Mingest, Ivan Arreguim, Op. Cit, p.90.

يقدم الفكر النيوليبرالي إضافتان لتفسير التعاون:<sup>1</sup>

أولاً: قد يمتد التعاون في مجال معين إلى مجالات أخرى، وعلى سبيل المثال: التعاون في مجال التجارة بمرور الوقت قد يؤدي إلى التعاون في مجال الأمن.

ثانياً: يجادل منظرون أمثال كيوهان بأن التعاون المؤسساتي يمكن أن يتعمق ويستمر رغم وصوله إلى نقطة تزول فيها العوامل والظروف التي أنشأته وإستدل بحلف الأطلسي NATO الذي لازال مستمرا رغم أنه أقيم لمواجهة الإتحاد السوفياتي الذي تفكك عام 1990م. يعتبر النيوليبراليون بأن التعاون الذي جعل حلف الناتو ممكنا وفعالا تعمق بمرور الوقت ليصبح غاية في حد ذاته، كذلك فإن الأمن ضروري بالنسبة لهم كما هو الحال بالنسبة للواقعيين.

وفي ذات السياق، يجادل منظرون كـ: "ج. جون إكنبيري" G.John Ikenberry بأن الواقعية لم تتمكن من إعطاء تفسير للفترة التي أعقبت إنهيار الإتحاد السوفياتي بينما النيوليبرالية المؤسساتية يمكنها ذلك. فالمؤسسات مثل الناتو والسياسة الخارجية والأمنية المشتركة للإتحاد الأوروبي وفرت إطارا مضمونا للتفاعلات وبالتالي تتضمن تنبؤاً لهذا. فالآثار المترتبة عن التفاعلات المتكررة تمثل زيادة التعاون، ليس فقط في القضايا الأمنية ولكن عبر مجموعة كاملة من القضايا الدولية (الإقتصاد وحقوق الإنسان، البيئة والجريمة عبر الوطنية والهجرة، ...)، وعليه فإن النيوليبرالية المؤسساتية تعتبر أن توسيع وتعميق التعاون يكون على أساس المصالح المشتركة.<sup>2</sup>

وإنطلاقاً مما تقدم، فإن إنخراط تركيا وإسرائيل في علاقات تعاونية واسعة النطاق مكنت الطرفين من تحقيق مكاسب على الصعيدين الداخلي والخارجي، ولا سيما في المجال الإقتصادي الذي ساهم في تقاربهما. كذلك ساهمت الأنظمة السياسية الديمقراطية لكلا البلدين في إيجاد إطار تعاوني تتقاطع فيه مصالحهما المشتركة في ظل بيئة إقليمية غير مستقرة.

### المطلب الثالث: المقاربة العثمانية الجديدة Neo- Ottomanism

سمح فتح القسطنطينية عام 1453م بتشكيل دائرة جيوسياسية جديدة إمتدت في قارات آسيا وأوروبا وأفريقيا، وبرز معها وصف العثمانية التي تُنسب إلى مؤسس الإمبراطورية العثمانية "عثمان بن أرطغرل" Osman bin Ertuğrul الذي يعد المؤسس لأسرة سلاطين الدولة العلية، وتعد

1. Karen Mingest, Ivan Arreguim, Op, cit. p. 91.

2. Loc, cit., p.91 .

المرحلة التي حكم فيها "محمد الفاتح" Fatih Sultan Mehmet Han (1451 - 1481م) نقطة فاصلة ومحورية لإمبراطورية الأتراك العثمانيين التي أزلت إمبراطوريات قديمة، وتم في عهده تشكل الهوية التركية لتمتد وتتشكل من القرن 16 إلى منتصف القرن 19م ذروة ازدهار الدولة العثمانية.<sup>1</sup>

أما عن العثمانية كأيدولوجيا فقد ظهرت في منتصف القرن العشرين إلى جانب "العثمانيين الجدد" The New Ottoman (وهي منظمة سرية سياسية للإمبراطورية العثمانية)، سعت المنظمة إلى تعزيز السلطة من خلال اعتماد المبادئ الدستورية والديمقراطية داخل الإمبراطورية من أجل منع تفككها<sup>2</sup>. كان الهدف منها (العثمانية) خلق هوية مشتركة بين رعايا الدولة العلية، مما يساهم ويسهل مواجهة التحديات الداخلية والدولية خاصة وأن الثورة الفرنسية وما جاءت به من أفكار أيقظت الحركات الانفصالية المطالبة بالإستقلال وتحولت إلى مشكلة مركزية للإمبراطورية العثمانية، وبالتالي أصبح إنقاذ الإمبراطورية موضوعاً رئيسياً لدى النخب البيروقراطية والمتقفة. وبحسب "عزمي أوزجان" Azmi Özcan فإن العثمانية لم تكن مجرد إستراتيجية إنقاذ بحد ذاتها، بل على العكس كانت النموذج المجتمعي الذي صاغه البيروقراطيون الذين أعدوا تنظيمات فرماني The Tanzimat Fermani (مرسوم إعادة الترتيب لعام 1839م) لتحقيق جملة من الإصلاحات والتغييرات اللازمة للحفاظ على الإمبراطورية العثمانية من الإنهيار.<sup>3</sup>

ويمكن القول أنه خلال المرحلة الممتدة من 1876 - 1908م فإن العثمانية صيغت بمعنى "الوطن" من قبل عدة باحثين أتراك وعرب (نامق كمال، ساطع الحصري)، وكذلك معنى الأمة (Nation) وبإكسابها هذا المنظور الأيدولوجي وضعها في مأزق تاريخي رغم كونها دولة / أمة

<sup>1</sup>. سيار الجميل، العثمانية الجديدة: القطيعة في التاريخ الموازي بين العرب والأتراك، ط 1 (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015)، ص. ص. 78-79.

<sup>2</sup>. Avaktov Vladimir Alekseevich, "Neo- Ottomanism as a Key Doctrine of Modern Turkey", communication and public Diplomacy, vol.1, n°. 1 (September 2018): pp. 80 - 88.

<sup>3</sup>. Didem Özdemir Albayrak, Kürşad Turan, " Neo-Ottomanism in Turkish Foreign Policy Through the Lenses of the principal Agent theory", SSPS, Vol .1, Issue. 1 (Summer 2016): pp. 126 - 154.

عثمانية متعددة القوميات، فقد فسحت المجال لمرحلة تحول في الهوية وإلى قطيعة بين زمنين تاريخيين: زمن الدولة السلطانية، وزمن الدولة القومية أو الدولة / الأمة.<sup>1</sup>

وعلى الرغم من محاولات الحفاظ على تلاحم الدولة العثمانية وسياسات التتريك، وأيضاً الهزيمة التي منيت بها الدولة العثمانية إلى جانب الحلفاء في الحرب العالمية الأولى (1914-1918م)، كلها عوامل ساهمت في إلغاء نظام الخلافة وإعلان قيام الجمهورية التركية في عام 1924 على يد "كمال مصطفى أتاتورك".<sup>2</sup>

يعكس تاريخ تأسيس الجمهورية التركية نقطة تحول فاصلة في تاريخ تركيا الحديث، الذي وجه مسارها الأيديولوجي إلى إحتضان القيم والسلوكات والثقافة الأوروبية الغربية، وجعلتها دولة وطنية مغربة متجانسة قائمة على الأقلية رافضة إرثها وماضيها الحضاري الإسلامي.<sup>3</sup> فقد سعى أتاتورك منذ توليه مقاليد السلطة إلى ملئ الفراغ الأيديولوجي وتحديد طبيعة الشعب التركي والدولة التركية. حيث جعل لها قيم ومبادئ تقوم عليها متمثلة في كونها مستقلة حديثة صناعية، أوروبية التوجه علمانية، تركية تمتد على إقليم الأناضول وحده فقط وأن تتخلى عن فكرة إقامة إمبراطورية في الشرق الأوسط.<sup>4</sup>

وعلى عكس العثمانية كأيديولوجيا فإن العقيدة الكمالية سعت إلى إستيعاب أقليتها المسلمة جميعاً تحت مظلة الهوية التركية القومية واللغوية والجغرافية المشتركة، رافضة مفهوم التعددية الثقافية، كذلك رفضت النموذج العالمي فوق القومي (الكوزموبوليتاني) متعدد الأعراق والقوميات.<sup>5</sup> ولتؤكد تركيا الكمالية قطيعتها مع هويتها الإسلامية والعثمانية، أدارت ظهرها لمنطقة الشرق

<sup>1</sup> وجيه كوثراني، "إشكاليات في التاريخ العربي للدولة العثمانية ومجتمعاتها: مراجعة للمفاهيم والفرضيات"، المحرر: محمد نورالدين، العرب وتركيا: تحديات الحاضر ورهانات المستقبل، ط 1 (بيروت: المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية، 2012)، ص. 81.

<sup>2</sup> كرم أوكتم، تركيا الأمة الغاضبة، تر: مصطفى مجدى الجمال، ط 1 (القاهرة: مكتب سطور للنشر، 2011)، ص. 11.

<sup>3</sup> غراهام فولر، الجمهورية التركية الجديدة: تركيا كدولة محورة في العالم الإسلامي، ط 1 (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2009)، ص. 30.

<sup>4</sup> فيليب روبنسن، تركيا والشرق الأوسط، تر: نجم خوري (دار قرطبة للنشر والتوثيق والأبحاث، 1993)، ص. 10.

<sup>5</sup> عمر تشينار، "سياسات تركيا في الشرق الأوسط: بين الكمالية والعثمانية الجديدة"، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، 10 (سبتمبر 2008): ص. 6.

الأوسط من خلال توجيه أجندة سياستها الخارجية وعلاقاتها باتجاه الولايات المتحدة والغرب وإنضمامها لحلف الشمال الأطلسي باعتبارها حليفا إستراتيجيا في مواجهة الاتحاد السوفياتي وإعترفت بإسرائيل. وعلى الرغم ما شهده النظام الدولي من تغييرات ديناميكية، فإن تركيا الكمالية ظلت على مدار عقود أربعة تابعة لتفضيلات التحالف الغربي.<sup>1</sup>

#### أ- العثمانية الجديدة (الأوزالية):

تعود جذور العثمانية الجديدة كمقاربة إلى رئيس الحكومة التركية السابق "تورغوت أوزال" Turgut Özal 1984 – 1989م، الذي رأى بضرورة إنفتاح تركيا على العالم الإسلامي وتوسيع دائرة نفوذها ودورها الإقليمي مع استمرار بقاءها كحليف للغرب لتكون جسرا بين الغرب والشرق.<sup>2</sup>

يعود مبعث هذه المقاربة ضمن فترة شهدت فيها الساحة الدولية والإقليمية تحولات دينامية تمثلت في تصدع المعسكر الشيوعي، الذي مثل بالنسبة لتركيا فرصة لتنظيم وإعادة تشكيل علاقاتها وتحالفاتها مع مختلف القوى بشكل يتسم بالمرونة والواقعية. علاوة على، وضع سياسة قائمة على تعدد البدائل والمحاور وتجاوز إحتكار البيروقراطية الإدارية إدارة الملفات الخارجية بالإنفتاح على الدبلوماسية الموازية بإشراك البرلمان في ذلك، إضافة إلى وضع سياسة قائمة على أساس إعادة ضبط أولويات الحكومة التركية في ظل تبادل المصالح لمواجهة الديناميات والظروف الإقليمية والدولية المتغيرة.<sup>3</sup>

وبحسب "تورغوت أوزال" ومستشاره "جنكيز تشاندار" Cengiz Çandar الذي كان المنظر لمقاربة العثمانية الجديدة الأوزالية، فإنها تقوم على أساس:

" قيام تركيا بدور حيوي وفاعل في محيطها الممتد من بحر الأدرياتيك إلى صور الصين مرورا بالشرق الأوسط، أي تلك المناطق التي كانت في وقت مضى جزءاً من الدولة العثمانية، مضافا إليها الجمهوريات الإسلامية في القوقاز وآسيا الوسطى". وتبعاً لذلك، فإنها تهدف لتجاوز أحد أهم

1. Vladimir Hurych, "**Neo- ottomanism in Turkish Foreign policy and Changes During the Erdogan Era**" (Master's thesis, Institute of Political Studies, CHARLES University 2018), p. 8.

2. خورشيد حسين دلي، **تركيا وقضايا السياسة الخارجية** (إتحاد الكتاب العرب، 1999)، ص. 10.

3. محمد زاهر جول، **التجربة النهضوية التركية: كيف قاد حزب العدالة والتنمية تركيا إلى التقدم**، ط 1 (بيروت: مركز نماء للبحوث والدراسات، 2013)، ص. ص. 193-194.

طروحات المقاربة الكمالية الأتاتورية في السياسة الخارجية القائمة على الإنكفاء والعزلة في محيطها الإقليمي، عملاً بشعار "سلام في الوطن، سلام في العالم"<sup>1</sup>. وهي بذلك تحاول الموازنة بين الإرث العثماني لتركيا والهوية الكمالية الغربية. وهي في هذا السياق بحسب "عمر تشبينار" Ömer Taşpınar: لا تنتهج سياسة إمبريالية جديدة قصد بعث الإمبراطورية العثمانية وإنما تهدف إلى إبراز "القوة اللينة" لتركيا كجسر بين الشرق والغرب، وكأمة إسلامية، ودولة علمانية، ونظام سياسي ديمقراطي وكقوة إقتصادية رأسمالية، ف"العثمانية الجديدة" تسعى إلى تحقيق "العظمة" والنفوذ التركيين.<sup>2</sup>

وتجدر الإشارة، إلى أن الباحث الإنجليزي "ديفيد باركارد" David Barcard هو أول من قدم مصطلح "العثمانية الجديدة" في عام 1985. وأعيد إحياءه خلال فترة حكم "نجم الدين أربكان" Necmettin Erbakan من قبل "ستيفانوس كونستانتينيديس" Stephanos Konstantinidis الذي سلط الضوء على حقيقة أن تركيا قد تحولت مرة أخرى إلى "السياسة الخارجية القائمة على التقاليد الإمبراطورية". ويعد كل من Çandar، Uluengin، Livaneli، Yavuz Hacan من أبرز الباحثين والمحللين الذين ساهموا في تطوير المقاربة "العثمانية الجديدة".<sup>3</sup>

من جهته يعتبر الكاتب التركي "جميل ميرتش" Cemil Mertsch العثمانية الجديدة على أنها: "إعادة بعث الثقافة التركية من جديد سوف تستمر ولشيء من الوقت، وهذه المقاربة يمكن تجسيدها وسوف تصبح حقيقة، ليس من خلال فصل تركيا عن ماضيها. لكن على العكس من خلال إعادة تبني الماضي والثقافة العثمانية الغنية والمتنوعة، والمزاوجة بين الأمرين، مع التقدم والتطور الذي تعرفه الجمهورية الحديثة".<sup>4</sup>

بتولي حزب العدالة والتنمية السلطة عام 2002م عمل على إثبات الحضور التركي في الشرق الأوسط والإهتمام بقضايا المنطقة، إستناداً إلى المقاربة التي تتدرج ضمن نظرية العمق

<sup>1</sup> محمد نور الدين، تركيا في الزمن المتحول: قلق الهوية وصراع الخيارات، ط 1 (بيروت: رياض الريس للكتب والنشر، 1997)، ص. 18.

<sup>2</sup> عمر تشبينار، مرجع سابق، ص. 3.

<sup>3</sup> Avaktov Vladimir Alekseevich, op. cit, p. 85.

<sup>4</sup> ميشال نوفل، "العثمانية الجديدة والشرق الأوسط: رؤية عربية"، المحرر: سيار الجميل، عودة العثمانيين: الإسلام التركية، ط 4 (الإمارات العربية المتحدة: مركز المسبار للدراسات والبحوث، 2012)، ص. 260.

الاستراتيجي<sup>1</sup>. كما تصورهما "أحمد داوود أوغلو" Ahmet Davutoğlu إذ يرى أن تركيا أهملت عناصر قوتها وعلاقاتها التاريخية الدبلوماسية والإقتصادية والسياسية التي تعود إلى العهد العثماني. وهنا تجدر الإشارة إلى أن هذه المقاربة (العثمانية الجديدة) تختلف كثيراً عن الرؤية التي نادى بها "نجم الدين أربكان"، الذي سعى إلى إنشاء تحالف إسلامي (فكرة الجامعة الإسلامية)، فهم يسعون إلى التواصل مع المناطق غير الغربية لإستكمال علاقاتهم مع الغرب لا أن تحل محلها.<sup>2</sup>

ودفاعاً عن هذا الطرح، يذهب الأستاذ "ميشال نوفل إلى القول": "أن إحياء تركيا للأسلوب العثماني في كيفية إدارة العلاقات الخارجية جرى بما إستوحته تركيا من خلال محاولات السيطرة السياسية على دوائر النفوذ، وليس من باب التوسع وفقاً للتصورات الإمبريالية المعروفة، ذلك لأنها تبحث عن مصالح إقتصادية بالدرجة الأولى ولا تحلم بالسيطرة كما كانت حال الدولة العثمانية".<sup>3</sup>

من ناحية أخرى، وعلى المستوى الداخلي ينظر للمقاربة العثمانية الجديدة على أنها تهدف لإحتواء المشكلة الكردية. إذ يجادل "داوود أوغلو" بأن الأتراك والأكراد يشتركون في تاريخ من العيش معاً منذ أكثر من ألف عام، وكان تحالفهم سبباً لإنتصار تركيا في حرب إستقلالها ضد الغرب. على خلاف المقاربة الكمالية التي خلقت داخل تركيا قبلة موقوتة تمثلت في المشكلة الكردية. وتم ذلك من خلال تسييس العرق وجعل الهوية التركية الوحيدة المقبولة، مما أدى إلى معارضة الأكراد ومقاومتهم للجمهورية التركية، والتي قابلتها بقمع الهوية الكردية ومراقبة حدودها مع دول الجوار.<sup>4</sup>

يقتضي فهم المقاربة العثمانية الجديدة ثلاث متغيرات تساهم في تحديد إتجاهاتها تتمثل في:

● إستعداد تركيا للتصالح مع إرثها الإسلامي والعثماني في الداخل والخارج، ليس عبر حكم إسلامي فيها ولكن من خلال علمانية أقل تشدداً في الداخل وسياسة خارجية فاعلة ونشطة.<sup>5</sup> تبعا لذلك تستحضر في سياستها الخارجية القوة الناعمة بربط علاقات تجارية وإقتصادية وثقافية مع

<sup>1</sup> ميشال نوفل، عودة تركيا إلى الشرق: الإتجاهات الجديدة للسياسة التركية، ط 1 (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2010)، ص. 95.

<sup>2</sup> Ömer Taşpinar, "The Three Strategic Vision of Turkey", Centre on the United states and Europe at Brookings, n°. 50, (March 2011): Pp. 1- 5.

<sup>3</sup> سيار الجميل، مرجع سابق، ص. ص. 205-206.

<sup>4</sup> Michael Reynolds, "Echoes of Empire: Turkey's Crisis of Kemalism and The Search for an Alternative Foreign policy". The saban center for middle East policy at Brooking Analysis paper, N<sup>o</sup>.26, (June 2012): pp. 1-33.

<sup>5</sup> عمر تشينبار، مرجع سابق، ص. 7.

دول الجوار قائمة على أساس ربح - ربح، بعيدا عن إعتناق فكرة مراكمة الربح للنفس والذات وتعميق الخسارة للخصم السياسي والعسكري والأيديولوجي.<sup>1</sup>

•الشعور بالعظمة والثقة بالنفس في السياسة الخارجية، فالعثمانية الجديدة ترى تركيا كقوة إقليمية. إذ تعكس رؤيتها الإستراتيجية وثقافتها الإمتداد الجغرافي للإمبراطوريتين العثمانية والبيزنطية، وفقا لهذه المقاربة، فإن تركيا دولة محورية يجب أن تضطلع بدور دبلوماسي وسياسي وإقتصادي نشطٍ للغاية في منطقة تعتبر "مركزها" وعمقها.<sup>2</sup>

•سعي العثمانية الجديدة للإنتحاح على الغرب كما على العالم الإسلامي، فحقيقة أن الإمبراطورية العثمانية كانت جزءاً من أوروبا وإرثها يهم قادة حزب العدالة والتنمية، ولهذا عملوا على تحسين حظوظ تركيا في الإنضمام للإتحاد الأوروبي.<sup>3</sup>

#### ب- أسس ومرتكزات المقاربة العثمانية الجديدة:

يُعتبر "أحمد داوود أوغلو": "أنه وفي ظل المتغيرات الدولية في الألفية الجديدة، لاسيما بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر، بات يتحتم على تركيا أن تقوم بتعريف وتوصيف وضعيتها توصيفا صحيحا. إذ تتمتع تركيا بوضعية ذات أسس جغرافية وإستراتيجية هامة، وتحتل موقعا مركزيا في القارة الأم أفرو أوراسيا، وتجمعها علاقات مع مناطق مختلفة عديدة أي أنها دولة لا تتحصر في منطقة واحدة بعينها".<sup>4</sup>

وفي هذا الصدد، أظهرت تركيا في السنوات الأخيرة حضورا بارزا في منطقة الشرق الأوسط ومختلف قضاياها، عبر تركيز جهودها السياسية والدبلوماسية في المنطقة والتي تُرجمت بطرح مبادرات الوساطة والحوار والتعاون ضمن سياسة خارجية فاعلة مدعومة بدبلوماسية متناغمة.<sup>5</sup> إنطلاقا من المبادئ والأفكار التي طرحها "أحمد داوود أوغلو في العمق الاستراتيجي"

<sup>1</sup>. أيمن يوسف، "العلاقات التركية الإسرائيلية في ضوء عقيدة العمق الإستراتيجي لأحمد داوود أوغلو"، مجلة قضايا إسرائيلية، 41، 42 (أوت 2011): ص. 94.

<sup>2</sup>. Ömer Taşpınar, op. cit, p. 2.

<sup>3</sup>. عمر تشبينار، مرجع سابق، ص. 8.

<sup>4</sup>. أحمد داوود أوغلو، العمق الاستراتيجي: موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، تر: محمد جابر تلجي، طارق عبد الجليل، ط 4 (بيروت: الدرا العربية للعلوم ناشرون، 2014)، ص. 609.

<sup>5</sup>. أيمن يوسف، مرجع سابق، ص. 93.



وقامت بتبني المقاربة العثمانية الجديدة في سياستها الخارجية وعلاقاتها الدولية، وتتمثل هذه الأسس والمرتكزات فيما يلي:<sup>1</sup>

- التأثير في الأقاليم الداخلية والخارجية لدول الجوار، فتغير التوازنات الإقليمية والدولية والضرورات المصلحية دفعت تركيا للإهتمام أكثر بسياسة شرق أوسطية نشطة وفاعلة منذ عام 2002م.

- مبدأ تصفير المشكلات مع دول الجوار، حيث إستطاعت تركيا تطوير وتوطيد علاقاتها مع جاراتها لتشهد تعاوناً شاملاً.

- الإعتماد على سياسة خارجية متعددة الأبعاد مع الفاعلين على أنها متكاملة وليست بديلة عن بعضها البعض وأضحت بذلك سياسات مؤسسية راسخة.

- الدبلوماسية المتناغمة من خلال إستضافة فعاليات دولية والإنخراط في منظمات إقليمية، مما هيا لها الإفتتاح على ساحات جديدة.

- مبدأ التوازن السليم بين الحرية والأمن، عبر توفير الدولة الأمن لمواطنيها دون أن يؤثر ذلك على حرياتهم، أو تقليص حريتها في مقابل ذلك، إذ أن تقليص مجال حرياتهم يجعلها دولة تسلطية مع مرور الوقت.

- إنتهاج أسلوب دبلوماسي جديد، بأن تخرج تركيا من دائرة الدولة الجسرية / الطرف، لتصبح دولة مركزاً / محورا، وذلك بتبنيها رؤية ومقاربة تصبح من خلالها دولة قادرة على إنتاج الأفكار والحلول في المحافل الدولية، رافعة هويتها الشرقية دون إمتعاض ودولة قادرة على مناقشة مستقبل أوروبا داخل محافلها ومنتدياتها من خلال منتدياتها الأوروبية.

ويمكن القول أن القادة الأتراك قد ركزوا جهودهم على تهيئة الأرضية لتطبيق مقاربتهم وتجسيدها وفقا لتكتيكات عدة وعلى مدار سنوات، وذلك ضمن مستويات عدة (سياسيا، إقتصاديا وثقافيا) وقد سمح لهم ذلك بالإنخراط في الساحة الشرق أوسطية، وبشكل بارز منذ بداية أحداث ما

<sup>1</sup>. أحمد داوود أوغلو، مرجع سابق، ص. ص. 612-616.

يسمى "الربيع العربي" أواخر العام 2010م<sup>1</sup>. وقد استندت في مقاربتها على فهم البيئتين الإقليمية والدولية للتعاطي مع محيطها الإقليمي ومحاولة الوقوف على مسافة واحدة من الجميع.<sup>2</sup>

تعتبر العثمانية الجديدة المجال الإقتصادي مدخلا لإقامة وبناء التعاون لأجل حل الصراعات والنزاعات الجيوسياسية مع دول الجوار وبناء السلام وإرساء الإستقرار في المنطقة<sup>3</sup>. انطلاقا من ذلك أطلقت تركيا مشروع الجسور الدولية عام 2013م، الذي يعزز من الدور الإقتصادي التركي لإيجاد تحالفات إستراتيجية.<sup>4</sup>

ولأن السياسات الإقليمية للدول تقوم على عدة ركائز من ضمنها التاريخية والحضارية والهوياتية إذ تعد من مدركات الدولة، ومن بين المتغيرات التي تؤدي دورا مهما في رسم السياسات للدول<sup>5</sup>. ولأن مسألة الهوية تعتبر من القضايا الحساسة التي تؤثر على تقييم العلاقات الثنائية، فإنها بحسب "بولنت آراس" Bülent Aras تلعب دورا كبيرا في تكوين السياسة الخارجية والعلاقات الثنائية للدول وتطبيقها، فهي بحسبه، لا تعبر عما يريده الإنسان فحسب بل عن ماهيته أيضا<sup>6</sup>. وعليه فإن المقاربة العثمانية الجديدة ترى أن التعدد الثقافي والإثني الذي يعد عاملا متغيرا مسببا للنزاعات والإنشاقات، إنما يمثل مصدرا للإغناء والأمل، ولأجل تعزيز السلام والتسامح في جوارها أطلقت أنقرة مشروع "تحالف الحضارات" الذي بدأ العمل كمؤسسة عام 2005م.<sup>7</sup>

<sup>1</sup> محمد نور الدين، "السياسة الخارجية... أسس ومرتكزات"، المحرر: محمد عبد العاطي، تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج، ط 1 (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2010)، ص. 140.

<sup>2</sup> أيمن يوسف، مرجع سابق، ص. 93.

<sup>3</sup> ميشال نوفل، عودة تركيا إلى الشرق، مرجع سابق، ص. 93.

<sup>4</sup> عاصم فاعور ملكاوي، "تركيا والخيارات الإستراتيجية" (ورقة بحث قدمت في الملتقى العلمي: "الرؤى المستقبلية العربية والشركات الدولية"، السودان، فيفري 2013)، ص. ص. 10 - 11.

<sup>5</sup> سمير سبيتان، تركيا في عهد رجب طيب أردوغان، ط 1 (الأردن: الجنادرية للنشر والتوزيع، 2012)، ص. 117.

<sup>6</sup> غراهام فولر، مرجع سابق، ص. 131.

<sup>7</sup> ميشال نوفل، عودة تركيا إلى الشرق، مرجع سابق، ص. 100.

## المبحث الثاني: منطقة الشرق الأوسط: دراسة جيوبوليتيكية

تتضمن منطقة الشرق الأوسط في طياتها مضامين ومفاهيم عدة ساهمت في إطلاق عديد المبادرات والمشاريع الموجهة لها من طرف القوى الغربية، تتماشى مع إستراتيجيتها التي تسعى من خلالها لتكريس وتوسيع نفوذها في منطقة الشرق الأوسط. ويرجع السبب في ذلك لكونها أكثر مناطق العالم تميزا لإحتضانها مختلف الحضارات الإنسانية والديانات السماوية، كما ساهمت عمليات التبادل التجاري والثقافي التي عرفتتها المنطقة في جعلها ذات أهمية جيوسياسية وإستراتيجية. وفي هذا الصدد، حاول الفكر الغربي إيجاد وحدة ترابط بين الدول العربية وغير العربية في محاولة منه تشكيل ملامح إقليم الشرق الأوسط. تبعا لذلك سيتناول هذا العنصر دراسة جيوبوليتيكية لمنطقة الشرق الأوسط، بالتطرق لمصطلح الشرق الأوسط، والأهمية الجيوإستراتيجية للمنطقة التي جعلت منها محل إهتمام القوى الإقليمية والدولية.

## المطلب الأول: الشرق الأوسط: ضبط مفاهيمي وتاريخي

يعد مفهوم الشرق الأوسط من المفاهيم الأكثر شيوعا وإستخداما في أجزاء مختلفة بالعالم. وبخلاف الحال لمصطلحات آسيا الوسطى، أوروبا الغربية وشمال أفريقيا، فإن مصطلح الشرق الأوسط له ميزة مرحلية متغيرة حسب الأطر الثقافية والسياسية والإستراتيجية والإقتصادية<sup>1</sup>. ولذلك فإن أي تحديد لماهية المصطلح تتطلب تقصي نشأته لإعطاء صورة واضحة لمراحل تطوره وتداوله في الأدبيات السياسية.

## أ- نشأة المصطلح وتطوره:

يعتبر الأميرال "ألفريد ثايرماهان" Alfred Thayer Mahan مؤرخ البحرية الأمريكية أول من صاغ المصطلح منذ عام 1902م<sup>2</sup>. لكن من الناحية التاريخية إستخدم أولا الشرق الأدنى Near East ( أنظر ملحق رقم 01) الذي برز في مرحلة الكشوفات الإستعمارية الأوروبية للشرق<sup>3</sup>. وقد تم تداوله كمرجعية سياسية وعسكرية ضمن أدبيات الفكر الإستراتيجي الإنجليزي بعد أن شاع لدى القوات البريطانية، ففي أكتوبر 1902م إلى أبريل 1903م كتب الصحفي "فالنتاين شيروول" Valentine

<sup>1</sup>. أحمد داود أوغلو، مرجع سابق، ص. 155 - 156.

<sup>2</sup>. حسن عبد العال، "بريطانيا وفكرة الشرق الأوسط"، مجلة الفكر السياسي، 11، 12 (2011): ص. 164.

<sup>3</sup>. علي الدين هلال، جميل مطر، النظام الإقليمي العربي: دراسة في العلاقات السياسية العربية، ط5 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1986)، ص. 22.

Chyrol مقالات بعنوان "المسألة الشرق أوسطية" ليصدر بعده "هاملتون" Hamilton كتابا بعنوان "مشاكل الشرق الأوسط" في لندن عام 1909م<sup>1</sup>. كما أشار إليه اللورد "كيرزون" Lord Curzon عام 1911م تعبيراً منه عن البلاد التي تضم إيران، تركيا والخليج.<sup>2</sup> بعد إبرام إتفاقية "سايكس بيكو" عام 1916م، تم التداول الفعلي للمصطلح ليعكس إستراتيجية القوى الإستعمارية ومطامعها في ثروات المنطقة.<sup>3</sup>

عرف المصطلح إنتشاراً وتطوراً جديداً بعد تداوله في عبارة الشرق الأوسط عام 1932م في فترة الحرب العالمية الأولى<sup>4</sup>. وكنتيجة لذلك فإن مصطلح الشرق الأوسط لا يحمل سمات وصفات موضوعية من ناحية التحديد المكاني، بل يحمل صفات مرحلية مرتبطة بعوامل تتغير حسب الأطر الثقافية والسياسية والإستراتيجية والإقتصادية.<sup>5</sup> لذلك فإن محاولة تحديد تعريف لهذا المفهوم يرتبط بتحديد مفهوم الشرق الأوسط من الناحية الجغرافية.

#### ب- تحديد مجال الشرق الأوسط جغرافياً:

يتصف مصطلح الشرق الأوسط بالغموض وهلامية إقليمه التي لا تشير إلى حدود جغرافية ثابتة بالرغم من العناصر التي تميز المنطقة عن غيرها، مثل: اللغة، الدين، الثقافة، التاريخ والأصل العرقي. ويرجع السبب إلى العوامل السياسية التي صاغت المصطلح كي تعطيه شكلاً متغيراً يمكن إعادة تشكيله طبقاً لإستراتيجية ونفوذ الدول الغربية وأجندة مصالحها ومقتضيات المجالات العلمية.<sup>6</sup> ويظهر أن المصطلح يتقاطع بشكل ملتبس بين ثلاثة مصطلحات: الشرق الأوسط، العالم العربي

<sup>1</sup>. علي الدين هلال، جميل مطر، مرجع سابق، ص. 22 .

<sup>2</sup>. معين حداد، الشرق الأوسط: دراسة جيوبوليتيكية، قضايا الارض والنفط والمياه، ط3 ( بيروت: شركة المطبوعات للنشر والتوزيع، 2002)، ص. 20.

<sup>3</sup>. عبد القادر رزيق المخادمي، الشرق الاوسط الجديد بين الفوضى البناءة وتوازن الرعب (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2008)، ص. ص. 72-73.

<sup>4</sup>. جمال مصطفى عبد الله السلطان، الإستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط (عمان: دار وائل للنشر والتوزيع، 2002)، ص. 27.

<sup>5</sup>. أحمد داوود أوغلو، مرجع سابق ، ص. ص. 155-156.

<sup>6</sup>. محمد رياض، الأصول العامة في الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيكا (القاهرة: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، 2014)، ص. 219.

والعالم الإسلامي الذي يشمل كل الشرق الأوسط. بالإضافة إلى تداخله مع مصطلحات أخرى، تم استخدامها من قبل باحثين وهيئات حكومية ودولية لتصف إقليمًا أو جزءًا منه، ومن بينها:<sup>1</sup>

الليفانت (Levant)، الشرق القديم (Ancient East)، الشرق الأدنى (Near East)، الشرق الأوسط (Middle East).

تم تداول إصطلاح الشرق الأدنى من قبل البريطانيين أواخر القرن 19م للدلالة على الإمبراطورية العثمانية، أما مصطلح الشرق الأوسط كان يقصد به البريطانيون إيران وأفغانستان ومنطقة السند (باكستان)<sup>2</sup>. بعد تراجع القوى الإستعمارية الأوروبية لصالح القوى الإمبريالية الحديثة (روسيا والولايات المتحدة الأمريكية)، فإن المفاهيم الجيوسياسية تغيرت<sup>3</sup>. وقد تعرض مصطلح الشرق الأوسط لتنوع وإختلاف آراء الباحثين حول تحديد الدول التي يشملها، ففي كتاب "العمق الإستراتيجي" رأى "أحمد داوود أوغلو" أن: "طريقة إستخدام المصطلح والمرجعيات التاريخية المتعلقة به، تعكس العلاقة الوثيقة بين البنية الجيوقافية والبنية الجيوسياسية للمنطقة"، كما قدم فيه تعريفات لبعض الباحثين مثل "دافيسون" Davison الذي يرى: "بأن منطقة الشرق الأوسط وحدة جيوسياسية تشكلت حول الدين الإسلامي"، أما "بوندس" حدد الميزتين الأساسيتين للشرق الأوسط على أنها الوحدة التي تشكلت حول الدين الإسلامي والميراث التاريخي المشترك الذي خلفه العثمانيون<sup>4</sup>.

وبالنسبة للهيئات الرسمية وغير الرسمية في ألمانيا فإنها تحدد منطقة الشرق الأوسط، بحيث يشمل كل الدول العربية، تركيا وإيران، أفغانستان، باكستان، الهند، بنغلاديش، بورما، نبال وسيريلانكا<sup>5</sup>. أما بالنسبة لـ "معهد الشرق الأوسط" بواشنطن فإن المنطقة تتطابق مع العالم الإسلامي بينما تعرفها "الجمعية الإسرائيلية للدراسات الشرقية"، بأنها تمثل المنطقة الممتدة من تركيا شمالاً إلى إثيوبيا والصومال والسودان جنوباً، ومن إيران شرقاً إلى قبرص وليبيا غرباً<sup>6</sup>.

<sup>1</sup>. محمد رياض، مرجع سابق، ص. 220-221.

<sup>2</sup>. أحمد يحيى الكعبي، الشرق الأوسط والصراع الدولي (بيروت: دار النهضة العربية، 1986)، ص. 145.

<sup>3</sup>. معين حداد، مرجع سابق، ص. 16.

<sup>4</sup>. أحمد داوود أوغلو، مرجع سابق، ص. 158.

<sup>5</sup>. محمد رياض، مرجع سابق، ص. 222.

<sup>6</sup>. جميل مطر، مرجع سابق، ص. 23.

أما عن موسوعة "كيبه" Quillet الفرنسية ترى بأن المنطقة: "تشكل ملتقى القارات الثلاث أوروبا آسيا وأفريقيا، من الشواطئ الشرقية للبحر المتوسط حتى الشواطئ الشمالية الغربية للمحيط الهندي، حيث ظهرت وترعرعت مختلف حضاراتنا القديمة: السومرية، الكلدانية والمصرية، وكذلك الديانات التوحيدية الكبرى: اليهودية، المسيحية والإسلام". وتضيف: "من الوجهة السياسية ينقسم الشرق الأوسط بلدانا عربية وبلدانا غير عربية ك: تركيا وإيران، إسرائيل، قبرص... وإلى جانب هذه البلدان يدخل بعض الجغرافيين في منطقة الشرق الأوسط أفغانستان، وحتى باكستان".<sup>1</sup>

توحي التعريفات التي تم تناولها بأن هناك إختلافا لآراء الباحثين والهيئات الأكاديمية والحكومية في تحديد مجال جغرافي لمنطقة الشرق الأوسط يكون ثابتا ومتقفا عليه، مما يوضح دور المتغيرات السياسية والإقتصادية والهوياتية بالنسبة للقوى الإمبريالية سواء التقليدية (فرنسا-إنجلترا) أو الحديثة (روسيا والولايات المتحدة الأمريكية) في ضبط حدود أي نظام إقليمي، كما كان لتغيير موازين القوى في العالم بالغ الأثر في تغيير وجهة نظر الدول إلى منطقة الشرق الأوسط التي تضم أهم طرق المواصلات البحرية والبرية. بالإضافة إلى ذلك، فإن الشرق الأوسط يشكل بؤرة إستقطاب للنزعة التنافسية والصراعية للقوى الكبرى خاصة في فترة الحرب الباردة بين المعسكرين، مما يعني أن العامل الخارجي كان له دور واضح في رسم الحدود الجغرافية للمنطقة دون الأخذ بعين الإعتبار بمصالح شعوب المنطقة وتوجهاتها.

### المطلب الثاني: الشرق الأوسط في كل من الفكر الإستراتيجي التركي - الإسرائيلي

نظرا للإرث الحضاري التاريخي لمنطقة الشرق الأوسط وبُعدها الديني، وموقعها الفريد "قلب العالم" ومنذ تقسيم تركيا الدولة العثمانية في بدايات القرن العشرين ، بقيت ولا زالت محل أطماع وتنافس وصراع بين الدول الكبرى في سباقها المحموم للسيطرة على الثروات الإستراتيجية لهذه المنطقة، والتي يمكن أن تدعم سيطرتها على النظام الدولي<sup>2</sup>. وفي هذا الصدد جاء التحدي بإيجاد إستراتيجيات خاصة بهذه المنطقة من قبل القوى الدولية وحتى الإقليمية لممارسة النفوذ والتأثير في دولها.

<sup>1</sup>. معين حداد، مرجع سابق، ص. 18.

<sup>2</sup>. ماجد كيالي: "مشروع الشرق الاوسط الكبير، دلالاته وإشكالاته"، دراسات إستراتيجية 122 (2007): ص.7.

## أ- الشرق الأوسط في الإستراتيجية الأمريكية - الإسرائيلية.

بدأ الشرق الأوسط في الظهور على نحو أكثر وضوحاً في الأفق الدبلوماسي والثقافي الأمريكي في ما يدعوه "مارك توين" بـ "العصر الذهبي"، حيث كان للإستشراق سبيلاً لرسم صورة ذهنية عن الشرق الأوسط. مثلما شرحت ذلك كل من "كاثرين لوتز" Catherine Lutz و"جين كولينز" Jane Collins بأنها إنتشرت عن طريق مجلة National Geographic، والذهنية الإستشرافية لبريطانيا الإستعمارية التي أثرت في تشكيل توجهات وسياسات الولايات المتحدة الأمريكية تجاه المنطقة<sup>1</sup>. بأن إستحدثت فرعاً في وزارة خارجيتها لأول مرة خاص بشؤون الشرق الأوسط.<sup>2</sup>

أولت الولايات المتحدة الأمريكية إهتماماً بالمنطقة ضمن عقيدتها الإستراتيجية إذ تصفها بأنها: "مصدر هائل للقوة الإستراتيجية، وإحدى الهبات المادية الكبيرة في تاريخ العالم"، وقد علق "جندزير" قائلاً: "كانت أهمية شرقي البحر المتوسط والشرق الأوسط للسياسة الأمريكية فوق أي جدال"، فقد هيمنت المصالح الإقتصادية والإستراتيجية على حسابات السياسة الأمريكية.<sup>3</sup>

فمنذ الحرب العالمية الثانية إنتهجت الولايات المتحدة الأمريكية إستراتيجية تقليدية للحفاظ على مصالحها والوضع القائم دون حصول تغييرات تمس الدول داخلياً أو على المستوى الإقليمي.<sup>4</sup> واتجه الفكر الإستراتيجي الأمريكي لإعتبار الشرق الأوسط أحد أهم المحاور الرئيسية الداعمة للسياسة الخارجية الأمريكية، التي خصت المنطقة بمشاريع أمنية وإقتصادية لإحتواء الخطر السوفيياتي وتوسيع دائرة نفوذها بإنشاء أحلاف مع دول المنطقة، ومن بينها: المشروع الذي صرح به "جون فوستر دالاس" وزير الخارجية الأمريكية في أكتوبر في عام 1953م بضرورة حماية أمن المنطقة، وما أكده مبدأ "أيزنهاور" The Eisenhower Principle في 5 جانفي 1957م. وآراء "جون كينيدي" John Kennedy عن الأهمية القصوى للشرق الأوسط للسياسة الخارجية الأمريكية عام 1960م، وإهتمام الرئيس "نيكسون" Richard Nixon عام 1973م، وكذلك إهتمام الرئيس "جيمي

<sup>1</sup>. دوغلاس ليتل، الإستشراق الأمريكي: الولايات المتحدة الأمريكية والشرق الأوسط منذ 1945، تر، طلعت الشايب، ط1 (القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2009)، ص. ص. 59. 60.

<sup>2</sup>. إسماعيل الملحم، "على رقعة الشطرنج الأمريكية"، مجلة الفكر السياسي 37 (2010): ص. ص. 61-62.

<sup>3</sup>. نعوم تشومسكي، أوهام الشرق الأوسط، تر: شيرين فهمي، ط1 (القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، 2004)، ص. 12.

<sup>4</sup>. برهان غليون، "السياسة الأمريكية الجديدة في الشرق الأوسط"، مركز الكاشف للدراسات الإستراتيجية (فيفري 2005): ص. 3.

كارتر " Jimmy Carter بقضايا الشرق الأوسط، والذي تمخضت عنه إتفاقية "كامب ديفيد" Camp David Accords في سبتمبر 1978م لتصبح بموجبها شريكا في المنطقة. إضافة إلى تأكيد وزير خارجيتها في مارس 1980م الإهتمام بها بعد التغلغل السوفياتي في أفغانستان وإعلان الرئيس "رونالد ريغان" Ronald Reagan عن خطة للسلام في الشرق الأوسط، التي أقرت إعطاء الفلسطينيين حق تقرير المصير في الضفة الغربية وقطاع غزة بعد فك حصار لبنان في 1982م.<sup>1</sup>

مثلت بوادر نهاية الحرب الباردة وإطلاق مسار السلام الإسرائيلي العربي مؤشرات كافية للولايات المتحدة الأمريكية لصياغة إستراتيجية ذات ملامح جديدة لفرض هيمنتها على النظام الدولي، حيث قامت بطرح مبادراتها المتجددة للشرق الأوسط تحت مسمى "عملية السلام في مدريد" سنة 1991م، وأخرى في "موسكو" في جانفي 1992م، والتي ضمت كل الدول العربية وإسرائيل.<sup>2</sup>

وقد كان للمتغيرات والتطورات الحاصلة في الساحة الدولية، كإنتلاق مسارات العولمة وتدايعات أزمة حرب الخليج الثانية على الولايات المتحدة الأمريكية، أن إستغلت هذه التحولات لتقوم بتأمين مصالحها والحفاظ على أمن وإستقرار إسرائيل بإطلاق إدارة الرئيس "جورج بوش الأب" George Bush Sr مبادرة الشرق أوسطية<sup>3</sup>. وتعد فكرة الشرق الأوسط الكبير أو الشرق أوسطية من الأفكار التي روجت لها الدوائر الرسمية اليهودية ويعتبر "شيمون بيريز" Shimon Peres أول من طرح هذه الفكرة في مجلة "الأزمة الحديثة الفرنسية" في عام 1967م كانت تحت عنوان "يوم قريب ويوم بعيد"، ثم أعاد بلورة أفكاره في كتابه "الشرق الأوسط الجديد" عام 1993م.<sup>4</sup>

يسعى المشروع الشرق أوسطي/ الشرق الأوسط الكبير حسب تصور "شيمون بيريز" في كتابه الشرق الأوسط الجديد إلى تحقيق مجموعة من الأهداف من بينها:<sup>5</sup>

- إقامة نظام إقليمي على مستوى ثنائي/ متعدد لإشاعة الأمن والسلام.
- إرساء الإستقرار السياسي ومحاربة التطرف والأصولية في البلدان العربية.

<sup>1</sup>. يحيى أحمد الكعبي، مرجع سابق، ص. 159-162.

<sup>2</sup>. عبد القادر رزيق المخادمي، مرجع سابق، ص. ص. 77-78.

<sup>3</sup>. ماجد كيالي، مرجع سابق، ص. 9.

<sup>4</sup>. ممدوح شوقي، "الشرق أوسطية بين الجغرافيا السياسية والجغرافيا الاقتصادية"، مجلة السياسة الدولية 125 (1996): ص. ص. 125-127.

<sup>5</sup>. شيمون بيريز، الشرق الأوسط الجديد، تر: محمد علمي عبد الحافظ، ط1 (الأردن: الأهلية للنشر والتوزيع، 1994)، ص. 61-69.



- الإعتماد على المقاربة الإقليمية لتطوير الإقتصاد بإعتبارها الطريقة الوحيدة الكفيلة بإستثمار القدرات الكامنة في شتى المجالات وإزدهار المنطقة.
- إشاعة الديمقراطية إقليميا لضمان سلام دائم، وإرساء نظام إقليمي لضمان مستوى معقول من الأمن القومي.

يضيف "شيمون بيريز" بأنه: "يمكن لنا أن نعزز الإعتراف بمصيرنا المشترك وأن نبين كيف أن المقاربة الواقعية تخدم الجميع، إن هذه الأهداف تضيء بُعدا جديدا على مفهوم السلام الإسرائيلي- العربي يتجاوز مجرد إنهاء حالة الحرب... وأن هذا التخطيط لشرق أوسط جديد هو ممر للإنتقال إلى مستقبل جديد للجميع".<sup>1</sup> بيد أن إقامة نظام شرق أوسطي جديد تراجع في أواخر الولاية الثانية للرئيس الأمريكي "بيل كلينتون" 1996-2000م بسبب إنهيار عملية التسوية بين إسرائيل وفلسطين.<sup>2</sup>

خلال أوائل عام 2001م أصدر مجلس العلاقات الخارجية تقريرا بعنوان Strategic Energy Policy For the 21<sup>st</sup> century يدعو إلى تبني وضع هجومي في العالم، وتأكيد على أهمية النفط للولايات المتحدة الأمريكية، ووفرت هجمات 11 سبتمبر 2001م ذريعة مناسبة لتنفيذ هذه الإستراتيجية الأمريكية الجديدة (أنظر ملحق رقم 02).<sup>3</sup>

أحدثت الهجمات تحولا على مستوى الإستراتيجية الأمريكية اتجاه منطقة الشرق الأوسط. فقامت بإتخاذها ذريعة قوية لإجتياح أفغانستان في خريف 2001م، كما إتخذت من إمتلاك العراق لأسلحة الدمار الشامل سببا كافيا لإحتلاله في ربيع 2003م.<sup>4</sup> ويعتبر التدخل العسكري في العراق سياسة طموحة لصوغ شرق أوسط جديد طرحتها إدارة الرئيس "جورج بوش الابن" George W. Bush الذي أعلن في أكتوبر: "إن إنشاء عراق حر في قلب الشرق الأوسط من شأنه أن يكون حدثا مفصليا في الثورة الديمقراطية العالمية"، وبحسب المنظور الأمريكي وإستراتيجيته كان لابد أن يكون الشرق الأوسط الجديد منطقة تتمتع دولها بالديمقراطية وحليفة للولايات المتحدة الأمريكية، في

<sup>1</sup>. شيمون بيريز، مرجع سابق، ص. 69.

<sup>2</sup>. ماجد كيالي، مرجع سابق، ص. 10.

<sup>3</sup>. عماد الدين شاهين، "الشرق الأوسط الكبير أصداء الرؤية الغربية"، مركز الحضارة للدراسات السياسية (2005): ص. 216.

<sup>4</sup>. عبد الوهاب أيقون: "الإستراتيجية الأمريكية صناعة الحروب والمؤتمرات"، مجلة الفكر السياسي 28 (2007): ص. 174.

حين تخضع الدول غير المتعاونة لعقوبات مباشرة وغير مباشرة، كما لم تستبعد إدارة بوش اللجوء للقوة لتنحية الأنظمة المعارضة لها.<sup>1</sup>

لاريب أن الشرق الأوسط الذي أرادت الولايات المتحدة الأمريكية تشكيله عبر إعادة ترتيب العلاقات ما بين دول المنطقة خاصة منها الأنظمة العربية وإسرائيل، قد اختلف كثيرا عما كان عليه من قبل التدخل الأمريكي بصفة مباشرة في أفغانستان والعراق، ومنح الولايات المتحدة الأمريكية وحليفها إسرائيل أفضلية في تنفيذ إستراتيجيتهما، فمجمل المباردات التي أطلقتها الولايات المتحدة الأمريكية جاءت لتكريس نفوذها وهيمنتها، ويمكن تلخيص أهدافها في النقاط التالية:<sup>2</sup>

- إقصاء المبادرات التكاملية بإشاعة الفوضى البناءة التي تهدف لنشرها عبر حربها على الأنظمة الإرهابية، وصولا إلى تهيئة بيئة خالية من منافسين لها في المنطقة.
- إنفرادها كقوة مهيمنة بعد الحرب الباردة أكسبها دافعا لإحتواء عدد من المناطق ذات عمق إستراتيجي هام لمنع قوى دولية للعب دور في المنطقة، لاسيما بعد صعود العامل الإقتصادي كأحد أهم العوامل المؤثرة في العلاقات الدولية.
- تغطية إخفاقاتها في حربها على الإرهاب في أفغانستان وسقوط الإدعاءات الغربية بوجود أسلحة دمار شامل في العراق.

كما لم يكن الشرق الأوسط بمنأى عن الفكر الإستراتيجي الإسرائيلي، حيث تعد إسرائيل حليفا إستراتيجيا للولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة، وتتقاسمان الأهداف والسياسات اتجاه الشرق الأوسط إذ أن المشاريع التي رسمت لتحديد جيوسياسية المنطقة كانت تسعى بالدرجة الأولى إلى إدماج إسرائيل في المنطقة ككيان ووحدة سياسية طبيعية في الإقليم.

ساهمت القوى الإمبريالية في تغيير الخريطة السياسية للشرق الأوسط ووحدته الجيوثقافية الإسلامية بإقامة دولة إسرائيل في المنطقة، بعد ديباجة وعد بلفور عام 1917م الذي يعد حجر الأساس لها<sup>3</sup>. وبحسب الأستاذ "أحمد داوود أوغلو" فإنه بعد تأسيس دولة اليهود: "باعتبارها بناءً سياسيا يواجه مشكلة التوافق مع دول المنطقة، فقد أدارت علاقاتها مع بلدان المنطقة خلال الحرب

<sup>1</sup>. مارين أوتاي وآخرون، "الشرق الأوسط الجديد"، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي (2008): ص. 1.

<sup>2</sup>. حسين الرشدي، "الشرق الأوسط الكبير والنيات الخفية"، البيان 2 (2004): ص. 307.

<sup>3</sup>. أحمد داوود أوغلو، مرجع سابق، ص. 414.

الباردة على أسس صدامية وإستراتيجية توسعية دائمة، بهدف فرض نفسها عضوا أساسيا لا غنى عنه داخل المنطقة.<sup>1</sup>

في فترة مابعد الحرب الباردة إنتهجت إسرائيل إستراتيجية لتعزيز نفوذها تمثلت في إنتشارها داخل المنطقة من خلال عملية السلام، لاسيما بعد النكسات التي لحقت الدول العربية في حروبهم مع إسرائيل منذ عام 1967م، كما ساعدها في ذلك تحول موازين القوى وإفراد الولايات المتحدة الأمريكية بالهيمنة على النظام العالمي. وإلتقاء المصالح الأمريكية والإسرائيلية لإعادة رسم خريطة المنطقة بصيغة مناسبة لإدراجها في المنطقة بنزع مواصفات الجغرافيا عنها وسمات التاريخ الحضاري والثقافي.<sup>2</sup>

ولأجل تحقيق الرؤية الإسرائيلية للشرق الأوسط وبسط نفوذها فيها، تم إنشاء معهد بنجيف "معهد من أجل السلام في الشرق الأوسط" من قبل المليونير اليهودي "روتشيلد" Rothschild لدراسة إمكانية إقامة تعاون إقتصادي وعلاقات تجارية بين إسرائيل والبلدان العربية. وفي عام 1968م أنشئت جمعية السلام في الشرق الأوسط لفرض الهيمنة الإقتصادية لإسرائيل، وخلال عام 1975م وضع وزير المواصلات "جاد يعقوبي" مخططا سريا لضرورة التعاون الإقليمي في مجال المواصلات بين إسرائيل والأردن ومصر.<sup>3</sup>

إن التغير الذي طرأ على موازين القوة ضمن النظام الدولي ب بروز المتغير الإقتصادي في السياسات الدولية والتوجه نحو التعددية القطبية، كان له دفع في تعزيز نفوذ إسرائيل في المنطقة وإعادة رسم إستراتيجيتها بمنظور أوسع أفقا. محاولة من خلالها تجاوز الحصار الإقليمي الذي تعيشه، وعليه بدأت إسرائيل بالتوجه نحو سياسات منفتحة تركز على التعاون الإقتصادي على المستويين الدولي والإقليمي.<sup>4</sup> الهدف منها إقامة مجموعة إقليمية شبيهة بالمجموعة الأوروبية

<sup>1</sup>. أحمد داوود أوغلو، مرجع سابق، ص. 416.

<sup>2</sup>. عبد القادر رزيق المخادمي، مرجع سابق، ص. ص. 78-79.

<sup>3</sup>. غازي حسين، الشرق الأوسط الكبير بين الصهيونية والإمبريالية الأمريكية (دمشق: إتحاد الكتاب العرب، 2005)، ص. ص. 17-20.

<sup>4</sup>. أحمد داود أوغلو، مرجع سابق، ص. 418.

وهيئاتها المركزية، لتتحول من إقتصاد الحرب إلى إقتصاد السلام، فعلى سبيل المثال لا الحصر أنفقت الدول العربية وإيران 180 مليار دولار لإقتناء السلاح في الفترة ما بين (1973-1991م).<sup>1</sup> لقد شكلت المحاولات الأمريكية الإسرائيلية الرامية إلى صياغة معالم جديدة للشرق الأوسط إلى بروز صراعات ومشاكل تتخبط فيها دول المنطقة، والتي كانت الذريعة والمبرر للحليفين لإستخدام خيار القوة الصلبة لحماية مصالحهما الحيوية، وكألية لإحداث التغيير.<sup>2</sup> ولأجل إحتواء مناطق النفط عبر الإرتكاز على مشروع الشرق الأوسط الكبير الذي يستند إلى أهداف تتمثل في:<sup>3</sup>

1/ إيجاد تسوية جادة للأزمات السياسية التي تتخبط فيها المنطقة لإرساء توازن جديد فيها. 2/ تشجيع الإستثمار وفتح الفرص الإقتصادية. 3/ بناء مجتمعات ديمقراطية ومعرفية وفتح مجالات أوسع للمرأة.

#### ب- الشرق الأوسط في المنظور الإستراتيجي التركي.

أثرت الأوضاع السياسية في الدولة العثمانية في فترة الحرب العالمية الأولى في تطور الأحداث التي شهدتها آنذاك، أين تمكنت الحركة الكمالية من تغيير النظام السياسي فيها، وسن دستور جديد للبلاد أقره المجلس الوطني التركي تحت مسمى "قانون التشكيلات الأساسي" \* في جانفي 1921م (أنظر ملحق رقم 03).<sup>4</sup> كما كان للتيارات القومية المتأثرة بالثورة الفرنسية \* دور

<sup>1</sup> أحمد المسلماني، ما بعد إسرائيل ( مصر: كيان كورب للنشر والتوزيع والطباعة)، ص. ص. 219-220.

<sup>2</sup> مارين أوتاي وآخرون، مرجع سابق، ص. ص. 42-43.

<sup>3</sup> عبد القادر رزيق المخادمي، مرجع سابق، ص. ص. 21-92.

\* اشتمل الدستور على 23 مادة عالجت مسائل مهمة للغاية ذات صلة وثيقة بالعمل وفق قاعدة حكم الشعب وتركيبه السلطة بين السلطتين التشريعية في المجلس الوطني التركي الكبير، وأن يكون الحكومة مشروعة وأمام المجلس الذي يقوم بمراقبتها والعمل بنظام المركزية في الحكم.

<sup>4</sup> خضير البديري، التاريخ المعاصر لإيران وتركيا، ط 2 (بيروت: دار العارف للأعمال، 2015)، ص. 242.

\*\* شيدت العقيدة الكمالية التي عدت العقيدة الرسمية للجمهورية التركية على ركيزتين: أولاً: ثورية تستند الى صيغة علمانية متشددة متأثرة الى حد كبير بالثورة الفرنسية، خاصة منها التقليد العلماني المناهض للإكليروس وهو ضرب من ضروب العلمانية التي فرضتها الدولة، ولا غرابة في أن يصبح الدين في كل من فرنسا وتركيا رمز لـ"النظام القديم" ولمعارضة الجمهورية العلمانية أصبحت في كلا البلدين حدا فاصلا بين المتقدمين والمحافظين.

في بروز الفكرة القومية لدى الأتراك والعرب، والتوجه إلى إقامة بناء سياسي في سياق تشكل الدول القومية.<sup>1</sup>

بتأسيس الجمهورية التركية الحديثة سعى "مصطفى كمال أتاتورك" Mustafa Kemal Atatürk لإيجاد وتحديد إيديولوجية جديدة للدولة، مما دفعه إلى جمع الأتراك تحت مسمى الأناضولية، كما كان دقيقا في تحديد القيم والمبادئ التي يجب أن تتأسس عليها هذه الدولة بأن تكون مستقلة، حديثة وصناعية، أوروبية التوجه، علمانية، تركية تمتد على كامل إقليم الأناضول، وأن تتخلى عن فكرة إنشاء إمبراطورية في الشرق الأوسط (أنظر ملحق رقم 04).<sup>2</sup>

مثل تأسيس الدولة الحديثة على أساس العقيدة الكمالية متغيرا أساسيا في بلورة توجهات سياستها الخارجية وهوية نخبها الحاكمة، أين أضحت رؤيتها لمنطقة الشرق الأوسط مرادفا للتخلف الواجب التحرر منه ثقافيا ودائرة تمثل تهديدا عسكريا وسياسيا يتحتم النأي عنها قدر المستطاع. ولقد انعكست هذه الرؤية على الدبلوماسيين والباحثين وصانعي القرار الأتراك وتأثروا بهذا النسق الإدراكي، الذي عبّر عنه في صيغة أدبية في "جبل الزيتون" لـ"فالح رفي" Faleh Rifqi وفي الأمثال الشعبية "لا تُرني وجه العربي ولا حلوى الشام".<sup>3</sup>

وقد كان أتاتورك دقيق الرؤية في بناء الهوية التركية الشاملة والمبادئ التي تتأسس عليها الدولة. ورأى أن تركيا قد إنقادت وراء أفكار خاطئة حين تبنت الخلافة الإسلامية، إذ ينبغي أن تكون أناضولية علمانية أوروبية التوجه، تقوم على أساس الهوية التركية والتي تعد الأهم، لتواجه أي خطر قد يهددها بالإنقسام ويفكك تماسكها (القومية الأرمنية- الكردية)<sup>4</sup>. كما قام كمال أتاتورك ببناء دولة مؤسسات وفق النمط الغربي، وأعطى دورا مركزيا للدولة والجيش في تنظيم المجتمع وقطع التواصل مع الموروث الإسلامي لتركيا بنقل العاصمة من إسطنبول إلى أنقرة.

<sup>1</sup>. أحمد داوود أوغلو، مرجع سابق، ص. 442.

<sup>2</sup>. فليب روبنسن، مرجع سابق، ص. 10.

<sup>3</sup>. أحمد داوود أوغلو، مرجع سابق، ص. 444.

<sup>4</sup>. فيليب روبنسن، مرجع سابق، ص. ص. 10-11.

ونأى بتركيا عن الإنخراط في سياسات منطقة الشرق الأوسط، مما يفسر شعاره "السلام في الوطن، السلام في العالم".<sup>1</sup>

تسببت الإجراءات التي إتخذها أتاتورك في جعل الجمهورية التركية بعيدة عن التوازنات السياسية لمنطقة الشرق الأوسط، وعدم قدرتها على مواكبة إيقاع متغيراتها وإستقرت بذلك الرؤية السلبية المرسومة للعرب داخل دائرة صناعة القرار الخارجي لتركيا.<sup>2</sup> ولفترات من تاريخ تركيا تم تلقين البلاد تاريخيا وفقا للكمالية Kemalist-oriented كي تفكر سلبيا حول العالم الإسلامي المرتبط بالشرق الأوسط، كما يؤكد الباحث التركي "بولنت أراس" Bülent Aras: "إن تصور تركيا للشرق الأوسط كان جزئيا، صورة مرآتية لهوية تركيا الذاتية نفسها كما إبتدعتها النخبة الكمالية". ونتيجة لذلك إنعكس الأمر على الطبقة الدبلوماسية التركية بإحساسهم بالحرع وعدم الإرتياح في الخدمة في المنطقة مقارنة بنظرائهم في الدول الغربية.<sup>3</sup>

وبناء على ذلك وجدت تركيا الكمالية نفسها تركز على طاقاتها الداخلية ورسمت لنفسها سياسة خارجية حذرة اتجاه الشرق الأوسط، حيث وصفت تلك المرحلة في أحسن أحوالها بأنه "إهمال حميد"، كما كانت الحركة الانفصالية الكردية عاملا آخر يضاف إلى سياستها الحذرة والتي تطرقت لها وإن بطريقة غير مباشرة في معاهدة "سعد أباد" الموقعة سنة 1937م بين إيران، العراق وتركيا، والتي تناولت المشكلة الكردية والتعاون لقمعها أو أي تمدد شيوعي متعلق بمطالب الأقليات.<sup>4</sup> في حين تميزت العلاقات التركية العربية في فترة الحرب الباردة، برؤية متبادلة بين الطرفين سادها التوتر والريبة، لاسيما بعد انضمام تركيا إلى المعسكر الغربي كنتيجة لتوجهاتها السياسية المقتدية بالغرب.<sup>5</sup>

<sup>1</sup> ميراك فايسباخ، جمال واكيم، السياسة الخارجية التركية: سجل القوى العظمى والبلاد العربية منذ العام

2002، ط 2 (بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 2014)، ص. 30.

<sup>2</sup> أحمد داوود أوغلو، العمق الإستراتيجي، ص. 444.

<sup>3</sup> غراهام فولر، مرجع سابق، ص. 29.

<sup>4</sup> عمر تشيبنار، "سياسات تركيا في الشرق الأوسط بين الكمالية والعثمانية الجديدة"، أوراق كارنيغي 10 (سبتمبر 2008)، ص. 7.

<sup>5</sup> أحمد محمد وهبان، "السياسة الخارجية التركية تجاه منطقة الشرق الأوسط صراع الهوية والبراغماتية والمبادئ الكمالية"، سلسلة إصدارات الجمعية السعودية للعلوم السياسية (جوان 2013): ص. 9.

وفقا لتصور النخبة الكمالية التغريبية فقد إنعكس هذا الرأي عن الغرب في التصورات الشعبية أيضا لعاملين هما: <sup>1</sup>

- الإعتراز بالنموذج الغربي.
- الإلتزام بالتعاون الإستراتيجي الوثيق مع الغرب وخدمة أجندته السياسية والأمنية.

عكست هذه الرؤية تصور تركيا للشرق الأوسط دون أن تأخذ في حسابها إمكانية إصطفاف دول المنطقة في المحور السوفياتي الإشتراكي، وكان من تداعيات إنخراطها في الحلف الغربي وبحسب داوود أوغلو: "أن أصبحت تركيا من أوائل الدول التي إعترفت بإسرائيل وإتخذت موقفا سلبيا إزاء أزمة السويس وشاركت في تأسيس حلف بغداد، وصعدت حدة التوتر مع سوريا إلى حافة الحرب، بانية على التراكم السيكلوجي السلبي إدراكا لقطب آخر مخالف".<sup>2</sup>

وفي خضم التجاذبات الدولية والإقليمية بين المعسكرين أصبحت تركيا حصنا جنوبيا للحلف الأطلسي في مواجهة طموحات الإتحاد السوفياتي، وفي ظل توازنات القوى وسياسات الردع النووية، لم يتم التطرق إلى مسائل متعلقة بقضايا حقوق الإنسان والهوية. غير أن الحرب الباردة ساهمت في إنخراط تركيا في ركب الديمقراطية وتلقيها للمساعدات الأمريكية في إطار مشروع مارشال، كما أجرت أول إنتخابات متعددة عام 1950م.<sup>3</sup>

وفي إطار دعمها الإستراتيجية الغربية في الشرق الأوسط، فإنها قد جنت مكاسب مادية منها وأخرى عكسية إتسمت بالعداء لها، في حين تكمن المفارقة كما يوضح "ديترش يونغ" Dietrich Yung و"فانجو بيكولي" Wolfango Piccoli في: "أن تركيا إستعادت إرث مهمة العثمانيين في الموازنة العكسية لقوة روسيا السياسية في شرق البحر الأبيض المتوسط"، ولم تبذل جهودها لإنشاء علاقات دبلوماسية وتطوير علاقات ثنائية مع الدول العربية.<sup>4</sup>

غير أن تصور تركيا للشرق الأوسط ومقاربتها شهدت تغييرا في السنوات التي تلت نهاية الحرب الباردة. حيث حظيت هذه المنطقة بإهتمام كبير من قبل صانعي القرار الخارجي التركي ولاسيما بعد تراجع مكانة تركيا في الجيوإستراتيجية الغربية، وتعثرت إنضمامها إلى الإتحاد

<sup>1</sup>. غراهام فولر، مرجع سابق، ص. 31.

<sup>2</sup>. أحمد داوود أوغلو، مرجع سابق، ص. 446.

<sup>3</sup>. عمر تشينار، مرجع سابق، ص. 8.

<sup>4</sup>. غراهام فولر، مرجع سابق، ص. 54.

الأوروبي، الأمر الذي إستدعى إعادة التفكير الإستراتيجي التركي بطريقة براغماتية آخذة في الحسبان المتغيرات الدولية والإقليمية الحاصلة في الساحة الدولية وبطريقة متأنية.

في هذه المرحلة برزت للساحة الدولية مناطق كانت تابعة للنفوذ السوفياتي بعد تفككه ودخلت موارد الطاقة فيها إلى ساحة الإقتصاد العالمي وقضايا حقوق الإنسان والديمقراطية، كما برزت الولايات المتحدة الأمريكية كقوة مهيمنة على النظام الدولي الجديد، ما استوجب منها خوض حروب جديدة كان منها محاربة الخطر الإسلامي إنطلاقاً من أطروحة صدام الحضارات<sup>1</sup>. وفي خضم هذا تأثرت علاقات تركيا بالغرب رغم إرتباطها بسياساته وأدائها أدواراً ضمن أجندته في المنطقة، وكنتيجة لذلك شرعت تركيا البحث عن خيارات جديدة، بإعادة توجيه مقاربتها للشرق الأوسط ورسم مسارها بعملية تغير إدراكية بالنظراً للتغيرات الجديدة في جيوبوليتيكية تركيا<sup>2</sup>. تبعاً لذلك إنطلقت الرؤية التركية في البحث عن تطوير مقاربتها وبدائلها لتصبح مساهمة في الأنماط الحديثة من التعاون متعدد الأبعاد الذي يضم دول أوروبا الغربية والشرقية والديمقراطيات الناشئة في آسيا الوسطى، إضافة لبعض دول الشرق الأوسط وحوض البحر المتوسط<sup>3</sup>. وقد سمح لها إتباع تصور أكثر توازناً اتجاه منطقة الشرق الأوسط توطيد روابطها مع دول الخليج وتعزيز علاقاتها الإقليمية، وموازنة المكانة الإقليمية لإيران والسعودية<sup>4</sup>.

بعد مطلع 1992م تبلورت أنماط وأدوار وتوجهات تركيا ودوائر نفوذها، فعدت بمثابة القطب الجاذب في محيط جيوسياسي ممتد من البلقان غرباً إلى الصين شرقاً، لتواكب ديناميات البيئة

<sup>1</sup>. محمد نور الدين، السياسة الخارجية أسس ومرتكزات في تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج، المحرر، محمد عبد العاطي، ط 1 (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2010)، ص. 128.

<sup>2</sup>. جليل عمر علي، السياسة الخارجية التركية حبال الشرق الأوسط 1991-2006 (السليمانية: مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، 2011)، ص. 54.

<sup>3</sup>. عماد الضميري، "تركيا والشرق الأوسط"، مركز القدس للدراسات السياسية (2002): ص. 6.

<sup>4</sup>. باكينام الشرفاوي، "إيران وتركيا ما بعد 11 سبتمبر"، مركز الحضارات للدراسات السياسية (2003): ص. 978.



العالمية المتحولة<sup>1</sup>. إذ يرى الخبير الإقتصادي التركي "سينجر ديفيتش أوغلو" أن تركيا تقع وسط بنية سياسية - جغرافية على الشكل التالي: <sup>2</sup>

1. الإتحاد المسيحي الممتد من الأطلسي إلى الأورال، الذي يشمل أيضا روسيا جورجيا وأرمينيا وكذلك إسرائيل جنوبا (إذ يعدها الغرب المسيحي جزءاً من حضارته).
2. الجمهوريات التركية الجديدة التي ظهرت عقب تفكك الإتحاد السوفياتي.
3. الحزام الإسلامي الذي يشمل المشرق العربي وإيران وباكستان.

وسيكون لتركيا بحكم توسطها هذه الدوائر الثلاث، أن تؤدي دورا سياسيا وإقتصاديا مهما جدا. وعقب تولي "نجم الدين أربكان" رئاسة الحكومة التركية عام 1996م، صرح أن حكومته ستدعم علاقتها بالدول الإسلامية، وأنه سيعيد النظر في الإتفاق العسكري التركي - الإسرائيلي وتعديل الإتفاق الجمركي مع أوروبا، وإنهاء مهام القوات الأمريكية البريطانية الفرنسية في شمال العراق معتبرا إياها تشكل ضرا على المصلحة التركية بإقامة دولة كردية.<sup>3</sup>

ومن المتغيرات التي أسفرت عن إعادة توجيه صناعات القرار في تركيا لرؤيتهم للمشرق الأوسط هي:<sup>4</sup>

1/ أحداث 11 سبتمبر 2001م وما أعقبها ذلك من غزو الولايات المتحدة لأفغانستان والعراق وتفاقم حالة إنعدام الأمن في المنطقة، ليس على المستوى الخارجي لتركيا فحسب، بل أيضا على المستوى الأمني الداخلي وما يشكله حزب العمال الكردستاني من خطر على أمنها القومي.

2/ مسار عملية السلام في الشرق الأوسط والذي لم تتحصل فيه تركيا موقعا، ولم يتم استدعاؤها بصفتها عضوا في العملية المتعلقة بالمجال الإقتصادي.

كما شكل وصول نخبة سياسية جديدة لسدة الحكم عام 2002م عاملا مهما في تغيير المنظور التركي للمشرق الأوسط، إذ وضعت حكومتها هدفا رئيسيا أمامها، هو أن تكون رؤيتها للمشرق

<sup>1</sup>. ميشال نوفل، مرجع سابق، ص. 14.

<sup>2</sup>. محمد نور الدين، تركيا في الزمن المتحول قلق الهوية وصراع الخيارات، ط 1 (بيروت: رياض الريس للكتب والنشر، 1997)، ص. 25.

<sup>3</sup>. رضا هلال، السيف والهلال تركيا من أتاتورك إلى أربكان الصراع بين المؤسسة العسكرية والإسلام السياسي (بيروت: دار الشروق للنشر والتوزيع، 1999)، ص. 166.

<sup>4</sup>. أحمد داوود أوغلو، مرجع سابق، ص. ص. 448 - 449.

الأوسط ودوله متعددة الأبعاد، وأن لا تكون طرفا في محور ضد محور آخر وتخضع مشكلاتها مع جيرانها بأن تكون على مسافة واحدة من الجميع، وتتبع أسلوب دبلوماسية إستباقية لحل المشكلات قبل إنفجارها وبموجب ذلك تكون تركيا طرفا مركزيا مؤثرا وفاعلا لا متلقيا.<sup>1</sup>

إن تركيا ولسنوات عديدة كانت تعد دولة جسرا بين الدول الغربية وتنفيذ سياستها في منطقة الشرق الأوسط وإدارة أزماته من خلالها، غير أن المتغيرات الإقليمية والدولية التي حدثت عقب أحداث 11 سبتمبر 2001م، وإحتلال أفغانستان والعراق عام 2003م، وفوز حزب العدالة والتنمية ذي التوجه الإسلامي في الإنتخابات عام 2002م بعد تأسيسه في 2001م، الذي ترجم رؤيته الجديدة ومقاربتة لمنطقة الشرق الأوسط من خلال تبنيه للمبادئ التأسيسية التي رسمها "أحمد داوود أوغلو" بصفة موجزة في مقالة رئيسية نشرت في Foreign Policy ماي 2010م أوجز فيها ثلاثة مبادئ "منهجية" وخمسة أخرى تنفيذية أدت إلى تحسين علاقات تركيا مع جوارها وتعميق العلاقات مع دوله في المجال التجاري، السياسي والإقتصادي (لبنان، العراق، سوريا) منذ 2005م وحتى بداية الأزمة السياسية والأمنية بمعظم دول العالم العربي.<sup>2</sup>

وبناءً على ماتقدم فإن توجه تركيا للشرق الأوسط إنطلق من تأثير الرؤية التي تبناها حزب العدالة والتنمية، التي طرحها أحمد داوود أوغلو في "العمق الاستراتيجي" لتركيا في الساحة الدولية بإتباع سياسة نشطة ومنفتحة ومبتعدة عن القيم الكمالية العلمانية، لتكون تركيا قوة مؤثرة في القضايا المتعلقة بمنطقة الشرق الأوسط. إضافة إلى تأثير هويتها وتاريخها العثماني والتي تعكس رؤية صناع القرار التركي أو ما أطلق عليهم بالعثمانيين الجدد، إذ تهدف سياستهم إلى الإستغلال الأمثل لموقع تركيا الجيوبوليتيكي والتصالح مع تاريخها، من أجل تحقيق مصالحها السياسية، الإقتصادية والأمنية في الشرق الأوسط والانتقال من دور التابع للغرب إلى لعب دور محوري ورئيسي في القضايا الإستراتيجية المرتبطة بالمنطقة بإعتماد دبلوماسية نشطة وناعمة.

<sup>1</sup> محمد نور الدين، "تركيا وأمريكا في الشرق الأوسط تقاطعات وتباينات"، مجلة شؤون عربية 139 (2009): ص. 4.

<sup>2</sup> ميراث فايسباخ: جمال واكيم، مرجع سابق، ص. 52-54.

## المطلب الثالث: الأهمية الجيوإستراتيجية لمنطقة الشرق الأوسط

اكتست المنطقة أهمية قصوى في حسابات الدول الكبرى لما تنفرد به من أهمية جيوإستراتيجية، وفي هذا السياق ستتطرق الدراسة إلى الأهمية الجيوسياسية والجيواقتصادية والجيوأمنية التي تميز منطقة الشرق الأوسط عن باقي المناطق في العالم.

## أ- العامل الجيوسياسي والجغرافي:

تشكل مساحة الشرق الأوسط حوالي 12,5% من إجمالي مساحة العالم، في حين تمثل كتلته السكانية قرابة 10% منه. ويتمثل في المنطقة الجغرافية الممتدة حسب دراسات تناولته آخذة بعين الاعتبار تدرج القوة والتماسك بدءاً من المركز وصولاً إلى الأطراف، فالشرق الأوسط هو عبارة عن ثلاث دوائر متداخلة: الدائرة الأولى تشمل قلب الشرق الأوسط أو مجاله الحيوي وتضم العراق، سوريا ولبنان، الأردن، فلسطين ومصر. أما الدائرة الثانية فتضم: السعودية والسودان وليبيا وإيران وتركيا. أما الدائرة الثالثة فتتشكل من: تونس، الجزائر، المغرب وموريتانيا. وهناك امتداد آسيوي يضم باقي دول شبه الجزيرة العربية وتشمل: اليمن، الكويت، قطر، البحرين الإمارات وسلطنة عمان.<sup>1</sup>

تتناول منطقة الشرق الأوسط في نطاقها الجغرافي البحري السواحل الجنوبية والشرقية للبحر المتوسط والسواحل الجنوبية للبحر الأسود وبحر قزوين، بالإضافة إلى ما تضم في داخلها من بحار وخلجان مهمة: منها البحر الأحمر، والخليج العربي. ووفقاً للمفاهيم الجيوسياسية، يمثل الشرق الأوسط منطقة أساسية ورئيسة لإنفتاح إستراتيجي موجه نحو القارة القديمة أفروأوراسيا، تتخذ من المنطقة المحورية \*Heartland الواقعة في قلب أوراسيا مركزاً لها.<sup>2</sup>

يعد الشرق الأوسط بالنسبة لروسيا عاملاً مهماً في دورها وحراكها السياسي اتجاه المنطقة فهو نابع من كونها مستقلة، لا هي الشرق ولا هي الغرب، فهي تمثل الأوراسيا الوحدة النسيجية

<sup>1</sup>. حسين حافظ وهيب، "إستراتيجية الإدارة الأمريكية الجديدة إزاء الشرق الأوسط"، دراسات دولية 46 (2010): ص. ص. 58-59.

\* heartland: عبر عنها: ألكسندر دوغين الأرض المتوسطة في القارة، وقد حدد ماكيندر المدى المكاني الروسي الكبير بأنه "المحور الجغرافي للتاريخ". فوظيفتها الجيوبولتيكية تؤدي إلى إجمال التوجهات الغربية والشرقية، وبذلك فإن استخدام heartland الشرق الأوسط يعبر عنها كونها منطقة تمثل قلب العالم القديم أفروأوراسيا.

<sup>2</sup>. أحمد داود أوغلو، مرجع سابق، ص359.

للغرب الأوراسي والشرق الأوراسي، فهي وفق وجهة النظر الإستراتيجية تتماهى روسيا مع الأوراسية نفسها، لتصبح أساسا للتكامل القاري التام. ومن وجهة نظر قوانين الجيوبوليتيكا تعد أوراسيا قلب العالم<sup>1</sup>. لاسيما وأن روسيا تسعى لكسر سياسة الأحادية القطبية والهيمنة الأمريكية على مجال تعتبره روسيا إمتدادا طبيعيا وحيويا لها، وهذا مادفعها للإهتمام بالمنطقة لكونها تحتوي العديد من العناصر التي تعتبر مصدر جذب الإهتمامات السياسية ففي جنوبها الغربي تتنافس وتتلاقى ثلاثة من الكيانات السياسية والجغرافية (التركي الإيراني، العربي)، وفيها تكاد تختصر المساحة السياسية التي تتحرك فيها الشرق أوسطية السياسية.<sup>2</sup>

أما بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية فإن الدلالة المبكرة لحيوية منطقة الشرق الأوسط لم ترتبط فقط بتصريحات "ألفريد ماهان" بل كانت أيضا في دراسات المنصرين وأبحاثهم من خلال مؤسسات ومراكز بحوث خاصة بالمنطقة. يشير "د. مازن مطبقاني" إلى ذلك بقوله: " كان المنصرون هم أول مجموعة ذات مصلحة وبخاصة في القرنين التاسع عشر والعشرين الميلاديين (...). وهكذا بدأت دراسات الشرق الأدنى من خلال مصالح المنصرين البروتستانت التي تضمنت إنشاء الجامعة الأمريكية في بيروت وجامعة أخرى بالإسم نفسه في القاهرة، و"كلية روبرتز" في إسطنبول Roberts College. ويضيف مطبقاني بأن الأمريكيين "أقروا مرسوم التعليم الدفاعي الوطني National Defense Education Act للمساعدة في تأسيس (...) مراكز الدراسات الإقليمية<sup>3</sup>. وكان الهدف من إقامة مثل هذه المراكز التعرف أكثر على منطقة الشرق الأوسط التي تشكل منطقة حيوية لمصالح الولايات المتحدة الأمريكية الإستراتيجية، وذات أهمية بالنسبة لخطابها السياسي الرسمي، وإلتزامها بضمان أمن إسرائيل وسلامتها من خلال إجراء مفاوضات السلام بين العرب وإسرائيل وفق شروط كانت لصالح الأخيرة.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> ألكسندر دوغين، أسس الجيوبوليتيك مستقبل روسيا الجيوبوليتيكي، تر، عماد حاتم (بيروت: دار الكتاب الجديد بيروت، 2004)، ص. 207.

<sup>2</sup> ناصر زيدان، دور روسيا في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من بطرس الأكبر حتى فلاديمير بوتين، ط1 (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2013)، ص. 250-215.

<sup>3</sup> هشام قروي، مراكز البحوث الأمريكية ودراسات الشرق الأوسط بعد 11 سبتمبر، ط1 (بيروت: مركز نماء للبحوث والدراسات، 2013)، ص. 9-10.

<sup>4</sup> معين حداد، مرجع سابق، ص. 33.

## ب- العامل الجيوأمني والجيوإقتصادي:

تختص منطقة الشرق الأوسط بأهمية حيوية من الناحية الأمنية والإقتصادية التي تتعكس على كلا المتغيرين (الأمني والإقتصادي) بتداخلهما مع بعض، فالمنطقة تستمد قوتها وأهميتها من مجموعة من العناصر الطبيعية التي منحت الإقليم صفاته، فمن الناحية الجيولوجية، يمتلك تركيبة بنيوية تحتوي على أكبر مخزن للبتروول في العالم. كما توجد فيه ممرات بحرية للتجارة الدولية هي بالأهمية بما كان في سياسات الدول الكبرى، كالمضائق التركية (البسفور والدردينيل)، قناة السويس وباب المنذب، مضيق هرمز الذي يعد معبرا لتسويق الإنتاج البتروولي لأغنى منطقة إلى شتى قارات العالم.<sup>1</sup>

تمثل الدول التالية: السعودية، إيران، العراق، الإمارات العربية المتحدة والكويت دولا تمتلك ثلثي إحتياجات النفط العالمية (61%)، وتنتج الدول الأربعة بإستثناء العراق 7,19 مليون برميل في اليوم، أي مايساوي ربع الإنتاج العالمي 24,6% عام 2004م، وأصبحت قوة رائدة في منظمة الأوبك إذ إن هذه البلدان الأربعة تؤمن ثلثي الإنتاج تقريبا، إضافة إلى إمتلاك كل من قطر وإيران ثاني وثالث إحتياجات الغاز في العالم.<sup>2</sup>

شكلت مسارات التجارة الدولية عامل جذب لمختلف القوى الإستعمارية للتحكم بها، كما جعلت من المنطقة مثلما يشير الأستاذ "أحمد داوود أوغلو": وذلك "بفضل ماكان يجري على أرضه من مسارات وعمليات تبادل تجاري، (...) وكانت مدن الشرق الأوسط والبحر الأحمر والخليج العربي تتضافر مع المدن التجارية التي مثلت نقاط إلتقاء التجارة البرية المارة عبر أوراسيا في تشكيل الشرايين الرئيسية للبنية الإقتصادية الأفروأورواسيوية".<sup>3</sup>

تبرز الأهمية الإقتصادية للمضائق البحرية لمنطقة الشرق الأوسط في كونها تتصل ببحار العالم، مضيق هرمز الذي يبلغ طوله حوالي 180 كيلومترا، ولا يزيد عرضه عن 54 كيلومترا يكتسب أهمية بالغة، حيث يمر من خلاله إلى العالم 80% من نفط الخليج، وتتنقل عبره ما بين 20 إلى 30 ناقلة نفط يوميا، أي بمعدل ناقلة كل 6 دقائق في ساعات الذروة، تحمل على متنها 17

<sup>1</sup>. محمد رياض، مرجع سابق، ص. 230.

<sup>2</sup>. فيليب سيبيل لوبيز، الجغرافيات السياسية للبتروول، تر: نجاة الصليبي الطويل (أبوظبي: هيئة أبوظبي للسياحة والثقافة، 2013)، ص. 329.

<sup>3</sup>. أحمد داوود أوغلو، مرجع سابق، ص. 367.

مليون برميل نفط، وبحسب توقعات وكالة الطاقة الدولية بارتفاع حجم الطلب العالمي على النفط ليصل إلى 121 مليون برميل يوميا عام 2030م، وهذا مايكسب المضيق أهمية إستراتيجية ضمن مختلف الطرق والمواصلات البحرية.<sup>1</sup>

نظرا لتمتع منطقة الشرق الأوسط بموقع إستراتيجي وجيوسياسي حساس فيما يخص الممرات البحرية، وتمتعها بثروات طبيعية نفطية هائلة، أضحت ميدانا تتنافس عليه مختلف القوى الإقليمية والدولية على السواء للإستثمار في المنطقة أو فرض سيطرتها عليها لحماية مصالحها الحيوية والإستراتيجية فيها.

ويمكن القول بأن أهمية الشرق الأوسط قد زادت بعد إكتشاف النفط فيه الأمر الذي زاد من أهمية بحاره، فقد كان في فترة الحرب الباردة مجالا مرتكزا للصراع بين القطبين<sup>2</sup>. وكما هو معلوم فإنه منذ عام 1945م أُعتبر الشرق الأوسط أولوية إستراتيجية بالنسبة لواشنطن خلال الحرب الباردة، وفي الفترة التي أعقبت نهايتها إستخدمت الولايات المتحدة الأمريكية أدوات شتى لخدمة مصالحها الإستراتيجية بالإعتماد على فصائل إسلامية في المنطقة لتحريك الحروب، لتضمن أمن الواقع الإقتصادي الجديد في الشرق الأوسط، بالإضافة إلى إعتماها على التراتيبات الدينية المختلفة (شيعة، سنة) كإحدى الوسائل للتحكم في العامل الأمني في المنطقة هذا من جهة. ومن جهة أخرى فإن واشنطن، ومنذ نهاية الحرب الباردة خاضت حربين في الشرق الأوسط ضد نظام صدام حسين العراقي، والتي زادت حدتها بعد أحداث 11 سبتمبر 2001م.<sup>3</sup>

إن التدخل العسكري الذي قامت به الولايات المتحدة الأمريكية في العراق وأفغانستان، حسب كثير من الباحثين مرتبط في المقام الأول لتحقيق مصالحها الإقتصادية، كما ينسجم غزوهما مع نظرية جغرافية القوة التي نادى بها "ماكيندر" والتي تربط بين السيطرة على قلب العالم والسيطرة على كل العالم ربطا عضويا، فكلاهما يمنح الإحتلال الأمريكي قوة الأمن الجيوإقتصادي والإستراتيجي، الأمر الذي يمنحها حماية إقتصادها من أي هزة قد يتعرض لها نتيجة إرتفاع أسعار

<sup>1</sup> حيدر رضوي، "القدرات العسكرية الإيرانية في الخليج"، تم تصفح الموقع يوم: 15 جوان 2017.

<http://www.turessalfajernews.com>.

<sup>2</sup> يحيى أحمد الكعكي، الشرق الأوسط والصراع الدولي دراسة عامة لموقع المنطقة في الصراع (بيروت: دار النهضة العربية، 1986)، ص. 176.

<sup>3</sup> فيليب سيبيل لوبيز، مرجع سابق، ص. ص. 330-331.

النفط والحفاظ على نمط إستهلاكها المرتفع للطاقة، والتحكم بأسعاره وتوزيعه، ومن ثم تحكمها في شريان إقتصاديات الدول الصناعية المنافسة لها كالصين واليابان.<sup>1</sup>

على هذا النحو، وفي ظل تعاظم الأهمية الجيوأمنية والجيوإقتصادية لمنطقة الشرق الأوسط وتزايد مكانة ودور النفط في تعامل القوى الدولية والإقليمية<sup>2</sup>. فإن روسيا لا تحتاج إلى إستيراد موارد الطاقة مما يعطيها ميزة إستراتيجية بإكتفائها الذاتي لهذه الموارد الحيوية، إلا أن دخول الولايات المتحدة على خط الحركات الإجتماعية في أوكرانيا وجورجيا، كونهما الأبرز كنقاط عبور الإمدادات يشكل تهديدا لإستقرار إقتصادها وتطوره<sup>3</sup>. ويرى "ألكسندر دوغين" Alexander Dugin أنه بإمكان روسيا إقامة "حلف قاري" تستخدمه لصالحها حتى تتمكن من إقامة مشروعها الأوراسي وبعرض خاماتها الطبيعية على شركائها في الشرق والغرب، مقابل تلقيها دعما تقنيا ومشاركة مالية في التطوير الإستراتيجي لروسيا نفسها.<sup>4</sup>

بقدم الرئيس "فلاديمير بوتين" Vladimir Poutine إلى السلطة، قام بإحداث تغييرات جوهرية على مستوى السياسة الداخلية والسياسة الخارجية وتوجهاتها لروسيا الإتحادية، بإعادة ترتيب أولوياتها، وإضفاء دينامية جديدة وبتقديرات براغماتية وإعتماد نظرة واقعية، حيث عمل على خلق تأثير روسي في الإقليم السوفياتي سابقا، ومنح منطقة الشرق الأوسط أولوية في سلم إهتماماتها والولوج إليها عبر سوريا للوصول إلى المشرق العربي وتركيا، الجسر بينها وبين الدول الغربية وإيران في الناحية الشرقية العربية، نظرا لكون الولايات المتحدة متواجدة في قلبها وأطرافها (العراق وأفغانستان) دون أن ننسى وجود إسرائيل. وفي هذا الصدد تشير المعلقة السياسية لوكالة نوفوستي الروسية "ماريانا بيلينكايا" Mariana Belinkaya إلى أن: "سياسة موسكو الراهنة لا تعدو عن كونها وسيطا لبقاً بين أطراف متنازعة، وأن غايتها ليست المواجهة مع أي طرف من أطراف الصراع، وإنما تحقيق الإستقرار هناك".<sup>5</sup>

<sup>1</sup>. حسين حافظ وهيب، مرجع سابق، ص. 49.

<sup>2</sup>. أحمد داوود أوغلو، مرجع سابق، ص. 368.

<sup>3</sup>. ناصر زيدان، مرجع سابق، ص. 240-243.

<sup>4</sup>. ألكسندر دوغين، مرجع سابق، ص. 323.

<sup>5</sup>. حسني عماد حسني العوضي، السياسة الروسية زمن الرئيس فلاديمير بوتين، ط 1 (برلين: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية الإقتصادية، 2017)، ص. 23-30.

كما يبرز التداخل بين المتغيرين الإقتصادي والأمني في منطقة الشرق الأوسط في كون المنطقة تشهد صراعا وتنافسا محتدما دائما بين القوى الإقليمية، بالإضافة لوجود قضايا إنعكست على أمن وإستقرار المنطقة من بينها الملف النووي الإيراني الذي عُد عاملا مهما في رسم العلاقات الأمريكية الروسية، خاصة وأن الأخيرة تواصل موقفها الداعم لطهران بإمتلاك التكنولوجيا النووية. ورغم أن الملف وصل إلى تسوية بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية في فترة الرئيس "باراك أوباما" Barack Obama، إلا أن الرئيس الأمريكي "دونالد ترامب" Donald Trump أشار في تصريحاته التراجع عن الإتفاق المبرم مع طهران حول ملفها النووي.

إضافة إلى الصراع الفلسطيني الإسرائيلي الذي لا يزال رهين المفاوضات مع حكومة إسرائيل دون الوصول إلى تسوية فعلية للقضية، على الرغم من إقرار إسرائيل بمنطقة التحرير الفلسطينية على أنها الممثل للشعب الفلسطيني بالتوقيع الرسمي على إتفاقيات أوسلو في 13 سبتمبر 1993م في واشنطن. إلا أن هذا الأمر لم يحد من العمليات العسكرية الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية حيث شهدت إندلاع عدة إنتفاضات وإعتبرت إنتفاضة سبتمبر 2000م الأكثر دموية، ولازالت مستمرة بشكل أو بآخر. كما شهدت المنطقة تضاعف وتيرة الأعمال العسكرية الإسرائيلية في قطاع غزة منذ عام 2006م، ودخولها في حرب مع حزب الله اللبناني في جويلية إلى أوت 2006م ودخول الجيش الإسرائيلي جنوب لبنان والهجوم على قطاع غزة في أواخر عام 2008م.<sup>1</sup>

تبعاً لما تقدم، إكتسبت منطقة الشرق الأوسط وضعية جيواقتصادية وجيوأمنية بإعتبارها مخزنا طبيعيا لموارد الطاقة، ومن منطلق موقعها الجغرافي الذي يتوسط قلب العالم القديم (إفريقيا، آسيا وأوروبا) والذي يقلل من كلفة النقل إلى كافة أرجاء العالم، مما جعلها محط تنافس وصراع على المستوى الإقليمي والمستوى الدولي، بالإضافة إلى تداخل العوامل الجيوسياسية مع الجيواقتصادية الأمنية التي تشهد حالة من التغير في بنية التوازنات والتحالفات بين مختلف الفواعل المؤثرة فيها التي إنعكست على الأوضاع الداخلية لدول المنطقة وسياساتها.

<sup>1</sup> إيف لاکوست، الجغرافيا السياسية للمتوسط، تر: زهيدة درويش، ط 1 (أبوظبي: هيئة أبوظبي للثقافة والتراث، 2010)، ص. ص. 530-534.



## المبحث الثالث: صناعة السياسة الخارجية لكل من تركيا - إسرائيل

تعد السياسة الخارجية مرآة عاكسة لمواقف وتوجهات الدولة تجاه القضايا المختلفة في الساحة الدولية والإقليمية، ولأنه لا توجد صداقة دائمة ولا عداوة دائمة بل مصالح دائمة، وعليه يجدر البحث في موضوع السياسة الخارجية كونه يعتبر أحد المواضيع التي يتوجب دراستها، وتناولها بتمعن ودقة وتحديد الفواعل المؤثرة والمساهمة في صياغتها (لتمييزها بالتعقيد). وحيث أنها تتأثر بعدد من الفواعل التي تشكلها وتصيغها في اتجاه معين يخدم مصلحة الدولة بشكل عام، فإن الأمر ينطبق على النظامين السياسيين في كل من تركيا وإسرائيل في إطار توجهات السياسة الخارجية للبلدين، إنطلاقاً من طرح تساؤلات من قبيل: من هم صناع القرار الخارجي؟ وكيف يؤثران في سياسة الدولتين المتسمة بالبراغماتية ويخدم المصالح الوطنية والأمن القومي للبلدين؟

يسعى هذا المبحث إلى دراسة مجموعة من الفواعل التي تساعد في فهم تشكل وحدة لصناعة السياسة الخارجية، ويحدد الفاعل الأساسي الذي يملك سلطة صناعة واتخاذ القرار الخارجي الذي يكون مرتبطاً بمجموعة من الأهداف والإستراتيجيات التي يتم تنفيذها عبر أجهزة السياسة الخارجية.

## المطلب الأول: فواعل صناعة القرار الخارجي التركي

تلعب فواعل البيئة الداخلية دوراً مهماً في صياغة توجهات السياسة التركية، وتشكل متغيراً أساسياً لفهم عملية صنع القرار الخارجي لها، وعليه يمكن بلورة هذه الفواعل على النحو التالي:

## أ- فواعل البيئة الداخلية

## 1. الفواعل الرسمية:

\* المؤسسة الدستورية (دستور الجمهورية التركية):

تم وضع دستور للدولة العثمانية في عهد السلطان "عبد الحميد الثاني" sultan abdulhamid تحت عنوان "قانون أساس" في 23 ديسمبر 1876م، مستمداً من الدستور البلجيكي والروسي وتضمن

12 فصلا و119 مادة. نص على تأسيس مجلس للنواب وآخر للشيوخ، وأقر بأن الإسلام هو دين الدولة الإسلامية، تم تجميده وإعادة العمل به في جويلية 1908م.<sup>1</sup>

في نوفمبر 1922م صدر قرار تضمن مادتين نصت بإلغاء نظام الخلافة من قبل كمال أتاتورك مكونا مجلسا من 286 نائبا. كان أول عمل سياسي للمجلس الجديد التصديق على معاهدة لوزان في 23 أوت 1923م<sup>2</sup>. كما قام مصطفى كمال بإحداث تعديلات على دستور عام 1924م في أبريل عام 1928م بحذف عبارة تنفيذ الأحكام الشرعية (المادة 26)، والخروج عن تقاليد السلطنة العثمانية تحت ضغط من العالم الغربي.<sup>3</sup>

بعد وفاة أتاتورك تم تعيين "عصمت إينونو" İsmet İnönü في 11 نوفمبر 1938م، من قبل مجلس الأمة الكبير في تركيا لضمان انتقال الحكم واستمراره وإستقرار النظام بطريقة سلسة وسلمية، وفي ماي 1950م أجريت إنتخابات أفرزت عن فوز المعارضة وبذلك مهدت إلى تأسيس نظام ديمقراطي في تركيا بعد سنوات من حكم الحزب الواحد المتمثل في حزب الشعب الجمهوري.<sup>4</sup>

منتصف عام 1961م، قام الجيش التركي بحركة إنقلابية للحفاظ على الديمقراطية وعلمانية الدولة التركية، حيث حدد الدستور شكل وخصائص الدولة، وأعطى أهمية للسلطة التنفيذية وأسس المحكمة الدستورية، إذ نص في مادته الثانية على أن الجمهورية التركية هي دولة قومية ديمقراطية علمانية وإجتماعية، يحكمها القانون وتستند على حقوق الإنسان، لغتها الرسمية التركية، عاصمتها أنقرة مقيدا عمل الأحزاب السياسية ذات التوجه الإسلامي.<sup>5</sup>

<sup>1</sup> بكر محمد رشيد البدور، المكانة الإقليمية لتركيا حتى عام 2020 دراسة مستقبليّة، ط 1 (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2016)، ص. ص. 94-95.

<sup>2</sup> برنار لويس، ظهور تركيا الحديثة، تر، قاسم عبده قاسم، سامية محمد، ط 1 (القاهرة: مركز القومي للترجمة، 2016)، ص. ص. 214-216.

<sup>3</sup> أحمد نوري النعيمي، النظام السياسي في تركيا، ط 1 (عمان: دار زهران للنشر والتوزيع، 2011)، ص. 195.

<sup>4</sup> برنارد لويس، مرجع سابق، ص. ص. 359-368.

<sup>5</sup> خضير البديري، مرجع سابق، ص. ص. 348-350.

في سبتمبر عام 1982م حدث إنقلاب ثالث في الجمهورية التركية، وعُد أكثر الانقلابات تأثيراً في الحياة السياسية والإقتصادية والإجتماعية، الذي أدى إلى وضع دستور عام 1982م<sup>1</sup>. أكد على إعتبار النظام السياسي في تركيا نظاماً ديمقراطياً برلمانياً، وقواعد اللعبة السياسية فيه تجري وفق العلمانية الأتاتورية التي يراها الجيش، كنتيجة لذلك فإن الحياة السياسية التركية لم تشهد تغييرات جوهرية تنعكس على الداخل أو على توجهات الدولة في الخارج<sup>2</sup>.

قامت المؤسسة العسكرية مرة أخرى بالإنقلاب على حكومة الائتلاف التي شكلها زعيم حزب الرفاه (نجم الدين أربكان) بالتحالف مع حزب الطريق القويم، وكان ذلك في 28 فيفري 1997م. إلا أن المؤسسة العسكرية لم تجري أي تعديل أو صوغ دستور جديد للبلاد، كما حدث في الانقلابات السابقة<sup>3</sup>.

بعد وصول حزب العدالة والتنمية إلى سدة الحكم في عام 2002م، قام بإقتراح إجراء تعديلات على دستور عام 1982م منذ عام 2003م، حيث تم إجراء إستفتاء دستوري في تركيا يوم 16 أبريل 2017م صوت فيه الناخبون للموافقة على التعديلات الدستورية الجديدة بنسبة 51,3% ممهدة بذلك لتعديلات دستورية غيرت شكل النظام السياسي لتركيا الحديثة، غير أن هذه الإجراءات إنعكست على المستوى الخارجي لعلاقات تركيا بالدول الأوروبية بإتخاذ الأخيرة إجراءات حظرت من خلالها إقامة وزراء أتراك من تنظيم تجمعات لتأييد التعديلات الدستورية<sup>4</sup>. غير أن حزب العدالة والتنمية تمكن من جعل النظام السياسي في تركيا نموذجاً ناجحاً بلفت الإنتباه إليه، بسبب التفاعلات التي نتجت عنه في محيطه الإقليمي إذ أصبح محط حديث الجميع عنه The Turkish Model بإعتماده ثلاث قيم أساسية: الديمقراطية والعلمانية والإسلام.

<sup>1</sup>. طارق عبد الجليل، العسكر والدستور في تركيا من النهضة الجديدة الى دستور بلا عسكر، ط 2 (مصر: دار نهضة مصر للنشر، 2013)، ص. 83.

<sup>2</sup>. شريف سفيان، الشيخ رجب طيب أردوغان مؤذن إسطنبول ومحطم الصنم الأتاتوري، ط 1 (القاهرة: دار الكتاب العربي، 2011)، ص. 43.

<sup>3</sup>. طارق عبد الجليل، مرجع سابق، ص. ص. 140 - 147.

<sup>4</sup>. مصطفى محمد صلاح، "تركيا المتحولة من أتاتورك الى أردوغان"، المركز الديمقراطي العربي، تم الإطلاع على الموقع: 20 فيفري 2018.

<http://democraticac.de/?p=48886>.

وعليه يمكن القول بأن الحزب قدم دستوراً يتعارض مع النظام السياسي المتوارث منذ تأسيس الجمهورية التركية القائم على مبدأ العلمانية بخلاف النقطة التي قام فيها بتقييد سلطات المؤسسة العسكرية، وإرجاع العسكر إلى ثكناته بعيداً عن الحياة السياسية، بالإضافة إلى أن الحزب حمل مشروعاً مكن تركيا من أن تبرز كطرف مؤثر على المستويين الإقليمي والدولي.<sup>1</sup>

#### ب- المؤسسات السياسية الدستورية:

إعتمد الدستور التركي على مبدأ الفصل بين السلطات الثلاث: التشريعية، التنفيذية والقضائية التي تضمن إدارة النظام السياسي للبلاد، وتتمثل في:

#### ✓ السلطة التشريعية:

تتكون من المجلس الوطني التركي الكبير TGNA وتشمل إختصاصاتها بموجب الدستور

مايلي:<sup>2</sup>

- سن القوانين أو تعديلها أو إلغائها.
- تعديل الدستور بموافقة أغلبية ثلثي أعضاء المجلس.
- الرقابة والإشراف على مجلس الوزراء.
- تفويض مجلس الوزراء سلطة إصدار قرارات حكومية لها قوة القانون في بعض المسائل.
- التصديق على الإتفاقيات الدولية وإتخاذ القرارات المتعلقة بسك العملة وإعلان حالة الحرب.
- إتخاذ قرار بإرسال القوات المسلحة إلى الدول الأجنبية والسماح بوجود القوات الأجنبية في تركيا.<sup>3</sup>

قبل التعديلات الدستورية، كان المجلس يتكون من 550 نائبا وذلك بعد إنتخابات 1995م البرلمانية ومدة العضوية فيه 5 سنوات<sup>4</sup>. وبعد التعديل الدستوري عام 2007م أصبح الأعضاء ينتخبون كل أربعة أعوام ويحق للمجلس إصدار قرار بإجراء إنتخابات مبكرة قبل إنتضاء الأعوام

<sup>1</sup>. لقمان عمر محمود النعيمي، "التوجهات الجديدة في سياسة تركيا الخارجية في عهد حزب العدالة والتنمية"، مركز الدراسات الإقليمية 25 (كانون الثاني 2012): ص. 8.

<sup>2</sup>. جلال عبد الله معوض، صناعة القرار في تركيا والعلاقات العربية التركية، ط 1 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1998)، ص. 16.

<sup>3</sup>. مصطفى محمد صلاح، مرجع سابق.

<sup>4</sup>. وليد رضوان، العلاقات العربية التركية، ط 1 (بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 2006)، ص. 210.

الأربعة أو تأجيلها لمدة عام بسبب الحرب<sup>1</sup>. كما زاد عدد أعضاء البرلمان من 550 إلى 600 عضو، وتم خفض سن النواب من 25 إلى 18 سنة، وسيتم تنظيم إنتخابات تشريعية مدة كل خمس سنوات بدل من أربع، في نفس اليوم الذي تجرى فيه الإنتخابات الرئاسية، مع إحتفاظ البرلمان بالإشراف على أداء الرئيس الذي سيحظى بسلطة إصدار القرارات حول المسائل المتعلقة بالسلطة التنفيذية.<sup>2</sup>

### ✓ السلطة التنفيذية:

يتميز الفرع التنفيذي في تركيا بأنه ثنائي البنية، ويتكون من رئيس الجمهورية ومجلس الوزراء:

\* **رئيس الجمهورية:** يمثل الجمهورية التركية ووحدة شعبها، ينتخب من قبل أعضاء المجلس الوطني التركي الكبير الذين يجب أن تزيد أعمارهم عن 40 عاما، أو يتم إنتخابه بين عموم المواطنين الأتراك الذين يستوفون متطلبات تؤهلهم ليصبحوا نوابا<sup>3</sup>. كان الرئيس ينتخب مرة واحدة لمدة 7 سنوات<sup>4</sup>. وبموجب التعديلات الدستورية التي جرت عام 2007م أصبح الرئيس ينتخب بالإقتراع المباشر من قبل الشعب، ومدة ولايته 5 سنوات يمكن تجديدها لفترتين رئاسيتين على الأكثر، ويتعين عليه التخلي عن عضوية حزبه فور توليه سلطاته الدستورية، ويتمتع بصلاحيات واسعة في الشؤون الداخلية ومن أبرزها:<sup>5</sup>

- تكليف رئيس الوزراء بتشكيل الحكومة والمصادقة على تعيين الوزراء .
- إرسال المبعوثين الدبلوماسيين الأتراك إلى الدول المختلفة وقبول المبعوثين الدبلوماسيين الأجانب، والمصادقة على المعاهدات والإتفاقيات الدولية.
- رئاسة مجلس الأمن القومي، وإختيار أعضاء المحاكم العليا، كذلك مراقبة أداء أجهزة الدولة.

<sup>1</sup> علي حسين باكير، تركيا الدولة والمجتمع المقومات السياسية والجيوستراتيجية والجيواستراتيجية، في تركيا بين التحديات الداخل ورهانات الخارج، المحرر: محمد عبد العاطي، ط1 (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2010)، ص. ص. 24-25.

<sup>2</sup> مصطفى محمد صلاح، مرجع سابق.

<sup>3</sup> "البنية القانونية والسياسية"، تم تصفح الموقع يوم: 3 جويلية 2018.

<http://www.invest.gov.tr>

<sup>4</sup> جلال عبد الله عوض، مرجع سابق، ص. 17.

<sup>5</sup> بكر محمد رشيد البدور، مرجع سابق، ص. ص. 102-103.

\* رئيس الوزراء:

يعينه رئيس الجمهورية من بين أعضاء المجلس الوطني التركي الكبير بالإضافة إلى تعيينه وزراء يرشحهم رئيس الوزراء، ويمكن تعيينهم من بين أعضاء المجلس الوطني التركي الكبير، أو من بين المؤهلين للانتخاب كنواب في المجلس الوطني التركي، يمكن للرئيس إقالتهم بناء على طلب رئيس الوزراء إذا إقتضت الضرورة، وتتمثل المهمة الأساسية لمجلس الوزراء في صياغة السياسات الداخلية والخارجية للدولة وتنفيذها، ويعتبر مجلس الوزراء مسؤولاً عن تنفيذ البرلمان لهذه المهمة.<sup>1</sup>

✓ السلطة القضائية:

أقر الدستور نظاماً قضائياً من ثلاثة أنواع من المحاكم: المحاكم العدلية، المحاكم الإدارية والمحاكم الخاصة، وكان هنالك نوع رابع هو المحاكم العسكرية، إلا أنها حُلت إثر تعديلات دستورية عام 2002م.<sup>2</sup>

\* المحكمة الدستورية: هي أعلى هيئة قضائية في الدولة تتكون من 11 عضواً أصلياً و4 أعضاء إحتياطيين، تختص بمهام تشمل: الفصل في دستورية القوانين، الإشراف والرقابة المالية على الأحزاب السياسية، والنظر في إلتماس أي نائب بالبرلمان بإلغاء قرار حصانته البرلمانية. تعد أحكامها نهائية ولا يمكن نشر قراراتها بإلغاء قوانين معينة في الجريدة الرسمية دون إجراء تقرير مكتوب بأسباب الإلغاء.<sup>3</sup>

تقوم المحكمة بالبت في طلب النائب العام للجمهورية لتوجيه إنذار إلى الأحزاب قبل محاكمتها وتراقب الشؤون المالية للأحزاب، ويحق لها مقاضاة رئيس الجمهورية وأعضاء مجلس الوزراء ورؤساء أعضاء المحاكم العليا للقضاة والمدعين العامين ووكيل النيابة العامة، بتهم تتعلق بممارسة مهامهم أو تجاوز صلاحياتهم.<sup>4</sup>

<sup>1</sup>. البنية القانونية والسياسية، مرجع سابق.

<sup>2</sup>. بكر محمد رشيد، مرجع سابق، ص. 103.

<sup>3</sup>. جلال عبد الله معوض، مرجع سابق، ص. 22.

<sup>4</sup>. علي حسين باكير، مرجع سابق، ص. 26.

\* مجلس الأمن القومي: أنشئ عقب إنقلاب عام 1961م وأقره دستور عام 1982م، يتكون من العسكريين، الهدف الأساسي من تأسيسه إضفاء شرعية على الانقلابات العسكرية وتدخل المؤسسة العسكرية المباشرة في شؤون الحكم بإيجاد مدخل قانوني.<sup>1</sup>

اتسم مجلس الأمن القومي بصبغة عسكرية دامت لأكثر من ثلاثة عقود، غير أن التعديلات الدستورية عام 2003م التي أقرها البرلمان، كانت غايتها الحد من دور الجيش وذلك بإصلاح المجلس ليصبح جهازاً إستشارياً بغالبية مدنية، ويقوم مدني بتولي مهمة سكرتير مجلس الأمن القومي. من مهامه رسم السياسة العامة للبلاد، وبالتحديد سياسة الأمن القومي التركي طويلة ومتوسطة المدى.<sup>2</sup>

## 2. الفواعل غير الرسمية:

### أ. المؤسسة العسكرية:

حظيت المؤسسة العسكرية بمكانة مهمة ودور بارز في صناعة القرار السياسي في تركيا، على الرغم من أن صناعة القرار فيها كان ذا طابع مؤسساتي، إلا أن المؤسسة العسكرية أثبتت أنها الأقوى في الحياة السياسية<sup>3</sup>. استمد الجيش مكانته من القانون الصادر في 18 جوان 1935م رقم (2771) المتعلق بمهامه الداخلية، فيما أقرت المادة 34 منه وظيفته الأساسية وأدرجت في دستور عام 1961م وعليه أصبح الجيش هو الحامي الأساسي لمبادئ الجمهورية العلمانية وضمان بقائها<sup>4</sup>. تعتبر المؤسسة العسكرية في تركيا على أنها: "مدخل للسياسة العامة وعامل مؤثر ومتأثر بها... وأنها جزء تكويني وجوهري في الدولة"<sup>5</sup>. يحتل الجيش التركي المرتبة الثانية من حيث العدد في حلف

<sup>1</sup>. بكر محمد رشيد، مرجع سابق، ص. 104.

<sup>2</sup>. مصطفى محمد صلاح، مرجع سابق.

<sup>3</sup>. فلاديمير إيفانوفيتش: الصراع السياسي في تركيا، تر: إبراهيم الجهماني، ط1 (دمشق: دار حوران للطباعة والنشر، 1991)، ص. 173.

<sup>4</sup>. طارق عبد الجليل، مرجع سابق، ص. ص. 57-58.

<sup>5</sup>. رنا عبد العزيز الخماش، "النظام السياسي التركي في عهد حزب العدالة والتنمية 2002-2014"، المستقبل العربي 449 (جوان 2014)، ص. 84.

شمال الأطلسي (النااتو)، وهذا مامنح النخبة العسكرية وقيادتها نوعا من الثقة بأنها تقود البلاد وتسهر على حمايتها من المخاطر الخارجية والداخلية.<sup>1</sup>

شكل تولي حكومة حزب العدالة والتنمية للسلطة في عام 2002م، بداية تحول بالنسبة لتأثير الجيش في الحياة السياسية المدنية، رغم محاولاته تضيق الخناق وتجفيف منابع التيارات الإسلامية.<sup>2</sup> إذ شرع بإجراء تعديلات دستورية، كانت بدايتها في 30 أكتوبر 2001م شملت 37 مادة دستورية كانت من ضمنها المادة (118) الخاصة بمجلس الأمن الوطني، وفي عام 2003م قامت حكومة "أردوغان" بإصدار تشريعات متوافقة مع معايير كوبنهاجن مثلت الحزمة القانونية السابعة فيها، نقطة تحول في العلاقة بين العسكريين والمدنيين داخل مجلس الأمن الوطني وأمانته العامة، إضافة إلى تعديلات أخرى كانت في عام 2004م، 2007م، 2010م وكانت الأخيرة بمثابة نهاية الوصاية العسكرية في تركيا على الحياة السياسية وأعدت الجيش إلى ثكناته.<sup>3</sup>

#### ب. الأحزاب السياسية:

تعتبر الأحزاب السياسية من المكونات المهمة في البيئة الداخلية كونها من القوى السياسية المؤثرة إلى جانب المؤسسات الدستورية في صناعة القرار السياسي بصفة عامة. وعلى مستوى السياسة الخارجية بالتحديد، فهذه القوى تؤدي أدوارها بصفة مباشرة بما يخوله لها الدستور.

عرفت تركيا العديد من الأحزاب التي تطورت على مدى أكثر من 80 عاما من تاريخ إعلان الجمهورية التركية، وإن كان ذلك على نحو بطيء وتراكمي، وقد ارتبطت الأحزاب السياسية بتيارين سياسيين هما: التيار اليساري، والتيار اليميني، حيث تولى "حزب الشعب" الذي أسسه مصطفى كمال أتاتورك قيادة الجمهورية منفردا حتى عام 1950م، تاريخ إقرار مبدأ التعددية الحزبية في تركيا ودخول "الحزب الديمقراطي" على الخط بقيادة "عدنان مندريس".<sup>4</sup>

<sup>1</sup> راينر هيرمان، تركيا بين الدولة الدينية والدولة المدنية الصراع الثقافي في تركيا، تر، علا عادل (القاهرة):

الهيئة المصرية العامة للكتاب، (2012)، ص. ص. 46-47.

<sup>2</sup> جليل عمرعلي، مرجع سابق، ص. ص. 75-76.

<sup>3</sup> طارق عبد الجليل، مرجع سابق، ص. ص. 152-160.

<sup>4</sup> سمير صالح، "الخارطة الحزبية التركية وموقفها من الأزمة السياسية الحالية وأهم وجوهها بين اليمين واليسار يصعد الإسلاميون والتيار القومي"، جريدة الشرق الأوسط، 06 ماي 2007، القسم السياسي.



اتسمت الأحزاب السياسية التركية بلعب دور محوري في العملية السياسية، وإن كانت قد لاقت ضغوطاً وتوجيهات لتتقيد بمبادئ الكمالية التي تعتبرها الدولة عقيدة سياسية لها، وقد تم توقيف الأحزاب السياسية في تركيا بعد إنقلاب عام 1980م، ثم تم السماح لها مجدداً بمزاولة عملها فيما بعد وبأسماء جديدة في ماي 1983م، وتم السماح لأربعة أحزاب بالتشكل، الحزب الشعبي الديمقراطي، حزب الطريق الصحيح، حزب اليسار الديمقراطي، حزب الرفاه لإعطاء الشرعية لحكومة "تورغوت أوزال"، برفع الحظر عن الأحزاب التي تم توقيفها عن الممارسة السياسية وفق قرار في أبريل 1991م.<sup>1</sup>

تميزت الطبيعة السياسية للنظام التركي بالثبات في التوازنات الداخلية، بتناوب الأحزاب السياسية والمؤسسة العسكرية على خط متوازي على السلطة بين كليهما. على أن النظام السياسي لم يكن يخرج من ثنائية (الطرح القومي - الإسلامي) الذي يحافظ على الهوية القومية للمجتمع، فيما تميزت مرحلة الجمهورية منذ تأسيسها 1923م وحتى بداية مرحلة حزب العدالة والتنمية، بإضطهاد وقمع الحركات غير التركية، والإسلامية وغير العلمانية.<sup>2</sup>

مثلت إنتخابات العام 2002م البرلمانية حدثاً مركزياً في وعي المجتمع التركي وتاريخ تركيا الحديث، بفوز حزب العدالة والتنمية ذي التوجه الإسلامي بنتائج غير مسبوقه لأي حزب إسلامي بتحصله على غالبية المقاعد النيابية بواقع 360 مقعداً من أصل 550.<sup>3</sup>

وإستناداً إلى نتائج الإنتخابات البرلمانية لعام 2015م، فإن خريطة الأحزاب السياسية جاءت على الشكل التالي:

✓ حزب الشعب الجمهوري **Cumhuriyet Halk Partisi** : أسسه كمال أتاتورك عقب إعلان الجمهورية عام 1923م، وهو أقدم الأحزاب السياسية العلمانية اليسارية في تركيا.<sup>4</sup> يتأسسه

<sup>1</sup>. فراس محمد إلياس، تحليل السياسة الخارجية التركية وفق منظور المدرسة العثمانية الجديدة، ط 1 (الأردن: شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، 2016)، ص. ص. 67-68.

<sup>2</sup>. محمد نور الدين، "تركيا بين التحولات الداخل وتقاطعات الخارج"، المستقبل العربي (2016): ص. 22.

<sup>3</sup>. علي حسين باكير، مرجع سابق، ص. 27.

<sup>4</sup>. راينر هيرمان، مرجع سابق، ص. 67.

"كمال كيليتشدار أوغلو" kemal kılıçdaroğlu ، تراجعت نسبة نتائجه في الإنتخابات البرلمانية التي أجريت في عام 2015م، ليسجل نسبة 24,9%<sup>1</sup>.

✓ **حزب الحركة القومية Ulusal Hareket Partisi** : تأسس في فبراير 1969م على يد الضابط التركي "ألب أرسلان توركش" Alparslan Türkeş الذي قاد الحركة الانقلابية في البلاد عام 1960م<sup>2</sup>. يعتبر هذا الحزب ذو توجه قومي معارض لعملية السلام مع الأكراد، يتزعمه "دولت باهجلي" Daulat Bahçelie، حصد الحزب في الإنتخابات البرلمانية جوان 2015م على نحو 16% من الأصوات، وهو ثالث أكبر حزب في تركيا بعد حزبي العدالة والتنمية وحزب الشعب الجمهوري.<sup>3</sup>

✓ **حزب الشعوب الديمقراطي Halkların Demokratik Partisi**: أنشئ الحزب في عام 2013م، ذو توجه كردي يساري، يرأسه "صلاح الدين دميرتاش الكردي" Selahattin Demirtaş، وهو رابع حزب سياسي في البرلمان التركي<sup>4</sup>. تمكن الحزب من تجاوز عتبة 10% في تشريعات جوان 2015م التي يسمح بموجبها للأحزاب بدخول البرلمان، وحظي بنحو 78 مقعداً، وبسبب فشل الأحزاب في الحصول على الأغلبية المطلقة لتشكيل حكومة بمفردها، تم إجراء إنتخابات مبكرة في نوفمبر 2015م، حيث فقد الحزب 19 مقعداً.<sup>5</sup>

✓ **حزب العدالة والتنمية Adalet ve Kalkınma Partisi**: تم تأسيسه من طرف نواب منشقين من حزب الفضيلة الإسلامي الذي تم وقفه بقرار صدر من محكمة الدستور التركية في 22 جوان 2001م، وكانوا يمثلون جناح المجددين في حزب الفضيلة، وذلك في 14 أوت 2001م برئاسة طيب رجب أردوغان، حيث وصل إلى منصب رئاسة الوزراء، ومن ثم إلى رئاسة الجمهورية خلفاً للرئيس السابق عبد الله جول.<sup>6</sup>

<sup>1</sup>. سامية السيد، "الإنتخابات التركية النتائج والسيناريوهات"، تم تصفح الموقع يوم: 10 جويلية 2017. <http://www.turkey.post.net>.

<sup>2</sup>. علي حسين باكير، المرجع سابق، ص. 30.

<sup>3</sup>. سامية السيد، مرجع سابق.

<sup>4</sup>. "خريطة الأحزاب السياسية التركية"، وكالة الأناضول، تم تصفح الموقع يوم: 15 جويلية 2017. <http://www.trtarabi.com/news/>.

<sup>5</sup>. "حزب الشعوب الديمقراطي"، القسم السياسي، شبكة الجزيرة الإعلامية، تم تصفح الموقع يوم: 15 جويلية 2017. <http://www.aljazeera.net/>.

<sup>6</sup>. عليان محمود عليان، التوافق والصراع في العلاقات الدولية العلاقات الروسية التركية مثالا، ط 1 ( ألمانيا: المركز الديمقراطي العربي، 2017)، ص. 79.

ينتمي الأفراد المؤسسون للحزب لطبقة مستثمرين ظهرت في التسعينيات من القرن الماضي عرفت بـ"تمور الأناضول"، والتي تقدمت عن طريق الإنتاج الموجه للتصدير الذي فتحه الراحل تورغوت أوزال<sup>1</sup>. ولقد عرفت هذه الطبقة باسم رابطة الصناعيين ورجال الأعمال المستقلين "الموسيايد" (MUSIAD (Independent Industrialist's and Businessmen's Association)). وأصبحت هذه الأخيرة داعما للأحزاب الإسلامية، وبالمقابل كانت الأحزاب الإسلامية تدافع عنهم ضد أصحاب المال والأعمال الأتراك أو الأجانب لكونهم يخدمون الإقتصاد المحلي في وجه الإغراق الأجنبي<sup>2</sup>.

ساعدت الظروف الإقتصادية والإجتماعية التي شهدتها تركيا قبل إنتخابات عام 2002م والتي بلغت مرحلة من الإفلاس العام، بأن تقود حزب العدالة والتنمية إلى الفوز في هاته الإنتخابات للفوز الساحق بحصوله على نحو 80% من المقاعد في البرلمان<sup>3</sup>.

إستطاع الحزب أن يحدث تغييرا على مستوى السياسات الداخلية للبلاد وأيضا الخارجية، والإستفادة من التجارب السابقة، بإعتماد البراغماتية من خلال جذبته للقاعدة الإسلامية الواسعة في تركيا، وإحترامه وعدم معارضته للمبادئ العلمانية للجمهورية التركية، والعمل على انضمام تركيا إلى الإتحاد الأوروبي، وإرتكائه لبرنامج إصلاح إقتصادي، تمكن من خلاله إخراج البلاد من أزمتها الإقتصادية والسياسية التي كانت تتخبط فيها<sup>4</sup>.

إلا أن التطورات الأخيرة التي شهدتها السياسة التركية ساهمت في تغيير موازين قوى حزب العدالة والتنمية في البرلمان التركي، حيث لم يتمكن الحزب من حصد الأغلبية الساحقة من الأصوات والتي تمكنه من تشكيل حكومة دون اللجوء إلى الإئتلاف مع أحزاب أخرى، أو إعادة

<sup>1</sup> ناظم جنيد أوسفر، "صعود الإسلام السياسي في ضوء الفعاليات الإجتماعية في تركيا التاريخ المعاصر"، في التحول في الديمقراطي تركيا، المحرر: ناظم تورال، تر، أحمد عبد الله نجم، ط1 (القاهرة: مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات، 2012)، ص. 105.

<sup>2</sup> محمد أون ألمش وآخرون، حزب العدالة والتنمية التركية دراسة في الفكرة والتجربة، ط1 (بيروت: مركز صناعة الفكر للدراسات والابحاث، 2016)، ص. 28.

<sup>3</sup> محمد زاهد غول، التجربة النهضوية التركية، ط1 (بيروت: مركز نما للبحوث والدراسات، 2013)، ص. 70.

<sup>4</sup> محمد أون ألمش وآخرون، مرجع سابق، ص. ص. 79-80.

إجراء إنتخابات مبكرة، فقد بلغت نسبة الأصوات التي تحصل عليها حزب العدالة والتنمية في تشريعات 2015م 40,86% أي فوزه بـ 258 مقعدا في البرلمان.<sup>1</sup>

### ج. جماعات المصالح وقوى الضغط:

تشهد جماعات المصالح والضغط في تركيا تنوعا مابين عمالية مهنية وإقتصادية وغيرها. فهي تشكل قوى ضاغطة على صانع القرار كما تعد مصدرا للتجنيد السياسي، ورغم أن دستور 1982م قد حظر على هذه الجماعات المشاركة في العمل السياسي، إلا أنها في الواقع تمارس واقعا دورا كجماعات ضاغطة.<sup>2</sup>

ويمكن أن نشير إلى أبرز جماعات المصالح وقوى الضغط الأبرز تأثيرا في صناعة القرار التركي وهي:<sup>3</sup>

\* نقابات وإتحادات العمال، أهمها (إتحاد النقابات العمالية التركية، إتحاد النقابات التقدمية، الإتحاد النقابي لحق العمال).

\* جماعات رجال الأعمال، متمثلة في (إتحاد الغرف والبورصات التركية، جمعية رجال الصناعة والأعمال الأتراك، جمعية رجال الأعمال الشبان).

\* النقابات أبرزها (نقابة المحامين الأتراك، نقابة الأطباء الأتراك، مجلس الصحافة، نقابات وجمعيات الصحافة).

تحضى النقابات العمالية وجماعات رجال الأعمال بأهمية وتأثير كبير في السياسة الخارجية التركية وصنع قرارها بدرجة تميزها عن الجماعات والقوى الإجتماعية الأخرى، ويؤثرون في علاقات بلادهم بالدول الشرق أوسطية بإتجاه دعم العلاقات التجارية والإقتصادية معها.<sup>4</sup> وهو ما يظهر من خلال مرافقتهم للوفود الرسمية التركية في زيارتها للدول الشرق أوسطية، ومن بين أهم

<sup>1</sup> "آخر النتائج بشأن الانتخابات النيابية التركية"، موقع ترك برس، تم تصفح الموقع يوم: 05 أوت 2017.  
http://www.turkypress.com/mode/.

<sup>2</sup> جلال عبد الله معوض، مرجع سابق، ص. ص. 111-112.

<sup>3</sup> وصال نجيب العزاوي، "بنية النظام السياسي التركي وضع القرارات في تركيا"، قضايا سياسية 5- 6 (2004): ص. 22.

<sup>4</sup> محمد حميد طالب، السياسة الخارجية التركية وأثرها على الأمن العربي، ط1 (القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، 2017)، ص. 68.

الشركات المرتبطة بالشركات الأجنبية ونشاطاتها الإقتصادية شركة "كوج" Koc، "سبانجي" Sabanci، "ياشار" Ayasar، "شكروا" Cukurova و"أقين" Akin، "دوغوش" Dogus<sup>1</sup>.

كما تمارس الجماعات اليهودية دورا بارزا في السياسة الخارجية التركية، فعلى الرغم من قلتهم وتواجدهم في المدن الكبرى، إلا أن تأثيرهم ولاسيما يهود الدونمة من خلال لجوءها للأحزاب السياسية وإستخدام نفوذها للتأثير في صنع القرار في تركيا بما يخدم مصالحهم<sup>2</sup>. ويبرز نفوذ يهود الدونمة نتيجة إحتلالهم المراكز الإقتصادية والإجتماعية بـ:<sup>3</sup>

\* اتجاهات حركة صانع القرار في تركيا.

\* الأحزاب السياسية رغم عدم إنتمائهم لها أحيانا.

\* وسائل الإعلام التركية بما فيها الإذاعة والتلفزيون والصحف.

#### د. الرأي العام ووسائل الإعلام:

تمارس وسائل الإعلام في تركيا دورا مؤثرا في صنع القرار السياسي، لأنها تمثل قناة رئيسية للتعبير عن الرأي العام ومواقفه إزاء المشكلات الداخلية والخارجية التي تهمة، ومن جهة ثانية هي آلية وأداة للتأثير في الرأي العام وتكوينه وبلورته بصدد مسائل معينة، فهي نافذة ل طرح تطورات وخيارات متعددة قد لا تتفق مع وجهة النظر الرسمية<sup>4</sup>.

سعت الحكومات التركية للحصول على تأييد داخلي لسياستها الخارجية من خلال دعم الرأي العام التركي لها، فقد وافقت أغلبية الشعب التركي الإنضمام إلى الإتحاد الأوروبي، كما كان للرأي العام تأثيرا في قرار الحكومة للمشاركة في مؤتمر الدول الإسلامية في الرباط عام 1969م. وإستنكاره حرق المسجد الأقصى، إلى جانب موقفه الداعم لعملية إحتلال شمالي قبرص عام 1974م، كما كان له دور بارز في إنتخابات عام 2002م، أين عبر من خلالها عن عدم ثقته في الأحزاب العلمانية وحملها مسؤولية الأزمات التي مرت بها البلاد.<sup>5</sup>

<sup>1</sup>. جليل عمر علي، مرجع سابق، ص. ص. 79-80.

<sup>2</sup>. محمد حميد طالب، مرجع سابق، ص. 68.

<sup>3</sup>. وصال نجيب العزاوي، مرجع سابق، ص. 24.

<sup>4</sup>. جلال عبد الله معوض، مرجع سابق، ص. 124.

<sup>5</sup>. فراس محمد إلياس، مرجع سابق، ص. 81.

وفي السنوات التي أعقبت فوز حزب العدالة والتنمية وتسلمه مقاليد الحكم، إزداد الوعي العام والإهتمام بالشؤون الخارجية، الأمر الذي جعل الرأي العام التركي عاملاً بارزاً في رسم السياسات الخارجية، وترجم ذلك في عام 2003م عندما صوت البرلمان التركي ضد السماح لقوات الولايات المتحدة الأمريكية باستخدام الأراضي التركية كقاعدة لغزو العراق هذا من ناحية. ومن جهة أخرى فإن التحول الذي شهدته العلاقات المدنية العسكرية ساهمت في تحمل المدنيين مسؤولية القضايا السياسية الخارجية والأمن القومي.<sup>1</sup>

ساهمت الديناميات الجديدة للسياسة الخارجية التركية في إعطاء دور بارز للرأي العام، حيث أصبح دوره يزداد بشكل كبير في تحديد السياسات وتوجيهها، أو تنفيذها بشكل إيجابي أو سلبي فالرأي العام التركي أصبح محورياً ولا يرى نفسه حاشية إشكالية وصغيرة، وسيكون كفاعل نشط في صياغة تاريخه.<sup>2</sup>

أما وسائل الإعلام التركية فقد عرفت تطوراً بفتح المجال أمامها للتعددية الإعلامية والتنوع الفكري إذ يصدر في تركيا حوالي 3450 صحيفة ومجلة بين صحف قومية، وأخرى إقليمية ومحلية ومجلات أسبوعية ودورية، وتبث 258 قناة تلفزيونية على النطاق القومي، وأخرى على نطاق محلي و1090 محطة إذاعية قومية وإقليمية ومحلية، فيما ظهرت في الساحة الإعلامية التركية مجموعات إعلامية كبرى، يتبع كلا منها عدد من الصحف والمجلات المتنوعة ومحطات الإذاعة وقنوات التلفاز الخاصة، ووكالات الأنباء ودور النشر.<sup>3</sup> وتتمثل وسائل الإعلام في:<sup>4</sup>

\* الإذاعة والتلفزيون: بدأ البث التلفزيوني في تركيا عام 1967م بقناة واحدة ثم أضيفت قناة ثانية عام 1986م، وتعد الهيئة التركية للإذاعة والتلفزيون (TRT) الهيئة الوحيدة التي يخولها القانون سلطة البث للبرامج الإذاعية والتلفزيونية، وتتولى هيئة (TRT) إدارة أربع محطات إذاعية ويتم بث الخدمة الإذاعية الدولية لهذه الهيئة والمعروفة باسم صوت تركيا Voice of Turkey باللغة التركية ولغات أوروبية وآسيوية متعددة.

<sup>1</sup>. قليج بوغرافانت، "تحولات السياسة الخارجية التركية"، رؤية تركية 10 (2014): ص. 43.

<sup>2</sup>. إبراهيم كالين، "القوة الناعمة والدبلوماسية العامة في تركيا"، تركيا بوست، تم تصفح الموقع يوم: 08 أوت 2017.

<http://www.turkiye-post.net>.

<sup>3</sup>. بكر محمد رشيد البدور، مرجع سابق، ص. 130.

<sup>4</sup>. جلال عبد الله معوض، مرجع سابق، ص. 127.

أما عن الصحف الواسعة التداول والتوزيع في تركيا هي:<sup>1</sup>

\* صحيفة "جمهورية" Cumhuriyet، من أهم الصحف التركية العليا وأقدمها تأسيسا عام 1924م تنتمي لجناح اليسار، ينتمي قراؤها إلى إتجاهات سياسية مختلفة وتهتم بالأحداث الداخلية والخارجية.

\* صحيفة "حريات" Hurriyet، تأسست عام 1948م، يغلب عليها التوجه القومي، تهتم بالقضايا الإقتصادية إلى جانب إهتمامها بالشؤون الداخلية والخارجية للبلاد.

\* صحيفة "مليات" Milliyet، وتأسست عام 1950م الأكثر مقروئية وتأثيرا وبالأخص من طرف المثقفين المنتمين للطبقة الوسطى، وتحظى بتأثيرها في الدوائر الحكومية، إلى جانب تميزها بدرجة عالية من المصداقية في أخبار السياسة الداخلية.

\* صحيفة "ترجمان" Tercuman، تأسست عام 1961م وتعتبر عن إتجاه يمين الوسط.

#### ب/ فواعل البيئة الخارجية:

ترتبط صناعة القرار الخارجي لتركيا بمتغيرات البيئة الخارجية التي تساهم في رسم سلوكها الخارجي، إذ تشمل متغيرات إقليمية ودولية تتمثل في:

#### \* المتغير الإقليمي:

ساهم في إعادة رسم توجهات تركيا وعلاقتها بدول الجوار الإقليمي بالنظر إلى المستجدات التي عرفت البيئة الإقليمية، خاصة بعد غزو العراق عام 2003م الذي كان له أثر في زيادة تعزيز نفوذ قوى إقليمية شرق أوسطية، بأن يكون لها دور فاعل في مجريات الأحداث وتطوراتها، والتي إنعكست على تركيا وخياراتها وقراراتها الإستراتيجية.<sup>2</sup>

إرتبطت تركيا بالعالم العربي على أساس من الإنتماء للدين الواحد لما يقرب أربعة قرون في ظل الدول العثمانية، وعلى الرغم من إمكانية إشتراكهم في المصالح، إلا أن العلاقات التركية العربية عرفت تباعدا وتوترا عقب إعلان قيام الجمهورية التركية على يد كمال أتاتورك، الذي قام

<sup>1</sup>. فراس محمد إلياس، مرجع سابق، ص. ص. 83-84.

<sup>2</sup>. مي سامي المرشد، الدور الإقليمي لتركيا تجاه الشرق الأوسط 2002-2016 (برلين: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والإقتصادية، 2017)، ص. 66.

يقطع الارتباط بالجزور الإسلامية والحضارية لتركيا، وإنتهج خيار اللحاق بالركب الغربي، ساهم ذلك في زيادة الهوة بين الطرفين العربي والتركي<sup>1</sup>. كما يعد ضم لواء الإسكندرون إلى تركيا ومياه نهري دجلة والفرات من أبرز نقاط الخلاف والتوتر بين أنقرة والدول العربية المجاورة لها، لاسيما بعد قيامها بتنفيذ مشروع "GAP"، يضاف إلى ذلك تقاربها وإعترافها بإسرائيل وتوثيق علاقاتها بالغرب<sup>2</sup>.

وفي المقابل قامت الدول العربية بالرد على قرارات أنقرة المساندة لإسرائيل والغرب بعدم التصويت لصالحها أو مسانبتها في القضية القبرصية عام 1965م، الأمر الذي جعلها في عزلة دبلوماسية<sup>3</sup>. نتيجة لعدم حصولها على تأييد حلفائها الغربيين في قضيتها ضمن الأمم المتحدة، إتجهت أنقرة إلى إعادة النظر في قراراتها وسياستها تجاه جوارها بإنسحاب إسرائيل من الأراضي التي إحتلتها خلال حرب 1967م<sup>4</sup>.

كما إنحازت تركيا لصالح القضايا العربية والتي تأثرت بالمتغيرات التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط خلال فترة السبعينات، سعيا منها كسب تأييد الطرف العربي وثقته وإتجهت للمشاركة في منظمة المؤتمر الإسلامي في الرباط عام 1969م، ولم تسمح بإستخدام قواعدها الجوية لتقديم المساندة لإسرائيل في حرب 1973م من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، وقامت بخطوة أخرى تمثلت في السماح لمنظمة التحرير الفلسطينية عام 1979م بإفتتاح مكتب لها على أراضيها، وفي عقد الثمانينات بدأت تركيا بتوسيع دائرة علاقاتها مع الدول العربية وكذلك إيران<sup>5</sup>.

ويعد المتغير الأمني المرتبط بوحدة الأراضي التركية، والمشكلة الكردية أحد العوامل المحددة للقرار التركي، إذ شكل الدعم لحزب العمال الكردستاني أحد نقاط الخلاف بينها وبين دول الجوار. لاسيما سوريا كما يعد أحد أسس التحالف التركي مع إسرائيل عام 1996م، مما زاد في درجة

<sup>1</sup>. إبراهيم البيومي، "الرؤية العربية لتركيا الجديدة"، السياسة الدولية 169 (جولية 2007): ص. 186.

<sup>2</sup>. أورهان كوغلو وآخرون، العلاقات العربية التركية: حوار مستقبلي، ط1 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1995)، ص. 335.

<sup>3</sup>. سعد حقي توفيق، علاقات العرب الدولية في مطلع القرن 21، ط1 (بغداد: دار وائل، 2003)، ص. 284.

<sup>4</sup>. عمر علي جليل، السياسة الخارجية التركية حبال الشرق الأوسط في ضوء الإستراتيجية التركية الجديدة (السليمانية: مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية، 2011)، ص. 26.

<sup>5</sup>. Daniela Huber, Nathalie Tocci, "Behind the Scenes of the Turkish-Israeli Breakthrough", Istituto Affari Internazionali, Working Papers, 13.15 (April 2013), pp.5-6.



التوتر بين تركيا وسوريا وأدى ذلك إلى وصول الطرفين إلى حافة الحرب عام 1998م، لتتم تسوية الخلاف بإبرام إتفاق أضنة في العام نفسه بين سوريا وتركيا.<sup>1</sup>

مثلت القضية الفلسطينية ومواقف تركيا المساندة لها في المحافل الدولية والتدبير بالعدوان الإسرائيلي المتكرر على الشعب الفلسطيني، نقطة فارقة للتقارب مع العالم العربي خاصة وأن النخبة السياسية التركية الحاكمة قد غيرت مقاربتها تجاهه، بإنتهاج سياسات أكثر إنفتاحاً وتعاوناً معه. بالإضافة إلى دور الوساطة الذي إتّزمت به لحل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، وكذلك وساطتها بين سوريا وإسرائيل<sup>2</sup>. وبتغير البيئة الإقليمية وتوازنها فإن صناع القرار في تركيا يضعون في الإعتبار العامل العربي ضمن حسابات قراراتهم الخارجية وعلاقاتهم بمختلف الفواعل.

وبالنسبة لإيران فقد إتّسمت علاقاتها بها بالإستقرار وعرفت تطورا بارزا منذ عام 2002م خاصة في المجال الإقتصادي، إذ تعد قوة إقليمية لا يمكن تجاوزها. وهي أيضا منافس لتركيا في منطقة الشرق الأوسط إذ يسعى كلا الطرفين إلى إبراز نفوذه في المنطقة، ولأن إيران لها مشروع توسعي شيعي فإن تركيا تلقى القبول لدى القيادات العربية وشعوبها على خلاف إيران بالرغم من حجم نفوذ الأخيرة داخل العراق وسوريا ولبنان. ويذكر أن مواقف الطرفين قد تباينت تجاه الأزمة السورية لتتناقض المصالح الجيوبوليتيكية للبلدين فقد أظهر ذلك حجم التنافس بينهما، وأهمية كل طرف بكونه قوة إقليمية فاعلة ولها نفوذها، وعليه فإن تركيا تدرك بأنه لا يمكن إتخاذ قرارات تتجاوز بها إيران فيما يخص القضايا المرتبطة بمنطقة الشرق الأوسط في ظل التحولات التي تمر بها المنطقة.<sup>3</sup>

#### \*المتغير الدولي:

تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية ذات أهمية بالنسبة لتركيا ومصالحها، كما تحظى تركيا بأهمية كبيرة بالنسبة للإستراتيجية الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط، لذلك عملت على فك عزلتها بإعتبارها عضوا في الحلف الأطلسي ولها حدود مع دول عربية، فتركيا تعتبر جزءاً مهما

<sup>1</sup> محمد نور الدين، "تركيا والعالم العربي علاقات محسوبة"، السياسة الدولية 169 (جويلية 2007): ص.182.

<sup>2</sup> مصطفى اللباد، "تركيا وإسرائيل واقع العلاقات وآفاقها وتداعياتها على القضية الفلسطينية والوطن العربي"، في العرب وتركيا تحديات الحاضر ورهانات المستقبل، ط1 (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012)، ص. ص. 707-708.

<sup>3</sup> مي سامي المرشد، المرجع السابق، ص. ص. 94-97.

من نظام الشرق الأوسط كونها تُؤمّن ممرات وطرق آمنة لتوفير الطاقة التي تعدّ عنصراً مهماً في الإستراتيجية الأمريكية وحماية المصالح الأمريكية<sup>1</sup>. وهذا ما أكدّه الرئيس الأمريكي السابق "بيل كلينتون" خلال إفتتاح خط "باكو- جيهان" إذ قال: "الشكل الذي تتخذه تركيا في القرن الحادي والعشرين هو الذي سوف يحدد مستقبل العالم"، وعقب أحداث سبتمبر 2001م أعلن مسؤولون أتراك أنهم سيقفون مع الولايات المتحدة الأمريكية في حربها الإرهاب، حيث إنضمت إلى التحالف الدولي في أفغانستان وسمحت باستخدام القواعد العسكرية تجاوباً منها مع المادة 5 من المعاهدة الخاصة بالدفاع لحلف الناتو التي تفرض على الدول الأعضاء تقديم المساعدة لأية دولة تواجه عدواناً خارجياً.<sup>2</sup>

وفي ظل التطورات التي حصلت في منطقة الشرق الأوسط منذ غزو العراق عام 2003م وصولاً إلى قيام الإحتجاجات في معظم الدول العربية، فإن صنّاع القرار في تركيا يدركون وعلى يقين بأهمية الولايات المتحدة الأمريكية ودورها في تفاعلات وتوازنات النظام الدولي، وأن على تركيا لأجل تحقيق مصالحها الإستراتيجية، العمل للحفاظ على مستوى علاقاتها بالولايات المتحدة الأمريكية بعيداً عن أي خلاف.

<sup>1</sup>. محمد ياس خضير الغريبي، الدور الأمريكي في سياسة تركيا حيال الإتحاد الأوروبي 1993-2010، ط1 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010)، ص. ص. 75-80.

<sup>2</sup>. Carol Migdalovitz, "Turkey: Issues for U.S. Policy", Report for Congress (May 2002): p. 9.

## المطلب الثاني: فواعل صناعة القرار الخارجي لإسرائيل

يرتكز النظام السياسي الإسرائيلي على عدة مؤسسات رسمية وغير رسمية تشارك في رسم صناعة القرار للسياسة الخارجية.

### أ- فواعل البيئة الداخلية

#### 1- الفواعل الرسمية

أ- السلطة التنفيذية: تتشكل من الحكومة ووزارة الخارجية.

\***الحكومة:** بحسب القانون الأساسي للحكومة الذي سنه الكنيست عام 1968م، فإن الحكومة الإسرائيلية هي السلطة التنفيذية للدولة، تؤدي مهامها بعد تركيتها من قبل الكنيست وهي مسؤولة أمامه مسؤولية جماعية وتتكون من رئيس الحكومة ووزراء آخرين.<sup>1</sup>

تتشكل الحكومة في إسرائيل بحسب نص المادة 5 البند الثاني من قانون سنة 2001م على وجوب أن يكون رئيس الحكومة من أعضاء الكنيست<sup>2</sup>، يتم إسناد معظم الوزراء بحقائب ويتزأسون وزارات معينة. أما الوزراء الذين لا يحملون حقيبة، فإنهم يتولون إدارة مشاريع خاصة، ويمكن أن يتولى رئيس الوزراء نفسه حقيبة وزارية.<sup>3</sup>

لقد إرتبط النظام البرلماني الإسرائيلي بحكومات إئتلافية في الغالب على غرار النظم البرلمانية في دول العالم، وغالبا ما تلعب الأحزاب الدينية المتطرفة دورا حاسما في تشكيل الحكومات الإسرائيلية إلى درجة تهديد بقائها كما حدث مع حكومة "يهود باراك" Ehud Barak إبان مفاوضات كامب ديفيد عام 2000م.<sup>4</sup>

يقوم رئيس الحكومة بترأس السلطة التنفيذية في إسرائيل، ويعد أبرز فاعل سياسي في النظام السياسي إذ تبرز قوته من ثلاثة عوامل هي: صلاحيات منصبه كرئيس للسلطة التنفيذية، ولأنه

<sup>1</sup>. محمود محارب، سياسة إسرائيل النووية وعملية صنع قرارات الأمن القومي فيها، ط 1 (قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013)، ص. 75.

<sup>2</sup>. يوسف جبارين، مهند مصطفى، "نظام الحكم في إسرائيل"، في دليل إسرائيل العام 2011، المحرر، كميل منصور، ط 1 (مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2011)، ص. 62.

<sup>3</sup>. Karim El Gendy, "The Process of Israeli Decision Making Mechanisms Forces and Influences" (Beirut: Alzaytuna Centre for Studies and Consultation, 1<sup>st</sup> edn, 2010), p. 7.

<sup>4</sup>. جبارين يوسف، مهند مصطفى، مرجع سابق، ص. 90.

رئيس أكبر حزب في الكنيست؛ ترأسه الائتلاف الحكومي، وبرغم ضرورة تشكيله يعد عامل تقييد في ظل المسؤولية الحكومية الجماعية.<sup>1</sup>

يحظى رئيس الوزراء في إسرائيل بتمحور السلطة ومركزها حوله، ويساهم مدى إرتباطه بالمؤسسة العسكرية في انتقائه، فأغلب الشخصيات التي توالى على حكومات إسرائيل كانت ذات خبرة عسكرية وأمنية، حيث تعد أحد أهم المؤهلات لمن سيتولى هرم السلطة، فالقضية الأمنية تعد محور اهتمام قادة إسرائيل.<sup>2</sup>

### \* وزارة الخارجية:

تساهم وزارة الخارجية الإسرائيلية في صناعة القرارات العليا وتعد من الوزارات الأساسية والتي تتنافس عليها الأحزاب الائتلافية، وغالبا ما تكون من نصيب الحزب الأكبر. ولأن الموضوع الأمني والعسكري يأخذ حيزا كبيرا في بناء علاقاتها مع دول الجوار فإن رئيس الوزراء، وزير الدفاع، وزير الخارجية يشتركون في صياغة السياسة الخارجية لحكومة إسرائيل، كما تمثلها في تعاملها مع الحكومات الأجنبية والمنظمات الدولية حيث تقيم إسرائيل علاقات دبلوماسية مع 162 دولة<sup>3</sup>. تسعى إلى دفع العلاقات الإقتصادية والثقافية والعلمية وتعزيز التعاون مع الدول النامية، تدفع وزارة الخارجية العلاقات مع الجاليات اليهودية وتضمن حقوق مواطنيها في الخارج.<sup>4</sup>

### ب- السلطة التشريعية (الكنيست):

بحسب القانون الأساسي الإسرائيلي لعام 1958م يعتبر الكنيست برلمان إسرائيل ومصدر سلطة الحكومة المسؤولة أمامه، واستُمد اسم كنيست من لفظ (هكنيست هغدولا) "المجلس الأكبر". يتشكل الكنيست من غرفة واحدة تضم 120 عضوا ينتخبون مرة كل أربع سنوات من خلال إنتخابات عامة.<sup>5</sup>

<sup>1</sup>. جبارين يوسف، مهند مصطفى، مرجع سابق، ص. 90.

<sup>2</sup>. ميلود وضاحي، "السياسة الخارجية الإسرائيلية تجاه دول إفريقيا دراسة حالة القرن الإفريقي، 1990-2013" (مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2014-2015)، ص. 64.

<sup>3</sup>. ميلود وضاحي، المرجع نفسه، ص. 69.

<sup>4</sup>. وزارة الخارجية الإسرائيلية، تم تصفح الموقع يوم: 20 أوت 2017.

<http://www.mfa.gov.il/mfaar/ministryofforeignaffairs/>.

<sup>5</sup>. جبارين يوسف، مهند مصطفى، مرجع سابق، ص. 64.

للكنيست تسعة لجان برلمانية دائمة، وبإمكانه إصدار أي قانون يراه لائقاً، ولا توجد صلاحية لإستخدام حق النقض (الفيتو) ضد تشريعات لعدم وجود قيد دستوري أو قانوني لصلاحيات أو سلطة الكنيست<sup>1</sup>. يمتلك حق الموافقة على المعاهدات الخارجية، ويعتبر أقوى المؤسسات السياسية داخل النظام السياسي الإسرائيلي. وفيما يتعلق بصناعة القرار في السياسة الخارجية الإسرائيلية، فإن الكنيست في النظام البرلماني الإسرائيلي يتجه إلى إعطاء مجلس الوزراء الدور الحاسم في صنع السياسة، ولاسيما الأمنية والخارجية. وعليه فإن الحكومة في النظام السياسي الإسرائيلي هي التي تصنع السياسة الخارجية للدولة وتنفذها وزارة الخارجية<sup>2</sup>.

### \* لجنة الشؤون الخارجية والأمن التابعة للكنيست:

لجنة دائمة تختص بقضايا العلاقات والسياسات الخارجية للدولة، ومراقبة توجهاتها ومتابعة وظيفة القوات المسلحة وسياستها وأجهزة الأمن ووظائفها، وهيكلها التنظيمية، وكل ما يتعلق بأعمالها يرأسها حالياً "آفي موشيه ديختر"، وهي تحتل مكاناً يفوق في الأهمية مكانة وزارة الخارجية الإسرائيلية فيما يتعلق بالقرار الخارجي للسياسة الخارجية، ونظراً لأهمية الأمور التي تناقشها هذه اللجنة لا يسمح للأعضاء العرب والشيعيين من الإنضمام إليها<sup>3</sup>.

### ج- المؤسسة العسكرية:

تحظى المؤسسة العسكرية في إسرائيل بمكانة بالغة الأهمية على غرار باقي المؤسسات الرسمية في النظام السياسي الإسرائيلي، نظراً للأدوار الموكلة إليها المدنية والعسكرية، إذ تقوم بقراءة الواقع الإسرائيلي من مختلف النواحي وتفسيره وكذلك واقع البيئة المحيطة بإسرائيل، وعلى حد قول "بن غوريون" فإن هذه المؤسسة أوكلت لها مهمة "بناء الأمة الإسرائيلية"<sup>4</sup>.

يعود تأسيس الجيش الإسرائيلي بحسب المؤرخين العسكريين في إسرائيل إلى العام 1920م بإعتباره إستمرارية لمنظمة "الهاغاناه" التي تأسست في نفس العام، ومن بين المؤرخين الذين

<sup>1</sup>. بيتر جوبس، النظام السياسي الإسرائيلي الجذور والمؤسسات والتوجهات، ط 1 (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2001)، ص. 6.

<sup>2</sup>. ميلود وضاحي، مرجع سابق، ص. 70-72.

<sup>3</sup>. نصر الدين سعيد خلف، مرجع سابق، ص. 73.

<sup>4</sup>. عبد الحليم محمد، "الجيش والسياسة نموذج الحالة الإسرائيلية"، موقع البيان، تم تصفح الموقع يوم: 28 أوت 2017.

يؤيدون هذا الطرح مؤرخ حرب 1948م "يهودا سلوتسكي" Yehuda Slutsky بقوله: "مع الإعلان عن إقامة الدولة... تبدلت وضعية منظمة الهاغاناه، إذ تحولت بين عشية وضحاها إلى جيش نظامي لدولة ذات سيادة وسلطة على أراضٍ إحتلتها". غير أن "ديفيد بن غوريون" David Ben Gourion نقد ذلك وعلل بأن الجيش بدأ تأسيسه الفعلي بصدور قرار التقسيم في 29 نوفمبر 1947م، حيث بدأت عملية التأسيس الفعلي لجيش الدولة العتيدة حتى الإعلان عن إقامة هذه الدولة في منتصف ماي 1948م، وأعقبها أكثر من أسبوع إصدار مرسوم إقامة الجيش الإسرائيلي في 26 ماي 1948م.<sup>1</sup>

قام بن غوريون بتحديد دور ومكانة الجيش الإسرائيلي وعلاقته بالقيادة السياسية كالتالي: "الجيش لا يقرر السياسة ولا النظام ولا القوانين ولا نظام الحكومة في الدولة. فهو الذراع التنفيذية لحكومة إسرائيل... تجاه الداخل والخارج"، وفقا لذلك فإن المؤسسة العسكرية هي وسيلة وأداة لتنفيذ سياسة الحكومة، بعيدا كل البعد عن السياسة وقيادتها.<sup>2</sup>

في 31 مارس 1976م أصدر الكنيست الإسرائيلي قانون أساسي لترسيخ مكانة ودور الجيش في النظام السياسي وعلاقته ببقية مؤسسات الدولة، حيث أكد القانون خضوع الجيش لأوامر الحكومة وحظر قيام قوة مسلحة بديلة، وجيش الدفاع الإسرائيلي هي التسمية الرسمية للجيش الإسرائيلي.<sup>3</sup>

إن محورية الأمن في إسرائيل جعلت منه متغيرا مؤثرا على القرارات الإستراتيجية، كما يعد عقيدة أساسية وهاجسا لدى صنّاع القرار وعامة الشعب على حد سواء، ومن العوامل التي عززت هذه الفكرة إفتقاد إسرائيل للعمق الإستراتيجي، والإعتبارات التاريخية التي أوجدتها في أرض ليست لها، بالإضافة للحروب التي خاضتها مع دول محيطها الإقليمي، وإعتبار الأخير محيطا غير آمن وعدائي لا بد من أخذ الحيطة ورسم إستراتيجية أمنية لمواجهة المخاطر المحدقة بهم.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> جوني منصور، فادي نحاس، المؤسسة العسكرية في إسرائيل تاريخ واقع وإستراتيجيات وتحولات، ط 1 (فلسطين: مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، 2009)، ص. ص. 87-88.

<sup>2</sup> محمود محارب، سياسة إسرائيل النووية وعملية صنع قرارات الأمن القومي فيها، ط 1 (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013)، ص. ص. 92-93.

<sup>3</sup> أمينة سالم، إسرائيل من الداخل، ط 1 (القاهرة: المكتب العربي للمعارف، 2016)، ص. ص. 121-123.

<sup>4</sup> Karim El Gondy, "The Process of Israel Decision Making Mechanisms Forces and Influences" (Beirut: Elzaytuna Centre for Studies and Consultation, 1<sup>st</sup>, 2010), p. 61.

عملت هذه المتغيرات على جعل المؤسسة العسكرية ضمن الهيئات الفاعلة في رسم وصنع القرار السياسي في إسرائيل على المستويين الداخلي والخارجي لإعتبرات تتمثل في أن الأمن حسب الأدبيات الإسرائيلية، هو الإطار الذي يتحكم في العمل السياسي ببعديه الداخلي والخارجي، فدور الجيش في العملية السياسية الإسرائيلية يركز كثيرا على دور رئيس الوزراء ووزير الدفاع ورئيس الأركان العامة، ويمكن ملاحظته من الصلاحيات التي يتمتع بها رئيس الوزراء "بنيامين نتانياهو" Benjamin Netanyahu، إلى جانب عمل الإستخبارات الإسرائيلية التي تعد أهم آلية إستراتيجية تركز عليها القيادات الإسرائيلية في عملية صنع القرارات السياسية، وفي توجيه سياستها الداخلية والخارجية والعسكرية، فهي تمثل عصب نظرية الأمن الإسرائيلي. وتبرز مساهمة هذه الهيئات في صنع القرار السياسي الإسرائيلي في نقطتين:<sup>1</sup>

- تقديرات وتوقعات بشأن موضوع محدد ومبلور، الهدف منها مساعدة صانع القرار في عملية اتخاذ القرار أو مجموعة القرارات.
- إطلاع المستوى القيادي على التحديات التي تهدد إسرائيل بتقديم تقديرات تمهيدية لإتخاذ القرار السياسي الإستراتيجي، فالإستخبارات تعد من الهيئات التي تساعد في إبراز الإحتمالات التي تصادف السياسيين لإتخاذ القرار.

ويمكن القول أن المكانة التي تحظى بها المؤسسة العسكرية وعلاقتها بالمؤسسات المدنية والنظام السياسي الإسرائيلي إرتبطت بالنقاشات الدائمة حول دور ومكانة المؤسسة العسكرية في عملية إتخاذ القرارات السياسية- الأمنية. وقد أدى تاريخ الصراع الذي يربط إسرائيل بمحيطها الإقليمي، ومعضلة الهاجس الأمني لدى مجتمعها بتحديد سقف مرتفع للنفقات العسكرية الإسرائيلية. وحدد عقيدتها الأمنية بجعل المؤسسة العسكرية فاعلا مركزيا في صناعة القرار السياسي الإستراتيجي على المستويين الداخلي والخارجي.

## 2. الفواعل غير الرسمية لصناعة القرار الخارجي لإسرائيل

### ✓ مراكز الفكر والأبحاث:

تعتبر مراكز الفكر من الروافد والركائز الهامة والآليات التي يعتمد عليها النظام السياسي الإسرائيلي والمؤسسة العسكرية لبناء المستقبل من خلال رسم السياسات وصناعة القرار سواء على

<sup>1</sup>. أمينة سالم، دور الجيش في النظام السياسي الإسرائيلي (القاهرة: المكتب العربي معارف، 2015)، ص. 218.

المستوى الداخلي أو الخارجي<sup>1</sup>. ففي كتابه "الشرق الأوسط الجديد" يقول شيمون بيريز: "أن القوة في العقود القادمة في الجامعات وليس في الثكنات"، فقد أبدى بيريز عن رأيه بمدى أهمية البحث العلمي لدى القيادة وإعتبره مصدر قوة، غير أن الإعتماد عليها ليس بالأمر الجديد بالنسبة للكيان الإسرائيلي. فقد إرتكز قيامه إلى دراسات ومخططات وأفكار الباحثين والخبراء، إلى جانب الدعم من المؤسسة العسكرية والقوى الأجنبية كالولايات المتحدة في دعم السياسات والكيان الإسرائيلي<sup>2</sup>.

وضعت إسرائيل البحث العلمي الأول على قائمة أولوياتها وإهتماماتها، فحسب الجهاز المركزي للإحصاء في إسرائيل فإن نسبة الإنفاق القومي على الأبحاث والتطوير والتنمية المعرفية والثقافية في عام 2015م وصلت إلى 43% من الناتج المحلي الإجمالي، أي ما يقارب من 50 مليار شيكل (ما يعادل حوالي 13 مليار دولار). كما وصل الإنفاق على الأبحاث للفرد الواحد عام 2015م إلى 1537 ألف دولار، والذي يعد من بين أعلى المعدلات في منظمة التعاون والتنمية OECD، وبحسب الأكاديمية الإسرائيلية للعلوم فإن 1% من الأوراق والمقالات البحثية المنشورة في العالم هي من إنتاج باحثين إسرائيليين، وأن إسرائيل تحتل المرتبة الرابعة على مستوى العالم في نسبة الأوراق البحثية المنشورة مقارنة بعدد السكان<sup>3</sup>. ومن بين مراكز الفكر والأبحاث في إسرائيل:

#### ✓ معهد أبحاث الأمن القومي (The Institute for National Security Studies (INSS):

تأسس عام 1975م من قبل جامعة تل أبيب ليكون مركز للدراسات الأمنية والإستراتيجية يقدم بحوثاً ومخططات، يمكن للحكومة الإسرائيلية الإعتماد عليها في صنع سياساتها وتسيير مؤسسة الدفاع الإسرائيلية، يهتم هذا المعهد بالقضايا التالية: التوازن العسكري والأمني للشرق الأوسط وسياسة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط، الإرهاب الدولي، الرأي العام والأمن القومي والأمن الإقليمي. يتمتع بمكانة أكاديمية رائدة في إسرائيل، ومن بين الأعمال التي قدمها بخصوص الأمن القومي الإسرائيلي كتاب "أرييه شاليف": "الضفة الغربية: خط الدفاع" : The West Bank Line of Defense الذي ركز فيه الكاتب على الأبعاد الإقليمية للأمن الإسرائيلي. وكتاب "شاي

<sup>1</sup>. karim El Gondy, op, cit, p. 93.

<sup>2</sup>. هيبية جمال الدين محمد العزب، دور مراكز الفكر في صنع السياسة العامة دراسة حالة إسرائيل، ط 1 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2015)، ص. 23.

<sup>3</sup>. أشرف بدر، مراكز الأبحاث الإسرائيلية ودورها في صناعة القرار، مركز رؤية للتنمية السياسية. تم تصفح الموقع يوم: 2017/02/11.



فيلدمان " Shai Feldman: "الردع النووي الإسرائيلي Israel Nuclear Deterrence، والذي إهتم فيه الباحث بالسياسة النووية الإسرائيلية، وكتاب "مارك هيلر" Mark A. Heller: "الدولة الفلسطينية: الآثار المترتبة على إسرائيل" A Palestinian State : The Implications for Israel الذي حلل فيه مؤلفه تداعيات إقامة دولة فلسطينية مستقلة على إسرائيل.<sup>1</sup>

### ✓ معهد السياسة والإستراتيجية The Institute of Policy and strategy:

يندرج ضمن مؤسسات الفكر المستقلة ويتبع لمؤسسة "هرتسليا" Herzliya متعددة التخصصات، ومؤسسة "لاودر" للحكومة والديبلوماسية والإستراتيجية بمركز "هرتسليا"، جاءت فكرة تأسيسه عام 2000م من "عوزي أراد" Uzi Arad المدير السابق لجهاز الإستخبارات الداخلية "أشينييت"<sup>2</sup>. يقوم المعهد بالمساهمة في رسم السياسة الوطنية لإسرائيل ويعمل على تحسين عمليات إتخاذ القرار الإستراتيجي. يهتم المركز بسياسات الشرق الأوسط وشؤون إسرائيل الخارجية ويبحث في وضع منهجيات، وتحليل لسياسات تركز على تقييم وإدارة المخاطر السياسية والإستراتيجية. له علاقات عمل وثيقة مع الحكومة والمؤسسات الرسمية ومراكز الفكر والأبحاث حول العالم. يقوم بتشجيع الحوار حول السياسات الوطنية لإسرائيل، وتؤثر هذه النقاشات والأبحاث على السياسة الوطنية من خلال إستجابتها البراغماتية التي تعزز بشكل ملموس المصالح الوطنية لإسرائيل.

للمعهد محاور بحثية ومجالات سياسية رئيسية تتمثل في:<sup>3</sup>

- الشرق الأوسط الكبير: تقييم الإستراتيجية الإقليمية الشاملة: يعمل فريق أبحاث مؤهل على فهم عميق للثقافة السياسية والدينية للبلدان والجهات الفاعلة في الشرق الأوسط.
- الشؤون الخارجية لإسرائيل والعلاقات الدولية: من خلال تعزيز نشاطات القيادة ذات الإهتمام المشترك والتعاون مع الوكالات الحكومية، والمنظمات الدولية ومراكز الفكر البارزين من إسرائيل وحول العالم لتعزيز العلاقات الخارجية الإسرائيلية ومكانتها الدولية.
- منهجيات لأمن السياسة الوطنية والخارجية: يتكون برنامج IPS من سلسلة من الطرق الفريدة والرائدة التي طورتها IPS للسماح بإجراء تقييم مقارن للمخاطر الإستراتيجية والأمن القومي والعلاقات الخارجية في الشرق الأوسط وغيره.

<sup>1</sup>. "The Institute for National Security Studies- History", **INSS**, Visited: 05-09-2017. <http://www.inss.org.il/history/>.

<sup>2</sup>. هبة محمد العزب، مرجع سابق، ص. 81.

<sup>3</sup>. "HIRZILIYA CONFERENCE", **The Institute for Policy and Strategy** (IPS), Visited: 05/09/2017 <http://www.herliziyaconference-org/>

## ✓ مركز بيغن - السادات للدراسات الإستراتيجية The Begin-Sadat Centre for Strategic Studies

تأسس المركز (BESA) في عام 1993م من قبل الدكتور "توماس هشت" Thomas Hecht أحد زعماء الجالية اليهودية الكنديين، كمؤسسة غير حزبية ومستقلة تابعة لقسم العلوم السياسية في جامعة بار-إيلان الإسرائيلية. تم تسمية المركز على اسم "مناحيم بيغن" Menachem Begin و"أنور السادات". في ذكرى معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية التي وضعت حجر الأساس لحل النزاع في الشرق الأوسط.

جوان 2009م، إختاره رئيس الوزراء "بنيامين نتنياهو" لإعلان قبوله التاريخي لحل الدولتين (إسرائيلية- فلسطينية)، ويتمثل مجال بحث مركز بيغن- السادات للدراسات الإستراتيجية BESA في الإهتمام بالدراسات والأبحاث المتصلة بالشؤون الإستراتيجية في الشرق الأوسط والعالم، لاسيما فيما يتعلق بالأمن القومي والسياسة الخارجية لإسرائيل وقضايا السلام والإستقرار الإقليميين.<sup>1</sup>

وهناك العديد من مراكز الأبحاث الإسرائيلية التي تساهم في صناعة القرار الإسرائيلي، وفي رسم السياسات العامة للدولة والتي تهتم أيضا بصناعة السلام وإدارة الأزمات والنزاعات في منطقة الشرق الأوسط والعالم، وأخرى تهتم بالقضايا الداخلية المتعلقة بالجانب الإجتماعي للمجتمع اليهودي لتعزيز البنية التحتية والأخلاقية والمؤسسية لإسرائيل كدولة يهودية وديمقراطية.

## ✓ الأحزاب السياسية:

تمثل القوى غير الرسمية في إسرائيل إلى جانب الهيئات الرسمية للدولة الفاعلة شريكا في رسم السياسة العامة للدولة، ومن ثم صنع القرار السياسي. ومن السمات التي تميز الأحزاب السياسية في إسرائيل، هو تعددها رغم كون إسرائيل دولة صغيرة ذات تعداد سكاني لا يتجاوز ثمانية ملايين نسمة ومردُّ هذا التعدد، الطبيعة المتناقضة للمجتمع الإسرائيلي والتباين البارز بين مختلف فئاته وطبقاته المتباينة أيديولوجيا وإثنيا وثقافيا، وساعد في ذلك التمثيل النسبي للأحزاب في الكنيست<sup>2</sup>. تتفق هذه الأحزاب في أيديولوجيتها والمتمثلة في الأيديولوجية الصهيونية التي كان هدفها الحفاظ على أمن دولة إسرائيل ويهوديتها وبقائها. حيث قامت الحركة الصهيونية بتشجيع الجماعات

<sup>1</sup>. " BESA", **The Begin-Sadat Center for Strategy Studies**, Visited: 09-10-2017.  
<http://besacenter.org/about/mision/>.

<sup>2</sup>. "A Short Guide to The Israeli Political System", Visited: 09-09-2017.  
<http://www.rogerdarlington.me-uk/isrealpoliticalsystem>.

اليهودية المختلفة بإنشاء أحزاب سياسية لتبرز ثلاث تيارات رئيسية هي: العمالي الإشتراكي والصهيوني اليميني، الديني.<sup>1</sup>

يستند النظام الانتخابي في إسرائيل على تمثيل نسبي على مستوى الدولة، بحيث يتناسب عدد المقاعد التي تحصل عليها كل قائمة في الكنيست مع عدد الأصوات التي حصل عليها كل حزب في الانتخابات والذي يسمح للأحزاب السياسية الأصغر الدخول للكنيست، كما سبق ذكره أعلاه. ويتم إجراء الانتخابات في إسرائيل حسب قانون سجل الناخبين لعام 1985م، وقانون انتخابات الكنيست تعديلاته آخرها 2002م.<sup>2</sup>

وفيما يلي تعريف بأهم الأحزاب السياسية في إسرائيل التي حصلت على تمثيل نيابي في الكنيست في انتخابات مارس 2015م.

✓ حزب الليكود **The Likud Party (30 مقعداً)**: تأسس الحزب عام 1973م على يد "مناحيم بيغن" كتحالف من الأحزاب اليمينية والليبرالية لتحدي الهيمنة السابقة لحزب العمل، يترأسه رئيس الوزراء "بنيامين نتنياهو" الذي يعرف بـ "بيبي"<sup>3</sup>. يعد من أكبر الأحزاب في ائتلاف أحزاب اليمين والمتدينين الحاكم في انتخابات فبراير 2001م، بلغ عدد نوابه 19 نائباً في فترة تولي "أرييل شارون" Ariel Sharon رئاسة الوزراء.

شارك الحزب في عديد الانتخابات التي أجريت منذ تأسيس دولة إسرائيل، وحظي بتشكيل حكومات إلى جانب أحزاب إسرائيلية أخرى في إطار تشكيل التحالفات والائتلافات. تضمن برنامجها السياسي مايلي:<sup>4</sup>

- لا للدولة الفلسطينية، بحيث يدير الفلسطينيون شؤونهم في إطار الحكم الذاتي.
- القدس عاصمة لإسرائيل.
- وضع تغييرات وإصلاحات في الإقتصاد تشمل تغييرات بنوية وإصلاحات في الهيئات العامة والتقليص من البيروقراطية.

<sup>1</sup>. "الأحزاب السياسية في إسرائيل ودورها في الحياة السياسية"، تم تصفح الموقع يوم: 10-سبتمبر 2017. <http://www.moqatel.com>.

<sup>2</sup>. سحر محمد إبراهيم، دور الأحزاب السياسية في الخطاب السياسي لإسرائيل، ط 1 (القاهرة: المكتب العربي للمعارف، 2016)، ص. ص. 67-68.

<sup>3</sup>. "A Short Guide to The Israeli Political System", op. cit.

<sup>4</sup>. سحر محمد إبراهيم، مرجع سابق، ص. ص. 148-149.

- التأكيد على يهودية الدولة وترسيخها والحفاظ على قيم التراث الإسرائيلي ومعارضة الفصل بين الدين والدولة.

تقلد "بنيامين نتنياهو" أمانة حزب الليكود بعد رحيل "أرييل شارون" ليعيد الحزب إلى السلطة عام 2009م، وفاز في الانتخابات الأولية في 31 ديسمبر 2014م بعد حل الحكومة 33، في مقابل خسارة "داني دانون"،<sup>1</sup> ومن مبادئ الحزب مايلي:<sup>2</sup>

- حق إسرائيل في كامل أرض إسرائيل التاريخية.
  - السلام مع العرب عبر مفاوضات مباشرة.
  - استمرار عمليات الإستيطان واسعة النطاق في كل أرض إسرائيل المحررة.
  - التأكيد على الإقتصاد الحر والحد من دور الدولة.
- ✓ **حزب المعسكر الصهيوني** The Zionist Union Party : تشكل هذا الحزب بإئتلاف بين حزب العمل الذي يترأسه "إسحاق هرتزوغ" Isaac Herzog وحزب "حركة تنوعاه" الذي يعرف "بحزب الحركة"، وتترأسه "تسيبي ليفني" Tzipi Livni.<sup>3</sup>
- ✓ **حزب العمل** The Labor Party : بالعبرية (ميغلخت هافوداه هس إسرائيل) أنشئ عام 1968م من خلال الإندماج والإنضمام إلى ماباي وأحدوت هافوداه وحزب رافي، يعد حزب العمل حزب اليسار المركزي المهيمن في إسرائيل، شغل قادة الحزب وحكموا رئاسة الوزراء منذ عام 1977م، ومن بينهم "إسحاق رابين" Yitzhak Rabin، شمعون بيريز وإيهود باراك ويقود الحزب حاليا إسحاق هرتسوغ، يعتبر حزب العمل الإسرائيلي حزبا سياسيا، ديمقراطيا إجتماعيا، تركز الرؤية الأيديولوجية لإسرائيل على قيم الحركة العمالية اليهودية، التي بدورها نتجت عن التجربة الإجتماعية والتراث الثقافي لليهود.

يمتلك حزب العمل مبادئ يعمل على الإلتزام بها منها:<sup>4</sup>

- الحفاظ على الشكل الديمقراطي للحكم.

<sup>1</sup> "إنتخابات إسرائيل 2015"، تم تصفح الموقع يوم: 13 سبتمبر 2017.

<http://www.aljazeera.net>.

<sup>2</sup> LikudParty History and Overview. Visited: 13-09-2017.

<http://jewshvistuallibrary.org>.

<sup>3</sup> "إنتخابات إسرائيل 2015"، مرجع سابق.

<sup>4</sup> Labor Party, History and Overview. Visited: 15- 09-2017.

<http://www.jewishvisitualibrary.org>.

- تعزيز الرفاه الاجتماعي والإقتصادي لجميع مواطني إسرائيل.
- تعزيز الإقتصاد الإسرائيلي على أساس مبادئ السوق الحر.
- تحقيق سلام شامل مع الأمن في الشرق الأوسط.

ينتهج الحزب مقاربة براغماتية، حيث يقر بضرورة التنازل على المستوى الداخلي والخارجي من أجل تعزيز الإستقرار السياسي والنهوض بالمصالح الأساسية لإسرائيل. قدم "خطة الحمايم" والتي سميت بـ "حلقة ليفون" وتضمنت الدعوة إلى الإعتراف الكامل بحقوق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم، إما في دولة مستقلة أو في إتحاد فيدرالي مع الأردن وإظهار نوايا عدم الرغبة في ضم المناطق المحتلة.

في عام 1990م عرف الحزب أزمة سياسية بينه وبين حزب الليكود أدت إلى فشله في تشكيل حكومة برئاسة "شمعون بيريس" ليختار الأخير القيام بإجراء انتخابات أولية فاز فيها "إسحاق رابين" برئاسة الحزب في 19 فبراير 1992م، وتفاقت أزمة الحزب بعد فشل اتفاق أوسلو عام 1993م، للسلام مع العرب. في 9 نوفمبر 2005م جدد الحزب قيادته بفوز "عمير بيرتس" Amir Peretz مقابل "شيمون بيريز"، حيث عمل "بيرتس" على إعادة بناء الحزب، وتبنيه برنامجاً يراعي ما تمر به إسرائيل من أوضاع داخلية وخارجية. كما وضع شروطاً لإنضمامه إلى الحكومة ولعب دوراً فاعلاً في تشكيل الإئتلافات الحزبية لبلوغ السلطة وفي صياغة القرار السياسي لإسرائيل على المستوى الداخلي والخارجي.<sup>1</sup>

#### ✓ الأحزاب الدينية:

**حزب شاس Shas Party:** إختصار عبري لـ (shomreisfarad) بمعنى حرفي (حرس السفارديم) حزب سياسي ديني أسسه "راف عوفاديا يوسف" Rav Ovadia Yossef عام 1984م. تمكن الحزب من الفوز في إنتخابات 1984م بأربعة مقاعد في الكنيست، كما فاز حزب "شاس" في إنتخابات عام 1999م بنتيجة غير متوقعة بحصوله على 17 مقعداً للمرة الأولى<sup>2</sup>. يمثل هذا

<sup>1</sup> "الأحزاب السياسية في إسرائيل ودورها في الحياة السياسية"، مرجع سابق.

<sup>2</sup> "Israel Political Party, SHAS". Visited : 16-09-2017.  
http://www.jewishvisituallibrary.org.

الحزب الديني اليهود الشرقيين الذين هاجروا إلى دولة إسرائيل، قام الحزب من أجل تحقيق هدف هو "إعادة المجد التليد".<sup>1</sup>

دخل الحزب في عدد من إنتخابات الكنيست، كما ساهم في سحب الثقة عن حكومة شارون بعد دخوله إنتخابات الكنيست السادسة عشر 2003-2006، حيث طرح مذكرة سحب ثقة تتناول المعالجة الخاطئة للسياسات الإقتصادية والإجتماعية للحكومة.<sup>2</sup> كما إستطاع حزب شاس الفوز في إنتخابات جانفي 2013م بـ11 مقعدا، وأيضا إفتك المركز السابع في إنتخابات الكنيست العشرين وحصل على 7 مقاعد في إنتخابات 2015م.<sup>3</sup>

### ✓ الأحزاب العربية:

تعرف الساحة الحزبية في إسرائيل تنوعا حزبيا تضم إليها الأحزاب العربية والعربية اليهودية، لتشارك في الأخرى في العملية السياسية داخل النظام السياسي لإسرائيل، معبرة عن جملة من المطالب التي تتمثل في حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وإقامة دولة فلسطينية بجوار دولة يهودية وإرساء الأمن والسلام في منطقة الشرق الأوسط. إنضمت الأحزاب العربية لعدة تيارات منها اليسارية واليمينية والقومية وهي: الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة "حداش" تأسس عام 1977م من إندماج حزب "راكاح الشيوعي" وأحد أجنحة حركة "الفهود السود" المكونة من شخصيات عربية ويهودية.<sup>4</sup>

دخلت الأحزاب العربية في إنتخابات الكنيست لعام 2015م، من خلال القائمة العربية الموحدة: التي تشكلت من إئتلاف للحزب الديمقراطي العربي والحركة الإسلامية، وتناضل الحركة من أجل:<sup>5</sup>

- الإنسحاب الإسرائيلي إلى حدود ما قبل عام 1967م.
- إقامة دولة فلسطينية وعاصمتها القدس الشرقية.
- تفكيك المستوطنات الإسرائيلية.

<sup>1</sup>. إيناس الخطيب، "تأثير الأحزاب الدينية والحريدية على المشهد السياسي في إسرائيل"، المركز العربي للدراسات الإجتماعية والتطبيقية (2015): ص. ص. 6-7.

<sup>2</sup>. سحر محمد إبراهيم، مرجع سابق، ص. 205.

<sup>3</sup>. "Israel Political Party, SHAS", Op. cit.

<sup>4</sup>. سحر محمد إبراهيم، مرجع سابق، ص. 265.

<sup>5</sup>. "Israel Political Party, United Arab List". Visited: 16-09-2017.  
http://www.jewishvisituallibrary.org.

- ضمان حق العودة للاجئين الفلسطينيين وأحفادهم.

وفي إنتخابات يناير 2013م فازت القائمة "رائم- تعال" Ra'am-Ta'al "بـ 5 مقاعد في الكنيست مما جعل الحزب أكبر حزب عربي ممثل في الحكومة الإسرائيلية، كما إستطاعت القائمة الفوز وحصد 14 مقعدا في إنتخابات 2015م، حيث إندمجت الأحزاب السياسية العربية الرئيسة في إسرائيل "بلد ورائم-تعال" بإتفاق في 21 كانون الثاني 2015م مع حزب "الحداش" العربي اليهودي والحركة الإسلامية، وبذلك تكون الأحزاب العربية تفتك المركز الثالث خلف الليكود والإتحاد الصهيوني.<sup>1</sup>

### ج- وسائل الإعلام:

تعد وسائل الإعلام بإختلاف توجهاتها الأيديولوجية وإنتماؤها السياسية مؤسسات كبرى تبيع منتجاتها للسوق، حيث تقوم بإسداء خدمة البيع لرجال الأعمال ببيعهم المشاهدين، وعلى الإعلام الإبقاء على تلك الفئة من العامة بإشغالها وذهولها عن الحقائق.<sup>2</sup> كما أن وسائل الإعلام أضحت تمثل السلطة الرابعة في المجتمعات الديمقراطية بعد السلطات الثلاث وترتبطها علاقة بالنظام السياسي وصانع القرار كونها وسيطا بين الجمهور المتلقي والنظام السياسي، فهي تعتبر مصدرا مهما للمعلومات التي تصدر عن الدولة ومؤسساتها وأجهزتها أو تقديم المعلومات لها.<sup>3</sup>

تبعا لذلك، تبرز أهمية الإعلام في خدمة الأهداف المسطرة من قبل الحكومة والنظام السياسي في إسرائيل، فهي تعمل ضمن خطة وأيديولوجية محددة مسبقا من قبل مؤسسات الدولة لتحقيق الأهداف القومية لإسرائيل، وهنا يطرح السؤال نفسه: ما هو تأثير الأمن القومي لإسرائيل على أداء وسائل الإعلام؟ وهل يخضع الإعلام لتوجيه المؤسسة العسكرية وراقبتها؟

يكنم الجواب في أن وسائل الإعلام الإستراتيجية تعمل جنبا إلى جنب مع مؤسسات الدولة والقادة السياسيين والعسكريين، فقد جمعت بينهم زمالة وصدافة، فالعديد من الصحفيين والمحرفين عمل مع المسؤولين في منظمات صهيونية شبه سرية قبل إعلان تأسيس الدولة اليهودية واستمرت حتى زمن حروبها خلال 1967-1973م، وحتى الحروب التي خاضتها منذ سنوات حرب لبنان

<sup>1</sup>. Op. cit.

<sup>2</sup>. نعوم تشومسكي، ماذا يريد العم سام، تر، عادل المعلم (القاهرة: دار الشروق، 1989)، ص. ص. 57-58.

<sup>3</sup>. منذر صالح الزبيدي، دور وسائل الإعلام في وضع القرار السياسي، ط 1 (الأردن: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2013)، ص. 167.

2006م وقصف قطاع غزة 2009م. فقد كان رئيس الوزراء ووزير الدفاع يلتقيان بشكل دوري مع لجنة المحررين، من أجل مناقشة المواد التي لا يمكن نشرها وإطلاعهم على القضايا السرية.<sup>1</sup> ويمكن تلخيص أهداف الإعلام الإسرائيلي فيما يلي:<sup>2</sup>

- الجماعات اليهودية في واقع الأمر أمة يهودية واحدة لا بد من جمع أعضائها لتأسيس دولة يهودية في فلسطين.
- إسرائيل ليست دولة معتدية بل تحاول الحفاظ على بقائها وأمنها.
- إبراز الحقوق التاريخية المطلقة للمستوطنين وإغفال حقوق الفلسطينيين.
- إسرائيل واحة للديمقراطية الغربية في وسط عالم عربي متقلب.
- التذكير المستمر بالإبادة التاريخية لليهود لإستمرار إبتزاز العالم الغربي.

وورد في أحد الصحف: "أسفنا الشديد كان ومايزال يوجد رؤساء حكومات تتنازلوا بسهولة عن نصف أرض إسرائيل، ومن تنازل ويتنازل عن نصف البلاد من شأنه بالتأكيد أن يتنازل عن أجزاء أخرى من البلاد....فأية عقوبة يستحقها رئيس الحكومة وحكومته التي تتنازل عن نصف الدولة وبذلك تعرض حق حياتنا وأمننا للخطر"<sup>3</sup>. من هنا يظهر جليا أن لوسائل الإعلام تأثير في صنع القرار الإسرائيلي وإن كان بشكل غير مباشر.

#### ب/ فواعل البيئة الخارجية:

تعد المتغيرات الإقليمية والدولية إحدى الجوانب المؤثرة في صناعة القرار السياسي الخارجي لإسرائيل وتوجهاتها ومن بينها:

#### \* المتغير الإقليمي:

عكفت إسرائيل منذ قيامها على إقامة علاقات قوية مع الفواعل الإقليمية غير العربية المسلمة لتكسر عزلتها ضمن محيط عربي شرق أوسطي ينبذها، وإعتبرت تأسيس علاقات مع إيران في

<sup>1</sup>. Michael Widlanski, "Israel Studies an Anthology the Media in Israel" (September 2009).  
http://www.jewishvisituallibrary.org.

<sup>2</sup>. عدنان أبو عامر، "أيديولوجيا الإعلام الإسرائيلي في تغطية الشأن الفلسطيني"، مركز الجزيرة للدراسات (فيفري 2018).  
http://studies.aljazeera.net.

<sup>3</sup>. نيتسر أولك، فيروس التعصب حل الشيفرة السياسية الإسرائيلية، تر، عبد الوهاب محمود وهب الله ( القاهرة: مركز الدراسات الشرقية، 2003)، ص. 56.



عهد نظام الشاه ذا أهمية جيواستراتيجية من منظورها، غير أن هاته الرؤية تغيرت بعد قيام الثورة الإسلامية في إيران عام 1979م، والتي تحولت إلى منافس لإسرائيل في الشرق الأوسط. بالإضافة إلى كونها لاعبا رئيسيا في المنطقة ولها مشروعها تسعى من خلاله إلى تغيير سياسات المنطقة لتغيير الوضع القائم في العديد من دول الشرق الأوسط.<sup>1</sup>

تعتبر إسرائيل برنامج إيران النووي، وسعيها الحثيث لتطويره تهديدا رئيسيا لأمنها القومي حيث يرى الرئيس الإيراني السابق "علي أكبر هاشمي رفسنجاني" Ali Akbar Hashemi Rafsanjani أن إمتلاك العالم الإسلامي للتكنولوجيا والأسلحة النووية سيبيد إسرائيل طالما أن الأخيرة هي الدولة الوحيدة التي تملك مثل هذه الأسلحة في منطقة الشرق الأوسط. هذا الإعتقاد للرئيس الإيراني جعل القادة الإسرائيليين يُعرفون التهديد الإيراني، بأنه تهديد جدي وبأنه يمثل أيضا تهديدا وُجوديا لها، ذلك باعتبار أن نظامها السياسي إسلامي وله رؤية متطرفة تجاه إسرائيل، ولأنها تؤيد حركة حماس الفلسطينية. علاوة على ذلك فإن النظام الإيراني يدرك بأن إسرائيل أضحت تمثل تهديدا أمنيا له<sup>2</sup>. فقد قامت إسرائيل بتهديد إيران عسكريا وضرب منشآتها النووية كخيار عسكري لإيقاف البرنامج النووي الإيراني، كما قامت بالضغط على القوى الدولية بشأن المفاوضات النووية مع طهران، لاسيما وأنها لم تكن طرفا في هذه المفاوضات. وقد إقترح القادة الإسرائيليون شروطا صارمة لأجل إبرام الإتفاق النووي متحججين بعدم ثقتهم بإلتزام إيران بالإتفاق.<sup>3</sup>

ومن المتغيرات الإقليمية أيضا، العالم العربي الذي عارض ورفض فكرة إنشاء دولة إسرائيل على الأراضي الفلسطينية، تجلى ذلك في رفض دوله قرار التقسيم الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 181 عام 1947م، وقد دخلت الجيوش العربية في حرب مع إسرائيل منذ العدوان الثلاثي الذي شاركت فيه إسرائيل ضد مصر وقطاع غزة، ليترتب عن هذه الحروب توقيع

<sup>1</sup> Itamara Rarbinovich, "Israel and The Changing Middle East", *Middle East Memo*, no. 34 (January 2015): p. 3.

<sup>2</sup> إفرايم كام، تقييم إسرائيلي للتهديد النووي الإيراني، في إسرائيل والمشروع النووي الإيراني، تر، أحمد أبو هدبة، ط 1 (بيروت: مركز الدراسات الفلسطينية، 2006)، ص. ص. 129 - 130.

<sup>3</sup> داليا داسا كاي، "سياسات إسرائيل بشأن إيران بعد الإتفاق النووي"، مؤسسة RAND (2016): ص. 2.

إتفاقيات هدنة وسلام مع تل أبيب (إتفاقية كامب ديفيد 1979م، إتفاق أوسلو 1993م) والتي فتحت باب التطبيع مع العديد من الدول العربية.<sup>1</sup>

وبالرغم من أن الدول العربية المحيطة بإسرائيل والعالم العربي ككل، كانت تشكل مصدر تهديد وخطراً أمنياً إلا أن هاته الرؤية الإسرائيلية تغيرت عقب توقيع إتفاقيات السلام مع عدد من الدول المجاورة لها، وإنكفاء بعضها بمشاكلها الداخلية مما جعلها تبتعد عن التدخل في الصراع الإسرائيلي العربي، الأمر الذي أفقده أهميته وساهم في تراجع العداء العربي لها، وتعد حرب لبنان عام 2006م بالنسبة لإسرائيل حرباً مع إيران والتي لقيت تأييد دول الخليج العربي لإعتبارها إيران تهديداً لها أيضاً. لكن ذلك إستمرار إحتلال إسرائيل لأراض فلسطينية وشنها هجمات عسكرية على قطاع غزة لازال يثير أصداءً واسعة في العالم العربي الإسلامي.<sup>2</sup>

#### \*المنغير الدولي:

قامت العلاقات الإسرائيلية الأمريكية على إعتبرات إستراتيجية ويربطهما تحالف قوي دعمته الإدارات الأمريكية المتعاقبة، إذ تساند إسرائيل في مختلف القضايا وصراعتها في منطقة الشرق الأوسط، حيث تعهدت الولايات المتحدة الأمريكية عام 1970م بدعم الصناعات العسكرية الإسرائيلية والتعاون الإستراتيجي بين عامي 1981-1983م.<sup>3</sup>

ولأن الولايات المتحدة الأمريكية تعد حليفاً إستراتيجياً لإسرائيل فإن لها دوراً مؤثراً في صناعة القرار الإسرائيلي بتحقيق مصالحهما وأدافهما المرتبطة بمنطقة الشرق الأوسط، فالولايات المتحدة تعمل على تعزيز دعمها لإسرائيل بكافة الوسائل السياسية والإقتصادية والعسكرية، وكان لها دور مؤثر في توثيق العلاقات التركية الإسرائيلية ودعم إستقرارها بالرغم من حالات الشد

<sup>1</sup>. مأمون السويديان، "علاقات إسرائيل مع العالم العربي"، في علاقات إسرائيل الدولية السباقات والأدوات الإختراقات والإخفاقات، المحرر: عاطف أبو سيف (فلسطين: مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، 2014)، ص. ص. 411-412.

<sup>2</sup>. إيال زيسر، "إسرائيل والدول العربية المجاورة في ظل الربيع العربي"، قضايا إستراتيجية 46 (جويلية 2012): ص. ص. 8.

<sup>3</sup>. رنا عبد العزيز خماش، "العلاقات التركية - الإسرائيلية وتأثيرها على المنطقة العربية"، ط 1 (الأردن: مركز دراسات الشرق الأوسط، 2010)، ص. ص. 60.

والتوتر التي مرت بها علاقات الطرفين نتيجة إدراك الولايات المتحدة حجم وأهمية تركيا وإسرائيل كحليفين لها.<sup>1</sup>

يعد الإتحاد الأوروبي من بين الشركاء الرئيسيين لإسرائيل والذي طرح عدة مشاريع ومبادرات لأجل دمج إسرائيل في الشرق الأوسط وحرص البحر الأبيض المتوسط، كمشروع الشراكة الأوروبية المتوسطية الذي طرح بعد مؤتمر مدريد للسلام عام 1991م، هدفه الحفاظ على الأسواق العربية وتسهيل دمج إسرائيل في المنطقة من خلال الإتفاقيات الاقتصادية، والذي تلتته عدة مشاريع لأجل إيجاد آليات للتعاون بين دول المتوسط والشرق الأوسط لتعزيز الأمن والإستقرار والسلام.<sup>2</sup>

وقد قدمت مبادرات الشراكة الأوروبية المتوسطية ميزة تفضيلية لإسرائيل حيث عززت علاقتها بالإتحاد الأوروبي منذ مسار برشلونة 1995م، وإعتبرت شريكا إقتصاديا لإسرائيل، كما تتلقى الأخير مساعدات مالية كجزء من سياسة الجوار الأوروبية، إذ كان هدف الإتحاد إبراز دوره في عملية السلام بشأن الصراع العربي الإسرائيلي بعيدا عن المظلة الأمريكية<sup>3</sup>. ورغم كون الإتحاد يحظى بالأهمية لدى إسرائيل وسياساتها الشرق أوسطية غير أن سياساته ومواقفه المساندة لحل الدولتين بشأن الصراع الفلسطيني الإسرائيلي وفقا للشرعية الدولية تلقى معارضة من قبل إسرائيل مما جعل دوره محدودا في التأثير على سياساتها الشرق أوسطية.<sup>4</sup>

بناءً على تقدم، نخلص إلى أن تغيير العلاقات التركية الإسرائيلية وفقا للمقاربات النظرية التي تم طرحها يبرز أن البلدين إستندا في سلوكهما السياسيبناء علاقاتهما إلى المصلحة، بحثا عن مكاسب سياسية وأمنية في منطقة الشرق الأوسط. ووفق المنظور الليبرالي فإن العلاقات بين تركيا وإسرائيل قد تعمقت وتجدرت من خلال عقد إتفاقيات في المجال الإقتصادي وأخرى. وبالنسبة للعثمانية الجديدة فقد شكلت متغيراتها بداية تأرجح علاقات البلدين نحو الخلاف والتوتر نظرا لتغير المفاهيم وأدوار الفاعلين داخل النظام اسياسي بتركيا.

<sup>1</sup> رنا عبد العزيز خماش، مرجع سابق ص. 66.

<sup>2</sup> Fabien Terban, “**EU-Israel Relations: in Search of Coherent and Consistent EU Foreign Policy**” (A research paper presented at a forum: Garnet Conference – “The EU in International Affairs II”, Brussels, 22-24 April 2010), p. 22.

<sup>3</sup> Giorgio Gomel, “Europe and Israel: A Complex Relationship”, **Istituto Affari Internazionali** (May 2016), p.4.

<sup>4</sup> أنس صلاحات، “دور الإتحاد الأوروبي في عملية السلام الفلسطينية الإسرائيلية”، **مجلة الجامعة العربية الأمريكية للبحوث** 2 (2019): ص. 265.

وفي الوقت ذاته، فإن مقاربة البلدين لمطقة الشرق الأوسط، قد تباينت على الرغم من النخبة السياسية الحاكمة في تركيا الكمالية كانت تعتبر المنطقة بؤرة للتوتر والصراع ورمزا للتخلف الواجب الإبتعاد عنها. وأن عليها علاقات وثيقة مع الغرب بذلك كانت السبابة للإعتراف بإسرائيل وبحثها عن مكاسب سياسية وإقتصادية في آن، والتي غيرت مقاربتها. في المقابل جاء المنظور الإسرائيلي للمنطقة بحثا عن فك عزلتها ودمجها في المنطقة من خلال طرح عديد المشاريع بما يضمن لها تحقيق أمنها وإستقرارها وإرساء إستراتيجيتها مع حليفها اولايات المتحدة الأمريكية.

ومما سبق أيضا، يتضح أن صناعة القرار الخارجي في كلا البلدين يتأثر بمتغيرات البيئة الداخلية وتجاهاتها، فالمؤسسة العسكرية التركية تمثل حامية المبادئ العلمانية للدولة، ولأجل الحفاظ عليها قامت بعدة إنقلابات كان لها تأثير على مجريات الحياة السياسية والإقتصادية والإجتماعية. وكذلك على علاقات تركيا بمحيطها الإقليمي والدولي، لكن التعديلات الدستورية التي أجرتها حكومة حزب العدالة والتنمية بعد توليه السلطة عام 2002م، غيرت شكل النظام السياسي لتركيا ولجمت تدخل للعسكر في الحياة السياسية. كذلك نجد أن المؤسسة العسكرية في إسرائيل تحظى بمكانة بالغة الأهمية رغم كون نظامها السياسي ديمقراطيا، فإنها تساهم يساهم بشكل فعي وبارز في صناعة القرار بتل أبيب على جانب المؤسسات الرسمية الأخرى.

إضافة إلى ذلك، فإن كلا لبلدين يتأثر بمتغيرات البيئة الخارجية، إذ تعد الولايات المتحدة الأمريكية متغيرا بارزا ومشاركا بينهما، بحيث ساهمت في إلتقاء مصالح الطرفين، ولأن الإعتبارات الإستراتيجية تمثل إحدى أهم الأسس لتوثيق علاقات البلدين.

**الفصل الثاني:  
التحولات الجيوسياسية  
في منطقة الشرق الأوسط**

**الفصل الثاني: التحولات الجيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط والموقف التركي الاسرائيلي**

شهدت منطقة الشرق الأوسط تغيرات أفضت إلى إتساع نطاقها الجغرافي بكثير، حيث ساهمت قوى دولية وإقليمية في تغيير خارطتها لفرض هيمنتها والحفاظ على مصالحها الحيوية فيها. وكانت البداية بحروب الخليج الأولى والثانية ثم الحرب على أفغانستان وغزو العراق في بداية الألفية، والحرب على لبنان وغزة 2006-2009م، وصولاً إلى التغييرات التي شهدها العالم العربي منذ أواخر عام 2010م ليشهد تحولات سياسية إقتصادية وإجتماعية، كانت متسارعة وعنيفة في أغلبها، فالعالم العربي لم يكد يفيق من أزمة إحتلال العراق والحرب التي شنتها إسرائيل على قطاع غزة ومحاولة إعادة إعمارها لتجد الحكومات العربية نفسها أمام حراك شعبي تم تصويره على أنه ثورات عربية أو ما درج على تسميته "الربيع العربي".

## المبحث الأول: التغيرات السياسية في منطقة الشرق الأوسط

يقصد بمفهوم التغيير من الناحية الإصطلاحية في العلوم الاجتماعية على أنه التحول الملحوظ في المظهر أو المضمون إلى الأفضل، كما يُعرف بأنه "تحول من التوازنات الحالية إلى نقطة التوازن المستهدفة"<sup>1</sup>. كذلك هو تحول يطرأ على البناء الاجتماعي خلال فترة من الزمن فيحدث تغيراً في الوظائف والأحكام والقيم والأعراف وأنماط العلاقات السائدة في المجتمع، وهو كذلك إنتقال المجتمع بإرادته من حالة إجتماعية محددة إلى حالة أخرى أكثر تطوراً.<sup>2</sup>

وفي هذا السياق، تأتي التغييرات والتطورات التي مست منطقة الشرق الأوسط، ولاسيما العالم العربي الذي عرف ما سمي بثورات الربيع العربي. هذه الأخيرة التي حدثت نتيجة لتفاعل عدة عوامل داخلية وأخرى خارجية أدت إلى ردود أفعال من القوى الدولية والإقليمية كتركيا وإسرائيل اللتان كانت لكل واحدة منهما مقاربة تبنتها تستجيب فيها للتغييرات السياسية التي طرأت على البنية الجيوسياسية للمنطقة.

## المطلب الأول: ثورات الربيع العربي ومحركاتها

أطلق مصطلح الربيع العربي Arab Spring لأول مرة للدلالة على هذه الأحداث من قبل المجلة الأكاديمية السياسية، مجلة السياسة الخارجية Foreign Policy، ويعد عالم السياسة الأمريكي "مارك لينش" Marc Lynch أول من إستخدم هذا المصطلح في مقال له في مجلة Foreign Policy. ويمكن تعريف الربيع العربي بأنه حركة إحتجاجات ومظاهرات على حد سواء العنيفة وغير العنيفة، التي بدأت من تونس في 18 ديسمبر 2010م لتمتد إلى جميع أنحاء العالم العربي إحتجاجاً على الأوضاع المعيشية المتدهورة و ضد الأنظمة الإستبدادية والحكام، والتي حمل المتظاهرون فيها شعارات كان الشائع فيها: الشعب يريد إسقاط النظام، وذلك في أنحاء الدول العربية التي عرفت حراكاً شعبياً.<sup>3</sup>

تمكنت الإحتجاجات المدنية التي قامت في كل من ليبيا، تونس، مصر واليمن من الإطاحة برؤساء هاته الدول في سبتمبر 2012م، حيث تقاسمت هذه الإحتجاجات بعضاً من أساليب العصيان

<sup>1</sup>. مصطفى الخشاب، علم الاجتماع ومدارسه المدخل الى علم الاجتماع ومدارسه (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، 2006)، ص. 35.

<sup>2</sup>. "قراءات نظرية: التغيير السياسي المفهوم والأبعاد"، المعهد المصري للدراسات الإستراتيجية (أبريل 2016)، ص. 4.

<sup>3</sup>. Abdul Qadir Mushtaq, Muhammed Afzali, "ArabSpring its Causes and Consequence", JPUHS, vol. 30, n°. 1 (january-juin2017), p. 1.

المدني لتشمل المظاهرات والمسيرات، وإستخدام وسائل الإعلام والتواصل الإجتماعي للتنظيم والتوعية ولمواجهة جهود الدولة الساعية إلى قمع وفرض الرقابة على الإنترنت، وفي المقابل واجهت سلطات الدول المتظاهرين بإستخدام القوة في بعض الحالات.<sup>1</sup>

اتسمت الإحتجاجات العربية بطابع الفجائية، إذ لم يتم رصدها وتوقعها رغم وجود مؤشرات ودلائل دلت على إمكانية حدوثها في أي وقت، فالثورة في تونس أو مصر لم يسبق التخطيط لها بل كانت بدايتها بمظاهرة مطلبية لتتحول إلى ثورة شعبية أمام العنف وتعتت السلطات. لتصل إلى حد المطالبة بإسقاط النظام وحتى التدخل العسكري الخارجي في ليبيا، وتناقض الرؤى بخصوص اليمن والبحرين، ففي كل هذا لم تكن هذه الإنتفاضات والثورات تصنف في قائمة الثورات الطائفية أو الدينية أو حتى ثورة الجياع بل كانت من أجل كرامتهم، كما أنها لم تكن ضمن الفوضى الخلاقة للغرب والولايات المتحدة، نظرا لأن الأخيرة وحلفائها كانت تساند الأنظمة السياسية في هذه الدول وحكامها وكانت مواقفها مرتبكة ومزدوجة في التعامل في بداية الإحتجاجات.<sup>2</sup>

يرى الأستاذ "مارك لينش" أن وسائل التواصل الإجتماعي والإنترنت أسهمت بشكل كبير في تغيير هيكل وجوهر فضاء العالم العربي، عبر إستخدام المتظاهرين لها والتعبير عن هوياتهم وإستراتيجيتهم. كما ساهمت قناة الجزيرة عن طريق تغطيتها الإخبارية لجميع الأحداث والتي لاقت قبولا ورواجا سواءً في تغطيتها لأحداث حرب إسرائيل مع حزب الله 2006م أو للحراك الشعبي 2011م.<sup>3</sup>

وقد شكلت مستويات الفقر وعدم المساواة في توزيع الدخل أحد العوامل الرئيسية التي أدت للثورات والإضطرابات، ف "كارل ماركس" Karl Marx عندما تنبأ بحدوث ثورة إقتصادية كان أحد إهتماماته الرئيسية يتعلق بالتوزيع غير المتكافئ للثروة، ووفقا لطرحة فإنه من الطبيعي أن تميل الثروة والسلطة لتركز في يد أقلية التي تستغل الطبقات الدنيا، مما يؤدي إلى الفقر وعدم المساواة في توزيع الثروة والدخل.<sup>4</sup>

<sup>1</sup>. ثائر مطلق عياصرة، "العوامل الرئيسية وراء الإحتجاجات والثورات التي شهدتها بلدان الربيع العربي 2009-2011"، *مجلة العلوم الإنسانية والإجتماعية* 43 (2016): ص. 1884.

<sup>2</sup>. خليفة كعسيس خلاصي، "الربيع العربي بين الثورة والفوضى"، *المستقبل العربي*، 421 (مارس 2014): ص. 225.

<sup>3</sup>. Marc Lynch, "Political Science and the New Arab Public Sphere", *Foreign Policy* (June 2012). visited: 10-10-2017. <https://foreignpolicy.com/>.

<sup>4</sup>. Nevin Abdel Meguid and others, "The Economic Causes of The Egyptian Revolution January 25, 2011", *American University in Cairo*, (December 2011), p. 5. <http://dar.aucegypt.edu/>.



بدأت الثورة التونسية في مدينة سيدي بوزيد حين تعرض الشاب "محمد البوعزيزي" للإهانة من قبل السلطات المحلية، ليقوم بإضرام النار في جسده ما أدى إلى وفاته، في أعقاب ذلك بدأت موجة من الإحتجاجات في عدد من المدن التونسية تطالب برحيل الرئيس "زين العابدي بن علي" والمطالبة بالديمقراطية والإصلاح. لتجد هذه المطالب فيما بعد صدى لدى جميع شرائح المجتمع التونسي، وعلى الرغم من رد رجال الأمن بالقوة على المتظاهرين فإن المظاهرات بقيت مستمرة، ورغم الخطابات التي وجهها الرئيس "بن علي" مقدما فيها تنازلات ووعود بعدم الترشح للانتخابات الرئاسية عام 2014م، وخلق فرص عمل للشباب البطال تصل إلى 300 ألف منصب شغل، إلا أن الشارع التونسي كان يطالب بتحي بن علي وتغيير كلي في النظام السياسي.<sup>1</sup>

أما في مصر: فإن مستويات المعيشة بالنسبة للمعايير الدولية وصلت درجات متدنية، والتي إستمرت في التراجع منذ عام 1990 ووفقا لأرقام الأمم المتحدة فإن 20 إلى 30% بالمائة من السكان يعيشون تحت خط الفقر، ليؤدي التوزيع غير العادل للدخل إلى ظهور طبقة غنية تسيطر على معظم ثروات الدولة.<sup>2</sup> كما كانت الظروف السياسية في مصر قبل ثورة 25 يناير عاملا محفزا على قيام الشباب بالثورة ضد النظام المصري. إن الشعور المتزايد بالإغتراب وإستمرار "حسني مبارك" في الحكم لمدة 30 عاما والتعديل الدستوري في عام 2005م ليطم من خلاله توريث الحكم، وإنتهاكات حقوق الإنسان من قبل الأجهزة الأمنية وعمليات التزوير التي مست إنتخابات 2010م. بالإضافة لتراكم المشاكل الإقتصادية والإجتماعية والسياسية التي عرفتها البلاد، من إنتهاكات لحقوق الانسان والأقليات وبلوغ نسبة البطالة إلى 9,7% وأغلبهم من الشباب وتزايد الفجوة بين الفقراء والأغنياء وإنتشار الفساد، حيث صنفت مصر في المرتبة 80 عالميا، كلها أدت إلى تنامي الشعور بالإستياء وزيادة شدة الإحتقان خاصة لدى فئة الشباب، والتي تمثل النسبة الأعلى في المجتمع المصري إلى القيام بالثورة ضد رموز الإستبداد والقهر.<sup>3</sup>

وفي سوريا: فقد كانت إنطلاقة الإحتجاجات فيها بمدينة "درعا"، في منتصف شهر مارس 2011 حيث بدأت العشائر الريفية التنديد بالإجراءات الأمنية العقابية في حق مجموعة من تلاميذ المدارس وأسرههم، ردا على هتاف هؤلاء الصبية للشعار "الشعب يريد إسقاط النظام". ولعل من أهم ما ساعد

<sup>1</sup>. Thomas Schiller, "Tunisia Revolution and Its Consequence", **International Reports** (2011). pp. 11-13.

<sup>2</sup>. Nevin Abdel Meguid and Others, op. cit, p. 6.

<sup>3</sup>. Nouha Baker. "The Egyptian revolutions".

<http://www.um.edu.net-data>.

على إنتقال فكرة الإحتجاج والثورة من أوساط الأهالي والمواطنين العاديين إلى النشطاء، هو التماذي في التعذيب والإذلال الذي مارسه الأمن في درعا حيث القبيلة والروابط العشائرية الوثيقة. ومن درعا إلى إدلب الريفيتين إلى بايناس، الحسكة وحمص وحماة إنتقلت الثورة السورية لتجذب كل يوم طوائف جديدة ومهنية متعددة.<sup>1</sup>

إن الإجراء الأمني المتخذ في حق الصبية الصغار وأهاليهم لم يكن وحده حافزا على قيام الثورة في سورية فهي لا تختلف على نظيرتها التونسية والمصرية، من حيث العوامل السياسية والإقتصادية والإجتماعية المؤدية إلى الثورة. فاللافت للنظر في الحياة السياسية السورية أن حزب البعث بتوليه السلطة قام بالتضييق السياسي وإنهاء العمل السياسي بكافة مظاهره، وفتح المجال للعمل الحكومي البيروقراطي وجعل بذلك المجتمع بعيدا عن المشاكل السياسية، ليصبح مجرد متلق ومستهلك إقتصادي ويصبح باب السياسة حكرا على العائلة الحاكمة وحاشيتها.<sup>2</sup>

كما شكلت العوامل الإجتماعية والإقتصادية حافزا آخر لقيام الثورة السورية، فتدهور الأوضاع الإقتصادية وإنتشار الفقر المدقع على الرغم من غنى سوريا بموارد طبيعية وبشرية تؤهلها لتحقيق تنمية إقتصادية وإجتماعية، وتحقيق إكتفائها. فالسياسة المنتهجة من قبل الدولة بمصادرة الأراضي والإدعاء بأنها لأغراض ومنافع عامة، أدت إلى هجرة المزارعين إلى مدن الصفيح في ضواحي المدن حيث يعيش فيها 42% من السوريين (المتوسط العالمي 8%).

توصل التقرير الوطني الثاني عن الفقر وعدالة التوزيع إلى زيادة نسبة السكان الفقراء، فوفق تقديرات عام 2010م فإن حوالي 7 مليون نسمة (34,3% من إجمالي السكان) أصبحوا تحت خط الفقر، في حين أن خبيرا إقتصاديا قدره بـ 37% في حال احتسبت عتبة الفقر بثلاثة دولار في اليوم وبـ 52% في حال انطلق الحساب من دولارين، كما توصل التقرير الوطني الثاني إلى أن معدل البطالة وصل إلى 16,5% (3,7 مليون نسمة عام 2009). وقدرت البطالة بصورة غير رسمية بـ

<sup>1</sup> رابحة سيف علام، "عام من الثورة السورية التطورات والمستقبل"، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية (أفريل 2012).

<https://acpss.ahram.org.eg/News/5289.aspx>.

<sup>2</sup> معن فهد، "الثورة السورية من البداية"، مركز عمران للدراسات الإستراتيجية (جولية 2014): ص. 5.

32%(7 مليون نسمة عام 2009)، وتراجعت القدرة الشرائية بحوالي 28% خلال الأعوام العشرة الماضية وتدنّت نسبة إستهلاك القوة العاملة (16 مليون سوري) إلى 24% من الدخل الوطني.<sup>1</sup> وقد جاءت الثورة السورية ومسيرتها لتفند طرح النظام السوري الذي شدد على إستثنائية حالته ووضعه، من منطلق أن ورقة الممانعة ستؤمن حصانة للنظام السوري بخلاف الإنتفاضات العربية التي سبقت سوريا، وأن ذلك كفيل بتأمين الغطاء اللازم له في الداخل السوري، بلى أن النظام بدا واتقا من عدم حصول أي إحتجاجات في سوريا.

ففي مقابلة مع "ول ستريت جورنال" في 31 جانفي 2011م قال الرئيس "بشار الأسد": "لا يمكن مقارنة الوضع بمصر، إن أردت ذلك فعليك أن تنظر من زاوية مختلفة، سوريا مستقرة لماذا؟!... لأننا قريبون من الناس ومرتبون بشكل وثيق جدا بمعتقدات المواطنين. وعلى الرغم من أن وضعنا صعب بسبب الحظر، وعلى الرغم من أن الناس تنقصهم كثيرا من الإحتياجات الأساسية إلا أنك لا تجدهم يخرجون في إنتفاضة"، وقد وضع الحراك الشعبي في سوريا القيادة في مأزق كبير بسبب تصاعد الإحتجاجات في ظل عدم إستجابة النظام للمطالب الشعبية.<sup>2</sup>

إن الثورة السورية عبر لافقات المتظاهرين والمحتجين، كانت تبحث عن مشروع تغيير سياسي إجتماعي إقتصادي، يضمن للمواطن السوري حقوقه المدنية والسياسية، وذلك عبر مجموعة من المطالب تضمنت ما يلي:<sup>3</sup>

- إنهاء حالة الطوارئ وسيادة القانون على جميع المواطنين وإلغاء الأحكام العرفية والقوانين التي وضعت لأهداف سياسية.
- التداول السلمي على السلطة عبر إنتخابات نزيهة وشفافة وإنهاء حالة الحكم الأبدي، وإلغاء سياسة التتميط الحزبي.
- وضع عقد وطني إجتماعي جديد على مقياس الوطن وليس على مقياس حكم الفرد.

<sup>1</sup> غازي التوبة، "الثورة السورية الأسباب والتطورات"، مركز الشرق العربي للدراسات الحضارية والإستراتيجية (جويلية 2012).

[https://www.asharqalarabi.org.uk/markaz/m\\_abhath](https://www.asharqalarabi.org.uk/markaz/m_abhath).

<sup>2</sup> علي حسين باكير، "محددات الموقف التركي من الأزمة السورية"، في العرب وتركيًا: تحديات الحاضر ورهانات المستقبل، المحرر، محمد نور الدين، ط1 (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012)، ص. 637.

<sup>3</sup> معن فهد، مرجع سابق، ص. 8.

- إلغاء المادة الثامنة من الدستور وانتهاء حقبة الحزب الواحد الحاكم، بإطلاق حرية تشكيل الأحزاب بما لا يمس بحرية الآخرين.
- فسح المجال لتشكيل المجتمع المدني والإفراج عن حق التظاهر والتجمع السلمي.
- احترام الحريات الثقافية واللغوية لكافة المكونات المجتمعية، والإقرار بها كمكون رئيس في الهوية السورية.
- التوزيع العادل للموارد، وتبني ونظام إقتصادي وإجتماعي يلبي حاجات المواطن ويوفر بيئة استثمارية تسهم في عملية التنمية.

وقد مثل الدعم/ التدخل الخارجي متغيرا هاما ساهم في إمتداد الصراع داخل سوريا وتأزم الوضع السياسي والأمني فيها، وفي هذا الصدد قدمت دول الجوار لسوريا دعما دبلوماسيا وعسكريا للجماعات المتمردة. فقد سمحت تركيا في بدايات الأزمة السورية لمركز قيادة الجيش السوري الحر بالعمل من أراضيها قبل أن تنتقل الجماعة إلى الداخل السوري في خريف عام 2012م.<sup>1</sup> كما كان لتورط الميليشيات المحلية بسوريا تداعيات أدت إلى التدخل الأجنبي، فقد جاءت روسيا وإيران لتقديم المساعدات والدعم للأسد، وتوفير الغطاء السياسي والمالي والدعم العسكري له. إذ يشكل سقوط نظام الأسد ضربة إستراتيجية لإيران وحزب الله اللبناني، وتفقد بذلك نفوذها في المنطقة. أما روسيا فإنه يعتبر حليفها في قلب منطقة الشرق الأوسط، وتمتلك على أرضه القاعدة البحرية الوحيدة لها في المياه الدافئة، ولذا نجد أن روسيا تعارض أي تدخل غربي في الشأن السوري عن طريق عرقلة قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.<sup>2</sup>

ليبيا هي الأخرى لم تكن بمنأى عن الأحداث التي وقعت في الدول المجاورة لها. فحالة التمرد والعصيان في برقة ونسبة الولاء للنظام في مناطق كطرابلس وفزان، تكشفان الديناميات السياسية الأساسية التي شكلت الصراع في ليبيا، فقد كانت برقة بمثابة مقر السلطة للملك "السنوسي" الملك "إدريس الأول" الذي حكم ليبيا منذ نيلها إستقلالها في 1951 إلى 1969. ليستولي "معمر القذافي" على السلطة بعد حركة إنقلابية.<sup>3</sup>

<sup>1</sup>. ويليام يونغ وآخرون، إمتداد الصراع في سوريا، مؤسسة RAND (2014)، ص. 16.

<sup>2</sup>. براين مايكل جنكيز، ديناميكيات الحرب الأهلية السورية، مؤسسة RAND (2014)، ص. 7.

<sup>3</sup>. Anthony Bell, "David Witter. The Libyan Revolution Roots of Rebellion", The Institute for The Study of War (September2011): pp. 14- 15.

لقد كانت ليبيا مقسمة إلى مناطق رئيسية تمثلت في: برقة في الشرق، طرابلس في الشمال الغربي وفزان في الجنوب الغربي، وباعتبار برقة كانت مقر سلطة الملك "إدريس الأول" الذي تمت تنحيته بعد عملية إنقلابية في سبتمبر 1969م، وقام بتغيير العاصمة السياسية والإقتصادية للبلاد التي أقرها الملك "إدريس الأول" من برقة إلى طرابلس غربا، قم ببناء قاعدة موالية له من قبائل في طرابلس وفزان التي كانت مهمشة تحت الحكم السنوسي.<sup>1</sup>

بعد تسلم "معمر القذافي" لمقاليد الحكم عرفت الساحة السياسية في ليبيا عدة محاولات إنقلابية للإطاحة به، كانت أولاها في كانون الأول 1969م وكان دافعها إطاحة سياسة القذافي التي تعتمد على التهميش والإقصاء. أما المحاولة الثانية فكانت عام 1970م وقام بها أحد أفراد العائلة السنوسية "عبد الله عابد السنوسي" غير أن النظام قام بإفشالها وإعتقال أفراد الإنقلاب. وفي عام 1975م قام القذافي بتعطيل الإطار الدستوري والقانوني للبلاد، فرد مجموعة من الضباط وعلى رأسهم الرائد "عمر المحشي" بمحاولة إنقلابية فاشلة. وفي عامي 1984م و1993م، قامت بها الجبهة الوطنية لإنفاذ ليبيا والتي تعمل خارجها بمحاولتين إنقلابيتين على نظام "معمر القذافي"، بالإعتماد على ضباط داخل صفوف جيشه لكنها باءت بالفشل.<sup>2</sup>

قامت 213 شخصية في فيفري 2011م ممثلة لمجموعة من الفصائل والحركات السياسية والتنظيمات والهيئات الحقوقية الليبية، بإصدار بيان يطالبون فيه العقيد "القذافي" بالتحي عن السلطة وبحق الشعب الليبي في التعبير عن رأيه بمظاهرات سلمية دون أي تضييق من قبل النظام. وفي اليوم الموالي قامت قوات الأمن بإطلاق الرصاص في بنغازي، وبقتل عدد من المتظاهرين في ثاني أكبر مدن ليبيا التي أضحت معتقلا للمعارضة، حيث طالب المواطنون بالإفراج عن المعتقلين السياسيين. فيما بعد تواصلت الإحتجاجات التي قابلتها الشرطة بالقمع بإستخدام الذخيرة الحية في كل مدن بنغازي أدرنة وأجدابيا، ثم أخذت رقعة الإحتجاجات في الإتساع حتى عمت مدنا أخرى بما فيها العاصمة طرابلس، وقام المتظاهرون بالسيطرة على بنغازي في 20 فيفري 2011م.<sup>3</sup>

<sup>1</sup>. Anthony Bell. Op cit, p16.

<sup>2</sup>. أحمد خليف عفيف، "الثورة الليبية شباط 2011-2013 الخصوصية وتحديات المرحلة الإنتقالية"، دراسات مجلة العلوم الإنسانية والإجتماعية 3 (2015): ص. 664.

<sup>3</sup>. "ثورة 17 فبراير الشعب يسقط الجماهيرية"، شبكة الجزيرة الإعلامية، 23 فيفري، 2016، القسم السياسي. <https://www.aljazeera.net/>.

تميزت الثورة الليبية بكونها مثلت نمطا مختلفا عن سابقتها التونسية والمصرية، ويبرز ذلك من خلال هاته النقاط:<sup>1</sup>

- أنها لا تملك مؤسسات مجتمع مدني تقوم بتأطيرها ودعمها لعدم توفرها أصلا.
- تحولها من مسارها السلمي إلى مسار مسلح مباشر بين النظام والمعارضة.
- إستخدام أطراف خارجية (مرتزقة - حلف الناتو) لتغليب كفة طرف على الآخر وحسم النزاع لصالحه.
- إنشقاق المعارضة عن بعضها والإتجاه إلى إقامة حكومة موازية في بنغازي من خلال تكوين مجلس عسكري يتألف من (14) عضوا من المنشقين، كما ظهر ما يعرف بالمجالس التنسيقية لإدارة المدن التي تخضع لسيطرة المحتجين مثل (بنغازي، برق، درنة، أجدابيا).
- إنقسام الجيش نظرا لعوامل متعلقة بالروابط القبلية والعشائرية.
- اتساع نطاق التدخل الخارجي في الأزمة الليبية بتوجيه ضربات عسكرية جوية لمراكز قوة النظام وتشديد فرض العقوبات عليه، والتي تأكدت بموجب قرار مجلس الأمن بتاريخ: 27 فيفري 2011م نفذها حلف الناتو.

ومن ناحية العوامل الاقتصادية والاجتماعية في ليبيا فإن مؤشرات تقارير التنمية البشرية للأمم المتحدة أظهرت أن ليبيا تعد من البلدان العربية التي حققت تقدما في دليل التنمية البشرية فبعد أن كانت تحتل المرتبة رقم 64 على المستوى العالمي في التنمية البشرية سنة 2000م، تقدمت إلى المركز رقم 61 في تقرير سنة 2001م، ثم المركز 55 في تقرير عام 2009م، فالمركز 52 في تقرير عام 2010م، مع إحتفاظها عبر السنوات الثلاثة الأخيرة بالمراكز الأولى على المستوى الإفريقي في التنمية البشرية. وبلغ معدل نصيب الفرد من الدخل القومي عام 2007م نحو 7290 دولارا أمريكيا، وبالنسبة لقطاع التعليم فإن ما نسبته 88,31% ممن يبلغون فوق سن 15 فأكثرهم يمكنهم القراءة والكتابة وزادت نسبة الطلاب في مختلف الأطوار التعليمية، وتتوفر البلاد على 15 جامعة. وعلى مستوى

<sup>1</sup>.أحمد خليف عفيف، مرجع سابق، ص. 665.

الأمن الإجماعي فإن ليبيا تتمتع بدرجة عالية منه، نتيجة سياسات الدعم السلعي والتأمين الصحي وأيضاً الجنائي، رغم تدهوره لاحقاً جراء تدفق المهاجرين الأفارقة للهجرة إلى أوروبا.<sup>1</sup>

وعلى الرغم من التقارير الإيجابية حول التنمية البشرية في ليبيا إلا أن سوء توزيع الثروة أو تبيدها وضعف البنى التحتية، إضافة إلى تغير الحالة الديمغرافية في ليبيا حيث تمثل نسبة الشباب فيها 52% من مجموع السكان، والتي تختلف نظرتها للقيم والمثل التي تربت عليها الأجيال السابقة المنتشعة بالقيم الإشتراكية، والتي تناقض واقع الإنفتاح الإقتصادي للبلاد، كما لا تعكس ثروة ليبيا واقعها، فهي أقل تطوراً ولا زالت تعتبر واحدة من دول العالم النامية.<sup>2</sup>

أفضت هذه العوامل مجتمعة إلى نشوء حركة تطالب بتغيير النظام بتخلي "معمر القذافي" عن الحكم، والتي قوبلت من قبل النظام برد عنيف ودخول المتظاهرين في صدامات دامية أدت إلى تردي الأوضاع السياسية والأمنية، حيث إنقسمت المعارضة ودخلت في نفق صراع مسلح بين نخبتها في مرحلة ما بعد إسقاط نظام القذافي، والتي لم تتمكن من الوصول إلى صيغة توافقية منذ بدء سلسلة الحوار السياسي في ليبيا بين الأطراف المتنازعة بعد ظهور أزمة السيادة المتعددة بعد حل المحكمة العليا مجلس النواب المنتخب في جويلية 2014م والمنعقد في طبرق.

إن إقصاء أطراف فاعلة جديدة في جولات الحوار السياسي التي كان لها أثر في صناعة القرار السياسي والعسكري داخل ليبيا، كان لها إنعكاس على مخرجات جلسات الحوار حيث قام المجتمع الدولي بإضفاء الشرعية على طرف، وإقصاء باقي الأطراف الفاعلة في المشهد السياسي والأمني الليبي.<sup>3</sup>

وقد عرفت مسارات الحوار في ليبيا عدة محطات من أجل إيجاد حل للأزمة الليبية وتسويتها. ومن أبرز هذه المحطات السابقة ما يلي:<sup>4</sup>

1. محمد عاشور، "الثورة الليبية الأسباب والتداعيات ومسارات المستقبل" (ورقة بحث مقدمة في المؤتمر: "نظرة نقدية في ثورات عام 2011 في شمال أفريقيا وتداعياتها"، جنوب أفريقيا، 2011)، ص. 11.

2. أحمد خليف عفيف، مرجع سابق، ص. 666.

3. زياد عقل، "جذور الأزمة الليبية وآفاق التسوية السياسية"، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية (جويلية 2015).

<https://acpss.ahram.org.eg/News/5430>.

4. "جلسات الحوار الليبي"، شبكة الجزيرة الإعلامية، 4 مارس، 2015، القسم السياسي.

<https://www.aljazeera.net/>.

\*29 سبتمبر 2014: عقد أولى جولات الحوار في غدامس بجنوب ليبيا برعاية الأمم المتحدة بين الفرقاء السياسيين المشاركين والمقاطعين بجلسات برلمان طبرق. واتفق فيها الفرقاء على ضرورة وقف أعمال العنف في البلاد و حظي الإتفاق بمساندة دولية.

\*4 ديسمبر 2014: أعلنت الأمم المتحدة تنظيم جولة حوار "غدامس 2" في 9 ديسمبر 2014 بين الأطراف السياسية والعسكرية في مناطق شرق ليبيا وغربها، لكن المبعوث الأممي أعلن تأجيله بعد فشل التوفيق بين الأطراف الليبية.

\*15 جانفي 2015: إنطلاق الجولة الأولى من الحوار في جنيف 14 و 15 جانفي 2015م بمشاركة الحكومة المعترف بها دوليا الكائن مقرها بطبرق، وأعضاء من مجلس النواب المنحل وعدد من الشخصيات السياسية، دون مشاركة المؤتمر الوطني العام والحكومة المنافسة الكائن مقرها بطرابلس.

\*26 جانفي 2015: إنطلاق جولة ثانية من الحوار في جنيف بين أعضاء من مجلس النواب المنحل وممثلي البلديات وشخصيات سياسية ليبية، وأعلنت الأمم المتحدة موافقة الأطراف نقله إلى ليبيا وبأن الأطراف ناقشت المواضيع المطروحة على جدول الأعمال.

\*28 جانفي 2015: قرر المؤتمر الوطني العام المشاركة في الحوار الذي ترعاه الأمم المتحدة بعد أن تقرر نقله إلى داخل ليبيا.

\*11 فيفري 2015: إنطلاق جولة ثانية من الحوار الوطني بين فرقاء الأزمة برعاية الأمم المتحدة في مدينة غدامس، والذي عبر فيه مبعوث الأمم المتحدة في ليبيا "برناردينو ليون" Bernardino Leon عن عدم مناقشة أي موضوع بالتفصيل.<sup>1</sup>

عرفت مسارات الحوار بين الفرقاء الليبيين عدة مبادرات وخرائط طريق أممية لحل الأزمة الليبية. كان من أبرزها خريطة الطريق التي قام بطرحها غسان سلامة رئيس البعثة الأممية للدعم في ليبيا في سبتمبر 2017م، والتي شملت ثلاث مراحل بسقف زمني مدته سنة جاءت على الشكل التالي:<sup>2</sup>

● **المرحلة الأولى:** تعديل الإتفاق السياسي الليبي حيث اعتبر رئيس البعثة أن إتفاق الصخيرات هو الأرضية التي سيتم على ضوئها المضي في تحقيق إتفاق سياسي توافقي شامل بين الفرقاء الليبيين،

1. "جلسات الحوار الليبي"، مرجع سابق.

2. الحسين الشيخ العلوي، "مسارات الحل السياسي في ليبيا وتعقيداته"، مركز الجزيرة للدراسات (ديسمبر 2017):

ص.3.



مع تعديل للنقاط الخلافية التي يتعلق معظمها بالمناصب السيادية في الدولة ودور المؤسسة العسكرية.

● **المرحلة الثانية:** مؤتمر وطني للمصالحة تحت رعاية الأمين العام للأمم المتحدة، وتسعى إلى فتح المجال أمام أولئك الذين تم إقصاؤهم والأطراف التي همشت وتحجم عن الانضمام إلى العملية السياسية.

● **المرحلة الثالثة:** إستفتاء على الدستور وإجراء إنتخابات برلمانية ورئاسية تنهي المرحلة الإنتقالية في حدود سنة من بدء خطة العمل في سبتمبر 2017م، لتدخل ليبيا من بعدها في مرحلة الإستقرار بعد تشكيل حكومة مركزية واحدة تبسط نفوذها على التراب الليبي.<sup>1</sup>

وعلى الرغم من المحاولات الأممية لإيجاد حل للأزمة الليبية فإنها لازالت تشهد تجاذبات وعدم توافق بين الفرقاء للوصول إلى عملية تسوية سياسية للوضع الليبي، ويمكن إرجاع ذلك إلى وجود عوامل ذات أبعاد داخلية تتمثل في تهديدات "حفتر" بإستخدام الحل العسكري لإنهاء الأزمة الليبية إذا فشلت المسارات السياسية، إضافة إلى وجود جماعات جهادية متشددة غرب ليبيا ترفض منطق الحوار مع حفتر ووجود عامل عدم الثقة بين الأطراف المتنازعة بعدم قبول نتائج الإنتخابات البرلمانية والرئاسية التي تقرر إجرائها نهاية عام 2018م. كذلك ساهم العامل الخارجي وتدخلاته في إطالة الأزمة السياسية الليبية وعدم التوصل الأطراف المصارعة داخليا لحل نهائي والتوافق فيما بينها.

### المطلب الثاني: الملف النووي الإيراني

يعود إهتمام إيران بالتكنولوجيا النووية إلى خمسينيات القرن الماضي، في إطار مساعدات تلقاها شاه إيران من الولايات المتحدة الأمريكية من أجل السلام، والتي إنتهت فيما بعد بالثورة الإيرانية عام 1979م، حيث قامت الولايات المتحدة الأمريكية بتزويد مركز طهران للأبحاث النووية (TNRC) بمفاعل أبحاث صغير (TRP). في عام 1973م كشف الشاه عن خطط طموحة لأجل الطاقة النووية في إيران بحلول نهاية القرن الماضي، موكلة المهمة إلى منظمة الطاقة الذرية الإيرانية ATOMIC ENERGY ORGANIZATION OF IRAN (AEOI). وقد قامت إيران بإبرام العديد من العقود المتعلقة بالتكنولوجيا النووية مع المستثمرين الأجانب وإستثمرت في التعليم وتدريب موظفيها، بإرسالهم إلى

<sup>1</sup> عبد اللطيف حجازي، "مستقبل تسوية الأزمة الليبية في عام 2018"، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة (فبراير 2018).

الخارج للتدريب في مجال التكنولوجيا النووية، وبحلول عام 1979م تمكنت إيران من تطوير قدرات أساسية في مجال التقنية النووية.<sup>1</sup>

أولى النظام الثوري في بدايته إهتماماته بحماية الثورة وتصدير أفكارها إلى المحيط الإقليمي ولم يعط أهمية لإستكمال برنامج إيران النووي هذا من جهة. ومن جهة أخرى، فإن الدول الغربية رفضت التعامل مع إيران رغم الإتفاقيات المبرمة بينها لتزويد إيران بالمعدات اللازمة تحت ضغط من الولايات المتحدة الأمريكية، وفي عام 1980 - 1988م إستهدفت المنشآت النووية الإيرانية بقصف جوي وصاروخي.<sup>2</sup>

بعد إنتهاء الحرب العراقية الإيرانية بدأ القادة الإيرانيون الإهتمام بإمتلاك التكنولوجيا النووية في أوائل التسعينيات، حيث قامت إيران بتوقيع إتفاقيات تعاون نووي طويلة الأجل مع باكستان والصين في عامي 1987 - 1990م على التوالي، شملت الإتفاقيات مع كلا البلدين تدريب الفنيين الإيرانيين. كما وافقت الصين تزويدها بمفاعل نتروني صغير الحجم (MNSR) 27 KW ومفاعلين للطاقة "كينشيان" Quin shan بقوة 300 MW. في نهاية المطاف لم تزود الصين إيران بمفاعل الأبحاث ومفاعلي الكهرباء كينشيان، نتيجة الضغوطات الأمريكية بإشتباها استخدام إيران لبرنامجها النووي المدني كغطاء لتطوير الأسلحة. بحلول أوت 1992م وقعت روسيا وإيران على إتفاقية تعاون نووي ثنائية، وفي عام 1995م تم التوقيع على إتفاقية للمتابعة، ووافقت روسيا على إستكمال بناء "محطة بوشهر" للطاقة النووية سرا وتزويد إيران بمفاعل أبحاث كبير ومنشآت لتصنيع الوقود ومحطة طرد مركزي للغاز.<sup>3</sup>

واجه العملاء الروس تحديات كبيرة بشأن قطع المعدات الألمانية إلا أنهم تمكنوا من تجميع مكونات المفاعلات الرئيسية في روسيا بموجب عقد Atomstroy Export، ووفقا لتقرير محلي فإن 24% من الأجزاء هي من أصل ألماني، 36% منها إيرانية الصنع و40% منها روسية الصنع.<sup>4</sup>

1. "Nuclear", **Nuclear Threat Initiative** (June 2020).  
<https://www.nti.org/learn/countries/iran/nuclear/>.

2. وسام الدين العكلة، **التحدي النووي الإيراني حقيقة أم وهم؟**، ط 1 (سوريا: دار سوريا الجديدة للطباعة والنشر، 2013)، ص. 22.

3. Nuclear, Ibid.

4. "Nuclear Power in Iran", **World Nuclear Association** (January 2018).  
<https://world-nuclear.org/information-library/country-profiles>.

وفي فيفري 2003م أعربت الوكالة الدولية للطاقة الذرية (IAEA) عن شكوك بعد إطلاعها على عدة مواقع إيرانية، وبالإستناد لتصريحات عديدة لمسؤولين إيرانيين بأن هناك عدد من المنشآت التقنية ذات خصوصية حساسة، كما أثارت تساؤلات إزاء إحتمال قيام محاولات لتخصيب اليورانيوم في ورشة "كاليا" للإلكترونيات تتعلق بإنجاز أجهزة للطرد المركزي، وذلك بعد فترة من إعتراف إيران بإستردادها لـ 1,8 طن من المواد UF6، UF4، UO2 من الصين.<sup>1</sup>

جوان 2003 أجرت وكالة الطاقة الذرية تحاليل لنماذج من التربة في مصنع "ناتانز" لتخصيب الوقود لتظهر النتائج اليورانيوم عالي التخصيب (HEU)، وفيها صرح "محمد البرادعي" المدير العام للوكالة الدولية أن إيران لم تلتزم تجاه معاهدة حظر الإنتشار النووي تحت الفقرة (4)، وطالبها بالإفصاح الكامل عن كافة نشاطاتها ولاسيما مشروع التخصيب وتجارب ما بعد التحويل، ثم دعاها إلى التوقيع على بروتوكول إضافي مع الوكالة قبل 31 أكتوبر 2003م يسمح للوكالة بالتفتيش الإستثنائي لمنشآت إيران ذات الصلة بالبرنامج النووي (أنظر ملحق رقم 05).<sup>2</sup>

أدى إستمرار إيران في مسعاها لتطوير برنامجها النووي إلى وضعها تحت الضغوط الأمريكية والدولية للتخلي عن تطوير برنامجها، وتدخل مرحلة طويلة من المفاوضات بينها وبين الدول الغربية والولايات المتحدة الأمريكية. فقد بدأت إيران بمفاوضاتها مع الترويكا الأوروبية بما يعرف بتفاهمات "سعد أباد" و"إتفاق باريس" الذي قضى بأن توقع طهران البروتوكول الإضافي للوكالة في ديسمبر 2003م. شمل إتفاق باريس تأكيد إيران توسيع تعهداتها لتشمل كافة النشاطات النووية الخاصة بدورة إنتاج الوقود النووي، مقابل تعهد أوروبي واسع يتعدى الوعود وتقديم مساعدات تكنولوجية نووية إلى التطبيع معها لتشمل مختلف المجالات الإقتصادية والسياسية والأمنية والتجارية، كتمهيد لدخول إيران في عضوية منظمة التجارة العالمية، كما نجحت الترويكا الأوروبية في إبرام صفقة مع إيران في شهر أكتوبر 2003م لتعليق أنشطة اليورانيوم، غير أن إيران نقضت الصفقة في جوان 2004م وعاودت بناء منشآتها لتخصيب اليورانيوم.<sup>3</sup>

1. "النووي الإيراني كشف الإزدواجية حول أسلحة الدمار الشامل"، **الأخبار**، 4 ديسمبر، 2007. تم تصفح الموقع يوم: 5 جانفي 2018.

<http://pdf.alanba.com.kw/>

2. أسماء محسن العجمي، **الملف النووي الإيراني مفاعل بوشهر** (الكويت: مجلس الأمة، 2013)، ص. 7.

3. Simon Henderson, Olli Heinonen, "Nuclear Iran: A Glossary", **The Washington Institute** (March 2015). <https://www.washingtoninstitute.org>.

بعد تفتيش الوكالة الدولية للطاقة لمنشآت نووية إيرانية، قامت إيران عام 2003م بتعليق أنشطتها المتعلقة بالتخصيب حتى تثبت صحة إدعاءاتها بشأن الطبيعة السلمية لبرنامجها النووي، وفي إطار مفاوضات ضمن مجموعة 5 + 1 (دول الأعضاء الدائمين لمجلس الأمن الدولي + ألمانيا)، وفي جوان 2004م عادت إيران لتخصيب اليورانيوم والأنشطة المتعلقة بالماء الثقيل في منشأة "ناتانز" <sup>1</sup>.Natanz

وفي وقت لاحق قامت الوكالة الدولية بإحالة الملف النووي الإيراني وبدعم من الترويكا الأوروبية إلى مجلس الأمن عام 2006م، وصدر القرار 1737 في 23 ديسمبر 2006م تضمن فرض عقوبات شملت المواد النووية الحساسة وأصولا مالية لذوي العلاقة بالبرنامج من الأفراد والشركات، وفي مارس من عام 2007م صدر القرار الثاني 1747 ليضيف المزيد من العقوبات شملت قطاع الصناعة والأسلحة والصواريخ ولتتوسع دائرة العقوبات في قطاع الشركات لتبلغ 28 شركة وفرد ومؤسسة. أما مارس 2008م فقد صدر قرار مجلس الأمن 1803 الذي وسع من نوعية العقوبات لتشمل قيودا على السفر وسلعا وتقنيات تصلح للاستخدامات المدنية والعسكرية وارتفعت العقوبات لتصل عدد الشركات إلى 53 شركة<sup>2</sup>. وفي سبتمبر 2008م أكد "البرادعي" في تقرير له "أنه بدون تطبيق إيران إجراءات الشفافية فإن الوكالة الدولية للطاقة الذرية IAEA، لن تكون في وضع يمكنها من التقدم في التحقيق بشأن عدم وجود مواد وأنشطة نووية غير معلن عنها في إيران"<sup>3</sup>.

بعد جولات تفاوضية طويلة جمعت الدول الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن أصدر المجلس بتاريخ 19 جوان 2010م، بموافقة 12 دولة ومعارضة كل من تركيا والبرازيل وإمتناع لبنان عن التصويت القرار رقم 1929 وفقا "للمادة" 41 من الفصل السابع من الميثاق، وتضمن القرار الحزمة الرابعة الأكثر شمولا والأثقل وطأة من العقوبات الدولية على إيران على خلفية برنامجها النووي، في محاولة لدفعها إلى تعليق نشاطاتها النووية الحساسة وفرض المزيد من العزلة على نظام الرئيس "محمود أحمددي نجاد"<sup>4</sup>.

<sup>1</sup>. وسام الدين العكلة، مرجع سابق، ص. ص. 34-36.

<sup>2</sup>. عامر كامل محمد، "موقف الترويكا الأوروبية من البرنامج النووي الإيراني"، *دراسات دولية* 50 (2011): ص. 67.

<sup>3</sup>. Paul Kerr, "Iran's Nuclear Program: Tehran's Compliance with International Obligations", **Congressional Research Service** (February 2016), pp. 1- 25.

<sup>4</sup>. وسام الدين العكلة، مرجع سابق، ص. ص. 34-36.

عقب هذه الإجراءات العقابية المتخذة ضد إيران من قبل القوى الغربية، قام الرئيس الإيراني "محمود أحمددي نجاد" Mahmoud Ahmadinejad في جويلية 2010م بتوجيه تحذير لترويكما الأوروبية من تبني عقوبات جديدة تستهدف إيران مؤكدا أن بلاده ستقوم بالرد على أي عمل عدائي. في مقابل ذلك، قامت الوكالة الدولية للطاقة بنشر تقرير لها بتاريخ 8 ديسمبر 2011م حول برنامج إيران النووي، والذي جاء فيه بأن إيران لم تتخلى عن برنامجها النووي. عقب هذا التقرير صرح وزير الخارجية الفرنسي آنذاك "ألان جوبيه" Alain Juppe بأن تقرير الوكالة حاسم ولا يدع مجالاً للشك في نوايا إيران ويبرز أنها مستمرة في نشاطها التقني لإنتاج سلاح نووي وترفض حواراً شفافاً مع الوكالة، فيما أكد وزير الخارجية البريطاني "وليام هيغ" William Hague ضرورة التطبيق الصارم للعقوبات ورتق الثغرات والعمل على دراسة إجراءات إضافية تمس القطاعات الإستراتيجية في الإقتصاد الإيراني.<sup>1</sup>

وفي هذا السياق، يمكن إجمال العقوبات التي فرضتها المجموعة الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية على إيران لحملها على التخلي عن أنشطتها النووية، والتي كانت تتركز في القطاع الإقتصادي. وتتمثل العقوبات التي فرضتها المجموعة الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية على إيران والتي تم تعديلها بانتظام، بتجميد أرصدة مؤسسات مالية أجنبية تقيم علاقات تجارية مع البنك المركزي الإيراني في قطاع النفط، وفي جويلية 2012م تم تشديد العقوبات على القطاعين النفطي والبتروكيمياوي الإيرانيين، كما إستهداف قطاع إنتاج السيارات والعملية الإيرانية في جوان 2013م. أما عن العقوبات الأوروبية فتمثلت في: حظر الإتحاد الأوروبي تقديم مساعدة تقنية أو نقل تكنولوجيا نفطية إلى إيران وأنشطة بعض المصارف الإيرانية، ووسع نطاق لائحة الأمم المتحدة للشخصيات المحظورة من السفر. وفي جانفي 2012م فرض الإتحاد الأوروبي حظراً نفطياً تدريجياً لا سابق له على إيران دخل حيز التنفيذ في الأول من جويلية 2012م، وجمد أرصدة البنك المركزي الإيراني ووضع على القائمة السوداء وزير الطاقة الإيراني و34 إدارة وشركة.<sup>2</sup>

ولقد أعتبرت العقوبات التي أقرها الإتحاد الأوروبي في جويلية 2012م منعدجا حاسما في ظل الحصار الغربي المفروض ضد إيران، فعكس توقعات للإيرانيين أدى إنخفاض أسعار النفط لتكبد

<sup>1</sup>. عامر كامل محمد، مرجع سابق، ص. ص. 69-70.

<sup>2</sup>. "العقوبات المفروضة على إيران دولية وأمريكية وأوروبية"، الشرق الأوسط، 8 يناير، 2016، القسم السياسي.

<https://aawsat.com/home/article>.

الإقتصاد الإيراني خسائر كبيرة، فقدت العملة الإيرانية نحو 80% من قيمتها أمام الدولار الأمريكي. وعلى الرغم من تصنيف الإقتصاد الإيراني في سنة 2010م كـثالث أكبر إقتصاد في منطقة الشرق الأوسط، والتاسع والعشرين 29 في العالم بحجم 337,9 مليار دولار، إلا أن هناك إحصائية تبين فقدان إيران ما يقارب 40% من صادراتها النفطية، بينما قدر صندوق النقد الدولي تراجع إجمالي الناتج الداخلي الإيراني سنة 2012 بنسبة 0,9%، وإرتفعت نسبة البطالة إلى 25% بين سنتي 2011-2012م، وعلى المستوى الصناعي تراجع إنتاج صناعة السيارات بنسبة 42% بعد انسحاب شركة بيجو الفرنسية من السوق الإيرانية، واضطر الإيرانيون إلى رفع حجم وارداتهم من الولايات المتحدة الأمريكية لسنة 2012م بنسبة 30% مقارنة بسنة 2011م بقيمة 199,5 مليون دولار.<sup>1</sup>

تأتي إستراتيجية الغرب في فرض عقوبات على إيران لمنعها من الهيمنة على منطقة الخليج لما لها من أهمية جيواستراتيجية في الأجنحة الغربية، مقابل السماح لها بلعب دور في المنطقة العربية بدءاً من العراق فسوريا وصولاً إلى لبنان واليمن، وذلك في ظل إدراك وزنها السياسي شرط ألا يمس ذلك أمن إسرائيل.<sup>2</sup>

وفي إطار سياسات إنفتاح إيران على الغرب لأجل الوصول لتسوية ملفها على يد "روحاني" وإصلاح الإقتصاد الإيراني وتعزيز مكانتها الدولية، فإن تحقيق هذه الأهداف مرتبطة بشكل محوري بتهدئة التوتر مع الولايات المتحدة الأمريكية والغرب، وبقدرتها على إستغلال "ملفات النفوذ" كوسيط أو طرف لا يمكن إنكار دورها في قضايا الشرق الأوسط.<sup>3</sup>

وفي ذات السياق، وبانتخاب "حسن روحاني" Hassan Rohani رئيساً لإيران في جوان 2013م اتجهت المجموعة الغربية للوصول إلى تسوية سياسية ونهائية تضمن تحقيق الأهداف الإستراتيجية للغرب، وعليه تم وضع مقاربة من أجل تسوية مثالية للبرنامج النووي الإيراني بربط الأمور والقضايا

<sup>1</sup>. "تأثيرات العقوبات الإقتصادية الغربية ضد إيران وأبعادها"، المركز العربي لأبحاث ودراسة السياسات (أكتوبر 2012).

<https://www.dohainstitute.org/ar/PoliticalStudies>.

<sup>2</sup>. عطا محمد زهرة، البرنامج النووي الإيراني، ط 1 (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والإستشارات، 2015)، ص. 41.

<sup>3</sup>. فاطمة الصمادي، "ماذا بعد الإنفاق النووي الإيراني؟ الرابحون والخاسرون"، مركز الجزيرة للدراسات (جوان 2015): ص. 4.

مع بعضها البعض خلافا للرؤية الإيرانية التي تفصل بين القضايا المتفاوض بشأنها وتمثلت الرؤية الغربية وقت ذاك فيما يلي:<sup>1</sup>

● وقف إيران لأنشطتها بتخصيب اليورانيوم بشكل شامل ونهائي وتفكيك منشآتها النووية وفي مقدمتها "مفاعل آراك" و"منشأة فوردو".

● التأكيد على ضرورة طرح موضوع برنامج الصواريخ للبحث في أي مفاوضات ضمن إطار مجموعة الـ 5 + 1، وخاصة الصواريخ الباليستية التي يصل مداها إلى إسرائيل.

● التأكيد على استمرار العقوبات الدولية المفروضة على إيران والتلويح لإستخدام الخيار العسكري في حال فشلت المفاوضات.

ساهمت هذه الرؤية المتقاربة بين الجانبين في الوصول إلى تسوية للملف الإيراني، هذا من جهة. ومن ناحية أخرى، كان للمتغيرات الإقليمية التي مست منطقة الشرق الأوسط منذ نهاية العام 2010م من بين العوامل التي عجلت في الوصول إلى إتفاق بين إيران والقوى الكبرى في 14 جويلية 2015 في فيينا. وبذلك جعل طهران بعيدة عن صنع قنبلة ذرية لعدة سنوات، مقابل رفع العقوبات بشكل تدريجي لكن مع إمكانية إعادة فرضها إذا ما خرقت إيران الإتفاق، وقد عبرت المجموعة الأوروبية والأمم المتحدة وطهران ولندن وروسيا عن ترحيبها وإرتياحها بالتوصل إلى الإتفاق بنجاح الدبلوماسية.<sup>2</sup>

إحتوى الإتفاق النووي على مجموعة من الثغرات والتي قام الرئيس الأمريكي "دونالد ترامب" بإنقادهما وأعلن إنسحابه من الإتفاق، وبحسب الخبير الألماني في الأمن الدولي "أوليفر ماير" Oliver Mayer فإن هناك ثلاثة أسباب دفعت "ترامب" للخروج من الإتفاق النووي، أولا: هو إعتقاده أن نقاط الإتفاق غير صارمة. ثانيا: أنه لا يشمل تقليص قدرات إيران الصاروخية. ثالثا: أن الموقع عليه

<sup>1</sup>. عطا زهرة، مرجع سابق، ص. 42.

<sup>2</sup>. شارلوت بلاتيف وآخرون، "إتفاق تاريخي حول الملف النووي الإيراني ينهي أزمة مستمرة منذ 12 عاما"، الحياة الجديدة، 15 جويلية 2015.

هو "أوباما" الذي لا يتفق "ترامب" مع سياسته<sup>1</sup>. وطالب "ترامب" حلفاؤه الأوروبيين بالقبول "بإتفاق تكميلي" منفصل مع إيران يعالج مسائل لم يعالجها الإتفاق النووي لعام 2015م<sup>2</sup>.

وضع قرار ترامب إنسحابه من الإتفاق النووي الإيراني المجموعة الأوروبية وإيران في موقف مربك لاسيما وأن الإتحاد الأوروبي تربطه مع إيران مصالح إقتصادية، كما أعاد العلاقات الإيرانية الأمريكية إلى فترة ما قبل الرئيس "بارك أوباما"، وترى المجموعة الأوروبية إضافة لروسيا والصين بأن الخيار الأمريكي سيجر منطقة الشرق الأوسط إلى مزيد من التصعيد وقد يؤدي إلى وقوع حرب. أمام هذا الوضع فإن قرار إستمرارية الإتفاق بين إيران والمجموعة الأوروبية متوقف على قدرة وكفاءة دول الإتحاد الأوروبي (ألمانيا وفرنسا، بريطانيا) إضافة إلى روسيا والصين<sup>3</sup>. كما أنه يفتح المجال أما سيناريوهات وإحتمالات عدة خاصة وأن الموقف الأوروبي قد يؤيد الموقف الأمريكي فيما يخص البرنامج الصاروخي الإيراني، ومحاولة الحد من قدرة إيران الصاروخية، ومحاصرة نفوذها في منطقة الشرق الأوسط التي أصبحت أكثر تأثيرا فيها بعدما شهدت المنطقة من تغيرات جيوسياسية، بعد الحراك العربي وتدخل إيران في الأزمة السورية بإعتبار سوريا تمثل حلف الممانعة إلى جانب إيران.

### المطلب الثالث: القضية الفلسطينية وحروب إسرائيل على غزة

تسندت الرؤية الإستعمارية لخطتهم لتصل إلى مرحلة التحقيق والتنفيذ على أرض الواقع. فقد تم توكيل المهمة إلى بريطانيا بصفتها الدولة العظمى في العالم لتكون الحاضنة للمشروع، وقد ساهمت المؤتمرات في فرساي 28 جوان 1919، سان ريمو 25 أفريل 1920، السيفر جويلية 1920، لوزان 1923 لإصدار النصوص والقرارات المؤيدة لهذا الدور، كما عملت على إنشاء صلة تاريخية بحسب الصيغة المكتوبة، تربط كل يهود العالم بفلسطين. وفي سنة 1925 تمكن أكثر من 70 ألف يهودي من دخول أرض فلسطين، وبذلك بدأ التأسيس لمشروع الوطن القومي لليهود وإنشاء دولة إسرائيل، لتبدأ بذلك مرحلة الكفاح الفلسطيني اتجاه قضيتهم، وتشهد العديد من الإنتفاضات كانت بدايتها عام 1917م

<sup>1</sup>. "ترامب ينفذ تهديده وينسحب من الإتفاق النووي.. ماذا بعد؟"، شبكة DW الإعلامية، 8 جوان، 2018.

<https://www.dw.com/ar>.

<sup>2</sup>. "إنذار ترامب وآفاق إصلاح الإتفاق النووي الإيراني"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات (جانفي 2018): ص. 3.

<sup>3</sup>. فاطمة الصمادي، "بعد إنسحاب أميركا: مستقبل الإتفاق النووي الإيراني رهن بكفاءة الإجراءات الأوروبية"، مركز الجزيرة للدراسات (ماي 2018): ص. 2-4.



لتليها إنتفاضات أخرى في أعوام 1919، 1935، 1936<sup>1</sup>. وهناك أيضا ثورة البراق 1919م والتي كانت بسبب إدعاء اليهود لملكية البراق، وهو الحائط الغربي للحرم القدسي الشريف، هبة النفق 1986م، إنتفاضة 1987م ثورة الحجارة<sup>2</sup>، إنتفاضة الأقصى سبتمبر عام 2000م، إنتفاضة مرابطوا الأقصى 2015م.<sup>3</sup>

مثلت هذه الإنتفاضات حلقة من حلقات الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، إذ كانت معظمها ردا على الإنتهاكات التي يقوم بها الإسرائيليون ضد الشعب الفلسطيني. ومن جهتها فإن إسرائيل كانت تقوم بالرد على هذه الإنتفاضات بإجراءات عسكرية وحربية، حيث قامت بفرض حصار على قطاع غزة بعد فوز حركة حماس في الإنتخابات التشريعية عام 2006م، وإغلاق كافة المعابر الواصلة من وإلى القطاع. كما منعت كافة عمليات التصدير والإستيراد من القطاع، ليتطور الأمر في نهاية المطاف بشن عملية عسكرية على غزة في 27 ديسمبر 2008م، ومن العوامل التي إستندت عليها إسرائيل لشن ضربة عسكرية على غزة هي:<sup>4</sup>

- إنتهاء آجال إيقاف الهدنة (19 جوان - 19 ديسمبر 2008)، ورفض حركة حماس تجديده بالإضافة لعمليات إطلاق الصواريخ من قطاع غزة على المستوطنات الإسرائيلية.
- الحسابات العسكرية الإسرائيلية بكون قطاع غزة لن يكون هدفا صعبا، وأن العملية العسكرية عليه ستعيد لإسرائيل قوتها الرادعة لاسيما بعد خسارتها في حرب لبنان جويلية 2006م.
- معاقبة حماس لأسرها الجندي الإسرائيلي "جلعاد شاليط"، ومحاولة تحريره من الأسر الذي دام لسنوات.
- الوقوف دون وصول مواد أولية إلى القطاع يمكن إستخدامها في صنع الصواريخ والوسائل القتالية، إضافة إلى منع وصول الأسلحة إلى حركات المقاومة.

<sup>1</sup>. يامن زيد المهندس، "تاريخ الإنتفاضات الفلسطينية"، المركز الفلسطيني للإعلام، 5 فيفري، 2018. <https://www.palinfo.com>.

<sup>2</sup>. "الإنتفاضات الفلسطينية الكبرى"، سفارة دولة فلسطين. فيفري، 2018. [http://palembassy-lb.net/\\_page](http://palembassy-lb.net/_page).

<sup>3</sup>. "إنتفاضات فلسطين.. من أطفال الحجارة إلى الأقصى"، شبكة الجزيرة الإعلامية، 6 جوان، 2015. <https://www.aljazeera.net>.

<sup>4</sup>. محمود مرزوق أبو وطفة، هيثم عبد النبي الرنتيسي، "العداوان الإسرائيلي على قطاع غزة ف الأعوام (2008، 2012، 2014) دراسة مقارنة"، مركز الدراسات الإقليمية (ديسمبر 2016): ص. 9- 10.

فيما قدمت المجموعة الدولية المتمثلة في اللجنة الرباعية (الو.م.أ، روسيا، الأمم المتحدة، الإتحاد الأوروبي) مبرراتها المساندة للحصار على غزة، بدفع حركة حماس لتستجيب لشروطها الثلاثة المتمثلة في الاعتراف بإسرائيل، الإلتزام بالإتفاقات المبرمة، التوقف عن ممارسة العنف. وبالنسبة للدول العربية فإنها كانت ترغب بدفع حماس للتراجع عن السيطرة على قطاع غزة، والعودة إلى ما قبل العملية العسكرية. ويعود السبب في ذلك كون القطاع تحت سيطرة حركة إسلامية تحسب ضمن تيار الإخوان، مخافة أن ينعكس ذلك على باقي الحركات الإسلامية وإحتمال الإستفادة من فوز الحركة والوضع الناشيء، كما رأت الأطراف العربية أن حركة حماس ستكون عائقاً أما تسوية الصراع العربي الإسرائيلي.<sup>1</sup>

سعت إسرائيل من خلال عدوانها على قطاع غزة الوصول إلى تحقيق إستراتيجيتها المتمثلة في تصفية الحل القائم على تكوين دولتين فلسطينية وإسرائيلية جنب إلى جنب، ووضع حلول أخرى بأن يتم ضم قطاع غزة إلى مصر، والضفة الغربية إلى الأردن في إطار حكم فدرالي إلى حين يتمكن الفلسطينيون من إقامة دولتهم المستقلة.

في ظل الحصار فإن حكومة حماس قد واجهت عراقيل عدة في إدارة الوضع تحت الإحتلال وأيضاً التعامل مع القوى الغربية والدولية الفاعلة، وقد تجلّى الحصار الدولي الإقتصادي والسياسي في وقف المساعدات المالية للسلطة، ورفض إسرائيل تسليم عائدات الضرائب التي تحصلها لصالح السلطة الفلسطينية، والتي تشكل نحو ثلث ميزانيتها لتجد حكومة حماس نفسها تعاني من ديون تبلغ مليار و772 مليون دولار، في حين بدأت قوى المعارضة المتمثلة في حركة فتح القيام بتظاهرات وإعتصامات ضد الحكومة ولتجد الأخيرة نفسها أمام صراع حول صلاحيات السلطة.<sup>2</sup>

في المقابل كان لهذه الحرب نتائج سياسية وإقتصادية مست الطرفين، تضمنت من الناحية السياسية ما يلي:<sup>3</sup>

<sup>1</sup> عاطف الجولاني، "قتل الحصار على قطاع غزة في تحقيق أهدافه السياسية والأمنية"، في تركيا وإسرائيل وحصار غزة، المحرر، أمر الله إيشلر، ط 1 (الأردن: مركز دراسات الشرق الأوسط، 2010)، ص. ص. 19-20.

<sup>2</sup> محسن صالح، القضية الفلسطينية: خلفياتها التاريخية وتطوراتها المعاصرة (لبنان: مركز الزيتونة للدراسات والإستشارات، 2012)، ص. ص. 140-141.

<sup>3</sup> محمود مرزوق أبو وطفة، هيثم عبد النبي الرنتيسي، مرجع سابق، ص. ص. 24-26.

• قدمت إسرائيل حركات المقاومة وحماس على أنها حركات إرهابية تهدد أمنه، ومن حقه المشروع الدفاع عن نفسه في إطار حرب الدول ضد الإرهاب.

• إنعقاد مؤتمر للحوار الفلسطيني فيفري 2009 برعاية مصر لتحقيق المصالحة الفلسطينية- الفلسطينية (فتح - حماس).

• إستطاعت إسرائيل نقل صراعها مع فلسطين ليصبح صراعا فلسطينيا- فلسطينيا.

• إستضافة مصر لمؤتمر دولي يبحث إعادة إعمار غزة في 2 مارس 2009 بحضور 87 دولة ومنظمة دولية، وأقر 4,5 مليار دولار مساعدات لإعمار القطاع.

تمكنت إسرائيل من تحقيق بعض النتائج في حربها على غزة بإبقاء أساسيات الصراع بينها وبين غزة دون تغيير، كما مكنتها من توفير منافع لبعض اللاعبين الإقليميين والدوليين في منطقة الشرق الأوسط، كذلك إستطاعت تصفية بعض القادة البارزين لحركة حماس. وبحسب تصريح وزير الدفاع الإسرائيلي "يهود باراك" قائلا: "لقد تحقق ما قمنا به بشكل كامل، لقد عانت حماس وضرب كبار ضباطها"، ومع بدء سريان إتفاق وقف إطلاق النار بين الطرفين فإن المدنيين في غزة كانوا أكبر المتضررين والخاسر في هذا الصراع.<sup>1</sup>

بدأت إسرائيل حملة عسكرية في نوفمبر 2012م بشن هجوم على قطاع غزة، سمتها عملية "عمود السحاب"، إستهلتها بإغتيال قيادي في كتائب عزالدين القسام "أحمد الجعيري"، ليشن بعدها الطيران الحربي لإسرائيل ولمدة 8 أيام غارات متواصلة ومكثفة على مواقع داخل القطاع.<sup>2</sup>

جاء تنفيذ عملية "عمود السحاب" في وقت شهدت فيه المنطقة الشرق أوسطية تغيرات دراماتيكية إذ ترى إسرائيل أن عملية السلام الهش مع مصر يمكن أن يتم تفويضها بعد نجاح تيار الإخوان بالوصول إلى السلطة. كما مثل الوضع في سوريا ولبنان غير المستقر بالنسبة إلى إسرائيل تهديدا لأنها، إضافة إلى تزايد خطوط الصدع بين السنة والشيعة (إيران - السعودية)، وإعتماد حماس على

<sup>1</sup>. Max Fisher, "Who 'won' the Israel-Gaza conflict?", **The Washington Post** (November 2012).  
https://www.washingtonpost.com/news/worldviews.

<sup>2</sup>. العدوان الإسرائيلي على غزة يفشل في تحقيق أهدافه، **المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات** (نوفمبر 2012).  
https://www.dohainstitute.org/ar/PoliticalStudies.

كلا الطرفين في دعمها وتمويلها، لاسيما بعد أن أصبحت تحت مظلة مصر، قطر وتركيا من حيث تمويلها سياسيا وإقتصاديا، فإنها لازالت كذلك تلقى الدعم من إيران بإمدادها بالأسلحة.<sup>1</sup>

أرادت إسرائيل جس نبض القيادات الجديدة في المنطقة العربية، ومدى دعمها للقضية الفلسطينية لاسيما النظام المصري الجديد برئاسة الرئيس "محمد مرسي" قبل خلعها من منصبه، والذي كان مساندا لطرف المقاومة الفلسطينية، وإختبار الموقع الجغرافي الجديد للحركة بعد خروجها من دمشق إلى الدوحة التي أبدت تأييدها للحركة إلى جانب مصر وتركيا.<sup>2</sup> وقد عملت إسرائيل على تحقيق أهداف سياسية وعسكرية من خلال عدوانها على غزة غزة عام 2012م، فمن الناحية السياسية فإن حكومة نتياهو أرادت رفع حظوظها في الإنتخابات، من خلال صورة الإنتصار الذي تسعى لتحقيقه من العدوان على غزة لإبعاد الأنظار عن المطالب الإقتصادية والإجتماعية الناتجة عن الأزمة الإقتصادية.<sup>3</sup>

وبحسب تصريح لوزير الدفاع الإسرائيلي في ماي 2012م فإنه أراد طرح خطة لفك الارتباط في الضفة الغربية، وأفصح عن وجود تيار سياسي يهدف لإستبدال السلطة الفلسطينية بحماس مضيافا: "إنه يجدر بإسرائيل التسليم بصعود الإسلام السياسي والإقرار بكونه عملة ذات وجهين مما يتيح التعامل معه". يمكن القول أن إسرائيل أرادت أيضا من العدوان تغيير قواعد الإشتباك بتكريس معادلة وقف العدوان مقابل رفع الحصار وفتح معبر رفح وتهميش أي هدف وطني آخر يرتبط بما يحدث في الضفة والقدس. وقد ساهمت عملية "عمود السحاب" في تعزيز شرعية حماس ومكانتها على المستوى الإقليمي والمستوى الدولي، تجلى ذلك في أصوات دعت للتفاوض معها والتوصل إلى إتفاقات، وتمكنت حركة حماس من تشكيل علاقات إتصال مع أطراف إقليمية ودولية عديدة مقارنة بالسلطة الفلسطينية.<sup>4</sup>

شكل فوز "محمد مرسي" وقتذاك وصعود تيار الإخوان إلى سدة الحكم في مصر وموقفه المساند لفلسطين باعنا على الأمل لدى حركة حماس، إلا أن العملية الإقلابية في مصر جويلية 2013 والتعديلات السياسية التي قام بها "عبد الفتاح السيسي"، بفرض إجراءات صارمة على الحدود مع

<sup>1</sup>. Michael Herzog, "operation pillar of defence (Gaza November 2012) objectives and implications", **Jerusalem Centre for Public Affairs**, vol. 3, n°. 02 (January 2013): p. 9.

<sup>2</sup>. عبد الرحمان فرحانة، العدوان على غزة.. الدوافع والمآلات، **شبكة الجزيرة الإعلامية**، 26 نوفمبر، 2012. <https://www.aljazeera.net>.

<sup>3</sup>. محمود مرزوق أبو وطفة، هيثم عبد النبي الرنتيسي، مرجع سابق، ص. ص. 30-31.

<sup>4</sup>. تيسير محسن، "قراءة في العدوان الإسرائيلي على غزة تشرين الثاني (نوفمبر 2012) الأسباب والتداعيات"، **شؤون فلسطينية** 251 (شتاء 2013): ص. 4.

القطاع وتشديد الحصار من الجانب الإسرائيلي، أدى إلى توجيه ضربة سياسية من قبل النظام المصري للحركة فقد أدت هذه الإجراءات المشددة إلى تزايد حدة الأزمة الاقتصادية والإنسانية في القطاع.<sup>1</sup>

خلال جويلية 2014م شنت إسرائيل غارات جوية على قطاع غزة، أسمتها "الجرف الصامد" مستندة في ذلك على ذريعة تمثلت في إتهام حركة حماس باختطاف ثلاثة مراقبين إسرائيليين في 12 جوان 2014 وقتلهم<sup>2</sup>. إستهدفت من خلالها إسرائيل تصفية وضرب أهداف تضم منازل قادة حركة حماس والقسام، كما قامت بتوسيع المدى العملياتي لمنظومة القبة الحديدية لحماية مدنها من صواريخ حماس.<sup>3</sup>

جاءت العملية العسكرية التي شنتها إسرائيل على قطاع غزة في جويلية 2014م، في وقت عرفت فيه دول الجوار تحولات وظروفا جعلت الحرب تكون أهدافها ومساراتها مختلفة عن حرب "عمود السحاب" و"الرصاص المصبوب"، فهي تعتبر ثالث أكبر مواجهة عسكرية بينها وبين حركات المقاومة الفلسطينية منذ فوز حركة حماس بالانتخابات.<sup>4</sup>

إن تحولات البيئة الإقليمية منذ نهاية العام 2010م أضعفت إلى حد ما حركة حماس، ولاسيما بعد الحصار الذي فرض عليها سواء من طرف إسرائيل أو من الجهة المصرية، وهو ماشكل عاملا مساعدا لتقوم إسرائيل بشن حربها على القطاع مستغلة هذه الظروف لتحقيق أهداف راهنت عليها حكومة "نتنياهو"، ومستندة أيضا إلى معلومات إستخباراتية تفترض أن القدرات العسكرية لحماس محدودة، وبإمكان هذه الضربة العسكرية الحد من قدراتها<sup>5</sup>. كما شكل الوضع الداخلي للسلطة الفلسطينية وحالة اللاتوافق بين حكومة "محمود عباس" و"حركة حماس" من العوامل التي ساعدت أيضا إسرائيل في شن حربها على القطاع، خاصة وأن الرئيس "محمود عباس" إقترح عليه المصالحة مع حماس أو المفاوضات مع إسرائيل رغم توقيفها قبل توقيع المصالحة.<sup>6</sup>

<sup>1</sup>. Martin Beck Hamas, "Israel and the July Gaza War 2014: War as a result of a policy of consecutive provocations", **Centre for Modern Middle East and Muslim Studies** (July 2014), p. 3.

<sup>2</sup>. Endalcachew Bayeh, "The Current War on Gaza: A Challenge to The Principle of The Responsibility to Protect", **Global Journal of Political Science and Administration** (May 2016), vol. 4, n°. 2, pp.79-85.

<sup>3</sup>. Yoav Limor, "Forceful Response Made Possible by Restraint", **Israel Hayom** (July 2014). <https://www.israelhayom.com/writer/yoav-limor>.

<sup>4</sup>. صالح النعماني، "توازن الرعب مآلات الحرب الثالثة على غزة"، **مركز الجزيرة للدراسات** (جويلية 2014): ص. 3.

<sup>5</sup>. المرجع نفسه، ص. 4.

<sup>6</sup>. "العدوان الإسرائيلي الجديد على غزة"، **المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات** (جويلية 2014): ص. 5.

تسببت موجة القصف الإسرائيلي على غزة في أزمة إنسانية خطيرة بغزة وخسائر إقتصادية، حيث تم هدم عدد كبير من المنازل مما أدى إلى تشريد المئات من العائلات (حوالي 900 منزل هدم) وأكثر من 1800 فلسطيني فقدوا حياتهم ونزوح نحو 488 ألف فلسطيني من مساكنهم<sup>1</sup>. كما إنتهت عملية Protective Edge بإتفاق لوقف إطلاق النار بين الطرفين، دون أن تكون له آليات ملزمة لتنفيذه ويتضمن خطوات منها:<sup>2</sup>

•توقف إسرائيل كل العمليات العسكرية بما في ذلك الضربات الجوية والعمليات البرية على غزة. كما توافق إسرائيل على فتح المزيد من معابرها الحدودية مع غزة للسماح بتدفق المعونات الإنسانية.

•توقف حماس والفصائل الفلسطينية في غزة إطلاق القذائف والصواريخ على إسرائيل، وتتولى حكومة الوفاق الفلسطينية قيادة تنسيق جهود إعادة الإعمار في غزة مع المانحين الدوليين.

•توسيع إسرائيل نطاق الصيد البحري قبالة ساحل غزة إلى ستة أميال بدلا من ثلاثة أميال فالفلسطينيون يريدون العودة إلى النطاق الدولي الكامل وهو 12 ميلا بحري.

تمكنت المقاومة من إرباك حسابات صناع القرار الإسرائيلي بالرد على الغارات العسكرية الجوية للسلاح الإسرائيلي، وكسب التأييد الدولي والإقليمي رغم التحالفات التي فرضتها التغييرات الجيوسياسية التي عرفتها منطقة الشرق الأوسط، والتي أفرزتها ثورات الربيع العربي بإسقاط أنظمة سياسية، كمصر التي أضحت في عهد الرئيس المصري "عبد الفتاح السيسي" بعد خلع الرئيس "محمد مرسي"، أكثر تشددا اتجاه القضية الفلسطينية بالإجراءات التي إتخذتها ضد قطاع غزة وحماس ودخلها في تحالف مع دول الخليج العربي التي تعارض مساندة كل من قطر وتركيا للقضية، في خطوة سعت من خلالها مصر لأن يكون لها دور إقليمي مركزي في قضايا المنطقة.

شهدت هذه الفترة أيضا تقاربا إيرانيا غربيا حول ملفها النووي وإنتهت بتوقيع إتفاق حوله، وفي المقابل فإن النخبة الحاكمة في إيران برئاسة حسن روحاني تختلف في توجهاتها عن سابقتها برئاسة أحمددي نجاد، فإيران أصبحت أكثر إهتماما بالشأن السوري، وما آلت إليه الأوضاع فيها بعد دخول

<sup>1</sup>. Endalcatchew Bayeh, op, cit. p. 81.

<sup>2</sup>. سعيد عكاشة، "النتائج المترتبة على الحرب في غزة"، المركز العربي للبحوث والدراسات (سبتمبر 2014).  
http://www.acrseg.org/11245.

النظام والمعارضة وفصائل أخرى في حرب أهلية، تريد إيران من خلالها أن تكون لاعبا و طرفا أساسيا في حل الأزمة السورية.

وبالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية فإن دعمها لإسرائيل غير المشروط في مختلف الجوانب (السياسية، الإقتصادية، الأمنية) ساهم في شن هجمات عسكرية على قطاع غزة وحصاره دون إلتزامها بأي إتفاقات دوية بشأن القطاع. وقد أتت الحروب على غزة منذ نهاية عام 2008 وبداية 2009 في ظل مرحلة عرفت فيها الساحة الشرق أوسطية متغيرات محلية إقليمية ودولية تضمنت تنفيذ مشروع الشرق الأوسط الجديد وإعادة رسم الخريطة الجيوسياسية للمنطقة. بإستغلال ما آلت إليه الأوضاع بداية بإحتلال العراق عام 2003م، وصولا إلى إسقاط أنظمة سياسية في دول عربية شملت تونس، مصر، ليبيا. وأخرى لازالت محل تجاذبات بين مصالح الدول الكبرى (روسيا- والو م أ) وبين الدول الإقليمية (إيران وتركيا، إسرائيل)، كالحرب الدائرة في سوريا التي لم تحسم بعد، وفي هذا الصدد فإن كل من تركيا وإسرائيل كان لهما مواقف متباينة من هاته التغيرات السياسية.

## المبحث الثاني: المقاربة العثمانية الجديدة تجاه التغيرات السياسية في منطقة الشرق الأوسط

استثمرت تركيا في منطقة الشرق الأوسط بالإنفتاح عليها، بأن تكون قادرة على التأثير في مجريات الأحداث لا مجرد شاهد أو مثقل لها، ومن ثم شهدت علاقات تركيا بمحيطها الإقليمي الكثير من التطورات في آلياتها بأن تقيم توازنا دقيقا بين مختلف التيارات والمصالح والإتجاهات الأمريكية - الأوروبية والإسرائيلية، الإسلامية والعربية.<sup>1</sup>

وفقا لهذه المقاربة، أبدت تركيا إهتماما بالغا بالأداة الدبلوماسية التي تسعى من خلالها لعلاج المشكلات بينها وبين جيرانها، فبالإضافة إلى تبنيها مبدأ تصفير المشكلات Zero Problem فإنها أخذت بالمبادرة لحل أي مشكلة قد تطرأ في علاقاتها الخارجية ومبدأ السبق بخطوة بدل الإنتظار.<sup>2</sup>

إتخذت تركيا من المتغيرين الإقتصادي والهوية كمدخل وآلية لإقامة تعاون إقتصادي والتنمية بين دول الشرق الأوسط إذ تعتبر أن التعاون الإقتصادي أحد أسس السلام وتشجيع الإستقرار السياسي.<sup>3</sup> أما بالنسبة لمتغير الهوية فإنه لا يمكن حسابه وفقا للطرق التقليدية المتبعة في الإقتصاد، أو الإحصاء إذ يعد في أحد خصائصه مجموعة القيم السائدة لدى النظام السياسي ونخبته الحاكمة.<sup>4</sup> وعليه فإنها ترى وفق مقاربتها العثمانية الجديدة في منطقة الشرق الأوسط، رغم ما تحمله من تعدد ثقافي وإثني ديني وما يحتويه في طياته من بذور الإنشقاق والنزاعات التي تعاني منها كثير من الدول، إلا أنها تمثل بالنسبة لها مصدر للإغناء والأمل.<sup>5</sup>

جاءت الثورات العربية لتشكل تحديا كبيرا وجديا لتركيا ورؤيتها لمنطقة الشرق الأوسط، حيث إنعكست مقاربتها في مواقفها اتجاه القضايا العربية.<sup>6</sup> والتي مثلتها نظرية العمق الإستراتيجي والعثمانية الجديدة لتعكس على سياستها الخارجية وعلاقاتها الثنائية مع دول الجوار، لا سيما منها سوريا بعد قيام

1. عيسى السيد الدسوقي، التوجهات الإقليمية في الشرق الأوسط بعد الحرب الباردة (القاهرة: دارالأحمدي للنشر والتوزيع، 2009)، ص. 90.

2. أحمد داوود أغلو، "تركيا والديناميات الأساسية للشرق الأوسط"، شؤون الأوسط 116 (خريف 2004): ص. 91.

3. ميشال نوفل، مرجع سابق، ص. 101.

4. سمير سبيتان، مرجع سابق، ص. 117.

5. ميشال نوفل، مرجع سابق، ص. 100.

6. محمد عبد القادر خليل، "تركيا وثورات الربيع العربي"، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية (جوان 2012).



موجة الإحتجاجات فيها لتتطور وتصل مرحلة تشهد فيها حرب أهلية بين المعارضة والنظام، وعليه سيتم التطرق لموقف تركيا من الثورات العربية.

### المطلب الأول: الثورات العربية: نحو تبني خطاب براغماتي

تزايد ظهور الدور التركي في منطقة الشرق الأوسط منذ تولي حكومة حزب العدالة والتنمية سدة الحكم في 2002م، وتزايد معه إنخراط تركيا في القضايا المحورية للمنطقة لتأكد مكانتها كفاعل للإستقرار واتجهت إلى تغيير خطابها السياسي وممارستها خاصة بعد منتصف عام 2009م، التي تمثلت بإنتهاج خط متعدد الأبعاد من حيث النشاط، ويمكن القول أن تولي "أحمد داوود أوغلو" وزارة الخارجية أحدثت تغييرا على مستوى سياستها الخارجية وعلاقاتها عن طريق تجسيد رؤية تركيا الذي إستند على الدور التركي فيما إعتبره عمقها الإستراتيجي<sup>1</sup>. وإعادة بعث العثمانية الجديدة، فجاءت مقاربتها للتحولات الجيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط تجسيدا لإستراتيجيتها.

في ظل التحولات التي تشهدها الدول العربية فإن الموقف التركي تميز بالارتباك والتردد في بادئ الأمر، وظهر ذلك في عدم تقديم دعم واضح ورسمي، لأن المصالح الإقتصادية التركية الهامة كانت في دائرة الخطر بالمنطقة، لذا لم ترد أن تغامر على الرغم من ترحيبها بخيارات الشعوب المناهية بالإصلاح السياسي والديمقراطية<sup>2</sup>.

\* /تونس: لم يبرز الموقف التركي بوضوح أثناء قيام الإحتجاجات التونسية نتيجة قصر مدتها، ورغم ذلك فإنها حظيت بدعم الحكومة التركية وساندها فالعلاقات الثنائية بين البلدين عرفت تقارب أكثر بعد وصول حركة النهضة التونسية إلى الحكم. فتونس تمثل شريكا إقتصاديا بإمتياز لتركيا حيث تم عقد العديد من الإتفاقيات الإقتصادية بين البلدين، وحظيت بزيارة المسؤولين الأتراك وتصريح أردوغان بأنهم يدعمون المشروع الديمقراطي الناشئ في تونس، وأبدت إستعدادها لمساعدة تونس في كافة المجالات وتوطيد هذه العلاقات القديمة والتي تمتد جذورها إلى العهد العثماني<sup>3</sup>.

<sup>1</sup>. بولنت آراس وآخرون، التحول التركي تجاه المنطقة العربية، ط 1 (عمان: مركز الدراسات الشرق الأوسط، 2012)، ص. ص. 15-17.

<sup>2</sup>. رانية طاهر، "الدور الإقليمي التركي في ظل ثورات الربيع العربي"، رؤية تركية 4 (شتاء 2013): ص. 169.

<sup>3</sup>. الزبير خلف الله، "قراءة في العلاقات التونسية التركية من زوايا مختلفة"، ترك برس، 11 سبتمبر، 2014. القسم السياسي.

تعد تونس وجهة للإستثمار الإقتصادي فحسب إحصائيات سنة 2015 م، فإن حجم الإستثمارات التركية فاق 210 مليون دولار أمريكي، في حين بلغ التبادل التجاري 992 مليون دولار في مجالات مختلفة، كما إعتبرتها تركيا بوابتها للولوج إلى القارة السمراء وأسواقها، فهي من أهم وأكبر شركاء تركيا الإستراتيجيين من حيث موقعها الهام وعلاقتها مع دول القارة الأفريقية والتي يبلغ عدد سكانها 1,2 مليار نسمة وتعتمد على الإستيراد بنسبة 86% من إستهلاك سكانها، مما يفتح آفاق إقتصادية لها مع القارة.<sup>1</sup>

\* /مصر: أسقطت الإحتجاجات والحراك الشعبي في مصر نظام "حسني مبارك" وأركانها المرتبطة به والمعركة للإصلاح والتغيير السياسي، لاسيما منها التوريث ولأن أحداثها كانت متسارعة فإنها سارت دون وجود إختلافات في المواقف الدولية والإقليمية من التغيير، فيما حسمت الولايات المتحدة الأمريكية موقفها بمساندة خلع الرئيس "حسني مبارك" وإبقاء علاقاتها بالمؤسسة العسكرية التي ساهمت في إسقاط نظامه وشكلت فيما بعد المجلس العسكري برئاسة حسين طنطاوي الذي تولى قيادة المرحلة الإنتقالية.<sup>2</sup>

اتخذت تركيا موقفا داعما للتحول السياسي الحادث في مصر بتقديم الحزب الحاكم في تركيا ذي المرجعية الإسلامية النصيحة الإنتخابية لحزب الحرية والعدالة (حزب الإخوان المسلمين) خلال الإنتخابات الرئاسية، وذلك لتصحيح الصورة النمطية عن الإخوان المسلمين، كما تعهدت تركيا عقب وصول "محمد مرسي" إلى السلطة بمنح مصر مبلغ 2 مليار دولار أمريكي، لتمويل مشاريع البنية التحتية والمساهمة في إحتياطات العملات الأجنبية، كما بدأت تركيا في الدفع بإتجاه شراكة إستراتيجية جديدة مع مصر ما بعد مبارك. ويمكن القول بأن هذا كان متغيرا جديدا برز إستجابة للنظام السياسي الإقليمي المتغير في الشرق الأوسط الذي تلى ما بعد الحراك الشعبي العربي، وقد ذكر داوود أوغلو: "أنه من أجل توازن القوى الإقليمي نريد أن يكون لدينا مصر قوية، هذا هو قرارنا الإستراتيجي نريد مصر قوية الآن".<sup>3</sup>

<sup>1</sup>. يسرى وناس، "تركيا وتونس علاقات اقتصادية وثقافية تنامت عقب الثورة"، وكالة الأناضول، 26 ديسمبر، 2017، القسم السياسي.

<https://www.aa.com.tr/ar>.

<sup>2</sup>. "التوازنات والتفاعلات الجيوإستراتيجية والثورات العربية"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات (أفريل 2012): ص. 9.

<sup>3</sup>. Maliha Benelli Altunisik, "Turkey after The Arabe Uprisings Difficulties of Hanging on in there". **ISPI**, vol. 223 (December 2013): pp. 3. 4.

جاء موقف تركيا المساند للتغيير في مصر وما نتج عن الإحتجاجات من إجراء إنتخابات ديمقراطية تمخضت عنها إختيار محمد مرسي رئيسا للبلاد، قبل أن يتم خلعه. لا سيما وأن تيار الإخوان حظي بفرصة تولي مقاليد الحكم في مصر، وقد جاء تأييد تركيا لهاته التغييرات السياسية الحاصلة في مصر والشرق الأوسط ككل، في سياق تأييدها لإرساء أنظمة ديمقراطية كما إعتبرت فرصة بالنسبة لها لإعادة تأكيد هويتها كدولة مسلمة، ديمقراطية لها طموح بأن يكون لها تأثير عبر نموذجها الديمقراطي في منطقة الشرق الأوسط، كما تنبأت العديد من التوقعات بأن النظامين التونسي والمصري الجديدين سيستوحيان من النموذج التركي وما حققه إقتصادها<sup>1</sup>. الذي إستند إلى أيديولوجية نيوليبرالية وبيئة سياسية مستقرة ودستور يدعم إنتخابات حرة دورية، إلا أن الجيش المصري قام بإنقلاب والإطاحة بحكومة مرسي في جويلية 2013م، مما أفرز تباعد بين أنقرة وواشنطن ومصر. فتركيا عارضت الإطاحة بالرئيس المصري المنتخب ديمقراطيا، وإدانة قاعدته السياسية من الإخوان<sup>2</sup>.

كان من نتائج دعم تركيا لحكومة مرسي والإخوان المسلمين ومعارضتها الشديدة للحكم العسكري أن توترت العلاقات الثنائية مع مصر السيسي، استدعت وزارة الخارجية المصرية بإستدعاء السفير التركي في نوفمبر 2013 لإبلاغه بأن أمامه 48 ساعة لمغادرة البلاد. ويكمن السبب وراء الإنقلاب العسكري في مصر على حكومة مرسي وخلعه في إصدار الرئيس مرسي إعلانا دستوريا وضع فيه سلطاته التنفيذية فوق المراجعة القضائية وإقتراح دستورا قام بصياغته الإسلاميون مما أدى إلى عودة الإحتجاجات المناهضة لحكم الإخوان بشكل عنيف، وفشلت محاولات إجراء حوار مع الأحزاب السياسية المختلفة، لتبدأ بذلك حالة تمرد ضد مرسي بمساعدة من الجيش وتدخله، بعد أن قدم تحذيرات بأنه يضطر إلى التدخل ليعلن السيسي في وقت لاحق في شهر جويلية 2013م، أن الجيش قد أطاح بالرئيس السابق مرسي من أجل إنقاذ السلطة<sup>3</sup>.

شكل الإنقلاب العسكري في مصر حجر عثرة أمام المصالح الإقتصادية الكبيرة والإستراتيجية السياسية لتركيا، خاصة السياسية منها فالإنقلاب كان بدعم من إسرائيل والإمارات العربية، والسعودية والذي لم تعارضه إيران بسبب موقف حكومة مرسي المعارض للنظام السوري. أمام هذه التحالفات

<sup>1</sup>. Sener Aktur, "Turkey's Role Arb Spring and The Syrian Conflict", *Turkish Policy Quarterly*, (winter 2017): vol. 15, n°, 4. p.92.

<sup>2</sup>. ريتشارد فولك، "هل تقبل الولايات المتحدة بإستقلال السياسة الخارجية التركية في الشرق الأوسط؟"، *رؤية تركية* 2 (ربيع 2011): ص. ص. 36-38.

<sup>3</sup>. Soner Cagaptay, Marc sievers, "Turkey and Egypt 's Game in The Middle East", *The Washington Institute*, (March 2015).  
<https://www.washingtoninstitute.org>.

المساندة للإقلااب في مصر وجدت تركيا نفسها في عزلة خاصة وأن علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية شهدت توترا عقب تأييد الأخيرة لإقلااب السيسي، مما يعني أن الأنظمة السياسية التي يتم إنتخابها بطريقة ديمقراطية وشرعية يمكن إطاحتها من قبل المؤسسات العسكرية في تلك البلدان.<sup>1</sup>

**\*/ليبيا:** شهدت العلاقات السياسية بين تركيا وليبيا تحولا كبيرا في مسارها بعد قيام النظام الجمهوري في ليبيا عام 1969، فقد سارت بنوع من الفتور لإختلاف مبادئ القادة في كلا البلدين بعد تحفظها عليه مما أثر في مستوى إرتقاء العلاقات. وفي ظل النظام الملكي بدأت تشهد نوعا من بوادر التحسن عقب تجديد الإتفاقية التجارية لسنة 1968 في نوفمبر 1970م.<sup>2</sup>

وفي ظل الظروف الدولية ومتغيراتها، تبنت تركيا سياسة التقرب نحو العالم العربي والإسلامي فترة الثمانينات لتتوج بنتطوير علاقاتها معه منذ عام 2002م. إذ سعت تركيا إلى إنعاش علاقاتها بالدول العربية بإعتماد المتغير الإقتصادي، وتعد ليبيا إحدى الدول التي كان لها عدة إتفاقيات مع تركيا في هذا الجانب، فخلال فترة القذافي وصل التبادل التجاري بين البلدين عام 2010م إلى 8,9 مليار دولار وأفصحت ليبيا أنها ستقدم إستثمارات تصل قيمتها 100 مليار دولار للشركات التركية حتى عام 2013م، في حين وصلت قيمتها في قطاع التشييد إلى 15 مليار دولار منحت للشركات التركية، كما دخلت مشاريع حيز التنفيذ بعدد 160 مشروعا إستثماريا تركيا في ليبيا عام 2010م.<sup>3</sup>

عمدت تركيا إلى التريث في إتخاذ موقف بارز اتجاه الحراك الشعبي في ليبيا نظرا للمصالح التي تربطهم، وسعت إلى تبني مساع دبلوماسية لتبقي الرئيس الليبي معمر القذافي الذي أقامت معه جسرا تواصليا لحثه على الأخذ بمطالب المتظاهرين وتقديم تنازلات، وبادرت بتقديم المساعدات الإنسانية فقط.<sup>4</sup> وقد عارضت أنقرة في بداية الأحداث بليبيا التدخل الدولي والعقوبات الإقتصادية ضد نظام القذافي خوفا من تضرر مصالحها وفقدان نفوذها الإقتصادي فيها، ورغم معارضتها إلا أنها

<sup>1</sup>. محمد إلهامي، "العلاقات المصرية التركية الجذور والثمار، المعهد لمصري للدراسات (ديسمبر 2017).

<https://eipss-eg.org>.

<sup>2</sup>. نبيل المظفري، "العلاقات الليبية - التركية 1969-1989 دراسة سياسية وإقتصادية" (عمان: دار غيدار للنشر، 2010)، ص. ص. 74-81.

<sup>3</sup>. "الموقف التركي من الثورة الليبية"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات (مارس 2011): ص. 3.

<sup>4</sup>. "تحولات السياسة التركية تجاه ليبيا: الدوافع والإنعكاسات"، مركز الإمارات للسياسات (يوليو 2016): ص. 17.

عادت في موقفها وساندت الحملة الغربية ضد ليبيا، بإتخاذها قرار الإنضمام إلى العمل العسكري الذي قاده حلف الناتو.<sup>1</sup>

بإتخاذ تركيا موقفا داعما للسياسات الغربية وحلف الناتو، وُجّهت لها إنتقادات عدة لإزدواجية موقفها تجاه الحراك الشعبي في ليبيا بتحوّله لحرب أهلية، ويمكن القول أن تركيا أرادت أن تحافظ على لعب دور فاعل ضمن ما يجري في ليبيا حتى تتمكن في وقت لاحق من بناء علاقات مع النظام الذي سيأتي خلفا لنظام القذافي والحفاظ على مصالحها الإقتصادية. ما يدعم ذلك إعتراف أنقرة بالمجلس الوطني الإنتقالي في أوت 2011م، بأنه ممثّل الدولة والشعب الليبي وأرسلت سفيرا إلى طرابلس في 2 سبتمبر 2011م.<sup>2</sup>

سعت تركيا إلى إقامة توازن بين مصالحها ومواقفها في ليبيا وتكريس تأثيرها فيها بالإنخراط سياسيا في ليبيا وترويج تجربتها، من خلال تصريح قدمه نائب رئيس الوزراء التركي "بشير أتالاي" Beşir Atalay في أبريل 2013م، تحدث فيه عن الثورة الديمقراطية الصامته وأن على ليبيا دراسة إستراتيجية للتغيير بشكل جيد للغاية. أثناء هذه الفترة أتاحت لها دبلوماسيتها النشطة عقد إتفاقيات إقتصادية كبيرة مع النظام الليبي الجديد، إلا أنها إنحصرت لاحقا مع حكومة المؤتمر الوطني العام في طرابلس نظرا للإقسامات الداخلية التي شهدتها ليبيا ما بعد القذافي. وفي ظل ذلك فإن أنقرة ورغم تأزم علاقاتها بالنظام الليبي في عام 2015م، كانت السبّاقة إلى إستضافة "فائز السراج" ودعمها لحكومته والذي إستقبله رئيس الوزراء السابق أحمد داوود أوغلو في 11 جانفي 2016م، حيث أكد أن تركيا "ستساهم في نهضة ليبيا الإقتصادية وإعادة إعمارها". وفي هذا السياق فإن تبني تركيا موقفا داعما للحكومة والنظام السياسي الجديد في ليبيا، يأتي ضمن الحفاظ على مصالحها الإستراتيجية في مقابل ممارسة ضغوط على حلفائها المعارضين لحكومة الوفاق الليبية.<sup>3</sup>

\* /سوريا: تشترك سوريا وتركيا بحدود يبلغ طولها 910 كلم، وبالعلاقات تاريخية تعود إلى الحقبة العثمانية. ورغم وجود عناصر مشتركة بين البلدين وشعبهما، إلا أن ما ميز العلاقات بين البلدين

1. Karol kujawa, "The Turkish Reaction to Events in North Africa", **Bulletin Their Polish Institute of International Affairs**, n°57, (June 2011), pp. 514-515.

2. Helin Sari Erten, "Arab Spring and the Regionalization of the Kurdish problem; possible outcomes for turkey and the GCC", in Ozden Zeynep octav (ed.), **GCG- Turkey Relations: Dawn of a New Era** (Cambridge: Gulf Research Centre, Inc, 2015), pp. 221-224.

3. تحولات السياسة التركية تجاه ليبيا، مرجع سابق، ص. ص. 5-7.

ولسنوات طويلة عقب تأسيس الجمهورية التركية هو الفتور والتوتر<sup>1</sup>. ويعد لواء هاتاي (الإسكندرونة) أحد صور النزاع والتوتر بين الجارتين، حيث قام الإنتداب الفرنسي على سوريا بضمه لتركيا.<sup>2</sup>

تركت الديناميات الدولية الفاعلة أثرها على السياسة الخارجية التركية، لتكون بذلك تركيا ضمن إصطفاف ثنائي القطبية للحرب الباردة<sup>3</sup>. في حين كانت منطقة الشرق الأوسط موضع تجاذب وتنافر إقليمي ودولي حاد ومعه العلاقات بين الجارتين (تركيا وسوريا)، فقد شكلت عديد القضايا جوهر الخلاف بينهما منها قضية المياه التي صعّدت من حدة التوتر بينهما، خاصة مشروع جنوب شرق الأناضول GAP<sup>4</sup>. كما شكلت المشكلة الكردية متغيرا بارزا في تأزم العلاقات بين الجارتين، بعد تمكن رئيس حزب العمال الكردستاني "عبد الله أوجلان" Abdullah Öcalan من إيجاد ملجأ آمن ودعم سياسي في دمشق قبل وقوع الانقلاب في تركيا عام 1980، لتصبح الورقة الكردية في سوريا ضد نفوذ تركيا على مصادر المياه.<sup>5</sup>

في ظل التوترات المتزايدة بين البلدين بسبب مشكلات المياه، الحدود، المشكلة الكردية وإتفاقية التعاون الأمني التي أبرمتها تركيا وإسرائيل، بدا أن البلدين على حافة الدخول في مواجهة عسكرية. ففي عام 1998 هدد الجيش التركي علنا بإجتياح سوريا بسبب دعمها للأكراد، لتقبل سوريا فيما بعد بمطالب تركيا<sup>6</sup>. وتدخل العلاقات التركية السورية مرحلة جديدة توجت بإتفاق أضنة 1998م وبوصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة عام 2002م، أولى إهتماما بالغا للأداة الدبلوماسية وإعتماد مبدأ السابق بخطوة. فحسب "أحمد داوود أوغلو": "أن الضعف بعينه هو إعتبار جار ما غير موجود وإتباع دبلوماسية توتر بشكل دائم معه، كما أن الطرف الذي يستطيع إستخدام المبادرة في العلاقات المتوترة يظهر واثقا من نفسه ومن قدراته".<sup>7</sup>

1. عمر الحضرمي، العلاقات العربية التركية تاريخها واقعها ونظرة في مستقبلها، ط 1 (عمان: دار الجديد للنشر والتوزيع، 2010)، ص. 210.

2. صلاح العقاد، المشرق العربي المعاصر (القاهرة: مكتبة الأنظر المصرية، 1998)، ص. 31-32.

3. Ömer Taşpınar, "Turkey's Middle East policies Between Neo-Ottomanism and kemalism", Carnegie Middle East Center (September 2008): p.7.

4. عبد العزيز شحادة المنصور، المسألة المائية في السياسة السورية تجاه تركيا، ط 1 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010)، ص. 54.

5. Ömer Taşpınar, op. cit, p. 11.

6. Ibid, p.13.

7. أحمد داوود أوغلو، مرجع سابق، ص. 91.

بناءً على ذلك، هيأت الحكومة التركية الجديدة المجال لجارتها الجنوبية لمزيد من التقارب الذي توج بزيارة الرئيس التركي "أحمد نجدت سيزر" لسوريا عام 2005<sup>1</sup>. وفتح ذلك المجال أمام التبادل الإقتصادي بين البلدين وتوفير أسواق جديدة مزدهرة لتركيا، والتوصل إلى تسويات فيما يخص ولاية هاتاي في عام 2005م، والموارد المائية في عام 2008، وتبع ذلك تعزيز العلاقات الدبلوماسية والإقتصادية والثقافية وإنشاء منطقة تجارة حرة دخلت حيز التنفيذ عام 2007م، وصولاً لترتيبات السفر بدون تأشيرة في عام 2009م، كما شهدت الصادرات السورية باتجاه تركيا تزايداً بلغ 626 مليون دولار عام 2010م<sup>2</sup>.

بالرغم من التقارب الكبير بين البلدين وتطوره إلى مستوى تبادل الزيارات العائلية بين رؤساء الدولتين، إلا أن إنطلاق الإحتجاجات في سوريا وتأزم الوضع فيها، أدى إلى عودة الخلاف والتوتر في العلاقات الدبلوماسية بين الجارتين، فالأزمة السورية إنطلقت في ظل واقع جيواستراتيجي معقد، يمكن القول معه أن النظام السوري قد تفاجأ بها لكونه كان محكوماً بصورة نمطية فرضت عليه سوء تقدير قابلية المجتمع السوري للإحتجاج. بالإضافة إلى كونه يعمل على توظيف التقاطعات المصلحية للسياسة الخارجية لإضفاء الشرعية والتقرب من الغرب، وكان من نتائج تحالفه مع تركيا إخراجها من عزلته السياسية الدولية التي فرضت عليه في عام 2005م بعد مقتل رئيس الوزراء اللبناني "رفيق الحريري"<sup>3</sup>.

وضعت الأزمة السورية حكومة أردوغان ومقاربتها العثمانية أمام خيارات صعبة في إتخاذ قرارها اتجاه ما يجري في الجارة سوريا، بين المحافظة على المثل أو الإلتزام بعلاقاتها مع نظام بشار الأسد. حيث كان الخطاب الرسمي التركي يحث الرئيس "بشار الأسد" على القيام بإصلاحات إقتصادية وسياسية لتجنب تصاعد موجة الإحتجاجات، غير أن جهود الوساطة التركية بين النظام والمعارضة السورية باءت بالفشل، في حين إعتبر أردوغان أن ما يحدث في سوريا على أنها مشكلة داخلية<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> علي حسين باكير، "محددات الموقف التركي من الأزمة السورية"، في "العرب وتركيا تحديات الحاضرين ورهانات المستقبل"، المحرر، محمد نورالدين، ط1 (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012)، ص. 116.

<sup>2</sup> Christopher Philips, "Into the Quagmire Turkey's Frustrated Syria policy", **The Royal Institute of International Affairs** (December 2012): p. 3.

<sup>3</sup> "التوازنات والتفاعلات الجيواستراتيجية والعربية للثورات العربية"، مرجع سابق، ص. 13.

<sup>4</sup> Helin Sari Erten, op. cit, pp.224- 226.

بتفاهم الوضع السياسي والأمني في سوريا وتعنت النظام السوري، توجهت تركيا إلى تغيير لغة خطابها السياسي اتجاه نظام بشار الأسد بتخليها عن أحد مبادئ المقاربة العثمانية وهي "صفر مشاكل" مع الجيران، لتُظهر تأييدها للمطالب الشعبية وبدأت حكومتها بإستضافة المعارضة السورية.<sup>1</sup>

إستندت تركيا في اتخاذ قرارها لدعم المعارضة السورية إلى كون نموذجا حظي بالتأييد في الشرق الأوسط، كذلك فوز التيار الإسلامي في الإنتخابات التونسية والمصرية والمغربية، وإيقانها بأن الأسد أضحي محكوما عليه كغيره من رؤساء تونس ومصر وليبيا بعد أن تغير مجرى الأحداث في سوريا في عام 2012م، كما شكل العام 2013م منعطفًا للمقاربة التركية وخطابها تجاه الأزمة السورية (أنظر ملحق رقم 06).<sup>2</sup>

### المطلب الثاني: الملف النووي الإيراني: كعامل محفز للتقارب والتعاون (تركيا-إيران)

تعد فترة حكم الرئيس الراحل "تورغوت أوزال" الذي تبنى العثمانية الجديدة وأسس لمؤتمر رؤساء الدول الناطقة بالتركية عام 1992م، من المراحل التي أسهمت في توجيه إدراك الحكومة التركية نحو الشرق.<sup>3</sup> ثم مجيء حزب العدالة والتنمية الذي إنطلق من رؤية أعادت الإهتمام بدائلها الإقليمية ومصالحها في المنطقة مع الحفاظ على علاقاتها ومصالحها ضمن توجهها نحو الغرب كونها تعد حليفا له، وعضوا في منظومة الدفاعية المتمثلة في حلف الناتو، وبناء علاقات إستراتيجية مع دول الجوار ومن ضمنها إيران.

منذ قيام الثورة الإسلامية في إيران عام 1979 احتفظت بعلاقات مستقرة مع تركيا التي نأت بنفسها عما يدور في الداخل الإيراني، لتشهد هاته العلاقات ومنذ عام 2002م تطورا بارزا بتأسيس شراكة إستراتيجية بين قوتين إقليميتين، وهذا لم يمنع التنافس بينهما، فهو قائم على أسس تتمثل في إختلاف الخصوصيات السياسية والإقتصادية والثقافية للبلدين ومحاولة كل منهما الترويج لنموذجها نظرا للإمتداد الحضاري العريق، ضمن محيطها الإقليمي لتحتل مركزا مهيما في الدائرة الشرق أوسطية.<sup>4</sup> وفي إطار تنافسها مع تركيا اتجهت إيران إلى الإهتمام بجمهوريات القوقاز حيث تعتبر

<sup>1</sup>. Francesco D'Alema, "The Evolution of Turkey's Syria Policy", Istituto Affari internazionali (October 2017): pp. 6- 7.

<sup>2</sup>. جان ماركو، "المفاعيل الدولية والداخلية للسياسة التركية في سوريا"، سياسات عربية 17 (نوفمبر 2015) ص. 94.

<sup>3</sup>. سمير سبيتان، مرجع سابق، ص. 118.

<sup>4</sup>. عمار جفال، التنافس التركي - الإيراني في آسيا الوسطى والقوقاز، ط 1 (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2005)، ص. ص. 14- 15.



جمهورية أذربيجان المستقلة في مقدمة الإهتمامات الإيرانية، ففيها ما يقارب نحو 6 ملايين أذري إذ يشكل التداخل الإقليمي والجغرافي بينهما أحد الإعتبارات الأساسية للتنافس، وفي المقابل فإن تركيا أيضا تعتبرها إمتدادا للعالم التركي الذي يمتد جغرافيا من البلقان غربا إلى حدود الصين شرقا (حوالي 150 مليون نسمة) مما يمثل مجالا جيواستراتيجيا ذا أهمية بالغة بالنسبة لتركيا.<sup>1</sup>

كما يشكل المتغير الإثني عاملا للتنافس بين الدولتين، فحسب أحمد داوود أغلو أدت الخيارات المختلفة للدولتين إلى تشكيل توازن تنافسي دائم يتقاطع عنده التنافس الجيوسياسي والديني فهي تشبه من إحدى الزوايا العلاقات الألمانية الفرنسية<sup>2</sup>. ويمثل خط بغداد- ديار بكر خط المنافسة والذي يمثل العراق حاليا، وتشكل الأقلية الكردية المتواجدة على الحدود بين الدولتين نقطة خلاف بين البلدين فيما مضى حيث كانت تركيا توجه إتهامات لإيران بدعمها لحزب العمال الكردستاني، والذي كانت تستغله إيران كأساس تكتيكي لتحقيق مصالحها<sup>3</sup>. كما أثار تزايد النفوذ التركي الإقليمي قلقا بالنسبة لإيران، لا سيما في منطقة الشرق الأوسط التي تشهد تحولات جيوسياسية وجيواستراتيجية، فتركيا التي تحظى بالقبول لدى الغرب، سمح لها أداء دور وظيفي في المنطقة<sup>4</sup>. وفي مقابل ذلك، فإن إيران لا تلقى نفس القبول من طرف الغرب أو دول المنطقة نتيجة للحساسية المذهبية وقضايا خلافة أخرى، أما بالنسبة للغرب فيرجع لكون إيران تنتهج سياسات ومواقف معادية له يضاف لها برنامجها النووي. وعلى الرغم من وجود عدد من القضايا الخلافية بين الجارتين وأبعاد تنافس بينهما كقوتين إقليميتين لمد نفوذهما ولعب دور محوري إقليمي، إلا أننا نجد في أبعاد التنافس تلك مصالح مشتركة تدفع الطرفين إلى التعاون للحفاظ على التوازنات الجيوسياسية والجيواستراتيجية والجيواقتصادية في المنطقة.<sup>5</sup>

تبعاً لذلك، قامت تركيا برفع مستوى التعاون بينهما بتأسيس شراكة إستراتيجية، كما كان لموقف تركيا الداعم لإيران في ملفها النووي أثر إيجابي في علاقاتهما، بقول الحكومة التركية بإستمرار أنه من حق الدول إمتلاك الطاقة النووية الموجهة لأغراض سلمية. أكد ذلك رئيس حكومة تركيا في

1. المرجع نفسه، ص. ص. 38-39.

2. أحمد داوود أغلو، مرجع سابق، 465.

3. غراهام فولر، مرجع سابق، ص. 155.

4. بكر محمد رشيد البدور، مرجع سابق، ص. 229.

5. فؤاد كيمن، توجهات تركيا وإيران في الشرق الأوسط، سياسات ومصالح، ط 1 (أبو ظبي: مركز الإمارات العربية

المتحدة، 2014)، ص. 12.

الولايات المتحدة الأمريكية قائلا: "إنه ليس من العدل أن تمتلكوا أنتم مئات الأسلحة النووية بينما تقولون لإيران لا تفعل ذلك".<sup>1</sup>

شكل المتغير الإقتصادي الطاقوي عاملا أساسيا في تطوير العلاقات التركية الإيرانية، إذ يعد الغاز الإيراني من ضمن الواردات الأولى لتركيا من منطقة الشرق الأوسط. ففي عام 2004م بلغ حجم التبادل التجاري بين الدولتين 2,7 مليار دولار أي ما قيمته 3,3% من إجمالي المبادلات البينية الثنائية. وبذلك تصدرت إيران المرتبة الثالثة بعد روسيا وأوكرانيا، في المبادلات التجارية مع تركيا حيث شجعت الحكومة التركية على إقامة علاقات إقتصادية جيدة، وزيادة التبادل والاستثمار في إيران كما عملت على المساهمة في حل المشكلات الإيرانية مع الغرب.<sup>2</sup>

في إطار العقوبات الإقتصادية التي فرضتها الدول الغربية على إيران، فإن التعاون الدبلوماسي والإقتصادي بين البلدين إزدهر في السنوات الأخيرة، وإزداد التعاون الأمني ضد التهديدات المشتركة مادفع رجب طيب أردوغان لحث إيران على ضرورة التعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية (IAEA) وضمان شفافية أنشطتها النووية، فيما أعلنت وزارة الخارجية التركية أن العلاقات التركية الإيرانية يتم تحديدها من خلال الإعتماد المشترك بعدم التدخل وعلاقات الجوار الودية، والتعاون الإقتصادي والأمني وتفضيلها الحوار والحل الدبلوماسي لحل أزمة الملف النووي لإيران.<sup>3</sup>

تبعاً لذلك، قدمت تركيا نفسها كوسيط بين إيران والغرب في إطار دبلوماسية الوساطة التي تبنتها تركيا، بعد إعلان الولايات المتحدة رغبتها الحوار مع إيران حول ملفها النووي الذي طال أمده، حيث أعلن أردوغان بأنه على إستعداد للعب دور الوسيط بقوله: "إن هناك رغبة لدى الطرفين في لعب تركيا لهذا الدور".<sup>4</sup> كانت تركيا من بين الدول الراضية للعقوبات المفروضة على إيران وللسياسات الصارمة التي إنتهجها الغرب ضدها. فإن تركيا كما روسيا والصين أبدت حذرهما اتجاه نوايا إيران وبرنامجهما النووي فبإحالة الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن في عام 2006م، إمتنعت الصين عن التصويت عن قرار فرض عقوبات على إيران، وقد أكدت عبر دبلوماسيتها الرسمية حق إيران

<sup>1</sup> حقي أوغور، "تركيا وإيران البعد عن حافة الصدام"، في تركيا بين تحديات الدخل ورهانات الخارج، المحرر: محمد عبد العاطي، ط1 (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2010)، ص. 218.

<sup>2</sup> غراهام فولر، مرجع سابق، ص. 156-157.

<sup>3</sup> Sinan Ulgen, "Turkey and the Bombs", Carnegie Endowment for International Peace (February 2012), pp. 5- 7.

<sup>4</sup> حقي أوغور، مرجع سابق، ص. 221.

المشروع في إكتساب الطاقة النووية السلمية بموجب المادة الرابعة من معاهدة عدم الإنتشار. أما روسيا فقد وافقت على قرار فرض العقوبات على إيران بسبب عدم تعاونها، فإن تركيا إنتقدت إستخدام العقوبات كأدوات سياسية وشددت على أن الحوار السياسي وحده هو الحل لأزمة الملف النووي الإيراني، وكان موقفها إنطلاقاً من حاجتها للتوازن بما يتوافق مع صفر مشاكل مع الجيران، وبين عضويتها ضمن التحالف الغربي لحلف الناتو والمفاهيم السياسية الأمنية الغربية.<sup>1</sup>

دعمت تركيا الجهود الدولية للحد من الإنتشار النووي وأقرت المبادرات والمعاهدات الدولية، كما قامت بالمصادقة على البروتوكول الإضافي لحظر الإنتشار النووي في جويلية 2000م. وبحسب أستاذ الإقتصاد السياسي الدولي في جامعة كوك "ضياء أوز" Zia Öz: "إن السياسة الخارجية التركية تجاوزت مجال الإقتصاد إلى إعتبرات تتعلق بالثقافة والهوية التي تعتبر جزءاً من العمق التاريخي الإستراتيجي"، حيث يعزو أن تركيا مضت في دعم تقاربها مع إيران بسبب هويتها الإسلامية. وفي تصريح لرئيس الوزراء "رجب طيب أردوغان" Recep Tayyip Erdoğan: "أنه إذا أمكن إزالة جميع العقبات فإن الدول الإسلامية 57 في العالم تكون قادرة على تشكيل مجموعة مكثفية ذاتياً".<sup>2</sup>

ساهمت التحولات الجيوسياسية التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط منذ أواخر عام 2010م في إيجاد تسوية للملف النووي الإيراني بتوقيع مجموعة 1+5 (الصين، روسيا، فرنسا، و.م.أ، المملكة المتحدة) بالإضافة إلى ألمانيا على الإتفاق مع إيران في 15 جويلية 2010 بفيينا، بعد محادثات دامت 18 شهراً وافقت فيها إيران على مجموعة شروط مشددة من أجل رفع العقوبات المفروضة عليها إذا ما إلتزمت بها، وبتوقيعها على الإتفاق صرح وزير الخارجية الإيرانية "جواد ظريف" Javad Zarif: "إن الإتفاق النووي يمكن أن يخلف مجالاً للتعاون بشأن القضايا الإقليمية". فيما عبرت إسرائيل والدول العربية (السعودية والإمارات المتحدة) عن مخاوفها من الصفقة النووية، حيث إعتبرت بأنها ستزيد من نفوذ إيران الإقليمي، إلا أن الديناميكيات التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط تفرض جعل إيران كشريك في محاولة لتعزيز الأمن والإستقرار في المنطقة. لا سيما وأن كلا من العراق وسوريا حيلفي النظام الإيراني يعانيان من إنهيار السلطة والتجزؤ الطائفي والعرقي وتزايد التوتر والتنافس بين إيران ودول

<sup>1</sup>. Moritz Pieper, "**Chinese, Russian and Turkish policies in the Iranian nuclear dossier: between resistance to Hegemony and hegemonic accommodation**" (university of Salford Manchester, September 2015), pp. 3- 8.

<sup>2</sup>. Aylin Gürzel, "Turley's in Defusing the Iranian Nuclear Issue", **The Washington Quarterly** (Summer 2012): pp.142- 145.

الخليج العربي، ولذلك يعد إشراك إيران في قضايا المنطقة من أجل إنشاء نظام حوكمة إقليمي يدعم الإستقرار في الشرق الأوسط أمراً ضرورياً.<sup>1</sup>

أيدت أنقرة رسمياً الإتفاق الذي توصلت إليه مجموعة الدول 1+5 وإيران، ورحبت بالتوصل إلى إتفاقية أطلق عليها تسمية " خطة العمل المشتركة الشاملة" كنتيجة للمفاوضات التي كانت تجري منذ مدة طويلة بين الأطراف، وحثت على أهمية تطبيق كافة بنود الإتفاقية بكل شفافية تامة في إطار التعاون الذي نصت عليه الإتفاقية مع المجتمع الدولي والوكالة الدولية للطاقة الذرية التي ستلعب دوراً محورياً في مراقبة تنفيذ الإتفاق في المرحلة المقبلة، وأكدت أهمية إرساء السلام والأمن والإستقرار في المنطقة.<sup>2</sup>

وقد أشار وزير الإقتصاد والمالية "محمد شيمشك" Mehmet Şimşek إلى أن الإتفاق يعد "خيراً جيداً للإقتصاد التركي وسيعطي التجارة البينية والإستثمارات بين البلدين دفعة قوية"، أما وزير الطاقة والموارد الطبيعية "تانر يلدز" Taner Yıldız إعتبر أن الإتفاق تطور إيجابي يفتح باب الإستثمارات أمام إيران وله إنعكاسات على أسعار النفط.<sup>3</sup>

على الرغم من أن تركيا وإيران تعدان قوتان إقليميتين في منطقة الشرق الأوسط، وبرغم إختلاف التوجهات السياسية والمذهبية للنظامين في تركيا وإيران. كان للتحولات الإقليمية في المنطقة آثارها على العلاقات بين البلدين، فمع بدء الأزمة السياسية والأمنية السورية شهدت العلاقات التركية والإيرانية تحولا وإختلافاً في سياستها تجاه ما يحدث في سوريا، فإيران تعد حليفاً ثابتاً للنظام السوري وبشار الأسد، في حين أن تركيا غيرت موقفها تجاهه ودعت أنقرة رسمياً الأسد إلى التنحي. وفي سياق آخر، فإن الضرورات الجيوسياسية والجيواستراتيجية لمنطقة الشرق الأوسط، ورغم ما كان في طبيعتها من عوامل قد تساهم في توتر العلاقات بين الجارتين، فإنه من جهة أخرى أدت الحاجة البراغماتية المتبادلة بين الطرفين إلى التقارب والتعاون فيما بينهما في القضايا ذات الإهتمام المشترك، لنحظى تركيا بمزيد من الثقة وتعظيم نفوذها في منطقة الشرق الأوسط.

<sup>1</sup>. Riccardo Alcaro , "The west and the middle East After the Iran Nuclear Deal", Istituto Affari Internazionali (July 2015): p. 4.

<sup>2</sup>. "بيان حول الإتفاق الذي توصلت إليه مجموعة الدول 1+5 وإيران بخصوص خطة العمل المشتركة الشاملة المتعلقة بالبرنامج النووي الإيراني"، متحصل عليه: وزارة الخارجية التركية.

<https://www.mfa.gov.tr/default.ar.mfa>.

<sup>3</sup>. علي حسين باكير، "الإتفاق النووي الإيراني في حسابات تركيا المستقبلية في الفرص والتحديات"، مركز الجزيرة للدراسات (أوت 2015): ص. 3.

## المطلب الثالث: العثمانية الجديدة والقضية الفلسطينية

حظيت القضية الفلسطينية بدعم قوي داخل المجتمع التركي، كما كانت للحكومات التركية المتعاقبة مواقف ساندت فيها القضية الفلسطينية، ففي عام 1956م أثناء أزمة قناة السويس خفضت أنقرة علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل للضغط عليها، إلى مستوى القائم بالأعمال حتى عام 1980م. فضلا على أنها لم تسمح للولايات المتحدة باستخدام "قاعدة أنجريك الجوية" Incirlik Hava Üssü عام 1967م. وإعترفت تركيا بمنظمة التحرير الفلسطينية عام 1975م خلال زيارة "فاروق قدومي" إلى أنقرة رئيس المكتب السياسي لمنظمة التحرير الفلسطينية، وسمحت بفتح تمثيل دبلوماسي لها في أنقرة في أعقاب إجتماع منظمة التعاون الإسلامي في إسطنبول ماي 1976م.<sup>1</sup>

بعد بدء قيام إسرائيل ببناء مستوطنات يهودية في القدس الشريفة عام 1967م وهدم المسجد الأقصى عام 1969م، إضافة إلى إعلانها القدس كعاصمة أبدية لإسرائيل بموجب القانون الأساسي لعام 1980م، رد صناع القرار الأتراك منددين بالقرارات الإسرائيلية مما أدى إلى توتر العلاقات الثنائية بين الطرفين لتصل إلى درجة كادت تُقطع في مناسبات عديدة<sup>2</sup>. وأعلنت أنها لن تعترف بالقدس كأرض إسرائيلية، معترفة بالدولة الفلسطينية بعد إعلان منظمة التحرير الفلسطينية تأسيسها في نوفمبر 1988م.<sup>3</sup>

وقد كان لمتغيرات البيئة الداخلية والدولية أثر في مواقف تركيا تجاه الصراع العربي الإسرائيلي والقضية الفلسطينية، فقد أدى تولي "تورغوت أوزال" رئاسة الوزراء بين عامي 1983-1989م ثم رئيسا بين عامي 1989-1993م دور في تغيير مواقف تركيا تجاه قضايا الشرق الأوسط، وأتاحت التغييرات التي شهدتها النظام الدولي والديناميات الإقليمية فرصا جديدة لإعادة تشكيل تركيا فضائها الجيوسياسي على الرغم من الإنتقادات التي وجهتها له أحزاب المعارضة.<sup>4</sup>

<sup>1</sup>. Mensur Akgun and Others, "Politics in Troubled Times: Israel- Turkey Relations", **TESEV Foreign policy programmer**, vol. 2, n°41 (December 2014): pp. 1- 12.

<sup>2</sup>. Bulent Aras, "Turkey and The Palestinian Question", **SETA policy Brief**, n°24 (January 2009): pp.1- 11.

<sup>3</sup>. Mensur Akgun, op. cit, p. 2.

<sup>4</sup>. Meliha Altunisik, Esra Cuhada, "Turkey's Search for a Third-Party Role in Arabe Israeli Conflicts: A Neutral Facilitator a principle power Mediator?", **Mediterranean Politics**, vol. 15, n°3 (November 2010), pp. 371- 392.

وفي ظل إنفتاح تركيا على الشرق الأوسط بداية التسعينات فإنها لم تخرج عن التقاليد العلمانية الأتاتوكية بالتوجه غرباً، وحفاظها على علاقاتها الثنائية مع إسرائيل وتقربها من الغرب<sup>1</sup>. ففي عام 1991م قامت برفع مستوى التمثيل الدبلوماسي الفلسطيني والإسرائيلي إلى مستوى السفراء، وخلال العام 1996م أقامت علاقات شراكة إستراتيجية مع إسرائيل كان العامل الأمني أبرز دافع، ومثلت فرصة بالنسبة لتركيا لرفع القيود عنها فيما يخص مشكلة الأرمن والتي كانت جماعات الضغط اليونانية تضغط من أجل حظر الأسلحة على تركيا<sup>2</sup>.

وفي ضوء التطور الذي عرفته علاقات البلدين، فإن الحكومات الإئتلافية اللاحقة بقيادة "بولنت أجاويد" Bülent Ecevit و"مسعود يلماز" Mesut Yılmaz ووزير الخارجية "إسماعيل جيم" İsmail Cem حرصت على أن تلعب تركيا دور الوسيط في النزاع الإسرائيلي الفلسطيني. وقد أدى الحصار الذي فرضته إسرائيل تجاه الرئيس الفلسطيني الراحل "ياسر عرفات" عام 2001م ومعركة جنين عام 2002م إلى إصدار رئيس الوزراء التركي الأسبق "بولنت أجاويد" موقفاً ندد فيه بالسلوك الإسرائيلي واصفاً معركة جنين بأنها "تقترب من المذبحة الجماعية". وفي عام 2003م صوتت تركيا لصالح القضية الفلسطينية ضد مشروع بناء الجدار العازل، وكانت نددت بإغتيال الشيخ "أحمد ياسين" عام 2004م من طرف رئيس وزرائها آنذاك "رجب طيب أردوغان" واصفاً عملية الإغتيال بالعمل الإرهابي<sup>3</sup>. ويأتي الموقف التركي الموازن بصفة نسبية تجاه القضية الفلسطينية وعلاقتها مع تل أبيب في سياق عملية السلام التي إنطلقت بمؤتمر مدريد 1991م وما أعقبته.

استمرت تركيا بتقديم دعمها للقضية الفلسطينية بوصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة عام 2002م، فقد حظيت الحكومة الفلسطينية بزيارة رسمية من قبل مسؤولين أتراك رفيعي المستوى حيث

<sup>1</sup>. شفيق شقير، "الموقف التركي والقطري من القضية الفلسطينية والمسارات المستقبلية" (ورقة بحث قدمت في مؤتمر: "مستقبل المقاومة الفلسطينية في ضوء الحرب على قطاع غزة في صيف 2014"، بيروت، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات 27 نوفمبر 2014)، ص. ص. 2-3.

<sup>2</sup>. Davout Han Aslan and others, Turkey's Foreign Policy and Middle East under AKP Rule (2002.2012), Zesty Naukowe Uczelni Vistula (2016): vol. 48, n° 3, pp.5- 24.

<sup>3</sup>. مصطفى اللباد، "تركيا وإسرائيل واقع العلاقات وآفاقها وتداعياتها على القضية الفلسطينية والوطن العربي"، في العرب وتركيا تحديات الحاضر ورهانات المستقبل، ط1 (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات 2012)، ص. ص. 707-708.

قام "عبد الله غول" Abdullah Gül بزيارة مقر السلطة الفلسطينية عام 2005م، وأعقبها زيارة أردوغان إلتقى فيها الرئيس عباس نتج عنها إعتراف تركيا بنتائج الإنتخابات الفلسطينية عام 2006م.<sup>1</sup> ولأن تركيا تحافظ على علاقاتها مع إسرائيل وفلسطين، فإنها ترى في القضية الفلسطينية بأنها مسؤولية أخلاقية تقع على تركيا، وهي عازمة على الوفاء لها إذ أن نهج المقاربة العثمانية الجديدة في أن تصبح قوة إقليمية في الشرق الأوسط دفعها إلى ضرورة مواجهة قضاياها والإخراط في القضية الفلسطينية بشكل مباشر وأكثر فاعلية، كما أن أحد مفاتيح دخول تركيا إلى المنطقة العربية والإسلامية هو التركيز على مسألة القدس. وبناءً على ذلك، فإن الخطاب السياسي لصانعي القرار السياسي الخارجي لتركيا أولو القضية الفلسطينية إهتماماً بعد محادثات كامب ديفيد في 14 جويلية 2000م.<sup>2</sup>

ساهمت التغيرات والتحولات التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط في تمهيد الطريق لتركيا لتكون وسيطاً بين إسرائيل والأطراف العربية، فقد كان المشهد الجيوسياسي بعد حرب العراق عام 2003م المتمثل في حصول فراغ إقليمي بعد الإنقسامات العربية البينية، وتراجع القوى العربية التقليدية مثل مصر بالإضافة إلى فشل إدارة بوش في إرساء نظام شرق أوسطي، وتعثر عملية السلام الإسرائيلية والفلسطينية بمثابة عوامل حفزت تركيا لملء الفراغ في منطقة الشرق الأوسط.<sup>3</sup>

توطدت العلاقات التركية الفلسطينية بفوز حماس في إنتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني عام 2006م، فقد حاولت حكومة حزب العدالة والتنمية إشراك حماس في السياسة الدولية، ومنحها الشرعية تجلى ذلك عندما قال رئيس الوزراء التركي آنذاك "رجب طيب أردوغان": "لا أرى حماس كمنظمة إرهابية حماس هي حزب سياسي". وعلى الرغم من المقاطعة الدولية لحكومة حماس فإن تركيا من لم توقف تعاملها معها، كما قامت بإدانة الحصار الذي فرض عليها، وإعتبرت بأنها أنتخبت بطريقة ديمقراطية من قبل الشعب الفلسطيني، وحثت الأطراف الدولية والإقليمية بإتخاذ موقف إيجابي من حكومة حماس.<sup>4</sup>

<sup>1</sup>. شفيق شقير، مرجع سابق، ص. 3.

<sup>2</sup>. Erkan Ertosun, "Turkey and The Palestinian Question: The Shift of Roles in Foreign Policy", **Digest of Middle East studies** (2016), vol. 26, n°. 1, pp. 203- 219.

<sup>3</sup>. Meliha Altunisik, Esra Cuhada, op. cit, pp. 373- 374.

<sup>4</sup>. Mohamed Al Saftawi, "**Turkish policy towards Israel and Palestine : continuity and change in the relations of the Turkish-Palestinian-Israeli triangle under the rule of the Justice and Development Party 2002-2016**" (Doctoral Dissertations, Department of Political science, Ghent University, 2017), pp. 163- 167.

في ظل الحصار السياسي والأمني الذي فرض على حكومة حماس وقطاع غزة إقليميا ودوليا. إلا أنه لم يستطع إضعاف حركة حماس وإقصائها بفرض العزلة الدولية عليها، وقد أكد "بروس ريدل" Bruce Riedel الباحث الأمريكي في معهد (سابان لسياسة الشرق الأوسط) أن حصار غزة فشل سياسيا فهو لم يضعف سيطرة حماس، وإنما على العكس من ذلك ساهم في تقويتها.<sup>1</sup>

عرفت السلطة الفلسطينية خلافات بين حركة فتح وحركة حماس، سعت تركيا إثرها إلى رآب الصدع بين الأطراف المتنازعة وبذلت جهودها لتحقيق المصالحة الوطنية فيما بين الفرقاء. وعرضت إيجاد تسوية سياسية للخلاف القائم بين الحركتين، بعد الإنتهاء من تشكيل الحكومة التركية الجديدة عقب الإنتخابات التي أجريت في عام 2007م<sup>2</sup>. وفي إطار الجهود الدولية لإحياء عملية السلام بين فلسطين وإسرائيل تقرر عقد مؤتمر دولي في مدينة أنابوليس بالولايات المتحدة في 27 نوفمبر 2007م، بعد مساعي وزيرة الخارجية الأمريكية "كوندوليزا رايس" Condoleezza Rice. وفي هذا الصدد قامت تركيا بترتيب لقاء جمع الرئيس الفلسطيني والرئيس الإسرائيلي في أنقرة 13 نوفمبر 2007م قبل زيارتهما إلى أنابوليس، وأعتبر كخطوة دبلوماسية هامة تحسب لتركيا وجديرة بالاهتمام من أجل السلام بعد أن تم تقييم مؤتمر أنابوليس وأيضا جهود الوساطة التركية.<sup>3</sup>

وفي خضم المساعي والجهود التركية لأن تكون مرجعية إقليمية مقبولة من كل الأطراف في الشرق الأوسط، جاء العدوان الإسرائيلي على غزة في نهاية ديسمبر 2008م وبداية جانفي 2009م. ليشكل مرحلة فاصلة في العلاقات التركية الإسرائيلية، حيث أعطى إشارة إلى تركيا بأن جهودها لإعادة جمع الطرفين السوري والإسرائيلي إلى طاولة المفاوضات بأنه أمر يعد من الماضي<sup>4</sup>. فقد نفذت إسرائيل هذه العملية بعد زيارة قام بها رئيس الوزراء "إيهود أولمرت" Ehud Olmert إلى أنقرة في 22 ديسمبر 2008م، التي أكد فيها أولمرت لأردوغان بعدم وقوع أي كارثة إنسانية في غزة، وفي الوقت نفسه قامت وزيرة الخارجية الإسرائيلية السابقة "تسيبي ليفني" بزيارة إلى القاهرة قبل يومين من

<sup>1</sup>. عاطف الجولاني، مرجع سابق، ص. ص. 24-25.

<sup>2</sup>. محسن صالح، محررا، تركيا والقضية الفلسطينية (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والإستشارات، 2010)، ص. 42.

<sup>3</sup>. Erakan Ertoseam, op. cit, p.211.

<sup>4</sup>. مصطفى اللباد، مرجع سابق، ص. 709.



العدوان على غزة، وكانت زيارة "إيهود أولمرت" إلى تركيا في أعقاب زيارة "بيريز" بمثابة آخر زيارة على أعلى مستوى رسمي بين رؤساء وزراء البلدين.<sup>1</sup>

أظهرت تركيا موقفها المعادي والمندد ضد العمل العسكري الذي قامت به إسرائيل على قطاع غزة فيما أسمته الرصاص المصبوب، واعتبر رئيس الوزراء التركي "رجب طيب أردوغان" أن الهجوم الذي استهدف غزة بوصفه "جريمة ضد الإنسانية" وأنه تفويض لعملية السلام والوساطة التركية لمحادثات السلام السورية الإسرائيلية.<sup>2</sup>

بدأت تركيا حملة دبلوماسية مكثفة على المستويين الإقليمي والدولي لوضع حد لمأساة غزة حيث قام رئيس الوزراء أردوغان بزيارة لعدد من الدول العربية، وتحدث إلى الرئيس الفلسطيني محمود عباس. كما خاطب أردوغان المجتمع الدولي قبل زيارته لمصر قائلاً: "الفلسطينيون في قطاع غزة إخوتنا، لا يمكن أن ينجوا من عزلتهم إلا عندما يرفع الحظر"، وأدرجت تركيا في موقفها إشراك حماس في العملية السياسية.<sup>3</sup> وفي المقابل طالب حركة حماس وقف إطلاق النار والعمل من أجل تسوية سياسية تضم مختلف المجموعات السياسية على المستوى الداخلي الفلسطيني، وفي هذا الإطار احتفظت تركيا بمسافة متوازنة مع جميع الأطراف الإقليمية والدولية الفاعلة في عملية الوساطة التي بدأتها، وتزامن ذلك مع قبولها كعضو غير دائم في مجلس الأمن لمدة سنتين، لتكثف تركيا من مساعيها وجهودها الدبلوماسية ضمن المنظمات والهيئات الدولية لدعم القضية الفلسطينية ورفع الحصار عن غزة بمشاركة شخصيات تركية رسمية.<sup>4</sup>

أمام رفض إسرائيل قرار مجلس الأمن الدولي (1860، في 8 جانفي 2009م) الداعي إلى وقف فوري لإطلاق النار في قطاع غزة، طالب أردوغان بضرورة منع إسرائيل من دخول مقر الأمم المتحدة كما وجه أردوغان إتهاما للمجموعة الأوروبية واصفا سياستها بأنها تكيل بمكيالين، وعدم تحركها بسرعة بشأن العدوان الإسرائيلي كما فعلت مع النزاع الجورجي حول أوسيتيا الجنوبية.<sup>5</sup>

أثار الهجوم الرأي العام والمجتمع المدني التركي، فالقضية الفلسطينية قضية حساسة تعد من القضايا القليلة التي حملت الناخبين الأتراك للضغط على السياسيين لإتخاذ موقف في السياسة الخارجية

<sup>1</sup>. Mensur Akgum and Others, op. cit, pp.4- 5.

<sup>2</sup>. Erkan Ertosun, op. cit, p. 214.

<sup>3</sup>. Bülent Aras, op, cit. p. 7.

<sup>4</sup>. Ibid. p. 8.

<sup>5</sup>. لقمان عمد محمود النعيمي، "موقف تركيا من القضية الفلسطينية وانعكاساتها على العلاقات التركية الإسرائيلية 2002-2011"، مجلة دراسات إقليمية 6 (2012): ص. ص. 40-41.

معتبرين أن العملية الإسرائيلية لا يمكن تبريرها بأنها مكافحة الإرهاب، وأن على المجتمع الدولي وتركيا القيام بمبادرة لوقف الإعتداءات الإسرائيلية<sup>1</sup>. كما قامت جماعات المصالح ورجال الأعمال الأتراك (أسود الأناضول الجدد) والذين يمثلون التيار المحافظ في تركيا بتقديم دعمهم للقضية الفلسطينية عن طريق المؤتمرات الداعمة للقضية<sup>2</sup>.

خلال إنعقاد المنتدى الإقتصادي العالمي في دافوس بسويسرا 29 جانفي 2009م، إنسحب رجب طيب أردوغان من المنتدى إحتجاجا منه لمنعه من الرد على تصريحات أدلى بها شمعون بيريز بأن إسرائيل كدولة تمارس حقها المشروع في الدفاع عن النفس<sup>3</sup>. وفي إستتباع للسياسات التركية الداعمة لكسر الحصار المفروض على غزة، طالب وزير الخارجية التركي داوود أوغلو وزير الدفاع الإسرائيلي إيهود باراك السماح لتركيا بتمرير المساعدات الإنسانية والأساسية خلال محادثات جانفي 2010م والذي رفضته إسرائيل<sup>4</sup>.

لم تتوقف الجهود التركية في إطار العمل السياسي والدبلوماسي، بل قررت العديد من الجمعيات المدنية من دول مختلفة تترأسها هيئة الإغاثة الإنسانية وحقوق الإنسان والحريات التركية، بإرسال أسطول سفن بحرية إلى غزة عرف "بأسطول الحرية" وعلى متنه مساعدات إنسانية وأكثر من 600 شخص من بينهم شخصيات سياسية وصحفيون ونشطاء من مختلف الدول<sup>5</sup>. قابلت القوات الخاصة البحرية الإسرائيلية أسطول الحرية بمهاجمته وفي مقدمته سفينة "مافي مرمرة" Mavi Marmara في 31 ماي 2010م، مما أدى إلى مقتل عشرة ركاب أترك وإصابة آخرين وإستولت البحرية الإسرائيلية على السفن وحجزها في ميناء أشدود الإسرائيلي<sup>6</sup>.

إستمرت تركيا في دعمها للقضية في المحافل الدولية رغم الإعتداء على أسطول الحرية، فقد رحبت تركيا بنتائج التصويت على مشروع القرار المتعلق بتغيير صفة فلسطين إلى دولة مراقبة غير عضو، الذي جرى أثناء إنعقاد جلسة الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك 29 نوفمبر 2012 بموافقة 138 دولة. وقد جاء في كلمة رئيس الوزراء السابق أحمد داوود أوغلو ضمن هذه الجلسة: "إن

<sup>1</sup>. Erkan Ertosun, op. cit, p. 214.

<sup>2</sup>. ياسر العشي، "محددات السياسة الخارجية التركية تجاه القضية الفلسطينية"، رؤية تركية 2 (صيف 2015): ص. 182.

<sup>3</sup>. Mohamed Alsuftawi, op. cit, p. 191.

<sup>4</sup>. محسن صالح، مرجع سابق، ص. 49.

<sup>5</sup>. محسن صالح، محررا، "التقرير الإستراتيجي الفلسطيني 2010"، ط 1 (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والإستشارات، 2011)، ص. 174.

<sup>6</sup>. Mohamed Alsuftawi, op. cit, p. 199.

الإعتراف بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وإنشائه دولة وفق ما ورد بقرار الأمم المتحدة الذي إتخذته في عام 1947 ليس خيارا للمجتمع الدولي، بل هو واجب أخلاقي وسياسي وقانوني<sup>1</sup>.

تسبب الإعتداء الإسرائيلي على أسطول الحرية في زعزعة العلاقات التركية الإسرائيلية وتوترها والتي أصابت القضية الفلسطينية بنكسة أمام الدعم الأمريكي المطلق لإسرائيل، وتوقف دور الوساطة التركية، الذي أدى لتراجع القضية الفلسطينية في الأجندة السياسية التركية التي سعت إلى تحقيق السلام من خلال مقاربتها العثمانية الجديدة.<sup>2</sup>

وفي ضوء تدهور علاقات تركيا مع إسرائيل، سوريا وإيران، فقد شهدت سنتي 2014-2015م شن إسرائيل حملة عسكرية على قطاع غزة "العصف المأكول" وإنتفاضة "هبة القدس 2015" ، فإن ردود فعل السياسة التركية تجاه هذه الأحداث لم يكن بالزخم الذي عُرف من قبل ويمكن إرجاع ذلك إلى:<sup>3</sup>

- المتغيرات الإقليمية والإنقلاب العسكري في مصر، وإنتهاج النظام السياسي فيها سياسة عدائية تجاه القضية الفلسطينية وتراجع علاقاتها مع تركيا.

- إيداء صانعي القرار في تركيا إهتماما بالمسائل الداخلية، لاسيما وأن الحزب الحاكم تراجعت مقاعده في البرلمان التركي بعد إجراء إنتخابات جوان 2015، وتراجع أداء الإقتصاد التركي ونموه، وتزايد التصعيد مع حزب العمال الكردستاني.

لعبت المتغيرات الإقليمية والدولية وأيضاً الداخلية لتركيا دورا بارزا في مستوى أداء السياسات التركية تجاه القضية الفلسطينية، خاصة وأن تركيا قد فقدت قنوات إتصالها مع دول الجوار، ويبدو أن العامل الداخلي أيضا كان له دور بارز في تحديد السياسة الخارجية التركية تجاه القضية الفلسطينية. فقد شهدت تركيا منذ بداية سنة 2015م نقاشات بشأن تقييم أداء سياستها الخارجية وإعادة تشكيل الحكومة وتسليم رئاستها "بن علي يلدرم" خلفا لأحمد داوود أغلو، حيث أعلن بن علي عن تبنيه شعار "

<sup>1</sup>. كلمة رئيس الوزراء أحمد داوود أوغلو في الجمعية العامة للأمم المتحدة .

www.mfa.gov.In

<sup>2</sup>. علي حسين باكير، عدنان أبو حامد، "تركيا والقضية الفلسطينية في ظل التحولات العربية"، مركز الجزيرة للدراسات (نوفمبر 2012): ص. ص. 1-7.

<sup>3</sup>. سعيد الحاج، "تركيا والقضية الفلسطينية التطورات والمسارات" (ورقة بحث قدمت في مؤتمر حول: "قضية فلسطين تقييم إستراتيجي 2016"، بيروت، مركز الزيتونة للدراسات والإستشارات، فيفري 2016)، ص. ص. 5-6.

تقليل عدد الخصوم وتوسيع عدد الأصدقاء في المنطقة والعالم، كإطار لأداء السياسة الخارجية لحكومته إضافة إلى المحاولة الانقلابية الفاشلة في جويلية 2016 وما كان لها من تداعيات على المستوى الداخلي.<sup>1</sup>

### المبحث الثالث: العقيدة العسكرية الأمنية الإسرائيلية تجاه التغيرات الإقليمية

تعد فرنسا أول دولة قامت بطرح فكرة توطين اليهود في فلسطين حيث طرحت حكومة الإدارة الفرنسية عام 1798م خطة لإنشاء كومونولث يهودي فلسطيني، مقابل أن يمول اليهود حملاتها الإسهارية التي قادها "نابليون بونابارت" Napoleon Bonaparte. ولأنه أدرك مدى الخدمات التي يمكن أن يقدمها اليهود قام بإصدار بيان من مصر عام 1798م، دعا فيه اليهود للإلتفاف حوله لأجل إعادة مجدهم الغابر وإعادة بناء "مملكة القدس القديمة". أثناء حصاره مدينة عكا عام 1799م، دعا مرة أخرى اليهود للوقوف معه ودعمه بصفتهم ورثة فلسطين الشرعيين لإعادة إحتلال وطنهم ودعم أمّتهم والمحافظة عليها بعيدا عن أطماع الطامعين ولكي يصبحوا أسياد بلادهم الحقيقيين.<sup>2</sup>

قام اليهود بإنشاء الحركة الصهيونية على يد "ثيودور هرتزل" Theodor Herzl ، وكانت رؤيتهم مبنية على أساس إقامة دولة يهودية في أرض فلسطين. في هذه الفترة كان اليهود المقيمون في فلسطين أقلية صغيرة، ففي عام 1880م لم يتعدى عددهم 25000 يهودي يقيمون في فلسطين. وبالموازاة مع ذلك، فإنّ هذه الفترة شهدت فيها منطقة الشرق الأوسط فترة تحول وإزياد الإضطرابات الإقليمية وعدم الإستقرار، وفي الفترة 1880-1903م بدأ اليهود بالهجرة إلى فلسطين، وقام العديد من المستوطنين الصّهاينة ببناء مستوطنات بين البلدات العربية، وفي عام 1917م قامت الحكومة البريطانية بتأييد إقامة وطن قومي يهودي في فلسطين من خلال وعد بلفور الشهير.<sup>3</sup>

أعلنت الحكومة البريطانية نيتها الإنسحاب من فلسطين في ماي 1948م، لتبدأ عقب هذا الإعلان أعمال العنف وحرب إبادة منظمة من قبل الحركات الصهيونية لإجبار عرب فلسطين على الفرار

<sup>1</sup> محسن محمد صالح، محررا، "التقرير الإستراتيجي الفلسطيني 2016-2017"، ط1 (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والإستشارات، 2018)، ص. 376.

<sup>2</sup> أمين عبد الله محمود، مشاريع الإستيطان اليهودي منذ قيام الثورة الفرنسية حتى نهاية الحرب العالمية الأولى (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1984)، ص. 13.

<sup>3</sup> Dieter schmaglowski, The Israeli- Palestinian Conflict a Hopeless Case for U.S. Policy in The Middle East? (kensas: U.S. Army Command and General Staff College. School of Advanced Military Studies, 2007), pp. 6- 7.

والإستيلاء على ممتلكاتهم، كما قامت بإرتكاب مذبحه في قرية "دير ياسين" بالقرب من القدس في 9 أبريل 1948م. بعد قيام بريطانيا بالانسحاب من فلسطين في 14 ماي 1948م، أعلن عن قيام دولة إسرائيل على الأرض الفلسطينية. الأمر الذي لاقى معارضة عربية ليعقبه بعد ذلك دخولها في حرب مع القوات الإسرائيلية إنتهت بسيطرة إسرائيل على أجزاء عديدة من فلسطين ومناطق أخرى، وقامت بتوقيع إتفاقية هدنة تحت إشراف الأمم المتحدة بين الأردن وإسرائيل في 3 أبريل 1949م<sup>1</sup>. وإنتلاقا مما تقدم سيدرس هذا المبحث المقاربة والعقيدة الأمنية الإسرائيلية في تناولها لقضايا منطقة الشرق الأوسط.

### المطلب الأول: الصراع الفلسطيني الإسرائيلي في ظل نظرية الأمن الإسرائيلية

إنتهجت إسرائيل منذ إعلان إنشائها سياسة عدوانية لإتمام إحتلالها للأراضي الفلسطينية، وفي إطار سعيها لتعزيز نفوذها وسيطرتها كدولة مهيمنة في منطقة الشرق الأوسط، قامت بتبني عقيدة إستراتيجية عسكرية في صراعها العربي الفلسطيني معتمدة على متغيرات القوة والحرب والردع وتوازن القوى، ومستندة في ذلك إلى علاقاتها المميزة مع الولايات المتحدة الأمريكية كحليف إستراتيجي لها وتفوقها العسكري في الأسلحة التقليدية، بالإضافة إلى إمتلاكها السلاح النووي في المنطقة<sup>2</sup>.

بدأت نظرية الأمن الإسرائيلي في التشكل في سنوات الخمسينيات من القرن 20م، حيث تم صياغتها من قبل ضباط أركان الجيش الإسرائيلي بقيادة رئيس الوزراء الأول ووزير الدفاع "دافيد بن غوريون"، غير أنها لم تتفاعل مع مستجدات الواقع الإسرائيلي، بل كانت نتاج مبادئ وأسس إستراتيجية أمنية، قامت وتبلورت نتيجة المتغيرات الإقليمية والدولية منذ بداية الإستيطان وخوضها الحروب مع الجانب العربي، وأيضا استمدت من تجربة الميليشيات العسكرية التي كونت الجيش الإسرائيلي. ومن بين أبرز القادة السياسيين والعسكريين الذين ساهموا في بناء الرؤية الإستراتيجية

<sup>1</sup> رائد عفانة، "السياسات الإسرائيلية تجاه القدس"، مركز المعلومات الوطنية الفلسطينية. تم تصفح الموقع يوم: 11 فيفري 2018.

[https://info.wafa.ps/ar\\_page.aspx?id=3954](https://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=3954)

<sup>2</sup> محمود محارب، "إسرائيل والتغيرات الجيوستراتيكية في الوطن العربي"، سياسات عربية 1 (مارس 2018): ص.24.

العسكرية الأمنية الإسرائيلية: "دافيد بن غوريون"، "يغال ألون" Yigal Allon، "موشي ديان" Moshe Dayan، إسحاق رابين، أريئيل شارون.<sup>1</sup>

تستمد العقيدة العسكرية الإسرائيلية مبادئها وأفكارها من مصادر تتمثل في:<sup>2</sup>

• الكيبوستات والكيبوتس: إشتقت من المصطلح الديني "كيبوتس جاليوت" أي تجميع المنفيين، وهي تضم جماعة من المستوطنين تدربوا على الزراعة والقتال، تم من خلالها إنشاء الجيش الإسرائيلي لاسيما وحدة البالماخ (الصّاعقة) يمثلون 20% من ضباط الجيش، و83% منهم ينتمون إلى القوات الخاصة مثل لواء جولاني.

• الصهيونية الدينية: يتم تجنيد الشباب الصّهاينة في الجيش الإسرائيلي، تكون مستوطناتهم غالبا في الضفة الغربية، وهم يشكلون زمرة كبيرة في الجيش الإسرائيلي مع تزايد عددهم فيه.

• الكتاب المقدس: يستقي الجيش الإسرائيلي عقيدته العسكرية مما جاء في الكتاب المقدس "التوراة" رغم التحريف الذي طاله، حيث تستمد إسرائيل مما ورد فيه بأن تكون فلسطين هي أرض المعياذ ووطننا لليهود كمعتقد أساسي وفكرة متجذرة في الفكر العسكري التاريخي اليهودي، كما تستند إلى العدوانية وفكرة التوسع.

ويمكن القول، أنّ الفكر الأمني الإسرائيلي مستمد من التعاليم والأفكار التي جاءت بها الديانة اليهودية وإلى حد ما فإن الإستراتيجية الأمنية الإسرائيلية، هي وعاء فكري وتطبيقي للعقيدة الدينية.<sup>3</sup>

تستقي الطروحات الفكرية في صياغة نظرية الأمن الإسرائيلي من ضرورة وجود الدولة وأهميتها ووجوب الحفاظ عليها، لذا فإنّ السياسات الأمنية الإسرائيلية، غالبا ما تركز على عقيدة الحرب التي تستخدمها في أدبيات البحث في قضايا أمنها وما استجد عليها من تغييرات (نظرية الأمن الإستراتيجي) عبر الحروب التي خاضتها إسرائيل مع الدول العربية. لذا فإنّ عقيدتها الأمنية تتصرف

<sup>1</sup> جوني منصور، فادي نحاس، مرجع سابق، ص. 247.

<sup>2</sup> الفاتح عثمان محجوب، "العقيدة العسكرية للجيش الإسرائيلي" (ورقة بحث قدمت في ندوة حول: "حراك العقيدة العسكرية للجيش الإسرائيلي"، أكتوبر 2010، مجموعة الرّاصد للبحوث والعلوم).

<http://arrasid.net/page/news/>.

<sup>3</sup> جوني منصور، فادي نحاس، مرجع سابق، ص. 252.

كما رسمها بن غوريون من أنّ هناك عدم تكافؤ أساسي بين إسرائيل والدول العربية والإسلامية المحيطة بها على مستوى المحددات الجغرافية والديمغرافية والطّاقات الاقتصادية.<sup>1</sup>

وتتطلب الإستراتيجية الإسرائيلية ضمن النظرية الأمنية على عدة ثوابت ومتغيرات لضمان تفوقها دون إغفالها للمتغيرات الإقليمية والدولية، ودون أن تقوم بتقديم أي تنازلات أو المساس بجوهر أمنها. وتتمثل ركائز الإستراتيجية العسكرية الأمنية الإسرائيلية فيما يلي:<sup>2</sup>

\*الأهداف القومية والوطنية: من خلال تشكيل مجموعة متعددة من القيم التي تتبع من المعتقد الديني والأفكار، سواء اتفق حولها أم لا. وهدفها الأساسي هو الدفاع عن البقاء في ظل بيئة خطيرة بصفة دائمة وهو ما يفسر السياسة العدائية.

\*تفوق في موازين قوى عامة: وتتجسد في قوتين: "القوة الكامنة" و"قوة التحطيم". تتمثل الأولى: في المصادر والموارد البشرية. أمّا الثانية: فهي تشمل القدرة والتفوق العسكري. وإطلاقاً من هذا فإن إسرائيل تسعى للتفوق العسكري والهيمنة على باقي الدول العربية إطلاقاً من فرضية أمنية أساسية بأنها في حالة خطر دائم.

\*تحطيم العدو وإخضاعه: بإلحاق أضرار جسمية بالعدو وحسم عسكري يكون لصالحها والإستيلاء على أجزاء من أراضي العدو، فنظرية الأمن الإستراتيجي تهدف إلى سحق العدو وتكبيده خسائر مادية وبشرية وجعله في حالة إرتباك.

\*إحتلال الأرض: تعد فكرة ذات أهمية ضمن نظريتها الأمنية حيث تمنحها فرصة إضافية لتعزيز عمقها الإستراتيجي وورقة ضغط في المفاوضات.

\*إصابة الدول الحليفة للعدو: يكون ذلك عن طريق إصابة مواقع إستراتيجية حيوية لدى حلفاء الدول العدو، حيث تتطلق إسرائيل في هذا من فرضية أنّها تتمكن من ردع العدو ومنعه من رد الضربة وإصابتها من الداخل.

<sup>1</sup>. أليكس ميغنتس، شاؤول شاي، "ضرورة إعادة صوغ عقيدة إسرائيل الأمنية"، في "العقيدة الأمنية الإسرائيلية وحروب إسرائيل في العقد الأخير: دراسات لجنرالات وباحثين إسرائيليين كبار"، المحرر: أحمد خليفة، ط1 (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2015)، ص. 29.

<sup>2</sup>. جوني منصور، مرجع سابق، ص. ص. 253-254.

\*تدمير وإزالة منشآت إقتصادية وتهديد العواصم: تستبعد نظرية الأمن الإسرائيلي إحتلال عاصمة دولة العدو، لأنّ ذلك لن يحسم الحرب حسبها، ولكنها تنزع إلى ضرب منشآت إقتصادية هامة وتهديد العواصم.

بناء على ما سبق، فإنّ إسرائيل تعي جيّدا أنّ بإستطاعتها أن تنتصر في الحروب لكنها لن تتمكن من فرض وجودها عن طريق العمل العسكري في محيطها الإقليمي العربي الإسلامي، ولذلك فإنّ إستراتيجيتها متغيرة بحيث إتجهت إلى تحقيق أهدافها عن طريق عمليات السلام حتى تتمكن من الإندماج في محيطها الإقليمي.<sup>1</sup>

إتجهت إسرائيل إلى إعادة صياغة إستراتيجيتها وبلورتها، فقد نشر الجنرال "يسرائيل طال" Israel Tal في سنة 1998م كتابا تناول فيه مسار تطوّر العقيدة الأمنية الإسرائيلية، وفي سنة 1998م شكل وزير الدفاع "إسحاق مردخاي" Yitzhak Mordechai ورشات بحث لتحديث عقيدتها الأمنية، وفي سنة 2006م قدّم الوزير السّابق "دان ميريدور" Dan Meridor لوزير الدفاع آنذاك "شاؤول موفاز" Shaul Mofaz تقرير لجنة تعديل العقيدة الأمنية الإسرائيلية، وشارك في هذه اللجنة إطارات سامون وباحثون أكاديميون، لتخلص هذه اللجنة بإضافة مركب الدفاع إلى ركائز العقيدة الأصلية لدولة إسرائيل. كما قامت هذه اللجنة بوضع توصيات تخص مدى ملاءمة مفاهيم الرّدع، والإنذار الإستراتيجي، والحسم في مواجهة لاعبين غير دولتيين على غرار التنظيمات الإرهابية، غير أنّ توصياتها لم يتم الأخذ بها كعقيدة أمنية لدولة إسرائيل.<sup>2</sup>

تشكلت العقيدة العسكرية الإسرائيلية منذ عهد بن غوريون على أساس هجومي، نظرا لموقعها في قلب منطقة الشرق الأوسط العربية، وهوما يدفعها إلى الإعتماد على الحرب الإستباقية أو الوقائية ضد جيرانها العرب، وفي هذا الصّدّد يقول: "مناحم بيغين" - رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق - خلال فقرة السّبعينات "إنّ العالم لا يشفق على المذبوحين بل يحترم المقاتلين، والسياسة هي فن القوة وعندما تضرب بالمطرقة فإنّ الجميع يتهيّبون صوت الدوي، وعندما تستخدم القفاز فلا أحد ينتبه لك. إنّ الأحذية الثقيلة هي التي تصنع التاريخ".<sup>3</sup>

1. جوني منصور، مرجع سابق، ص. ص. 253-254.

2. أليكس ميفتس، شاؤول شاي، "مرجع سابق، ص. ص. 30-31.

3. طارق ثابت، "العقيدة القتالية لجيش الدفاع الإسرائيلي"، المركز العربي للبحوث والدراسات (نوفمبر 2016).



منذ إعلان قيام إسرائيل في عام 1949م خاضت إسرائيل عدّة حروب مع الدّول العربية، تمكنت فيها إسرائيل من تطبيق إستراتيجيتها العسكرية الأمنية على أرض الواقع. فخلال حرب سنة 1956م مع مصر تمكن الجيش الإسرائيلي من إحتلال شبه جزيرة سيناء، وضرب منشآت عسكرية وبنى تحتية تابعة للجيش المصري، وكان هذا في عملية سريعة وكاسحة دامت 100 ساعة بقيادة رئيس هيئة الأركان العامة آنذاك "موشيه ديان". منحت هذه الحرب حسب وجهة النظر الإسرائيلية فترة سلام مع مصر، حيث دامت عشر سنوات وإرتكزت عقيدتها العسكرية إلى فكري الردع والتفوق على الخصم.<sup>1</sup>

وفي حرب الستة أيام سنة 1967م تمكن فيها سلاح الجو الإسرائيلي من توجيه ضربات للجيش العربية بضرب طائراته حيث دمر نحو 416 طائرة، بالإعتماد على إستراتيجية الحرب الإستباقية والمفاجئة. وتعد هذه الحرب من بين الحروب التي حققت إسرائيل من خلالها أهدافها الإستراتيجية والتي لازالت إسرائيل تحظى بمزاياها، وهو ما أكده أحد المسؤولين الإسرائيليين بقوله: "بعد حرب الأيام الستة، تغيّر الموقف الإستراتيجي لمصلحة إسرائيل تغيرا جذريا، فأصبحت لأول مرة تتمتع بعمق دفاعي، ففي الجنوب باتت صحراء سيناء بمنزلة عازل طبيعي وتأمّنت السيطرة على الضفة الغربية، وأبعدت القوات المعادية عن الشريط الساحلي، وخط الحضر الضيق لإسرائيل والمناطق المحيطة بالقدس، وفي الشّمال أصبحت المدفعية والمدرعات الإسرائيلية هي التي تهدد دمشق، على عكس ما كان قائما من تهديد سوري للجولان الشمالي."<sup>2</sup>

هُزم الجيش الإسرائيلي في حرب أكتوبر 1973م والتي أطلق عليها حرب "يوم الغفران" نظرا لإعتماد الجيش المصري والسوري على عنصر المفاجأة في هجومه، بعد هاته الحرب عمدت إسرائيل إلى تغيير إستراتيجيتها مرّة أخرى. وقد أعقب هذه الحرب توقيع سلسلة إتفاقيات بين إسرائيل، مصر وسوريا لفصل القوات، كما وقّعت إتفاقية مع سوريا لا تزال سارية المفعول، أمّا بالنسبة لمصر فقد عقدت معها أول معاهدة سلام بعد جولة مفاوضات طويلة بدأت بزيارة الرّئيس المصري "أنور السادات" لأورشليم القدس وكان ذلك في نوفمبر 1979م، حيث قامت مصر بالإعتراف بإسرائيل وفتحت سفارة لإسرائيل على أراضيها.<sup>3</sup>

<sup>1</sup>. نثائيل لورخ، "الحروب العربية الإسرائيلية"، موقع وزارة الخارجية الإسرائيلية.

<https://mfa.gov.il/MFAAR/Pages.aspx>.

<sup>2</sup>. جهاد عودة، مقدمة في الدراسات الإستراتيجية الشرق الأوسطية (القاهرة: المكتب العربي للمعارف للنشر والتوزيع،

(2014)، ص. ص. 152-153.

<sup>3</sup>. نثائيل لورخ، مرجع سابق.

طرات تغييرات عدة في الإستراتيجية الأمنية الإسرائيلية، إعتباراً من توقيعها معاهدة السّلام مع مصر لتبدأ مرحلة جديدة في الصّراع العربي الإسرائيلي وينحسر في كونه صراعاً فلسطينياً إسرائيلياً. ويمكن القول أنّ ظهور إسرائيل في فترة الحرب العالمية الثّانية كبناءً سياسياً غير متوافق مع بيئته وبدعم من الغرب حليفها الإستراتيجي، قامت بإدارة علاقاتها مع الدّول العربيّة في فترة الحرب الباردة بمنطق صدامي وإستراتيجية توسّعية دائمة سعياً منها لتكون جزءاً من المنطقة.

كما إعتمدت خلال هذه الفترة على سياسة أخرى تمثلت في العيش بروح "الغيتو"، حيث جعلت الأراضي الفلسطينية المحتلة سجنًا. أما في فترة ما بعد الحرب الباردة وما رافقها من تحولات فيه موازين القوى السياسية والإقتصادية وتحولها من الثنائية القطبية إلى التعددية، أتاحت لإسرائيل إنتهاج إستراتيجية الإنتشار والتوسّع ضمن منطقة الشرق الأوسط من خلال عملية السّلام، بتوقيع إتفاقية سلام مع الأردن بعد إتفاقية السّلام مع منظمة التحرير الفلسطينية.<sup>1</sup>

لقد كان لإتفاقيات السّلام التي وقعتها إسرائيل مع الأطراف العربية إنعكاساتها على الصّراع الإسرائيلي الفلسطيني، بأن جعلت إسرائيل في موقع قوة مؤثرة، بينما لم يتمكن الجانب الفلسطيني من تحقيق أهدافه. فعلى الرغم من محاولات حل النزاع الفلسطيني الإسرائيلي عبر مبادرات تعزيز عملية السّلام في الشرق الأوسط التي طرحتها الولايات المتّحدة الأمريكية والأمم المتحدة، والتي أدت إلى عقد مؤتمر مدريد للسلام في أكتوبر 1991م، فإنّ إتفاقيات أوسلو التي جمعت الحكومة الإسرائيلية ومنظمة التحرير الفلسطينية في عام 1993م كجزء من عملية السلام، والتي تعهد فيها كل من رابين وبيريز بحصول الفلسطينيين على دولة مستقلة لم تتحقق هذه الوعود بعد مرور سنوات على توقيعها في البيت الأبيض، ليشهد النزاع الفلسطيني الإسرائيلي مرحلة جديدة عقب غنفاضة الأقصى في سبتمبر 2000م.<sup>2</sup>

عقب إندلاع انتفاضة الأقصى في سنة 2000م وفشل مفاوضات السّلام "كامب دايفيد الثانية" إتجهت إسرائيل إلى تبني إستراتيجية أمنية تجاه فلسطين، بإقامة جدار عازل أمني، حيث وافقت الحكومة الإئتلافية الإسرائيلية على مشروع بناء الحاجز الأمني في الجزء الشمالي من الخط الأخضر

<sup>1</sup>. أحمد داوود أوغلو، العمق الإستراتيجي، مرجع سابق، ص. ص. 415-417.

<sup>2</sup>. Dieter schmaglowski, op. cit, p. 20.

بين إسرائيل والضفة الغربية، لمواجهة التفجيرات الإنتحارية التي تقوم بها المقاومة الفلسطينية. ووفقا لجيش الدفاع الإسرائيلي فإنّ هذه الهجمات إنخفضت ب 90% منذ إقامة السّياج<sup>1</sup>.

وفي السياق نفسه، فإنّ الحكومة الإسرائيلية إتجهت إلى عملية فك الارتباط أحادي الجانب والتي طرحها رئيس الوزراء آنذاك أريئيل شارون سنة 2004م. إن دعم عملية فك الارتباط أحادي الجانب تشير إلا أنّ تغييرا مس المواقف في الدوائر السياسية والإستراتيجية الإسرائيلية، على الرغم من أنّ شارون الذي يحسب على التيار اليميني المتشدد في إسرائيل والداعم لتوسيع المستوطنات اليهودية في الضفة الغربية وغزة، إلا أنّه تم التراجع عن الإستراتيجية العسكرية التقليدية. ويمكن القول أنّ البيئة الإقليمية كانت عاملا آخر ساهم في إتخاذ هذا القرار على مستوى دوائر صنع القرار الإسرائيلية. فقد شكل إحتلال العراق من قبل الولايات المتحدة الأمريكية سنة 2003م، وإنهاء نظام صدام حسين، تأمين الحدود الشرقية لإسرائيل من أي خطر قد يهددها من قبل نظام صدام حسين<sup>2</sup>.

أدى فوز حماس في الإنتخابات الفلسطينية عام 2006م إلى فرض حصار على قطاع غزة في عام 2007م والذي لا زال مستمرا. يأتي الإجراء الذي تفرضه إسرائيل على القطاع وحركة حماس لأن الأخيرة ترفض الإعتراف بدولة إسرائيل، وبالاتفاقيات التي وقعت بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية سابقا. ومن ناحية أخرى، فإنّ إسرائيل تصنف حركة حماس ضمن التنظيمات الإرهابية. ولذا فإنّها عملت على التنسيق مع كل من مصر والسلطة الفلسطينية بفرض إجراءات صارمة على القطاع، لاسيما من الجانب المصري، وقد أدى هذا الحصار على القطاع إلى تدهور في البنية التحتية والخدماتية وخلق أزمة إنسانية في القطاع<sup>3</sup>.

كانت الأهداف السياسية والأمنية من وراء حصار غزة إضعاف حركة حماس، وتقويض حكمها وإعادة مقاليد السلطة لحركة فتح بمحاولة إخضاع حركة حماس للشروط الإسرائيلية، وتعزيز حالة الإنقسام والنشطي بين حركة حماس وحركة فتح، أمّا من الناحية الأمنية فقد كانت غاية إسرائيل إضعاف المقاومة المسلحة<sup>4</sup>.

1. Mohammed Jeffery bin said, "The Palestine Israel conflict", **research gate** (march 2018), pp. 1- 16.

<https://www.researchgate.net/publication/324056155>

2. Yoosi Alpher, "The Future of The Israel- Palestinian Conflict Critical Trends Affecting Israel", **United States Institute of Peace** (September 2005), pp. 1- 13.

3. "The armed Conflict in Israel- Palestine The War Report 2017", **Geneva Academy** (January 2018): pp.1-12.

4. عاطف الجولاني، مرجع سابق، ص. 29.

وفي إطار عقيدتها العسكرية الأمنية فإنّ إسرائيل قامت بشن عدة حملات عسكرية على القطاع منذ أواخر عام 2008م مطلقة عليها تسمية "الشتاء الساخن"<sup>1</sup>. وفي نوفمبر 2012 استغلت الوضع في منطقة الشرق الأوسط وما تشهده المنطقة العربية من تحولات لتوجيه ضربة عسكرية أخرى على قطاع غزة، بدأت بإغتيال أحد القادة للجناح العسكري لحماس "أحمد الجعبري" في 14 نوفمبر 2012م. حيث قامت اللجنة الوزارية الإسرائيلية المصغرة للشؤون الأمنية بإتخاذ القرار، وقد حدد وزير الدفاع الإسرائيلي آنذاك إيهود باراك ثلاثة أهداف للعدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، وترميم إستراتيجية الردع الإسرائيلية، إضعاف القدرة العسكرية الفلسطينية، وضمان التوصل إلى تهدئة طويلة وتوقيف إطلاق الصواريخ على إسرائيل.<sup>2</sup>

واصلت إسرائيل ضرب قطاع غزة وإستهدافه عسكريا في ظل تزايد وتيرة التحولات السياسية في منطقة الشرق الأوسط، كما كانت نتيجة لضغوطات داخلية تعرضت لها حكومة رئيس الوزراء "بينامين نتنياهو". يأتي هذا الإجراء في إطار تعزيز إستراتيجيتها العسكرية بتوجيه ضربة تضعف بها حركة حماس في قطاع غزة والضفة الغربية، وإتفاق المصالحة الوطنية ونزع الشرعية الدولية عن حكومة الوفاق الفلسطينية.<sup>3</sup>

إستمر العدوان الإسرائيلي خلال سنتي 2015-2017م بشن حملات عسكرية على قطاع غزة في حدود هذه الفترة، وإن لم يكن بنفس التصعيد الذي شهدته السنوات الماضية. فقد فرضت إسرائيل حصارا سياسيا أمنيا وإجتماعيا على القطاع وسكانه، مكرسة واقعا معيشيا صعبا في الجانبين الإقتصادي والإجتماعي. فالمقاومة الفلسطينية لم تتوقف، لتشهد إنتفاضة أخرى في أكتوبر 2015م من خلال توجيه الفدائيين الفلسطينيين ضربات فردية، تمثلت في عمليات الدهس والطنع كرد على السياسات الأمنية الإسرائيلية في الضفة الغربية وقطاع غزة، وسياسات الإستييطان وتهويد الأماكن

<sup>1</sup>. عبد الحميد كيالي، دراسات في العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، ط 1 (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والإستشارات، 2009)، ص. 14.

<sup>2</sup>. "العدوان الإسرائيلي على غزة يفشل في تحقيق أهداف، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات (نوفمبر 2012م).

<https://www.dohainstitute.org/AR/Pages/index.aspx>.

<sup>3</sup>. "العدوان الإسرائيلي الجديد على غزة"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات (جولية 2014): ص. 1-4.

المقدسة والإعتداء عليها، قابلتها السلطات الإسرائيلية عبر جملة من الإجراءات الأمنية لقمع الانتفاضة.<sup>1</sup>

### المطلب الثاني: المقاربة الإسرائيلية تجاه الملف النووي الإيراني

تمكنت إيران من إنشاء برنامجها النووي، في فترتين مختلفتين كانت الأولى في ظل الحكم الملكي منذ عام 1957م وحتى عام 1979م، أما الفترة الثانية فكانت بعد الثورة الإسلامية وإستمر إلى غاية إبرامها الإتفاق النووي مع مجموعة 1+5 عام 2015م<sup>2</sup>. كانت إيران حليفا رئيسيا للغرب في مواجهة النفوذ السوفيتي والحفاظ على الأمن في منطقة الشرق الأوسط، وذلك في فترة حكم الشاه "محمد رضا بهلوي" منذ عام 1953م، بعد إنقلاب دبرته الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة لتصبح إيران شرطيا للغرب في الخليج. لقد وفر الغرب دعما حيويا لنظام الشاه في العديد من المحاولات، بما في ذلك المساعدات النووية لبدأ البرنامج النووي الإيراني في عام 1957م كجزء من مبادرة الرئيس الأمريكي "أيزنهاور" "الذرة من أجل السلام"، قامت الولايات المتحدة الأمريكية بوضع الأسس الأولى للبرنامج النووي الإيراني بتقديم المساعدات وساهمت في بناء أول مفاعلات نووية لإيران وإسرائيل وباكستان.<sup>3</sup>

غيرت الثورة الإسلامية في إيران 1979م النظام السياسي والإجتماعي بصفة جوهرية حيث أعقب هذه الثورة تدهور علاقاتها الودية مع الغرب، لاسيما بعد إحتجاز 52 دبلوماسي أمريكي كرهائن في السفارة الأمريكية في 4 نوفمبر 1979م. كما نتج عن حادثة الإحتجاز خسارة الرئيس الأمريكي "جيمي كارتر" Jimmy Carter في إنتخابات عام 1980م. ورغم محاولات الإدارات الأمريكية الي تعاقبت تحسين العلاقات مع إيران إلا أنها لم تحظى بالقبول لدى كلا الطرفين لشعورهما بعدم الثقة.<sup>4</sup>

في عام 1988م أطلقت إيران برنامجها النووي العسكري عقب إنتهاء الحرب الإيرانية العراقية، وكانت تهدف من خلاله حماية الجمهورية الإسلامية ضد التهديدات الخارجية ونشر قيم

<sup>1</sup>. محسن صالح، مرجع سابق، ص. ص. 208-210.

<sup>2</sup>. عطا محمد زهرة، مرجع سابق، ص. 17.

<sup>3</sup>. Xiaoning Huang, "The Iranian Nuclear Issue and Regional Security Dilemmas Responses and The Future", **Sabbatical Report** (July 2016): pp. 1- 36.

<sup>4</sup>. Brayner Gibson, "The Long Road to The Tehran The Iran Nuclear Deal in Perspective", **strategic update** (December 2015), pp. 1- 51.

ثورتها الإسلامية. هذا المسعى الإيراني بتطوير برنامجها العسكري النووي لاقى معارضة من قبل الدول الغربية، لاسيما وأنها لم تصبح حليفها الإستراتيجي في المنطقة بعد قيام الثورة الإسلامية.<sup>1</sup>

وفي هذا السياق بدأ المجتمع الدولي بدءاً بالولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الأوروبي والأمم المتحدة بالضغط على إيران لتوقيف برنامجها النووي، والسماح للمراقبين الدوليين بتفتيش المواقع. كما تم فرض عقوبات دولية على إيران شملت هذه العقوبات القطاع التجاري، بمنعها تصدير النفط وحظر الإستثمارات في هذا القطاع بهدف إضعاف الإقتصاد الإيراني، إضافة إلى العقوبات المالية التي شملت تجميد الودائع الحكومية وودائع الشركات وغيرها من العقوبات التي كان الهدف منها الضغط على إيران لحملها على ترك تطوير برنامجها النووي.<sup>2</sup>

شكل سعي إيران الدائم إلى إكتساب قدرات عسكرية نووية مخاوف لدى إسرائيل فهي ترى بأنّ النظام القائم في إيران معاد للغرب ولها، وتعتبر بأنّ إمتلاك إيران للسلاح النووي يهدد المجتمع الدولي، والذي قد يؤدي إلى سباق التسلح النووي في المنطقة، مما قد يؤدي إلى حالة من اللاتكامل والاستقرار لحظر إنتشار السلاح النووي.<sup>3</sup>

وفي ظل التهديدات التي تنشأ عن إمتلاك دولة ما للسلاح النووي فإنّ العقيدة الأمنية الإسرائيلية إتجهت نحو تبني سياسة التسلح لمواجهة التهديدات النووية الإيرانية، وعملت على دفع المجتمع الدولي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية قبل العام 2013م، إلى إعتبار أنّ الأنشطة النووية الإيرانية لا تتسم بالشرعية وبإنتهاكها لإلتزاماتها بصفقتها موقعة على معاهدة حظر الإنتشار النووي. كما أوضح المجتمع الدولي بأنه لا يسمح لإيران بإمتلاك السلاح النووي، وإعتمد مجلس الأمن بناءً على تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية الذي حذر من أنشطة إيران بين عامي 2006م و2010م ستة (6) قرارات منعت بموجبها إيران من القيام بأي نشاط يخص تخصيب اليورانيوم أو تحويل المواد الإنشطارية إلى أسلحة نووية أو إنتاج أنظمة التسلح، كما طالبت بتقديم تقرير عن أنشطتها، وفرضت عقوبات إن هي رفضت الإلتزام بالقرارات.<sup>4</sup>

<sup>1</sup>. Yoosi Kuper Wasser, "Israel's Role in The Struggle Over The Iranian Nuclear Project", **The Begin- Sadat Center for Studies Mideast Security and Policy Studies**, n°. 114 (June 2011), pp . 1- 46.

<sup>2</sup>. عطا محمد زهرة، مرجع سابق، ص. ص. 31-33.

<sup>3</sup>. هبة جمال الدين، "إسرائيل والدور الإيراني بعد الإتفاق النووي"، مركز الروابط للبحوث والدراسات الإستراتيجية (ديسمبر 2015).

<http://rawabetcenter.com>.

<sup>4</sup>. Yoosi Kuper Wasser, op. cit, p. 20.

إهتمت إسرائيل بشكل كبير بالملف النووي الإيراني، ومراحلها التفاوضية مع المجموعة الدولية كما شغل حيزاً على مستوى سياستها وعقيدتها الأمنية. وضمن جلسات الكنيست الإسرائيلي فقد أعلن "داغان" Dagan أمام اللجنة الخارجية والأمن في الكنيست أن إيران ستمتلك قدرة نووية كاملة في عام 2006م، وكان ذلك ضمن عرض سنوي لهذه اللجنة حول وضع إسرائيل الأمني كما أظهر داغان بأنه إذا لم يتم الضغط الخارجي على إيران، فإنها ستمتلك خلال بضعة شهور إستقلالية تكنولوجية لتخصيب اليورانيوم. أمّا عضو الكنيست "أيفي إينام" Evi Enam قال: أنه "إذا لم تتحرك الأسرة الدولية مع إسرائيل لضرب القدرة النووية الإيرانية فإنني أخشى جداً من أنها ستزلق لإمتلاك قدرة نووية عملياتية تعرض المنطقة للخطر، وتزعزع نظرية الأمن الإسرائيلي ولذلك يحظر بشكل مطلق تمكين النظام الإيراني من إمتلاك قدرة الدمار الشامل".<sup>1</sup>

ويمكن القول أنّ المؤسسة الأمنية الإسرائيلية لم تعتبر إيران تحدياً أمنياً حتى أواخر التسعينيات وأوائل الألفية، فقد ربطت إسرائيل وإيران سابقاً علاقات وثيقة قبل قيام الثورة الإسلامية، كانت تقوم على أساس المصالح المشتركة. كما إعتبرت إيران إسرائيل كموازنة للدول العربية لا سيما العراق وفلسطين حيث كانت إسرائيل ترى فيها عنصراً مهماً ضمن دبلوماسياتها، وعمل البلدان معاً على تقديم الدعم لأكراد العراق في الستينيات وأوائل السبعينيات. وأمدت إيران إسرائيل بالنفط عندما فرضت الدول العربية المنتجة له حظراً عقب حرب 1973م، إلا أنّ هذه العلاقات الوثيقة تغيرت بتغيير النظام الإيراني، ورغم محاولة إيران تخفيف حدّة التوتر مع إسرائيل خلال فترة رئاسة "رفسنجاني" (1989-1997)، وخاتمي (1997-2005)، لكن إسرائيل تجاهلت ذلك بسبب برنامجها النووي ودعمها حزب الله اللبناني وحماس الفلسطينية.<sup>2</sup>

ترى إسرائيل بأنّ إيران أضحت تشكل تهديداً وجودياً لها، وتستند في ذلك إلى إعتبرات أيديولوجية دينية ولكون النظام الإسلامي في إيران له رؤية متطرفة تجاه إسرائيل ووجودها في المنطقة هذا من جهة. ومن ناحية أخرى، تأييده لقيام دولة فلسطينية وأنّ إسرائيل تحتل فلسطين والأماكن المقدسة، بالإضافة إلى إدراك النظام الإيراني بأنّ إسرائيل تمثل تهديداً أمنياً له لكون اللوبي

<sup>1</sup>. إفرام أسكولاي، "سلسلة تقديرات إستراتيجية بشأن البرنامج النووي الإيراني"، في إسرائيل والمشروع النووي الإيراني، تر، أحمد أبو هدبة، ط 1 (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2006)، ص. 35-37.

<sup>2</sup>. Xiaoning Huang, op. cit, pp. 13- 14.

اليهودي يقوم بالضغط على الولايات المتحدة الأمريكية ضد البرنامج الإيراني النووي، والتهديد المستمر من قبل إسرائيل بضرب مواقع إستراتيجية إيرانية، ومن بينها المفاعل النووي في مدينة "بوشهر".<sup>1</sup>

وفي ظل سعيها لإيقاف المشروع النووي الإيراني، فإنّ إسرائيل لم تكتف بدفع المجتمع الدولي وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية لفرض عقوبات على إيران. وإنما احتفظت لنفسها بخيار توجيه ضربة عسكرية للمنشآت النووية الإيرانية، وتهدف من خلال هذا الضغظ على القوى الكبرى، لفرض مزيد من العقوبات على إيران، الأمر الذي جاء في عديد التصريحات الرسمية المتكررة من طرف رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو ووزير الدفاع إيهود باراك.<sup>2</sup>

حسب الرؤية الإسرائيلية، فإنّ إيران ومشروعها النووي تعد مسألة أساسية تتعلق بأمنها القومي لاسيما وأنّ إيران تقدم دعمها لحزب الله وحركة حماس، لذا فإنّ من وجهة نظر الباحثين الإسرائيليين. فإنّه يتوجب على السياسة الإسرائيلية الإستباقية أن تحتوي برنامجا بديلا إذا لم تتوصل المفاوضات مع إيران إلى إتفاق لا يتوافق والمقاربة الإسرائيلية أو ينسجم مع مصالحها الإستراتيجية في منطقة الشرق الأوسط، ولذا فإنّ إعتقاد الخيار العسكري بالنسبة لإسرائيل والتهديد به أُعتبر عاملا مهما في فرض عقوبات شديدة على إيران وجلبها إلى طاولة المفاوضات.<sup>3</sup>

وبالرغم من أنّ إسرائيل تمكنت سابقا من توجيه ضربة عسكرية للمفاعل النووي العراقي سنة 1981م والمنشأة السورية في دير الزور في سنة 2007م، إلا أنّها ستواجه صعوبات في توجيه ضربة عسكرية لمنشآت إيران، وذلك لبعد المسافة التي تقدر ب 1200 و 1500 كيلومتر. بالإضافة إلى عراقيل أخرى تشمل التنسيق لتوجيه ضربات لعدة أهداف لضمان الإحتفاظ بعنصر المفاجأة، وأيضا كيفية التزورد بالوقود بالنسبة للطائرات المقاتلة. كما أنّ المنشآت الإيرانية محصنة، ويوجد معظمها تحت الأرض وتتمتع بالحماية ما يستوجب على إسرائيل وضع إستراتيجية دقيقة لتضمن بها نجاح الضربة العسكرية وتحقيق أهدافها.<sup>4</sup>

1. أفرايم كام، تقييم إسرائيل للتهديد النووي الإيراني، في إسرائيل والمشروع النووي الإيراني، تر، أحمد أبو هدبة، ط1 (بيروت: الدار العربية للعلوم الناشر، 2006)، ص. ص. 129-130.

2. "إسرائيل والمشروع النووي الإسرائيلي"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات (جانفي 2012): ص.ص 1-2.

3. عاموس يادلين، "حان وقت إتخاذ القرارات بشأن إتفاقات وخطط بديلة"، في العقيدة الأمنية الإسرائيلية وحروب إسرائيل في العقد الأخير، المحرر: أحمد خليفة، ط 1 (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2015)، ص. 107.

4. إسرائيل والمشروع النووي الإسرائيلي، مرجع سابق، ص. 5.



أمام الضغوط الدولية والعقوبات التي تم فرضها على إيران إتجهت إلى القبول بإجراء محادثات لتسوية ملفها النووي والتوصل إلى إتفاق نهائي، والتي عبر عنها الرئيس "حسن روحاني" وفق مقاربة جديدة تتمثل في رفع كل العقوبات عن إيران مقابل إثبات سلمية برنامجها النووي، وهي معادلة تضمنت الربح للطرفين. أمّا بالنسبة للقوى الكبرى، ولاسيما الولايات المتحدة الأمريكية، فإنّ مقاربتها تتمحور حول عدم السماح لإيران بالهيمنة على منطقة الخليج، مع السماح لها بأداء دور إقليمي في المنطقة العربية (العراق، لبنان، سوريا) دون أن يمس ذلك بالأمن الإسرائيلي.<sup>1</sup>

ساهم الخطاب السياسي الإيراني وموقفها المعادي لإسرائيل، والذي برز بشكل كبير منذ إنتخاب "محمود أحمدي نجاد" عام 2005م، الذي دافع عن حق وطموح إيران النووي وفي الوقت نفسه أنكر الهولوكوست. فإن هذا الموقف المعادي يأتي بعد تحسن موقع إيران الجيوإستراتيجي في منطقة الشرق الأوسط عقب سقوط نظام صدام حسين في العراق عام 2003م، كما دعا نجاد إلى محو إسرائيل من الخريطة، الأمر الذي خلف زيادة حدة العداء بين الطرفين. وفي سياق مواجهة الطموحات الإيرانية إتمدت إسرائيل طرق بديلة، تمثلت في شنّها حرباً سيبرانية وقتلاً مستهدفة العلماء الإيرانيين، ودعم الجماعات المعارضة المسلحة داخل إيران، مثل منظمة "مجاهدي خلق"، وقامت إسرائيل بإغتيال خمسة (5) علماء إيرانيين بين عامي 2007-2012م. وفي ظل سعي المجتمع الدولي لإيجاد تسوي للملف النووي الإيراني طلبت إدارة الرئيس الأمريكي "بارك أوباما" إسرائيل بالتراجع عن حملة الإغتيالات.<sup>2</sup>

على الرغم من أن إسرائيل تبذل كل مساعيها وجهودها لمنع إيران من إمتلاك التكنولوجيا والسلاح النووي، فإنها دأبت في التعامل مع البرامج النووية وفق مقاربة وإستراتيجية تتعامل بها في منطقة الشرق الأوسط، تقوم على عدة أسس من بينها: دعوتها إلى جعل منطقة الشرق الأوسط خالية من أسلحة الدمار الشامل، ورفضها الإنضمام والتوقيع على معاهدة عدم إنتشار الأسلحة النووية مبررة بأن ذلك سيتم بعد إقرار السلام في المنطقة، في حين أنها تحتفظ لنفسها بحق إمتلاك السلاح النووي وتهدف إستراتيجيتها النووية بعدم السّماح لأي قوة بتهديد "المجال الحيوي الإسرائيلي وأمنها القومي".<sup>3</sup>

<sup>1</sup> عطا محمد زهرة، مرجع سابق، ص. ص. 40-41.

<sup>2</sup> Brayner Gibson, op. cit, pp. 7- 8.

<sup>3</sup> رياض الرّاوي، البرنامج النووي الإيراني وأثره على منطقة الشرق الأوسط، ط 2 (دمشق: دار الأوائل للنشر والتوزيع والخدمات الطبّاعية، 2008)، ص. 263.

وعليه فإنه ليس مستغرباً أن تكون إسرائيل واحدة من أكثر المعارضين للمفاوضات النووية مع إيران التي أدت في البداية إلى إتفاق نووي مؤقت في نوفمبر 2013م، بين إيران ومجموعة الدول الخمسة وألمانيا (ألمانيا، والأعضاء الدائمون في مجلس الأمن)، فقد ظل المسؤولون الإسرائيليون قلقين حيال المفاوضات النووية في الأشهر التي تلت الإتفاق المرحلي. خاصة وأنّ القادة الإسرائيليين لم يكونوا طرفاً في المفاوضات وكان تأثيرهم محدوداً على العملية، وتقدم المسؤولون الإسرائيليون بإقتراح شروط صارمة للتوصل للإتفاق النهائي، غير أنّ العديد من المحللين الغربيين وجدوا بأنّه غير قابل للتنفيذ كإقتراحهم تفكيك كامل البنية التحتية النووية المدنية الإيرانية.<sup>1</sup>

أفرزت المفاوضات مع إيران اتفاقية مرحلية في نوفمبر 2013م، عرفت باسم خطة العمل المشتركة (JPOA)، والتي توصلت إلى إيقاف المساعي الإيرانية لتخصيب اليورانيوم، وفي مقابل ذلك حصلت إيران على تخفيف العقوبات وبقية تفاصيل الإتفاق النهائي قيد التفاوض بين إيران ومجموعة 2+P5. ويبدو أنّ هذه الإتفاقية فسحت المجال لتقارب إيراني أمريكي والذي كانت أولى بوادره بعد فوز "حسن روحاني" في الجولة الأولى من الإنتخابات الرئاسية، وإعتماده خطاباً سياسياً واقعياً مع الغرب. ويعتبر العامل الأهم وراء هذا التغيير في الخطاب الإيراني، العامل الداخلي الذي تأثر بحزمة العقوبات التي فرضت على إيران من قبل الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي خلال عام 2012م، وتمثلت رؤية روحاني في إيلاء الأهمية للسياسة الخارجية والإقتصاد وضرورة الربط بينهما لتسوية الملف النووي مع الغرب، وعبر عن رؤيته بقوله: "ينبغي لأجهزة الطرد المركزي أن تدور لكن حياة الإيرانيين هي الأخرى ينبغي لها أن تدور".<sup>3</sup>

بعد جولات محادثات طويلة تمكنت إيران والقوى الكبرى من التوصل إلى إتفاق تاريخي في فيينا في 14 جويلية 2014م، يضع طموح إيران بإمتلاك سلاح نووي شبه مستحيل، يقابله دفع تدريجي للعقوبات على إيران مع إمكانية إعادة فرضها إذا لم تلتزم إيران ببنود الإتفاق، وقد لاقى ترحيباً وموافقة من قبل المجتمع الدولي، لكنه لاقى معارضة شديدة من طرف إسرائيل وبعثته "خطأً تاريخياً".<sup>4</sup>

<sup>1</sup>. Dalia Dassa Kaye, "Israel's Iran Policies after The Nuclear Deal", Perspectives Rand Corporation (2016), pp.1- 24.

<sup>2</sup>. Yoosi Kuper Wasser, op. cit, pp. 12- 13.

<sup>3</sup>. وحدة تحليل، "التقارب الأمريكي الإيراني أسبابه وفرص نجاحه"، سياسات عربية 5 (نوفمبر 2013): ص. 26.

<sup>4</sup>. شارلوت بلاتيف وآخرون، مرجع سابق، ص. 11.

جاء الرد الإسرائيلي الرسمي على الإتفاق النووي معاديا، فقد أشار نتنياهو إلى أن إسرائيل ليست ملزمة بالإتفاق، في رد له على الإعلان عن خطة العمل المشتركة في جويلية 2015م، "لأنّ إيران تواصل السعي إلى تدمير إسرائيل". وقد قارن وزير الخارجية آنذاك، ورئيس حزب "يسرائيل بيننتو" "أفيغدور ليبرمان" Avigdor Lieberman الإتفاق باتفاق ميونيخ مع ألمانيا النازية، أمّا وزير الدفاع الإسرائيلي آنذاك "موشيه يعالون" إعتبر الإتفاق بأنّه مبني على الأكاذيب والخداع، وبأنّه: "مأساة لكل من يتطلع إلى الإستقرار الإقليمي ويتخوف من تسلح إيران النووي،... وبدلا من مكافحة الإرهاب بكل ما أوتيت له من قوة. منح العالم الحر الشرعية لأساليب إيران البغيضة والإجرامية".<sup>1</sup>

بالنسبة لإسرائيل فإنّ هذا الإتفاق ستكون له نتائج محتملة وسيساهم في الإنتشار النووي في الشرق الأوسط بطريقة غير مقصودة، إذ أنّه سيهدد بذلك الإستقرار والأمن الإقليمي في المنطقة، فقد تشعر الأطراف الإقليمية بالتهديد من قبل إيران ( كالمملكة العربية السعودية، تركيا ومصر) مما يدفعها ذلك للسعي إلى الوصول لإكتساب نفس المكانة التي أعطيت لإيران. كما أنّ الإتفاق الذي ركز بشكل كبير على البعد النووي، فإنه تجاهل تداعياته الممكنة على سياسات إيران غير النووية، إذ لا يمكن أن تتجاهلها إسرائيل. لاسيما وأن المصارف الدولية رفعت التجميد عن 100 - 150 مليار دولار من الأموال الإيرانية، إذ سيؤدي الشعور بالتهديد لدى القوى الإقليمية الرئيسية إلى القيام بسباق تسلح لمواجهة القدرات العسكرية والتهديد الإيراني والذي سينعكس على إسرائيل بلا شك.<sup>2</sup>

رغم إبرام الإتفاق النهائي مع إيران إلا أن إسرائيل لازالت تشكك في نواياها، وسعت جاهدة لإنهائه إذ يشكل وصول الإدارة الأمريكية الجديدة برئاسة "دونالد ترامب" عاملا مساعدا لمساعي إسرائيل، حيث تبنت إسرائيل مقاربة جديدة تجاه ملف إيران النووي وترتكز في أساسياتها على:<sup>3</sup>

- إنهاء الإتفاق النووي الإيراني عبر إعطاء أدلة تثبت إنتهاك إيران له.
- اعتماد إستراتيجية تعاونية مع إدارة ترامب، التي تضمنت معارضين لسياسات إيران لأجل تحجيم النفوذ الإيرانية في المنطقة.
- العمل على كسب تأييد الدول الأوروبية لتصطف ضد السياسات الإيرانية.

<sup>1</sup>. Dalia Dassa kaye, op. cit, p. 3.

<sup>2</sup>. Michael Herzog, "Israel Confronts the Iran Nuclear Deal", **The Washington Institute** ( July 2015).  
<https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/>

<sup>3</sup>. علي عاطف حسان، "بعد خروج واشنطن من الإتفاق النووي هل فشلت جولة نتيناهو الأوروبية"، **المركز العربي للبحوث والدراسات** (جوان 2018).

<http://www.acrseg.org>.

• تحجيم النفوذ الإيراني في سوريا، خاصة ضمن حدود الجولان المحتل، فإسرائيل لا ترغب في وجود قوات موالية لإيران على الحدود الإسرائيلية مع سوريا ولبنان.

إنتهت الولاية الثانية للرئيس الأمريكي باراك أوباما في جانفي 2017م، والتي ساهمت في طرح الكثير من التساؤلات حول مصير الإتفاقية النووية مع إيران، لاسيما وأن دونالد ترامب قبل توليه منصبه، كرر خلال حملته الإنتخابية أنّ "أولويته الأولى هي إنهاء الإتفاق مع إيران معتبرا إياه بأنه صفقة كارثية لأمريكا ولإسرائيل وللشرق الأوسط بأسره<sup>1</sup>. وعقب توليه منصب الرئاسة رفض دونالد ترامب التوقيع على الإتفاق النووي، وإنتهج إستراتيجية عدائية اتجاه إيران متهما إياها بأنها "أكبر دولة راعية للإرهاب"، تكمن الأسباب وراء رفض الرئيس الأمريكي هذا الإتفاق في كونه يسمح لإيران بامتلاك السلاح النووي وتساوله معها. بالإضافة إلى كون إيران استمرت في تطوير المنظومة الصاروخية الباليستية، كان آخرها صاروخ (خرم شهر) في سبتمبر 2017م، مما يُمكنها أن تهدد أمن حليفها الإستراتيجي إسرائيل، والتي تحظى بأهمية لاسيما في عهد ترامب. والسبب الآخر هو زيادة النفوذ الإستراتيجي لإيران في منطقة الشرق الأوسط (سياسيا وفكريا) وأصبح بوسع إيران توظيف الجماعات الموالية لها، وبذلك فإنها تهدد السلم والأمن في المنطقة بتغذية الإضطرابات وإثارة الصراعات وتهديدها الملاحة الدولية في مضيق باب المندب ومضيق هرمز بحسب الرؤية الأمريكية الإسرائيلية<sup>2</sup>.

<sup>1</sup>. Xiaoning Huang, op. cit, p. 19.

<sup>2</sup>. وحدة الرصد والتحليل، "إستراتيجية ترامب تجاه إيرانالدوافع والاتجاهات"، مركز الفكر الإستراتيجي للدراسات (أكتوبر 2017).

## المطلب الثالث: الموقف الإسرائيلي من الحراك الشعبي العربي

تنامت في منطقة الشرق الأوسط وتيرة تغيير شديدة على مدى السنوات الماضية بالنسبة للمنطقة ساهمت بعدم إستقرارها، فقد شكلت التغييرات الإقليمية التي بدأت في أواخر عام 2010م وبداية 2011م إهيارا كبيرا وفشلا مس دول المنطقة منذ إحتلال العراق، الفشل المتواصل للدولة اللبنانية، الفوضى في اليمن وليبيا والأزمة السورية، وصعود ما عُرف بإسم تنظيم الدولة الإسلامية.<sup>1</sup>

إعتبرت إسرائيل إهيار الأنظمة الموجودة على أنها تهديد محتمل للأمن والإستقرار إلى جانب قلقها من صعود الأحزاب السياسية الإسلامية، والتي قد تكون أكثر وأشد معارضة تجاه إسرائيل، وقد يترجم ذلك في السياسة الخارجية الرسمية للدول التي يتقلدون فيها السلطة السياسية، وبذلك فإنها تفترض أن التحول في الساحة السياسية للمنطقة وصعود الإسلام السياسي سيفيد معسكر المقاومة بشكل عام.<sup>2</sup>

وفي ظل الوضع اللامستقر الذي تعيشه منطقة الشرق الأوسط منذ بداية الحراك الشعبي العربي منذ أواخر عام 2010م، فإن إسرائيل أبدت مخاوفها بشأن تشكيل الأنظمة الجديدة والوضع الإقليمي الفوضوي وتحديات أمنية لها، والتي ستؤدي بحسبهم إلى تفاقم الأزمة في غزة، وجعل احتمالات تهيئة السلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين بعيد المنال، كما أن الإحتجاجات الجديدة لها القدرة بأن تعقد العلاقة بين الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل، لكون كليهما لم تقف وراء مسارات التغيير التي تجتاح الشرق الأوسط.<sup>3</sup>

فقد شكل الحراك العربي بالنسبة لإسرائيل إرتباكاً وأثار مخاوفها وإختلفت ردة فعلها الرسمية اتجاه الأحداث. فبالنسبة للحراك في تونس لم يكن الموقف الرسمي الإسرائيلي مهتما بشكل كبير بالثورة التي أسقطت نظام الرئيس بن علي، نظرا لكونها لا تشكل تهديدا لأمنهم ولا تملك أي تأثير في السياسة الإقليمية والصراع العربي الإسرائيلي، أو أي وزن هام في معادلات القوة العسكرية والأمنية الإقليمية، إلا أن الباحث "إيلي فودة" Elie Fouda حذر النخبة الإسرائيلية من الإستخفاف بالثورة

<sup>1</sup>. Itamara Rabinovitch, "Israel and The Changing Middle East", Middle East Memo, n°. 34 (January 2015): pp. 1- 16.

<sup>2</sup>. Benedetti Bretti, "Israel and The Arab Spring Under Standing Attitudes and Responses to The New Middle East", Al Mesbar Studies and Research Centre and The Foreign Policy Research Institute (January 2013): pp.131- 146.

<sup>3</sup>. Daniel byman, "Israel's Pessimistic View of the Arab Spring", The Washington quarterly (summer 2011): pp . 123- 136.

التونسية بعد دراسة إستشرافية مبينا أنها ستكون لها تداعياتها وستمتد إلى بلدان عربية أخرى لها نفس الأوضاع الإقتصادية بتونس.<sup>1</sup>

كما أنّ الموقف الإسرائيلي إنتهج أسلوب الإنتظار والترقب، وإمتنعت عن الإدلاء بتصريحات رسمية علنية لدعم نظام بن علي أو المعارضة. عدا عن هذا فإنّ البلدين كانت تربطهما علاقات رسمية خلال فترة التسعينات، حيث إفتتحت كل من تونس وإسرائيل مكاتب لرعاية المصالح، إلا أنّ تونس قامت بتجميده بعد الإنتفاضة الثانية عام 2000م وإنتهت بقطع علاقاتها الرسمية مع إسرائيل، مع الإبقاء على التبادل غير الرسمي في قطاعات مثل التجارة والسياحة. فإسرائيل تنظر إلى نظام بن علي كحليف إقليمي لذا جاء موقفها فاترا لكنه يحمل في طياته القلق إزاء تزايد التقلبات في الشرق الأوسط بحسب ما عبر عنه رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو.<sup>2</sup>

ويتمدد دائرة الحراك الشعبي إلى مصر فإنّ الأمر شكل مفاجئة بالنسبة لإسرائيل، التي كانت تنعم بالإستقرار الإقليمي الذي عم المنطقة مرتبطا بإعتقاد تمثل في بعده عن أي تحد أو تغيير يخدم المصالح الأمنية والسياسية لدولة إسرائيل. وعبر عقود من الزمن تعاملت إسرائيل مع محيطها العربي كمصدر للتهديد والخطر على أمنها ومصالحها القومية، بيد أنّها تمكنت من توقيع إتفاقيات سلام مع عدد منها، وتراجع عدا العالم العربي لها نتيجة لما تتخبط فيه الأنظمة العربية من مشاكل داخلية.<sup>3</sup>

ويبدو أنّ الموقف الرسمي الإسرائيلي قد أربكه الوضع في مصر وتخوف من خسارة حليف له. إذ عبر عن ذلك رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو بتحذيره من أنّ الثورات العربية قد تتحول إلى مرآة لإيران عام 1979م، أي أنّ النتيجة ستكون على الأرجح صعود الإسلاميين الراديكاليين ضد الغرب، والأهم من ذلك المعادين لإسرائيل. فمصر التي كانت ولعقود طويلة يحكمها نظام ديكتاتوري كان يعد مفيدا لواقع الأمن الإسرائيلي إلى جانب ميزان القوى القديم في الشرق الأوسط، فقد أتاح إتفاقية كامب دايفيد لنظام مبارك مساعدات عسكرية أمريكية وتعاوننا مصريا إسرائيليا، ومكن النظام المصري قمع أكبر معارضيه المتمثل في الإخوان المسلمين.<sup>4</sup>

<sup>1</sup>. يسري خيزران، "رؤية إسرائيلية للثورات العربية"، المركز العربي للدراسات الإجتماعية والتطبيقية (ديسمبر 2014): ص. 3.

<sup>2</sup>. Benedetti Bretti, op. cit, 131.

<sup>3</sup>. إبال زيسر، "إسرائيل والدول العربية المجاورة في ظل الربيع العربي"، قضايا إستراتيجية 46 (جوية 2012): ص. 10-11.

<sup>4</sup>. Tova Norlentov, "Israel Perspective on The Arab Upspring", CSS Analysis in Security Policy, n°. 123 (November 2012): p. 4.

ولأنّ مصر تعد حليفا إستراتيجيا لإسرائيل في ظل نظام مبارك الذي وصفه الصحفي الإسرائيلي "ألوف بن" Aluf Benn في مقال له بعنوان "صلاة سلامة مبارك" بقوله: "إنّ الشخص الأكثر قربا من رئيس الحكومة الإسرائيلية من بين جميع رؤساء العالم هو رئيس مصر "مبارك"، ونظرا لحساسية ما تمر به مصر قامت الحكومة الإسرائيلية بإصدار توجيهات بعدم التّطرق إلى الأحداث في مصر في وسائل الإعلام، وفي نفس الفترة عقدت الحكومة الإسرائيلية برئاسة الوزراء عدة إجتماعات حول ما يحدث في مصر ومدى إمكانية انعكاس ذلك على إسرائيل.<sup>1</sup>

وفي ظل تزايد القلق الإسرائيلي جرّاء ما يحدث في المنطقة وضع "شاؤول موفاز" Shaul Mofaz رئيس اللجنة الخارجية والأمن التابعة للكنيست سيناريوهات لما ستؤول إليه الأوضاع في مصر، وكان من بينها: تقديم مبارك لإستقالته وسيطرة جماعة الإخوان المسلمين على الحكم، الأمر الذي تنظر إليه إسرائيل على أنّه مبعث قلق وتهديد بالنسبة لها. أمّا الباحث "يوري بن جوزيف" Uri Bar-Joseph المختص في شؤون الإستخبارات والعلاقات الدوليّة في جامعة حيفا، تنبأ بأن "نتجته الأمور نحو تهميش مبارك وعائلته، إلا أنّ جميع الأوراق ستكون في يد الجيش، الذي سيبقي على التعاون الأمني مع إسرائيل ضد الجماعات الإرهابية وإيران".<sup>2</sup>

ساهمت الإحتجاجات في مصر تأكيد الدراسة الإستشراافية التي قدمها باحثون إسرائيليون بوصول أحزاب الإسلام السياسي إلى سدة الحكم وتزايد التأييد الشعبي لهم في تلك الفترة، وقد أعلنت اللجنة العليا للانتخابات الرئاسية في مصر في 24 جوان 2012م فوز "محمد مرسي" مرشح حركة الإخوان المسلمين بنسبة 51,73%، ليكون أوّل رئيس يتولى الحكم في البلاد في إطار إنتخابات ديمقراطية<sup>3</sup>. وهو الأمر الذي إعتبرته إسرائيل تهديدا لها ولسياستها تجاه القضية الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي، ويعد إزدياد قوة الإسلام السياسي ووصوله إلى الحكم المستند إلى التأييد الشعبي من العوامل التي تحد من أطماع إسرائيل في تطبيع علاقاتها مع الدّول العربية، كما أنّه ستكون لها

<sup>1</sup>. محمود محارب، "إسرائيل والثورة المصرية"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات (أفريل 2011): ص.3.

<sup>2</sup>. تقرير معلومات، "الموقف الإسرائيلي من ثورة 25 يناير المصرية"، مركز الزيتونة للدراسات والإستشارات (2012): ص. 23.

<sup>3</sup>. "إنتخابات الرئاسة المصرية 2012 م تسلسل زمني"، 27 أفريل 2012. نقلا عن موقع:

<https://www.bbc.com/arabic/middleeast/2012/>

تداعيات سلبية على الإستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط وعلى علاقاتها مع إسرائيل، حتى وإن إبتعت هذه الأحزاب سياسة براغماتية فإنها ستبقى معادية لإسرائيل ومشروعها في المنطقة.<sup>1</sup>

يبدو أن تطورات أخرى شهدتها الساحة السياسية في مصر، تمثلت في الإنقلاب العسكري على الرئيس المنتخب محمد مرسي من قبل عبد الفتاح السيسي. هذا التطور لقي تأييدا لدى النخب والنظام الإسرائيلي، حيث ساندت إسرائيل الإنقلاب الذي قاده وزير الدفاع المصري ضد حكم الرئيس المنتخب "محمد مرسي". وهو ما جاء في تحليلات الباحثين الإسرائيليين يقول المحلل "دان مرغلين" Dan Margalit من صحيفة إسرائيل اليوم: "سنبكي دم الأجيال إن سمحنا بفشل الإنقلاب وعاد الإخوان إلى الحكم"، كما ذكر أيضا: "أنّ العالم يسمح بعودة الإخوان للحكم، لذلك يتوجب على إسرائيل فعل المستحيل لضمان عدم حدوث ذلك، لأنّ الإخوان سيتوجهون للانتقام من إسرائيل في حال عادوا للحكم لإدراكهم دور إسرائيل في دعم السيسي". وفي ورقة بحثية قدمها السفير الإسرائيلي السابق بمصر "تسيفي مزال" دعا فيها الغرب إلى مساندة ودعم حكم السيسي سياسيا وإقتصاديا قصد عدم السماح بتوفير أرضية ملائمة لعودة حكم الإخوان في مصر.<sup>2</sup>

بالنسبة لإسرائيل فإنّ الإسلام السياسي يهدّد أمنها إلى جانب تهديدات أخرى، دون أن تغفل عن التّهديدات التقليدية والتي تتمحور في خطر الصّواريخ التي يمتلكها حزب الله وحماس وسورية، وفي هذا الصّدّد أكّد رئيس هيئة الأركان العامة الإسرائيلية "بيني غانتس" على وجوب إبقاء الجهوزية الأمنية لإسرائيل لاسيما في ظلّ التّطورات الدراماتيكية التي تمر بها كل من مصر وسورية، كما وضعت وزارة الدفاع مواقف تقديرية اتجاه التّغييرات الحاصلة في الشرق الأوسط، خاصة منها الدّول المجاورة حدوديا مع إسرائيل وتكبييف الجيش مع هذه التّحولات.<sup>3</sup>

كما أبدت إسرائيل إهتماما كبيرا إزاء التّطورات في سوريا التي لم تكن بمنأى عن موجة التّغييرات في المنطقة، فسوريا بها مركز محوري في الحسابات الإسرائيلية. فمنذ تولي بشار الأسد السلطة وقبل ذلك والده إعتبرتهما كشريكين حافظا على السلام على طول الحدود مع إسرائيل على مدار عقود من الزمن، ولم يخرقا الهدنة إلا في حالات شاذة كحرب لبنان الثانية، أو الهجوم على

<sup>1</sup>. محمود محارب، مرجع سابق، ص. 26.

<sup>2</sup>. قسم الأرشيف والمعلومات، "الموقف الإسرائيلي من الأحداث والتّغييرات في مصر عام: منتصف يونيو 2013م- منتصف يونيو 2014م"، ط 1 (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2014)، ص. 66.

<sup>3</sup>. أنطوان شلحت، "النّخب الإسرائيلية والربيع العربي"، قضايا إسرائيلية 41-42 (أغسطس 2011): ص. 39.



المفاعل النووي السوري في سبتمبر 2007م وتعتبر إسرائيل نظام الأسد شريكا مفضلا لكونه حافظ على واقع اللاسلم واللاحرب والوضع القائم.<sup>1</sup>

بالرغم من أنّ النظام السوري تضعه إسرائيل على لائحة دول محور الشر أو الدول المارقة، إلا أنّ الثورة السورية أثارت قلق إسرائيل وحفيظتها. فبغض النظر عن حالة العداء بين النظاميين، إلا أنّ العلاقات بين سوريا وإسرائيل تحكّمها العديد من القواعد ومعظمها غير معن عنه. ففي حين أنّ سوريا تدعم حماس فإنّها وضعت قيودا على أنشطة المقاومة الفلسطينية، وفي لبنان تقدم دعمها لحزب الله ومع ذلك فإنّها لا تتجه للتصعيد مع إسرائيل<sup>2</sup>. وتكمن مخاوف الإسرائيليين مرة أخرى من صعود من الإسلاميين إلى حكم والذي تجلّى بشكل بارز في ردود فعل الصحافة الإسرائيلية، إذ إعتبر الصحافي المتخصّص بشؤون الشرق الأوسط "إهود يعاري" بعد مضي عام على إندلاع الثورات العربية بأنّها جاءت بغيمة غبار إسلامية ثقيلة حطت على الشرق الأوسط، وأنّ التيار الإسلامي سوف يستلم السلطة أو يصبح شريكا فيها.<sup>3</sup>

يعد الوضع المتأزم في سوريا تحديا بالنسبة للأمن الإسرائيلي، فسوريا التي دخلت في حرب أهلية طويلة ومدمرة، أصبحت ساحة معركة وحربا بالوكالة بين المتنافسين الإقليميين والدوليين<sup>4</sup>. كما تتوجس إسرائيل من النفوذ الإيراني في سوريا إذ يعدّ أحد مخاوفها والتي زادت بعد نشر إيران لقواتها وقام حزب الله بتعبئة آلاف المقاتلين لدعم نظام الأسد، في المقابل فإن لإسرائيل مصالح أمنية تعهدت بحمايتها، وإذا استمر الوضع في سوريا دون تغيير ستكون إستراتيجيتها المراقبة والتعاون مع موسكو حتى لا تصطدم معها في صراع غير مقصود، وإتخاذ إجراءات لحماية أراضيها.<sup>5</sup>

تواجه إسرائيل موضوع السلاح بأنواعه وإمكانية إنتقاله بشكل غير أمن، والذي يمكن أن يستخدم ضدها في حال وقوعه بين أيدي جماعات تابعة لتنظيم الدولة الإسلامية أو حزب الله اللبناني، وبحسب "غابي سيوني" Gaby Sion سيدفعها الوضع في منطقة الشرق الأوسط وسوريا إلى إعادة بناء هيكلية الجيش الإسرائيلي، وسيطلب منها تغييرات جذرية في النظرية العسكرية الإسرائيلية.<sup>6</sup>

<sup>1</sup>. إيال زيسر، مرجع سابق، ص. 123.

<sup>2</sup>. Daniel byman, op. cit, p. 130.

<sup>3</sup>. أنطوان شلحت، مرجع سابق، ص. 42.

<sup>4</sup>. Itamara Rabinovitch, op. cit, p. 10.

<sup>5</sup>. Larry Hanauer, "Israel's Interests and Options in Syria", **Perspective RAND** (July 2016), pp. 1- 23.

<sup>6</sup>. مرزوق الحلبي، "إجتهد إسرائيلي للإسك بالربيع العربي وسط رمال متحركة"، **قضايا إسرائيلية** 46 (جولية 2012): ص. 40.

وفي هذا الصدد قامت إسرائيل بإتخاذ إحتياطات وتعزيز وجودها العسكري في الجولان لمواجهة الفلسطينيين، وأيضاً لشعورها بأنّ الحرب السورية يمكن أن تمتد إلى إسرائيل. وبتزايد تدهور الوضع السوري وتأزمه، برزت مسألتين أواخر صيف عام 2012م، تمثلت الأولى: في ترسانة سوريا من أسلحة الدّمار الشامل وإمكانية إستخدامها من قبل نظام الأسد ضدّ شعبه، أو نقلها إلى حليفه حزب الله. وقد حذر وزير الخارجية "أفيغدور ليبرمان"، ورئيس أركان جيش الدفاع الإسرائيلي "بيني غانتس" Benny Gantz من أنّ هذا الأمر "خط أحمر". وتمثلت المسألة الثانية في مشاركة إيران في الحرب الأهلية السورية، فإيران منذ بداية الأزمة السورية كانت تدعم بشكل علني النظام السوري، حيث قامت بإخفاء الدّور النشط الذي تقوم به القوات الإيرانية في القتال داخل سوريا.<sup>1</sup>

إلاّ أنّه وفي ظل إستمرار بقاء نظام بشار الأسد وتفاقم الأزمة السورية على المستويين الإقليمي والدّولي، فإنّ الموقف الإسرائيلي كان يتوقف على إسقاط نظام الأسد وإستبداله بنظام "سني" مقرب من السعودية ليكون في مواجهة إيران وحزب الله، وهو مألقي تأييد السكرتير العسكري السابق لوزير الأمن شأؤول موفاز، بدعوته إلى تدخل دولي وإقليمي لدعم المعارضة وإسقاط النظام السوري<sup>2</sup>. وبعد مرور سبع سنوات على بداية الأزمة السوريّة فإنّ الموقف الإسرائيلي أضحى مراقباً للأوضاع في سوريا دون تفضيل طرف على حساب طرف آخر، إلاّ أنّ هذا الوضع يساعدها في تحقيق أهدافها الإستراتيجية بتفكيك الأسلحة الكيماوية السورية وما يحمله من إشارات بالنسبة لإيران، إلى جانب منع نقل السّلاح خارج حدود سوريا.<sup>3</sup>

مما تقدم، نخلص إلى أن تغيير الوضع الجيوسياسي الإقليمي والدولي وأيضاً التوتر في العلاقات التركية الإسرائيلية، أدى إلى تراجع دورها ضمن سياستها المتمثلة بالعثمانية الجديدة المحددة لتوجه صانعي القرار السياسي على المستويين الداخلي والخارجي لها. فإنها عملت على إعادة حساباتها وتقييم مصالحها القومية ومواقفها مع سياساتها الداعمة للقضية الفلسطينية، وقضايا منطقة الشرق الأوسط إلى جانب علاقاتها مع إسرائيل التي أعادت تطبيع علاقاتها معها في جوان 2016، ويأتي هذا التطبيع

<sup>1</sup>. Itamara Rabinovitch, "Israel' s View of The Syrian Crisis", **The Saban Centre for Middle East Policy at Brookings**, n°. 28 ( November 2012), pp. 1- 14.

<sup>2</sup>. يسري خيزران، مرجع سابق، ص. 10.

<sup>3</sup>. أنطوان شلحت، "إسرائيل ومعضلة الوجود الإيراني في سوريا"، مركز المدار (أغسطس 2017).

<https://www.maarcenter.org>.

في العلاقات بين الطرفين ضمن سياسات الحكومة التركية من أجل تحقيق الإستقرار في موقفها على المستوى الداخلي والمستوى الخارجي.

وبالنسبة لإسرائيل فإنها بنت نظريتها وعقيدها الأمنية من منطلق فكرة العمق الإستراتيجي والحدود الآمنة، والتي جسدها من خلال الإستراتيجيات الأمنية التي شهدتها في حروبها ضد الجيوش العربية، حيث تمكنت من التوسع في المنطقة وإحتلال أجزاء من الأراضي العربية، وإستطاعت عبر سياساتها أن تصل لتسوية سلمية مع عدد من الدول في المنطقة من خلال عقد إتفاقيات سلام منذ عام 1991م. حيث ساهمت المتغيرات الدولية والإقليمية التي شهدتها فترة ما بعد الحرب الباردة وإسقاط نظام صدام حسين في تعزيز نفوذ إسرائيل في منطقة الشرق الأوسط، كما حظيت إسرائيل بدعم حليفها الإستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية وأيضاً الدول الغربية، مما ساعدها على أن تصبح قوة عسكرية مهيمنة في الشرق الأوسط ودولة تتمتع بنظام ديمقراطي بخلاف باقي الأنظمة السياسية في المنطقة، وقد منحها الدعم الغربي مطالبتها بإعادة النظر في الإتفاق النووي الإيراني ومعارضته إنطلاقاً من شكوكها في نية إيران بالإلتزام بالإتفاق ولأنها تشكك تهديداً أمنياً لها، وبالرغم من موقفها المعارض المندد فإنها لم تتمكن إيقاف المجموعة الأوروبية من إبرام الإتفاق مع إيران .

إستطاعت إسرائيل التعامل مع الإنقسام الداخلي في السّاطة الفلسطينية بين حركتي فتح وحماس لفرض أجندتها في مفاوضات عملية السلام مع الجانب الفلسطيني، كما تمكنت من ربط تحالفات يمكن القول بأنها إستراتيجية مع الأنظمة العربية لا سيما بعد الحراك الشعبي الذي أدى إلى تغيير الأنظمة السياسية في دول الجوار وبخاصة مصر. كذلك فإنّ الثورات العربية لا سيما منها في مصر وسوريا والتي تم التركيز عليهما، قد شكلت هاجساً أمنياً بالنسبة لإسرائيل، وتخوفها من صعود حركات الإسلام كما بعثت الثورة السورية بوادر إنهيار محور الدول المارقة الذي تقوده إيران، والذي يشكل تهديداً لأمن إسرائيل ووجودها.

## الفصل الثالث

تداعيات الديناميات الجيوسياسية  
على العلاقات التركية - الإسرائيلية

### الفصل الثالث: تداعيات الديناميات الجيوسياسية على العلاقات التركية-الإسرائيلية

مثلت التطورات التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط بداية عام 2011م، تحديات واضحة لسياسات القوى الإقليمية في المنطقة وعلاقتها البينية، فبالرغم من أن هذه الديناميات فسحت المجال لتغيير الأنظمة الديكتاتورية والتسلطية نحو محاولة إعادة بناء دول ديمقراطية، وإعادة هيكلة إستراتيجيات القوى السياسية في المنطقة، إلا أنها لم تفضي إلى تحول راديكالي يخدم مصالح الأطراف سواء على المستويين الداخلي أو الإقليمي الدولي. بل أدت بها إلى إعادة تغيير إستراتيجياتها وتكييفها وتطوير آليات جديدة، بما يسمح لها الحفاظ على موقعها كقوى إقليمية في أعقاب التحولات التي تمر بها منطقة الشرق الأوسط ومحاولة الاستفادة من الفرص التي تتاح لها.

ضمن هذا السياق، شهدت العلاقات التركية الإسرائيلية تطورات عدة تمخضت عن الديناميات الإقليمية، ليدخل البلدين مرحلة علاقات ثنائية مغايرة لما كانت عليه سابقاً، والتي بلغت بعداً إستراتيجياً بعد توقيع البلدين إتفاق التعاون العسكري عام 1996م. وعليه سيتم التطرق في هذا الفصل لإنعكاسات المتغيرات الإقليمية والدولية على مسار العلاقات التركية الإسرائيلية، ومجمل القطاعات التي جمعت البلدين.

### المبحث الأول: المتغيرات الإقليمية كمحفز/ معرقل للعلاقات التركية الإسرائيلية

تعد البيئة الإقليمية مهمة لفهم التفاعلات الدولية لأي ظاهرة دولية، بحيث لا تكون بعيدة عن تأثيرات نظامها الإقليمي بحكم وجودها داخله، وأي تحول يمسه سيكون له انعكاسات سواء سلبية أو إيجابية على الظاهرة الدولية.

بالنسبة للعلاقات التركية الإسرائيلية فإن منطقة الشرق الأوسط شهدت العديد من التغيرات والتطورات المتسارعة منذ بداية العام 2011م، ونظرا للأهمية الإستراتيجية للمنطقة، فإن هذه التحولات شكلت تهديدا أساسيا لمصالح العديد من الدول في المنطقة بما فيها إسرائيل وتركيا، ومعرقلا لإستمرار العلاقات بين البلدين في ناحية. ومن ناحية أخرى كان لها تأثير إيجابي على الطرفين ومثلت فرصة لإعادة تطبيع وإستمرارية العلاقات التي تحكم البلدين منذ عام 1949م.

### المطلب الأول: أثر التوازنات الداخلية للعالم العربي

ترتب عن إندلاع حرب الخليج الثانية ونهاية الحرب الباردة إنهاء النظام الإقليمي العربي وأدت إلى خلق أزمة داخل العالم العربي، برزت بشكل واضح في عام 2005م بما عرف بالفوضى الخلاقة مع ما قدمته وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة "كونداليزا رايس" بحيث تركز الفكرة الأساسية لهذا المفهوم على تدمير بيئة قائمة لتشييد أخرى مختلفة جديدة من أنقاض القديمة، ومنه إعادة تشكيل المنطقة التي تتسم بعدم الإستقرار.<sup>1</sup>

اتسمت فترة ما بعد الحرب الباردة بغياب فعلي لأي دور رسمي عربي على الساحة الإقليمية والدولية، وأصبح الوطن العربي ساحة جيوسياسية لمصالح القوى العظمى لما له من أهمية جيواستراتيجية. في حين إتجهت دوله إلى كسب ود الولايات المتحدة الأمريكية، وإندثرت معها أي دور قائد لأي دولة عربية في محيطها الجيوسياسي، خاصة بعد عقد مؤتمرات السلام مع إسرائيل وتخلى مصر عن كونها فاعلا رئيسا في الصراع العربي الإسرائيلي لتستفيد إسرائيل من هذا الوضع.<sup>2</sup>

بإحتلال العراق سنة 2003م برز جليا ضعف النظام الإقليمي العربي وعجزه عن ممارسة دور فاعل في منع غزوه، أو رد ترجمة مشاريع القوى الكبرى المتعلقة بالشرق الأوسط الكبير (الجديد).

<sup>1</sup>. وليد عبد الحي، "النظام الإقليمي العربي إستراتيجية الإختراق وإعادة التشكل"، سياسات عربية 1 (مارس 2013): ص. ص. 16-18.

<sup>2</sup>. "التوازنات والتفاعلات الجيواستراتيجية والثورات العربية"، مرجع سابق، ص. 12.

كما كشف عن التصدع الهائل الذي مس النظام الإقليمي العربي وأظهر الإنقسام في المواقف والسياسات والأنظمة العربية، ويمكن إرجاع إنشقاق المواقف العربية إلى ثلاث عوامل: أولها: متغيرات عالمية ترتبط بالولايات المتحدة الأمريكية وسياستها، وثانيها: متغيرات قطرية عربية بنيوية تتعلق بضعف النظم العربية على المستويات الأمنية والسياسية والإقتصادية، وثالثها: عوامل عربية تنبثق من الوضع الراهن للنظام العربي.<sup>1</sup>

في ظل التداعيات والتجاذبات التي أفرزتها عملية إحتلال العراق، ومضي الولايات المتحدة الأمريكية في تنفيذها مشروع الشرق الأوسط الكبير، فإن العالم العربي شهد إختلال عملية التوازنات الداخلية فيه. إضافة إلى تغيير موازين القوى داخل منظومته الإقليمية الشرق أوسطية، حيث أضحت الدول العربية تسعى للحفاظ على سياسات التوازن فيما بينها، أو بينها وبين دول كإسرائيل، إيران وتركيا.<sup>2</sup>

وفي إطار سعي الدول إلى إقامة توازن ما والحفاظ عليه، فإننا نجد المفكر الفرنسي "ريمون آرون" Raymond Aron يرى أن السلام يتحقق في ثلاثة أشكال: التوازن والهيمنة والإمبراطورية، وعند تناول أي مرحلة تاريخية نجد أن وضعية القوى السياسية في النظام بحسب وجهة نظر آرون إما متوازنة، وإما تهيمن عليها إحدى القوى أو إن إحدى الوحدات السياسية التي تفوق قدرتها مالمدى الآخرين بشكل كبير جدا. وبين السلام القائم على التوازن والسلام الإمبراطوري ثمة حالة وصفها آرون بأنها السلام القائم على الهيمنة، حيث لا ينازع أي من الوحدات السياسية الكبرى تفوقها، غير أنه في نظام الهيمنة لا تسعى الدولة المهيمنة إلى إحتواء الوحدات الأخرى، على الرغم من أن تلك الوحدات لاتحاول تغيير الواقع القائم، في حين أنه في الحالة الإمبراطورية تسعى القوة المهيمنة إلى إحتواء الوحدات الأخرى.<sup>3</sup>

في ذات السياق، فإن سقوط العراق قدم فرصا لدول إقليمية للإستفادة من هذا الوضع وإحداث توازن في المنطقة أو فرض هيمنتها، وتعد إيران إحدى هذه الفواعل التي إستفادت من إنهيار النظام

<sup>1</sup>. أحمد يوسف، "النتائج والتداعيات على الوطن العربي" (ورقة بحث قدمت في ندوة حول: "إحتلال العراق وتداعياته عربيا وإقليميا ودوليا"، بيروت، 8- 11 مارس 2004)، ص. ص. 328-329.

<sup>2</sup>. أحمد داوود أعلو، العمق الإستراتيجي، مرجع سابق، ص. ص. 398-399.

<sup>3</sup>. مروان قبلان، "موازن القوى الإقليمية بعد إنهيار العراق دراسة في إدارة توزيع القوة وتحليلاتها في منطقة الخليج والشرق الأوسط، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات (سبتمبر 2015): ص. 3.

العراقي عام 2003م، وتحطيم آله العسكرية إذ كان يمثل تهديدا لها في السابق، فقامت بإنشاء ودعم التيارات العرقية الشيعية المعارضة لحكم "صدام حسين" وزودتها بالأسلحة لتتحول إلى مليشيات قوية بعد عام 2003م.<sup>1</sup>

وفي خضم هذه التوازنات التي مست العالم العربي وفككت نظامه، ودفعت بالمنطقة إلى اللإستقرار في ظل غياب أي نظام بديل. سعى اللاعبون الإقليميون إلى تحقيق إستراتيجياتهم الهادفة إلى بناء نظام إقليمي جديد، إلا أنها وبحسب الأستاذ "بول سالم" لم تستطع أي منها إرساء أجندها واتجهت إلى عقد سلسلة لقاءات وإجتماعات بين الدول المجاورة للعراق، وإهتمت بالمجالات الأمنية والسياسية والإقتصادية سعيا منها لإيجاد نقاط إشتراك ضمنها، إلا أنها لم تقدم إضافة جديدة ولم تحرز تقدما بسبب الضغط المستمر للتوترات داخل العراق المقسم على الفواعل الأساسية، كما بنث حالة من الريبة والشك إزاء بعضهم البعض.<sup>2</sup>

بالنسبة لتركيا فقد كان للتوازنات الداخلية للعالم العربي إلى جانب التفاعلات الإقليمية والدولية تداعيات عليها، بحيث فتحت المجال للإخراط التركي بشكله الجديد داخل منطقة الشرق الأوسط، في إطار مشروع العثمانية الجديدة، فقد ملأت تركيا فراغا واضحا بالنسبة للصراع العربي الإسرائيلي وما يخص مسألة الوساطة بين أطرافه<sup>3</sup>. كما لحقتها خسائر إستراتيجية وواجهت تحديات أمنية تمثلت في:<sup>4</sup>

\*تمركز حزب العمال الكردستاني في شمال العراق دون قدرتها على مهاجمته عسكريا.

\*إرساء أسس النظام الفدرالي في مطلع عام 2008م بكرديستان العراق، مع إستكمال الأطر الدستورية والعملية الفيدرالية عجل بتراجع موقع التركمان.

\*الإطاحة بالنظام السني مع تزايد النفوذ الإيراني في العراق.

أما بالنسبة لإسرائيل فإنها إعتمدت إستراتيجية الإنتشار داخل منطقة الشرق الأوسط بواسطة عملية السلام، وبذلك بدأت مرحلة جديدة في المنطقة أدت لزيادة وتيرة العلاقات معها من قبل تركيا

1. محمد صالح صدقيان، "إيران والمتغيرات الجيواستراتيجية في الوطن العربي وجهة نظر إيرانية"، في التداعيات الجيواستراتيجية للثورات العربية (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014)، ص. 605.

2. بول سالم، "الشرق الأوسط مراحل تطور وتفكك النظام الإقليمي"، أوراق كارنيغي 9 (يوليو 2009): ص. 19.

3. ناتالي توتشي، "أبعاد الدور التركي في الشرق الأوسط"، السياسة الدولية، 182 (أكتوبر 2010): ص. 102.

4. محمد نورالدين، "الدور التركي في الشرق الأوسط الهواجس والضوابط"، شؤون عربية 129 (2007): ص. 20.



ومصر والمغرب، وتكثيف قدراتها وتمكنت من توسيع نطاقها التكتيكي للاستفادة من إختلافات التوازنات الداخلية<sup>1</sup>. إلى جانب ذلك فإنها إستفادت من التحولات الجيوسياسية التي أفرزها غزو العراق عام 2003م، بإنهاء تهديد أمني لها ووضع سورية في قفص الإتهام بمقتل رئيس الوزراء اللبناني ومحاولة إستغلال التفويض الأمريكي بحجب القضية الفلسطينية بفك الإرتباط أحادي الجانب بداية من غزة عام 2005م، ومرد ذلك تخلي الدول العربية تدريجيا عن القضية الفلسطينية. بيد أن تقديرات إستراتيجية إسرائيلية خاطئة أوقعتها في ورطات أمنية تمثلت في حرب جويلية 2006م والحرب على غزة 2009م، ورغم ذلك فإنها تمكنت من فرض قواعد لعبتها المتمثلة في أن ثمن المقاومة هو الحرب<sup>2</sup>.

بحلول عام 2011م شهدت منطقة الشرق الأوسط والعالم العربي بصفة خاصة تغيرات جيوسياسية أثرت بشكل مباشر في قضايا المنطقة، كما ترتب عنها تداعيات على العلاقات القائمة بين مختلف الفواعل على المستوى الداخلي والإقليمي والدولي، لذا فإن موجة الإحتجاجات والثورات التي إنطلقت وتيرتها من تونس لتمس عددا من الأقطار العربية، والتي اصطلح على تسميتها "بثورات الربيع العربي" أفرزت العديد من التحديات الأمنية والسياسية وأربكت مصالح ومشاريع العلاقات التركية- الإسرائيلية.

### 1/ تأثير التغيرات الجيوسياسية على تركيا في أبعادها السياسية والأمنية والإقتصادية:

طرحت الثورات العربية العديد من التساؤلات حول خطاب السياسة الخارجية التركية وسياسة القوة الناعمة التي إنتهجتها تركيا منذ عام 2002م، فصناع القرار في تركيا قاموا بإعادة توجيه علاقات تركيا وفق التصور العثماني الجديد، إستنادا إلى نظرية العمق الإستراتيجي التي تركز إلى إعادة بعث إرث الإمبراطورية العثمانية، وإعادة تعريف هوية البلاد الإستراتيجية والقومية وإعتبار تركيا كقوة إقليمية كبرى<sup>3</sup>. وقد جاءت الثورات العربية لتضع تركيا أمام تحدٍ سياسي تمثل في عرقلة مسار سياسة صفر مشاكل، إذ أن تركيا بمواقفها التي تبنتها تجاه التغيرات الحاصلة في المنطقة.

<sup>1</sup>. أحمد داوود أعلو، العمق الإستراتيجي، مرجع سابق، ص. 417.

<sup>2</sup>. "التوازنات والتفاعلات الجيواستراتيجية"، مرجع سابق، ص. 5-6.

<sup>3</sup>. ميشال نوفل، مرجع سابق، ص. 83-84.

لاسيما منها الأزمة السورية، وإنخراطها فيها عسكريا أدى إلى سقوط خطاب سياسة القوة الناعمة وبذلك تحولت إلى طرف في الصراعات الإقليمية.<sup>1</sup>

أرادت تركيا أن تستفيد من التحولات الدراماتيكية التي تمر بها المنطقة سياسيا واقتصاديا فحاولت أخذ زمام المبادرة، بإستضافتها التيارات الإسلامية السورية المعارضة لنظام الأسد بعد وصولها إلى طريق مسدود معه، ووقوفها إلى جانب مطالب التغيير في سوريا. وهي بذلك تحاول أن تعظم نفوذها الجيوسياسي في سوريا، كما في باقي الدول التي إندلعت فيها الثورات، إذ رأت بأن تزايد نفوذ إيران في المنطقة سيطوقها، لذلك مثلت لها الأزمة السورية فرصة عبر إسقاطها نظام الأسد المؤيد لإيران ودعمها إقامة نظام بديل يكون حليفا إستراتيجيا لها.<sup>2</sup>

ومن الناحية الأمنية فإن التحولات الإقليمية أوجدت بيئة أمنية غير مستقرة بالنسبة لتركيا. وإنطلقت في رؤيتها تجاه الثورات العربية من أن إستمرار حالة الإحتجاجات والثورات، ستعكس سلبا على إستثماراتها السياسية والإقتصادية، كما أن هذه التغيرات أوجدت أنماط تحالفات إقليمية متغيرة بمجملها أضحت تمثل تهديدات للأمن القومي التركي وإستقرارها ووحدتها.<sup>3</sup>

إنطلقت تركيا من مقارنة ترى أن إقامة تعاون إقتصادي وتتميته في الشرق الأوسط، يعد أحد أسس السلام والإستقرار وأن التعاون الإقتصادي يشجع الإستقرار السياسي في المنطقة.<sup>4</sup> وفي هذا الصدد عززت تركيا علاقاتها الإقتصادية بإيران حيث بلغت قيمة التبادل التجاري الثنائي 6,7 مليار دولار عام 2006م.<sup>5</sup> بالإضافة إلى ذلك أبرمت إتفاقيات التجارة الحرة مع عديد الدول العربية، ليرتفع

<sup>1</sup> فراس محمد إلياس، "تحليل السياسة الخارجية التركية وفق منظور المدرسة العثمانية الجديدة"، ط1 (الأردن: شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، 2016)، ص. 182.

<sup>2</sup> Bulent Alireza, Stephen Flanagan, "The End of Zero Problems? Turkey and Shifting Regional Dynamics", Center for Strategic and international Studies (April 2012).  
[Http://CSIS.org](http://CSIS.org)

<sup>3</sup> محمد عبد القادر خليل، "التداعيات الأمنية للتوازنات العربية على تركيا"، الأهرام 45917 (أغسطس 2012).  
<http://www.ahram.org.eg>

<sup>4</sup> ميشال نوفل، عودة تركيا إلى الشرق، مرجع سابق، ص. 109.

<sup>5</sup> Ömer Taşpınar, op. cit, p. 7.

معها حجم التبادل التجاري من 13 مليار دولار عام 2004 إلى 33,5 مليار دولار في عام 2010م وبلغت الإستثمارات العربية في تركيا 14 مليار دولار.<sup>1</sup>

بيد أن التحولات التي شهدتها دول الربيع العربي علقت الإتفاقيات بين تركيا والأطراف العربية بسبب موقفها وسياستها من الثورة السورية، الأمر الذي أدى إلى تفاقم حجم العجز في ميزان التجارة الخارجية التركية، بحسب الإحصائيات حيث بلغ من 5,5 مليار دولار في أبريل 2010م إلى 9 مليارات دولار في 2012م، وتراجعت صادرات تركيا إليها بنسبة 13%، ففي حين كان نصيب مصر وسوريا وليبيا وتونس واليمن 6,48% من إجمالي صادرات التجارة الخارجية التركية في 2010م تراجعت هذه النسبة إلى 4,74% نتيجة تداعيات الثورات العربية.<sup>2</sup>

ويمكن القول أن التحولات التي مست منطقة الشرق الأوسط مثلت تحديا حقيقيا أمام السياسة الخارجية التركية وعلاقاتها الدولية، حيث وضعتها في موضع معقد كان عليها فيه أن تؤايم بين مصالحها الإقتصادية وعلاقاتها السياسية مع دول الجوار، إلى جانب تأكيدها على موقفها المساند للديمقراطية وحق الشعوب في أنظمة ديمقراطية عادلة.

## 2/ تأثير التغيرات الجيوسياسية على إسرائيل في أبعادها السياسية والأمنية والإقتصادية:

شكلت التحولات السياسية في الدول المجاورة لإسرائيل هاجسا وتهديدا أمنيا محتملا لعدم الإستقرار إن كان على المستوى الداخلي لها أو إقليميا، فإسرائيل التي لم تكن ترى في نظام بن علي حليفا إستراتيجيا لها، إلا أن تصريحاً لرئيس وزرائها "بنيامين نتنياهو" أشار فيه لتونس بشكل غير مباشر، معتبرا أن التحولات في الشرق الأوسط وعدم الإستقرار، يثبت أن على إسرائيل التركيز للحفاظ على أمنها القومي. فمن المنظور الإسرائيلي، فإن التحول والتغيير في النظام التونسي نحو نظام يتأثر بشدة بالإسلام السياسي يمثل تهديدا بالنسبة لها، فهو سيبيدي مواقف معادية لإسرائيل.<sup>3</sup>

مع بداية ثورة 25 يناير في مصر وإسقاط نظام حسين مبارك، فإن الأمر شكل موقفا مربكا بالنسبة لإسرائيل لكون نظام مبارك حليفا إستراتيجيا لها، فمصر كانت ولعقود تعد عنوان الإستقرار

<sup>1</sup> عصام فاعور ملكاوي، "تركيا والخيارات الإستراتيجية" (ورقة بحث مقدمة في ملتقى: "الرؤى المستقبلية العربية

الشركات الدولية"، الخرطوم، السودان، فيفري 2013)، ص. ص. 10- 11.

<sup>2</sup> عبد القادر خليل محمد، "الأبعاد الإقتصادية السياسية لتركيا تجاه الثورات العربية".

<http://www.ressmieast.org>.

<sup>3</sup> Benedetta Berti, op. cit, pp. 130- 146.

الإقليمي، وأن أي تغيير قد يتيح الفرصة للإخوان إمكانية تولي السلطة سينعكس سلباً على إتفاق السلام مع إسرائيل، ومع ذلك فإنها رحبت ببيان المجلس الأعلى للقوات المسلحة لتأكيد التزام مصر بإتفاق السلام.<sup>1</sup>

تعتبر إسرائيل أن قيام أي نظام ديمقراطي في الدول العربية سيمثل تهديداً لها ولسيستها، لما يمنحه لشعوب تلك الدول من التطور والتقدم، وبذلك تنقلص الفجوة بين الشعوب والسلطة الحاكمة لتؤثر بذلك في قراراتها ومواقفها تجاه إسرائيل وممارساتها العدوانية، وتصبح في مواجهتها ومقاومتها بدل الخضوع<sup>2</sup>. أما الوضع في سوريا فإنها لم تتخوف من تداعيات الوضع فيها على أمنها ووجودها فهي ترى بأن الإبقاء على نظام الأسد ضعيفا وعاجزا عن تهديد إسرائيل، لن يسمح لإيران وحزب الله بتنفيذ عمليات ضدها. فإنها تخشى من إسقاط نظام الأسد بأن تكون سوريا ساحة فوضوية لمتطرفين معادين لإسرائيل، أو أن تتمكن من الوصول إلى الأسلحة السورية التي ستشكل تهديداً أمنياً لها، لذا فإنها لا تمنع بقاء نظام الأسد لكونه لا يمثل تهديداً لها ويمكن رده<sup>3</sup>.

ومن الناحية الإقتصادية، أقدمت الحكومة الإسرائيلية على وضع إجراءات تفشفية بعد ربطها من قبل المسؤولين بالتحديات الأمنية، حيث قامت حكومة ناتنياهو بزيادة الضرائب ورفع الأسعار وتقليص الخدمات، كما طالبت النخب السياسية والعسكرية بزيادة ميزانية الأمن، وإعادة صياغة إستراتيجية العقيدة الأمنية الإسرائيلية وأولويتها<sup>4</sup>. وقد أثارت عودة ظهور الإسلام السياسي لأنظمة العالم العربي مخاوفاً لدى الباحثين الإسرائيليين، حيث أن 90% من تجارتها الخارجية تمر عبر البحر الأبيض المتوسط، كما يعتبر الباحثون أنه من بين أخطر التهديدات التي أفرزتها التحولات الجيوسياسية في المنطقة، تغير البيئة الإستراتيجية لإسرائيل وتهديدها للممرات المائية التي تعتمد عليها إسرائيل في تجارتها الخارجية المؤدية إلى حقول الغاز التي تم إكتشافها<sup>5</sup>.

<sup>1</sup>. أنطوان شلحت، مرجع سابق، ص. 40.

<sup>2</sup>. محمود محارب، "إسرائيل والتغيرات الجيواستراتيجية في الوطن العربي"، في التداعيات الجيواستراتيجية للثورات العربية، ط 1 (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014)، ص. 503.

<sup>3</sup>. لاري هاناور، "مصالح إسرائيل وخياراتها في سوريا"، مؤسسة RAND (2016): ص. 10.

<sup>4</sup>. محمد جاسم محمد، "الربيع العربي والهواجس الإسرائيلية"، مجلة الحياة (ديسمبر 2016).

<http://www.alhayat.com>

<sup>5</sup>. صالح النعامي، "العقل الإستراتيجي الإسرائيلي قراءة في الثورات العربية وإستشراف لمآلاتها"، ط 1 (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2013)، ص. 86.

يبدو أن التحولات الإستراتيجية التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط، خلفت تداعيات جمة على الفاعلين في المنطقة بتغييرها أنظمة عديدة، إلا أنها ورغم ديناميكيتها المتسارعة فإن إسرائيل إستفادت منها. فعلى الرغم من تضرر علاقاتها مع حليفها الإستراتيجي تركيا، فقد وجدت فرصاً للإخراط في الديناميكيات الإقليمية بظهور فاعلين من غير الدول<sup>1</sup>. ودخلت في تكتلات ضمت المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة للتعاون إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية لمواجهة روسيا وحلفائها في المنطقة، لاسيما بعد تدخلها العسكري في سوريا سبتمبر 2015م لدعم نظام الأسد<sup>2</sup>.

أظهرت التغيرات الجيوسياسية والإستراتيجية التي أدت لتفكك الدولة الوطنية، وإشتداد حدة الصراعات الطائفية الإثنية، أن الدول تسعى إلى الحفاظ على وحدة كياناتها وتماسكها. إلى جانب ذلك فإن التوازنات التي مر بها العالم العربي، خاصة بعد ثورات الربيع العربي عدت بمثابة عوامل محفزة للصراعات وتكوين التحالفات بين مختلف القوى الإقليمية أو الدولية، لفرض هيمنتها والحفاظ على توازن القوى السائد في المنطقة أو محاولة تغييره لصالح قوى معينة والذي تحدده مصالحهاته القوى<sup>3</sup>.

فبالنسبة لتركيا التي تمتلك شبكة معقدة من العلاقات في منطقة الشرق الأوسط تسعى إنطلاقاً من مقاربتها العثمانية الجديدة، لتستعيد مكانتها كدولة مركز وإرثها الحضاري في المنطقة. فإن الباحثان عن المعهد الألماني للدراسات الدولية الإقليمية ومعهد الدراسات الثقافية الدولية بألمانيا "أندري بنك" Andre Bank و"روي كاراداغ" Roy Karadag إعتبرا: "أن علاقات تركيا داخل المنطقة معقدة بسبب تاريخها وأنها كانت مقراً للحكم العثماني". و"أنها في إعتقادها على مبدأ القوة الناعمة قوبلت بمعارضة شديدة، وثبت أنه من الصعب أن يكون لها تأثير حقيقي على الأحداث، إنطلاقاً من سياستها

1. ميدل إيست مونيكورا، "الربيع العربي صعود للحركات الدينية وفشل للحكومات الرسمية"، مركز الروابط للبحوث والدراسات الإستراتيجية (سبتمبر 2017).

<https://rawabtcenter.com>.

2. بيري كاماك، ميشل دن، "إشعال الصراعات في الشرق الأوسط أو إخماد النيران" (بيروت: مؤسسة كارينغي للسلام الدولي، 2019)، ص. 141.

3. محمد رمضان أبو شعيشع، "ملفات معقدة مستقبل الصراع الإقليمي في الشرق الأوسط"، المركز العربي للبحوث والدراسات (مارس 2018).

<http://www.Acrseg.org>.

تجاه الأزمة السورية<sup>1</sup>. أما الأستاذة "مليحة بينليا ألتونيشيك" Meliha Benli Altunışık: "فإنها ترى أنه رغم التحول الإقتصادي والسياسي وكذلك المفاهيم والسياسات الرامية إلى بناء قوة إقليمية واضحة المعالم، فإن تركيا لم تتمكن من الإستفادة الكاملة من التحولات التي أتاحت لها الفرص لذلك، ويبدو أن إزدياد الصراعات في المنطقة شكل متغيرا مقيدا لسياستها إلا أنها أبقت إعتماها على القوة الناعمة في الوصول إلى هدفها"<sup>2</sup>.

بالنسبة لإسرائيل فإنها من بين القوى الإقليمية في المنطقة التي تمارس تأثيرها بثقة، نظرا للدعم الذي تمنحه لها الولايات المتحدة الأمريكية، لاسيما فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية. كما تسعى لإسباغ مزيد من المشروعية على وجودها الإقليمي، وهو ما ترجمته في طلبها الترشح للعضوية غير الدائمة لمجلس الأمن للفترة من 2019-2020م، ولا تمانع إقامة تحالفات مع الدول السنوية أو الجماعات المتطرفة إذا ما تطلبت مصالحها ذلك<sup>3</sup>.

وبناءً على ما تقدم لا شك أن التحولات الجيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط، يمكن إعتبارها مرحلة تحول فاصلة في المنطقة. لما لها من تأثيرات وتداعيات مست النظام الإقليمي وتوازناته وأيضاً مستوى التفاعلات بين الوحدات السياسية، وبروز فواعل جديدة من غير الدولة القطرية (داعش). بالإضافة إلى تغيير الأنظمة السياسية أو الانقلاب على شرعيتها، كما حدث في مصر بعد وصول تيار جماعة الإخوان المسلمين للسلطة بدعم ومساندة إقليمية (إسرائيل) ودولية (الولايات المتحدة الأمريكية). كما شهدت تغير التحالفات القائمة بين مختلف الفواعل الإقليمية والدولية، وأصبحت المنطقة مركزاً أكثر إستقطاباً للصراعات الدولية على مناطق النفوذ والثروات، ودخولها في حروب الوكالة مما أدى ببعض الدول الصغيرة (دول التعاون الخليجي) إلى لعب دور جيواستراتيجي مؤثرة بشكل سلبي على

<sup>1</sup>. أندريه بيك، "تركيا والماضي العثماني"، في القوى الإقليمية في الشرق الأوسط إعادة تشكل مابعدالثوات العربية، مركز الجزيرة للدراسات (جوان 2015).

[http:// Studies algazeera.net/ar/book revision.](http://Studies.algazeera.net/ar/book%20revision)

<sup>2</sup>. صليحة بينليا ألتونيشيك، "العودة التركية للشرق الأوسط"، في القوى الإقليمية في الشرق الأوسط إعادة تشكل ما بعد الثورات، مركز الجزيرة للدراسات (جوان 2015).

[http:// Studies algazeera.net/ar/book.](http://Studies.algazeera.net/ar/book)

<sup>3</sup>. محمد رمضان أبو شفيق، مرجع سابق.

إستقرار الأمن الإقليمي وتوازنه، وإنهيار المنظومات الإقليمية الرئيسية فيه (جامعة الدول العربية) وعدم جدواها في أداء أدوارها السابقة في المنطقة والتي إنعكست على العلاقات التركية-الإسرائيلية.<sup>1</sup>

### المطلب الثاني: المشروع الإيراني جدلية التنافس والصراع

تعد منطقة الشرق الأوسط من أكثر المناطق ديناميكية نظرا لأهميتها الجيوبوليتيكية، إذ يقول جورج "لينوفسكي" لا يمكن لأي سياسة خارجية رشيدة أن تتجاهل منطقة الشرق الأوسط وأثرها على بقية أرجاء العالم، فهذه المنطقة تعبر من خلالها طرق تجارية مائية عبر مضائقها: مضيق هرمز، باب المندب، مضيق تيران وقناة السويس، بالإضافة إلى الإحتياطات الهائلة للبترول والغاز مما زاد في أهميتها الإقتصادية.<sup>2</sup>

ونظرا لأهميتها السياسية فإن المنطقة تعدّ من أكثر المناطق إستقطابا لمختلف القوى الدولية والإقليمية عبر رسم عديد المشاريع والمخططات التي تتوافق ومصالح وأجندة تلك القوى.<sup>3</sup> وفي هذا الإطار تعدّ إيران من الدول الشرق أوسطية التي تمتلك بعدا حضاريا وثقافيا في المنطقة، إضافة إلى الخصائص الجيوسياسية والجغرافية المتمثلة في:<sup>4</sup>

- وقوعها على خط المرور الأساسي للإتصال الجنوبي-الآسيوي-الأوروبي.
- إمتلاكها لحدود مباشرة مع القوقاز التي تشكّل خط الإنتقال المركزي الشمالي الجنوبي للقارة الأم أوراسيا.
- إتصالها ببحري قزوين والخليج العربي وإرتباطها بجنوب آسيا، وهو ما يحمل دلالة ذات أهمية من جهة الإتصالات الجنوبية بقارة أوراسيا.

<sup>1</sup>. محمود المنير، "التحولات الإستراتيجية الكبرى في الشرق الأوسط من 2011 إلى 2017"، موقع نون بوست (أكتوبر 2017).

<http://www.noon post.com>.

<sup>2</sup>. فتحى أحمد، "الشرق الأوسط وأهميته الإقتصادية والجيوبوليتيكية"، مجلة دراسات إستراتيجية 8 (جولية 2008): ص. 4.

<sup>3</sup>. حيدر علي حسين، "الصراع في الشرق الأوسط وخارطة التوازنات المقبلة"، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية 41 (2013): ص. 34-36.

<sup>4</sup>. أحمد داود أوغلو، مرجع سابق، ص. 462-463.

إتجهت إيران إلى المظلة الغربية عقب نهاية الحرب العالمية الثانية مُبنيّة خطاباً جمهورياً تحت حكم الشاه<sup>1</sup>. وفي أواخر عقد السبعينات شهدت إيران الثورة الإسلامية ضد نظام الشاه عام 1979 والتي حملت في طياتها المشروع الإيراني تجاه منطقة الشرق الأوسط.

\*المشروع الإيراني تجاه منطقة الشرق الأوسط:

ترجع الإرهاصات الأولى للمشروع الإيراني إلى بداية الثورة الإيرانية عام 1979م بإطلاق مشروع "الإستراتيجية الوطنية- نظرية أم القرى" التي صاغها "محمد جواد لاريجاني"، ويمنح هذا المشروع إيران أهمية في العالم الإسلامي ويتوجب حمايتها، كما يمنحها أهمية لموقعها الجيوبوليتيكي في السياسة الخارجية بهدف التوسع الإقليمي وبسط النفوذ والهيمنة، وتؤسس هذه الإستراتيجية في خطوطها الرئيسية على ثلاث نقاط أساسية بالنسبة ل طهران<sup>2</sup>:

- الحفاظ على الطابع الإسلامي للنظام الإيراني وعلى موقع إيران في العالم الإسلامي.
- الدفاع عن أمن إيران.
- التوسع والتمدد إقليمياً.

إستندت إيران إيران لصياغة مشروعها إلى عدة مرتكزات شملت الديمغرافية والإجتماعية والثقافية الحضارية للتمدد والتوسع وبسط نفوذها في منطقة الشرق الأوسط، فمن الناحية الديمغرافية تتألف التركيبة السكانية لإيران من عدة أعراق وتقدر إحصائيات السكان حسب النسب: الفرس 50% والأذربيون الترك 23%، الأكراد 11%، العرب 5%، البلوش 3%، التركمان 3% ويدين معظمهم بالإسلام، فيما تتبع الأغلبية من السكان المذهب الشيعي الجعفري أو ما يعرف بالمذهب الإمامي<sup>3</sup>. أما من الناحية الثقافية الحضارية فإن إيران عملت على نشر المذهب الشيعي وتصديره عبر توسيع دائرتها في المجال الجغرافي المجاور لها، كما تعتمد على العامل التاريخي بتعبئة الأجيال إنطلاقاً من تاريخ الدولة الإيرانية التي ظهرت قبل 12 قرناً، سيطرت خلالها على مناطق واسعة خلال فترة

<sup>1</sup>. أحمد داود أوغلو، مرجع سابق، ص. 466.

<sup>2</sup>. علي حسين باكير، "الأبعاد الجيوإستراتيجية للسياستين الإيرانية والتركية حيال سورية"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات (مارس 2013): ص. 9.

<sup>3</sup>. غازي التوبة، "المرتكزات الديمغرافية والإجتماعية والثقافية في المشروع الإيراني في المنطقة العربية الإسلامية"، ط 1 (عمان: دار عمار للنشر والتوزيع، 2013). ص. 24.



الإمبراطورية الفارسية، ومن زاوية أخرى فإنها تقوم بإستقطاب عواطف الشيعة في الخارج من خلال الخطاب الطائفي.<sup>1</sup>

وسعت إيران إلى تكريس مشروعها عبر عدة إستراتيجيات وآليات إعتمدتها من أبرزها: (أ) القوة المحلية العربية: التي تسعى من خلالها إلى إبراز إيران كقوة إقليمية في منطقة الشرق الأوسط لحماية مصالحها وأمنها ونظامها السياسي، ومن بين هاته القوى حزب الله اللبناني الذي يلقي الدعم المادي والسياسي والعسكري من إيران، وبرز ذلك جليا في حرب جويلية 2006م على لبنان. (ب) الإصرار لإمتلاك التكنولوجيا النووية: والتي كانت جزءاً من سياسة الشاه "محمد رضا بهلوي" لجعل إيران قوة إقليمية.

وعقب سقوط نظام الشاه تبنت الثورة الإيرانية المشروع وأعدت ضبط تصورات جديدة خاصة به وعملت على تطوير برنامجها النووي، بالإعتماد على التكنولوجيا الألمانية والروسية لجعل إيران قوة إقليمية في المنطقة.<sup>2</sup> وفي هذا السياق، جاء تصريح أول رئيس للجمهورية الإيرانية معبرا عن الطموح الإيراني للسيادة الإقليمية والحصول على مكانة دولية قائلا: "نريد إقامة حزام شيعي للسيطرة على العالم الإسلامي وهذا الحزام يتألف من إيران والعراق وسورية ولبنان، وعندما يصبح سيد هذا الحزام نستخدم النفط وموقع الخليج العربي للسيطرة على بقية العالم الإسلامي".<sup>3</sup>

وفي ظل غياب مشروع إقليمي في المنطقة إتجهت إيران في تنفيذ مشروعها مستفيدة من الأوضاع التي تمر بها منطقة الشرق الأوسط، بداية من إحتلال العراق سنة 2003م، وصولا لما أفرزته التحولات الإقليمية لمنطقة الشرق الأوسط منذ 2010م التي سمحت لإيران بالحديث عن مشروع شرق أوسط جديد لكنه إسلامي، يستند إلى دعامين أساسيين تعد إيران فيهما لبنة رئيسية لقيامه ونجاحه، تتمثلان في: ركيزة أيديولوجية تتمثل في إعتقاد النظام الإيراني بضرورة قيام الحكومة الإسلامية، وأن كونها دولة دينية سوف تعمل على التمهيد لذلك، وأخرى إستراتيجية بقيام حزام أممي في مواجهة محاولات الإختراق للداخل من قبل أعدائها أو محاصرتها بالإعتماد على دول المنطقة.<sup>4</sup>

1. صباح الموسوي الأحوازي، "مركزات المشروع الإيراني في المنطقة العربية، مجلة البيان (فيفري 2013).

[http:// www.albayan.io.uk](http://www.albayan.io.uk).

2. إسرائ شريف الكعود، "الموقفان التركي والإيراني تجاه التحولات السياسية في منطقة الشرق الأوسط"، مجلة كلية التربية لبنات 27 (2016): ص. 61.

3. علي حسين باكير، "الأبعاد الجيوإستراتيجية للسياسة الإيرانية والتركية"، مرجع سابق، ص. 11.

4. دينا عبدالعزيز، "التنافس التركي الإيراني تجاه الترويج لنموذجها السياسي في المنطقة العربية بعد ثورات الربيع العربي، مجلة رؤية تركية 2 (صيف 2013): ص. 158.

مع بداية الثورات العربية رأت الإدارة الإيرانية ضرورة الاستفادة منها لتعزيز موقع إيران الإقليمي من الناحية الاقتصادية والسياسية والإيديولوجية فاعتبرتها صخرة إسلامية، وبإنطلاق الإحتجاجات في سوريا وتآزم الأوضاع فيها رأت بأنها تهدد مصالحها ومصالح الطائفة العلوية الحليفة لها، فقامت الحكومة الإيرانية بتأييد الثورات التونسية والمصرية واليمنية عبر مواقفها الرسمية، إلا أنها تعاملت مع الوضع في سوريا وأزمتها بطريقة مغايرة حيث ساندت نظام الأسد<sup>1</sup>. وإعتبرت ما يجري في سوريا هو إستهدافها من قبل الغرب لكونها حليفة لسوريا وبرز موقفها من التغيرات في سوريا من خلال:<sup>2</sup>

● إعتبر ما يجري في سوريا نسخة مزيفة للثورات العربية، وأنها من تدبير الولايات المتحدة الأمريكية.

● تقديم الدعم المادي والسياسي للنظام السوري لمواجهة ما إعتبرته الإستهداف الغربي المصلي الخارجي.

● التحذير من الأزمة السياسية في سوريا والفراغ السياسي وما سيفرزها من تداعيات وآثار وخيمة على الدول المجاورة، ولذلك ساندت النظام السوري ودعت المجتمع الدولي الإبتعاد عن تزييف الحقائق وترك سوريا تحل أزمتها بنفسها.

وفي اتجاه ترسيخ نفوذها في المنطقة من خلال محاولة تصدير الثورة الإيرانية وأفكارها، فإنه على المستوى الإقليمي تعد تركيا قوة إقليمية بالنسبة لإيران لا يمكن تجاهلها. إذ يمكن إعتبار علاقتهما تتراوح بين التنافس والشراكة، في حين تعتبر إيران إسرائيل عدواً لأنها وسياستها في المنطقة وخارجها. في المقابل تتهم إسرائيل طهران بممارسة الإرهاب الدولي وبتمويل منظمات تعتبرها تل أبيب إرهابية متمثلة في حزب الله اللبناني وحماس، إلى جانب معارضتها للبرنامج النووي الإيراني الذي تراه تهديداً لوجودها في المنطقة.<sup>3</sup>

<sup>1</sup>. دلال التجاني، "إيران وتأثيرها الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط"، مركز الروابط للبحوث والدراسات الإستراتيجية (جانفي 2018).

[http:// www.rawabet center.com](http://www.rawabetcenter.com).

<sup>2</sup>. عقيل سعيد محفوظ، "سوريا وتركيا: نقطة تحول أم رهان تاريخي؟"، المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية (جانفي 2012): ص. ص. 26-27.

<sup>3</sup>. خليل جهشان، "الملف النووي الإيراني بين واشنطن وتل أبيب بعد الإنتخابات الأمريكية"، مركز الجزيرة للدراسات (ديسمبر 2013): ص. 10.

## 1/ تركيا وإيران: جدلية التنافس والتعاون:

تعد العلاقات التركية الإيرانية علاقات ضاربة في أعماق التاريخ الإنساني، فهي من بين العلاقات المتشابكة وأقدمها تبادلًا ثقافيًا بين الأتراك والفرس، كما كانت منذ القدم ذات بعد تنافسي. فإيران تعتبر المنافس الجيوسياسي لتركيا، ولم تصبح إيران منافسة للدولة العثمانية من الناحية العقائدية والأيدولوجية إلا بعد إعتناق المذهب الشيعي للدولة الإيرانية عام 1500م<sup>1</sup>. شهد العام 1514م إنتصار السلطان العثماني "سليم الأول" في معركة "جال ديران"، التي سيطرت فيها الدولة العثمانية على بلاد الأناضول لتكون مكسبًا إستراتيجيًا لها ضد الدولة الصفوية ولتكون آخر المعارك والمواجهات بينهما<sup>2</sup>. وتبعًا لذلك أصبحت العلاقة بين الدولة الصفوية والدولة العثمانية منذ بدايات القرن 16م قائمة على توازن تنافسي دائم يتقاطع عنده التنافس الجيوسياسي<sup>3</sup>.

إتجهت الجمهورية التركية الحديثة لإقامة علاقات تتسم بالتقارب مع طهران بعد فترة من عدم الإستقرار نتيجة لمتغيرات داخلية وأخرى إقليمية ودولية، فقد كان لتولي "رضا بهلولي" شأها لإيران (1926-1941) مدخلًا لإقامة علاقات جديدة نادى بها تقوم على أساس التعاون المشترك وتجاوز الخلافات السياسية<sup>4</sup>.

عقب نجاح الثورة الإسلامية الإيرانية عام 1979م أدت إلى تحول سلبي في منحى العلاقات بين الطرفين، وإعتبار تركيا إيران خطراً راديكالياً عليها بسبب الإختلاف الأيدولوجي بين الطرفين بعد قيام الثورة الإيرانية بنظام تحكمه الشريعة، عكس الأيدولوجية العثمانية لتركيا والتي يحكمها نظام قانوني أوروبي (علماني). غير أن هذا الإختلاف الأيدولوجي لم يمنع الطرفين من الحفاظ على علاقات إقتصادية قوية خلال فترة الحرب العراقية الإيرانية 1980-1988م<sup>5</sup>.

بنهاية الحرب الباردة برز تنافس إقليمي جديد بين تركيا وإيران تمثل في التنافس على مناطق النفوذ أي منطقة آسيا الوسطى وبحر قزوين، إذ تعد هاته المنطقة إمتداداً جغرافياً وجيوسياسياً وثقافياً

<sup>1</sup>. غراهام فولر، مرجع سابق، ص. 149.

<sup>2</sup>. تائر عباس، "العلاقات الإيرانية-التركية...التنافس في ظل التعاون"، الشرق الأوسط، 22 جانفي 2014. القسم السياسي.

<http://aawsat-com>.

<sup>3</sup>. أحمد داوود أوغلو، العمق الإستراتيجي، مرجع سابق، ص. 465.

<sup>4</sup>. فراس صالح الجبوري وآخرون، "العلاقات التركية الإيرانية دراسة في العلاقات السياسية والإقتصادية 1923-

2003"، ط 1 (عمان، دار بغداد للنشر والتوزيع، 2015)، ص. 22.

<sup>5</sup>. Akin Unver, "Turkish-Iranian Energy Cooperation and Conflit: The Regional Politics", **Middle East Policies**, vol. 23, n°. 2 (Summer 2016): pp. 132-145.

للبلدين<sup>1</sup>. خلال فترة التسعينات زادت حدة التنافس بين البلدين ليصل إلى حد التوتر عقب إتهام كل طرف للآخر بالتدخل في شؤونه الداخلية ودعم الحركات والمنظمات الإرهابية لتصل إلى حد انسحاب السفراء التركي- الإيراني في فيفري 1997م. وبنهاية عقد التسعينات ووصول حكومتين جديدتين إستعادت الجارتان العلاقات الدبلوماسية بإعادة تعيين السفراء في عام 1998م، لتكون نقطة التحول الأساسي بعد زيارة الرئيس التركي السابق "أحمد نجدت سيزر" Ahmet Necdet Sezer إلى إيران في زيارة رسمية في جوان 2002م، أين إتفق الجانبان على تهميش الإختلافات الإيديولوجية والتعاون في القضايا الأمنية، والشروع في تعزيز التفاعلات الإقتصادية والثقافية.<sup>2</sup>

إنطلاقاً مما تقدم قامت تركيا بتحسين وتعزيز علاقاتها مع إيران على مدار العقد، أي منذ تولي حزب العدالة مقاليد السلطة عام 2002م، الذي ارتكز في سياسته الخارجية وعلاقاته على مقاربة تستحضر فيها تركيا قوتها الناعمة بربط علاقات تجارية وإقتصادية وثقافية مع دول الجوار على أساس أن الربح للدولة التركية يكون في مقابله ربح للطرف الآخر<sup>3</sup>. ويؤكد هذا الطرح الأستاذ "عمر تشبينار" بأن أهم عناصر القوة الناعمة التركية هي العقيدة الأيديولوجية العثمانية الجديدة، بتركيزها على تعزيز "القوة اللينة" بوصف تركيا دولة محورية متصالحة مع إرثها وماضيها الإسلامي العثماني الغني<sup>4</sup>. وعليه إعتبرت تركيا المجال الإقتصادي كمدخل لإقامة وبناء التعاون مع دول الجوار ولبناء السلام والأمن في المنطقة، وأن حل المشاكل لا يتم بشكل منفرد، وإنما يكون عبر تعاونها في عدة مجالات من بينها المجال الإقتصادي<sup>5</sup>. نتيجة لذلك عززت تركيا علاقاتها التجارية مع إيران، لا سيما في مجال الطاقة حيث أدى النمو الإقتصادي السريع لتركيا خلال العقد الماضي إلى إعتبار إيران كمجال للتوسع الإقتصادي التركي، كما أدى إلى زيادة الطلب على الطاقة حيث إرتفع الطلب عليها في تركيا من 82,6 مليون طن في عام 2000م إلى 153,9 مليون طن عام 2010م، ومن المتوقع أن تصل إلى 282,2 مليون طن بحلول عام 2020م، وبذلك أصبحت إيران كمورد رئيسي لتركيا من

1. نائر عباس، مرجع سابق.

2. Bayram Sinkaya, "Rationalization of Turkey-Iran. Relation: Prospects and Limits, *Insight Turkey*, vol. 14, n°. 2 (Spring 2012): pp. 137- 156.

3. أيمن يوسف، مرجع سابق، ص. 92.

4. عمر تشبينار، مرجع سابق، ص. 3.

5. ميشال نوفل، عودة تركيا إلى الشرق، مرجع سابق، ص. 100.

النفط الخام والغاز الطبيعي وبلغت حصة إيران في تجارة الشرق الأوسط التركية 33% بحلول عام 2011.<sup>1</sup>

وفي ظل التحولات الإقليمية التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط تأرجحت العلاقات الثنائية للبلدين بين التنافس والتعاون بحسب مقتضيات المصلحة القومية لكليهما، فقد وفر الغزو الأمريكي للعراق عام 2003م لحظة فاصلة لتقييم سياسات أنقرة وطهران الإقليمية، فبهدف إحتواء الفوضى في العراق والحفاظ على التوازن السني- الشيعي في المنطقة ولأجل تعزيز نفوذها الإقليمي والدولي. طرحت تركيا نفسها كوسيط بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية عبر المبادرة التي أطلقتها في ماي 2010م لتجنيب طهران عقوبات دولية جديدة على برنامجها النووي، أو أي تصعيد في النزاع الأمريكي الإيراني، والتي وافقت إيران عليها ليرى النهج التقليدي لإيران في السعي للتعاون مع تركيا وتقليل العزلة الدولية المفروضة عليها. بالإضافة إلى التعاون والتفاهم الضمني لمواجهة حزب العمال الكردستاني التركي، وحزب الحياة الحرة في كردستان الإيراني.<sup>2</sup>

يعد التنافس والتعاون الإيراني التركي أحد الديناميات الأساسية الهيكلية للشرق الأوسط، وفي هذا الصدد فإن العلاقات بين الطرفين عرفت تنافسا حادا في ظل التغيرات التي تمر بها المنطقة. خاصة ما تعلق بالأزمة السورية والتي كان لها تداعياتها السلبية على العلاقات السياسية التركية الإيرانية، حيث أخطأت تركيا في تقدير الوضع السوري بدعمها المجموعات المعارضة للنظام، ودعت إلى تنحية الأسد وتنصيب حكومة مؤقتة سنوية وإجراء إنتخابات، في حين كانت إيران تدعم نظام الأسد حليفها الإستراتيجي في المنطقة، مما أدخل البلدين في مواجهة بالوكالة من خلال الأطراف التي يقدم لها الطرفان الدعم.<sup>3</sup>

يتضح مما تقدم أن كلا الطرفين وعلى الرغم من وجود تباين في سياستهما ومواقفهما إلا أنه وبحسب "شعبان قاردش" Şaban Kardaş رئيس مركز الشرق الأوسط للدراسات الإستراتيجية في تركيا: "فإن البلدين محكومين بالتعاون فكل منهما يحتاج الآخر ومهم بالنسبة إليه"<sup>4</sup>. حيث توجد العديد من القضايا التي تتطلب التعاون بين طهران وأنقرة، خاصة في ظل بيئة إقليمية متقلبة ومتغيرة، فعلى

1. Tolga Demerol, "The Limits to Cooperation Between Rivals: Turkish-Iranian Relations Since 2002", **Ortadoğu Etütleri**, vol. 4, n°. 2 (January 2013), p.p. 120-124.

2. Bulent Aras, Emirhan yorulmazlar, "Turkey- Iran Relation: Along-Term Perspective", **Centre for American Progress** (July 2016), p. 5.

3. Akin Unver, op. cit, p. 135.

4. نائر عباس، مرجع سابق.

الرغم من أن الأزمة السورية أدت إلى التنافس بينهما فإنه توجد عوامل عدة لإمكانية التعاون نظرا لوجود تحديات مشتركة لمواجهةها تتمثل في:<sup>1</sup>

- الحركة الانفصالية الكردية في كل من سوريا والعراق، حيث تتمتع حكومة إقليم كردستان في العراق بدعم قوي من الولايات المتحدة وفي سوريا يقوم الأكراد السوريون ببناء حكم ذاتي على أرض الواقع بدعم عسكري من طرف الولايات المتحدة وروسيا. الأمر الذي يشكل تهديدا للوحدة الوطنية لكل من إيران وتركيا لاسيما وأن حزب العمال الكردستاني إستأنف حملة ضد الدولة التركية.
- السياسة الروسية في المنطقة لملء فراغ الولايات المتحدة الأمريكية من خلال النشاط العسكري في سوريا، والتي تشكل تهديدا متوسط المدى للإستراتيجية التركية الإيرانية ومناطق نفوذها في المنطقة بما في ذلك خطوط أنابيب الطاقة.
- تنامي التطرف في المنطقة إلى جانب بروز تنظيم الدولة الإسلامية لذا فإن مسار العلاقات بين أنقرة و طهران سيتجه لمحاربة الإرهاب وبمعزل عن تحالفه الطائفي كإستراتيجية لمحاولة الحفاظ على التوازنات السنية-الشيوعية في المنطقة، الأمر الذي قد يساعد على إستقرار المنطقة.

وإنطلاقا مما تقدم فإن كلا الطرفين يسعيان إلى الحفاظ على التعاون بينهما في ظل التطورات التي تشهدها المنطقة منذ أواخر 2010، ولكن هذا لا يعني أن التنافس بينهما سيتراجع، فكلاهما يطمح لعب دور قيادي في المنطقة وتنفيذ مشروعه.

### 1/ إيران وإسرائيل: علاقات صراع أم مصالح مشتركة

أثناء فترة الحرب الباردة كانت إيران تعد فاعلا مهما في سياسة الولايات المتحدة الأمريكية لإحتواء الإتحاد السوفياتي، ساهمت الولايات المتحدة في تنصيب نظام الشاه "محمد رضا بهلوي" (1941- 1979م) خلال فترة حكمه إستفادت من مساعدات مالية وعسكرية أمريكية، وإنضمت إيران إلى معاهدة (CENTO). في فترة السبعينات أصبحت إيران محور سياسة إدارة الرئيس "تيكسون" في الشرق الأوسط حيث قام الشاه بتعزيز علاقاته العسكرية والأمنية لبلاده مع إسرائيل ونظام جنوب إفريقيا، اللذان قدما دعما لمساعدة إيران على تطوير قدراتها النووية.<sup>2</sup>

<sup>1</sup>. Bulent Aras, Emirhan yorulmazlar, op. cit, p. 4.

<sup>2</sup>. George Emile Irani, "Iran's Regional Security Policy: Opportunities and Challenges", **Real Instituto Elcano Working Papers**, n°.5 (2008), p. 2-3.

بقيام الثورة الإيرانية عام 1979م، فإن السياسة الخارجية لآية الله الخميني لم تكن أقل طموحا من نظرة السياسة الواقعية التي تبناها الشاه المتضمنة القيادة الإقليمية الإيرانية للعالم الإسلامي بأكمله. وبخلاف سياسة الشاه، فإن النظام الجديد في إيران لم يسعى إلى إبقاء التحالف مع واشنطن وحلفائها في المنطقة، بل إعتد رؤية ترتكز على تكامل إيران وتصالها مع الدول المجاورة لها. وفي ذات السياق جاء تصريح السفير الإيراني لدى الأمم المتحدة بقوله: "تقع إيران في منطقة تعتبر فيها أقلية. حيث السكان في المنطقة ليسوا قريبين بالضرورة من إيران، لكن في نفس الوقت هذا هو الجوار القريب لإيران، وهي بحاجة إلى إقامة علاقة ملائمة بطريقة ما مع الدول المجاورة لها مباشرة، وهو ما سيظل من القلق السائد في إيران بسبب حقيقة أنها محاطة بدول يغلب عليها السنة والعدد الكبير من الدول العربية".<sup>1</sup>

أدى سقوط نظام الشاه إلى تغيير الموازين في الشرق الأوسط وقد مثل خسارة بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل، حيث خسرت حليفا هاما إعتبر لسنوات شرطي المنطقة كلف بمهمة المحافظة على الإستقرار في منطقة الخليج العربي. أما بالنسبة لإسرائيل، فإن خسارة إيران في ظل وجودها في محيط إقليمي تحكمها هواجس أمنية وتوتر علاقاتها مع الدول العربية مثل نكسة إستراتيجية لها، خاصة وأنها كانت تستثمر سياسيا في إيران لمدة 25 سنة، فقد أصبحت إيران وعلاقتها بإسرائيل متغيرا حاسما في الإستراتيجية الإقليمية لإسرائيل.<sup>2</sup>

تبعاً لذلك، فإن إيران قامت بقطع علاقاتها مع إسرائيل وأضحت أول عدو بالنسبة للجمهورية الإسلامية وينبثق عداؤها لإسرائيل من عنصرين: يتمثل الأول: في كون تل أبيب حليف إستراتيجي للولايات المتحدة والغرب الذي يعد تهديدا للنظام الإسلامي. أما الثاني: فيتمثل في الصراع الفلسطيني الإسرائيلي والتنافس الديني بين اليهودية والإسلام، والذي إستخدمه "آية الله الخميني" في خطابه مستدلا بآيات قرآنية. وقد روّجت لسياستها المعادية لإسرائيل من خلال تقديم المساندة لحركات المقاومة الإسلامية والفلسطينية ودعمت تأسيس حزب الله الشيعي عام 1982م الذي يعتبر الذراع الإيراني ضد إسرائيل في لبنان.<sup>3</sup>

<sup>1</sup>. تريتا بارزي، "حلف المصالح المشتركة التعاملات السرية بين إسرائيل وإيران والولايات المتحدة"، تر، أمين الأيوبي، ط 1 (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2008). ص. 49.

<sup>2</sup>. المرجع نفسه، ص. 50.

<sup>3</sup>. Mordechai Levy, "Iran in The Minds of Israelis", *Przegląd Strategiczny*, n° 8 (2015): p.p. 226-228.

ينطلق الإيرانيون من نظرة التفوق والتميز وأنهم أصحاب حضارة تعود إلى آلاف السنين لما قبل الإسلام، وأول من أسس الإمبراطوريات وحكم المنطقة. ولذلك يسعون بإختلاف أنظمتهم إلى لعب دور القائد<sup>1</sup>. ولا يقبلون لعب دور ثانوي كالفواعل الثانوية التي تسيروها الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها في الشرق الأوسط لتحقيق إستراتيجياتها، وبسبب ذلك فإنه غالباً ما يحدث صدام بين واشنطن وتل أبيب مع طهران.<sup>2</sup>

يعد البرنامج النووي الإيراني من بين الأسباب التي زادت من حدة التوتر والصدام وأيضاً التنافس في علاقاتها مع إسرائيل، والذي أدى إلى تضارب المصالح الجيوإستراتيجية للطرفين في ظل الواقع الإقليمي المتغير لمنطقة الشرق الأوسط. وعليه فإن إسرائيل بدأت تعتبر إيران كتهديد لأنها ومنافسة لها عقب الحرب الإيرانية العراقية عندما أحييت إيران برنامجها النووي في أوائل التسعينات. وفي هذا الصدد فإن النائب السابق لوزير الدفاع الإسرائيلي "إفرايم سنيه" Ephraim Sneh يعد من القادة الإسرائيليين الذين إعتبروا إيران كتهديد للأمن القومي الإسرائيلي. وترى تل أبيب الأهداف الإيرانية على أنها مماثلة لأهداف الفواعل المتطرفة كتنظيم القاعدة، والتي تعمل على تحدي ميزان القوى العالمي بطرق تقوض النفوذ الأمريكي والغربي.<sup>3</sup>

في ذات السياق، فإن السعي الإيراني لإملاك السلاح النووي وتطوير برنامجها يندرج ضمن سياستها لتحقيق توازن إستراتيجي مع القوى الإقليمية، خاصة منها إسرائيل، بالإضافة إلى معارضتها للأطراف الدولية التي غضت الطرف عن البرنامج النووي لإسرائيل وعدم تفتيش منشآتها أو مطالبتها التوقيع على إتفاقية منع إنتشار الأسلحة النووية.<sup>4</sup>

تمكنت إيران من تطوير تكنولوجيات تخصيب اليورانيوم وإستطاعت إنتاج 370 طناً من سادس فلوريد اليورانيوم (UF6) عام 2004م، بعد الكشف عن برنامجها لتخصيب اليورانيوم قامت بتعليقه بعد الإتفاق مع المجموعة الأوروبية الثلاثة (ألمانيا، فرنسا، بريطانيا). لتجنب تحويل ملفها إلى مجلس

<sup>1</sup>. علي حسين باكير، "السياسات الجيوبوليتيكية الإقليمية لإيران". **مدارات إستراتيجية** 3 (مارس- جون 2010).

<sup>2</sup>. Nabil Shoukry, "is Iran a regional power?".  
www. Researchgat.net.

<sup>3</sup>. Dalia Dassa kaye and others. Israel and Iran A Dangerous Rivalry, **RAND National Defense Research Institute** (2011): p.p. 5- 7.

<sup>4</sup>. جهاد أبو سعدة، "إسرائيل وإستراتيجية مواجهة البرنامج النووي الإيرانية"، **مجلة الدراسات الإيرانية** 7 (جوان 2018): ص. ص. 85- 86.



الأمن للأمم المتحدة. وخلال العام 2012م تمكنت من تركيب 10000 جهاز طرد مركزي في محطات التخصيب لديها في "ناتانز" و"فوردو".<sup>1</sup>

عارضت إسرائيل إمتلاك إيران للتكنولوجيا النووية أو تطوير برنامجها لذلك قامت بالضغط على الولايات المتحدة التي إعتبرت بأن إمتلاك إيران لأسلحة نووية أمر غير مقبول، في حين أن إسرائيل أشارت في عديد المرات إلى إحتمال توجيه ضربة عسكرية لإيران على الرغم من الإعتراضات الأمريكية وما قد يترتب عن هذه الضربة. ومن بين المواقع المرجح توجيه ضربات لها موقع "أصفهان" حيث تنتج إيران غاز سداسي فلوريد اليورانيوم، "ناتانز" أين يتم تخصيب الغاز في حوالي نصف أجهزة الطرد المركزي، و"أراك" أين يوجد مفاعل أبحاث الماء الثقيل.<sup>2</sup>

كما قامت إسرائيل بمحاولات الضغط على الإتحاد الأوروبي والوكالة الدولية للطاقة الذرية للضغط على طهران لأجل التوقيع على البروتوكول الإضافي للنظام للضمانات النووية في عام 2003م، أو إحالة ملفها إلى مجلس الأمن الدولي وقد ورد ضمن تقديرات إستراتيجية إسرائيلية عسكرية أن إيران لن تتمكن من إمتلاك قنبلة نووية قبل عام 2015م لذا أجلت الضربة العسكرية.<sup>3</sup>

وعلى الرغم من أنها وقعت إتفاقا إنتقاليا مع مجموعة (1+5) في أكتوبر 2013م، فإن إسرائيل عارضت ذلك وبشدة مبدية عدم ثقته في الرئيس الإيراني "حسن روحاني"، لأنه مثل "أحمدي نجاد" الرئيس السابق سيكمل سعي طهران لإمتلاك سلاح نووي وسياستها المعادية لإسرائيل. وقد أعرب بنيامين نتنياهو أن: "ما تم تحقيقه في جنيف ليس بإتفاق تاريخي، بل هو خطأ تاريخي"، فيما أوجز وزير الدفاع "موشيه يعلون" توجس الحكومة الإسرائيلية بإعتبار الصفقة بأنها: "إستسلام لهجمة الإبتسامات الإيرانية وللخداع الإيراني الذي هدفه كسب الوقت دون أن يتضرر البرنامج النووي العسكري بشكل فعلي... يحصل النظام الإيراني على الشرعية للإستمرار بالمشروع النووي العسكري ومواصلة نشاطه الإرهابي حول العالم إنطلاقا من رفع العزلة الدولية وتعزيز إقتصاده".<sup>4</sup>

وفي أبريل 2015م، وقعت إيران على الإتفاق الإطار مستكملة إستجابتها لتقييد تطوير برنامجها النووي الذي بموجبه يتم تخفيض تخصيب اليورانيوم إلى 67,3%، وكذلك خفضت كمية مخزونها منه من نحو 10,000 كيلو غرام إلى 500 كيلو غرام، وتتعهد إيران قطعيا بعدم القيام بنشاط في المستقبل

<sup>1</sup>. Simon Henderson, Olli Heinonen, "Nuclear Iran: A Glossary", **The Washington Institute** (March 2015) [http:// www.washingtoninstitute.org](http://www.washingtoninstitute.org).

<sup>2</sup>. Steven Simon, "An Israeli Strike on Iran", **Council Foreign Relations**, n°.5 (November 2009): pp. 2-3.

<sup>3</sup>. جهاد أبو سعدة، مرجع سابق، ص.ص. 87-89.

<sup>4</sup>. داليا داسا كاي، جيفري مارتي، "الإستجابات الإقليمية لإتفاق نووي نهائي، مؤسسة RAND (2014): ص. 3.

بشأن إجراء أبحاث على أي وقود نووي محترق<sup>1</sup>. لكن إسرائيل لم ترحب بهذا الاتفاق، ويأتي ذلك في سياق سياستها المعادية لإيران وإعتبرت بأنه يمثل خطراً كبيراً على أمنها، فهي لطالما تبنت مواقف معادية تجاه الملف النووي الإيراني، إذ تسعى من خلال ذلك إلى إيجاد حل نهائي وإتفاق جيد ينهي البرنامج النووي الإيراني، لتضمن إسرائيل عدم منافستها في منطقة الشرق الأوسط وتكون القوة النووية الوحيدة فيها، بحيث تمتلك قدرة على تلقي ضربة أولى، ورد ضربة ثانية فقد استطاعت تدمير منشآت نووية في دول أخرى (سوريا، العراق)<sup>2</sup>.

وفي خضم التطورات التي تشهدها المنطقة منذ أواخر العام 2010م فإن إسرائيل تراجعت عن الخيار العسكري ضد إيران، إذ يرى أغلب المحللين الإسرائيليين أنه غير وارد ما دامت إيران تنفذ خطة العمل الشاملة المشتركة، وذلك إنطلاقاً من موقف المؤسسة الأمنية العسكرية. إلا أنه من غير المستبعد أن لا يكون هناك تصعيد بين الطرفين أو المواجهة في جنوب سوريا، الأمر الذي أكدته إسرائيل كما أنها إتخذت تدابير من شأنها إضعاف القدرات النووية والعسكرية الإيرانية بإعتماد الحملات الإلكترونية الهجومية، فبحسب مسؤول في الإستخبارات الإسرائيلية فإنهم في حالة حرب تكنولوجية مع إيران، وقد تتنامى في المستقبل، فإسرائيل مستمرة في إنتهاج سياسات لتعزيز قدراتها النووية الردعية<sup>3</sup>.

وفي ظل الديناميات التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط بتزايد حدة التنافس والصراع الإسرائيلي الإيراني لاسيما في سوريا منذ العام 2016م، حيث سعت إيران إلى إبقاء تواجدها العسكري الدائم في الجنوب الغربي لسوريا، الأمر الذي إعتبره القادة في تل أبيب تهديداً أمنياً لها يجبرها على إتخاذ تدابير بخصوص ذلك، و يُذكر أن إسرائيل شنت العديد من الغارات الجوية داخل سوريا منذ عام 2012م إستهدفت شحنات الأسلحة لحزب الله اللبناني، إلا أنها ومنذ عام 2018م بدأت تستهدف بشكل مباشر البنية التحتية الإيرانية في سوريا<sup>4</sup>.

ويمكن القول أن التطورات التي تشهدها الأزمة السورية وتداخل المتغيرات والفواعل المؤثرة فيها أدت بتل أبيب و طهران إلى تطوير استراتيجياتها للمواجهة، فقد جعلت إسرائيل من أولوياتها

<sup>1</sup>. "الإتفاق النووي الإيراني وتداعياتها الإقليمية والدولية"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات (أفريل 2015): ص. 6.

<sup>2</sup>. المرجع نفسه، ص. ص. 13-14.

<sup>3</sup>. داليا داساكاوي، "سياسات إسرائيل بشأن إيران بعد الإتفاق النووي"، مؤسسة **RAND** (2016): ص. ص. 12-14.

<sup>4</sup>. Carle Humud and others, "Iran and Israel: tensions over Syria", congressional Research service (June 2019). [www.crs.gov](http://www.crs.gov).

إضعاف سوريا بدل إسقاط النظام القائم فيها بدعم حركات المعارضة فيها، لتنتقل بعد ذلك لتوجيه ضربات عسكرية لأهداف إيرانية في سوريا قصد إضعاف محور المقاومة وإخراج إيران وحزب الله من سوريا. وفي المقابل فإن الإستراتيجية الإيرانية قد عملت على محاولة الحفاظ على بقاء النظام السوري، وإعادة السلطة إلى الأراضي السورية لتنتقل إستراتيجيتها لمحاولة موازنة القوات الأجنبية في سوريا.<sup>1</sup>

من خلال ما تقدم تبين أن إسرائيل التي كانت تربطها علاقات جيدة مع إيران خلال فترة حكم الشاه جمعت بينهما مصالح مشتركة خلال هاته الفترة لمواجهة التغيرات الجيوسياسية في فترة الحرب الباردة قامت خلالها إسرائيل بدعم إيران للحصول على قدرات نووية، إلا أن سياستها هاته تغيرت عقب الإطاحة بنظام الشاه إثر الثورة الإسلامية عام 1979م، وتحولت العلاقة بين البلدين إلى التنافس لتصل إلى حد الصراع والمواجهة غير المباشرة في الأراضي السورية.

تعد إيران قوة إقليمية لها مصالحها وإستراتيجيتها في منطقة الشرق الأوسط، وقد أدى إنخراطها في الأزمة السورية، بالإضافة إلى ملفها النووي أن كان لها تداعيات على العلاقات التركية-الإسرائيلية حيث تباينت مصالح وسياسات الطرفين تجاه طهران وإستراتيجيتها في المنطقة. فبالرغم من السعي الإيراني النووي فإن ذلك عمل في سنوات مضت على تعزيز العلاقات التركية- الإسرائيلية إذ كانت تشكل هاجسا وتهديدا أمنيا لكليهما. وهو ما صرح به وزير الدفاع التركي "رشدي جونول" عام 2003م حيث إعتبر بأن: "إيران أصبحت تشكل أخطر تهديد على أمن تركيا لمواصلتها شراء أسلحة دمار شامل ومساعدتها للإرهاب الدولي".<sup>2</sup>

وإنطلاقا مما سبق فإن من بين المتغيرات التي أثرت على العلاقات التركية الإسرائيلية. البرنامج النووي الإيراني الذي يعد عاملا للتوتر والإختلاف بينهما، لاسيما وأن تركيا تتبع سياسة الإنفتاح بتحسين علاقاتها مع إيران على مدار العقد الماضي بزيادة وتيرة الزيارات الرسمية الرفيعة المستوى بين البلدين وإقامة شراكة وتعاون في مختلف المجالات، كما كان للمصالح المشتركة لأنقرة وطهران أن جعل التقارب التركي الإسرائيلي غير مستقر هذا من جهة. ومن جهة أخرى، فإن الأزمة السورية

<sup>1</sup>. حسن أحمدريان، "المواجهات الإسرائيلية الإيرانية في سوريا وإحتمالات المستقبل"، مركز الجزيرة للدراسات (ماي 2019): ص. ص. 5-6.

<sup>2</sup>. سامح عباس، "في ظل ثورات الربيع العربي العلاقات التركية والإسرائيلية من الإستراتيجية إلى التنافسية"، رؤية تركية (ربيع 2013): ص. ص. 80-81.

أدت إلى فتح مجال التعاون الأمني الإستخباري بين أنقرة وتل أبيب للحد من النفوذ الإيراني في سوريا.

### المطلب الثالث: القضية الكردية: تفاعلاتها وتأثيراتها

تعد القضية الكردية من بين القضايا التي لا زالت تلقي بتفاعلاتها وتأثيراتها على السياسات الإقليمية للدول الشرق أوسطية (إيران، تركيا، العراق، سوريا)، ولعقود مضت حاول الأكراد إقامة كيان قومي يضمهم ويزداد سعيهم في ذلك عقب إعلان مبادئ الرئيس الأمريكي "وودرو ويلسون" التي أكدت حق تقرير المصير للشعوب (أنظر ملحق رقم 07)<sup>1</sup>. غير أن التقسيم الذي تعرضت له المنطقة بعد إسقاط الدولة العثمانية بدءاً باتفاقية سايكس بيكو وإنهاءً بلوزان، خاصة منها معاهدة السيفر 1920م\* التي خلقت حدوداً قومية لدول جديدة.<sup>2</sup>

أدى التقسيم العنفي للحدود الجغرافية والسياسية الذي فرضه المستعمر، بأن إختلت به التوازنات المذهبية والقومية والعرقية، مما نتج عنها صراعات وأزمات تشهدها منطقة الشرق الأوسط بشكل مستمر ودائم. بالإضافة إلى ذلك، فإن الأكراد وهويتهم لم يتم إستيعابها داخل الدول الأربعة كما لم تسمح لهم بالإنفصال عنها وإعتبرتها قضية أمن قومي.<sup>3</sup>

#### 1/ تركيا والحركة الكردية:

عقب إعلان قيام الجمهورية التركية عام 1923م وإبرام إتفاقية "لوزان 1923" إتخذت الحكومة التركية سياسات وإجراءات مشددة في إطار سياسة التتريك\*، التي أنكرت وجود الأقليات الإثنية والعرقية في تركيا، أدت هاته السياسات إلى قيام الأكراد بعدد من الإنتفاضات ضد الحكومات التركية المتعاقبة. وكانت بداية الصدام والتمرد عام 1925م بإنتفاضة الشيخ "سعيد بيران"، وإنتفاضة "آغراي

<sup>1</sup>. منهل إلهام عبد العقراوي وآخرون، "العلاقات التركية الإيرانية دراسة في العلاقات السياسية والإقتصادية"، ط 1 (الأردن: دار غيداء للنشر والتوزيع، 2015)، ص. ص. 92-93.

\* نصت معاهدة السيفر على إقامة دولة كردية داخل حدود تركيا.

<sup>2</sup>. مسعود داود، "القضية الكردية في المعادلة الشرق أوسطية"، مركز الفرات (فيفري 2018).

http://Firatn.com.

<sup>3</sup>. علي بكر، "إيران وتركيا وتحديات قيام الدولة الكردية في شمال العراق"، مجلة الدراسات الإيرانية 5 (ديسمبر 2017): ص. 83.

\*\* أكد الدستور التركي لعام 1924 في المادة 88 منه على أن جميع سكان تركيا هم أتراك، بغض النظر عن ديانتهم وقوميتهم، وبذلك لم يعترف النظام السياسي بالقوميات الأخرى.

داغ" عام 1930م، وثورة "ديرسيم" عام 1937م، حيث تم إخمادها باستخدام القوة للقضاء على الحركة الكردية.<sup>1</sup>

استمرت الحركة الكردية في نشاطها لتأكيد هويتها وحقوقها الإثنية والقومية، بإنشاء حزب العمال الكردستاني في 27 أكتوبر 1968م (PKK)، الذي إعتد النشاط المسلح ضد الدولة التركية ومدنيها في المناطق الجنوبية التي يتمركز بها الأكراد منذ عام 1984م<sup>2</sup>. ويعد "عبد الله أوجلان" أحد القادة المؤسسين للحزب الكردي الذي لقي الدعم من سوريا وإحتضنت معسكرات تدريب القوات الكردية.<sup>3</sup>

ترتب عن هذا الدعم تحالف بين النظام السوري والأكراد بقيادة "عبد الله أوجلان" (1984-1998م)، حيث إنخرط الأكراد في السياسة الإقليمية لسوريا وبدأت مرحلة جديدة لنشاطهم عقب قيام حكومة إقليم كردستان في شمال العراق، وإعتبر أوجلان أن المسألة الكردية السورية غير موجودة ذلك أن الأكراد فيها لاجئون من تركيا<sup>4</sup>. في المقابل قام النظام السوري بإستغلال الورقة الكردية ضد تركيا بينما عمل على وأد أي حراك للأكراد في سوريا، وبالرغم من الدعم الذي قدمه لحزب العمال الكردستاني وزعيمه "عبد الله أوجلان"، إلا أنه عاد وتخلّى عنه حين بلغ الصراع بين سوريا وتركيا إلى حد قيام حرب عام 1998م، ونتيجة لتخليه عن دعم الحزب الكردي لأجل تحسين علاقته بتركيا تم إبرام إتفاق أضنه من نفس العام، تم عقبه تسليم الزعيم الكردي "عبد الله أوجلان" إلى النظام التركي.<sup>5</sup>

وفي ضوء الديناميات الجيوسياسية التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط، بما فيها الأزمة السورية فإن أكراد سوريا عملوا على إستغلال الوضع فيها لتحقيق مكاسب سياسية وعسكرية (حزب الإتحاد الديمقراطي) من خلال ربط شبكة من تحالفات المصالح مع النظام السوري، مما أدى إلى إدخالهم في الصراع الإقليمي بين الفواعل الدولية والإقليمية لبسط نفوذها. ومن جهتها فإن تركيا إعتبرت الحركة الكردية ونشاطها خلال الأزمة السورية بأنها منظمة إرهابية، خاصة حزب الإتحاد

<sup>1</sup>. منهل إلهام، مرجع سابق، ص. ص. 94-96.

<sup>2</sup>. حسين مصطفى أحمد، "المسألة الكردية في الشرق الأوسط"، مجلة أبحاث العلوم السياسية 28-29 (ديسمبر 2015): ص. 225.

<sup>3</sup>. سيار الجميل، مرجع سابق، ص. 233.

<sup>4</sup>. شمس الدين الكيلاني، "المسألة الكردية في ضوء تحول اتجاهات النخب والأحزاب الكردية السورية"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات (أوت 2016): ص. ص. 11-12.

<sup>5</sup>. عمر الحداد، طريف الخياط، "مدخل إلى المسألة الكردية بين الحقوق والواقعية السياسية"، مركز حرمون للدراسات المعاصرة (أفريل 2017): ص. 5.

الديمقراطي الكردستاني وجناحه المسلح، فتركيا تسعى إلى الحد من تمدد الحزب في مناطق الحدود التركية السورية بإستهداف وحدات حماية الشعب الكردية في سوريا ضمن عملياتها العسكرية.<sup>1</sup> وبالنسبة للعراق فإن القضية الكردية شكلت عاملا للتقارب مع تركيا، إذ تجمع بينهما حدود مشتركة يبلغ طولها 311 كلم تمتد عبر مناطق كردية. وتجدر الإشارة، أن العراق هو الآخر شهد نشاطا مسلحا للحركة الكردية منذ قيام الدولة العراقية في عام 1921م مما دفعه لعقد إتفاقيات أمنية مع الحكومة التركية لضمان أمن مناطق الحدود المشتركة بينهما، وفي هذا الصدد سمحت الإتفاقية المعروفة باسم "المطاردة الحثيثة" أكتوبر 1984م بتتبع الأكراد المسلحين، والتي قامت تركيا فيما بعد بإلغائها من طرف واحد سنة 1988م.<sup>2</sup>

عقب الغزو الأمريكي للعراق سنة 2003م تمكن الأكراد في العراق من تعزيز فكرة إنشاء الدولة في الإدراك الكردي، حيث سمح لهم بتثبيت وجودهم وعضويتهم في مجلس الحكم الإنتقالي الذي شكل في جوان 2003م من قبل "بول بريمر"، وتم تدعيمه من خلال الدستور العراقي الدائم في أكتوبر 2005م الذي ظفر فيه الأكراد بالعديد من مطالبهم، وإستغلوا الوضع القائم في العراق لأجل التأسيس لدولتهم.<sup>3</sup>

ساهمت التغيرات الجيوسياسية في المنطقة منذ أواخر 2010م في إحراز الحركة الكردية مكاسب وتقدما على المستويين العسكري والسياسي، ساعدها في ذلك العامل الدولي متمثلا في الولايات المتحدة الأمريكية إذ تمكنت قيادات كردية من تولي مناصب سياسية عليا في العراق منذ سنة 2005م، كتولي الرئيس العراقي الراحل "جلال طالباني" منصب رئيس الجمهورية، وخلال الفترة 2003-2014م شغل "هوشينار الزيباري" منصب وزير الخارجية وبالتالي فإنها فرضت واقع الحال بتمكنها في العراق.<sup>4</sup>

وفي سوريا حيث إنسحب النظام من المناطق الكردية منذ سنة 2012م كإستراتيجية منه، ليستغل الورقة الكردية ضد تركيا في محاولة منه إحتواء النفوذ التركي المساند للمعارضة فيها. إنطلاقا من

1. أندرو باراسيليتي وآخرون، "منع إنهيار الدولة في سوريا"، مؤسسة RAND (2017): ص. 15.

2. خليل علي مراد، "الموقف الإقليمي من الحركة الكردية المسلحة في تركيا 1984، دراسات إقليمية 3 (جوان 2005): ص. 3-4.

3. حمد محي الهيمص، "دولة تحت التشكيل: كردستان العراق نموذجا"، مجلة كلية التربية أوسط 14 (سبتمبر 2013)، ص. 15.

4. مهند سلوم، "الواقع السياسي الكردي والتأثيرات الإقليمية والدولية"، مركز الجزيرة للدراسات (أوت 2018): ص. 5.

ذلك يمكن القول أن الحلف القائم بين النظام السوري وحزب الإتحاد الديمقراطي الكردي حلف مصالح مشتركة نظراً لإعتبارها المعارضة السورية حليفة لتركيا. لكن على الرغم من ذلك، فإن هذا التحالف يخضع لتوازن القوى داخل سوريا ولعوامل ومتغيرات سواء على المستوى الداخلي أو المستويين الإقليمي والدولي.<sup>1</sup>

وبالنسبة لإيران فإن الوضع فيها لم يختلف عنه في العراق وتركيا، حيث عملت الحركة الكردية فيها للحصول على إستقلالها إذ يعد الحزب الديمقراطي الكردستاني أول حزب أنشأ في أغسطس 1945م يمثل الكفاح السياسي للأكراد في إيران، وفي سنة 1946 أعلن الأكراد عن قيام جمهورية كردية جديدة في "مهاباد" لم تدم سوى ثلاثة عشر شهراً.<sup>2</sup>

في الثمانينيات والتسعينات من القرن الماضي قامت إيران بدعم ومساندة الحركة الكردية في العراق مستغلة إياها كورقة ضاغطة، من أجل الحصول على مكاسب سياسية في مواجهة النظام العراقي آنذاك. إذ قامت بعقد إتفاق مع "مسعود بارزاني" في 1991م ليقف إلى جانبها وألا يتدخل في شؤون كردستان إيران، في مقابل حصوله على الدعم المالي والسلاح. وفي سنة 1996م قامت بقصف مواقع لأكراد العراق بعد أن تبين لها أن هناك تنسيقاً بين الحزبين الكرديين العراقي والإيراني.<sup>3</sup> وبسقوط نظام صدام حسين سنة 2003م جعل إيران المستفيد الأكبر من ذلك إذ لم تتأثر بتفاعلات الحركة الكردية العراقية وتأثيراتها، بل قدم لها إمتيازات عدة مكنتها من تعزيز نفوذها في العراق عبر توثيق علاقاتها مع شيعة العراق، في حين إنعكست تفاعلاتها على المستوى الداخلي والإقليمية لتركيا وسياساتها.<sup>4</sup>

أدى الحراك العربي إلى إحداث تعاون بين أنقرة وطهران بسبب تقارب وجهات النظر وسياسات البلدين تجاه المشكلة الكردية، ف كلا الطرفين جمعتهم مصلحة مشتركة بشأنها ويعارضان قيام دولة

1. عمر الحداد، طريف الخياط، مرجع سابق، ص. 7.

2. إبراهيم دشتي، "المسألة الكردية: نشأة المشكلة وأبعادها السياسية والقومية وإنعكاساتها الإقليمية"، إدارة البحوث والدراسات مجلس الأمة (أفريل 1999): ص. 43.

3. صالح قاسم حسين، القضية الكردية وحق تقرير المصير، "الحوار المتمدن" 3724 (2012).

4. المنصور عبد العزيز شحادة، "أمن الخليج العربي بعد الإحتلال الأمريكي للعراق دراسة في صراع الرؤى والمشروعات"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية 1 (2009): ص. 605.

كردية مستقلة، أفضى ذلك إلى تبادل التنسيق الإستخباراتي بين البلدين بشأن حزب العمال الكردستاني. وفي عام 2010م ضاعف الجانبان مجهوداتهما لحماية حدودهما.<sup>1</sup>

وبالنسبة لتركيا فقد دأبت منذ عقود وضع إستراتيجيات عدة لمواجهة وحل المشكلة الكردية، إذ إعتبرتها هدفا رئيسيا لسياستها الخارجية. نظرا لما لها من أبعاد وتداعيات، وأيضا تعدد الفواعل والعوامل المتعلقة بها سواء منها الداخلية أو العامل الخارجي، إذ أصبح للأخير وزن نسبي تتغذى منه المشكلة ما فرض طوقا على سياستها الخارجية حسب تصريح لزعيم الحزب الكردستاني "عبد الله أوجلان" في عام 1993م. لذلك عملت تركيا عبر مقاربة تقليدية لإحتواءها بالتضييق عليها بالنسبة لمصادر الدعم والتأييد الخارجي بطرح تسويات لملف المسألة الكردية مع الدول المجاورة<sup>2</sup>. ولأن المشكلة الكردية تعد مصدر تهديد للأمن والإستقرار السياسي في تركيا، فقد إعتمدت في إستراتيجيتها حزمة من الإجراءات للتصدي للمنظمات الكردية خلال العقود التي سبقت تولي حزب العدالة والتنمية السلطة عام 2002م من أهمها:<sup>3</sup>

- تشكيل قوات "حرس القرى" لتوفير الحماية للمناطق المستهدفة من قبل عناصر الحزب، يتكون أفرادها من الأكراد الموالين للدولة.
- إقرار حالة الطوارئ على المناطق الكردية المعرضة للعمليات العسكرية لحزب العمال الكردستاني.
- إعتقاد العمل العسكري لضرب حزب العمال الكردستاني في معاقلة الجبلية الوعرة وقمعه.
- إفراغ القرى الكردية من قاطنيها وتدميرها إذا استلزم الأمر.

بتقلد نخبة سياسية جديدة مقاليد السلطة، إتجهت في سياستها الداخلية التعامل مع المسألة الكردية والتعاطي معها بتبني سياسات جديدة\* أكثر نجاعة بعد التأكد بأن المقاربة التقليدية لم تتوصل لحل

<sup>1</sup>. إف ستيفان لارابي، علي رضا نادر، "العلاقات التركية الإيرانية في شرق أوسط بات متغيرا"، معهد الأبحاث للدفاع الوطني RAND (2013): ص. 10.

<sup>2</sup>. عقيل محفوظ، "تركيا والأكراد: كيف تتعامل تركيا مع المسألة الكردية؟" (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012)، ص. 60.

<sup>3</sup>. معمر فيصل خولي، "المسألة الكردية في تركيا: من الإنكار إلى الإقرار"، مركز روابط للبحوث والدراسات الإستراتيجية (جويلية 2014).



المسألة، ويبرز ذلك بإجراء تغييرات تشريعية وقانونية ترجمت في تعديلات دستورية عبر إستفتاء شعبي في 12 سبتمبر 2010م.<sup>1</sup>

وقد أدت التطورات السياسية للأزمة السورية منذ بدايتها، بتدخل تركيا كمحاولة منها لحل الأزمة وإعتبارها مسألة داخلية تركية. ويأتي هذا الموقف التركي لعدة دوافع أبرزها التخوف من التداعيات السلبية لما سيؤول إليه الوضع في سوريا على أمنها وإستقرارها وإنعكاسه على المسألة الكردية داخلها. لاسميا بعد أن سحب النظام السوري جيشه النظامي في بداية عام 2012م من المناطق التي يتمركز فيها الأكراد في سوريا المتمثلة في عفرين وقراها في الشمال السوري، ومنطقة الجزيرة في الشمال الشرقي بمحاذاة الحدود التركية. وبذلك أصبحت هاته المناطق تحت إشراف إدارة الهيئة الكردية المشتركة (المجلس الوطني الكردي، مجلس شعب كردستان، حزب الإتحاد الديمقراطي الكردستاني في سوريا التابع لحزب العمال الكردستاني التركي).<sup>2</sup>

وفي هذا السياق تأتي المخاوف من دخول سوريا في دوامة الفوضى في حال تقسيمها، إذ سيدفع ذلك الأكراد السوريين المطالبة بالإفصال، الأمر الذي قد يكون عاملا مساعدا في تعزيز حزب العمال الكردستاني التركي عملياته منطلقا من الأراضي السورية ضد تركيا.<sup>3</sup>

يمكن القول أن تركيا وفي ضوء المشهد الإقليمي الراهن لم تتمكن من تطوير المشكلة الكردية وحلها بطرق سلمية. فبالرغم من التعديلات الدستورية التي أقرتها عام 2010م لإعطاء الأكراد فيها حقوقا تحفظ هويتهم، إلا أن التغييرات الجيوسياسية التي تمر بها منطقة الشرق الأوسط وما أفرزته من تداعيات من حالة عدم إستقرار سياسي وإجتماعي وإقتصادي، خاصة في دول الجوار (العراق وسوريا، إيران). وبالرغم من إصطفاف تركيا إلى جانب المعارضة السورية في بداية الأزمة السورية، إلا أن حزب العمال الكردستاني تمكن من تعزيز نفوذه في المناطق الكردية بعد تقديم الدعم والمساندة له من أطراف دولية وإقليمية ساهمت في إعادة تشكيل فصائل البشمركة الكردية بحجة الوقوف ومحاربة تنظيم الدولة الإسلامية (داعش)، هذا الأخير الذي يعد من الفواعل التي ساهمت في نشر الفوضى في منطقة الشرق الأوسط وعدم إستقرارها.

1. عقيل محفوض، مرجع سابق، ص. 66.

2. معمر فيصل خولي، مرجع سابق.

3. علي حسين باكير، "محددات الموقف التركي من الأزمة السورية: الأبعاد الآنية والإعكاسات المستقبلية"، المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية (جوان 2011): ص. 20-21.

## 2/ إسرائيل والحركة الكردية:

ترجع علاقة إسرائيل بالأكراد إلى بداية تأسيس الكيان الإسرائيلي، وخمسينيات القرن الماضي حيث قامت إسرائيل بمبادرة من الموساد بترحيل أعداد كبيرة من اليهود الأكراد إلى إسرائيل من شمال العراق. عرفت هاته العملية بـ"عزرا ونحميا" "Ezra and Nehemiah"، كما تم تنظيم عمليات هجرات أخرى خلال عام 1970-1971 من طرف الموساد. وخلال الستينات بدأت الإتصالات بين أكراد العراق وإسرائيل، حيث قدمت دعماً عسكرياً واسع النطاق إلى كردستان العراق في مواجهة الحكومة العراقية خلال النشاط المسلح الذي قام به الأكراد للانفصال عن العراق بين عامي 1961-1975م.<sup>1</sup>

شكلت الحركة الانفصالية التي تبناها الأكراد في العراق عامل جذب لإهتمام إسرائيل بهم وإعتبرتهم حلفاء لها لمواجهة النظامين السوري والعراقي، ومعلوم أن السياسة الأمنية تشكل عنصراً أساسياً لدى إسرائيل لذلك قامت بإعتماد إستراتيجية "The Peripheral Strategy"، التي حدد "ديفيد بن غوريون" مبادئها الأساسية بتركيز الإهتمام على إنشاء تحالف يواجه الدول العربية وتطوير شراكة إستراتيجية مع تركيا وإيران وإثيوبيا. سعت من خلالها إضعاف سوريا والسودان ولبنان ومصر، إلا أن الهدف الرئيسي لها كان العراق بمنع أي تهديد يمس إسرائيل، وضمن هاته الإستراتيجية قام الموساد الإسرائيلي بتعزيز علاقاته مع النظام الإيراني في فترة الشاه، إذ تجلى التعاون الوثيق بين أجهزة المخابرات الإسرائيلية والأمريكية والإيرانية في دعم المتمردين الأكراد ضد حكومة بغداد ليستمر هذا التعاون إلى عام 1975م، عندما أبرمت حكومة الشاه مع العراق "إنفاق الجزائر" الذي أنهى دعمها الأكراد العراقيين، وتوصل إلى إنفاق تعاون إيراني-عراقي غير من وجه التعاون الكردي الإسرائيلي.<sup>2</sup>

وفي ضوء الإستراتيجية التي صاغتها إسرائيل وإنتهجتها لدعم مصالحها القومية، ودعم الإستقلال الكردي قامت بتقديم مساعدات إقتصادية مباشرة لحكومة إقليم كردستان بإقامة البنية التحتية للإتصالات وتشبيد المطارات وتدريب قوات البيشمركة والأمن.<sup>3</sup> وفي المقابل فإنها لم تتعامل مع أكراد تركيا بنفس الإستراتيجية، نظراً لكون إسرائيل تربطها علاقات تعاون وتحالف مع تركيا، لا سيما وأن

<sup>1</sup>. Jalal Kalhori and Others, "The Presence of Israel in Iraqi Kurdistan and Its Security Challenges for Iran's National Security", *Journal of Politics and Law*, vol. 9, n°. 7 (2016): p. 172.

<sup>2</sup>. Sergey Minasian, "The Israeli-Kurdish Relations", *21st Century (Yerevan, Armenia)*, n°. 1 (2007): pp 22-23.

<sup>3</sup>. بثينة الشتيوي، "إسرائيل والأكراد: علاقات سرية تكشفها صراعات المنطقة".

الأخيرة كانت الدولة الإسلامية الأولى التي إعترفت بها إلى غاية توقيع معاهدة السلام مع مصر<sup>1</sup>. وقد كان بإمكان الحكم الذاتي الذي ناله الأكراد عقب حرب الخليج عام 1991م أن يكون عاملا لفتح مجال التعاون أكثر مع إسرائيل، إلا أن علاقاتها الجيدة مع تركيا حالت دون تعزيز علاقاتها مع الأكراد.

وفي أعقاب إحتلال العراق سنة 2003م بدا واضحا إختلاف وجهات النظر والسياسات بين إسرائيل وتركيا فيما يتعلق بالحكم الذاتي للأكراد وتعزيز إستقلاليتهم، التي إعتبرتها تركيا بالأمر المقلق، إلا أن هناك من المحللين من رأى بأن الموقف التركي تغير فيما بعد نظرا لحاجة تركيا لتتويج مصادر الطاقة لديها بالتعاون مع حكومة إقليم كردستان لكبح الأكراد في تركيا وسوريا، ويرجع الموقف التركي أيضا إلى توتر علاقة أنقرة بثل أبيب. ومن منظور السياسة الخارجية الإسرائيلية فإنها لن تتوانى عن إعلان إعترافها سريعا إذا أعلن الأكراد الإستقلال على غرار موقفها في السودان، غير أنها تربط موقفها تجاه المشكلة الكردية بالموقف الأمريكي تجاهها<sup>2</sup>.

وعلى خلفية التحولات البنيوية التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط إضافة إلى الفراغ الإقليمي والإستراتيجي الناجم عن سقوط نظام "صدام حسين"، عززت هاته التحولات من النفوذ الإسرائيلي في منطقة تحظى بأهمية كبيرة في الإستراتيجية السياسية والعسكرية الأمنية لإسرائيل، حيث دأبت فيها للحفاظ على مصالحها وحماية أمنها وإستقرارها، ولأنها دولة محاطة بعزلة سياسية، فإن وضعها ينطبق نوعا ما على الأكراد في المنطقة، لذي فإن إسرائيل إتبعته نهجا واقعيا للتعامل مع وضعها ولمواجهة المخاطر التي تهددها في ظل التحولات الإقليمية الناتجة عن الحراك العربي. فأى تغيير للسلطة في دول الجوار يمكن أن يؤدي إلى تزايد الموقف المعادي لإسرائيل، وعلى العكس من ذلك فإن قيام دولة كردستان مستقلة في شمال العراق يمكن أن يمثل نقلة إيجابية في ضمان الأمن الإسرائيلي، إذ تعتبر شريكا إستراتيجيا لإسرائيل بإمكانه التخفيف من التهديدات والعزلة السياسية التي تواجهها تل أبيب<sup>3</sup>.

وبالرغم من أن الموقف الإسرائيلي وعلاقته مع أكراد العراق تميز بالتعاون إلى حد كبير، إلا أن موقفها تجاه أكراد تركيا إعتد على مستوى التعاون الإسرائيلي التركي خاصة في فترة التسعينيات. حيث أشار رئيس الوزراء الإسرائيلي "بنيامين نتنياهو" في ماي 1997م، بأن خطر الإرهاب يوحد

<sup>1</sup>. نضال محمد وتد، "إسرائيل وساسة كردستان: تحالف الأقليات"، **العربي الجديد**، 25 أغسطس 2015.

<https://daratey.co.uk/politics/2015/>

<sup>2</sup>. Gallia Lindeustrouss, oded Eran, "The Kurdish Awakening and The Implications for Israel", **Strategic Assessment**, vol. 17, n°. 1 (April 2014), p. 87- 89.

<sup>3</sup>. Aldo liga, "Israel and Iraq Kinds Circa Transforming Middle East", **Istituto Affari Internazionli** (December 2016), p.p. 7- 8.

تركيا وإسرائيل: "تعاني تركيا من هجمات حزب العمال الكردستاني الإرهابية، ولا نرى أي فرق على الإطلاق بين إرهاب حزب العمال الكردستاني والإرهاب الذي تواجهه إسرائيل"<sup>1</sup>. يوحى هذا التصريح بأن إسرائيل تعارض إستقلال أكراد تركيا لإقامة دولة كردية، وإنعكس ذلك بتقديم الدعم الإستخباراتي من أجل تحديد مكان زعيم الأكراد "عبد الله أوجلان" والقبض عليه.

وبالنسبة لإيران فإنها كانت تقدم الدعم لأكراد العراق من خلالها في فترة حكم الشاه، وكان الهدف من وراء ذلك مساعدة أكراد العراق الحصول على إستقلالهم لإبعاد العراق عن الصراع العربي الإسرائيلي وتشتيت قواه وإستنزاف طاقاته وثرواته في نزاعه مع الأكراد. وعليه فإن علاقة إسرائيل بالنظام الإيراني في هاته الفترة تميزت بالتعاون بين مختلف الأطراف (إيران، إسرائيل، الأكراد)، غير أنه وبعد سقوط نظام الشاه عام 1979 أوقفت إسرائيل دعمها للأكراد. لكن الأمر لم يستمر طويلا فبعد نجاح الثورة الإسلامية في إيران وسعيها لإمتلاك برنامج نووي، أصبح هذا الأمر يهدد المصالح الإستراتيجية لإسرائيل وأمنها.<sup>2</sup>

وفي هذا السياق جعلت إسرائيل ضمن إستراتيجيتها لتعزيز نفوذها في منطقة الشرق الأوسط، العمل على منع ظهور دولة شيعية وعسكرية قوية بإيران ومؤيدة للعراق، والتي يمكن أن تكون قادرة على تهديد إسرائيل عسكريا أو إنشاء توازن عسكري معها. إضافة إلى ذلك، فإن التغييرات السياسية التي عرفتتها المنطقة خلال الحراك العربي، وتزايد الصراعات والإنقسامات العرقية والدينية في العراق وسوريا سيكون لصالح إسرائيل وأمنها القومي، كما يساهم ظهور الجماعات المتطرفة الإرهابية (داعش) داخل العراق وسوريا في زيادة حدة المشاكل الأمنية والأيدولوجية بالنسبة لإيران.<sup>3</sup>

بلغت العلاقات الكردية الإسرائيلية أوجها بعد تصريح رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو في 29 جوان 2014 تأييد إسرائيل إقامة دولة كردية مستقلة في شمال العراق، ويأتي هذا التأييد ضمن إستراتيجية إسرائيل التقليدية بإقامة تحالفات مع الأقليات العرقية والدينية والدول غير العربية في المنطقة لتعزيز أمنها وإستقرارها.<sup>4</sup> وبصرف النظر عن هاته العوامل وسعي إسرائيل إلى إنشاء توازن جيوسياسي أفضل لصالحها في شمال الشرق الأوسط، يعتبر العامل الإقتصادي أحد محددات علاقات إسرائيل بالأكراد إذ تستثمر الشركات الإسرائيلية في المنطقة الكردية بشكل كثيف، خاصة في قطاعات

<sup>1</sup> Sergey Minasiam, op. cit, p. 24.

<sup>2</sup> رنا عبد العزيز خماش، مرجع سابق، ص. 160.

<sup>3</sup> Jalal Kalhori and other. Op. cit . p. 174.

<sup>4</sup> نضال محمد وتد، مرجع سابق.

الطاقة والبناء والاتصالات والأمن، ففي عام 2014م تسلمت إسرائيل أول شحنة من النفط الخام عبر أنابيب من كردستان العراق إلى ميناء عسقلان.<sup>1</sup>

لعبت إسرائيل في عام 2013م دوراً في تنفيذ إستراتيجية ورؤية "مسعود بارزاني" لتحقيق الأمن الغذائي كأحد الركائز الأساسية لتحقيق الإستقرار والسيادة لإقليم كردستان، ووفقاً لصحيفة "يدعوت أحرانوت" قام وفد برئاسة نائب رئيس حكومة إقليم كردستان "كوسرات رسول" ووزير الزراعة "جميل سليمان حيدر" بزيارة كيبوتز أفيكيم في منطقة وادي الأردن بالضفة الغربية بهدف تعزيز التعاون بين إسرائيل وحكومة إقليم كردستان والاستفادة من الخبرة الإسرائيلية في مجال الزراعة.<sup>2</sup>

أدت الأزمة السياسية والصراع سوريا منذ عام 2011م إلى بروز تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام بعد انفصاله عن جبهة النصرة في أبريل 2013م، إستولى التنظيم على مقدرات ومكاسب حققها في العراق في جويلية 2014م، وإتسعت رقعة سيطرته على الموارد الطبيعية في شرق وشمال سوريا. مما أدخل المناطق الكردية ومجموعاتها المسلحة المسماة وحدات الحماية الشعبية الكردية في صراع مع تنظيم الدولة، لتصل ذروتها في معركة السيطرة على عين العرب (كوباني) منذ سبتمبر 2014م.<sup>3</sup>

مثلت هذه الديناميات في المنطقة فرصة لرئيس إقليم كردستان للمطالبة بإجراء إستفتاء للإستقلال بإعتباره مخرجا للعديد من الأزمات والملفات المتنازع عليها بين أربيل وبغداد، خاصة المناطق الغنية بالنفط (كركوك) والمناطق التي سيطرت عليها قوات البشمركة الكردية في مواجهة تنظيم الدولة الإسلامية.<sup>4</sup> وفي عام 2017م أعلن "مسعود بارزاني" عن إجراء الإستفتاء للإنفصال عن العراق، وتم إجراؤه في 25 سبتمبر 2017م، لتأتي نتائجه بالموافقة من الأكراد على الإنفصال بنسبة 92% غير أنه لقي معارضة من قبل قوى إقليمية ودولية.<sup>5</sup>

<sup>1</sup> حسن مرهج، "بين إسرائيل والکرد: علاقات مشبوهة بإطارات إستراتيجية"، صحيفة رأي اليوم، 10 جوان 2019.

<https://raialyoum.com>.

<sup>2</sup> Aldo Liga, op. cit. p. 10.

<sup>3</sup> "حكم الرعب: الحياة في ظل الدولة الإسلامية في العراق والشام في سوريا"، تقرير لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بالجمهورية العربية السورية (نوفمبر 2014): ص. 3.

<sup>4</sup> "إستفتاء إقليم كردستان: بيناإصرار الكردي والمعارضة الإقليمية"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات (سبتمبر 2017): ص. 10.

<sup>5</sup> سحر الطراونة، "أثر الدعم الإسرائيلي لإستفتاء إنفصال كردستان عن العراق على العلاقات التركية الإسرائيلية"، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية 2 (2019): ص. 379.

منذ توسع داعش في صيف عام 2014م، أعلن القادة الإسرائيليون بشكل متزايد ومستمر عن حق الأكراد في إقامة دولة مستقلة وزادت التصريحات الإسرائيلية الداعمة للأكراد، بعد إعلان قرارهم إجراء الإستفتاء حول الإستقلال، فموقف إسرائيل جاء كرد على الموقف الإيراني-التركي الرفض لإنفصال الأكراد وإقامة كيان مستقل لهم في المنطقة.<sup>1</sup>

وبالرغم من الإعتماد الإقتصادي المتبادل والتنسيق العسكري بين تركيا وحكومة إقليم كردستان فإن الحكومة التركية رفضت إعلان الأكراد الإستفتاء، وإعتبرت وزارة خارجيتها الأمر في جوان في 2017م بأنه خطأ مميت، جاء الموقف التركي الذي زادت حدة خطابه ضد الإقليم لتجنب أي تداعيات على المستوى الداخلي لتركيا التي كانت تتجه نحو الإنتقال إلى النظام الرئاسي عام 2019م.<sup>2</sup>

وفي سياق ماتقدم، فإن المشكلة الكردية كان لها أثر على العلاقات التركية-الإسرائيلية التي تشهد توترا بتباين مواقفهما وسياستهما تجاه التغيرات السياسية في منطقة الشرق الأوسط، فتركيا لطالما إعتبرت أي محاولة لإنفصال الأكراد وإقامة كيان مستقل لهم مصدر تهديد لأمنها وإستقرارها. وجاءت التصريحات الإسرائيلية الرفيعة المستوى لتزيد من تباين السياسات الإقليمية لتركيا وإسرائيل وتؤكد على أهمية الأكراد في الإستراتيجية الإقليمية لإسرائيل، وأن تقدم مصالحها القومية دون الأخذ في الإعتبار مصالح حليفها الإستراتيجي تركيا هذا من جهة. ومن ناحية أخرى، فتل أبيب يمكنها إستغلال المسألة الكردية كورقة ضاغطة لتحسين علاقاتها مع تركيا.

<sup>1</sup>. Ofra Bengio, "Has Israel's Support for Kurdistan's Independence Helped or Harmed the Kurds?", **BESA Center Perspectives Paper**, n°. 637 (November 2017).

<sup>2</sup>. "إستفتاء إقليم كردستان: بين الإصرار الكردي والمعارضة الإقليمية"، مرجع سابق، ص. 9.

## المبحث الثاني: تأثير/ أثر المتغيرات الدولية على العلاقات التركية الإسرائيلية

يعتبر المتغير الدولي أحد المحددات الأساسية في العلاقات الدولية التي تتداخل ضمنها عوامل عديدة تؤثر على التوازنات القائمة وتوجهات مختلف القوى. وفي ظل تزايد وتيرة التحولات السياسية وتداعياتها في منطقة الشرق الأوسط، وتداخل حسابات الفواعل الإقليمية والدولية التي لها مصالح حيوية في المنطقة، إنعكست على سلوكيات وعلاقات الدول فيها، من بينها العلاقات التركية الإسرائيلية إذ شكل التوجه الغربي لأنقرة وعلاقتها مع الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا وعضويتها في حلف الشمال الأطلسي (الناتو) نقطة إنقاء أساسية ومركزية لتنسج علاقاتها مع تل أبيب، غير أن البيئة الإقليمية المضطربة والتغير في الخريطة الجيوسياسية للشرق الأوسط وإرتباطها بإستراتيجيات القوى الدولية، كانت لها إنعكاسات على علاقات الطرفين.

## المطلب الأول: الولايات المتحدة الأمريكية: الحليف الإستراتيجي

تعد الولايات المتحدة الأمريكية من الفواعل الدولية الأساسية المؤثرة في ربط العلاقات وصياغة التحالفات الإستراتيجية وإدارتها في منطقة الشرق الأوسط، ولأن الأخيرة تحظى بإهتمام الإدارات الأمريكية المتعاقبة نظرا لأهميتها. فإنها ساهمت في تشكيل تحالفات مع مختلف الفواعل الإقليمية في المنطقة أبرزها تركيا وإسرائيل كحليفين إستراتيجيين لها لتحقيق التوازن والحفاظ على مصالحها. ضمن هاته المقاربة حرصت الولايات المتحدة الأمريكية توطيد علاقاتها بأنقرة ودعمها بالموازاة مع علاقاتها بإسرائيل وساهمت في الدفع بأنقرة وتل أبيب نحو تعزيز علاقاتهما والرفع من مستواها الدبلوماسي.

1/ تركيا: تعود الجذور التاريخية للعلاقات الأمريكية التركية إلى فترة الدولة العثمانية، حيث كانت أمريكا تبحث عن كسب إمتيازات تجارية، وقد توطدت العلاقات بين البلدين خلال فترة الحرب الباردة وما بعدها.<sup>1</sup> أدركت الولايات المتحدة الأمريكية الأهمية الجيوسياسية والإستراتيجية لتركيا وموقعها في منطقة الشرق الأوسط، وإعتبارها حاجزا طبيعيا ضد تقدم الإتحاد السوفياتي إلى المياه الدافئة، إنطلاقا من هذه الخلفية والحاجة لمواجهة التهديد المشترك وافق الكونغرس الأمريكي تقديم المساعدات

<sup>1</sup>. رنا مولود شاكر، "العلاقات الأمريكية - التركية بين الشراكة الإستراتيجية والتداعيات الأمنية"، مجلة تكريت للعلوم السياسية 12 (2018): ص. 160.

العسكرية والإقتصادية والسياسية لتركيا ضمن ما عرف بـ "مبدأ ترومان" The Truman Doctrine 1947م.<sup>1</sup>

كان الدافع التركي لإقامة هذا التحالف رغبتها بناء جيش قوي متطور قادر على مواجهة الأخطار والتهديدات الخارجية إضافة إلى التهديد السوفياتي آنذاك، كما إبتغت تركيا التأثير على أمريكا لتساند مسار إنضمامها إلى الإتحاد الأوروبي. في مقابل ذلك عملت الولايات المتحدة إبعاد تركيا عن أي توجه إسلامي، وكمكافأة لها على ولائها للغرب إعتبرت الولايات المتحدة أن إنضمام تركيا إلى الإتحاد الأوروبي وسيلة لضمان إستقرارها وتطورها اقتصاديا.<sup>2</sup>

خلال فترة الحرب الباردة كان للمتغيرات الإقليمية والدولية دور في إصطفاف تركيا مع المحور الأطلسي الداعم لإنشاء الكيان الجديد<sup>3</sup>. إذ تعد تركيا أول دولة إسلامية إعترفت حكومتها بإسرائيل في 28 مارس 1949م، وسمحت بهجرة اليهود الأتراك إلى إسرائيل، وكانت تهدف بهذا الإجراء لكسب التأييد الغربي والولايات المتحدة لمواجهة التهديدات الأمنية مما جعلها تصبح لاحقا عضوا في "حلف الناتو" عام 1952م<sup>4</sup>. ظلت تركيا طيلة فترة الحرب الباردة تتحمل العبء الأمني الأوروبي، وهو ما عزز علاقاتها وأهميتها لدى الولايات المتحدة، لاسيما أن تركيا أولت أهمية ومنحت الأسبقية لعلاقاتها مع الدول الغربية والولايات المتحدة ضمن أولويات سياستها الخارجية.<sup>5</sup>

وخلال المرحلة الممتدة من 1960-1980 إتسمت العلاقات بين البلدين بالتوتر وعدم الإستقرار والتناقض، وتعد القضية القبرصية إحدى قضايا الخلاف عام 1974م. إذ لم تجد الدعم من حلفائها الغربيين، ما إستوجب عليها أخذ هذا الموقف بعين الإعتبار وإعادة النظر في سياستها الخارجية تجاه محيطها العربي، لذلك قامت بمساندة المواقف العربية في الأمم المتحدة وأيدت إنسحاب إسرائيل من الأراضي التي إحتلتها<sup>6</sup>. ويعد الإنفراج في العلاقات بين المعسكرين في هاته الفترة أحد العوامل التي أدت إلى تراجع الأهمية الجيوسياسية لتركيا بالنسبة للولايات المتحدة الذي أدى إلى تدهور العلاقات

1. Ayşe Ömür Atmaca, "The Geopolitical Origins of Turkish- American Relations: Revisiting The Cold War Years". All Azimuth, vol.3. n°.1 (January 2014): pp. 19-34.

2. رنا خماش، مرجع سابق، ص. 59.

3. أحمد داوود أوغلو، العمق الإستراتيجي، مرجع سابق، ص. 453.

4. Ercan Yilmaz, "Turkey Israeli Relations in The Post-Cold War Era", Akademik Fener.  
https://dergipark.org.tr/tr/download/article-file/203501.

5. Can Kasapoğlu, "The Turkish-Israeli Relations Under The Davutoğlu Doctrine in Turkish Foreign Policy", Ege Strategic Research Journal, cilt. 3, sasyı. 2(2012), pp. 1-20.

6. جليل عمر علي، "السياسة الخارجية التركية حيال الشرق الأوسط 1990-2006"، مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية (2011): ص. 26.



بينها، إذ رفضت تركيا السماح باستخدام قواعدها العسكرية لدعم إسرائيل خلال الصراع العربي الإسرائيلي لعامي 1967-1973م، كما حصرت إتفاقية التعاون الثنائي للدفاع والتعاون لعام 1969م الأنشطة العسكرية الأمريكية في تركيا وفرض حظر لبيع الأسلحة على تركيا بين عامي 1975-1978م.<sup>1</sup>

بالرغم من التوتر والخلاف الذي ساد علاقات الطرفين في هاته الفترة، إلا أنها لم تكن ذات تأثير سلبي كبير على كليهما. نظرا لإحتفاظ تركيا بأهميتها الإستراتيجية في المقاربة الأمريكية، ويمكن إرجاع ذلك للعوامل التالية:<sup>2</sup>

- إسقاط الثورة الإسلامية الإيرانية لنظام الشاه في عام 1979، والتهديد الناجم عنها ببروز مفهوم تصدير الثورة الإسلامية لدول الجوار الذي يمس المصالح الأمريكية في المنطقة (مناجم الطاقة والنفط).

- المخاوف الناجمة عن التهديد السوفيياتي بغزوه لأفغانستان في 1979م.

- حرب الخليج الأولى والثانية 1980-1990م التي إستخدمت فيها تركيا ضمن سياسة الإحتواء وفق مبدأ ترومان، إذ لعبت تركيا دورا مهما في التحالف الدولي الذي قاده الولايات المتحدة ضد العراق بعد غزوه الكويت. وفي هذا السياق صوت البرلمان التركي يناير في 1991م على السماح بإرسال قوات تركية إلى الخارج، وفتح المجال الجوي والقواعد العسكرية التركية للقوات الأمريكية لإستخدامها في هجومها على العراق.<sup>3</sup>

ساهم إنهيار الإتحاد السوفيياتي والمتغيرات الإقليمية والدولية التي أعقبت ذلك منح الولايات المتحدة الهيمنة على النظام الدولي، في هاته الفترة مثل النفط ومصادر الطاقة متغيرا لا بد أن تحافظ أمريكا على ممرات آمنة لإمداداته في منطقة الشرق الأوسط وضمان تدفقه بأسعار معقولة وبإستمرار. في مقابل ذلك تعمل على منع صعود أي قوة في المنطقة، وتأتي سياستها هاته ضمن إستراتيجيتها لرسم خريطة الشرق الأوسط الكبير (الجديد)، التي منحتها متغيراته الذريعة لشن الحرب على العراق في عام 1991م لتضم فيما بعد بلدان المنطقة في النظام الدولي.<sup>4</sup>

<sup>1</sup>. Ayşe Ömür Atmaca, op. cit, p. 20.

<sup>2</sup>. رنا عبد العزيز خماش، مرجع سابق، ص. 61.

<sup>3</sup>. Ferhat Pirincci, Tayyar Ari, "Impact of Iraq war on Turkish- American Relations", **Annual conference of International studies Association northeast** (October 2009), p. 1-9.

<sup>4</sup>. Levent Gokdemir, "Gulf War, USA, Great Middle East Project and Turkey", **Journal of Academic Research in Economic**, vol.1, n°.3 (2009), p.p. 271-287.

رأت تركيا بأن الخريطة الجيوسياسية للمنطقة يعاد رسمها في فترة ما بعد الحرب الباردة، لذا إتجهت إلى التعاون بشكل كبير مع الولايات المتحدة لتحقيق أهدافها الإستراتيجية في الشرق الأوسط. المتمثلة في ضمان تدفق مصادر الطاقة باستمرار، وضمان تجنب التهديدات الأمنية التي تهدد مصالح حليفها الإستراتيجي<sup>1</sup>. في هذا الصدد يقول: "هنري كيسنجر" وزير الخارجية الأمريكي الأسبق: "إن تركيا قوة رئيسية في إستراتيجيتنا إزاء الخليج، وكانت المعتمد لسياستنا في البحر المتوسط، لكنها شعرت بأنها مرفوضة خلال عقود من الضغوط الأمريكية والأوروبية على سياستها المتعلقة بقبرص والأكراد... ومع ذلك ليس ممكنا المحافظة على مصالحنا في الخليج دون الدعم الفعال لتركيا، ودونها لا يمكن الإبقاء على الدعم الدولي للعقوبات المفروضة على العراق في القرن القادم... إن الوقت مناسب جدا لمعاملة تركيا بأسلوب يتناسب مع أهميتها الإستراتيجية"، وهو ما يؤثر على مكانة تركيا لدى الإدارة الأمريكية في تنفيذ إستراتيجيتها ومخططها في منطقة الشرق الأوسط<sup>2</sup>.

بحلول عام 2002م تولى حزب العدالة والتنمية السلطة في تركيا الذي تبنى مقاربة جديدة للسياسة الخارجية المرتكزة على العمق الإستراتيجي، كما تصوره "أحمد داوود أوغلو" الذي رأى أن تركيا أهملت عناصر قوتها وعلاقاتها التاريخية والدبلوماسية والإقتصادية والسياسية التي تعود إلى العهد العثماني<sup>3</sup>. وأن تقوم بربط علاقاتها في المنطقة إنطلاقا من إعادة تعريفها وبحسابات واقعية عقلانية، ويمكن القول أن تولى حزب العدالة والتنمية السلطة، ومقاربتة المغايرة لما جاءت به الكمالية الأتاتورية مثلت متغيرا أساسيا في إعادة تشكيل العلاقة بين أنقرة وواشنطن، نحو جعل تركيا قوة إقليمية ودولة مركزية لا جسرا ضمن محيطها الإقليمي.

فقد أدى إحتلال العراق عام 2003م إلى توتر العلاقات بين البلدين لما كان له من تداعيات على تركيا، بعد رفض البرلمان التركي السماح بإستخدام القواعد العسكرية التركية ضد العراق، ويبدو أن هناك عدد من القضايا التي أدت إلى عدم الإتفاق بين الطرفين: كالتفضية القبرصية وعدم إعتراف الولايات المتحدة بالجمهورية القبرصية الشمالية، إفتتاح تركيا على دول الجوار وإقامة علاقات تعاون

<sup>1</sup>. ميراك فايسباخ، جمال واكيم، مرجع سابق، ص. 75.

<sup>2</sup>. رنا عبد العزيز خماش، مرجع سابق، ص. 62.

<sup>3</sup>. Omer Taşpinar, "The Three Strategic Vision of Turkey". **Center on The United States Europe at Brookings**, n° 50 (March 201), 1. p. 2.

وشراكة معها يضاف إلى ذلك توتر العلاقات التركية الإسرائيلية بسبب الحرب على غزة منذ عام 2009م.<sup>1</sup>

وفي ضوء التطورات التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط منذ أواخر العام 2010م، برز تباين في المصالح المشتركة بين الطرفين، كنتيجة للمقاربة التي تبناها الحزب الحاكم بأن تكون تركيا قوة إقليمية مستقلة في الشرق الأوسط، وتربط علاقاتها بالولايات المتحدة في إطار التعاون بما يخدم مصالحها القومية، وتجلى في مواقفها بالتصويت ضد العقوبات على إيران في ماي 2010م.<sup>2</sup>

وفي ظل تزايد حدة التغييرات الجيوسياسية وبروز تنظيمات إرهابية تهدد أمن وإستقرار منطقة الشرق الأوسط، وتزايد حدة التوتر بين أنقرة وواشنطن، عقب محاولة الانقلاب الفاشلة عام 2016م وإتهام تركيا الولايات المتحدة الوقوف وراء العملية، وقيام الرئيس "دونالد ترامب" في العام 2017م بدعم وتسليح الميليشيات الكردية في سوريا متجاهلا الرفض التركي لتصل درجة الخلاف إلى حرب إقتصادية شنتها الولايات المتحدة على تركيا بعد أزمة القس الأمريكي "أندرو برونسون".<sup>3</sup>

وتعد الأزمة السورية والموقف التركي الرفض لنظام الأسد من العوامل التي ساهمت في تزايد الخلاف بين الطرفين، إذ تعتبر الولايات المتحدة أن محاربة تنظيم الدولة الإسلامية يعد أولوية، في حين إختلف الموقف التركي وإصراره على رحيل نظام الأسد لإيجاد حل للأزمة السورية، ومطالبتها بإقامة منطقة آمنة في الشمال السوري.<sup>4</sup> وفي ذات السياق، تعد قضية "فتح الله غولن" زعيم "التنظيم الموازي" الذي يقم في الولايات المتحدة والمتهم بكونه مدبرا للانقلاب الفاشل صيف 2016م في تركيا من الأسباب القوية التي زادت من التوتر بين البلدين. إذ صنفت أنقرة تنظيمه كمنظمة إرهابية ترفض أمريكا تسليمه للسلطات التركية رغم وجود إتفاقيات لتبادل المجرمين بينهما موقعة عام 1971م وتقديم أدلة لتورطه في الانقلاب.<sup>5</sup>

1. بكر محمد رشيد الدور، مرجع سابق، ص. 259.

2. Soner Cagaptay, "Is the US' Turkey Relationship Grumbling?". **The Washington Institute** (February 2015). <https://www.washingtoninstitute.org>.

3. أميرة البربري، "الإقتصاد والسياسة في التوتر التركي- الأمريكي"، مجلة السياسة الدولية 214 (أكتوبر 2018): ص. 100.

4. مي سامي المرشد، "الدور الإقليمي لتركيا تجاه الشرق الأوسط 2002-2016" (برلين: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والإقتصادية، 2017)، ص. 103.

5. سعيد الحاج، "إقالة تيلرسون والعلاقات التركية الأمريكية"، المعهد المصري للدراسات (مارس 2018): ص. 3.

شكلت صفقة صواريخ S 400 الروسية التركية عاملا إضافيا لإتساع الهوة بين الطرفين بعد توقيع الصفقة في سبتمبر 2017م بين الجانبين، والتي إعتبرتها الإدارة الأمريكية بأنها تشكل خطرا وتهديدا على أمن الحلف الأطلسي<sup>1</sup>. في مقابل ذلك فإن تركيا تعتبر أنه يمكنها الحصول على منظومة S400، من خلال إستثناء من قانون مكافحة أعداء أمريكا بالعقوبات (CAASTA) بسبب التعاون مع وزارة الدفاع الروسية وبررت سعيها للحصول عليها حاجتها لنظام دفاعي قوي على حدودها الجنوبية وهو أمر غير متعلق بنظام الدرع الصاروخي لحلف الناتو، وأيضا رغبتها لإحداث توازن مع اليونان التي تمتلك منظومة S 300<sup>2</sup>.

ويمكن القول أن المقاربة التركية التي إنطلقت منها لإعادة تعريف نفسها في المنطقة إنطلاقا من المنظورات الجيوسياسية التاريخية بالإمبراطورية العثمانية، قد أدت إلى الدفع بتركيا لتعزيز علاقاتها مع روسيا. إذ تدرك جيدا بأنها طرف فاعل ومؤثر في الشرق الأوسط، لاسيما في ظل التحولات التي تشهدها المنطقة، وبالتالي فإن ذلك له تداعياته على علاقاتها مع إسرائيل، بحيث لن تكون تركيا صديقة لها وحليفا إستراتيجيا كالسابق.

وبالرغم من أن الولايات المتحدة لم تبدي إهتماما بمصالح حليفها تركيا فيما يخص تداعيات الأزمة السورية على الأمن القومي التركي، من خلال دعمها للجماعات الكردية فيها. إلا أن تركيا وموقعها ذي الأهمية الإستراتيجية تعتبر فاعلا بارزا ومؤثرا في نظام أممي إقليمي وتعد منطقة عازلة للسياسة الأمنية الأمريكية في مواجهتها للتحديات والتغيرات الجيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط.

**2- إسرائيل:** تعد الولايات المتحدة الأمريكية الداعم الرسمي والمساند لإسرائيل وسياستها في الشرق الأوسط، حيث كانت أول دولة تعترف بها في هيئة الأمم المتحدة في 14 ماي 1948<sup>3</sup>. وفي ضوء المتغيرات التي شهدتها المنطقة والعالم في فترة الحرب الباردة إزدادت أهمية إسرائيل بالنسبة لصناع القرار الأمريكي، فعلى الرغم من أن فترة إدارة الرئيس "أيزنهاور" لم تحظى فيها إسرائيل بالدعم الإستراتيجي الفعلي بتزويدها بالسلح خلال أزمة السويس 1956م، إلا أنها عرفت تعاونا إستخباراتيا مناهضا للإتحاد السوفياتي. وخلال فترة الرئيس "كينيدي" بدأت الولايات المتحدة بتقديم الدعم العسكري لها بتزويدها بالأسلحة، حيث كانت صفقة صواريخ HANK المضادة للطائرات عام 1962م أولى

<sup>1</sup>. Selim sezak, "The US turkey relationship is worse off you think", **Foreign policy** (September 2018). [http:// www.foreignpolicy.com](http://www.foreignpolicy.com).

<sup>2</sup>. محمود سمير الرنتيسي، "تفاعلات العلاقة التركية الأمريكية بعد قرار الإنسحاب من سوريا"، **مركز الجزيرة للدراسات** (مارس 2019): ص. 9.

<sup>3</sup>. Jim Zanotti, "Israel: Background and U.S. Relations". **Congressional Research Service** (July 2018), p. 23.

الصفات الداعمة للحفاظ على التفوق النوعي العسكري لإسرائيل في المنطقة. إذ شهدت الفترة بين 1967-1973م تزايد الإهتمام الأمريكي بجعل إسرائيل حليفا إستراتيجيا يكون لها دورٌ مساعد في ردع الحروب المستقبلية في المنطقة، وزادت بذلك المساعدات الأمريكية لها من 35 مليون دولار في عام 1970م إلى 545 مليون دولار خلال عام 1971م.<sup>1</sup>

وخلال فترة الحرب الباردة بدأ حجم المساعدات الأمريكية وتدفقها يتزايد بشكل يتناسب ومتطلبات التغيرات التي تمر بها المنطقة وحساسة المرحلة، إذ خضعت لمبدأ توازن القوى ويبدو أن اللوبي اليهودي داخل الولايات المتحدة تمكن من توسيع نطاق تأثيره في مؤسسات وأجهزة صنع القرار الأمريكي بما فيها مؤسسة الرئاسة والإدارة الحاكمة في واشنطن، وقام بدفعها لتقديم المساندة لإسرائيل وبشكل كامل والتأثير في توجهاتها السياسية الخارجية.<sup>2</sup>

ويبدو أن قيمة المساعدات الإقتصادية والعسكرية السنوية المباشرة الموجهة لإسرائيل وحتى عام 2003م بلغت 140 مليار دولار، في حين تمكنت إسرائيل أن تكون دولة صناعية يوازي إجمالي الناتج القومي فيها مثيله الإسباني أو كوريا الجنوبية، وهي لا تتلقى مسائلة عن المساعدات العسكرية الممنوحة لها على غرار الذين يتلقونها. بالإضافة أنها تتحصل على الأموال والمعلومات الإستخباراتية لتطوير ترسانة أسلحتها<sup>3</sup>. الأمر الذي يؤكد أن إسرائيل تعتبر في نظر الولايات المتحدة حليفا إستراتيجيا فيما تنظر إلى تركيا كشريك لها في الحلف الأطلسي، حيث قدمت تأييدها للاتفاق العسكري عام 1996م<sup>4</sup>. وشاركت بشكل رسمي ضمن المناورات البحرية التي تم إجراؤها بين الحلفين التركي والإسرائيلي عام 1998م.<sup>5</sup>

تعتبر الموارد الطاقوية في منطقة الشرق الأوسط ذات أهمية في الإستراتيجية الأمريكية، إذ يعد الوصول إلى منابعها وتأمينها من أولوياتها، لذا فإن شراكتها مع إسرائيل بنيت لأجل ضمان تدفقها

<sup>1</sup>. Kira Waxer, **"Explaining the United States-Israel relationship"** (thesis master of Arts in security studies, University pacific, June 2013), pp. 4 -5.

<sup>2</sup>. عباس المعلم، "حول دراسة هارفارد ودور اللوبي الإسرائيلي في القرار الأمريكي: الإنتقال من التأثير إلى الصياغة؟"، **القدس العربي** 5248 (أفريل 2006): ص. 18.

<sup>3</sup>. جون ميرشايمر، ستيفن وولت، **"أمريكا المختطفة: اللوبي الإسرائيلي وسياسة الولايات المتحدة الخارجية"**، تر، فاضل جكتر، ط 1 (الرياض: مكتبة العبيكان، 2006)، ص. ص. 13-15.

<sup>4</sup>. هدى درويش، **"العلاقات التركية اليهودية وأثرها على البلاد العربية منذ قيام يهود الدونمة 1648 إلى غابة القرن العشرين"**، ج 2، ط 1 (دمشق: دار القلم، 2002)، ص. ص. 351.

<sup>5</sup>. أحمد نوري النعيمي، **"الوظيفة الإقليمية لتركيا في الشرق الأوسط"**، ط 1 (المملكة الأردنية الهاشمية: دار زهران للنشر والتوزيع، 2013)، ص. 221.

بشكل آمن. فالولايات المتحدة بإعتبارها قوة عالمية مهيمنة، فإن لها مصالح قومية تتعدى حدودها

لمختلف مناطق العالم، وتتمثل المصالح الأمريكية- الإسرائيلية فيها مايلي:<sup>1</sup>

- منع الإنتشار النووي والأسلحة النووية.
- محاربة التطرف الإسلامي والإرهاب المنبثق عنه.
- معارضة التمدد الإيراني ووكلائها في المنطقة.
- ضمان التدفق الحر للنفط والغاز بأسعار مناسبة.
- الحفاظ على حدود آمنة مع دول الجوار عبر إتفاقيات السلام.
- العمل على تعزيز الإستقرار والتنمية في دول الشرق الأوسط الكبير.

وفي هذا السياق، قدمت إسرائيل دعمها للولايات المتحدة الأمريكية خلال حرب الخليج في أوائل التسعينات، تزامن ذلك مع الفترة الأولى لإدارة "بوش الأب"، حيث إستمرت الإتفاقيات العسكرية والتعاون الإستراتيجي في الإزدياد. كما تم خلال جانفي 1990م السماح ببيع ونشر صواريخ باتريوت الأمريكية خارج أراضيها، وأثناء تعرض إسرائيل للهجوم بصواريخ سكود خلال حرب الخليج. أظهرت تعاونها مع الولايات المتحدة بعدم الرد وضبط النفس من جانبها وأنه يمكنهما العمل معا لتحقيق أهدافهما المشتركة في المنطقة، فبحسب "ميرشايمر" كان الهدف الأهم هو أمن إسرائيل على المدى الطويل والعمل على تدمير القدرات العسكرية للعراق، وهو ما أكدت الولايات المتحدة لإسرائيل القيام به<sup>2</sup>. عقب إنتهاء حرب الخليج عام 1991م، حولت الولايات المتحدة تركيزها في المنطقة بالتأثير على دول المنطقة لعقد إتفاقيات سلام طويلة الأمد وشاملة مع إسرائيل، وتوقيع إتفاقيات أمنية تعزز الإستقرار الإقليمي والوصول غير المقيد إلى إحتياطيات النفط في الخليج الفارسي<sup>3</sup>.

تمكنت واشنطن في هاته الفترة من فرض منطقتي سلامها الجديد في المنطقة وإستطاعت إستبدال الأنظمة العربية وتصنيفها في إطار مبادرتها الإقليمية، التي أضحت نظام الأمر الواقع للشرق الأوسط في الفترة التي أعقبت الحرب الباردة<sup>4</sup>. خلال إدارة الرئيس "كلينتون" إلتزمت برعاية "عملية السلام" وعرض الخطوط الرئيسية لمشروع الشرق الأوسط الجديد، في حين إعتبرت الدول العربية الراضة

<sup>1</sup>. Robert Blackwell, Walter Slocomb, "A Strategic Asset for The United States", **the Washington Institute for Near East policy** (2011): pp.8-12.

[http:// www.washingtoninstituto.org](http://www.washingtoninstituto.org).

<sup>2</sup>. Kira Waxer, op. cit. p. 6.

<sup>3</sup>. Loc. cit.

<sup>4</sup>. مروان بشارة، "أهداف الولايات المتحدة وإستراتيجياتها في العالم العربي"، **سياسات عربية** 1 (مارس 2013):

لها متطرفة بينما جددت هجمات 11 سبتمبر 2001م الإنقسام لدى الأنظمة العربية حول مساندة الولايات المتحدة الأمريكية في ما أسمته حربها ضد الإرهاب، ونشر الديمقراطية في المنطقة بإجراء إنتخابات في عدد من الدول العربية سمحت خلالها إسرائيل لحركة حماس بخوض الإنتخابات الفلسطينية في الأراضي المحتلة.<sup>1</sup>

ساهمت الإستراتيجية الأمريكية بالشرق الأوسط في إنهيار التوازنات التقليدية لصالح هيمنتها وأدت إلى بروز سياسات جديدة بين الدول ومختلف الفواعل السياسية.<sup>2</sup> وقد أفضت المرحلة التي أعقبت أحداث 11 سبتمبر إلى بروز تحولات ومتغيرات شهدتها النظام الدولي في المنطقة على المستويين الوظيفي والبنوي.<sup>3</sup> ومن أبرز تلك المتغيرات: التحول في مسار التحالفات والصراعات وتزايد النفوذ الإيراني في المنطقة، كمصدر للتهديد نتج عنه تقارب بعض الدول العربية مع إسرائيل.<sup>4</sup> وتقت هاته المرحلة والتحويلات التي أفرزتها الصلة بين إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية لمواجهة المساعي الإيرانية لإمتلاك السلاح النووي، والضغط على الدول الغربية التي سارت وفق الرغبة الأمريكية بعد تمسك إيران بمواصلة أنشطتها وإحالة ملفها النووي إلى مجلس الأمن. وبالنسبة لإسرائيل فإنها تشكل العدو الإستراتيجي الأول إذ تم الإعلان عنه في المؤتمر السنوي للقيادة العسكرية الإسرائيلية الذي يضم كبار الضباط في 18 فيفري 2009م، وذلك لأجل كسر التفوق النووي الإيراني في منطقة الشرق الاوسط.<sup>5</sup>

شكل التأييد الأمريكي لإسرائيل حافزا لأن يتم إشراك الأخيرة في تطوير تقنيات عسكرية متطورة مثل نظم "ديفيدز سلينغ" للصواريخ المضادة ونظم الدفاع الصاروخية "آدو"، كما ساهمت

1. مروان بشارة، مرجع سابق، ص. 53.

2. سمير أمين وآخرون، "العولمة والنظام الدولي الجديد"، ط 1 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004)، ص. 20.

3. خليل العناني، "أوباما والشرق الأوسط: نوايا جيدة تفتقد الرؤية"، شؤون عربية 137 (ربيع 2009): ص. 12.

4. حسين حافظ وهيب، "إستراتيجية الإدارة الأمريكية الجديدة إزاء الشرق الأوسط"، دراسات دولية 46 (2010): ص. 52.

5. مريم عبد السلام موسى، "الموقف الإسرائيلي من الملف النووي الإيراني"، المركز العربي للبحوث والدراسات (فيفري 2020).

إسرائيل عبر مجمع الأبحاث والتطوير العسكري الإسرائيلي في قيادة العديد من التقنيات المتقدمة التي تحول شكل الحروب الحديثة.<sup>1</sup>

يتضح مما تقدم، أن اللوبي اليهودي وجماعات الضغط لعبت دورا بارزا من أجل توثيق وتوافق المصالح المشتركة بين الطرفين التي كانت متغيرا حفز تعزيزها، وعلى الرغم من أنها شهدت نوعا من الفتور في فترة إدارة الرئيس "أوباما" بتبنيه مقاربة أكثر واقعية وأقل تدخلا في المنطقة، ودعا رئيس الوزراء الإسرائيلي إلى تجميد بناء المستوطنات<sup>2</sup>. وبخلاف فترة الرئيس "أوباما"، فإن وصول "ترامب" إلى الرئاسة أظهر المساندة التامة لإسرائيل، حيث قام بإتخاذ قرار الإنسحاب من منظمة اليونسكو في أكتوبر 2017م متحججا بأنها معادية لإسرائيل، وأوقف المساعدات لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) وإعترفت إدارته بالقدس عاصمة لإسرائيل إلى جانب إنسحابها من الإتفاق النووي الإيراني، والإعتراف بسيادة إسرائيل على أراضي الجولان السورية، ثم إعلانه عن صفقة القرن كبديل لحل الصراع العربي الاسرائيلي.<sup>3</sup>

تبعاً لذلك، أكد الجنرال المتقاعد "داني روتشيلد" Danny Rothschild إتفاقه مع البروفسور "إفرايم عنبار" Efraim Inbar ، على أهمية العلاقة مع أمريكا وحيويتها كركيزة أساس في مفهوم الأمن القومي الإسرائيلي<sup>4</sup>. أما تركيا فإنها بحسب الجنرال "رون تيرا" Ron Terra كانت لسنوات عدة حليفا لإسرائيل وجزءا من التوازنات التي توظفها في مواجهة كل من العراق وسوريا وإيران، في حين مثلت النخبة الحاكمة فيها تحديا لإسرائيل رغم عدم وجود عوامل إستراتيجية تستدعي الخصومة والعداء، ويؤكد بأنها أضحت ضمن دائرة الإعتبارات الإستراتيجية التي تشملها إسرائيل بالإهتمام عند التخطيط لأي حملة عسكرية كما يعتبرها الباحثون الإسرائيليون أنها تعد رابحا من ثورات الربيع العربي.<sup>5</sup>

إستغلت تركيا إعتراف الولايات المتحدة الأمريكية بإسرائيل لإقامة تحالف معها، إذ ساهمت المتغيرات الإقليمية والدولية في فترة الحرب الباردة في إصطفاف تركيا مع المحور الأطلسي الداعم

<sup>1</sup>. Michael Eisenstadt, David Pollock, "Friends With Benefits: Why The U.S. Israeli Alliance is Good for America?". The Washington institute for wear east policy (November 2012).  
http:// www.washingtoninstitute.org.

<sup>2</sup>. مروان بشارة، مرجع سابق، ص. 54.

<sup>3</sup>. عبيد الحلبي، "سياسة ترامب... والواقعين الجدد"، جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية 24 (جويلية 2019): ص. 89.

<sup>4</sup>. صالح النعامي، مرجع سابق، ص. 77.

<sup>5</sup>. المرجع نفسه، ص. 95.



لإنشاء الكيان الجديد<sup>1</sup>. كما أدى تفكك المنظومة الإشتراكية لتعزز أنقرة علاقاتها بتل أبيب وإستندت في ذلك إلى ركيزتين بإقامة علاقات شراكة إستراتيجية مع إسرائيل، ودعم دبلوماسي إقتصادي لعملية السلام في الشرق الأوسط ضمن مشروع الولايات المتحدة الأمريكية للشرق الأوسط<sup>2</sup>.

بالنسبة لإسرائيل فإن كسر الحصار والعزلة التي فرضت عليها من طرف الدول العربية يعد حافزا لها لإقامة علاقات إستراتيجية مع تركيا، على هذا النحو جاء في تصريح وزيرة خارجيتها سنة 1958: "إن قيام علاقات إسرائيلية تركية ستمنح لإسرائيل هدية شرق أوسطية وتفتح ثغرة واسعة في جدار هذا الحصار العربي على إسرائيل". بالإضافة إلى الأهمية الجيوإستراتيجية لموقع تركيا إذ يعتبر مركزا متكاملًا نتيجة إنضمامها في تحالفات دولية مهمة كالحلف الأطلسي<sup>3</sup>.

ساعد اللوبي اليهودي في الدفع بالعلاقات التركية الإسرائيلية تحت المظلة الأمريكية، لكونه يتحكم في كبرى الشركات ووسائل الإعلام الأمريكية<sup>4</sup>. بالإضافة إلى ممارسته ضغطًا قويا وله نفوذ على الكونغرس لتقديم الدعم اللامشروط لإسرائيل بصفة دائمة، والعمل على إبراز الخطاب الإسرائيلي بشكل إيجابي لتفادي الإنتقادات الموجهة إليها<sup>5</sup>. كذلك يعتبر متغيرا أساسيا لتعزيز العلاقات التركية- الأمريكية وتحسنها تماشيا مع تحسن علاقاتها مع إسرائيل، ويتجلى دعمه لتركيا ودفعها لتعزيز هذه العلاقة عبر تأييد ودعم قضاياها، وفي المقابل فإنه ينزع إلى التراجع عن دعم مواقفها فيما يخص مواجهتها مع اليونان والقضية الأرمنية<sup>6</sup>.

يعود ترابط العلاقات التركية الأمريكية الإسرائيلية إلى وجود نقاط جمعهم، وعلى أساسها فإن الولايات المتحدة الأمريكية كان لها دور محوري للحفاظ على مسار العلاقات التركية - الإسرائيلية في مستواها الجيد بما يخدم مصالحها وواشنطن وتل أبيب<sup>7</sup>. وبحسب دراسة قدمتها مؤسسة الدراسات الإستراتيجية العالمية في تركيا (USAK) أظهرت أن القضايا المرتبطة بإسرائيل، كانت ضمن المحاور

<sup>1</sup>. أحمد داوود أوغلو، مرجع سابق، ص. 453.

<sup>2</sup>. Daniela Huber, Nathalie Tocci, "Behind the Scenes of the Turkish-Israeli Breakthrough", **Istituto Affari Internazionali**, Working Papers, 13.15 (April 2013), pp.5-6.

<sup>3</sup>. خالد أحمد الزعتري، مرجع سابق، ص. 62.

<sup>4</sup>. رنا عبد العزيز خماش، مرجع سابق، ص. 64.

<sup>5</sup>. جون ميرشايمر، ستيفن والت، "اللوبي الإسرائيلي والسياسة الخارجية الأمريكية"، ط1 (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2008)، ص. 33.

<sup>6</sup>. رنا خماش، مرجع سابق، ص. 65.

<sup>7</sup>. بشير عبد الفتاح، "التحالفات البديلة والعلاقات التركية الإسرائيلية"، **السياسة الدولية** 183 (جانفي 2011): ص. 183.

الرئيسية للزيارات الرسمية الأمريكية إلى تركيا بمجموع (7 نقاط) خلال الفترة الزمنية (2009-2013م) إلى جانب عدد من القضايا منها: الملفين الإيراني والسوري، ومحاربة الإرهاب.<sup>1</sup>

وفي ظل موجة التغييرات المطالبة بتغيير الأنظمة السياسية في عدد من دول منطقة الشرق الأوسط فإن العلاقات التركية الإسرائيلية الأمريكية، إتمت بالإختلاف والتناقض في التوجهات والمقاربات تجاه هاته التغييرات، إلى جانب عدد من القضايا، يأتي ذلك في سياق تجسيد تركيا للمقاربة العثمانية الجديدة. غير أن الإعتبارات البراغماتية والمصلحية تحكم علاقات الأطراف الثلاث، إذ تسعى كل منها للحفاظ على مصالحها والإستفادة من تحالفها مع الولايات المتحدة الأمريكية التي تسعى بدورها للحفاظ على العلاقات بين الطرفين في مستوى الإتفاق والإنسجام والتعاون، فتركيا تعد طرفا لا يمكن الإستغناء عنه ضمن توازنات وتحالفاتها في منطقة الشرق الأوسط.

#### المطلب الثاني: روسيا: نحو ترتيب الأولويات وإعادة التوقيع

حظيت روسيا بتركة الإتحاد السوفياتي السياسية والعسكرية ناهيك عن موقعها الجيوسياسي إذ تعتبر حلقة وصل بين القارتين الآسيوية والأوروبية، وهي بحسب "السير هيلفورد. ج. ماكيندر" Sir Halford John Mackinder تتمتع بالأفضلية الإستراتيجية "للمحور الجغرافي للتاريخ" في السياسة العالمية عبر تأكيده: "إن من يسيطر على أوروبا الشرقية ومن يسيطر على ال heartland يسيطر على الجزيرة العالمية، ومن يسيطر على الجزيرة العالمية يسيطر على العالم". وهو ما يعني إعترافا منه بالدور القيادي لروسيا، إذ عبر عن ذلك بقوله: "تحتل روسيا في هذا العالم موقعا إستراتيجيا مركزيا هو الموقع الذي يُنسب لألمانيا في أوروبا، وبإمكانها أن تسدد الضربات وأن تستقبلها في الوقت نفسه من كافة الإتجاهات بإستثناء الشمال، والتطور النهائي لحركيتها والمرتبط بالسكك الحديدية ليس إلا مسألة وقت".<sup>2</sup>

إبان الحرب الباردة ونظرا لما تتميز به منطقة الشرق الأوسط من أهمية، فقد كانت ضمن أولويات قيادات الإتحاد السوفياتي سابقا وصراعه المحتدم مع الولايات المتحدة الأمريكية للظفر

<sup>1</sup> محمد جابر ثلجي، "التقارب الأمريكي- الإيراني والعلاقات التركية- الإيرانية: الفرص والتهديدات"، في التقارب الإيراني-الأمريكي: مستقبل الدور الإيراني، المحرر: فاطمة الصمادي، ط 1 (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2014)، ص. ص. 136-138.

<sup>2</sup> ألكسندر دوغين، مرجع سابق، ص. 89.

والسيطرة على مناطق النفوذ الإستراتيجية في المنطقة، وإنشاء تحالفات في إطار تنافسها معها<sup>1</sup>. وإعتمدت القيادات السوفياتية في علاقاتها مع الشرق الأوسط البعد الإيديولوجي كمقاربة لها دون اللجوء إلى التدخل العسكري، كما تمكنت أيديولوجيتها إختراق أوروبا وعبور المحيط الأطلسي وحافظت على مكاسب الإتحاد السوفياتي، وخريطته دون تغيير إلى غاية ديسمبر 1991م تاريخ تفكك الإتحاد<sup>2</sup>.

في 12 جوان 1991م أُنتخب "بوريس يلتسين" Boris Yeltsin رئيساً لجمهورية روسيا الإتحادية السوفييتية الإشتراكية، إسمت فترة توليه الرئاسة بإتخاذه عدة إجراءات وإصلاحات إقتصادية وإجتماعية، كان من بينها إصدار مرسوم رئاسي في 6 نوفمبر 1991م حظر بموجبه نشاط الحزب الشيوعي في جميع أنحاء البلاد، وأطلقت تسمية "روسيا الإتحادية" على جمهورية روسية الإتحادية السوفياتية الإشتراكية بعد عقده إجتماعاً مع رؤساء الجمهوريات الثلاث أوكرانيا بيلاروسيا وروسيا الإتحادية<sup>3</sup>. وعقب عقد من الزمن إهتمت فيه روسيا "بوريس يلتسن" بالأزمات الإقتصادية، والحرب في الشيشان، عدم الإستقرار السياسي. وتركت سياستها الخارجية على الولايات المتحدة ودول الإتحاد السوفياتي السابق، إتجهت روسيا في ظل الرئيس "فلاديمير بوتين" Vladimir Putin إلى الإهتمام والتركيز أكثر على منطقة الشرق الأوسط<sup>4</sup>.

في ضوء التغيرات والتحويلات التي نتجت عن التحول في النظام الدولي، وأيضاً ما أفرزته أحداث الحادي عشر سبتمبر. بدأت روسيا في إعادة صياغة وهيكله مصالحها وإستراتيجيتها في المنطقة، بحيث تراجعت أهدافها الأيديولوجية لصالح الأهداف الإقتصادية، وقامت بتحديد سياستها تجاه منطقة الشرق الأوسط<sup>5</sup>. إذ قامت بتحديد خياراتها الإستراتيجية لتكون أكثر تفاعلاً مع العالم الخارجي وبأن تصبح جزءاً أساسياً من رقعة الشطرنج الجيوسياسية العالمية بإعتبارها قوة عظمى، ويبدو أنها

<sup>1</sup>. فيبي مار، وليم لويس، "إمتطاء النمر تحدي الشرق الأوسط بعد الحرب الباردة"، تر، عبد الله جمعة الحاج، ط 2

(أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 1997)، ص. 12.

<sup>2</sup>. عاطف معتمد عبد الحميد، "إستعادة روسيا مكانة القطب الدولي: أزمة الفترة الإنتقالية"، ط 1 (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2009)، ص. 29.

<sup>3</sup>. ممدوح عبد المنعم، "روسيا تنادي بحق العودة إلى القصة"، ط 1 (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، 2013)، ص. 70.

<sup>4</sup>. Robert Freedman, "Russia and The Middle East Under Putin", *Ortadoğu Etütleri*, Vol. 2, no. 3 (July 2010), p. 10.

<sup>5</sup>. نورهان الشيخ، "صناعة القرار في روسيا والعلاقات العربية - الروسية"، ط 1 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1998)، ص. 108.

إرتكزت في أساسها على البراغماتية والواقعية السياسية ورغبتها في التعامل مع جميع الفواعل الدولية والإقليمية دون إعتبارهم حلفاء أو خصوم لها، والحفاظ على مصالحها الوطنية بشكل أساسي.<sup>1</sup>

حفزت جهود روسيا لإستعادة مكانتها ونفوذها في مناطقها السابقة بالمنطقة، تحرك الولايات المتحدة لتعيق أي محاولة لها إذ تعد من مناطق نفوذها، الأمر الذي أعاد الدوليتين إلى التنافس في مجالي الطاقة والجيوبوليتيك لمنطقة الشرق الأوسط.<sup>2</sup> ولأن الموارد الطاقوية تعد أحد آليات التأثير الخارجية لدى الدول فإن روسيا سعت إلى إنشاء منظمة لدول المصدرة للغاز، التي يمثل إنشاءها تأكيدا للدور الروسي الهام في مجال إنتاج الطاقة في العالم. وخلال إجتماع لأعضائها في الدوحة إنتقد بوتين مفهوم أمن الطاقة الذي تعتمد دول معينة في إشارة ضمنية للولايات المتحدة، كما عمل بوتين على إعطاء الطاقة تقلا سياسيا خارجيا، وإعتبارها أهم أدوات روسيا الإستراتيجية.<sup>3</sup>

فمنذ تولي "بوتين" الحكم تسعى روسيا العودة إلى مصاف الدول العظمى بفرض نفسها في فضاءات جيوسياسية جديدة، مكنها ذلك من إستعادة قدر كبير من التوازن في مكانتها الدولية بالإستناد إلى عدد من المؤشرات، فبحسب "نيكولاي زلوبين" Nikolai Zlobin: "أن روسيا تتمتع بإقتصاد السوق الحرة، وتحاول تبوأ مكانة وسطية بعدم إحتيازها إلى أي طرف، وأيضا إنتهاج سياسة أكثر براغماتية وتبني سياسة خارجية إنطلاقا من تعريف واضح للأولويات القومية والإقتصادية".<sup>4</sup>

وفي هذا الإطار إتجهت روسيا إلى إعادة بعث علاقاتها مع دول منطقة الشرق الأوسط، وتوسيع نفوذها لإعادة توازن القوى في المنطقة دون الدخول في مواجهة مباشرة مع الولايات المتحدة، وبذلك تشكلت لدى روسيا رؤية لفهم التغيرات الجيوسياسية والجيواستراتيجية لبناء قوتها ضمن محيطها الإقليمي. وإنطلقت لصياغتها من عدة إعتبرات تمثلت في:<sup>5</sup>

<sup>1</sup>. Dmitri Trenin, "what drives Russia's Policy in The Middle East ?", *European Union Institute for Security Studies*, Chaillot Papers, no. 146 (July 2018), p.p. 21.

<sup>2</sup>. عبد الرزاق بوزيدة، "التنافس الجيوبوليتيكي والطاقوي بين الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا في منطقة الشرق الأوسط"، *مجلة العلوم القانونية والسياسية* 15 (جانفي 2017): ص. 250.

<sup>3</sup>. محمد جاسم حسين الخفاجي، "روسيا ولعبة الهيمنة على الطاقة: رؤية في الأدوار والإستراتيجيات"، ط 1 (المملكة الأردنية الهاشمية: دارأمجد للنشر والتوزيع، 2019)، ص. ص. 90-91.

<sup>4</sup>. نيكولاي زلوبين، "روسيا ليست نسخة من الإتحاد السوفياتي السابق...ولن تعود إلى الشيوعية" (ورقة بحث مقدمة في ندوة: "المصالح الدولية تدعو إلى تعزيز البحث العلمي والحوار وتبني التغيرات الدولية في منطقة الخليج"، مركز الإمارات للسياسات و البحوث الإستراتيجية، مارس 2004).

<sup>5</sup>. وسيم خليل قلعجية، "روسيا الأوراسية زمن الرئيس فلاديمير بوتين"، ط 1 (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2016)، ص. ص. 86-88.

● بناء نظام يمكنه دفع مسار الإصلاحات الإقتصادية تحت رقابة الدولة إذ يعتبر "بوتين": "أن الديمقراطية هي دكتاتورية القانون وأنه كلما ازدادت الدولة قوة شعر المواطن بأنه حر، وأن الدولة القوية الفاعلة وحدها تستطيع ضمان حرية المبادرة وحرية الفرد والمجتمع.

● إعادة بناء العقيدة العسكرية الروسية بتحديث قدرات جيشها لمواجهة التهديدات والتحديات الصادرة من منطقة الشرق الأوسط.

● تأمين حدودها الجنوبية لمواجهة التهديدات والنزاعات المتعلقة بقضايا الهوية والانفصال التي تتسم بها المناطق الهشة كالكوقاز وآسيا الوسطى، والعمل على خلق نظام مستقر بتأكيد مصلحتها الوطنية.<sup>1</sup>

وفي ذات السياق، سعت جهود روسيا إستغلال علاقاتها الجيوسياسية مع كل من تركيا وإسرائيل إذ قامت بتوظيف وسائلها الدبلوماسية والتغاضي عن خلافات الماضي مع تركيا، لذلك عملت على الإستفادة من تحسين علاقاتها لما تتميز به تركيا من أهمية لموقعها الجغرافي إذ تعد معبرا إجباريا لروسيا إلى المياه الدافئة ومعبرا برياً لصادراتها، بحيث أن 50% من تجارة روسيا الخارجية تمر عبر المضائق التركية.<sup>2</sup>

**1/ فبالنسبة لتركيا:**

تعد روسيا وتركيا وريثتا الإمبراطوريتين القيصرية والعثمانية، وبحكم ذلك فإن التنافس كان السمة التي طبعت العلاقات بين الإمبراطوريتين لتوسيع نفوذهما وسيادتهما الإقليمية. إذ حاولت روسيا القيصرية وحتى نهاية القرن السابع عشر التمدد عبر قيامها بهجمات ضد العثمانيين لأجل السيطرة على المضائق المائية. إنطلاقاً من البعد الديني بإعتبارهم مدافعين عن المسيحيين ضد المسلمين، وبأن العاصمة العثمانية تعد جزءاً من تراثهم التاريخي، وتعتبر حرب القرم (1853-1856م) أبرز مراحل الصراع والتنافس بين الإمبراطوريتين.<sup>3</sup>

خلال فترة الحرب العالميتين إنهارت الإمبراطوريتين، وعرفت هاته الفترة علاقات ودية بين الدولتين بمساندة روسيا "كمال أتاتورك" ضد قوات الإحتلال 1919م، لكنها تراجعت بعد تولي

<sup>1</sup> لمى مضر الأمانة، "الإستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة وإعكاساتها على المنطقة العربية"، ط 1 (لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 2009)، ص. 365.

<sup>2</sup> عبد الرزاق بوزيدي، مرجع سابق، ص. 262.

<sup>3</sup> عماد يوسف قدورة، "روسيا وتركيا: علاقات متطورة وطموحات متنافسة في المنطقة العربية"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات (ماي 2015): ص. 4.

"جوزيف ستالين" Joseph Stalin رئاسة الإتحاد السوفياتي سنة 1953م<sup>1</sup>. وأثناء فترة الحرب الباردة أدت متغيراتها إلى إصطفاف تركيا مع المحور الأطلسي لتصبح عضوا في حلف الناتو العام 1952م<sup>2</sup>. بداعي مواجهة التهديدات الأمنية وإعتبرها الغرب منطقة عسكرية دفاعية له في مواجهة الإتحاد السوفياتي والتوسع الشيوعي، وبرزت أهميتها الإستراتيجية من دورها في تحمل العبء الأمني الأوروبي في الحرب الباردة<sup>3</sup>.

عقب تفكك الإتحاد السوفياتي، حاولت تركيا توسيع نفوذها الإقتصادي والسياسي باتجاه منطقة القوقاز وآسيا الوسطى إنطلاقا من الروابط الثقافية والحضارية، حيث تشترك شعوب الجمهوريات المستقلة حديثا مع تركيا في اللغة والعادات. وفي مقابل ذلك فإن إهتمام روسيا بهاته المنطقة لا يزال قائما، حيث أطلقت تسمية "الخارج القريب" على الجمهوريات التي كانت تنضوي تحت حكم الإتحاد السوفياتي، ولأن الدولتين تمتلكان مقاربات مختلفة فيما يتعلق بالمنطقة ومستقبلها، أدى ذلك إلى بروز التنافس بينهما ليستمر بشكل متصاعد حتى نهاية التسعينات<sup>4</sup>.

بالرغم من ذلك، فإن الدولتين طورتا علاقاتهما الدبلوماسية بإعتراف تركيا في عام 1991م بروسيا الإتحادية سليفة الإتحاد السوفياتي، وتم عقد إتفاقيات تعاون في مجالات عدة منذ عام 1992م<sup>5</sup>. تحت ما عرف بمعاهدة "المبادئ الأساسية" للعلاقات بين الجمهورية التركية والإتحاد الروسي، حيث أظهر الطرفان نية لبناء العلاقات على أساس قواعد حسن الجوار والصداقة والتعاون والثقة المتبادلة. وخلال هاته الفترة زار كل من رئيس الجمهورية التركية ورئيس وزرائها موسكو مرات عدة حتى عام 1996م، إلا أن علاقات الطرفين لم ترتقي إلى المستوى المنشود بسبب سياسة توسيع النفوذ الروسي تجاه "المحيط / الخارج القريب". بالإضافة إلى القضية الكردية والشيشانية، إذ كان كل طرف يقدم الدعم الخارجي (حزب PKK / الشيشان)<sup>6</sup>.

وفي عام 1997م تموقيع على 10 إتفاقيات شملت عدة مجالات أبرزها مشروع إنشاء خط أنابيب لنقل الغاز الطبيعي الروسي إلى تركيا عبر البحر الأسود "التيار الأزرق" "Bleu Stream"، جاءت

<sup>1</sup>. حنا عزو بهنان، "العلاقات التركية- الروسية 1997- 2009"، مجلة التربية والعلم 1 (2011): ص. 38.

<sup>2</sup>. Yilmaz Ercan, op. cit.

<sup>3</sup>. Can Kasapoğlu, op. cit. p. 10.

<sup>4</sup>. Muhittin Tolga Özsağlam, "Russia – Turkey Relations: Conflict and Limited Cooperation in The Past – Soviet Era", *The European Proceedings of Social & Behavioral Sciences* (march 2018), p. 83.

<sup>5</sup>. ممدوح عبد المنعم، مرجع سابق، ص. 270.

<sup>6</sup>. أوزغور تفكجي، "العلاقات التركية الروسية ومعضلة ثنائية التعاون والأزمات، رؤية تركية 1 (ربيع 2018): ص.

هاته الخطوة بعد تأكيد قادة البلدين فاعلية تطوير العلاقات السياسية والإقتصادية الإيجابية بين البلدين. ووصف رئيس الوزراء الروسي "فيكتور تشيرنوميردين" Viktor Chernomyrdin العلاقات الثنائية بالشراكة الإستراتيجية لأول مرة إثر توقيع الإتفاقيات، والتي أكدت إحداها الإمتناع عن إتخاذ إجراءات من المحتمل أن تؤثر سلبا بالمصالح الإقتصادية للأخرى أو تهديد سلامتها الإقليمية.<sup>1</sup> ويمكن إرجاع هذا الترابط الإقتصادي والسياسي بين البلدين، إلى الموقف الذي إتخذه الرئيس الروسي "بوريس يلتسن" ورئيس الوزراء "إيفجينى بريماكوف" المتمثل في رفض طلب اللجوء السياسي الذي قدمه "عبد الله أوجلان" رئيس حزب العمال الكردستاني (PKK) بعد طرده من سوريا تحت الضغط التركي.<sup>2</sup>

شكل وصول "فلاديمير بوتين" إلى السلطة في عام 2000م وحزب العدالة والتنمية في عام 2002م نقطة تحول فارقة بالنسبة لهما، حيث إمتلك قادة الطرفين رؤية طموحة على الصعيدين السياسي والإقتصادي. إذ تكمن رؤية بوتين في إستعادة النفوذ الروسي الخارجي، في مقابل المقاربة التركية لإعادة إحياء إرثها العثماني في إطار العثمانية الجديدة.<sup>3</sup>

مثلّ هذا التحول في التوجهات السياسية للبلدين حافزا للتقارب، كما أدت إلى جعل العلاقات الثنائية بينهما تتسم بكونها أنموذجا للبراغماتية السياسية، فالقادة الروس والأتراك تقربهم نظرة عدم الإرتياح من الغرب. وعليه فإن محددات التقارب الروسي من تركيا تكمن في:<sup>4</sup>

- تضم تركيا مضائق بحرية هامة، إذ تعد أبواب وشريان حياة بالنسبة إلى روسيا.
- تمثل تركيا متفلسا إقتصاديا لروسيا للحد من الآثار السلبية للعقوبات الغربية التي تسعى لخنق الإقتصاد الروسي منذ صيف 2014م، عقب الأزمة الأوكرانية التي إتخذت فيها أنقرة موقفا محايدا.
- محاولة بوتين الإستثمار في تباين المواقف التركية الأمريكية لصالحه والنأي بأنقرة بعيدا عن الطوق الغربي المفروض على المناطق الحيوية بالنسبة لروسيا، بالإضافة إلى إعتبارها خاضرة لأوراسيا في المنظور الإستراتيجي لموسكو.

<sup>1</sup>. لقمان عمر محمود النعيمي، "البعد الأمني والعسكري في العلاقات التركية - الروسية بعد إنتهاء الحرب الباردة 1992"، مجلة دراسات إقليمية 38 (2018): ص. 16.

<sup>2</sup>. Dimitar Bechev, "Russia and Turkey: The Promise and The Limits of Partnership", **European Union Institute for Security Studies**, Chaillot Papers, n°. 146 (July 2018), p. 97.

<sup>3</sup>. عماد يوسف قدورة، مرجع سابق، ص. 4.

<sup>4</sup>. "محددات العلاقات الروسية-التركية وآفاقها"، مركز حرمون للدراسات المعاصرة (أفريل 2017): ص. 4.

من وجهة نظر روسيا: فإن الانقلاب الفاشل في جويلية 2016م، وما ترتب عنه قد يجعل تركيا أكثر قبولا للشراكة إن تمكنت موسكو من تقديم مستوى من الطمأنينة بشأن القضايا التي تقلق تركيا. أما بالنسبة لأنقرة فإن مرتكزات تقاربها من موسكو تتمثل في: <sup>1</sup>

● يعتبر تقاربها مع روسيا مكسبا إقتصاديا لتجارتها الإقليمية عقب تراجع أسواقها في الشرق الأوسط نتيجة لثورات الربيع العربي.

● تعد الشراكة الإقتصادية مع روسيا مكسبا لتركيا لاسيما في مجال الأمن الطاقوي، إذ تستورد 70% من الغاز الروسي.

● تستثمر تركيا بعلاقاتها مع روسيا بإستخدامها كورقة ضغط ضد حلفائها الغربيين الذين كانت لهم مواقف خذلت الحكومة التركية مثل ما تعلق بمحاولة الانقلاب الفاشلة.

ويمكن القول أن الطرفين قد تمكنا من تجاوز العديد من الأزمات في الفترة التي سبقت الربيع العربي التي كانت عوامل لعرقلة مسار تطور العلاقات الثنائية بينهما، إذ إعتمد تطور العلاقات الدبلوماسية بتواصل الزيارات الرسمية المتبادلة بين رؤساء ورؤساء الوزراء للدولتين التي عززت من الشراكة المتعددة الأبعاد في ضوء المسار الواقعي الذي ساد العلاقات التركية الروسية، حيث تطرقت زيارة "أردوغان" لروسيا في 14 مارس 2011م إلى القضايا الدولية والإقليمية كالملف النووي الإيراني، الصراع العربي الإسرائيلي وإعادة هيكلة الأمن الأوروبي، حيث تحظى بالتوافق بين الدولتين، وخلال زيارته أكد "أردوغان" أن قضية الطاقة تعد بعدا هاما في العلاقات الإقتصادية بين الدولتين.<sup>2</sup>

وفي ضوء التغيرات التي مست منطقة الشرق الأوسط والعالم العربي بالأخص، فإن روسيا لم تقدم دعمها للثورات والإحتجاجات، وإتسمت مواقفها بالتحفظ والصمت إلى غاية وضوح الأوضاع داخل الدول التي مستها حركة التغيير، كما أعربت موسكو عن رفضها اللجوء للقوة ضد الثوار من قبل السلطة، دون أن يكون إنتقادها مباشرا للسلطات الحاكمة. فقد صرح الرئيس الروسي "ديمتري ميدفيديف" Dmitry Medvedev في منتدى دافوس الإقتصادي 26 يناير 2011م بخصوص الثورة التونسية: "أمل بشدة أن تستقر الأوضاع في تونس وألا تؤثر سلبا على الوضع العام في العالم

<sup>1</sup>. "محددات العلاقات الروسية-التركية وآفاقها"، مرجع سابق، ص. 5.

<sup>2</sup>. معمر فيصل خولي، "العلاقات التركية- الروسية من إرث الماضي إلى آفاق المستقبل"، ط 1 (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014)، ص. 68.



العربي"، وفي الحالة المصرية دعا وزير الخارجية الروسي "سيرغي لافروف" Sergey Lavrov المعارضة المصرية إلى الحوار مع الحكومة. أما موقفها من ليبيا فقد إحتفظت فيها بقدر كبير من التوازن بين السلطة والثوار، وبالرغم من إعتراف الدول بالمجلس الإنتقالي سلطة شرعية في ليبيا، فقد أعلنت موسكو عبر خارجيتها أن "الوضع في ليبيا لا يزال غامضاً" ليأتي إعترافها به في سبتمبر 2011م كتمثل شرعي ووحيد للشعب الليبي.<sup>1</sup>

فوفق دراسة لمؤسسة رند RAND، فإن التغييرات العنيفة الناتجة عن ثورات الربيع العربي 2011م أدت بموسكو للتخوف من تداعياتها التي يمكن أن تمس مصالحها في المنطقة، وبحسب محللين روس فإن سياسات روسيا ومواقفها تجاه الأحداث في كل بلد، لم تعتبره بأنه حدث متكامل على إمتداد المنطقة وكانت إستجابتها مرتكزة إلى مدى تأثير الثورات على المصالح الروسية، ويعد الحدثين الليبي والسوري محوريين بالنسبة لروسيا وبوتين، لذا إمتنعت عن التصويت عام 2011م لقرار مجلس الأمن للأمم المتحدة رقم 19-73 الذي يقر بحملة جوية للإطاحة بنظام القذافي، وبالنسبة لسوريا فإن روسيا وضعت إستراتيجية واضحة وطويلة الأجل.<sup>2</sup>

وتعد التطورات والتحولت التي عرفتها سوريا منذ مارس 2011م، الأبرز والأهم ضمن التحولات المؤثرة على التوازن الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط وتفاعلاتها، وأيضاً على المصالح الإستراتيجية للقوى الإقليمية والدولية، حيث تعد سوريا شريكا تجاريا مهما لروسيا، إذ تشكل التجارة الروسية- السورية نسبة 20% من إجمالي التجارة العربية الروسية، لتبلغ 1,92 مليار دولار عام 2011م بزيادة تصل إلى 58% عن عام 2010، وبلغت قيمة الإستثمارات الروسية فيها حوالي 20 مليار دولار، لاسيما في القطاع الطاقوي.<sup>3</sup>

أما بالنسبة لتركيا فإن سوريا تمثل بوابتها لمنطقة الشرق الأوسط لذا إتسم موقفها في بداية الأزمة السورية بتبني مدخل مزدوج في التفاعل مع تطورات الأوضاع في سوريا.<sup>4</sup> غير أن تبني

<sup>1</sup> نورهان الشيخ، "روسيا والتغيرات الجيوإستراتيجية في الوطن العربي" في التداعيات الجيوإستراتيجية للثورات العربية، ط 1 (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014)، ص. ص. 292-294.

<sup>2</sup> جيمس سلادن وآخرون، "الإستراتيجية الروسية في الشرق الأوسط"، مؤسسة RAND (2017): ص. 3.

<sup>3</sup> وليد عبد الحي، "محددات السياستين الروسية والصينية من الأزمة السورية، مركز الجزيرة للدراسات (أفريل 2012): ص. 7.

<sup>4</sup> علي جلال معوض، "الإرتباك: تحليل أولي للدور التركي في ظل الثورات العربية"، السياسة الدولية 185 (2011): ص. 61.

النظام السوري الخيار العسكري لحل الأزمة وتساعد وتيرة الإحتجاجات المطالبة بإسقاط النظام وبالنظر للموقع الجيوإستراتيجي لسوريا، وأهميتها بالنسبة لروسيا فهي تعتبر بموقعها الجيوسياسي نافذة بحرية لأسطولها البحري إلى مياه البحر المتوسط.<sup>1</sup>

وفي سياق تطورات الأزمة السورية عززت روسيا تواجدها العسكري المباشر في سوريا، في محاولة لإستعادة حضورها الآسيوي وإستثماره في التوازنات الجيوسياسية الحاصلة في المنطقة، حيث قامت بإستهداف الجماعات المتمردة المدعومة من تركيا بضربات جوية في سبتمبر 2015م. أدى ذلك إلى تدهور العلاقات التركية الروسية بعد إسقاط القوات المسلحة التركية طائرة مقاتلة روسية بداعي إنتهاك المجال الجوي التركي، والذي ردت عليه موسكو بحزمة من العقوبات الإقتصادية ضد أنقرة وإتهامها بدعم الجماعات الإرهابية في سوريا.<sup>2</sup>

وقد شكل الدعم الروسي لنظام بشار الأسد سدا لطموحات تركيا وإستراتيجياتها الساعية للعمل كقوة إقليمية تحدد مسار الأحداث في الشرق الأوسط، وبالرغم من توتر العلاقات أدركت تركيا أن ذلك لن يخدم مصالحها السياسية والإقتصادية في المنطقة، مما جعلها تقدم إعتذارها لروسيا عند إسقاط الطائرة الروسية عبر رسالة من أردوغان إلى بوتين في 27 جوان 2016م، أدى إلى تطبيع العلاقات بينهما في جميع القطاعات، كما أدان بوتين محاولة الإقناب الفاشل.<sup>3</sup>

شكلت سوريا وأهميتها بالنسبة لروسيا وتركيا نقطة إنقاء وتقاطع مصالح الطرفين، التي شهدت ترابطا مكثفا ومعقدا منذ عام 2000م، فسعي روسيا إلى تجسيد مقاربتها الأوراسية وتعظيم نفوذها ومصالحها في الشرق الأوسط يمكن أن يؤثر على السياسة الخارجية التركية بالمنطقة فيما يتعلق بالقضايا المرتبطة بروسيا، كما تنعكس الصلات الغربية على تركيا وسياساتها الإقليمية، بإعتبارها عضوا في الناتو وحليفا للولايات المتحدة الأمريكية.<sup>4</sup>

إن الصلات الإستراتيجية التي تنسجها روسيا مع تركيا من خلال ربطها بالمصالح التركية في قطاعات كالطاقة والإقتصاد والتكنولوجيا، يخلق إعتمادا تركيا إقتصاديا وإستراتيجيا على روسيا. لا يمكن لأنقرة فكه لاحقا مما سيزيد من التأثير الروسي في السياسة الخارجية التركية، ولعل ما يُبرز التأثير الروسي على تركيا إلتزام الأخيرة الحياد بعد التدخل الروسي في جورجيا 2008م، ولم تشارك

<sup>1</sup>. "التوازنات والنفاعات الجيوإستراتيجية والثورات العربية"، مرجع سابق، ص. 14.

<sup>2</sup>. Emre Erşen, "Evaluating the Fighter Jet Crisis in Turkish- Russian Relations", **Insight Turkey**, vol. 19, n° 4, (2017), pp. 85-103.

<sup>3</sup>. Muhittin Tolga Özsağlam, op. cit. p. 85.

<sup>4</sup>. Ahmet Davutoğlu, "Transformation of NATO and Turkey's Position", **Perceptions**, vol. 17, n°1 (spring 2012), p.16.

في العقوبات التي فرضت على روسيا خلال الأزمة الأوكرانية التي بدأت عام 2013م<sup>1</sup>. بالإضافة إلى عقد تركيا صفقة شراء منظومة الدفاع الجوي الروسي S-400، التي تسلمتها في 12 جويلية 2019م والتي كانت لها تداعياتها على العديد من القضايا الإقليمية والدولية، ولاسيما علاقاتها مع حليفها الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الأوروبي ومصيرها في حلف الناتو.<sup>2</sup>

## 2/ بالنسبة لإسرائيل:

بدأت العلاقات الدبلوماسية الروسية الإسرائيلية بتصويت الإتحاد السوفياتي الداعم لإقامة دولة إسرائيل عام 1948م، وقد سبقه تصويته لصالح قرار تقسيم فلسطين في تشرين الثاني عام 1947. إلا أن ذلك لم يساهم في تطور العلاقات بين الطرفين وإتسمت بالتوتر في مراحل مختلفة<sup>3</sup>. ويرجع ذلك إلى إعتبار إسرائيل الإتحاد السوفياتي صديقا للأنظمة العربية المعادية لها، كانت بداية التوتر سنوات 1953 - 1967م بسبب إنفجار مبنى مقر بعثة الإتحاد السوفياتي في إسرائيل، وعقب الحرب الإسرائيلية العربية لتعود وتستأنف العلاقات بين تل أبيب وموسكو عام 1985-1988م عن طريق لقاءات سرية لتعود العلاقات الدبلوماسية عام 1991م<sup>4</sup>.

شهدت فترة الحرب الباردة تعقد الأوضاع السياسية في الشرق الأوسط وإحتدام الصراع العربي الإسرائيلي خلالها، منحت فيها موسكو عام 1988م ممثلية منظمة التحرير الفلسطينية وضعا دبلوماسيا وتحولها إلى سفارة، وفي ظل التحولات التي إنعكست على الإتحاد السوفياتي ساهم في الإعداد لمؤتمر مدريد للسلام في الشرق الأوسط، الذي عقد في تشرين الثاني 1991م بحضور كافة أطراف الصراع وبرعاية روسية أمريكية، كان من قراراته إنسحاب إسرائيل من الأراضي المحتلة في إطار تحقيق مشروع الأرض مقابل السلام مع الدول العربية<sup>5</sup>.

1. محمود سمير الرنتيسي، "العلاقات التركية- الروسية: مستقبل التعاون الإقليمي والخلاف السياسي"، مركز الجزيرة للدراسات (ديسمبر 2014): ص. 5.

2. مصطفى صلاح، "دلالات متباينة دوافع إمتلاك تركيا لمنظومة S-400"، المركز العربي للبحوث والدراسات (جويلية 2019): ص. 6.

3. عدنان أبو عامر، "العلاقات الروسية الإسرائيلية: المصالح المشتركة والتحالف الإستراتيجي"، في علاقات إسرائيل الدولية: السياقات والأدوات الإخترقات والإخفاقات، المحرر: عاطف أبو يوسف (فلسطين: مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، 2014)، ص. 199.

4. سمير رمان، "العلاقات الروسية- الإسرائيلية"، مركز حرمون للدراسات المعاصرة (أفريل 2017): ص. 15.

5. ناصر زيدان، مرجع سابق، ص. 131.

إتجهت موسكو في عهد "بوريس يلتسن" إلى تبني مقاربة براغماتية عقلانية تجاه إسرائيل بعد تولي "يفغيني بريماكوف" وزارة الخارجية، في هاته الفترة سمحت الفرصة لروسيا بمحاولة إستعادة دورها في المنطقة لإدارة الصراع العربي- الإسرائيلي بعد الهجوم الإسرائيلي على جنوب لبنان في أبريل 1996م<sup>1</sup>. وسمحت خلالها موسكو بهجرة اليهود إلى إسرائيل، ليصل عددهم عام 1993م أكثر من 450000 يهودي، وتراجعت روسيا الإتحادية عن موقفها تجاه الحركة الصهيونية بإعتبارها حركة عنصرية في الأمم المتحدة.<sup>2</sup>

بوصول "فلاديمير بوتين" إلى السلطة أخذت العلاقات الروسية الإسرائيلية تتعزز أكثر، ويعد توجهها البراغماتي بتحديد المفهوم الجديد: "للمشاركة الإنتقائية" الذي صاغته روسيا للإندماج في السياسة والإقتصاد العالميين من العوامل المحفزة لتطوير العلاقات الثنائية، يضاف إلى ذلك موقف رئيس الوزراء "أرييل شارون" في بداية الألفية الذي أيد التدخل الروسي في الشيشان وإعتبره تهديدا إرهابيا لروسيا.<sup>3</sup>

كما شكلت الروابط التاريخية والإجتماعية والثقافية متغيرا حث على تعزيز العلاقات الثنائية فمن وجهة النظر الروسية، فإن أهمية إسرائيل بالنسبة لها مردّها الجالية اليهودية من أصل روسي فيها والتي يمكن أن تشكل لوبي يساعدها على التأثير في الأنظمة السياسية الغربية، فبحسب دبلوماسيين إسرائيليين رفيعي المستوى فإن الجالية اليهودية تحظى بإهتمام كبير لدى القادة الروس، إذ يعتقد "بوتين" أن سياسات الإتحاد السوفياتي تجاه اليهود تسببت في هجرتهم وهو ما يعد خسارة إستراتيجية لروسيا<sup>4</sup>. إذ تعد إسرائيل مقصدا لهجرة اليهود الروس، ويشكلون فيها مجتمعات تمتاز بإستقلاليتها الثقافية والسلوكية ولها تأثير على السياسة الروسية الإسرائيلية على السواء لا سيما في الجانب الإقتصادي.<sup>5</sup>

<sup>1</sup>. كاظم هاشم نهما، "روسيا والشرق الأوسط بعد الحرب الباردة فرص وتحديات"، ط 1 (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016)، ص. 76.

<sup>2</sup>. وليد حسن محمد، "العلاقات الروسية والإسرائيلية بعد مؤتمر مدريد للسلام"، دراسات دولية 17 (2011): ص. 160.

<sup>3</sup>. Mark Katz, "Russia and Israel: an improbable friendship", European Union Institute for Security Studies, Chaillot Papers, n°. 146 (July 2018): p. 104.

<sup>4</sup>. Joshua Krasna, "Moscow on The Mediterranean: Russia and Israel's Relationship". Foreign Policy Research Institute (June 2018): p. 8.

<sup>5</sup>. Moshkova T.D, "Russian – Israeli Relations: The Rol of The Russians -spiking community of the State of Israel", Vestnik RUDN International Relation, Vol. 18, n°. 2 (2018), pp. 287-399.

كان لزيارة الرئيس بوتين خلال ولايته الثانية لمنطقة الشرق الأوسط عام 2005م، أهمية بالغة حيث إعتبرت بداية الإنخراط الفعلي لروسيا في المنطقة، وأنها تعكس تموضع روسيا كفاعل دولي موازن للولايات المتحدة الأمريكية. كما شكلت زيارته لإسرائيل الأولى من قبل قادة روس، والتي تبرز تحولا مهما في السياسات الروسية عن سابقتها، صاحبها إندماج متزايد في المفاوضات الإقليمية المتعلقة بعملية السلام في الشرق الأوسط، ومفاوضات مجموعة (P5+1) مع إيران، يقابلها دأبها الحديث لتحقيق مصالحها القومية والإقتصادية.<sup>1</sup>

يعد المتغير الإقتصادي عاملا رئيسيا محددًا للإستراتيجية الروسية، لذا سعت التوجهات الروسية لعقد شراكة إقتصادية وإستراتيجية مع إسرائيل، وبحسب "تسفي ماغن" Zvi Magen فإن: "العلاقات الإقتصادية أصبحت بسرعة العنصر الأكثر أهمية في العلاقة بين روسيا وإسرائيل، وحقت أكبر تحسن في السنوات الأولى بعد إستعادة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين، ولكنها وعلى الرغم من الإمكانيات الكبيرة، فإنها مازالت تسير بوتيرة بطيئة"<sup>2</sup>. وقد تم توقيع عدة إتفاقيات بين البلدين لتشمل قطاعات واسعة، في مقدمتها الطاقة والغاز والتكنولوجيا المتطورة والفضاء والسياحة والزراعة. خلال الفترة ما بين 1994-2010م تم التوقيع على أكثر من عشر إتفاقيات تعاون بينهما، وتم تأسيس المجلس الإقتصادي الروسي الإسرائيلي الذي يضم خبراء في المجال الإقتصادي بتقديمه مؤتمرات للتشاور حول المشروعات ذات الإهتمام المشترك.<sup>3</sup>

تضاعف حجم التبادل التجاري بين روسيا وإسرائيل خلال الفترة 2000-2015م لتصل نسبة نمو التجارة في النصف الأول من العام 2017م إلى 25%، شهدت خلالها زيادة في نسبة الواردات الإسرائيلية من النفط حيث إرتفعت قيمة المنتجات النفطية المستوردة من 270 مليون دولار عام 2012م إلى أزيد من مليار دولار في عام 2017م. بالإضافة للصادرات الروسية من الألماس الخام التي بلغت 37% فيما أصبحت الأسواق الروسية الوجهة الأولى للمنتجات الزراعية الإسرائيلية بعد أن خفضت صادراتها بإتجاه الدول الأوروبية، ويبلغ إجمالي قيمة المبادلات التجارية السنوية بينهما ما يقرب 3 مليارات دولار.<sup>4</sup>

1. جيمس سالدن وآخرون، مرجع سابق، ص. 4.

2. سمير رمان، مرجع سابق، ص. 5.

3. محمد نبيل الغريب البنداري، "العلاقات الروسية الإسرائيلية في ضوء الربيع العربي والأزمة السورية"، المركز العربي للبحوث و الدراسات ( ماي 2019).

تطورت العلاقات الروسية الإسرائيلية في الجانب الأمني والعسكري حيث تم إنشاء جهاز تنسيق أمني وعسكري بين الطرفين عقب التدخل الروسي في سوريا عام 2015م، يتم من خلاله تبادل المعلومات وجدولة اللقاءات العسكرية لكبار الضباط ومسؤولي المؤسسات العسكرية. كما يشمل التعاون العسكري إبرام صفقات أسلحة لتطوير وتحديث الجيش الروسي وشراء التكنولوجيا العسكرية لسد الفجوة في مجال الصناعة العسكرية، وقد قام الطرفان بعقد صفقات لإقتناء روسيا للطائرات المسيرة الإسرائيلية عام 2010 ضمن زيارة وزير الدفاع الإسرائيلي "يهود باراك" إلى روسيا ويعد أول تعاون عسكري بين الدولتين.<sup>1</sup>

بيد أن التغيرات التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط وما أفرزته تداعياتها على روسيا من تهديد لمصالحها وأمنها بسبب عدم الإستقرار المتزايد بالقرب من حدودها، دفعها للإخراط أكثر والمشاركة في عملية تشكيل النظام الشرق أوسطي، وتعزيز مكانتها وصورتها كلاعب دولي إيجابي يمكنه لعب دور الوساطة في القضايا الإقليمية<sup>2</sup>. وقد أدت موجة الإحتجاجات العربية التي بدأت أواخر العام 2010 إلى تغييرات جذرية لا تزال في حالة تغير مستمر، وليس واضحاً كيف ومتى ستنتهي والواضح أنها مرت بثلاث مراحل كانت المرحلة الثالثة ما بعد عام 2012م الأكثر تعقيداً. إذ يعتبرها بعض المحللين أنها تمثل بداية الثورة المضادة ميزتها الأساسية عدم الإستقرار وبروز نماذج الدولة المنهارة (الدولة الفاشلة مثل اليمن، وليبيا، سوريا)، وأيضاً ظهور نشاط متزايد للكيانات نحو الجهات من غير الدول في المنطقة.<sup>3</sup>

في ضوء هاته التغييرات فإن روسيا تعاملت بنهج براغماتي مع التطورات في المنطقة في سياستها الخارجية ومواقفها، وهي تروجو أن توقف التمدد الإسلامي نحو القوقاز ومن ثم إلى روسيا. لذلك مثلت الأزمة السورية عاملاً آخر للتقارب بين الدولتين، ولمصالحهما المشتركة وتوثيق العلاقات. إذ تجد روسيا في إسرائيل حليفاً مستقراً في المنطقة، يمكنها تقديم الدعم لها لمواجهة تمدد التنظيمات الإرهابية التي تشكل تهديداً للأمن القومي الروسي<sup>4</sup>. إلا أن إسرائيل إعترضت على الدعم الذي يحظى به نظام الأسد من قبل بوتين، حيث قام سلاح الجو الإسرائيلي بعدة ضربات لسوريا موجهة ضد

<sup>1</sup>. Ibid.

<sup>2</sup>. Zevi Magen, Vitaly Naumkin, "Russia and Israel in the Changing Middle East", **Institute for national security studies**, n°. 119 (July 2013), p. 28.

<sup>3</sup>. Amos Yaldin, Carmit Valensi, "The Upheavals in The Middle East and Israel's Strategic Balance", **Institute for National Security Studies**, n°. 147 (June 2015): pp. 14-15.

<sup>4</sup>. محمد نبيل الغربي البنداري، مرجع سابق.

مناطق نفوذ حزب الله وقوافل أسلحته. كما إعتبرت أن نشر روسيا لمنظومة الصواريخ المتطورة S-400 مصدر قلق وتهديد لها، وقد تغير قواعد اللعبة إذا ما حدث توتر في علاقات الطرفين.<sup>1</sup>

وفي هذا السياق قام ناتنياهو بزيارة روسيا عدة مرات 2015-2019م لأجل التنسيق العسكري بين البلدين، وإبراز وجهة نظر إسرائيل تجاه إيران (حزب الله) ومخاوفها من نقل الأسلحة عبر الأراضي السورية، وأيضاً حماية مصالحها في المنطقة من خلال التباحث في الأزمة السورية وتداعياتها. وقد شكلت الهجمات الإسرائيلية على مواقع سورية عقب التدخل الروسي فيها قبولاً ضمناً لروسيا بما تقوم به إسرائيل بأحقية حماية أمنها دون المساس بالخطوط الحمراء لروسيا فيها، الأمر الذي صرح به "عاموس يدلين رئيس جهاز الإستخبارات العسكرية الإسرائيلية: "بأن التدخل الروسي قلص مساحة مناورات إسرائيل العسكرية في سوريا، إذ لا تمنع روسيا إسرائيل القصف داخل سوريا في المقابل تمنع إسرائيل الإقتراب من دائرة منظومة الدفاع الجوي S-400 الروسية في سوريا".<sup>2</sup>

بالنسبة لإيران فإن موسكو حافظت على علاقاتها معها على الرغم من تحالفها مع تل أبيب والسماح لها بتوجيه ضربات متعددة تجاه أهداف إيرانية تابعة لحزب الله في سوريا، كما حافظت على علاقاتها بمختلف الفواعل الإقليمية في المنطقة، وإستغلت موسكو هاته الديناميكية بمهارة لتبرز نفسها كشريك وحليف لا غنى عنه للذين عارضوا تدخلها العسكري وشراكتها مع إيران وسوريا.<sup>3</sup>

يمكن القول أن إسرائيل تعتبر روسيا لاعبا دوليا مهما في الشرق الأوسط، وفي المحصلة تسعى إلى الحفاظ على مصالحها وعلاقاتها مع موسكو، وهو ما يعكس تأثير السياسة الخارجية الإسرائيلية ومواقفها بالنفوذ الروسي في المنطقة. يتجلى ذلك في عدد من القضايا التي تهم روسيا عبر مواقفها تجاه الأزمة الأوكرانية وضمها لشبه جزيرة القرم، بإمتناعها عن التصويت على قرار الأمم المتحدة الذين يدين الإجراءات الروسية، وأصدر عقب ذلك وزير خارجية إسرائيل أفيغدور ليبرمان تصريحاً قال فيه: "موقفنا الأساسي هو أننا نأمل أن تجد روسيا وأوكرانيا طريقة في أسرع وقت ممكن لتطبيع العلاقات، وإيجاد طريقة للمحادثات، وحل جميع المشاكل سلمياً".<sup>4</sup>

<sup>1</sup>. Josh Cohen, "Vladimir Putin is The Closest Thing to a Friend Israel Has Ever had in Moscow", [kyiv post](https://www.kyivpost.com/article/opinion/op-ed), published on: January 14, 2016. <https://www.kyivpost.com/article/opinion/op-ed>.

<sup>2</sup>. "روسيا وإسرائيل: بين الشراكة التكتيكية والإستراتيجية"، مركز حرمون للدراسات المعاصرة (أبريل 2019): ص.9.

<sup>3</sup>. Julien Barnes Dacey, "Russia and The Resistance Axis", [European Union Institute for Security Studies](https://www.euiass.eu/), Chaillot Papers, no. 146 (July 2018): p. 69.

<sup>4</sup>. Josh Cohen, op. cit.

وبشكل عام يبرز التقارب الإسرائيلي الروسي التركي، أن العلاقات بينهم تحكمها عدة إعتبارات منها أن كل طرف يرى في الآخر كشريك وحليف في مواجهة التهديدات التي تمس مصالحه وأمنه القومي في المنطقة، كما تعتبر موسكو تل أبيب وأنقرة منفذا لها لمواجهة العقوبات الغربية المفروضة عليها لا سيما بعد الأزمة الأوكرانية. أما الإعتبار الثاني: إدراك إسرائيل وتركيا بأن روسيا تمثل لاعبا مهما في المنطقة أثبتت من خلال سياستها البراغماتية أن توازن وبذكاء بين مختلف الفواعل الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط، ولا يمكن تجاوزها لحل قضايا المنطقة وأزماتها.

### المطلب الثالث: الإتحاد الأوروبي: بين مطالب عضوية تركيا والشراكة الناعمة لإسرائيل

سعت الدول الأوروبية منذ نهاية الحربين العالميتين إلى توحيد أمم أوروبا إنطلاقا من فكرة التوحيد السلمي والمساواة في العضوية والتعايش في ظل سلام دائم كضرورة ملحة، وكانت إنطلاقة الإتحاد الأوروبي بإنشاء "الجماعة الأوروبية للفحم والصلب" 1951م، تمكنت هاته الجماعة من توسيع أعضائها لتشمل دول أوروبا الغربية والشرقية على السواء، وإستطاعت تحقيق نجاح إقتصادي وسياسي منذ بداية تأسيس "الجماعة الإقتصادية الأوروبية عام 1958م" التي كانت دافعا لتطور الإتحاد الأوروبي وتكامله<sup>1</sup>. تمكن الإتحاد من توحيد سياسات دول الأعضاء معتمدا في منهج تكامله وإندماجه وتعاطيه مع قضايا الوحدة من منظور وظيفي<sup>2</sup>. ويستند أعضاؤه على البعد الأوروبي (الأوربة) للتعود مع بيئة الإتحاد وسياساته<sup>3</sup>.

تبعاً لذلك فإن الإتحاد الأوروبي سعى إلى صياغة سياسة خارجية وأمنية موحدة لمواجهة التحديات والتهديدات التي يشهدها العالم، فالأزمة الإقتصادية العالمية عام 2008م كان لها تداعيات مست عد من الدول الأعضاء، مما دفع بالإتحاد إلى تأسيس "الإتحاد المصرفي" لضمان عمل البنوك بشكل آمن وأكثر ثقة لمواجهة تداعياتها. كما تم وضع سياسة أمنية جديدة في أعقاب ضم شبه جزيرة القرم من قبل روسيا، بالإضافة إلى التصدي لظاهرة الهجرة غير النظامية، لاسيما الناتجة عن

1. جون بيندر، سايمون أشرود، "الإتحاد الأوروبي مقدمة قصيرة جدا"، تر: خالد غريب علي، ط 1 (جمهورية مصر

العربية: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، 2015)، ص.ص. 11-13.

2. مخاد عبيد المبيضين، "الإتحاد الأوروبي كظاهرة إقليمية متميزة"، ط 1 (الأردن: الأكاديميون للنشر والتوزيع، 2012)، ص. 41.

3. حسين طلال مقلد، "البعد الأوروبي في السياسات الخارجية للدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي"، مجلة المفكر

17 (جوان 2018): ص. 70.



التغيرات الحاصلة في منطقة الشرق الأوسط عقب موجة الثورات التي مست دولها والتي تشكل معضلة بالنسبة لدول الإتحاد.<sup>1</sup>

ضمن الإستراتيجية الأمنية الأوروبية تم تحديد جملة من التهديدات والتحديات التي تواجه مصالح المجموعة الأوروبية، تمثلت في إنتشار أسلحة الدمار الشامل، إذا إعتبر خطرا يهدد أمن الإتحاد الأوروبي. وأمام إصرار كوريا الشمالية وإيران على مواصلة برنامجها النووي، فإن الإتحاد الأوروبي إنتهج إستراتيجية المفاوضات متعددة الأطراف والعمل ضمن إتفاقيات الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية لتعزيز عملها للحد من الإنتشار النووي والتوصل إلى تسوية للبرنامج النووي الإيراني.<sup>2</sup>

كما تشكل الجريمة المنظمة والإرهاب أحد المخاطر التي تهدد أمن وإستقرار دول الإتحاد، إذ تم وضع إستراتيجيات لمكافحة الإرهاب والتطرف منذ عام 2005م تهدف لمنع التشدد والتجنيد وملاحقة الإرهابيين، والعمل على تعزيز التنسيق داخل دوله لمواجهة الأزمات والفكر المتطرف عبر منصات المحافل الدولية مثل إتحاد الحضارات. أما بالنسبة للجريمة المنظمة فإن الإستراتيجية الأمنية الأوروبية تسعى إلى زيادة الشراكة الموجودة ضمن مناطق الجوار وشركائها الرئيسيين، وفي إطار الأمم المتحدة ودعم جهود دول الضفة الجنوبية للمتوسط في إطار محاربة الإرهاب والجريمة المنظمة.<sup>3</sup>

يعد موضوع أمن الطاقة بالنسبة للإتحاد الأوروبي من المواضيع التي تشكل مصدر قلق وتهديد لأمنه وإستقراره، بإمكانية تأثيره بشكل سلبي على السياسات الطاقوية للدول الأعضاء فيه. لاسيما وأن بعض الدول المنتجة والمصدرة لمصادر الطاقة في منطقة الشرق الأوسط تعرف أوضاعا غير مستقرة من الناحية السياسية والأمنية زادت حدتها بعد موجة التحولات التي مست أغلب الدول العربية. يستند مفهوم أمن الطاقة لدى الإتحاد الأوروبي على أمن إمدادات الطاقة، حيث ينطوي على تصور يقوم على

<sup>1</sup>. "The history of the European Union", **European Union** .  
[https://europa.eu/european-union/about-eu/history\\_en](https://europa.eu/european-union/about-eu/history_en).

<sup>2</sup>. مجلس الإتحاد الأوروبي، "أوروبا آمنة في عالم أفضل: الإستراتيجية الأمنية الأوروبية" (لوكسمبورغ: مكتب إصدارات الإتحاد الأوروبي، 2010)، ص. 10.

<sup>3</sup>. المرجع نفسه، ص. ص. 12-13.

أولوية "إستمرارية الإمدادات من مصادر موثوقة، وسهولة الوصول إليها، وبأسعار معقولة، وبآثار مقبولة بيننا".<sup>1</sup>

في هذا الصدد، دعا رئيس المفوضية الأوروبية "جان كلود يونكر" Jean-Claude Juncker الحكومات الأوروبية تأسيس إتحاد الطاقة الأوروبي ضمن خطابه أمام البرلمان الأوروبي في 10 مارس 2015م، والذي يدمج دول الإتحاد الثماني والعشرين ضمن سوق طاقة واحد، ودعم تكامل تشريعاته وقوانينه في مجال الطاقة، وأن تتوافق العقود مع الشركات الأجنبية مع القوانين الأوروبية. وأن لا يكون لها تأثير سلبي على أمن الطاقة بدول الإتحاد الأوروبي مع التأكيد على أهمية مشروعات الطاقة المتجددة، وتعزيز التعاون في مجال الطاقة مع دول الجوار والدول الشريكة خاصة دول العبور. وفي ذات السياق، فإن المراقبين والمحليلين يعتبرون أن إتحاد الطاقة الأوروبية يهدف تعزيز القوة التفاوضية لدول الإتحاد الأوروبي بالنسبة لصفقات الغاز والنفط.<sup>2</sup>

أدت التحولات التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط إلى زيادة حدة وتيرة التهديدات التي تمس أمن وإستقرار المجموعة الأوروبية، وقد أفرزت الصراعات في المنطقة تنظيمات إرهابية (داعش) إمتدت حتى شمال إفريقيا عبر إعلان الجماعات الإرهابية المتواجدة فيها مبايعتها، بالإضافة إلى تزايد ظاهرة الهجرة وطلب اللجوء إلى الدول الأوروبية، التي كانت لها تداعيات على السياسة الخارجية الأوروبية المشتركة وفي ظل تزايد تأثير التغيرات الجيوسياسية عليها بسبب أزمة الهجرة وتدفق المقاتلين الأجانب والهجمات الإرهابية في عديد من الدول الأوروبية.<sup>3</sup>

وفي سياق التداعيات التي أفرزتها ثورات الربيع العربي على المستويين الإقليمي والدولي، فقد تميز الموقف الأوروبي بالرغم من إختلاف السياسات الخارجية لأعضائه بالسعي إلى إحتوائها ورأب تداعياتها على الإستقرار الإقليمي، خاصة مع إعادة صياغة سياسة جوار أوروبي جديدة خلال ربيع عام 2011م تحت مسمى "الشراكة الجديدة من أجل الديمقراطية والإزدهار جنوب المتوسط". كذلك تميز موقفه بالتناقض فبالرغم من خطابه الترويجي لمسائل الديمقراطية والحرية والمساواة، فإنه يساند

<sup>1</sup> محفوظ رسول، "أمن الطاقة في العلاقات الروسية-الأوروبية: قراءة وفق نظرية الإعتماد المتبادل"، مركز دراسات الوحدة العربية.

[https:// Caus.org.lb](https://Caus.org.lb).

<sup>2</sup> أحمد قنديل، "أبعاد ودلالات تأسيس إتحاد الطاقة الأوروبي"، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة (مارس 2015). [https:// future uae.com](https://futureuae.com).

<sup>3</sup> Susi Dennison, Francois Godement and others, "the Road Back to European power", **European council on foreign relations**, n°. 138 (July 2015), p.p. 3-4.

أنظمة الحكم لما بعد الربيع العربي التي إستحدثت تسلطيات ما قبل عام 2011م، عبر كبح وإلجام حركة الهجرة وطلب اللجوء في مقابل غض الطرف عن الممارسات اللاديمقراطية لتلك الأنظمة<sup>1</sup>. وبذلك فإن المبادرات التي عكف الإتحاد الأوروبي على إطلاقها منذ عقدين من الزمن، لم تغير طبيعة البيئة التسلطية للأنظمة العربية، وغلبت عليها المصالح الإستراتيجية والإقتصادية لدول الإتحاد على الإعتبارات الأخلاقية.

عكف الإتحاد الأوروبي على إطلاق وتبني سياسات ومبادرات شراكة تشمل دول المتوسط ومنطقة الشرق الأوسط، ويأتي ذلك ضمن دأبه لإسترجاع النفوذ الدولي لأوروبا وإيجاد نظام متعدد الأقطاب لمرحلة ما بعد الحرب الباردة التي لعبت فيها الولايات المتحدة الأمريكية دوراً أساسياً ومهيماً على النظام الدولي، إتسمت فيها سياسات الإتحاد وإستراتيجياته بكونها تسيير تحت المظلة الأمريكية والحلف الأطلسي.

وقد شكلت هاته المبادرات خياراً إستراتيجياً لبعض الدول المتوسطية والشرق أوسطية، في الوقت ذاته إذ تعد تركيا وإسرائيل إحداها والتي سعت للإندماج ضمن التكتل الأوروبي.

### 1/ تركيا ومطالب العضوية والإندماج في الإتحاد الأوروبي:

فمطلب الإنضمام إلى الإتحاد الأوروبي يعد هدفاً وخياراً إستراتيجياً، إذ تعتبر نفسها جزءاً من الكتلة الأوروبية تجتمع معها حول ضوابط ومبادئ وقيم مشتركة، تؤثر وتتأثر بالتطورات السياسية والإقتصادية والإجتماعية والثقافية التي شهدتها القارة الأوروبية. وإذ ترى أنه لا يمكن تقييم أوروبا وبشكل كلي ما لم يتم تحليل دورها الذي تلعبه في القارة، وأن إنضمامها إلى الإتحاد الأوروبي سيعزز من مكانته الإقتصادية للإتحاد ضمن الإقتصاد العالمي بموقعها الجيوإستراتيجي، وأنها بإمكاناتها الإقتصادية والسياسية ستمثل قيمة مضافة للإتحاد<sup>2</sup>.

بدأ سعي تركيا للإنضمام إلى الكتلة الأوروبية منذ عام 1959م، حيث رغبت الإنضمام إلى الجماعة الأوروبية للفحم والصلب CECA غير أن مساعيها لم توفق بسبب الإقلاّب العسكري الأول الذي عرفته تركيا في 27 ماي 1960م، الذي إنتهك فيه معياري الديمقراطية وحقوق الإنسان عبر

<sup>1</sup>. محمد حمشي، "الإتحاد الأوروبي والتحول الديمقراطي في الوطن العربي حدود القوة المعيارية"، سياسات عربية 35 (نوفمبر 2018): ص. 71.

<sup>2</sup>. "العلاقات التركية مع الإتحاد الأوروبي"، وزارة الخارجية التركية.

إقامة محاكمات غير نزيهة إنتهت بإعدام رئيس الحكومة التركية "عدنان مندريس" Adnan Menderes. وعقب الإنقلاب تمت صياغة دستور جديد ينص على أن تركيا دولة علمانية ديمقراطية، غير أن هذا الإجراء لم يلقى صدا لدى أوروبا الغربية، وركزت إهتمامها على المشاكل الإقتصادية التي تمر بها تركيا كونها تمثل سوقا للصادرات الأوروبية، يضاف إلى ذلك عملها على توسيع حلف وارسو في مواجهة التمدد السوفياتي.<sup>1</sup>

يعد التوجه التركي نحو أوروبا وليد المقاربة الأتاتورية، إذ إعتبر أتاتورك أن أوروبا وحضارتها هي الحضارة الفائزة الموصلة إلى القوة والسيطرة.<sup>2</sup> كما تجنبت الكمالية ممارسة أي دور نشط أو الإنخراط في قضايا منطقة الشرق الأوسط، للتأكيد على إلتئامها إلى حضارة وحدثة لا وجود لها سوى في أوروبا.<sup>3</sup> وعقب إنتهاء الحرب العالمية الثانية 1945م إصطفت تركيا ضمن المعسكر الغربي، حيث ساهمت في ذلك الديناميات الدولية الفاعلة، المتمثلة في السعي السوفياتي للوصول إلى المناطق الدافئة في المتوسط.<sup>4</sup> بذلك أضحت تركيا بالنسبة للغرب منطقة عسكرية دفاعية له في مواجهة التوسع الشيوعي، وكانت أهميتها الإستراتيجية تتبع من دورها في تحمل العبء الأمني الأوروبي خلال الحرب الباردة. وبالنسبة للقادة السياسيين الأتراك، شكل قبول عضويتها في حلف الناتو إثباتا على الإعتراف بهويتها الأوروبية.<sup>5</sup>

يمكن القول أن مسار طلب تركيا العضوية في الإتحاد الأوروبي قد بدأ منذ عام 1963م، في إطار نظام الشراكة الذي كان أساسا لإتفاقية أنقرة التي وقعت بين تركيا والجماعة الإقتصادية الأوروبية في سبتمبر 1963م، دخلت حيز التنفيذ بتاريخ 1 ديسمبر 1964م.<sup>6</sup> نصت الإتفاقية على ثلاث مراحل: (مرحلة تحضيرية، مرحلة إنتقالية، مرحلة نهائية)، كانت هاته الإتفاقية هي الخطوة الأولى في طريق العضوية الكاملة، وإعتبر رئيس المفوضية الأوروبية "والتر هالشتاين" Walter Hallstein أن

1. ألكسندر أبي يوسف، "العلاقات الحائرة بين تركيا والإتحاد الأوروبي"، مجلة الدفاع الوطني اللبنانية 77 (جولية 2017).

[http:// www.lebarmy.gov.lb](http://www.lebarmy.gov.lb).

2. محمد نور الدين، "تركيا: الجمهورية الحائرة" (بيروت: مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق، 1997)، ص. 26.

3. ميشال نوفل، مرجع سابق، ص. 75.

4. Ömer Taşpinar, "Turkey's Middle East policies Between Neo-Ottomanism and kemalism", op.cit, p. 6.

5. Can Kasapoğlu, op. cit.

6. "المسار الحرج للعلاقات التركية الأوروبية"، مركز برك للسياست والإستشارات.

<http:// barq.rss.com> .

تركيا ستكون عضواً كامل العضوية في الجماعة الاقتصادية الأوروبية في المستقبل"، وقال: "تركيا تنتمي إلى أوروبا، في يوم ما سيتم إتخاذ الخطوة النهائية، حيث ربطت تركيا مصيرها ومستقبلها بالجماعة الأوروبية". وفي 23 نوفمبر 1970م تم توقيع بروتوكول إضافي لإستكمال إتفاقية الشراكة وأهدافها بإتمام إنشاء إتحاد جمركي، دخل البروتوكول حيز التنفيذ في 1 جانفي 1973م.<sup>1</sup>

خلال فترة الثمانينات إتسم المشهد السياسي في تركيا بعدم الإستقرار نتيجة لإنتقال عسكري قاده الجنرال "كنعان إيفرن" Kenan Evren، والذي خلف إنتقادات دول أوروبا الغربية بشأنه والإنتهاكات التي مارسها المؤسسة العسكرية بشأن حقوق الإنسان. بيد أن هاته الإنتقادات حفزت الحكومة التركية لصياغة دستور جديد عام 1982م إلا أنه لم يكن متسقا مع معايير الإتحاد الأوروبي<sup>2</sup>. تقدمت تركيا مرة أخرى بطلب للإلتزام للإتحاد عام 1987م رفضته المفوضية الأوروبية، مُرجعة ذلك إلى تدخل العسكر في الحياة السياسية لتقليصه الحريات والديمقراطية التي شهدت بداية الإنفراج لها فيما بعد. ليعلن المجلس الأعلى الأوروبي عام 1997م ضمن قمة هلسنكي عن أهلية تركيا لعضوية الإتحاد، وتم قبول طلبها في قمة هلسنكي سنة 1999م، التي مهدت لمشاورات تمهيدية بخصوص إكمال معايير كوبنهاغن<sup>3</sup>.

تبعا لذلك، بدأت الحكومة التركية التركيز على الإصلاحات اللازمة لتتوافق مع معايير الإتحاد الأوروبي والتي أعتبرت من الجانب التركي كمرساة، وعامل ساهم في الإستقرار السياسي داخلها، وقد تمكنت الحكومة التركية خلال هاته الفترة الحفاظ على وتيرة عالية للإصلاحات. كما ساهم إستعداد تركيا لتحمل تكاليف التكيف مع قواعد الإتحاد الأوروبي في جعل الإصلاحات السياسية ممكنة، وقد أدت حزمة الإصلاحات الدستورية التي بدأتها تركيا عام 2001م إلى إعلان المفوضية الأوروبية بدء المفاوضات مع تركيا التي إستوفت المعايير السياسية في التقرير المرحلي في أكتوبر 2004م، كما

<sup>1</sup>. Kenan Aksu, "Turkey – EU Relation: power, politics and the Future" ( UK: Cambridge Scholars Publishing, 2012), pp. 25- 27.

<sup>2</sup>. جبار حسن معيد، عامر حسن ثابت، "أثر محاولة الإنقلاب العسكري في تركيا (يوليو 2016) على مستقبلها مع الإتحاد الأوروبي"، مجلة جامعة الأنبار للعلوم القانونية والسياسية 13 (2017): ص. 60.

<sup>3</sup>. إبراهيم البيومي غانم، "جدلية الإستيعاب والإستبعاد في العلاقات التركية الأوروبية"، في تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج، المحرر: محمد عبد العاطي، ط1 (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2010)، ص. 163.

أعطى المجلس الأوروبي الضوء الأخضر في ديسمبر من نفس العام لتبدأ المفاوضات في عام 2005م.<sup>1</sup>

ويمكن القول أن نخبة سياسية جديدة عام 2002، كان لها دور في تسريع وتيرة الإصلاحات السياسية حيث كان ضمن برنامجها بذل جهود لنيل العضوية في الإتحاد الأوروبي، إلا أنه ومن المفارقات أن يتراجع زخم عملية إنضمام تركيا للإتحاد عقب بدء المفاوضات عام 2005م، لتتوقف تماما خلال الفترة 2010-2013م. بحلول منتصف عام 2014م، قامت فرنسا وجمهورية قبرص بالإعتراض أمام المجلس الأوروبي لفتح المفاوضات مجددا مع تركيا، في المقابل تم قبول إنضمام دول من وسط وشرق أوروبا ضمن الإتحاد مع بقاء عضوية تركيا معلقة، والتي تأثرت أيضا بأزمة منطقة اليورو عام 2010م إذ أُعتبرت تحديا وجوديا للإتحاد جعلت مشروعه التكاملي على حافة الهاوية.<sup>2</sup>

أدى الموقف الأوروبي بوضع تركيا في موقف المنتظر إلى بروز وجهات نظر تركية ترى أن الأوروبيين يتعاملون معها بسياسة المكيالين، وإعتبروا أن معارضة عضويتها يرجع لكونها بلدا مسلما لا تتوافق قيمه مع مجتمعات تتسم بقيم مسيحية غربية، الأمر الذي أقره باحثون وساسة خبراء في شؤون الشرق الأوسط، بالإضافة إلى رئيس هيئة الإصلاح الدستوري للإتحاد الأوروبي "فاليري جيسكارديستان" Valéry Giscard d'Estaing الذي إعتبر أن "إلتحاق تركيا بالإتحاد الأوروبي سيكون نهاية هذا الإتحاد". نتيجة لذلك إنقسمت الآراء داخل دول الإتحاد بين مؤيد لإنضمامها إلى الإتحاد وبين معارض لذلك، ويحاجج أصحاب الرأي الأول بأن يُحسم قرار الإنضمام على أسس ديمقراطية عبر المستويات الحكومية الرسمية، فيما يذهب الرأي الثاني إلى التأكيد على الهوية الأوروبية (الثقافية والدينية)، وإدراج الرأي العام الأوروبي عنصر حاسما في قرار عدم قبول عضوية تركيا.<sup>3</sup>

بالنسبة لتركيا فقد أدى تعليق عضويتها بوضعها في قائمة الإنتظار إلى تزايد نظرتها المشككة تجاه نوايا الإتحاد الأوروبي وسياسته تجاهها، كما أن "رجب طيب أردوغان" أثناء توليه رئاسة الوزراء، لم يدرج أثناء مؤتمر حزبه في عام 2012م عضوية الإتحاد في خطاب رؤيته لعام 2023م.

<sup>1</sup>. Eduard Soler Lecha, "EU - Turkey Relations: Mapping landmines and exploring alternative pathways", **FEPS policy paper** (September 2019): pp. 4 -5.

<sup>2</sup>. Nathalie Tocci, "Turkey and the European Union a Journey in The Unknown", **Brookings policy paper**, n° 05 (November 2014): pp. 15.

<sup>3</sup>. وصال نجيب العزاوي، "تركيا والإتحاد الأوروبي بين جدلية الرفض ورهانات القبول"، **العرب وتركيا: تحديات الحاضر ورهانات المستقبل**، المحرر: محمد نور الدين، ط 1 (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012)، ص. ص. 782 - 784.

فيما إعتبر الوزير التركي المسؤول عن العلاقات مع الإتحاد، بأن تركيا قد لا تصبح عضوا في الإتحاد بسبب الأحكام المسبقة لبعض أعضائه.<sup>1</sup>

يبدو أن الرفض المتكرر لعضوية تركيا في الإتحاد ساهم في تعزيز توجهها نحو الشرق، تلك الرؤية التي إلتزم بها قادة وصانعي القرار بأنقرة، حيث أنها ومنذ عام 2005م إتهجت لتبني علاقات أكثر عمقا وصله مع عمقها الإستراتيجي والأوراسي بعيدا عن تبني القيم الأوروبية، دون أن تتخلى عن خيارها الإستراتيجي الأوروبي.<sup>2</sup> وتأتي المقاربة التركية (العمق الإستراتيجي/ العثمانية الجديدة) ضمن سعيها لتفعيل دورها في الساحة الدولية والإقليمية بحسب الطرح الذي قدمه "أحمد داوود أوغلو" بتحويل المناطق التي كانت تحت حكم الدولة العثمانية في الشرق الأوسط الكبير إلى منطقة تجارة ذات تفاعل ثقافي عال وحرية التنقل والحركة بدون تأشيرات.<sup>3</sup>

يأتي التوجه التركي نحو الشرق ضمن إطار الرد على المعارضة الأوروبية المستمرة لطلب إنضمامها للإتحاد الأوروبي، الأمر الذي فتح أمامها تقاربها مع قوى دولية وإقليمية كروسيا وإيران التي تحكها معهما علاقات إقتصادية ومصالح متقاطعة فيما يخص إمدادات الطاقة.<sup>4</sup> إذ سيمكنها تحالفها مع إيران وروسيا والصين، في حال التوصل إلى إتفاقات بينهم التحكم في أوراسيا جيوسياسيا وجيوإقتصاديا بمنحهم ميزة التحكم والسيطرة في الإقتصاد العالمي، وطرق إمداد الطاقة إلى أوروبا. لاسيما أن إمدادات الغاز إليها ستجري عبر تركيا (خط أنابيب نابوكو).<sup>5</sup> ولأن أمن الطاقة بالنسبة للإتحاد الأوروبي يعد أحد مجالات المصالح المشتركة مع تركيا، لذا تم إطلاق حوار رفيع المستوى بين الطرفين حول الطاقة أثناء زيارة مفوض الإتحاد الأوروبي لشؤون الطاقة السيد "ماروس سيفكوفيتش" Maroš Šefčovič إلى تركيا في مارس 2015م. كما يحظى الطرفان بعلاقات تجارية وإقتصادية مكثفة، ويعد الإتحاد الأوروبي أكبر الشركاء التجاريين والإستثماريين لتركيا، إذ تبلغ قيمة تجارتها معه 40% من تجارتها الإجمالية، وبلغت إستثماراته المباشرة في تركيا إلى غاية نوفمبر

<sup>1</sup>. Nathalie Tocci, op. cit, p. 4 .

<sup>2</sup>. ميراك فايسباخ، جمال واكيم، مرجع سابق، ص. 171.

<sup>3</sup>. Can Kasapoğlu, op. cit.

<sup>4</sup>. عبد الكريم كاظم عجيل، مرجع سابق، ص. 203.

<sup>5</sup>. ألكسندر أبي يونس، مرجع سابق.

2014م ما نسبته 64%، وفي بيان لمجلس الشؤون العامة في الإتحاد ديسمبر 2014م أقر إقامة حوار إقتصادي منتظم بين الجانبين.<sup>1</sup>

وعلى صعيد آخر، شكلت التغيرات الجيوسياسية لمنطقة الشرق الأوسط مصدر قلق لدول الإتحاد وسياساته، فالثورات والإحتجاجات في بدايتها كانت تعد بإرساء أنظمة حكم ديمقراطية بالتالي تصبح شريكا قويا لدول الإتحاد، إلا أن الفوضى الناتجة وإنهيار/ غياب سيطرة الدولة خاصة في سوريا وليبيا أدى إلى خلق موجة كبيرة للهجرة لا يمكن التحكم فيها على نطاق واسع، والتي كان لها تداعياتها على السياسات الخارجية الأوروبية، إذ شكلت تحديا أمنيا لها بسبب دخول جهاديين إلى أراضيها ضمن المهاجرين إليها. مما يتطلب منها بذل مزيد من الجهود في عدة إتجاهات داخل الأنظمة السياسية الأوروبية، ولمواجهة الظاهرة على طول طريقي الهجرة في وسط وشرق البحر الأبيض المتوسط.<sup>2</sup>

سمحت أزمة اللاجئين الفارين بإتجاه أوروبا بأن تمتلك تركيا ورقة ضغط للتفاوض مع الإتحاد الأوروبي الذي يبحث عن الحد من تدفق المهاجرين إلى أراضيها، وفي المقابل ترغب تركيا في نيل مكاسب للتقرب من الإنضمام إليه. وفي نوفمبر 2015م توصل الطرفان إلى إتفاق نهائي تلتزم فيه تركيا بإتخاذ إجراءات للحد من الهجرة إلى أوروبا، في حين يلتزم الإتحاد بتقديم أموال لمساعدة اللاجئين المقيمين بها.<sup>3</sup> كما إلتمز الإتحاد الأوروبي السماح للمواطنين الأتراك السفر إليه بدون تأشيرات، قابله تقديم تركيا خطة لتنفيذ قرارات الإتحاد في فيفري 2018م قبل إتخاذ إجراءات إلغاء التأشيرة. فبالرغم من فتح باب المفاوضات حول عضوية تركيا للإتحاد، إلا أنه وفي نوفمبر 2016م دعا البرلمان الأوروبي إلى وقف المحادثات بعد تجاوز سيادة القانون في تركيا، الأمر الذي أعرب عنه عدد من كبار السياسيين في أوروبا بما في ذلك رؤساء الدول والحكومات كالنمسا والحزب الحاكم في الدانمارك.<sup>4</sup>

جاء ذلك على خلفية الإجراءات التي إتخذتها الحكومة التركية عقب الإنقلاب الفاشل في جويلية 2016م، حيث إنتقد الإتحاد الأوروبي تركيا التضييق في مجالات حقوق الإنسان، العدل وحرية تعبير

<sup>1</sup> كريستوفر تشيفيس، بينجامين فيشمان، "ديناميكيات السياسات الخارجية الإقليمية وتداعياتها على منطقة البحر الأبيض المتوسط"، مؤسسة RAND EUROPE (2017): ص. ص. 11-12.

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص. 14.

<sup>3</sup> جو حمورة، "تركيا والإتحاد الأوروبي: مسار الإنضمام، الإصلاحات واللاجئون"، المفكرة القانونية (ديسمبر 2016).

http:// www.legal.egenda.com.

<sup>4</sup> Philippe perchoc, "Future EU- Turkey Relations", European Parliamentary Research Service (October 2018), p. 4-6.



الصحافة والتجمع، وإعتبر أن إعتقاد النظام الرئاسي فيها الذي دخل حيز التنفيذ في عام 2017م، أدى إلى تآكل مبدأ الفصل بين السلطات في نظامها السياسي، مما أفقد الإتحاد الأوروبي الثقة في إستعداد الحكومة التركية الحالية لإجراء إصلاحات أدت بالمجلس الأوروبي إلى قطع المساعدات المالية على تركيا، وفي مارس 2019م حث البرلمان الأوروبي على تعليق عملية المفاوضات بشأن إنضمام تركيا.<sup>1</sup> ومن ناحية أخرى، أدى توجه تركيا نحو روسيا لشراء منظومة الدفاع S-400 لزيادة قدراتها الدفاعية إلى توتر علاقاتها مع دول الإتحاد وأيضاً إلتزاماتها تجاه حلف الناتو، حيث سبق للولايات المتحدة الأمريكية توجيه تحذيرات لأنقرة، وأن ذلك سيؤدي إلى فرض عقوبات على تركيا بموجب القوانين الخاصة بالحلف الأطلسي.<sup>2</sup> كذلك أرسلت تركيا إشارات متباينة حول عضويتها وإلتزامها بحلف الشمال الأطلسي والإتحاد الأوروبي، عندما قامت بإسقاط حربية روسية في ديسمبر 2015م. حيث إعتمدت على دعم الناتو لها ضد التهديدات الروسية، إلا أن تدهور علاقاتها مع الولايات المتحدة جعل الرئيس "أردوغان" يعيد النظر في تحالفات أنقرة مع الغرب وروسيا، كما حاولت تركيا التأثير في السياسات الأمنية والخارجية لدول الإتحاد وحلف الناتو بخصوص تدخلها في سوريا، إذ لقيت رفضاً من قبلهم لدعمها في إنشاء منطقة أمنية على طول الحدود التركية السورية، يمكن أن تستقبل فيها النازحين السوريين.<sup>3</sup>

إستناداً إلى ما تقدم يبدوا أن العلاقات التركية مع الإتحاد الأوروبي تتأرجح بين التعاون وعدم التوافق في عدد من القضايا، والتي أثرت على سياسات كلا الطرفين، كما يبرز تأثير وتأثير كل طرف في سياسات الطرف الآخر، لاسيما فيما يخص الإصلاحات التي يفرضها الإتحاد الأوروبي على تركيا لأجل إستكمال عضويتها فيه، وبالنسبة لتركيا فإن المتغيرات والتحويلات التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط أعطت فرصة وحيزاً لها للضغط على الإتحاد والتفاوض معه بشأن إنضمامها، فيما تبقى تركيا تحظى بأهمية إستراتيجية بالنسبة للإتحاد الأوروبي كونها تمثل حاجزاً أمام تدفق اللاجئين والإلتقاء المباشر مع الصراعات المشتعلة في منطقة الشرق الأوسط، بالإضافة إلى كونها معبراً آمناً لأنابيب الطاقة باتجاه الدول الأوروبية.

<sup>1</sup>. Eduard Soler Lecha, op. cit. p. 7.

<sup>2</sup>. Marc Perini, "Options for The EU – Turkey Relationship", Carnegie endowment for International peace (may2019), p. 4.

<sup>3</sup>. Philippe perchoc, op. cit, p. 3.

## 2/ إسرائيل والشراكة الأوروبية الناعمة:

تعود علاقة إسرائيل بالإتحاد الأوروبي في سياقها التاريخي إلى وعد بلفور الذي طرحته بريطانيا بإصدارها تشريعا وعدت فيه بإقامة وطن قومي لليهود في المنطقة العربية، والذي لقي قبولا فرنسيا ودعمها لفكرة إقامة الدولة اليهودية، بينما أُعتبرت ألمانيا السبب وراء هجرة اليهود إلى أرض فلسطين هربا من مجازر الهولوكوست إبان الحرب العالمية الثانية، الأمر الذي سرع في إستصدار قرار تقسيم فلسطين لإقامة دولة إسرائيل.<sup>1</sup>

ومنذ عام 1959م تم بدأت العلاقات الدبلوماسية بين إسرائيل والدول الأوروبية، إذ تربط الطرفين علاقات وثيقة. فقد كانت الثقافة اليهودية جزءا من الثقافة الأوروبية في العديد من المجالات مثل الفلسفة والتاريخ والأدب والفنون، ولا يزال المجتمع اليهودي يساهم في تأكيد هوية أوروبية متعددة الثقافات<sup>2</sup>. ساهم ذلك في أن تحظى إسرائيل بمعاملة خاصة لدى دول الإتحاد الأوروبي، التي لم تكن موحدة أثناء قيام دولة إسرائيل، إلا أن العديد منها إعترفت بوجودها وقدمت دعما سياسيا وماديا لها، لاسيما (فرنسا، بريطانيا) ولعل إلتزام الدول الأوروبية بتقديم الدعم لإسرائيل، مرده إلتزام أخلاقي اتجاه ما لحق اليهود في معسكرات الموت النازية، كما كان منحهم أرضا للعيش فيها هو الثمن الذي يجب دفعه لتعويضهم.<sup>3</sup>

خلال فترة الحرب الباردة اتجهت إسرائيل لتشكيل تحالف مع الولايات المتحدة الأمريكية بسبب توجه الدول الأوروبية فرنسا، ألمانيا، بريطانيا، إلى موازنة مواقفها بين إسرائيل والدول العربية في ظل الصراع العربي الإسرائيلي حفاظا منها على مصالحها الإستراتيجية في المنطقة، ومع ذلك فإن فرنسا كانت أكبر داعم لإسرائيل بالسلاح خلال حروبها، كما قامت بتزويدها بالإمكانات اللازمة لبناء مفاعلها النووي وتمكنت إسرائيل من كسب إعتراف أغلبية الدول الأوروبية.<sup>4</sup>

<sup>1</sup>. عاطف أبو السيف، "القوى الكبرى: أكثر من دور تاريخي"، في علاقات إسرائيل الدولية: السياقات والأدوات الإخترافات والإخفاقات، المحرر: عاطف أبو يوسف (فلسطين: مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، 2014)، ص. ص. 127-129.

<sup>2</sup>. Fabien Terpan, "EU-Israel Relations: in Search of Coherent and Consistent EU Foreign Policy" (A research paper presented at a forum: Garnet Conference – "The EU in International Affairs II", Brussels, 22-24 April 2010), p. 10.

<sup>3</sup>. Ismael el Yamani, "The Role of The European Union in The Israeli – Palestinian Conflict" (November 2018), At: <http://www.researchgate.net>.

<sup>4</sup>. عماد أبو عواد، "مستقبل العلاقات الأوروبية الإسرائيلية"، مركز القدس لدراسات الشأن الإسرائيلي والفلسطيني (مارس 2020).

في سياق سعي الإتحاد الأوروبي لتعزيز علاقاته مع إسرائيل إلى جانب تأكيد دوره في التسوية السلمية للصراع العربي- الإسرائيلي بعيداً عن المظلة الأمريكية، قام الإتحاد بإعتماد المنتديات المتعددة الأطراف لتسهيل التعاون بين إسرائيل وجيرانها، بإدراجها في أطر إقليمية جماعية بدءاً من الشراكة المتوسطية عام 1972م، وتوقيعه إتفاقاً ذي طابع إقتصادي مع إسرائيل عام 1975م عقب أزمة النفط العالمية، وخلال إجتماع وزراء الخارجية في البندقية عام 1980م أصدر الإتحاد الأوروبي موقفاً يؤيد فيه حق الفلسطينيين وإسرائيل في الوجود والأمان.<sup>1</sup>

خلال عام 1987م عقدت قمة بروكسل التي صاغ فيها الإتحاد الأوروبي مقاربة بربط السلام بالتمية في المنطقة، تجلت من خلالها الواقعية والبراغماتية الأوروبية التي تبحث عن إيجاد تصور للمشاركة الفعلية في عملية السلام، ولتفعيل الدور الأوروبي فيها.<sup>2</sup> بناءً على ذلك قامت الجماعة الأوروبية ببلورة مقاربتها عبر طرح عديد المبادرات للشراكة الأورومتوسطية، كان الهدف منها الحفاظ على مصالحها الإستراتيجية مع دول المنطقة، وبناء إقليم متوسطي يتم فيه دمج إسرائيل، والذي يقدم فيه رؤية بديلة للتعاون الإقليمي السياسي والإقتصادي والإجتماعي، لاسيما وأن مرحلة ما بعد الحرب الباردة أفرزت تحولات كان لها تداعياتها على ميزان القوة الإقليمية ودولياً وأدت إلى إعادة تشكيل تفاعلات النظام الدولي.<sup>3</sup>

شكل مشروع الشراكة الأورومتوسطية الذي عرف بمسار برشلونة 1995م بداية تجسيد المقاربة الأوروبية لإبراز الدور الأوروبي وتحديد مستقبل المنطقة الحيوية لأمنه، وقد ضم المؤتمر ثلاث سلال شملت (الإقتصاد، الثقافة، السياسة والأمن) كان الهدف منها إستحداث منطقة السلام والإستقرار في حوض المتوسط، وإنشاء منطقة للتجارة الحرة بحلول عام 2010م ليساعد على خلق تقارب ثقافي وإجتماعي بين دول المنطقة، والذي يساهم في دمج إسرائيل وثقافتها ضمن المنطقة وتكريس التطبيع بينها وبين الدول العربية المتوسطية والشرق أوسطية.<sup>4</sup> ولأجل تعزيز علاقاته مع

<sup>1</sup>. Fabien Terpan, op. cit, p. 9.

<sup>2</sup>. نادية محمود مصطفى، "أبعاد الدور السياسي لأوروبا وحدوده: إشكالية الإستمرارية والتغير"، دراسة مقدمة للنشر في مجلة شؤون عربية (مارس 2015): ص. 5.

<sup>3</sup>. موسى بريزات، نظام بركات، "المقاربات الإقليمية لحل الصراع العربي الإسرائيلي" (الأردن: مركز دراسات الشرق الأوسط، 2018)، ص. 56.

<sup>4</sup>. إزابيل شيفر، "مشروع الشراكة الأورومتوسطية: التعاون الإقتصادي أكثر الجوانب تقدماً"، تر: عارف حجاج، دويتشيه فيله (نوفمبر 2005). متاح على:

الدول المجاورة وضمن إستراتيجيته الأمنية أطلق الإتحاد الأوروبي مبادرة "سياسة الجوار الأوروبي" سنة 2004م، والتي تم إطلاقها بهدف دعم الإستقرار والأمن والرفاه في جواره القريب، وفي عام 2015م تم إطلاق إستشارة عامة لمراجعة سياسة الإتحاد الأوروبي بما يلائم سياسة الجوار مع التحديات والتحويلات التي تشهدها منطقة الجوار منذ سنة 2011م.<sup>1</sup>

سبق هذه المبادرة مشروع الإتحاد من أجل البحر الأبيض المتوسط الذي طرحه الرئيس الفرنسي السابق "نيكولا ساركوزي" Nicolas Sarkozy في فيفري 2007م، تم تأكيده في قمة "هانوفر الألمانية" في مارس 2008م ليكون بداية لتعديل مسار برشلونة وترجمته إلى "مسيرة برشلونة: الإتحاد من أجل المتوسط". الذي إعتبره رئيس الإتحاد الأوروبي في تصريح له بأنه شكل دفعا جديدا لمسار برشلونة. إذ يضم كافة دول أوروبا، ويتم تقاسم رئاسته الدورية المشتركة بين دول الشمال وجنوب المتوسط.<sup>2</sup>

منحت هاته المبادرات للشراكة الأوروبيةمتوسطة ميزة تفضيلية لإسرائيل إذ ربطتها علاقات إقتصادية ومؤسسية قوية مع دول الإتحاد منذ صياغتها في مسار برشلونة عام 1995م، حيث تعتبر أوروبا أكبر شريك تجاري لإسرائيل بقيمة واردات من الإتحاد الأوروبي بلغت 36% في مقابل 25% من صادراتها إلى الدول الأعضاء، كما أن سلعها لا تخضع للتعريفات الجمركية وتتلقى إسرائيل إعانات مالية كبيرة كجزء من سياسة الجوار الأوروبية.<sup>3</sup>

تم تعزيز التعاون الإقتصادي بين الطرفين بتوقيع إتفاق شراكة عام 2010م حيث أشاد بها رئيس المفوضية الأوروبية "خوسيه باروسو" José barroso في جوان 2014م، معتبرا أن إسرائيل طرف فاعل قوي في مجال الأبحاث والإبتكار، لذلك هي شريك مهم للإتحاد الأوروبي في مواجهة التحديات المشتركة ومعالجتها. وقد شهدت الفترة من 2010م- 2015م إرتفاع نسبة صادرات الإتحاد الأوروبي نحو إسرائيل بقيمة بلغت 19 مليار دولار من السلع والخدمات، وفي عام 2016م بلغت الصادرات إلى إسرائيل أكثر من 28 مليار دولار، أما الصادرات الإسرائيلية بإتجاه الدول الأعضاء بلغت 18 مليار دولار.<sup>4</sup>

<sup>1</sup>. "السياسة الأوروبية للجوار"، متاح على موقع: [EU NEIGH BOURS](http://www.euneighbours.eu)

[http:// www. Euneighbours. Eu.](http://www.euneighbours.eu)

<sup>2</sup>. لمياء حروش، "الشراكة الأوروبيةمتوسطة السياقات والمسارات"، المعهد المصري للدراسات (سبتمبر 2019):ص.24.

<sup>3</sup>. Giorgio Gomel, "Europe and Israel: A Complex Relationship", Istituto Affari Internazionali (May 2016): p.3.

<sup>4</sup>. إيليسا توتلمان، "إسرائيل والإتحاد الأوروبي: نمو إقتصادي رغم التوترات"، معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى

[http:// www.washingtoninstitute.or](http://www.washingtoninstitute.or)

(فيفري 2018).

تربط الطرفين علاقات تعاون عميق في مجالات العلوم والتكنولوجيا والسياحة والصناعة والزراعة والتبادل الأكاديمي، والتي تؤكد بالإضافة إلى حجم المبادلات التجارية فكرة أن إسرائيل تحظى بمكانة الشريك المميز بالنسبة للإتحاد الأوروبي، حيث تعتبر الدولة الثالثة غير العضو (بعد النرويج وسويسرا) التي تشارك ضمن المشاريع والبرامج الممولة من الإتحاد الأوروبي حيث شاركت المؤسسات الإسرائيلية العامة والخاصة في أكثر من 1500 مشروع، وتلقت حوالي مليون أورو وساهمت بـ 530 مليون أورو في إطار البرنامج الإطاري السابع ضمن سياسة الجوار الأوروبية.<sup>1</sup>

بالنسبة للمجال الأمني والسياسي فقد حظي هو الآخر بإهتمام الطرفين في ظل تزايد التهديدات الأمنية وتنامي ظاهرة الإرهاب حيث شكلت هجمات 11 سبتمبر 2001م، والهجمات التي مست مدريد 2004م، كذلك لندن عام 2005م عاملاً لإعلان التعاون المشترك بين إسرائيل والإتحاد الأوروبي في مكافحة الإرهاب وتبادل المعلومات الاستخباراتية لقطع الطريق أمام الشبكات الإرهابية من الوصول إلى الموارد الاقتصادية والمالية (المخدرات، تبييض الأموال)، والتزم الطرفان بتعزيز علاقاتهما الإستراتيجية في المجال الأمني، وتم طرح فكرة التعاون مع إسرائيل ضمن المنظمات الدولية وسياسات الأمن والدفاع الأوروبية.<sup>2</sup>

وفي سياق تعزيز التعاون الإستراتيجي والعسكري ضمن السياسة الأمنية والدفاعية الأوروبية تمكنت إسرائيل من إقامة علاقات عسكرية مع الدول الأعضاء، وتحقيق مكاسب في مجال التسليح والتدريب وتبادل التقنيات العسكرية، وتعد فرنسا، ألمانيا وبريطانيا من أبرز دول الإتحاد توريداً للأسلحة لإسرائيل حيث أبرمت معها صفقات لشراء الأسلحة تمثل سدس إحتياجات إسرائيل من الأسلحة والتجهيزات العسكرية، وفرنسا تعد أهم شريك عسكري ضمن الإتحاد لإسرائيل فمنذ العدوان الثلاثي عام 1956م تساهم في تزويد إسرائيل بالتقنيات العسكرية وتطوير البرنامج النووي الإسرائيلي منذ الستينات.<sup>3</sup>

<sup>1</sup>. Bruno Oliveira Martins, "EU-Israel Relations: Expanding the Research Agenda", **The SAGE Handbook of European Foreign Policy**, vol. 2 (January 2015): p. 651.

<sup>2</sup>. Caroline du Plessix, "The European Union and Israel: A lasting and ambiguous "special" relationship", Traduction de: Judith Grumbach, **Centre de recherche français à Jérusalem** (December 2011): p. 8.

<sup>3</sup>. أمين حطيط، "العلاقات والإتفاقات العسكرية والأمنية الأوروبية الإسرائيلية ومدى تأثيرها على السياسة الخارجية الأوروبية" (ورقة بحث قدمت لمؤتمر حول: "السياسة الخارجية الأوروبية تجاه القضية الفلسطينية"، بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والإستشارات، نوفمبر 2010)، ص. 15.

تعد ألمانيا ثاني مصدر للسلاح لإسرائيل، تعود بداية التعاون العسكري بينهما منذ عام 1954م بتقديم ألمانيا مختلف الأسلحة لإسرائيل وبإبرام إتفاقيات تعاون عسكري أهمها عام 1979 - 1993 - 1998. وفي إطار صفقات الأسلحة قامت ألمانيا بتزويد إسرائيل بغواصات نووية وإعفائها من ثلثي ثمنها والمقرر أن يتم دفعه خلال عام 2015م<sup>1</sup>. في حين إتسمت علاقاتها ببريطانيا بالتعاون العسكري المثين الذي يعود إلى بداية قيام إسرائيل حتى قبل إستصدار وعد بلفور غير أنها إحتلت المرتبة الثالثة من حيث تزويد وتصدير السلاح لإسرائيل. ويرجع ذلك بسبب الحظر الذي فرضته الجماعة الأوروبية لتصدير السلاح نحو إسرائيل عام 1982م، بيد أنها سمحت بذلك بعد توقيع إتفاق أوسلو 1993م، إلا أن العمليات العسكرية التي قامت بها إسرائيل على قطاع غزة عام 2009م دفع ببريطانيا إلى تخفيض وتيرة تصدير السلاح إليها خلال الفترة 2009-2012م<sup>2</sup>.

أظهرت إسرائيل إهتماماً بحلف الناتو الذي يرجع إلى فترة الخمسينات بعد العدوان الثلاثي عام 1956م، إذ تريد ضمان توفير دعم غربي مستمر لحماية أمنها ووجودها، وبالرغم من عدم إمتلاكها العضوية الدائمة في الحلف إلا أنها تحظى بشراكة إستراتيجية معه<sup>3</sup>. وخلال الزيارة الأولى لأمين حلف الناتو "جاب دي هوب شيفر" Jaap de Hoop Scheffer لإسرائيل عام 2005م، لتعزيز التعاون الإستراتيجي بين الحلف وإسرائيل عرض فكرة إنضمام إسرائيل إلى حلف الشمال الأطلسي، وفي لقائه بسفير إسرائيل في واشنطن "داني أyalon" Danny Ayalon في عام 2006م<sup>4</sup>. إعتبر أن: "مكان إسرائيل في المستقبل سيكون في حلف شمال الأطلسي". وتعد إسرائيل الدولة الوحيدة من خارج الحلف تربطها شراكة معه فيما يعرف "برامج التعاون المشتركة" وبحسب أفينغور ليبيرمان فإن على إسرائيل أن ترسم هدفاً سياسياً بأن تكون عضواً في الناتو بكامل صلاحياته، وبإعتقاده فإن: "ذلك كفيل بردع إيران من مهاجمة إسرائيل خشية أن تدخل في مواجهة عسكرية مع كل دول الحلف"، كما يرى أن فكرة قبول إنضمام إسرائيل في الناتو والإتحاد الأوروبي تلقى إستعداداً أكثر من أي وقت: "فالوعي بالجهاد العالمي

1. عاطف أبو سيف، "القوى الكبرى: أكثر من دور تاريخي"، مرجع سابق، ص. ص. 141-144.

2. أمين حطيط، مرجع سابق، ص. 9.

3. عدنان أبو عامر، "إسرائيل وحلف الناتو...شراكة تفوق العضوية"، الموقع الشخصي للباحث، جانفي 2018.

<http://adnanabuaner.com/port/>

4. عبد الحميد كيالي وآخرون، "إسرائيل ومستقبلها حتى عام 2015" (الأردن: مركز دراسات الشرق الأوسط، 2007)، ص. 129.

يوجد في صعود مستمر، وأن موضوع الإسلام المتطرف يؤثر، ولأوروبا تماثل مصالح واضح مع إسرائيل".<sup>1</sup>

بيد أن هاته العلاقات الوطيدة بين إسرائيل والإتحاد الأوروبي يتخللها توتر وعدم التوافق في المواقف تجاه القضايا بمنطقة الشرق الأوسط والصراعات الدائرة فيها، خاصة منها القضية الفلسطينية. ذلك أن الإتحاد الأوروبي إتسمت مواقفه بدعم المبادرات المتعلقة بتسوية الصراع في المنطقة وتقديم الدعم للجانب الفلسطيني. لذلك فإن تأثيره في مسار التسوية محدود لعدم رغبة إسرائيل في أن يكون للإتحاد الأوروبي دور سياسي مؤثر بأن يكون داعماً مالياً لعملية التسوية وحسب. كما أنها تعتبر مواقف الإتحاد الأوروبي تجاه القضية الفلسطينية، وتأييده لحل الدولتين وفقاً لقرارات الشرعية الدولية محفزاً لإصرار الطرف العربي في مواقفه.<sup>2</sup>

حاولت إسرائيل التأثير على سياسات الإتحاد الأوروبي في الشأن الفلسطيني، فبعد فوز حركة حماس في الانتخابات التشريعية الفلسطينية في 25 يناير 2006م، قررت الدول الأعضاء في الإتحاد من خلال مؤسساته، عدم تقديم دعمها لحكومة حماس الجديدة بتجميد تمويلها المباشر للسلطة الفلسطينية إذ ينظر إلى حركة حماس على أنها تشكل تهديداً من وجهة نظر إسرائيل والإتحاد الأوروبي. وقد عارضت الدول الأعضاء شرعية حكومة حماس على الساحة الدولية بالإستناد إلى ثلاثة معايير وضعتها كشرط للإعتراف بها، ومن ضمن شروط إقرار اللجنة الرباعية بها وتتمثل في: الإعتراف بإسرائيل، نيل العنف والعمل المسلح، الإعتراف بالاتفاقيات التي تم التوقيع عليها من قبل السلطة الفلسطينية. وعليه فإن كلا من الإتحاد الأوروبي وإسرائيل إلى جانب الولايات المتحدة تعتبر حركة حماس وقيادتها بمثابة تهديد للإستقرار الإقليمي وإستمرار عملية السلام.<sup>3</sup>

وبالرغم من الموقف الذي إتخذه الإتحاد الأوروبي فإن إسرائيل تنظر بعين الشك والريبة لمواقفه التي تدين سياستها الإستيطانية، ودعمه بناء دولة فلسطينية ذات سيادة على أساس حدود عام 1967م وبالرغم من مساهمته في الجهود الدبلوماسية لتسوية الصراع إلا أن إسرائيل تحبذ إشراف واشنطن على عملية السلام في المنطقة، وهو ما يجعل الإتحاد يلعب دوراً محدوداً في صراع الشرق الأوسط.

<sup>1</sup> عبد الحميد كيالي وآخرون، مرجع سابق، ص. 130.

<sup>2</sup> أنس صلاحات، "دور الإتحاد الأوروبي في عملية السلام الفلسطينية- الإسرائيلية: دراسة تحليلية"، مجلة الجامعة العربية الأمريكية للبحوث 2 (2019)، 265.

<sup>3</sup> Carolin du Plessix, op. cit, p. 10



وجدير بالذكر أن وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) تتلقى سنويا ما يقارب 82 مليون أورو من الإتحاد الأوروبي، يضاف إليها 300 مليون أورو من المخصصات الموجهة لدعم السلطة الفلسطينية والتنمية الاقتصادية.<sup>1</sup>

تلتقي إسرائيل والإتحاد الأوروبي في عدد من النقاط والمصالح السياسية والإستراتيجية الأمنية فالتطورات والتحويلات التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط منذ قيام الإحتجاجات العربية، تعتبر محل إهتمام القادة السياسيين لدول الإتحاد إذ يشكل الإستقرار الإقليمي في منطقة البحر المتوسط والشرق الأوسط أحد أهم الركائز في مبادرات الشراكة الأورومتوسطية بمختلف صيغها. إلا أن ذلك لم يمكن الإتحاد الأوروبي من ممارسة نفوذ سياسي على إسرائيل والتأثير في سياساتها تجاه القضايا المتعلقة بالمنطقة.<sup>2</sup> كما أدت عملية الرصاص المصبوب التي شنها الجيش الإسرائيلي على قطاع غزة أواخر عام 2008م، إلى قيام الإتحاد الأوروبي بتجميد التصديق على بروتوكولات مشاركة إسرائيل وترقيتها في برامج الإتحاد الأوروبي والتي تم التوقيع عليها في 17 ماي 2008م.<sup>3</sup>

خلال إعلان الرئيس الأمريكي ترامب في ديسمبر 2017م إعتراف الولايات المتحدة بالقدس عاصمة لإسرائيل ونقل سفارتها من تل أبيب إلى القدس، إلتزم الإتحاد الأوروبي بموقفه المؤيد لحل الدولتين معتبرا القدس عاصمة كل من إسرائيل ودولة فلسطين. حيث أكد ممثله السامي في 7 ديسمبر 2017م أن الإتحاد الأوروبي ودوله 28 ستواصل إحترام الإجماع الدولي حول القدس، حتى يتم حل الوضع النهائي للمدينة المقدسة من خلال المفاوضات المباشرة بين الطرفين، وأعلن عن بذل جهوده لإعادة المفاوضات بين الطرفين. فيما كرر البرلمان الأوروبي في قرار مؤرخ 18 ماي 2017م دعمه لحل الدولتين مع كون القدس عاصمة للدولتين.<sup>4</sup>

وفي سياق التفاعلات والتطورات التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط، يشكل الملف النووي الإيراني أحد القضايا السياسية التي عرفت جدلا على الساحتين الإقليمية والدولية وتباين المواقف حوله. وبالنسبة للإتحاد الأوروبي فإنه يعد تحديا له كمؤسسة فوق قومية يهمله نجاح دبلوماسيته في حل

<sup>1</sup>. Ismael Al Yamani, "The Role of the European Union in the Israeli- Palestinian Conflict" (November 2018). At:

<http://www.reasarch gate.net>.

<sup>2</sup>. Bruno Oliveira Matins, "EU- Israel Relations: Expending the Research agenda", in: **The Sage Handbook of European Foreign Policy**, BK, Sage-Jorgensen et al, vol. 2, chp. 46, (January 2015): p. 650.

<sup>3</sup>. Carolin du Plessix, "The European Union and Israel a Lasting and Ambiguous Special Relationship", translation: Judith Grumbach, **Bulletin du Center de Recherche Francais a Jerusalem** (December 2011): p. 9.

<sup>4</sup>. Beatrix Immen kamp, "US recognition of Jerusalem as capital of Israel", **European Parliamentary Research Service** (December 2017).

<https://www.europarl.europa.eu/RegData/etudes/ATAG/2017>.



الأزمة، والحفاظ على الأمن العالمي ضمن العمل الجماعي لمنع أي تهديد يمس هذا الأمن<sup>1</sup>. وفي هذا الصدد سعى الإتحاد بدبلوماسيته إلى التوصل إلى الإتفاق النووي مع إيران الموسوم ب"خطة العمل الشاملة المشتركة" في جويلية 2015م، والذي ضم مجموعة (1+5) والإتحاد الأوروبي، وبموجبه يتم رفع العقوبات الدولية المتعلقة بالبرنامج النووي الإيراني مقابل تفكيك طهران لبرنامجها النووي، دخلت خطته حيز التنفيذ في جانفي 2016م بإشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية<sup>2</sup>.

تم إعتبار التوصل للإتفاق النووي إنجاز دبلوماسي بالنسبة لدول الإتحاد الأوروبي، غير أن إسرائيل عارضت بشدة هذا الإتفاق في بداية التوصل إلى إتفاق إطار بشأنه عام 2013م، حيث إعتبر رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو "أن ما تم تحقيقه الليلة الماضية في جنيف ليس بإتفاق تاريخي، بل هو خطأ تاريخي"، وأنه يشكل خطرا على إسرائيل، ومن جهته وزير الدفاع الإسرائيلي وصف الإتفاق: "بأنها إستسلام لهجمة الإبتسامات الإيرانية وللخداع الإيراني الذي هدفه كسب الوقت دون أن يتضرر البرنامج النووي العسكري بشكل فعلي"<sup>3</sup>.

قامت الحكومة الإسرائيلية بالضغط على الدول الأعضاء والولايات المتحدة من أجل تشديد العقوبات المفروضة ضد إيران أو اللجوء إلى القوة العسكرية، فالإتفاق الجيد بنظرها ذلك الذي يُحيد نهائيا البرنامج النووي الإيراني<sup>4</sup>. لم تستجب الدول الأعضاء للضغوط وأعلنت أنها ستواصل جهودها الدبلوماسية لإنقاذ الإتفاق النووي الإيراني، حيث جاء في تصريح لوزيرة خارجية الإتحاد الأوروبي "فيديريك موغيريني" Federica Mogherini عقب إجتماعها بوزراء خارجية بريطانيا، فرنسا وألمانيا قائلة: "إذا كان هذا الزخم الجديد فعليا فسيديمه الإتحاد الأوروبي، فنحن بحاجة لوقف تصعيد التوتر في المنطقة، وعلينا فتح القنوات من أجل الحوار والتعاون" مشددة على ضرورة الحفاظ على الإتفاق الحالي<sup>5</sup>.

<sup>1</sup>. نجات أبركان، "الملف النووي الإيراني بين دبلوماسية التفاوض الأوروبية وسياسة المواجهة الأمريكية، مجلة المفكر 12(مارس 2013): ص. 290.

<sup>2</sup>. "ما هي أبرز نقاط الاتفاق النووي الإيراني؟"، متاح على موقع: دوتشيه فيليه، 12 أكتوبر 2017:

<https://www.dw.com/ar/>

<sup>3</sup>. داليا داس كاي، جيفري مارتيني، "الأيام التي تلت الإتفاق مع إيران: الإستجابات الإقليمية لإتفاق نووي نهائي، مؤسسة RAND (2014): ص. 10.

<sup>4</sup>. "الاتفاق النووي الإيراني وتداعياته الإقليمية والدولية"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات (أفريل 2015): ص. 13.

<sup>5</sup>. "الإتحاد الأوروبي يكثف جهوده لإنقاذ الإتفاق النووي الإيراني"، متاح على موقع: دوتشيه فيليه، 30 جويلية 2019. <https://www.dw.com/ar/>

ومن جانب آخر فقد أثار توتر العلاقات التركية- الإسرائيلية مخاوف لدى الدول الأعضاء، التي ترى أنه قد يقوض النفوذ التركي في منطقة الشرق الأوسط، خاصة في ظل الظروف التي تمر بها المنطقة وما كان لها من تداعيات على أمن وإستقرار المنطقة، بالإضافة إلى تزايد موجة الهجرة نحو أوروبا التي قد تؤدي إلى تقليص الدور التركي كوسيط في عملية السلام، حيث أظهر الهجوم الإسرائيلي على قطاع غزة في عام 2012م بحسب التصور الأوروبي غياب الحوار بين تركيا وإسرائيل.<sup>1</sup>

من خلال ما تقدم يتضح أن إسرائيل تحظى بمعاملة خاصة بالنسبة للإتحاد الأوروبي منذ بداية تأسيسها، إلتزاما من أوروبا تجاه اليهود وتعويضهم لما لحق بهم من الهولوكوست. لذا تم إشراكها في المنتديات المتعددة الأطراف وفي مبادرات الشراكة الأورومتوسطية بصفتها شريك مميز، كان الهدف منها إدماجها ضمن محيطها الإقليمي ولتسهيل عملية التطبيع بينها وبين الدول العربية المعادية لها بداية من إتفاق أوسلو لعام 1993م ومسار برشلونة في إطار عملية السلام، وبالرغم من المكانة والصفة التي تطبع علاقات إسرائيل بالاتحاد الأوروبي إلا أنها تستبعده في عمليات السلام إنطلاقا من موقفها المشكك تجاه الدول الأعضاء، ويرجع ذلك لدعمهم للشرعية الدولية وحل الدولتين، وذلك سعيا من الإتحاد لأن يكون حاضرا من خلال لعب دور في حل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، عبر التأثير في السياسات والمواقف الإسرائيلية، بيد أن ذلك لم يمنع أن تبقى المصالح الإستراتيجية والسياسية والأمنية حاضرة بين الطرفين ومنفقين حولها، وبقاء إعتبارها شريكا وحليفا إستراتيجيا يرجح إنضمامها إلى الحلف الأطلسي كعضو كامل الصلاحيات، خاصة في ظل التحولات التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط منذ قيام الثورات والإحتجاجات الشعبية في العديد من دولها أواخر العام 2010م.

<sup>1</sup>. عبد العزيز سنيقر، "السياسة الجديدة بوابة تركيا إلى الإتحاد الأوروبي"، 19 أوت 2013.

<http://www.tuess.com / al chourouk>.

## المبحث الثالث : مضامين العلاقات التركية الإسرائيلية

أقامت تركيا علاقات دبلوماسية مع إسرائيل منذ عام 1949، وتعد من أوائل الدول الإسلامية التي اعترفت بإسرائيل كدولة بعد إعلان تأسيسها. ويرجع ذلك إلى التطورات الدولية التي أعقبت الحربين العالميتين بإنقسام العالم إلى معسكرين، ويعد ذلك أحد المتغيرات التي ساهمت في إقرار تركيا بالكيان الإسرائيلي وبتخاذها قرارا للتوجه والإصطفاف مع المحور الأطلسي الداعم للكيان الجديد (إنكلترا، الولايات المتحدة) ولتفادي التهديدات اليونانية.<sup>1</sup>

كما تأثرت تركيا بالمقاربة الأتاتورية، التي عملت على تجنب دبلوماسية فاعلة في منطقة الشرق الأوسط بتأكيد إنتمائها إلى حضارة ووحداثة لا وجود لهما حسبها سوى في الغرب<sup>2</sup>، وبذلك اتجهت أنقرة نحو الغرب وأخذت تطور علاقاتها مع تل أبيب حليفته ضمن قطاعات ومستويات عدة.<sup>3</sup>

## المطلب الأول: القطاع السياسي

ربطت تركيا وإسرائيل علاقات سياسية ودبلوماسية عدت فريدة من نوعها إلى حد إقرار تحالفهما إستراتيجيا، نشأ نتيجة المتغيرات الدولية والإقليمية لمابعد الحربين العالميتين. وفي تصريح أدلى به وزير خارجية تركيا "تجم الدين صادق" Necem al Din Sadik أكد فيه إقرار الحكومة بإسرائيل كحقيقة مفروضة جاء فيه: "إن دولة إسرائيل أضحت حقيقة واقعة، إقرارها بها أكثر من 30 دولة وأن المندوبين العرب يتحدثون مع المندوبين الإسرائيليين".<sup>4</sup>

إقرار الحكومة التركية رسميا بإسرائيل كدولة وكأول بلد إسلامي يقوم بذلك في 28 مارس 1949، لأجل كسب تأييد اللوبي اليهودي في الولايات المتحدة ولإندماجها مع الغرب وحلف الشمال الأطلسي في أبريل 1949 ولمواجهة التهديدات السوفياتية<sup>5</sup>. وبرغم إقرارها فإن مستوى علاقاتها بإسرائيل لم يرقى إلى أعلى مستويات التمثيل الدبلوماسي، والتزمت تركيا نهجا حذرا في سياستها تجاه إسرائيل لتوازن علاقاتها مع العالم العربي لتكسب تأييده، وقد قامت بتخفيضه إلى مستوى القائم

1. أحمد داوود أغلو، مرجع سابق، ص. 453.

2. ميشال نوفل، مرجع سابق، ص. 75.

3. فليب روبنس، مرجع سابق، ص. 98.

4. جلال عبد الله معوض، "العلاقات الإسرائيلية التركية حتى نهاية الثمانينات"، شؤون عربية 88 (1996): ص.

5. Ercan Yilmaz, op. cit.

بالأعمال بعد غزو إسرائيل لشبه جزيرة سناء عام 1956م<sup>1</sup>. كانت بداية التمثيل الدبلوماسي بين البلدين في أكتوبر 1949 بتعيين "فيكتور إليعزر" Victor Eliezer قنصلا عاما لإسرائيل في تركيا، وعين "إلياهو ساسون" Eliyaho Sasson وزيرا مفوضا لإسرائيل في أنقرة، وإفتحت فيما بعد تركيا سفارة لها في تل أبيب 1950.<sup>2</sup>

رحبت إسرائيل بالإعتراف التركي لها وإعتبرته إنجازا يصب في خانة مصلحتها، بوصفها دولة منبوذة في محيطها الإسلامي المعادي لفكرة وجودها<sup>3</sup>. إذ فتحت لها تركيا نافذة سياسية على منطقة الشرق الأوسط لفك عزلتها الإقليمية، إلا أن هذا الأمر لم يطور العلاقات بين البلدين في جانبها السياسي، فتركيا أبدت تأييدها للقضايا العربية في مواقفها، كما لم تسمح بفتح قاعدة أنجريك خلال الحرب العربية الإسرائيلية عام 1967م، أو في 1973م وإعترفت بمنظمة التحرير الفلسطينية عام 1975م، وسمحت أيضا بفتح تمثيل دبلوماسي للمنظمة في أنقرة في أعقاب إجتماع منظمة التعاون الإسلامي في إسطنبول في ماي 1976م.<sup>4</sup>

استمرت العلاقات التركية الإسرائيلية ضمن مستوى تمثيلها الدبلوماسي المنخفض وغلق قنصليتها في القدس، ردا منها بالرفض إعتبر القدس عاصمة كاملة لإسرائيل من خلال قرار الكنيست في يوليو 1980م<sup>5</sup>. يمكن إرجاع سياسة تركيا هذه ومواقفها في إطار موازنتها لعلاقاتها مع إسرائيل والدول العربية كما عاودت تركيا تعزيز تعاونها السياسي مع إسرائيل، ورفع مستوى تمثيلها الدبلوماسي فيها بعد عقد مؤتمر مدريد في أكتوبر 1991م<sup>6</sup>. حيث شكل غياب نظام إقليمي عربي عقب نهاية الحرب الباردة، متغيرا هاما ساعد في تغيير المعادلات والتوازنات الإقليمية، ودفع باتجاه توطيد

<sup>1</sup>. Shira Efron, "The Future of Israeli-Turkish Relations", **RAND Corporation** (2018), p. 5.

<sup>2</sup>. عوني السبعواوي، "موقف تركيا من قيام دولة إسرائيل"، مجلة كلية الإنسانيات والعلوم الإجتماعية 21 (1998): ص.2.

<sup>3</sup>. عبد الكريم كاظم عجبل، "العلاقات التركية الإسرائيلية والإستراتيجية التركية الجديدة"، ط1 (الأردن: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2015)، ص. 85.

<sup>4</sup>. Sabiha Senyücel Gündoğar and others, "Politics in Troubled Times: Israel-Turkey Relations", **TESEV FOREIGN POLICY PROGRAMME**, vol. 2, no. 41(December 2014), p. 4.

<sup>5</sup>. هشام عبد العزيز، "العلاقات العسكرية الإسرائيلية التركية"، مجلة أم القرى 22 (ماي- جوان 2001).

<https://uqu.edu.sa>.

<sup>6</sup>. Ali Serdar Erdurmaz, "Analyses Turkish-Israeli Cooperation in the Context of Turkey's "Zero Problem" Foreign Policy", **Journal of Game Theory**, vol. 1, n° 5 (2012), p. 49.

العلاقات الثنائية بين البلدين ليتم تبادل الزيارات بين مسؤولي البلدين على أعلى مستوى، وكانت في مقدمتها زيارة الرئيس الإسرائيلي "حاييم هرتزوغ" Chaim Herzog إلى إسطنبول في جويلية 1993م.<sup>1</sup>

شهدت علاقات الطرفين تطورا ملحوظا، لتصبح علاقة تحالف إستراتيجي منذ عام 1996م ساهمت فيه المتغيرات الإقليمية والدولية<sup>2</sup>. بنهاية عقد التسعينات تسلم حزب العدالة والتنمية مقاليد السلطة عام 2002م، وإلتزم بمقاربة موجهة لحل المشاكل مع دول الجوار "صفر مشاكل" Zero Problem، والتي أحدثت تغييرا في العلاقات الثنائية بين الدولتين، وأضحت إسرائيل لا تشكل فيها المحور ضمن السياسة الخارجية التركية<sup>3</sup>. كما أدت إلى تراجع وتناقض رؤى الدولتين خاصة بعد تقليص دور المؤسسة العسكرية التركية في صنع القرار السياسي، خاصة ما تعلق بقضايا الأمن القومي وسياستها الخارجية<sup>4</sup>.

كان لهذا التوجه التركي نحو تعزيز علاقاتها بدول الجوار الشرق أوسطية، أن أدى إلى إنتقاد أنقرة لسياسة إسرائيل وعملياتها العسكرية في لبنان وفلسطين، لاسيما العملية العسكرية الإسرائيلية على مخيمات رفح وخان يونس في ديسمبر 2004م<sup>5</sup>. كما وصف رئيس الوزراء التركي أردوغان إسرائيل بإرهاب دولة، وفي عام 2006م قامت إسرائيل وبدعم غربي حرمان حركة حماس من فوزها في الإنتخابات البرلمانية الفلسطينية، فكان رد تركيا أن أضفت شرعية سياسية للحركة بدعوة "خالد مشعل" إلى تركيا<sup>6</sup>.

تبنت تركيا في هذه الفترة مبادرة الوساطة بين إسرائيل وسوريا، كما جمعت كل من "شمعون بيريس" و"محمود عباس" قبل مؤتمر أنابوليس عام 2007م، وعقب هذا الإجتماع زار "يهود أولمرت" تركيا لمناقشة عملية السلام بين إسرائيل وسوريا في 22 ديسمبر 2008م. إلا أن عملية الرصاص المصبوب التي قام بها الجيش الإسرائيلي في قطاع غزة أثرت بشكل سلبي على الطرفين، وإعتبرت

1. محمد نور الدين، مرجع سابق، ص. 266.

2. عمر علي جليل، مرجع سابق، ص.ص. 167-168.

3. غراهام فولر، مرجع سابق، ص. 167.

4. محمود محارب، "إسرائيل وتركيا والدول العربية: الدور والمكانة وبسط النفوذ"، في **العرب وتركيا: تحديات الحاضر ورهانات المستقبل**، المحرر: محمد نور الدين، ط 1 (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012)، ص.ص. 733-734.

5. Sabiha Senyücel Gündoğar and others, op. cit, p. 6.

6. Daniela Huber, Nathalie Tocci, op. cit, p. 8.

تركيا السلوك الإسرائيلي كإهانة لها خاصة وأن الهجوم وقع أيام قليلة على زيارة أولمرت لتركيا، في إطار مناقشة عملية السلام بين سوريا وإسرائيل.<sup>1</sup>

خلال فعاليات المنتدى الإقتصادي العالمي في دافوس في عام 2009م، وجه رئيس الوزراء "رجب طيب أردوغان" إنتقادا شديد اللهجة للرئيس الإسرائيلي شمعون بيريس قبل مغادرته وما زاد في التدهور غير المسبوق في العلاقات، إعتداءات الجيش الإسرائيلي على أسطول الحرية "مافي مرمرة"<sup>2</sup>. كنتيجة لذلك تفجرت أزمة سياسية بين البلدين، دعت عقبها تركيا عقد إجتماع طارئ لمجلس الأمن تضمن إصدار بيان يدين الهجوم الإسرائيلي على أسطول الحرية، والدعوة إلى رفع الحصار على قطاع غزة حيث قامت بسحب سفيرها في إسرائيل، كما وصف وزير الخارجية "أحمد داوود أوغلو" الحادثة "بأنها إرهاب دولة".<sup>3</sup>

في ذات السياق، إعتبرت "غاليا ليندنشتراس" Gallia Lindenstrauss أن العلاقات التركية الإسرائيلية قد دخلت في نفق اللعبة الصفرية بعد حادثة أسطول الحرية في ماي 2010م. وفي ضوء ذلك، طالبت تركيا بإعتذار رسمي من إسرائيل، وتقديمها تعويضات لأهالي الأتراك الذين لقوا حتفهم على متن سفينة مرمرة<sup>4</sup>. عقب جولة من المحادثات لتطبيع العلاقات بين الطرفين، قدمت إسرائيل إعتذارها لتركيا وإستجابت لمطالبها بعد وساطة أمريكية في مارس 2013م، وتوصل الطرفان فيما بعد إلى مسودة إتفاق في فيفري 2014م، إلا أنه لم يفك الحصار عن قطاع غزة<sup>5</sup>. وفي جوان 2016م تم الإتفاق الرسمي لتطبيع العلاقات بينهما، ونص السماح لتركيا إقامة مشاريع البنية التحتية في غزة، كما تعهدت تركيا بوقف الإجراءات القانونية ضد أفراد الجيش الإسرائيليين، وعدم السماح لحماس القيام بأي نشاط عسكري من الأراضي التركية.<sup>6</sup>

<sup>1</sup>. Selin Ulus, "Changing Turkish -Israel Relation after the 2008 Gaza War" (Master's Thesis in International Relations, B.A., Department of Management, Işık University, 2016), p. 27.

<sup>2</sup>. Lucia Najsllová, Gershon Baskin, "What Next Turkish Israel Relations ?", European Institute of the Mediterranean (July 2011), p. 11.

<sup>3</sup>. Zehra Hafize Kavak, "Turkish-Israeli Political Relations After the Attack on Mavi Marmara", İnsani ve Sosyal Araştırmalar Merkez (June 2014), p. 13.

<sup>4</sup>. أيمن يوسف، مرجع سابق، ص. 100.

<sup>5</sup>. "إتفاق المصالحة التركي الإسرائيلي وتداعيات الثنائية"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات (جويلية 2016): ص. 5.

<sup>6</sup>. Shira Efron, op. cit, p. 16.

شكلت سياسة تركيا الخارجية المبنية على الموازنة بين ماضيها التاريخي والمقتضيات البراغماتية لفهم البيئة الإقليمية والدولية، والسعي للظفر بدور ومكانة محورية في منطقة الشرق الأوسط في ظل إعادة التشكيل الجيوسياسي للمنطقة<sup>1</sup>. أن إنعكست على علاقاتها مع إسرائيل ورؤيتها وزادت من عزلة إسرائيل على المستويين الإقليمي والدولي في هذه الفترة، وترى إسرائيل أنها وجدت نفسها معزولة في ظل التطورات الديناميكية التي تمر بها المنطقة، وإعتبرت أنه من المنطقي المصالحة مع تركيا حتى تحافظ على التأييد الأوروبي والأمريكي لها، لاسيما وأن حكومة نتنياهو لم تكن علاقاتها جيدة مع إدارة باراك أوباما.<sup>2</sup>

بالرغم من تسوية الأزمة السياسية بين البلدين وعودة السفراء في 2016م، إلا أن قانون القومية العنصري الذي سنه الكنيست الإسرائيلي عدّ عاملاً جديداً لتصعيد التوتر بين الطرفين إلى جانب اعتقال المواطنة التركية "إبرو أوزكان" في جوان 2018م، والذي إنتقدته تركيا بلهجة شديدة حيث وصف الرئيس التركي "رجب طيب أردوغان" إسرائيل "بالدولة الفاشية". أما بالنسبة لإسرائيل فإنها عاملت تركيا كعدو وشنّت حملة دبلوماسية لإقناع العالم بعزل تركيا، وإتخاذ إجراءات تقلص من قدرتها على تحويل الأموال إلى القدس الشرقية، وفرضت قيوداً على منظمة "تيكا التركية للمساعدات الإنسانية"<sup>3</sup>.

وفي ظل التطورات التي عرفتها العلاقات بين البلدين يبدو أنها شهدت تغييراً كبيراً في مستواها السياسي والدبلوماسي، أظهرت إنقساماً بين البلدين حول القضايا السياسية والدبلوماسية، التي بلغت ذروة التوتر في ماي 2018م بطرد السفراء من كلا الطرفين، عقب الهجوم الإسرائيلي على قطاع غزة في إطار نقل السفارة الأمريكية للقدس<sup>4</sup>. ويتضح من ذلك، أن الإختلاف في الرؤى السياسية للبلدين يكمن في السياسات التي تمارسها إسرائيل تجاه الفلسطينيين، لاسيما في قطاع غزة والتي أفضت إلى أزمة سياسية كانت بدايتها الهجوم على أسطول الحرية، وكذلك التوجه التركي للإهتمام أكثر بقضايا منطقة الشرق الأوسط والتي تعد نقطة التحول الحاسمة في تاريخ العلاقات بين تركيا وإسرائيل.

<sup>1</sup>. أيمن يوسف، مرجع سابق، ص. 93.

<sup>2</sup>. Daniela Huber, Nathalie Tocci, op. cit, p. 9.

<sup>3</sup>. محمود الرنتيسي، "السياسة الخارجية التركية ملفات شائكة وتغيير كبير في الأدوات، مركز الجزيرة للدراسات (أوت 2018): ص. 6.

<sup>4</sup>. Shira Efron, op. cit, p. 14.

## المطلب الثاني: القطاع الأمني العسكري

إتجهت تركيا نحو إقامة علاقات تعاون أمني وعسكري مع إسرائيل، وأولت إهتمامها بإسرائيل نظرا لإرتباط الأخيرة بالمحور الغربي، فتركيا إعتبرتها لاعبا مؤثرا في بنية النظام الأمريكي وأنها مرتبطة بالبنية السياسية الإقليمية، ولما لقوة اللوبي اليهودي دور مؤثر وضاعط على القوى الدولية.<sup>1</sup>

بدأ الطرفان تناول تعزيز ودعم التعاون في المسار الأمني والعسكري سنة 1955م، وتم إستئناف أول خطوة سنة 1958م. بتحالف جهازي المخابرات التركية والإسرائيلية في إطار التعاون والتدريب المشترك، لتتطور العلاقة في السبعينات بشراء تركيا أسلحة إسرائيلية وتبادل المعلومات وتعيين مستشار تركي عسكري في إسرائيل، إلى جانب الإتفاق على تعزيز التعاون الأمني ومراقبة الأوضاع الأمنية في لبنان بعد الاجتياح الإسرائيلي<sup>2</sup>. في عام 1990م تم إنشاء مراكز للتجسس الأمني والإستخباراتي لصالح إسرائيل على الأراضي التركية، وسمحت تركيا إستخدام مطاراتها العسكرية للتجسس في حرب الخليج 1991م. وفي أفريل 1992م وقع البلدان وثيقة بشأن مبادئ للتعاون بين وزارة الدفاع التركية ووزارة الحرب الإسرائيلية، وفي أكتوبر 1993م وقعتا مذكرة تفاهم لإنشاء لجان مشتركة إستخبارية رفيعة المستوى لتعزيز القدرات العسكرية.<sup>3</sup>

سارت العلاقات بين البلدين بإتجاه تعزيز التعاون العسكري بعقد تحالف إستراتيجي في 1996م الذي يشمل تنفيذ التدريبات الجوية والبحرية المشتركة، وتبادل فتح المجال الجوي لكلا الطرفين، كما أُتبع بإتفاقية التعاون في مجال صناعة الدفاع في أوت 1996م، والتي وفرت لإسرائيل تحديث الأنظمة الإلكترونية للطائرات المقاتلة التركية Phantom-F4 وأنظمة الملاحة لفترة 5 سنوات.<sup>4</sup>

جاءت هذه الإتفاقيات العسكرية بين البلدين كنتيجة لمتغيرات البيئة الداخلية والإقليمية الدولية لكلا البلدين. فبالنسبة لتركيا: يعد الصراع الداخلي بين التيار العلماني والإسلامي، عاملا ساهم بإتجاه

<sup>1</sup>. أحمد داوود أغلو، مرجع سابق، ص. 453.

<sup>2</sup>. أحمد خالد الزعتر، العلاقات التركية الإسرائيلية 2002-2016، ط 1 (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والإستشارات، 2017)، ص. 24.

<sup>3</sup>. محسن صالح، مرجع سابق، ص. 18.

<sup>4</sup>. Ali Serdar Erdurmaz, op. cit, p. 50.



تطوير العلاقة مع إسرائيل بهدف الإستفادة من خبراتها<sup>1</sup>. ويكمن العامل الثاني في إتهام تركيا بإرتكاب مجازر ضد الأرمن والضغط عليها من قبل منظمات حقوق الإنسان، فكان التقارب التركي الإسرائيلي أن وفر لها الدعم، عبر ضغط اللوبي اليهودي في واشنطن لحمايتها من الإنتقادات الموجهة لها بهذا الشأن وتقيوض التشريعات المطالبة بإعلان أحداث 1915 كإبادة جماعية<sup>2</sup>. ويرتبط العامل الأخير بالعلاقات التركية السورية والقضية الكردية ومشكلة المياه حيث تصاعدت حدة التوتر بين الطرفين بعد إطلاق تركيا مشروع جنوب شرق الأناضول GAP<sup>3</sup>. يمثل الدعم السوري لحزب العمال الكردستاني عام 1998م، أحد أبرز عوامل تصاعد التوتر بين تركيا وسوريا<sup>4</sup>. وقد أدى الضغط التركي على سوريا قيامها بإخراج الزعيم الكردي من أراضيها عبد الله أوجلان، كما أعلنت تركيا أنها ستشارك في تدريبات عسكرية مشتركة مع القوات الإسرائيلية والأمريكية في شرق البحر المتوسط خلال شهر نوفمبر 1998م<sup>5</sup>.

وبالنسبة لإسرائيل: فإن التحالف الإستراتيجي أعطاهما حليفا وشريكا إستراتيجيا في المنطقة يتقاسم معها نفس القيم فيما يخص التهديدات، وأيضا عضوا في حلف الناتو. فالعلاقات مع تركيا عززت من الردع الإسرائيلي في المنطقة بحسب "إفرايم عنبار"، وبالنسبة "لمصطفى كبير أوغلو" فإن إسرائيل إستدعت الفضاء التركي لحاجتها إلى عمق إستراتيجي للحفاظ على قدرة الرد بالضربة الثانية كونها صغيرة المساحة. وبحسب وزارة الخارجية الإسرائيلية، فإن الإتفاق يمثل أساسا إضافيا في عملية تعميق العلاقات الدفاعية والعسكرية بين إسرائيل وتركيا لإشتماله التعاون في مجال الصناعات الدفاعية، حيث وافقت شركات الدفاع الإسرائيلية مثل (IAI) Israel Aerospace Industries على إقامة مشاريع إنتاج مشتركة مع الشركات التركية وأيضا تحديث وتطوير قطاع الدفاع التركي<sup>6</sup>.

<sup>1</sup>. يوسف الجهماني، "تركيا وإسرائيل: سلسلة ملفات تركية" (دمشق: دار حوران للطباعة والنشر والتوزيع، 1999)، ص. 64.

<sup>2</sup>. Galen Olson, "Normalizing Turkish-Israeli relations and the possibilities For US Involvement" (Master's Thesis in International Relations, Department of International Relations, Boston University, 2013), p. 6.

<sup>3</sup>. عبد العزيز شحادة المنصور، "المسألة المائية في السياسة السورية تجاه تركيا"، ط 1 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000)، ص. 54.

<sup>4</sup>. Omar Taçpinar, "Turkey's Middle East policies Batween Neo-Omomanism and kemalism", op. cit, p.13.

<sup>5</sup>. أحمد محمد وهبان، مرجع سابق، ص. ص. 20 - 21.

<sup>6</sup>. Eyal Berelovich , "Turkish – Israeli military Relations and Security Cooperation", Turkish Review, vol. 4, n°.6 (2014), p 619.

وتجدر الإشارة، أن التوقيع على إتفاق التحالف الإستراتيجي كانت في الفترة التي شكل فيها حزب الرفاه بقيادة "نجم الدين أربكان" للحكومة الائتلافية في جوان 1996م، الذي أكد على تحويل تركيا إلى قائدة في العالم الإسلامي في مقابل كونها تابعة خاضعة في الكتلة الغربية، مادفع برئيس هيئة الأركان التركي الجنرال "إسماعيل كاراداي" Ismail Karaday، بزيارة إسرائيل دون إبلاغ حكومة الائتلاف وعقب عودته في فيفري 1997م، بدأت المؤسسة العسكرية بالتدخل في السياسة علنا عبر مجلس الأمن القومي، وفي هذه الفترة من المواجهة بين القيادتين العسكرية والمدنية، زار وزير الخارجية الإسرائيلي "دافيد ليفي" David Levy أنقرة في 6-9 أبريل 1997م، صرح خلالها أربكان عن نظراته السلبية حيال سياسات إسرائيل<sup>1</sup>. ليرد الجيش بحملة مضادة ضد التوجه الإسلامي وصياغة مفهوم جديد للإستراتيجية العسكرية القومية، إعتبرت الحركات الإسلامية علنا بأنها العدو الأول<sup>2</sup>. وفي هذا الصدد، يقول "سامي كوهين" Samy Cohen المحلل في الشأن الخارجي بأن توطيد العلاقات بإسرائيل والقيام بالزيارات العسكرية الرفيعة المستوى إليها، قد تزامنت مع الكشف عن المفهوم الجديد للإستراتيجية العسكرية القومية الذي يستهدف الإسلاميين<sup>3</sup>.

استمرت الزيارات الرسمية الرفيعة المستوى لكبار المسؤولين في الجيش التركي والإسرائيلي للتباحث حول موضوعات التعاون العسكري والأمني، كان من نتائجها توقيع تركيا وإسرائيل عقد بقيمة 668 مليون دولار سنة 2002م لتطوير الدبابات، وإقتنتت تركيا في أبريل 2005م ثلاث طائرات من دون طيار، ونظمت محطات أرضية من شركة الصناعات الجوية الإسرائيلية بتكلفة 183 مليون دولار. وخلال زيارته إسرائيل تطرق رئيس الوزراء رجب أردوغان في 2005م مع المسؤولين الإسرائيليين لصفقة عسكرية تبلغ قيمتها نصف مليار دولار، تناولت الصفقة قيام الصناعات العسكرية بتطوير قرابة 30 طائرة حربية من طراز Phantom-F4 تابعة لسلاح الجو التركي<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> حاقان ياوز، "العلاقات التركية- الإسرائيلية من منظور الجدل بشأن الهوية التركية"، مجلة الدراسات الفلسطينية 33 (شتاء 1998): ص. ص. 58-59.

<sup>2</sup> طارق عبد الجليل، "الجيش والحياه السياسية تفكيك القبضة الحديدية"، في تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج، المحرر: محمد عبد العاطي، ط1 (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2010)، ص. 72.

<sup>3</sup> حاقان ياوز، مرجع سابق، ص. 60.

<sup>4</sup> محسن صالح، مرجع سابق، ص. 20.

على الرغم من التوتر السياسي بين الطرفين والضغط الشعبي التركي، لقطع العلاقات مع إسرائيل لكن بالنسبة للحكومة التركية لا يبدو الأمر سهلاً للتخلي أو قطع علاقاتها العسكرية والدبلوماسية مع إسرائيل، فهناك عدة عوامل يقارب بها الطرفين العلاقة فيما بينهما، فبالنسبة لإسرائيل ترى بأنها عنصر موازن ضد العرب. أما بالنسبة لتركيا فإن القضية الكردية تعد مشكلة داخلية تسعى لمنع أي نوع من الدعم الخارجي لحزب العمال الكردستاني، لاسيما بعد غزو الولايات المتحدة للعراق وحصولهم على حكم ذاتي لمنطقتهم.<sup>1</sup>

في أعقاب الإنتقادات الشديدة التي وجهتها الحكومة التركية لنظيرتها الإسرائيلية حول سياستها العدوانية ضد الشعب الفلسطيني والهجوم على أسطول الحرية، فقد انعكست على العلاقات في سياقها العسكري الأمني، بإلغاء تركيا المناورات العسكرية المشتركة مع إسرائيل وإنهاء صفقات عسكرية وتوقيف العمليات المخبرانية الأمنية. وفي هذا الصدد، عبر وزير الدفاع الإسرائيلي "يهود باراك" عن مخاوفه عقب تعيين "هاقان فيدان" Hakan Fidan جويلية 2010 رئيسا للمخابرات التركية والمعروف عنه إنحيازه لإيران بقوله: "توجد لنا أسرار كثيرة في أيدي المخابرات التركية الخارجية، ومجرد التفكير بأن هذه الأسرار قد تكون مفتوحة أمام الإيرانيين للإطلاع عليها مقلق للغاية".<sup>2</sup>

وفي ظل الأزمة السياسية تراجع حجم التبادل العسكري بينهما بحسب مؤشرات من وزارة الدفاع الإسرائيلية، حيث تراجعت من مليار دولار عام 2010م إلى ما بين 90 حتى 100 مليون دولار في السنوات الثلاث التي تلت الأزمة ما استدعى قلق إسرائيل، كما قامت تركيا بتعليق صفقات عسكرية بقيمة 105 مليار دولار خصصت لشراء دبابات إسرائيلية.<sup>3</sup>

وفي ظل التغيرات التي تمر بها منطقة الشرق الأوسط، فإن إقدام إسرائيل على قطع علاقاتها بتركيا لا يعد أمراً في صالحها. لاسيما أنها تواجه بيئة أمنية متغيرة ومعقدة، وهو ما ينطبق على

<sup>1</sup>. Ercan Yilmaz, op. cit.

<sup>2</sup>. محمود محارب، "العلاقات الإسرائيلية-التركية في ضوء رفض إسرائيل الاعتذار"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات (نوفمبر 2012)، ص. 12.

<sup>3</sup>. أميرة إسماعيل العبيدي، "التطورات المعاصرة في العلاقات التركية - الإسرائيلية 2010-2013"، مركز الدراسات الإقليمية (2014): ص. 223-224.

تركيا، لذا فإن إبقاء الطرفين لعلاقتهما وإن لم يكن في مستواها الإستراتيجي يعد نافذة لكليهما يمكن إستغلالها وبالأخص بالنسبة لتركيا بتوظيفها في علاقاتها ضمن دائرتها الجيوسياسية.<sup>1</sup>

أدت التحولات التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط إلى إيجاد نقاط إتفاق بين الطرفين لتسوية الأزمة، وبعد ضغط ووساطة من الولايات المتحدة لأمريكية<sup>2</sup>. إذ أدت المفاوضات بين أنقرة وتل أبيب إلى عودة التعاون العسكري بين الجانبين، قامت خلالها إسرائيل في فيفري 2013م بتزويد أنقرة بمنظومات متطورة في مجال الحرب الإلكترونية لتطوير قدرات الطائرات من طراز إيواكس للإنداز المبكر التي يستخدمها الجيش التركي، ووفق صحيفة يديعوت أحرنوت الإسرائيلية فإن تزويد تركيا بهذه الطائرات في إطار صفقة تقدر قيمتها ب 200 مليون دولار تعتبر الصفقة الأولى منذ عام 2010م.<sup>3</sup>

أفضت حادثة مافي مرمرة إلى تداعيات شملت حتى العلاقات التركية الإسرائيلية في إطار حلف الشمال الأطلسي، إذ قامت تركيا بإعلان معارضتها لأي تعاون بين الناتو وإسرائيل. وقد أدى هذا "الفيديو" التركي إلى تعطيل التعاون في مجالات عسكرية عديدة، وبحسب نظام حلف الأطلسي الداخلي فإن تعاون الناتو مع أي دولة ليست عضوا فيه يتطلب الحصول على موافقة جميع دول الأعضاء في الحلف، وعليه تم تجميد مشاركة إسرائيل في مناورات عسكرية إلى جانب عدة مشاريع مشتركة مع الناتو، غير أن تركيا أنهت معارضتها عقب توقيع إتفاقية المصالحة مع إسرائيل.<sup>4</sup>

أعدت تركيا التنسيق الأمني مع إسرائيل في ظل تأزم الوضع في سوريا بعد أن أبدت موقفها تجاه الأزمة السورية والنظام السوري، لذا فإنها ترى في تطبيع العلاقات مع تل أبيب يمكنها من إعادة تفعيل دورها وتعزيز مكانتها، كما يساهم في مواجهتها للتهديدات الإرهابية المتزايدة التي تتعرض لها على المستوى الداخلي.<sup>5</sup>

1. أحمد سعيد نوفل، "تداعيات الهجوم الإسرائيلي على أسطول الحرية"، الشرق الأوسط 13 (2010): ص. 38.

2. "إتفاق المصالحة التركية-الإسرائيلي وتداعياته السلبية"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات (جولية 2016): ص. 2.

3. إسماعيل جمعة، "التحالف العسكري التركي - الإسرائيلي أسرار وخفايا"، الأهرام، جولية 2014. [www.ahram.org](http://www.ahram.org). Eg.

4. "إتفاق المصالحة التركية-الإسرائيلي وتداعياته السلبية"، ص. 3.

5. "تركيا الإنعطاف الخاطفة والتحول الكبير"، مركز عمران للدراسات الإستراتيجية (أوت 2016). [https:// www.omrandirasat.org](https://www.omrandirasat.org).

تبحث تركيا عن بدائل تسمح لها بإعادة ميزان القوى في المنطقة، لاسيما وأن فواعل إقليمية ودولية تزايد نفوذها فيما تعتبره تركيا عمقها الإستراتيجي والتاريخي، وبتزايد التطورات الإقليمية منذ بداية الربيع العربي فإن تركيا عملت على مراجعة أجندتها الخارجية، وعملت على متابعة القضايا التي تهدد أمنها القومي والحد من التداعيات السلبية للصراعات القائمة. خاصة وأن التحولات الإقليمية الشرق أوسطية جعلت من مجال النفوذ والدور السياسي لتركيا مصدرا للتهديدات الأمنية، لذا عكفت على إيجاد نقاط توافق ومصالحة مع الحلفاء الإقليميين بما يتناسب ومصالحها وأمنها القومي.<sup>1</sup>

هناك عامل آخر يعتبر تهديدا للأمن القومي التركي والإقليمي في آن، يتمثل في تنظيم الدولة الإسلامية وما يطلق عليه اسم "داعش" الذي أعلن عن أن تأسيسه في جوان 2014م، إمتعت تركيا عن مواجهته وإعتبرته رادعا للأكراد في سوريا، كانت حذرة في تعاملها معه بعدم التشدد في السماح للمتطوعين له عبور حدودها مع سوريا، إلا أن الأمر تغير بعد زيارة الجنرال "جون آلان" John Allen في جوان 2015م ( منسق الإئتلاف الدولي ضد الدولة الإسلامية) لأنقرة، إذ قامت تركيا بالتصعيد ضد التنظيم والتضييق على نشاطه في أراضيها كما سمحت للطائرات الحربية الأمريكية والإئتلاف الدولي بشن ضربات ضد تنظيم داعش إنطلاقا من قاعدة أنجريك (أنظر ملحق رقم 08).<sup>2</sup>

بالنسبة لإسرائيل، تتمثل وجهة نظرها في أن تنظيم الدولة الإسلامية نشأ نتيجة ضعف الأطر السياسية في الشرق الأوسط، وهو حصيلة الإضطرابات الداخلية والإقليمية التي تشهدها المنطقة منذ عام 2011م، حيث ساهم ضعف الدول في نشوء فراغ أفضى إلى ولوج فواعل غير دولتية إليه<sup>3</sup>. وهو ما يتمثل في صعود اللاعبين الخارجيين على سلطة الدولة Non State Actors، مما أكسبها حضورا بارزا يمكنها من توجيه ضربات أمنية وسياسية نظرا لقوتها العسكرية ما يعد تهديدا للحكومات المركزية الضعيفة.<sup>4</sup> تقترن مخاوف إسرائيل منذ توسع تنظيم الدولة الإسلامية في الأساس من تداعياته

<sup>1</sup>. عماد يوسف قدورة، "مسألة التغيير في السياسة الخارجية التركية المراجعات والاتجاهات"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات (ديسمبر 2015): ص. 5.

<sup>2</sup>. غاليا ليندنشتروس، "تركيا والتهديد من جانب الدولة الإسلامية هل سقط الرمز؟"، تر، أحمد كامل راوي (غازي عنتاب: دار ميسلون للنشر والطباعة والتوزيع، 2017)، ص. 197.

<sup>3</sup>. شالوم بروم، "إسرائيل والدولة الإسلامية"، تر، أحمد كامل راوي (غازي عنتاب: دار ميسلون للنشر والطباعة والتوزيع، 2017)، ص. 203.

<sup>4</sup>. أودي ليكل وآخرون، "التحديات الإستراتيجية الأمنية الراهنة لإسرائيل"، في العقيدة الأمنية الإسرائيلية وحروب إسرائيل في العقد الأخير، المحرر: أحمد خليفة، ط 1 (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2015)، ص. 66.

المحتملة على الأردن لإشتراك حدودها مع إسرائيل، والتي تعد بؤرة توتر مقلقة بالنسبة لها منذ بداية الربيع العربي لكونه يحتضن عددا كبيرا من اللاجئين السوريين، مما قد يؤدي إلى تأييد مجموعات منهم لتنظيم الدولة أو تحول الأردن لقاعدة نشاط لعناصره.<sup>1</sup>

إن تراجع وضعف الأطر السياسية يصاحبه تراجع التهديدات الأمنية التقليدية، ما يعد أمرا إيجابيا بالنسبة لميزان الأمن الإسرائيلي الإستراتيجي، نتيجة الحرب السورية وإستنزاف جيشها النظامي لقدراته بالإضافة إلى الإتفاق الدولي لتفكيك ترسانة الأسد من الأسلحة الكيماوية، كما يعد عدم الإستقرار في سوريا وإستمراره تحديا لأمن إسرائيل.<sup>2</sup> وهو تصور متبادل بين إسرائيل وتركيا بإعتبارهما اللإستقرار في سوريا تهديدا أمنيا إلى حد كبير، خاصة وأن نظام الأسد تربطه علاقات وطيدة مع النظام الإيراني، ما يفسر إلتقاء وجهة نظر الطرفين إزاء تزايد النفوذ الإيراني الإقليمي وهيمنتها في العراق وسوريا.<sup>3</sup>

بعد فوز حزب العدالة والتنمية في الإنتخابات البرلمانية في نوفمبر 2015م، قامت حكومته بإعادة تقييم الأولويات الخارجية والأمنية لتركيا، بإنتهاج سياسة تدخلية أمنية وعسكرية بالتنسيق والتعاون مع الحلفاء وقوى دولية وإقليمية.<sup>4</sup> تركزت السياسة التركية الأمنية بالأساس على إقامة منطقة آمنة والتي طرحت فكرتها لأول مرة عام 2014م، وأعدت طرحها عقب إعلان ترامب سحب القوات الأمريكية، وهي تهدف من أجل ذلك إلى إستخدام الأراضي الواقعة ضمن المناطق الآمنة لإعادة توطين حوالي 3,5 مليون لاجئ سوري يتواجدون في تركيا، ومنح أنقرة نفوذا أكبر وإعادة الإعتبار لدورها على نظام الأسد.<sup>5</sup>

أبدت إسرائيل مخاوفها في ظل تمدد تنظيم الدولة ومن تداعيات التيارات الجهادية على الواقع الإستراتيجي لأمنها، حيث قامت إسرائيل منذ عام 2015م بشن ما لا يقل عن 100 ضربة ضد عناصر تنظيم الدولة الإسلامية في سيناء الذي كشف عن عدائه لإسرائيل. وفي هذا الصدد ساهمت

<sup>1</sup>. شلوم بروم، مرجع سابق، ص. 204.

<sup>2</sup>. أودي ديكل وآخرون، مرجع سابق، ص. 70.

<sup>3</sup>. Shira Efron, op. cit, p. 31.

<sup>4</sup>. عماد يوسف قدورة، مرجع سابق، ص. 11.

<sup>5</sup>. مايكل أيزنشتان، سونر جاغابتاي، "منطقة آمنة تركية في سوريا الأفق والتداعيات على السياسة"، معهد واشنطن

<https://www.washingtoninstitute.org>.

لسياسات الشرق الأدنى (مارس 2019).

إسرائيل في تعزيز إستقرار النظام المصري، كما إتجهت إلى إحداث تعديلات مؤقتة على الترتيبات الأمنية، وبالرغم من أن سيناء تمثل معضلة بالنسبة لإسرائيل وأمنها إلا أن مساندة إسرائيل لمصر لا تلغي المفهوم الأمني الأساسي الذي تستند إليه إتفاقية كامب ديفيد والملحق العسكري، بكونها حاجزا ضد أي أعمال عدائية مستقبلية من مصر.<sup>1</sup>

إنطلاقا مما تقدم فإنه يمكن القول أن العلاقات التركية الإسرائيلية في جانبها العسكري الأمني إتقت في عديد النقاط المشتركة فيما يخص التهديدات الأمنية لكلا البلدين، كما أنهما تتقاسمان مصالح وأهداف أمنية مشتركة، وبالرغم من الخلافات السياسية والأمنية التي شهدتها أنقرة وتل أبيب، وتراجع النخبة العسكرية في تركيا التي تدعم تعزيز العلاقات التركية الإسرائيلية، لاسيما بعد أحداث الإنقلاب الذي شهدته تركيا في جويلية 2016م، إلا أنهما ستعملان للحفاظ عليها في ظل الأوضاع اللامستقرة والمتسمة بالتغير المستمر في بيئتهما الإقليمية الشرق أوسطية.

### المطلب الثالث: القطاع الإقتصادي

تطورت العلاقات الإقتصادية التركية الإسرائيلية منذ إقرار أنقرة بتل أبيب، نظرا لوجود عوامل التقارب بينهما، فقد جاء في تصريح لوزير التجارة والإقتصاد التركي "جميل سعيد بارلاس" في حديثه لمراسل وكالة بالكور اليهودية في فيفري 1949م: "إن كلا من تركيا وإسرائيل تُتم إحداهما الأخرى، من وجهة النظر التجارية فبينما تستورد تركيا من إسرائيل المنتجات الصناعية على نطاق واسع، فإن إسرائيل تكون مهمتها إستيراد المواد الخام على الأخص من تركيا"<sup>2</sup>. لذلك فإن إسرائيل و تركيا كانت لهما رؤية مشتركة بتطوير العلاقات في هذا المجال، فإسرائيل تدرك بأن تركيا تعد سوقا طبيعية لها وبإمكانها إقامة تكامل إقتصادي بإستيراد مواد أولية وتصدير منتجات مصنعة، وقد عرف القطاع الإقتصادي تطورا عقب تبادل السفراء عام 1950م.<sup>3</sup>

عقد الطرفان إتفاقية تجارية في جويلية 1950م والتي تعد الأولى رسميا بينهما، كما وقعا إتفاقية للنقل الجوي عام 1951م، والتي أفضت عن تشكيل هيئة تنشيط السياحة بين البلدين عام 1950م. أدى

<sup>1</sup>. شلومو سامي، "المعضلة الإسرائيلية في سيناء"، تر، جيش الدفاع الإسرائيلي، معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى (أفريل 2018).  
<https://www.washingtoninstitute.org>.

<sup>2</sup>. عوني الرحمان السبعوي، مرجع سابق، ص. ص. 21-22.

<sup>3</sup>. رائد مصباح أبو داير، "إستراتيجية تركيا شرق أوسطية ودوليا في ضوء علاقتها بإسرائيل 2000-2011"، ط1 (بيروت: باحث للدراسات الفلسطينية والإستراتيجية، 2013)، ص. 88.

ذلك إلى زيادة التبادل التجاري من 4,65 مليون دولار عام 1952م، لتصل إلى ما يعادل 23,2 مليون دولار عام 1953م<sup>1</sup>. ترى تركيا أن إقامة تحالف إقتصادي مع إسرائيل لكونها ستفتح لها فرصا جديدة بتدفق رأس المال والسياحة والمياه وإقامة منطقة تجارة حرة، إلى جانب ذلك كانت تسعى للحصول على دعم اللوبي اليهودي في الولايات المتحدة وأوروبا لدعمها بخصوص إجراءات إنضمامها إلى الإتحاد الأوروبي<sup>2</sup>. وقد شهدت فترة الستينات تطور التبادل التجاري بين أنقرة وتل أبيب، حيث وصلت قيمة الصادرات الإسرائيلية إلى تركيا 8,9 مليون دولار عام 1960م، وبلغت قيمة الواردات الإسرائيلية من تركيا 7,7 مليون دولار<sup>3</sup>. كما عقد الطرفان إتفاقية تبادل تجاري بلغت قيمتها نحو 30 مليون دولار، ثم أبرمت أنقرة وتل أبيب إتفاقية أخرى سنة 1967م وشاركت فيما بعد إسرائيل في معرض أزمير الدولي، وفي 1969م تم توقيع إتفاقية أخرى شملت السياحة والإستيراد<sup>4</sup>.

إنتكست علاقات التبادل التجاري بين الطرفين خلال فترة السبعينات بسبب الصراع العربي الإسرائيلي وحرب 1973م، والتي إتخذت فيها تركيا موقفا بعدم السماح لحليفيتها تل أبيب والولايات المتحدة الأمريكية إستخدام مجالها الجوي وقاعدتها العسكرية لإيصال الدعم العسكري لإسرائيل. ويرجع سبب ذلك لموازنة علاقاتها مع العرب والحفاظ على أمنها الطاقوي والقومي، وإلتزمت الحياد في الحروب العربية الإسرائيلية<sup>5</sup>. أفضى هذا الموقف الرسمي لتركيا الى تباعد المسافة بينهما، رغم ما جاء في إتفاقية التعاون بين الطرفين في القطاعات السياسية والعسكرية الأمنية والإقتصادية والتي شملت: ترقية العلاقات الدبلوماسية بينهما إلى مستوى السفارة، وتقديم تركيا الدعم لإسرائيل لقبولها في حلف الناتو. في مقابل ذلك تساعد إسرائيل تركيا الحصول على مساعدات إقتصادية أمريكية، إضافة إلى ذلك، ضرورة إيجاد سبل نقل النفط من إيران إلى البحر الأبيض المتوسط عبر تركيا بواسطة

1. رنا عبد العزيز خماش، مرجع سابق، ص. ص. 25-26.

2. جليل عمر علي، مرجع سابق، ص. 156.

3. محسن صالح، مرجع سابق، ص. 23.

4. أحمد خالد الزعتري، مرجع سابق، ص. 27.

5. مصطفى اللباد، تركيا وإسرائيل واقع العلاقات وآفاقها وتداعياتها على القضية الفلسطينية والوطن العربي"، في **العرب وتركيا: تحديات الحاضر ورهانات المستقبل**، المحرر: محمد نور الدين، ط 1 (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012)، ص. 704.



أنبوب النفط الإسرائيلي الممتد من ميناء إيلات بالبحر الأحمر إلى ميناء عسقلان على البحر الأبيض المتوسط.<sup>1</sup>

في سياق أزمة النفط إتجهت تركيا إلى تقليص إتمادها على إسرائيل في عقد الثمانينات ليصل حجم الصادرات التركية إلى إسرائيل في سنة 1981م إلى 0,4%، في حين بلغ حجم صادراتها تجاه دول الشرق الأوسط 40,3% نحو ليبيا وإيران والسعودية كشركاء إقتصاديين رئيسيين لتركيا في المنطقة.<sup>2</sup>

في نفس الوقت لم تقم بالتخلي عن علاقاتها الإقتصادية بإسرائيل لتوازن علاقاتها مع الدول العربية، وقد انعكس ذلك في ازدياد حجم التبادل التجاري بين البلدين ليصل إلى 90,635 مليون دولار بين سنتي 1987 و1988م، كما تزايد عدد الشركات الإسرائيلية المستثمرة في تركيا ليصل عددها تسع شركات سنة 1988م ويبلغ حجم استثماراتها 1,124 مليار ليرة تركية.<sup>3</sup>

في بداية التسعينات شهدت العلاقات التركية الإسرائيلية تغيرا واضحا، توج بعقد شراكة إستراتيجية عام 1993 تضم السياحة والتعاون الإقتصادي والتبادل العلمي، ليعقبها عقد عدد من الإتفاقيات الإقتصادية ومعاهدة الإستثمار الثنائية عام 1998م استكمالاً للتحالف الإستراتيجي العسكري الأمني بين الطرفين هذا من جهة<sup>4</sup>. ومن ناحية أخرى، فإن التحولات الجيوسياسية التي شهدتها النظام العالمي التي أضعفت النظام الإقليمي العربي ودفعت بدوله نحو محادثات سلام مع إسرائيل، وتوفيرها لمهندسي التحالف التركي الإسرائيلي ( المؤسسة العسكرية لتركيا) المظلة السياسية للحماية من الإنتقادات الموجهة للحكومة التركية من قبل الرأي العام التركي والعالم العربي.<sup>5</sup> حرصت الدولتين في هاته الفترة على توطيد العلاقات الإقتصادية، التي إزدهرت وبلغت مداها عام 1996م عندما قام

<sup>1</sup>. محمود محارب، "إسرائيل وتركيا والدول العربية"، مرجع سابق، ص. 732.

<sup>2</sup>. Burcu Gültekin Punsmann, "Turkey-Israel: Towards a Decoupling between Economics and Politics", **Economic Policy Research Foundation of Turkey**, n° 48 (August 2011), pp. 1-4.

<sup>3</sup>. أحمد خالد الزعتري، مرجع سابق، ص. 28.

<sup>4</sup>. Daniela Huber, Nathalie Tocci, op. cit, p. 10.

<sup>5</sup>. هايننس كرامر، "تركيا المتغيرة تبحث عن ثوب جديد"، تر، فاضل جتكر، ط1 (الرياض: مكتبة العبيكان، 2001)، ص. ص. 204-205.

الرئيس التركي "سليمان ديميريل" بزيارة إسرائيل كأول رئيس دولة لتركيا يقوم بذلك، وعقبها تم تبادل زيارات رفيعة المستوى في هذه المرحلة لإستكمال تعزيز وتسهيل التبادل التجاري.<sup>1</sup>

وفي هذا الصدد، سعت تركيا إلى تجنب تفاقم المشكلة الإقتصادية التي واجهتها بسبب عملياتها العسكرية ضد عناصر حزب العمال الكردستاني الذي كلفها ما بين (7-8) مليار دولار، إلى جانب خسارتها جراء حصار العراق نحو 30 مليار دولار، وتزايد الدين الخارجي لتركيا الذي بلغ نحو 93 مليار دولار عام 1996، بالإضافة إلى تزايد نسبة البطالة والتضخم بنسبة 2,10% وعليه فإنها وجدت في بناء علاقات إقتصادية مع إسرائيل مدخلا لها يساعد في حل أزمتها الإقتصادية ويذلل العقبات للإندماج للإتحاد الأوروبي.<sup>2</sup>

ويمكن القول أن الإتفاقيات الإقتصادية التجارية والإستثمارات بين أنقرة وتل أبيب، أتاحت لتركيا المجال بمنحها فرصة التعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية، وأصبح بإمكانها أن تلج المؤسسات المالية والأسواق العالمية، يضاف إلى ذلك أن اللوبي اليهودي في أمريكا حقق فوائد لتركيا وحسن من صورتها. يؤيد الأتراك التعاون مع إسرائيل مشددين على أهمية المصالح الإقتصادية وهو ما عبر عنه أستاذ العلاقات الدولية "حسن قوني" hassan kony بقوله: "إن حزام الأمن الخارجي الذي ذكره بن غوريون هو هذا يمكن أن يكونوا أعداء، لكن يجب عدم تحويل غير العرب إلى أعداء...".<sup>3</sup>

من جهتها فإن إسرائيل تعتبر تركيا مصدرا مهما للمياه بالنسبة لها، فتركيا تزخر بأنهار ينبع معظمها داخليا، حيث ينبع منها ويجري عبرها نهر دجلة ب 523 كلم ليصل للحدود العراقية، ونهر الفرات بـ 971 كلم ليصل الحدود السورية، أي أنه ما يقارب 88% من مياه الفرات و87% من مياه دجلة تقع في جغرافية الأراضي التركية والتي تمثل 28% (53 مليارم<sup>3</sup>) من مجموع المياه السطحية ويقدر تدفق المياه من أنهار تركيا الوطنية والدولية كنهري دجلة والفرات 186 مليار م<sup>3</sup> سنويا<sup>4</sup>. وعليه قامت إسرائيل بعقد إتفاقيات ومشاريع لتحقيق أمنها المائي، ومنها مشروع أنابيب السلام الذي نشأت

<sup>1</sup>. Pemra Hazbay, "Political Troubles between Turkey and Israel?", The Washington Institute (May 2004).  
https://www.washingtoninstitute.org.

<sup>2</sup>. عوني عبد الرحمان السبعواوي، "تركيا والكيان الصهيوني ميادين الشراكة الإستراتيجية"، الفكر السياسي 15 (2001): ص. 156.

<sup>3</sup>. محمد نور الدين، "تركيا في الزمن المتحول: قلق الهوية وصراع الخبرات"، ط1 (بيروت: رياض الريس للكتب والنشر، 1997)، ص. 265.

<sup>4</sup>. عماد الضميري، مرجع سابق، ص. 42.

فكرته عام 1986 ويحوي في طياته خطة إقتصادية سياسية بعيدة المدى، تتمثل في نقل وبيع المياه للدول العربية، وإمداد إسرائيل أيضا بالمياه، إذ سعت تركيا من خلاله تطوير علاقات التعاون الإقتصادي بين دول الشرق الأوسط<sup>1</sup>. يضاف إلى جملة المشاريع والتي تشمل سلسلة من سدود المياه أطلقت عليها تركيا مشروع (غاب GAP) والتي تعني مشروع شرق الأناضول الذي يوازي سوريا والعراق عبر حدودهما<sup>2</sup>.

ولأن المياه على قدر من الأهمية والحساسية ويمكنها أن تخلق صراعات بينية وإقليمية حولها<sup>3</sup>. "وقد تسن البلدان تشريعات للمياه لإعتبارها من الأصول الوطنية، إلا أن هذا المورد في حقيقته يعبر الحدود السياسية، دون الحاجة إلى جواز سفر، في صورة أنهار وبحيرات ومستودعات للمياه الجوفية....، ولا شك في أن إدارة ذلك الترابط هو أحد التحديات الكبرى التي تواجه المجتمع الدولي"<sup>4</sup>. فإن تركيا ودول الجوار سوريا والعراق شهدت توترات بينها بسبب نهري دجلة والفرات والمشاريع المائية التي أقامتها تركيا بخصوصهما، كما تمثل تهديدات بالنسبة للعراق وسوريا بإستخدامها كورقة ضغط ومقايضة الماء بالنفط<sup>5</sup>.

بدأت ملامح العلاقات التركية الإسرائيلية بالتغير بالتوازي مع الديناميكيات التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط، إلا أن ذلك لم يمنع من إزدهار التجارة بين أنقرة وتل أبيب، والتي عرفت إنتعاشا عقب الإصلاحات الإقتصادية للحزب الحاكم منذ عام 2002م بحيث أنشأ رجال الأعمال الإسرائيليون مصانع وشركات في تركيا وزاد حجم التبادل التجاري ليصل إلى 3,4 مليار دولار عام 2008م<sup>6</sup>.

<sup>1</sup>. أحمد إسماعيل، "التطورات المعاصرة في العلاقات التركية الإسرائيلية"، مجلة آداب المستنصرية 55 (2010): ص.9.

<sup>2</sup>. عوني عبد الرحمان السبعوي، مرجع سابق، ص. 159.

<sup>3</sup>. عقيل سعيد سحفوظ، "سوريا وتركيا الواقع الراهن وإحتمالات المستقبل" (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2009)، ص. 282.

<sup>4</sup>. تقرير التنمية البشرية للعام، "ما هو أبعد من الندرة: القوى والفقير وأزمة المياه العالمية" (نيويورك: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2006)، ص. 203.

<sup>5</sup>. عقيل سعيد سحفوظ، مرجع سابق، ص. 282.

<sup>6</sup>. صداح أحمد الحباشة، "العلاقات التركية الإسرائيلية منذ وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة 2002-2010"، دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية 3 (2011): ص. 786.

ولأن إتفاقيات التعاون الإستراتيجي التي تم توقيعها عام 1996م خلقت مجالا مزدهرا للوبيات الأعمال للضغط من أجل تعزيز روابط أقوى في كافة المجالات، فقد كشفت صحيفة هاريتس الإسرائيلية معدلات التعاون والتجارة بين تركيا وإسرائيل التي قدرت بـ 19,5% خلال عام 2002م. وأوضحت الأهمية الإستراتيجية لتركيا نظرا لقربها من سوريا، وكذلك لعلاقتها مع العالم الإسلامي وبأنها تعد شريكا تجاريا مهما لإسرائيل، إضافة إلى إمكانية إنضمامها إلى الإتحاد الأوروبي.<sup>1</sup>

يعد مجال الطاقة أحد المشاريع التي تحرص تركيا وإسرائيل على تطويرها، فالطاقة تعد ذات أهمية إستراتيجية إذ تعتبر تركيا البلد التاسع المستورد للغاز الطبيعي في العالم، و17 ضمن قائمة الدول المستوردة للنفط. وبالتالي فإن تركيا مهددة في أمنها الطاقوي، ولذلك عملت أنقرة على بلورة إستراتيجية للتخفيف من تحديات الطاقة والسياسة الخارجية التي كانت تواجهها، مثل الحرب الروسية الجورجية في أوت 2008م، والمشاكل التي واجهتها أذربيجان، وجهود تركيا لتعميق التعاون في مجال الطاقة مع إيران في ظل أزمته النووية، ولمواجهة هذه التحديات كان أمامها تبني دبلوماسية إستباقية جديدة، في مجال الطاقة تتماشى أكثر مع مصالحها الخاصة بدلا من الإلتزام الصارم بمتطلبات تحالفاتها التقليدية.<sup>2</sup>

خلال الفترة التي سبقت توتر العلاقات بين البلدين هيا الطرفان الشروط للتعاون على صعيد الطاقة، فتركيا تعتبر ممرا للنفط والغاز للعديد من المصادر: روسيا، بحر قزوين، إيران، العراق إلى أوروبا وإسرائيل. تم توقيع إتفاقية بمد أنابيب النفط من ميناء جيهان التركي، على البحر المتوسط إلى إسرائيل لنقل النفط والغاز الطبيعي، إضافة إلى توقيع وزراء الطاقة للبلدين إتفاقا في ديسمبر 2006م بهدف نقل الغاز الطبيعي والنفط إلى ميناء عسقلان ومنه عبر خط أنابيب قائم إلى إيلاط ومن ثم إلى أسواق شرق آسيا والهند (أنظر ملحق رقم 09).<sup>3</sup>

كما تم توقيع إتفاقية للتعاون في مجال الطاقة، وقعها وزير الطاقة التركي "حلمي غولي" ووزير البنية التحتية الإسرائيلي "بنيامين بن أليعازر" في أكتوبر 2007م، ويوليها الطرفان أهمية إذ يرى وزير

<sup>1</sup>. رنا عبد العزيز خماش، مرجع سابق، ص. 49.

<sup>2</sup>. Tuncay Babali, "Regional Energy Equations and Turkish Foreign Policy: The Middle East and the CIS", *Insight Turkey*, vol. 12, n° 3 (2010), pp. 158.

<sup>3</sup>. نزار عبد القادر، "العلاقات التركية الإسرائيلية بين التحالف الإستراتيجي والقطيعة"، *مجلة الدفاع الوطني* 74 (أكتوبر 2010).

البنية التحتية الإسرائيلي أن العلاقات مع تركيا مهمة جدا على جميع المستويات وصرح: "نحن نريد التعاون في مشاريع مشتركة مثل هذه، وربما يتطور المشروع لاحقا ليتكون من ثلاث أنابيب، واحد للنفط وآخر للغاز وثالث للمياه". ويعد هذا الإتفاق (خط جيهان) من أبرز التطورات الإقتصادية بين البلدين في عام 2008م.<sup>1</sup>

أُكتشف حقل الغاز الطبيعي "ليفياثان" في ديسمبر 2010م الذي غير آفاق الطاقة في إسرائيل لتصبح دولة منتجة للطاقة مع إمكانية التصدير، يؤكد الخبراء أن حقول الغاز في إسرائيل يمكن أن تدر عائدات تبلغ حوالي 270 مليار دولار، وبسبب الموقع الجيوإستراتيجي لإسرائيل فإن أمامها خيارات قليلة متاحة بشكل واقعي للتصدير، منها الأردن، مصر، وأيضا بناء خط أنابيب تحت البحر باتجاه أوروبا عبر قبرص واليونان، غير أن من بين هاته الخيارات يعد الطريق التركي قادرا على البقاء تقنيا ومجزيا من الناحية المالية، إذ تعد تركيا واحدة من أكبر أسواق إستهلاك الغاز في العالم، ومن جهتها أبدت تركيا إهتماما بالغاز الطبيعي لإسرائيل (أنظر ملحق رقم 10).<sup>2</sup>

يُظهر مجال الطاقة ومشاريع الأنابيب مدى الترابط الكبير بين سياسات الغاز الطبيعي والقضايا الجيوإستراتيجية داخل منطقة الشرق الأوسط.<sup>3</sup> ففي أعقاب إسقاطها للطائرة الروسية على الحدود التركية السورية عام 2015م، فرضت موسكو سلسلة من العقوبات الإقتصادية على تركيا من بينها إيقاف المفاوضات حول خط "أنابيب ستريم التركي" المصمم لتزويد كل من الأسواق التركية والأوروبية.<sup>4</sup> خلال فترة قطع العلاقات بين الطرفين التركي والإسرائيلي عام 2010م، وإلى غاية إعادة تطبيعها في عام 2016م خضعت خريطة الطاقة الإقليمية لتغييرات هامة، كانت بدايتها باكتشافات الغاز الطبيعي في شرق البحر المتوسط. تبعا لذلك، أبدت تركيا نيتها تنويع مصادرها الطاقوية للحد من الإعتماد على مورد وحيد للطاقة وبدأت مفاوضات مع إسرائيل بشأن تنفيذ مشروع مشترك لبناء خط أنابيب للغاز تحت سطح البحر بطول 292 ميل، يهدف إلى تصدير الغاز من حقل ليفياثان إلى جيهان ونقله إلى الأسواق الأوروبية، وإذا تم توقيعه سيوفر حوالي 16 مليار ممن الغاز

<sup>1</sup>. محسن صالح، محررا، "التقرير الإستراتيجي الفلسطيني 2008"، ط 1 (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والإستشارات، 2008)، ص. 212.

<sup>2</sup>. Gabriel Mitchell, "The risks and rewards of Israeli-Turkish energy cooperation", **The Israeli Institute for Regional Foreign Policies** (January 2017), pp. 1-6.

<sup>3</sup>. Guzel Nurieva, "Natural Gas Factor in Israel-Turkey Russia "Energy Triangle", **Turkish Journal of Middle Eastern Studies**, vol.4, n°.1 (2017), p. 119.

<sup>4</sup>. Gabriel Mitchell, op. cit, p 4.

سنويا. وسيساهم في تطبيع العلاقات السياسية وتعزيز المزيد من التعاون الإقتصادي بين الدولتين، وإذا تم تنفيذ مشروع خط أنابيب البحر فإنه سيؤثر على توازن القوى السياسية في الشرق الأوسط.<sup>1</sup>

وبحلول أبريل 2017 قام وفد من إسرائيل برئاسة "يافابي آري" Yavabi Ari رئيس قسم الشؤون الإقتصادية بوزارة الخارجية، بزيارة أنقرة لمزيد من التعاون الإقتصادي بين بلدانهم، وأوضح "إيتان نائيه" Eitan Na'eh السفير الإسرائيلي الجديد في تركيا، أن الدولتان بدأتا تطبيع علاقاتهما وإعادة تحديد مصالحهما المشتركة، وبالنسبة لإسرائيل: "الطاقة قضية لن يتم حلها بالكلمات فقط". وحسب تصريح السفير الإسرائيلي يُعتبر مجال الطاقة بمثابة قاطرة ومحفزا للعلاقات وإزدهارها، وضمن خيارات إسرائيل لتصدير الغاز تعد تركيا خيارا جيدا لها، وأعلن وزير الطاقة "يوخال شتاينيتز" Yuval Steinitz عزم الطرفين توقيع إتفاق حول بناء خط أنابيب Agas إلى الإتحاد الأوروبي بحلول عام 2018م، ومن الواضح أن إسرائيل ترى بأن التعاون الطاقوي مع تركيا أمر حيوي لهما وللولايات المتحدة من أجل إحتواء نفوذ إيران في المنطقة، لاسيما بعد مشاركتها النشطة في الحرب السورية.<sup>2</sup>

مما تقدم نخلص القول، إلى أن العلاقات السياسية التركية الإسرائيلية تأثرت بشكل واضح بمتغيرات البيئة الإقليمية والدولية، إذ بدأ التوتر بينهما بسبب حادثة أسطول الحرية. وفي ظل إستمرار التحولات الجيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط التي ادت إلى إحداث تغييرات في توازنات وتحالفات القوى الإقليمية والدولية، مشكلة تهديدا أمنيا لإستقرار دول المنطقة. فموجة التغييرات المطالبة بالتغيير أظهرت مدى ترابط المصالح القومية لتركيا وإسرائيل بالولايات المتحدة الأمريكية بالرغم من التباين في مواقف وسياسيات الأطراف الثلاثة. كما كانت متغيرا لإستعادة روسيا لحضورها على الساحة الدولية وإيلاءها إهتماما بقضايا المنطقة لاسميا الشأن السوري. في حين شكلت هاته التحولات تهديدا أمنيا للإتحاد الأوروبي الذي إعتبر تركيا حاجزا أمام إنتقائه المباشر بالإضطرابات وتدفق المهاجرين واللاجئين من دول الشرق الأوسط، ولكونها ممرا آمنا لإمدادات الطاقة إليه، وبارغم من ذلك فإنه لازال يمارس سياسية إقصائية فيما يخص ملف إنضمامها إليه. بينما لم يتمكن من التأثير في سياسات إسرائيل المترتبة بقضايا المنطقة، غير أن ذلك لم يقف عائقا أمام إعتبارها شريكا مميزا في الإتحاد مع بقاء إنتقاء، والإتفاق على المصالح الإستراتيجية والسياسية والأمنية بين الإتحاد الأوروبي وتركيا وإسرائيل.

<sup>1</sup>. Guzel Nurieva, op. cit, p. 120.

<sup>2</sup>. Ilksoy Aslim, "Energy Sources in the Eastern Mediterranean: Contributor to Solve the Problems in Cyprus, Turkey, and Israel Triangle?", *Athens Journal of Mediterranean Studies*, vol. 4, n° 1 (January 2018), p. 42.

إضافة إلى ما سبق، فإن العلاقات العسكرية الأمنية- الإقتصادية بين البلدين شهدت تجاذبات في شقها الأمني بعد إلغاء تركيا لإتفاقيات ومناورات عسكرية تربطها بإسرائيل بعد الإعتداء الإسرائيلي على سفينة مرمرة. فإن الملاحظ بأن الطرفين عرفا تنسيقاً أمنياً بسبب تداعيات الأزمة السورية التي تزايد فيها النفوذ الإيراني إلى جانب بروز وتمدد تنظيم الدولة الإسلامية وهو ما جعلها أكثر إلتقاءً. في المقابل فإن اجانب الإقتصادي لم يتأثر بشكل كبير، ويرجع السبب إلى حاجة البلدين لوجود مدخل لإستمرار العلاقات بينهما في ظل بيئة إقليمية غير مستقرة.



**الفصل الرابع**  
**آفاق العلاقات التركية الإسرائيلية**



## الفصل الرابع: آفاق العلاقات التركية الإسرائيلية

شهدت العلاقات التركية الإسرائيلية تطورات اتسمت بالتوتر بسبب حادثة أسطول الحرية (مافي مرمرة)، وما تبعها من تداعيات زادت حداثتها بعد التحولات الجيوسياسية التي مست منطقة الشرق الأوسط أواخر العام 2010م. والتي ساهمت في خلق بيئة إقليمية ودولية غير مستقرة للبلدين. وعليه سيتناول الفصل أبرز التحديات التي تواجه كلا الطرفين، وكذلك تتبع مسار العلاقات التركية الإسرائيلية من خلال عدد من السيناريوهات.

## المبحث الأول: تحديات العلاقات التركية الإسرائيلية

مثلت العلاقات التركية الإسرائيلية لعقود من الزمن إحدى أبرز التحالفات القائمة في منطقة الشرق الأوسط، بالرغم من الاختلاف الإثني الديني للطرفين، والتي تعززت بدعم النخبة الكمالية الحاكمة في تركيا رغبة منها لكسب تأييد اللوبي الصهيوني والإصطفاف في المحور الغربي، بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية في فترة الحرب الباردة، وقد توجت العلاقات الثنائية للبلدين بتوقيع الإتفاقية الإستراتيجية عام 1998م.

وفي ظل التغييرات التي شهدتها البيئة الإقليمية والدولية، عرفت العلاقات الثنائية بين البلدين تراجعاً نتيجة السياسات المنتهجة من كلا الطرفين تجاه قضايا المنطقة، وتغيير النخبة الحاكمة في تركيا التي تحمل رؤية مغايرة لمبادئ العلمانية الأتاتورية، الأمر الذي أفضى إلى تشكل كوابح ومعوقات أدت إلى زيادة الهوة والشرخ بين الطرفين.

## المطلب الأول: التحديات الداخلية

عرفت الجمهورية التركية منذ نشأتها عام 1923م بقيادة "مصطفى كمال أتاتورك" مشروعاً تحديثياً في ظل دولة الحزب الواحد الذي إعتد وقفتاً لتنفيذه على القومية والعلمانية كنظام للدولة ومؤسسة الجيش<sup>1</sup>. كما ساعدها إلتزامها الحياد في فترة الحرب العالمية الثانية الحفاظ على حدودها التي تشكل الجمهورية التركية والمُعترف بها في معاهدة لوزان جويلية 1923م<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> كرم أوكتم، "تركيا الأمة الغاضبة"، تر: مصطفى مجدي الجمال، ط 1 (القاهرة: مكتب سطور للنشر، 2011)، ص.70.

<sup>2</sup> محمد نور الدين، "تركيا الجمهورية الحائرة"، مرجع سابق، ص. 208.

وقد سعت النخبة الكمالية الحاكمة إلى بناء دولة وطنية تركية جديدة تقوم بوضوح على القومية التركية ومجموعة من القيم الوطنية، التي تحل محل قيم الإمبراطورية العثمانية المتعددة الأنتيات والأديان والإسلامية التوجه<sup>1</sup>. ولتجسيد مشروعه التحديثي قام "مصطفى أتاتورك" بإستخدام الجيش كركيزة ضاغطة لتحقيق سلطته الديكتاتورية وترسيخ وحماية مشروعه وجاء في تصريح له: "الآن تبدأ الحرب الحقيقية" كدلالة نحو القيام بإصلاحات سياسية داخل البلاد في الفترة (1923-1938م) تم فيها إلغاء الخلافة العثمانية، والإطاحة بالمعارضين وإقصائهم وتصيب الجيش حارسا للنظام الكمالي<sup>2</sup>.

أدت السياسات المنتهجة من قبل النخبة الكمالية فيما بعد إلى بروز حالة من الإستقطاب السياسي وتساعد حدة الأزمات الداخلية والإنقلابات العسكرية، والتي كان أولها في ماي 1960م الذي أطاح برئيس الوزراء "عدنان مندريس"، بحجة المساس بعلمانية النظام السياسي وفتح المجال لحرية الممارسة الشعائر الدينية الإسلامية<sup>3</sup>. وخلال فترة الثمانينات وبعد سياسات الإنفتاح التي إنتهجها "تورغوت أوزال" في الجانب الإقتصادي، برزت مجموعة رجال أعمال من الأناضول ذوو توجه إسلامي والتي نافست مجموعات رجال الأعمال الموالية للنظام العلماني وقامت بتعزيز علاقاتها بالعالم الإسلامي<sup>4</sup>.

وبالرغم من أن تسلم تورغوت أوزال السلطة جاء بعد الإنقلاب العسكري عام 1980م، نتيجة الظروف الداخلية التي واجهتها تركيا خلال العقود السابقة فإن فترة توليه زمام الأمور، وبحسب العديد من المصادر الغربية أعتبرت مرحلة فاصلة على المستوى الداخلي والخارجي، من خلال ما قدمه من أطروحاته الفكرية والسياسية بإنفتاح تركيا على الخارج، وفسح المجال للتعددية السياسية والفكرية والثقافية في الداخل<sup>5</sup>. كما عرفت تراجع للعلاقات التركية الإسرائيلية وتخفيض مستواها الدبلوماسي إلى مستوى رمزي بعد قرار تل أبيب ضم القدس الشرقية ولم تبد أنقرة أي نية في رفعها مجددا<sup>6</sup>.

<sup>1</sup>. غراهام فولر، مرجع سابق، ص. 43.

<sup>2</sup>. طارق عبد الجليل، "العسكر والدستور في تركيا من القبضة الحديدية إلى دستور بلا عسكر"، ط 1 (القاهرة: دار نهضة مصر للنشر، 2013)، ص. 38.

<sup>3</sup>. دلشاد محمود صالح بابلا، "دور المؤسسة العسكرية التركية في السياسة الداخلية 1980-2002" (السليمانية: مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية، 2012)، ص. ص. 87-88.

<sup>4</sup>. حاقان يافوز، مرجع سابق، ص. 56.

<sup>5</sup>. أيمن يوسف، مرجع سابق، ص. 92.

<sup>6</sup>. Shira Efron, op. cit, p. 6.

خلال فترة التسعينات عادت تركيا إلى توثيق علاقاتها بإسرائيل إذ تعد المرحلة التي تولت فيها "تانسو تشلر" رئاسة الوزراء مرحلة التقارب الإستراتيجي بين الطرفين في مجالات التعاون العسكري والأمني بتوقيع الإتفاقية العسكرية سنة 1996م، وتعتبر التحديات الأمنية التي تواجهها تركيا من أبرز العوامل التي جعلت من إسرائيل حليفا مثاليا والمتضمنة المشكلة الكردية، التوتر القائم مع سوريا وإستحالة تشكيل وإقامة نظام دفاع إقليمي مع العالم العربي<sup>1</sup>. يضاف إلى ذلك المشكلات الداخلية المتعلقة بالصراع الدائر بين التيارات الإسلامية الفاعلة والتيار العلماني متمثلا في المؤسسة العسكرية وعدد من الأحزاب التي تعتبر الأحزاب ذات التوجه الإسلامي خطرا يهدد النظام العلماني، لذا فإن إسرائيل بإعتبارها حليفا للغرب سيمكنها من تأكيد علمانية الدولة وطابعها الغربي، ويجعل من الصعوبة تغيير هذا الطابع من قبل أي حزب. ويبدو أن التيار العلماني سعى نحو توثيق العلاقات مع إسرائيل خلال مرحلة صراعه مع حزب الرفاه الإسلامي الذي تولى السلطة بقيادة رئيسه نجم الدين أربكان في يونيو 1996م.<sup>2</sup>

يعد عقد التسعينات عقدا شهد تصاعد مد الإسلام السياسي إلى السلطة في تركيا بفوز حزب الرفاه بقيادة "نجم الدين أربكان" الذي كان كرد فعل للأوضاع السياسية والإقتصادية التي مرت بها تركيا، كما شكل فوز الحزب نكسة لمبادئ الكمالية العلمانية التي تبنتها المؤسسة العسكرية، وسعت للحفاظ عليها بأن قامت بإخضاع الإسلاميين وأجبرت الحكومة الإئتلافية على الإستقالة فيما عرف بالإنقلاب الهادي، الذي تزامن مع توثيق العلاقات بإسرائيل بعقد إتفاقيات الشراكة الإستراتيجية.<sup>3</sup>

وقد إنعكس ذلك على البيئة الداخلية للنخبة السياسية التركية ذات الجذور الإسلامية، حيث هينئت لها الظروف السياسية إعادة فحص وصياغة مقاربتها وهندسة إستراتيجيتها بعد حسم العسكر الأمر بالإنقلاب، يضاف إلى ذلك قرارات قمة هلسنكي الأوروبية عام 1999م بشأن قبول تركيا كمرشح كامل العضوية في الإتحاد الأوروبي، بتخلي أنقرة عن إسباغ سياستها بالمتغير الأمني ضمن سياستها الخارجية إتجاه دول الجوار.<sup>4</sup>

<sup>1</sup>. Davout Han Aslan and others, op. cit, p. 15.

<sup>2</sup>. عماد الضميري، مرجع سابق، ص. 109.

<sup>3</sup>. Omer Taçpinar. op. cit, p. 9.

<sup>4</sup>. بولنت آراس، "التغيرات في التضاريس داخل تركيا وأثرها على السياسة الخارجية"، مجلة شرق نامة 7 (أكتوبر 2010): ص. 106.

تبعاً لما تقدم، سمحت هاته العوامل بتكوين طبقة برجوازية مسلمة براغماتية ومحافظة مستفيدة من المقاربة الأوزالية (تورغوت أوزال)، التي كان لها دور في بروز تيار إسلامي معتدل يحمل رؤية تقوم على بذل الجهود لإرساء أرضية صلبة توظف فيها تركيا موروثها التاريخي الحضاري وجغرافيتها، وفي هذا السياق يعد وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة عام 2002م، نقطة تحول في العلاقات التركية الإسرائيلية، بأن أضحت إسرائيل لا تحتل حيزاً مركزياً في سياسة تركيا الخارجية.<sup>1</sup>

منذ تأسيس الجمهورية التركية ظل المتغير الأمني يتربع أعلى سلم الأولويات في صناعة السياسة الداخلية والخارجية، والذي وقف عائقاً أمام بناء علاقات جيدة مع محيطها الجغرافي الشرق أوسطي، ودفع بها إلى بناء تحالفات مع إسرائيل والغرب، كما حال دون تمكن الأحزاب ذات الخلفية الإسلامية من ممارسة نشاطها. ولأن ممارسات النظام التركي الساعية لتغريب المجتمع وعلمنته تصادمت مع هوية الأمة، برز حزب العدالة والتنمية أواخر القرن الماضي في ظل التجاذبات والصراع بين التيار الإسلامي والعلمانية في تركيا، والذي إعتد في إستراتيجيته على الإصلاحات والإنضمام للإتحاد الأوروبي كورقة للحصول على شرعية ضمن الساحة الداخلية والدولية، تمكن من خلالها حسم الأمر لصالحه في إنتخابات عام 2002م التي أوصلته إلى السلطة.<sup>2</sup>

بتسلمه السلطة عمد الحزب إلى تجسيد إصلاحات شاملة (الإقتصادية، السياسية، الاجتماعية) وكان التغيير الدستوري ضمن أولوياته، لدعم الأسس الديمقراطية وفق معايير كوبنهاغن التي لا يمكن للنخبة العسكرية والعلمانية معارضتها بشكل صريح، تضمنت التعديلات الدستورية سبع حزم قانونية أطلق عليها "حزم قانونية للتوأمة مع الإتحاد الأوروبي"<sup>3</sup>. وقد مست التعديلات بنية المؤسسة العسكرية ومجلس الأمن القومي، بتحديد مهام كلا المؤسسات ونخبها وإخضاعها للمحاسبات وتقليص دورها السياسي، كما سمحت التعديلات برفع الدعاوى القضائية لمقاضاة العسكريين.<sup>4</sup>

مكنت التعديلات الدستورية من لجم نفوذ الجيش وتدخله في الشؤون السياسية وفسحت المجال أمام المزيد من الحرية والممارسة الديمقراطية، وإعادة هيكلة المؤسسات الرسمية للدولة، وقد عملت

<sup>1</sup>. غراهام فولر، مرجع سابق، ص. 167.

<sup>2</sup>. بولنت آراس، مرجع سابق، ص. 106.

<sup>3</sup>. طارق عبد الجليل، مرجع سابق، ص. 154.

<sup>4</sup>. معمر خولي، "الإصلاح الداخلي في تركيا"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات (جولية 2011): ص. 26.

حكومة حزب العدالة والتنمية على إحداث إصلاحات واسعة تضمنت تغيير النظام السياسي من برلماني إلى رئاسي والدافع حسبهم حل المشاكل البنيوية ضمن دستور 1982م، وتسهيل عملية إتخاذ القرار بالإضافة إلى سمة الإستقرار السياسي في النظام الرئاسي. وقد إعتبر الرئيس التركي "رجب طيب أردوغان" أن المضي للإنتقال إلى النظام الرئاسي يساهم في زيادة وتيرة نمو وتطوير الدولة، ويسرع عمليات الإتصال والتسيير بين مؤسسات الدولة، إذ جاء طرحه للإنتقال إلى النظام الرئاسي في كانون الثاني 2015م.<sup>1</sup>

وفي أبريل 2017م تم إجراء إستفتاء شعبي أقر إجراء تعديلات دستورية تسمح بالإنتقال إلى النظام الرئاسي وجملة من التغييرات، وعلى أساس ذلك تم إجراء إنتخابات رئاسية مبكرة في 24 جوان 2018م أفضت إلى فوز "رجب طيب أردوغان" بالرئاسة، وشكل حزبه أغلبية برلمانية إلى جانب حزب "الحركة القومية".<sup>2</sup>

وفي ذات السياق فإن التعديلات الدستورية وتغيير النظام إلى رئاسي، أظهرت تغيرا في علاقات تركيا الدولية وسياستها الخارجية، إذ برزت القوة الصلبة إلى جانب القوة الناعمة في دبلوماسيةها. حيث إتجهت إلى التدخل العسكري في سوريا، وإستهداف مواقع للحزب الكردستاني في شمال العراق وتضمنت تكثيف الزيارات الرئاسية على المستويين الإقليمي والدولي.<sup>3</sup>

أدت هاته الإجراءات التي إتخذتها حكومة حزب العدالة والتنمية إلى مزيد من التباين في السياسات والعلاقات بين أنقرة وثل أبيب، والتي كانت بدايتها بالحرب الإسرائيلية على لبنان في عام 2006م لتزيد حدة التوتر بينهما بالهجوم على قافلة المساعدات "مافي مرمرة"، وبذلك فإن سياسات تركيا وتوجهها نحو الشرق أدت إلى مزيد من التوتر والخلاف في علاقاتها مع إسرائيل. هذه الأخيرة

<sup>1</sup>. أحمد سلمان محمد، "النظام السياسي في تركيا من النظام البرلماني إلى النظام الرئاسي"، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية 26 (2018): ص. 8.

<sup>2</sup>. حمدي جليكباش، "تركيا تغييرات ببعض القوانين تمهيدا للإنتقال إلى النظام الرئاسي"، وكالة الأناضول: 4 جويلية 2018.

<https://aa.com.tr>

<sup>3</sup>. "إنعكاسات الإستفتاء على السياسة الخارجية التركية"، ترك برس، 16 ماي 2018.

<https://www.Turkpress.com/node>.

أبدت مخاوفاً من ذلك وعملت على المحافظة على علاقتها مع تركيا، بإعتبارها فاعلاً إقليمياً مهماً في ضوء الديناميات التي تشهدها الساحة الإقليمية والدولية لكلا الطرفين.<sup>1</sup>

فبالرغم من أن الحكومات المتعاقبة ونخبها لكلا البلدين كانت تدفع باتجاه تطوير العلاقات وإعتبارها ذات أهمية في مستويات عدة، جمعتهما أهداف مشتركة كالإصطفاف تحت المظلة الغربية لمواجهة الإتحاد السوفياتي وتهديداته، ووجودهما في بيئة إقليمية متغيرة معادية لكليهما<sup>2</sup>. ومع تغير التوازنات الداخلية في تركيا وإحداث تغييرات إستراتيجية وفقاً للمقاربة العثمانية الجديدة التي أعادت حضورها في الشرق الأوسط وقضاياها، فقد إعتبرت إسرائيل ذلك عائقاً أمام إستمرار تطور العلاقات مع أنقرة بنفس الوتيرة السابقة.<sup>3</sup>

تمثل تركيا وموقعها الجغرافي الفريد عاملاً مهماً بالنسبة لإسرائيل لفك عزلتها الإقليمية، كما ترى بأن علاقتها بدولة ذات غالبية مسلمة يضيف لها الشرعية كدولة معترف بها دولياً ومنبوذة في وسطها الجغرافي، ويبرز وزير الجيش الإسرائيلي أهمية تركيا الإستراتيجية "يهود باراك" عقب حادثة مرمرة بقوله: "إسرائيل وتركيا أمتان قويتان في منطقة الشرق الأوسط في كثير من النواحي، نحن على خلاف مع تركيا لكن علينا أن نكون عقلانيين، ولا نتصرف طبقاً للعواطف لتحقيق الإستقرار الإقليمي في المنطقة"<sup>4</sup>. تمكنت إسرائيل خلال العقود الماضية من إستغلال علاقاتها بتركيا لأجل تحقيق مصالحها، وكان سعيها الحثيث للحفاظ على أمنها القومي أحد أبرز المتغيرات التي جعلت إسرائيل توثق إرتباطها بأنقرة، إذ تمكنت من كسب قبول الحكومات التركية السابقة لأجل التجسس على الدول العربية المجاورة لها لتتمكن من ردعها دون أن تتمكن من رد الهجوم عليها لا سيما منها العراق وسوريا.<sup>5</sup>

يعد سعي إسرائيل لتعزيز نفوذها وفرض هيمنتها في المنطقة وتحقيق مكاسب إقتصادية مستفيدة من علاقاتها بأنقرة، ويمثل قطاع الطاقة وإستهلاكها، ومسارات مرورها مجالاً بارزاً بالنسبة لإسرائيل

<sup>1</sup>. أحمد الزعتري وآخرون، "الجمهورية التركية في المنظور السياسي الإسرائيلي"، ط 1 (إسطنبول: مركز رؤية للتنمية السياسية، 2016)، ص. 68.

<sup>2</sup>. Efraim Inbar, "The Deterioration in Israeli-Turkish Relations and its International Ramifications ", Mideast Security and Policy Studies , n°. 89 (February 2011), p.10 .

<sup>3</sup>. مصطفى اللباد، "السياسات الإقليمية لحزب العدالة والتنمية: خلفيات أيديولوجية أم مصالح وطنية؟"، مجلة شرق نامة 7 (أكتوبر 2010): ص. 119.

<sup>4</sup>. أحمد الزعتري وآخرون، مرجع سابق، ص. 60.

<sup>5</sup>. Efraim Inbar, "Regional Implications of the Israeli-Turkish Strategic Partnership", Middle East Review of International Affairs, vol. 5, n°. 2 (Summer 2001): p. 50.

لذا فإنها تجد في علاقاتها بتركيا مكسبا لها، لاسيما بعد إكتشافات الغاز في منطقة الشرق المتوسط والتي أعادت وفقها ترتيب وصياغة أولوياتها وعلاقاتها في المنطقة.<sup>1</sup>

ولأنها تبحث عن تأمين خطوط نقل الغاز فالأراضي التركية بالإضافة إلى القبرصية تعتبر طرقا آمنة بالنسبة لها من أي تهديد إرهابي، كما تعتبر السوق التركية المستوردة للغاز زبونا لها، إذ يُتوقع أن تستورد تركيا 40% من إحتياجاتها للغاز من إسرائيل حتى العام 2020م، ولذا فإن المصلحة الاسرائيلية في إبقاء علاقاتها مع تركيا في هذا المجال يدفعها الى التخفيف من حدة التوتر بينهما وإيجاد بيئة مستقرة.<sup>2</sup>

وعلى الرغم من تغير البيئة الداخلية التركية ونخبتها الحاكمة التي أدت إلى فتور في العلاقات مع تل أبيب، إلا أنها لا زالت تتطلع لأجل المحافظة عليها. فتركيا أضحت لاعبا إقليميا فاعلا في قضايا الشرق الأوسط، لذا فإنه من زاوية أخرى لدى إسرائيل بعض المخاوف إتجاه القيادة التركية التي صعّدت من مواقفها تجاه تل أبيب وسياساتها، وما تقدمه من دعم للأحزاب السياسية ذات التوجه الإسلامي في المنطقة.<sup>3</sup>

تشكل رغبة تركيا في تعظيم قوتها والظفر بدور ونفوذ في المنطقة، إحدى مخاوف إسرائيل لأن ذلك سيكون عائقا أمام تمتين العلاقات فيما بينها، إذ قد يؤدي حصول تركيا على النفوذ إلى أن تكون منافسا إقليميا لإسرائيل وسياستها، لا سيما وأن تركيا تسعى إلى بناء قوة عسكرية مستقلة، مما يدفعها إلى الابتعاد عن حلفائها في حلف الناتو والغرب هذا من جهة. ومن جهة أخرى، فإن التقارب الروسي الصيني التركي ضمن توجهات تركيا الجديدة جعلتها تحت الضغط الأمريكي الإسرائيلي للتراجع عن ذلك لما قد يشكله هذا التقارب من تحدي بالنسبة لتل أبيب.<sup>4</sup>

### المطلب الثاني: التحديات الإقليمية

تعد منطقة الشرق الأوسط من أكثر المناطق في العالم التي تشهد تنافس القوى الإقليمية فيما بينها أو صراعها، ولأن القوى الإقليمية الرئيسية فيها (إيران- تركيا- إسرائيل) تسعى إلى الهيمنة والنفوذ ولتكون فاعلا سياسيا بارزا في الشرق الأوسط، فإنها غالبا ما تواجه معوقات في علاقاتها مع دول

<sup>1</sup>. Dan Arbell, "The U.S.-Turkey-Israel Triangle", The Center for Middle East Policy at Brookings, n°. 34 (October 2014): p. 25.

<sup>2</sup>. أحمد الزعترى وآخرون، مرجع سابق، ص. 67.

<sup>3</sup>. Daniela Huber, Nathalie Tocci, op. cit, p. 11.

<sup>4</sup>. Efraim Inbar, "Turkey – America's Unacknowledged Problem", BESA Center Perspectives, n°. 280 (January 2015): pp. 1- 4.

المنطقة وفي أديانها. وفي مقابل ذلك فإنها أيضا تضم تحالفات إستراتيجية تضمن الحد الأدنى من المصالح الإستراتيجية للقوى الإقليمية، وقد أوجدت التغيرات الجيوسياسية في المنطقة منذ أواخر العام 2010م، مجالا مناسباً لكل من تركيا وإسرائيل لتحقيق أداء فاعل هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإنها تعتبر إحدى المعوقات التي تواجه العلاقات التركية الإسرائيلية.<sup>1</sup>

تبعاً لذلك، فقد أدى إهتمام كلا الطرفين بالقضايا التي لها تأثير سلبي على مصالح أحد الطرفين إلى أن تكون عائقاً أمام إستقرار علاقاتهما أو إستمرار التعاون الإستراتيجي بينهما، وفي هذا الصدد يعد الدعم الإسرائيلي للأكراد ومطالبهم الانفصالية من بين القضايا التي تشكل مبعثاً للتوتر بينهما، على الرغم من أنها كانت إحدى الأسباب المباشرة لتطور العلاقات بين أنقرة وتل أبيب وتوقيع إتفاقية التعاون الإستراتيجي. ويمكن القول أن لها بعدين في السياسة الخارجية لكلا الطرفين، إذ يتم توظيفها بحسب مقتضيات المصلحة، فقد تمكنت تركيا من توقيع إتفاق مصالحة مع حزب العمال الكردستاني عام 2013م، غير أن هذا الحزب نقض الإتفاق فيما بعد وعاد لنشاطه المسلح داخل تركيا.<sup>2</sup>

أما بالنسبة لإسرائيل فإن إقامة تحالفات ودعم المجموعات العرقية والأقليات الإثنية والدينية، يعد ضرورة لا يمكن الإستغناء عنها لإيقاف إزدياد التهديدات الإقليمية، كما حافظت على علاقاتها بالنظام المصري، وساهمت في الإطاحة بالرئيس المصري "محمد مرسي". وتعد قدرتها في تغيير الحلفاء والأعداء ميزة لها مما يمنحها طرح بدائل عدة، وإمكانية التعاون مع حزب الله في مواجهة تهديد الدول العربية السنية، وعليه فإنه يطرح فكرة أن تتحالف مع جميع الأطراف التي تعتبرهم تركيا أعداء لها كما فعلت مع قبرص واليونان.<sup>3</sup>

وفي ذات السياق فإن تواجد الأكراد في العراق وسوريا وإيران، يعد مصدر قلق وتوتر بالنسبة لتركيا وسياساتها، وإنفصالهم عنها يعني خسارتها لجزء من أراضيها ويضعف إستراتيجيتها ودورها في المنطقة. كما أن مطالبهم تؤثر على أمنها القومي وإستقرارها الداخلي، في المقابل فإن إسرائيل لم تتوانى عن تقديم الدعم لأكراد العراق منذ حرب الخليج الثانية عام 1991م، والذي تزايد عقب إسقاط نظام صدام حسين في العراق عام 2003م، إذ كانت تعد الورقة الكردية بالنسبة لها ورقة ضاغطة

<sup>1</sup> فراس محمد أحمد الجحيشي، "التوازنات الإستراتيجية الجديدة في ضوء بيئة أمنية متغيرة"، ط 1 (الأردن:

الأكاديميون للنشر والتوزيع، 2015)، ص. 312.

<sup>2</sup> أحمد الزعتري وآخرون، مرجع سابق، ص. 80.

<sup>3</sup> المرجع نفسه، ص. 82.



على نظام "صدام حسين" سابقا وعلى تركيا<sup>1</sup>. ولأنه تم استخدام الورقة الإثنية الطائفية لتقسيم العراق ضمن مشروع الشرق الأوسط الجديد، سعت تركيا جاهدة للوقوف ضد هذا التقسيم لما يشكله من تهديد على إستقرار بيئتها الداخلية فقيام دولة كردية في شمال العراق، والغنية بالموارد النفطية سيفسح المجال أمام إسرائيل وشركاتها لإقامة شراكة وتعاون إقتصادي معها والتي يتولاها رئيس هيئة الأركان الإسرائيلي الأسبق "أمنون شاحاك" ضمن العلاقات التجارية، مما يدل أن لتل أبيب أهداف ومصالح تطمح لتحقيقها في العراق والتي تثير مخاوف لدى أنقرة<sup>2</sup>.

شكل سعي تركيا للإنخراط ضمن الترتيبات الأمنية ولعبة التوازنات الإقليمية بين الفواعل الإقليمية البارزة في منطقة الشرق الأوسط، ومحاولة تعزيز مكانتها ودورها ضمن تجسيد مقاربتها العثمانية الجديدة. بالإضافة إلى تغيير جذري في طبيعة سياستها الخارجية بأن تكون شريكا إقتصاديا للدول العربية، من خلال إعادة بلورة الرؤية الشرق أوسطية لها<sup>3</sup>. شكل أحد العوامل لتعثر علاقاتها بإسرائيل وتراجعها وتدهورها ضمن سلسلة من الأحداث التي أدت بتركيا تحميل المسؤولية لإسرائيل كتعطيلها مسار التسوية الفلسطينية الإسرائيلي<sup>4</sup>.

أدت التطورات الناتجة عن الحراك العربي إلى جعل المنطقة أكثر إضطرابا وزادت حدة الصراعات فيها، لتزيد معها حدة التوتر القائم بين أنقرة وتل أبيب، إذ كان لتركيا دور الوسيط بين سوريا وإسرائيل خلال عام 2008م، حيث لم تستفد تل أبيب من الوساطة التركية لإجراء محادثات سلام غير مباشرة مع سوريا، وأقدم "يهود أولمرت" رئيس الوزراء سابقا على إتخاذ قرار شن حملة عسكرية على قطاع غزة ما أوصل العلاقات إلى التأزم<sup>5</sup>.

وباعتبار أن سوريا ذات القرب الجغرافي لتركيا والتي تربطهما مصالح مشتركة وإعتبرتها تركيا عمقا لها وبوابتها للولوج إلى العالم العربي، والتمكن من تجسيد مقاربتها وإعادة ترتيب موازين القوى الإقليمية. لذا فإن قيام ثورة في سوريا للمطالبة بإسقاط نظام الأسد أربكت في بدايتها أداء تركيا

<sup>1</sup>. رنا عبد العزيز خماش، مرجع سابق، ص. 161.

<sup>2</sup>. المرجع نفسه، ص. 162.

<sup>3</sup>. أحمد داوود أوغلو، مرجع سابق، 432.

<sup>4</sup>. صابيل فلاح، مقداد سرحان، "أثر المحددات الجيوسياسية على العلاقات التركية العربية 2011"، المجلة الأردنية للعلوم الإجتماعية 2 (2013): ص. 235.

<sup>5</sup>. يوسي ألفر، "العلاقات الإسرائيلية المتوترة مع تركيا وإيران: بُعد شد الأطراف"، مركز الزيتونة للدراسات والإستشارات بيروت 64 (فيفري 2011): ص. 8.

وسياستها تجاه الأزمة السورية، غير أنها إعتبرتها فرصة لأجل تعزيز نفوذها في المنطقة وإضعاف النفوذ والدور الإيراني في سوريا، فقد مثلت الأزمة السورية تحدياً لمبدأ تصفير المشكلات، بتخلي تركيا عنه ودخولها خط الصراع والتوتر الداخلي في سوريا، كما شمل توتر علاقاتها مع عدد من الدول في المنطقة.<sup>1</sup>

وفي هذا السياق فإن إسرائيل أبدت قلقها من أن تواجه بيئة إقليمية غير مستقرة، ومن أن تحدث التغييرات السياسية تغييراً في أنظمة الحكم لاسيما النظامين المصري والسوري. فالأول تربطها به معاهدات سلام منذ العام 1979م، أما الثاني فهو حليف إيران وحزب الله وكانت مخاوفها من أن حصول أي تغيير في النظام السياسي فيهما قد يهدد الأمن الإسرائيلي، ويلغي معاهدات السلام مع مصر، في حين أن حزب الله بإمكانه إستغلال الوضع في سوريا لشن ضربات عليها.<sup>2</sup>

لكن على الرغم من ذلك، فإن الأزمة السورية أثبتت أنها ساهمت في إعادة التوازن الإقليمي لصالح إسرائيل دون أن يتم إسقاط نظام بشار الأسد، كما أن قوى المعارضة التي برزت في سوريا بمختلف توجهاتها وتياراتها لم تكن العداء لإسرائيل، ولم تقم بتوجيه أي ضربات لها بحجة إسترجاع الجولان السوري المحتل، في حين قامت إسرائيل بمضاعفة ميزانيتها العسكرية وطلب المساعدة من الولايات المتحدة. وسعت لتأكيد دورها الوظيفي كونها حليفاً إستراتيجياً لأمريكا والغرب، وعملت على مد الجسور إلى اليونان وقبرص وأرمينيا.<sup>3</sup>

إتجهت إسرائيل وقيادتها بالتحرك تجاه اليونان، قبرص وأرمينيا بتوسيع دائرة علاقاتها الدبلوماسية لقناعتها بمدى العداء والخلافات العميقة بينها وبين تركيا لأسباب تتعلق بالخلفية التاريخية. وإمتدت إلى السياسات الخارجية ضمن قضايا منطقة الشرق الأوسط، ومساعي تركيا بالإنضمام للإتحاد الأوروبي، إذ شكلت خلافاتها معهم عائقاً أمام تحقيق ذلك. ومن منظور إستراتيجي وسياسي فإن توطيد العلاقات مع هاته الدول سيشكل ورقة ضغط على تركيا، حيث إمتازت علاقات إسرائيل سابقاً باليونان وأرمينيا بالفتور نتيجة لعلاقاتها مع تركيا.<sup>4</sup>

1. محمد نور الدين، "الدور التركي تجاه المحيط العربي"، أوراق عربية 14 (2011): ص. 28.

2. مصطفى عبد العزيز، "الثورات العربية والنظام العربي"، شؤون عربية 147 (2012): ص. 30.

3. محسن محمد صالح، "السلوك الإسرائيلي تجاه الثورات العربية"، شؤون الأوسط 138 (2011): ص. 45.

4. أحمد الزعتري وآخرون، مرجع سابق، ص. 87.

وفي إطار تعزيز التعاون وتطوير العلاقات بين إسرائيل واليونان تم تبادل زيارات رسمية بين قيادات البلدين، وخلال لقاء جمع رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو مع الرئيس القبرصي جويلية 2016م جاء في تصريح نتنياهو: "إسرائيل وقبرص دولتان ديمقراطيتان متواجدتان في شرق البحر الأبيض المتوسط، إننا نشاطر نفس التحديات والفرص في مجالات الأمن والغاز ونتعاون فيما بيننا في حالات الطوارئ والتجارة والسياحة وفي مجالات كثيرة"<sup>1</sup>. ويؤكد هذا التصريح أن اليونان أضحت بديلا عن تركيا وعن بدء التعاون في المجالين الأمني والاقتصادي بين الطرفين، بالرغم من إتفاق التطبيع الذي أبرمته إسرائيل وتركيا.<sup>2</sup>

كما قام رئيس الوزراء الإسرائيلي بعقد قمة ثلاثية مع الرئيس القبرصي ورئيس الوزراء اليوناني ويأتي ذلك في إطار النقاش حول تسطير العلاقات وأهميتها الإستراتيجية، كونها تعزز الإستقرار وترسخ للتعاون ومواجهة التحديات المشتركة المنبثقة عن التحولات السياسية والتغيرات الإقليمية وتداعياتها. تناولت القمة قضايا الإقتصاد، الطاقة وأهمية الثقافة المشتركة، والدفع بالمصالح المشتركة والقيم. تم خلالها الإتفاق على تشكيل قوة إنقاذ وطوارئ دولية إقليمية تضم الدول الثلاث (إسرائيل، اليونان، قبرص) مع إمكانية توسيعها.<sup>3</sup>

شكل رسم الحدود البحرية في بحر إيجه وخطوط الطاقة وإكتشافات الغاز في شرق البحر الأبيض المتوسط، إحدى مسببات الخلاف اليوناني التركي إذ بدأ إهتمام الدولتين بشرق المتوسط منذ بدايات الألفية. كما ساهم إعلان هيئة المسح الجيولوجي الأمريكية عن وجود مخزون كبير من النفط والغاز في البحر الأبيض المتوسط في توجه إسرائيل وقبرص للتنقيب، أين إكتشفت إسرائيل خلال عامي 2009-2010م عن إكتشاف حقلي غاز كبيرين، أما اليونان فقد أعلنت عن إكتشافها عام 2011م في ساحلها الجنوبي. وفي عام 2012م قامت تركيا بمنح إمتياز التنقيب عن مصادر الطاقة للشركة التركية وخلال عام 2015م زودت الشركة بسفينتي تنقيب.<sup>4</sup>

<sup>1</sup>. "تصريحات رئيس الوزراء نتنياهو في مستهل لقاء مع الرئيس القبرصي أناستاسياديس"، وزارة الخارجية الإسرائيلية، 24 جويلية 2016.

<http://mfa-gov.il>

<sup>2</sup>. أحمد الزعتر وآخرون، مرجع سابق، ص. 88.

<sup>3</sup>. "إنشاء هيئة مشتركة لإسرائيل واليونان وقبرص لوضع الحلول في أوقات الطوارئ"، وزارة الخارجية الإسرائيلية، 8 ديسمبر 2016.

<http://mfa-gov.il>

<sup>4</sup>. "تركيا واليونان: صب الغاز على خطوط النزاع بشرق المتوسط"، مركز الجزيرة للدراسات (سبتمبر 2020) ص.7.

يعد سعي الدول المطلة على البحر الأبيض المتوسط شرقا لا سيما (اليونان، إسرائيل، قبرص اليونانية، تركيا) إلى رسم الحدود البحرية والإستحواذ على مناطق النفط والغاز، وأيضا تأمين ممرات الطاقة وأسواقها. كذلك حرص كل من إسرائيل وتركيا على تقوية نفوذهما في الشرق الأوسط وشرق المتوسط، ساهم في إحداث تنافس وإستقطاب بين دول منطقة شرق المتوسط وتزايد التوتر بين الحليفين السابقين، إلى جانب دخول لاعبين دوليين في هذا الإستقطاب الحاد.<sup>1</sup>

والتحدي الآخر على المستوى الإقليمي الذي يؤثر على العلاقات التركية الإسرائيلية هو القضية الأرمنية (إبادة الأرمن)، إذ تتبنى فئة سياسية إسرائيلية موقفا يدين تركيا ويصف قضية الأرمن بالمرقرة (الهولوكوست). إذ تجدر الإشارة أن هناك محاولات من أعضاء الكنيست لإدراج قضية الأرمن في التعليم منذ عام 2007م من بينهم اليساري "حاييم أرون" Haim Oron، غير أن طلبه رُفض من قبل الكنيست بطلب من حكومة أولمرت ووزيرة الخارجية ليفني<sup>2</sup>. وقد كان إعتراف تركيا المبكر بإسرائيل في مارس 1949م بهدف كسب تأييد اللوبي اليهودي في الولايات المتحدة الأمريكية للضغط والوقوف لصالحها في الكونغرس الأمريكي فيما يخص قضية الأرمن.<sup>3</sup>

على هذا النحو إعتبرت إسرائيل مسألة تطوير العلاقات مع تركيا لأجل تحقيق مكاسب منها: فك عزلتها وإعتبار تركيا ورقة ضغط لها ضد جوارها العربي المعادي، كما تعد جسرا لها للولوج إلى دول آسيا الوسطى التي تملك روابط تاريخية وثقافية وإثنية مشتركة مع تركيا، يمكنها ذلك من تطويق النفوذ الإيراني في المنطقة.<sup>4</sup>

وعلى الرغم من محاولات نخب إسرائيلية الضغط على حكومتهم للوقوف إلى جانب أرمينيا، فإن التقارب الإسرائيلي الأرمني شهد فتورا بسبب التحالف الإستراتيجي مع أنقرة، الذي ترى بأنه لا يهدد أرمينيا أو اليونان وقبرص، وهو ما صرح به الرئيس الإسرائيلي "عيزرا وايزمان" Ezer Weizman عام 1998م بتصريحه: "إن علاقة التعاون الإستراتيجي التركي لا تحمل أي صفة ضد النظام اليوناني"، كما أن دعم اللوبي اليهودي لتركيا والتصويت لصالحها في الكونغرس الأمريكي يُبرز عدم

<sup>1</sup>. "أبعاد الخلاف التركي اليوناني ومآلاته"، مركز الفكر الإستراتيجي (سبتمبر 2020): ص. 12.

<sup>2</sup>. أحمد الزعتري وآخرون، مرجع سابق، ص. 92.

<sup>3</sup>. Can Kasapoğlu, op. cit, p. 9.

<sup>4</sup>. محمد نور الدين، "تركيا الجمهورية الحائرة"، مرجع سابق، ص. 214.

التوافق مع اللوبي الأرميني، وهو ما جعل العلاقات لا ترقى إلى كونها إستراتيجية مع أرمينيا<sup>1</sup>. غير أن حادثة مرمرة بالإضافة إلى المتغيرات الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط، دفعت بإتجاه تعزيز التعاون وتطوير العلاقات بين إسرائيل وأرمينيا كبديل لتضرر علاقاتها مع تركيا، إذ جاء في تصريح لنتنياهو: "إسرائيل مستعدة لتوسيع التعاون مع أرمينيا في العديد من المجالات الهامة، بما في ذلك الزراعة والطاقة وإدارة مصادر المياه، وتطوير البيئة التحتية". وأوضح نتنياهو بأن علاقات البلدين تستند إلى التجربة التاريخية المتشابهة في إشارة لموضوع الإبادة الأرمينية<sup>2</sup>. وبالرغم من هذا التصريح فإن الدوائر الرسمية والحكومة الإسرائيلية المتعاطفة مع الأرمن لم تعترف بالإبادة الأرمينية بهدف مراعاة تركيا ومصالحهم معها<sup>3</sup>.

### المطلب الثالث: قيود البيئة الدولية

تشير سلسلة التوترات التي مست علاقات الطرفين الإقليميين أنها ليست بمعزل عن سياق البيئة الدولية والتغيرات التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط، إذ شكل نمط التأثير والتدخل للقوى الدولية وتوجهاتها ومواقفها تحفيزاً و/ أو تحدياً أمام القوى الإقليمية، الذي أبرز الفجوة العميقة بين مدركات وتصورات كلا الدولتين لدورها وإستراتيجيتها وعلاقتها<sup>4</sup>.

ولأن النظام الإقليمي للشرق الأوسط تشكل في أعقاب الحرب العالمية الثانية، وإلى وقت قريب من خلال ميزتين: تشتت للقوة وحضور عال للدور الأمريكي وهيمنته، كما يضم عدداً من الدول المتنافسة فيما بينها على الهيمنة الإقليمية: مصر، إيران، المملكة العربية السعودية، إسرائيل وتركيا (العراق في فترة الثمانينات سعى ليصبح قوة إقليمية رئيسية)، إلا أن هاته القوى لم تتمكن من الهيمنة الإقليمية أو إقامة تحالفات مع جهات إقليمية فاعلة باستثناء التحالف الإسرائيلي التركي الإستراتيجي<sup>5</sup>.

وفي ضوء التحولات الإقليمية الجارية في منطقة الشرق الأوسط منذ أواخر العام 2010م، أدت التغيرات الهيكلية البنيوية في البيئة الأمنية لتركيا إلى فتح نطاقات جديدة سمحت لها بالإنخراط في

<sup>1</sup>. رنا عبد العزيز الخماش، مرجع سابق، ص. 173.

<sup>2</sup>. "نتنياهو: إسرائيل مستعدة لتوسيع التعاون مع أرمينيا"، وكالة الأناضول، 28 جوان 2018.

<https://aa.com.tr>.

<sup>3</sup>. أحمد الزعترى وآخرون، مرجع سابق، ص. 95.

<sup>4</sup>. عماد يوسف، "تركيا: إستراتيجية طموحة وسياسة مقبلة: مقارنة جيوبوليتيكية"، ط 1 (أبو ظبي: مركز الإمارات

للدراستات والبحوث الإستراتيجية، 2015)، ص. 64.

<sup>5</sup>. Martin Beck, "The Aggravated Struggle for Regional Power in the Middle East: American Allies Saudi Arabia and Israel versus Iran", *Global Policy*, vol11, Issue1 (February 2020), p. 85.

قضايا الشرق الأوسط والتأثير في مجرياتها. كما أصبح لديها القدرة بأن تكون محركا مهما للتعاون الدولي، ذلك عقب عملية التغيير وإعادة الترتيب في سياقها الداخلي بتولي نخبة سياسية جديدة سدة الحكم منذ عام 2002م<sup>1</sup>. والتي قامت برسم دور جديد لتركيا ضمن ساحتها الإقليمية والدولية، إذ رأت في سياسة تصفير المشكلات والسياسة المتعددة الأبعاد، والدبلوماسية المتناغمة مقارنة لها في تعزيز حضورها ضمن المحافل الإقليمية والدولية والمنظمات، إضافة إلى أهميتها ودورها على الساحة الدولية بأن تقف على مسافة واحدة من جميع الأطراف الإقليمية والدولية الفاعلة، بما يمهد لها الطريق لرسم وصناعة سياسات دولية وطرح مبادرات السلام والإستقرار في النظامين الإقليمي والدولي.<sup>2</sup>

وقد منحت موجة التحولات السياسية في المنطقة فرصة سانحة لتركيا لأجل فحص مقاربتها العثمانية الجديدة والعمق الاستراتيجي، والإستفادة من إمكانات قوتها الناعمة بمد الجسور والروابط التاريخية والثقافية مع جميع المناطق التي كانت تنتمي إلى الإرث الحضاري العثماني.<sup>3</sup>

وفي هذا الإطار إتجهت تركيا إلى بناء تحالفات وعلاقات جديدة بعيدة عن تحالفها التقليدي بالغرب الذي إرتبطت به لعقود طويلة على حساب مصالحها القومية، الأمر الذي يقتضي منها تعزيز علاقاتها بدول مركزية غير الولايات المتحدة الأمريكية، والعمل على تكثيف شراكاتها وتعاونها مع مختلف القوى الدولية كروسيا، البرازيل، الهند والصين، دون فك إرتباطها وتحالفها مع الغرب، وهو ما صرح به أردوغان قائلا: "بينما نتجه إلى الغرب ونعمل على تحقيق العضوية الأوروبية، فإننا لن ندير ظهرنا للشرق أو الجنوب، أو الشمال، إن إرث تركيا التاريخي والثقافي والسياسي يتطلب تشكيل علاقات في جميع أنحاء العالم ... إن ما يزيد من أهمية تركيا هي شبكة علاقاتها ذات التوجهات المتعددة"<sup>4</sup>. وفقا لذلك أخذت تركيا في توطيد علاقاتها وتكثيفها داخل منظمة المؤتمر الإسلامي والدفع بها وتحفيزها، لأجل إعطاء تركيا قوة وثقلا ضمن مراكز القوى الإقتصادية الدولية والسياسية العالمية في مقدمتها الإتحاد الأوروبي، بما يسمح لها ببناء رؤية إيجابية تجاه العالم الإسلامي ومنظمة المؤتمر

<sup>1</sup>. Asiye Öztürk, "The Domestic Context of Turkey's Changing Foreign Policy towards the Middle East and the Caspian Region", **Deutsches Institute für Entwicklungs politik** (October 2009), p. 24.

<sup>2</sup>. عماد يوسف، مرجع سابق، ص. 66.

<sup>3</sup>. Ioannis Grigoriadis, "The Davutoğlu Doctrine and Turkish Foreign Policy", **Hellenic Foundation for European and Foreign Policy**, n°. 8 (April 2010), p. 5.

<sup>4</sup>. عماد يوسف، مرجع نفسه، ص. 67.

الإسلامي بصفة خاصة، وتطوير رؤية إستراتيجية متماسكة ومنسجمة في هذا الإتجاه حتى تتمكن من المشاركة فيها وتمثيلها الرسمي فيه.<sup>1</sup>

كما ساهمت سياستها الخارجية المتعددة الأبعاد ودبلوماسيتها تجاه قضايا الشرق الأوسط في تغيير الصورة السلبية المتبادلة بين العالم الإسلامي العربي وتركيا، التي كانت نتيجة التغيير الذي مس البيئة الداخلية لتركيا ونخبتها، ولأنها دولة ذات أغلبية مسلمة وتحظى بعلاقات جيدة مع الولايات المتحدة والغرب سعت لترويج لنموذجها أو ما عرف "بالنموذج التركي" كونها دولة مسلمة ديمقراطية الذي زاد الحديث عنه في أعقاب موجة الحراك العربي.<sup>2</sup>

عمدت تركيا إلى توسيع دائرة علاقاتها الدولية لتشمل الدول الإفريقية، حيث عكفت تعزيزها على صعيد العلاقات السياسية والعسكرية والثقافية والإقتصادية، إذ قامت مستشارية التجارة الخارجية في الجمهورية التركية عام 2003م "بإعداد إستراتيجية تطوير العلاقات الإقتصادية مع الدول الإفريقية" وأعلنت حكومة الجمهورية التركية عام 2005م "عام أفريقيا". كما قامت بزيادة عدد ممثلياتها (سفارات وقنصليات عامة) في الدول الإفريقية جنوب الصحراء. وفقا لأهدافها المرتبطة بهذه الدول، وفي هذا الصدد صدر عن مجلس الوزراء قرارات متعلقة بذات الموضوع في الفترة (13 أكتوبر 2008م - 11 جويلية 2009م) الذي تم بموجبه إفتتاح 15 سفارة وقنصلية عامة جديدة، ليصبح عدد السفارات التركية في أفريقيا 24 سفارة. وبلغت قيمة التبادل التجاري بين تركيا ودول جنوب الصحراء 15,710 مليار دولار في عام 2010م. بالإضافة إلى ذلك، قامت تركيا بالمشاركة في عمليات إحلال السلام والإستقرار في إفريقيا بما توفر لديها من الإمكانيات نتيجة عضويتها غير الدائمة في مجلس الأمن الدولي وبعثات الأمم المتحدة.<sup>3</sup>

تعد إستراتيجية تركيا بالتوجه نحو القارة الإفريقية وتعزيز علاقات التبادل الإقتصادي والتعاون معها دعما لها لتصبح كلاعب دولي محوري، يمكنه التكيف وإستيعاب التغييرات الناتجة عن النظام الدولي المتعدد الأقطاب، حيث برز تجسيد سياستها في الزيارات المتبادلة الرفيعة المستوى للمسؤولين من كلا الجانبين، ذلك لأن القارة الإفريقية بما تحتويه من ثروات وإمكانات إقتصادية يجعلها محط

<sup>1</sup>. أحمد داوود أوغلو، مرجع سابق، ص. 295.

<sup>2</sup>. يحي السيد عمر، "القوة التركية الناعمة مقومات الصعود في العلاقات الدولية"، ط 1 (إسطنبول: دار الأصول العلمية، 2019)، ص. 242.

<sup>3</sup>. "العلاقات التركية مع الدول الإفريقية"، وزارة الخارجية التركية، 9 أبريل 2019.

جذب للاستثمارات الأجنبية. وكذلك يرسم لها ثقلا في القضايا الإقليمية والدولية، وعليه فإن تركيا إتجهت إلى تبادل خبراتها وتجاربها مع البلدان الأفريقية وفقا لمبدأ "رابح-رابح" لأجل خلق تسويات للأزمات الإفريقية.<sup>1</sup>

وفي ذات السياق نالت تركيا صفة مراقب في الإتحاد الأفريقي أبريل 2005م وكلفت سفارتها في أديس أبابا لتكون معتمدة لدى الإتحاد الأفريقي في ماي من نفس السنة، كما أُعتبرت شريكا إستراتيجيا في القمة العاشرة للإتحاد في عام 2008م<sup>2</sup>. وتماشيا مع هذه السياسة، سعت تركيا إلى توسيع دائرة علاقاتها الدولية، وتكثيف حضورها في مختلف القضايا الدولية، بتعزيز علاقاتها بدول أمريكا اللاتينية والقوى الفاعلة الرئيسية في مختلف مناطق العالم وأقاليمه، لأجل تخطي النطاق الإقليمي أو الإرتباط بمجال جغرافي محدد، وعليه جعلت تركيا من أولويات سياستها الخارجية خفض مستوى إتمادها على الغرب وهي بذلك تهدف لأن يكون لها تأثير عالمي.<sup>3</sup>

قامت حكومة تركيا بتنظيم زيارات رفيعة المستوى لأجل توثيق علاقاتها بدول أمريكا اللاتينية بتوقيع إتفاقيات التعاون في المجالات التجارية والإقتصادية والعسكرية والثقافية، وزيادة التمثيل الدبلوماسي والتفاعل الثقافي، وقد قام الرئيس التركي "رجب طيب أردوغان" خلال الفترة الممتدة بين 2015-2017م بزيارة عدد من دول المنطقة شملت (المكسيك، كولومبيا، كوبا، تشيلي، البيرو والإكوادور). وذلك بعد فترة إنقطاع دامت 20 عاما، ورفعت مستوى علاقاتها مع المكسيك والبرازيل إلى مستوى الشراكة الإستراتيجية وأسست آلية مشاورات سياسية مع 17 دولة من المنطقة.<sup>4</sup>

وخلال إجتماع وزراء خارجية منظمة سيكا (SICA)\* صرح وزير خارجية تركيا "تشاوش أوغلو": "أن الهدف الرئيس من المشاركة هو إظهار الأهمية التي توليها لأمريكا اللاتينية ومنطقة

<sup>1</sup>. توفيق دورول، "تركيا وأفريقيا في 2018 سياسة متعددة الأبعاد تعزز العلاقات" (محصلة)، وكالة الأناضول، 27 ديسمبر 2018.

[https:// aa.com.tr/ar](https://aa.com.tr/ar).

<sup>2</sup>. يحي السيد عمر، مرجع سابق، 247.

<sup>3</sup>. صدف محمد محمود، "التقارب التركي مع دول أمريكا اللاتينية: الأبعاد والعقبات"، رؤية تركية 2 (ربيع 2019): ص. 26.

<sup>4</sup>. "السياسة التركية حيال أمريكا اللاتينية والكاربيبي وعلاقاتها مع دول المنطقة"، وزارة الخارجية التركية.

<http://www.mfa.gov.tr>.

\* منظمة سيكا SICA تكفل يجمع دول أمريكا الوسطى تهتم بترسيخ الأمن والإستقرار في المنطقة، حظيت تركيا بعضوية دولة مراقبة بذلك التكتل عام 2014.



الكاربيي" كما أشار إلى أنه أصبح لدى تركيا 17 ممثلية و16 سفارة وقنصلية، لأجل تكثيف وتعزيز العلاقات الثنائية مع الدول ومبرزا أن: "القيمة الإجمالية لتجارتنا مع أمريكا اللاتينية ارتفعت من 800 مليون دولار إلى 11 مليار دولار أي زيادة تقدر بـ 10 أضعاف".<sup>1</sup>

يأتي توجه أنقرة نحو دول أمريكا اللاتينية ضمن مساعيها التي تهدف إلى إقامة نظام دولي متعدد الأقطاب، تشارك فيه القوى الصاعدة وتحقق فيه دورا محوريا في مواجهة الأحادية القطبية وهيمنة الولايات المتحدة الأمريكية، لاسيما أن علاقاتها بحلفائها الغربيين عرفت تدهورا. وقد عبرت تركيا عن مواقفها المساندة للأنظمة الحاكمة في هاته الدول رافضة بذلك أشكال التدخل في شؤونها الداخلية وأي محاولة لنشر الفوضى داخلها من خلال تدبير الانقلابات ضد أنظمتها، تجلى موقفها في إنتقاد الرئيس التركي موقف إدارة ترامب المؤيد لزعيم المعارضة الفنزويلي "خوان غوايدو" الذي حظي بالدعم الأمريكي والأوروبي.<sup>2</sup>

وفي ظل سعيها لإبراز نفسها كفاعل دولي والإستفادة من بعض التطورات الدولية، قامت أنقرة بطرح مبادرة مشتركة مع البرازيل بخصوص الملف النووي الإيراني عام 2010م، التي لقيت رفضا من قبل الدول الغربية معتبرة إياها تجاوزا لدورها الإقليمي، كما تمكنت من دفع حلف الأطلسي إلى تعديل مفهومه بشأن تهديدات العقد الراهن بعدم تسمية إيران تهديدا. كما كان من مساعيها المطالبة بإجراء إصلاحات وتغييرا في الأمم المتحدة مما قد يمكنها الظفر بمقعد دائم في مجلس الأمن الدولي. وقد عبرت عن ذلك: "بأنه سيكون من الضروري في الأعوام المقبلة أن يحدث تغيير كبير في العلاقات بين الدولة والأمم المتحدة في النظام الثقافي والسياسي والإقتصادي الحالي وفي بنية الأمم المتحدة".<sup>3</sup>

في المقابل، وإنطلاقا من سعي إسرائيل الإستفادة من التغيرات الدولية وللتأثير عليها، بدأت إسرائيل منذ نشأتها في ربط شبكة علاقات مع مختلف الفواعل الدولية، في مختلف مناطق العالم (أفريقيا- آسيا) ساعدها في ذلك عدم تعرضها لأية ضغوط دولية قد تكون عائقا لتنفيذ إستراتيجيتها

<sup>1</sup>. "تساوش أوغلو: تركيا تولي أهمية كبيرة لأمريكا اللاتينية والكاربيي"، وكالة الأناضول، 21 جوان 2019.

<http://aa.com.tr>.

<sup>2</sup>. صدفه محمد محمود، مرجع سابق، ص. 30.

<sup>3</sup>. عماد يوسف، مرجع سابق، ص. 68.

بخلاف المساعي التركية. لاسيما وأنها تربطها علاقات إستراتيجية متينة بالولايات المتحدة المهيمنة على النظام الدولي وتمتعها بشراكة مميزة بالإتحاد الأوروبي وشمال الحلف الأطلسي (الناو).<sup>1</sup>

نتيجة لذلك أقدمت إسرائيل على تعزيز وتكثيف وجودها في القارة الأفريقية، فمنذ عقد الخمسينات من القرن الماضي قام عدد من المسؤولين السامين الإسرائيليين بزيارة عدد من الدول الأفريقية بهدف الحصول على دعم الأخيرة لإسرائيل في صراعها العربي الإسرائيلي، ومن بينهم رئيسة الوزراء "غولدا مائير" و"شيمون بيريز" بصفته مديرا عاما لوزارة الدفاع ورئيس الوزراء "ليني أشكول" 1966م، تم خلال هاته الفترة فتح سفاراتها ومشاريع للتنمية في أفريقيا شملت مجالات التعاون المجال الدبلوماسي والسياسي والتقني والتبادل التجاري.<sup>2</sup>

خلال عقد التسعينات عرفت العلاقات الإسرائيلية الأفريقية مرحلة إعادة التأسيس، وتطبيع العلاقات مع عدد من الدول الأفريقية التي قامت بقطع علاقاتها بإسرائيل خلال حرب أكتوبر 1973م باعتبار إسرائيل دولة معتدية، وتحتل أراضي عربية وأفريقية نتيجة تبدل مدركات الأفارقة تجاه الصراع العربي الإسرائيلي.<sup>3</sup> وقد إتسم عقد التسعينات وبداية الألفية بعودة الدبلوماسية الإسرائيلية إلى أفريقيا غير أنها لم تكن بنفس الإهتمام والوتيرة السابقة، إذ أنها وبالرغم من التغيرات الهائلة في أولوياتها والمتغيرات الأفريقية فإنها لم تقم بإجراء مراجعة إستراتيجية شاملة اتجاهها، وقد ساهمت ثلاثة عوامل رئيسية في تسهيل إعادة تطبيع العلاقات والتأسيس لعلاقات إسرائيلية أفريقية جديدة تمثلت في:<sup>4</sup>

- عقد إتفاقية أوسلو ومعاهدة السلام مع الأردن التي كانت حاجزا سياسيا حالت دون تقارب سياسي ودبلوماسي في الماضي.
- إنهاء نظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا، وتأييد إسرائيل الحكومة الديمقراطية الجديدة في "بريتوريا" أدت إلى تبيد المخاوف المرتبطة بإسرائيل وإقامة علاقات معها.

<sup>1</sup> حسين خلف موسى، "محددات سياسة الأمن القومي الإسرائيلي في ضوء ومرحلة ما بعد الثورات العربية"، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية الاقتصادية و السياسية (أفريل 2014).

<http://www.democraticac.de>.

<sup>2</sup> حمدي عبد الرحمن، "الإختراق الإسرائيلي لإفريقيا" (الدوحة: منتدى العلاقات العربية والدولية، 2014)، ص. 42.

<sup>3</sup> المرجع نفسه، ص. 57.

<sup>4</sup> Naomi Chazan, "Israel and Africa: Challenges for a New Era", The Africa Institute American Jewish Committee (2006): pp. 10-12.

●إنهيار الإتحاد السوفيياتي وبروز الولايات المتحدة كقوة مهيمنة، أدى بعدد من الدول ذات الميل إلى الإتحاد السوفيياتي بتأسيس علاقات مع إسرائيل أو إعادة إستئنافها وذلك في أواخر عام 1993م منها (الموزمبيق، غينيا بيساو، زيمبابوي، ناميبيا، أريتيريا).<sup>1</sup>

يمكن القول أن القارة الأفريقية ومنظمة القرن الأفريقي بالأخص تحظى بأهمية بالغة في جوهر مبادئ الفكر والإستراتيجية الإسرائيلية المتعلقة بالمنطقة، يبرز ذلك في سعيها التحكم في البحر الأحمر لأجل إغلاق المنفذ الرئيسي لإسرائيل ميناء (إيلات الإسرائيلي)، وبسط نفوذها لضمان إستقرارها وألا يكون البحر الأحمر عربياً<sup>2</sup>. لذا عمدت إسرائيل لربط علاقات متينة بأثيوبيا وإعتبارها بوابتها لمنطقة القرن الأفريقي وحليفا إستراتيجيا لها. كما قدمت لها المساعدات ودعمها في نزاعها مع أريتيريا مما أكثر يوضح الأهمية الإستراتيجية والأمنية لمنطقة القرن الأفريقي بالنسبة لإسرائيل، التي إستثمرت ووظفت النزاعات الإثنية والحدودية في القارة الأفريقية لخدمة سياساتها ومصالحها القومية، بما يمكنها من التحكم في منابع النيل والسيطرة على منافذ البحر الأحمر والوقوف في مواجهة أي منافسة إقليمية أو دولية تسعى إلى التواجد والإستثمار في القارة الإفريقية.<sup>3</sup>

لم تكف إسرائيل بربط شبكة علاقاتها في القارة الأفريقية، بل إمتدت إلى الجزء الجنوبي من القارة الأمريكية أيضاً، حيث صوتت لصالح قرار تقسيم فلسطين الصادر في 29 نوفمبر 1947م بمجموع 13 دولة، كذلك التصويت على الإعتراف بدولة إسرائيل عقب إعلان بن غوريون في تل أبيب يوم 14 أكتوبر 1948م، وبذلك أقامت ممثلات دبلوماسية لها في القارة اللاتينية.<sup>4</sup>

غير أن التطورات التي شهدتها الساحة الدولية بعد حرب أكتوبر 1973م، جعلت عدد من دول أمريكا اللاتينية تغير مواقفها المساندة لإسرائيل وقامت بنقل سفاراتها من القدس إلى تل أبيب، كانت إسرائيل خلال هاته الفترة والفترات التي سبقتها تعمل على نسج علاقاتها ضمن نطاق واسع يشمل المجال العسكري ودعم الأنظمة الاستبدادية فيها، إلا أن موجة الحركات الثورية ضد الأنظمة المستبدة في الثمانينات أدت إلى تراجع زخم العلاقات وإعادة تقييمها.<sup>5</sup>

<sup>1</sup>. Naomi Chazan, op. cit.

<sup>2</sup>. عمر يحي أحمد، "إستراتيجيات الصراع الدولي في منطقة القرن الإفريقي"، الحوار المتمدن 5015 (ديسمبر 2015).  
http://www.ahewar.org.

<sup>3</sup>. جلال الدين محمد الصالح، "القرن الإفريقي أهمية الإستراتيجية وصراعاته الداخلية".  
http://www.alukah.net/cultur.

<sup>4</sup>. عاطف أبو يوسف، مرجع سابق، ص. 82.

<sup>5</sup>. المرجع نفسه، ص 84.

عقب نهاية الحرب الباردة إتجهت دول أمريكا اللاتينية لإعادة التطبيع مع إسرائيل وإقامة علاقات موازنة بينها وبين فلسطين بعد عقد إتفاقيات أوسلو للسلام، وفي هذا الصدد أقدمت بلدان أمريكا اللاتينية على التصويت لإلغاء قرار الأمم المتحدة رقم 3379 الذي يُعرف الصهيونية بأنها شكل من أشكال العنصرية، فيما برز تحول اتجاه القضية الفلسطينية ضمن أنظمة هاته الدول بعد عام 2008م تمثلت في التضامن والإعتراف الرسمي بفلسطين كدولة، كنتيجة تشكيل حكومات يسارية فيها التي أدانت العدوان الإسرائيلي عام 2014م على قطاع غزة.<sup>1</sup>

بالرغم من الموقف الذي أبدته أمريكا اللاتينية الداعم لفلسطين فإن ذلك لم يكبح نشاط إسرائيل المتزايد في هاته القارة، حيث قام رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو بزيارة البرازيل أكد فيها تعزيز التعاون الإقتصادي الذي بلغ 1,2 مليار دولار من حجم التجارة كذلك شملت زيارته الأرجنتين وكولومبيا والمكسيك، كان الهدف منها توسيع علاقات إسرائيل الدبلوماسية والسياسية من خلال الصادرات التكنولوجية والعسكرية، والظفر بتصويت تلك الدول لصالح إسرائيل في الأمم المتحدة.

وبحسب تقرير صادر عن صحيفة "البابيس" الإسبانية تناول العلاقات الجديدة التي تهدف إسرائيل إلى توثيقها مع دول أمريكا اللاتينية، أخذت البرازيل كمثال وجاء في التقرير: "العلاقات التي تجمع بين البرازيل وإسرائيل ليست نتاج سياسة عقلانية لدولة ذات سلطة أو تحفيز للتعاون الدولي وإنما هي ثمار الأيديولوجيات والأعراف والقيم..."، ومن ناحية أخرى، فإن توجه دول أمريكا اللاتينية لدعم إسرائيل بحسب الأستاذ "آري كاكوفيتش" Ari Kakovich فإن: "قادة القارة اللاتينية يتطلعون إلى كسب الولايات المتحدة للحصول على الدعم، على الرغم من أن بعض تلك الدول تتطلع إلى تقوية العلاقات مع إسرائيل، إلا أن هذا ليس محور إهتمامها الرئيسي..."<sup>2</sup>. وهذا ما يوضح أن سعي إسرائيل لتعزيز علاقاتها الدبلوماسية مع دول أمريكا اللاتينية، يأتي في إطار كسب التأييد لها بما يخدم مصالحها والحفاظ على أمنها، لا سيما في ظل التغيرات التي تشهدها الساحة الدولية، وكنتيجة للتوتر الذي تشهده علاقاتها مع تركيا بأن يكون لها بديل يدعمها في المحافل الدولية.

<sup>1</sup>. سيسيليا بايزا، "تحول أمريكا اللاتينية إلى اليمين: آثاره على فلسطين". شبكة السياسات الفلسطينية (جانفي 2017).  
http://www.al.shabaka.org.

<sup>2</sup>. أسعد عبد الرحمن، "عن النشاط الإسرائيلي المتنامي في أمريكا اللاتينية"، متوفر على الرابط:  
http://www.ammon news.net.

## المبحث الثاني: مستقبل العلاقات التركية الإسرائيلية

أظهرت التحولات التي مست منطقة الشرق الأوسط تأرجح العلاقات التركية الإسرائيلية، بين التقارب تارة وقطعها أو تطبيعها تارة أخرى، لاسيما وأن هاته العلاقات تحكمها عدة متغيرات كان لها الدور في تحديد التوجهات السياسية لكلا الطرفين، كما أن فهمها يكون بالعودة إلى حقب التاريخ وسياقاتها المختلفة لأجل فهم طبيعتها وتحديد توازنات القوى التي تسعى لتحقيقها، وكذلك التهديدات والتحديات التي تواجه الطرفين وما تمثله هاته العلاقة بالنسبة لكليهما.<sup>1</sup>

ولأن تركيا مثلت لعقود جسرا رابطا بين العالمين الإسلامي والغربي، بنت خلالها علاقات وطيدة مع الولايات المتحدة والإتحاد الأوروبي لتصل بذلك علاقتها مع إسرائيل إلى التحالف الإستراتيجي، لكن ذلك لم يستمر وبدأ في التغيير منذ تولي نخبة سياسية جديدة السلطة فيها عام 2002م، وطرحها مقاربة مغايرة لتركيا أفضت إلى تعرض العلاقات إلى قدر كبير من التوتر.<sup>2</sup>

وبالنظر إلى ما تمر به منطقة الشرق الأوسط من عدم إستقرار وتزايد التهديدات التي تواجه دولها وإستمرار التغيرات الجيوسياسية فيها، فإن عملية التنبؤ بالمستقبل ورسم سيناريوهات لمسار العلاقات التركية الإسرائيلية ومستقبلها ليست بالأمر السهل، لما يصاحبها من حالة عدم اليقين والتي تبقى مرهونة بطبيعة التحولات التي ستشهدها المنطقة في المستقبل، بناءً على ذلك سيتم طرح سيناريوهات لما يمكن أن تتجه نحوه العلاقات التركية - الإسرائيلية في قادم الأيام.

## المطلب الأول: سيناريو تحسن العلاقات وتطورها

ساهمت الديناميات الجيوسياسية التي تمر بها منطقة الشرق الأوسط في تغيير أنماط التحالفات السائدة والتوازنات الإستراتيجية والأمنية بين مختلف الفواعل في المنطقة، حيث أدت إلى تزايد حدة التهديدات والتحديات بمختلف صيغها وأشكالها العابرة للحدود، ولأن العلاقات التركية- الإسرائيلية كانت في وقت مضى تشكل تحالفا قويا، فإنها تدهورت نتيجة للخلافات تجاه عدة قضايا، فضلا عن الهجوم الإسرائيلي على سفينة مرمرة، إلا أن التداعيات التي أفرزتها ثورات الربيع العربي أفضت إلى إمكانية إسترجاع العلاقات الوثيقة بين الطرفين في إطار طرح سيناريو تحسن العلاقات وتطورها.

<sup>1</sup>. ناجي شراب، "العلاقات التركية-الإسرائيلية من التحالف إلى الإختلاف 2010"، مركز الشرق العربي للدراسات الحضارية والإستراتيجية، 10 جويلية 2020.

http:// : www.ashgalarabi.org.uk.

<sup>2</sup>. عبد الكريم كاظم عجيل، مرجع سابق، ص. 252.

خاصة وأن المتغير الأمني كان حاضرا ضمن التهديدات الناجمة عن التحولات الجيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط، ويعد أحد العوامل التي صاغت مسار العلاقات الثنائية بين البلدين في الماضي.

يرجع عدد من الباحثين أن لتركيا رغبة في الحفاظ على علاقاتها مع الولايات المتحدة والإتحاد الأوروبي، نتيجة إحتفاظ إسرائيل بنفوذها داخل الإدارة الأمريكية، وكذلك تسعى تركيا لتقنين ما يتم تداوله لدى الغرب عن أسلمة المجتمع التركي والإصطفاف في محاور معادية للمصالح الغربية، فعودة علاقاتها بإسرائيل سينهي صحة ذلك، ومن جهة أخرى فإن طرح أنقرة نفسها لأن تكون وسيطا في حل قضايا المنطقة، يعد دافعا لإقامة علاقات جيدة مع إسرائيل، إذ سيمنع ذلك تحول علاقتها بحركة حماس إلى عبء سياسي ويمكنها من كسب الموقف الأمريكي تشجيع عملية السلام في قضية الصراع العربي - الإسرائيلي.<sup>1</sup>

وفي ضوء التهديدات الأمنية المشتركة وحاجة كل طرف للآخر، وإهتمامهما بإقامة تحالفات تتضمن تفاهات إقليمية لمواجهة الأخطار والتداعيات المنبثقة عن الأزمة السورية، وتزايد النفوذ الإيراني في المنطقة ودورها في العراق وسوريا ولبنان<sup>2</sup>. لأجل إحداث توازن ضروري في المنطقة لعدم تمكن تركيا إسقاط نظام الأسد حليف إيران، أو حماية الرئيس المصري "محمد مرسي" من إنقلاب الجيش وتزايد المعارضة للسياسات الخارجية التركية على المستوى الداخلي.<sup>3</sup>

فضلا عن ذلك فإن هناك عوامل ومتغيرات عديدة دفعت باتجاه نمو العلاقات والتواصل بين أنقرة وتل أبيب، إذ يعد تصاعد التوتر في العلاقات الإقليمية و بروز تنظيمات إرهابية عابرة للحدود (داعش) وتمدده في العراق وسوريا، من جملة المتغيرات والتداعيات التي أفرزتها الأزمة السورية

<sup>1</sup>. سامح عباس، أحمد الغربي، "العلاقات التركية - الإسرائيلية الواقع ومسارات المستقبل"، رؤية تركية 10 (ربيع 2014): ص. 80.

<sup>2</sup>. محمود سمير الرنتيسي، "العلاقات التركية- الإسرائيلية ظروف إقليمية تفرض صفحة جديدة"، مركز الجزيرة للدراسات (جويلية 2016): ص. 6.

<sup>3</sup>. محمد زاهد جول، "إعادة العلاقات التركية مع إسرائيل لإحداث توازن في المنطقة"، القدس العربي، 24 جوان 2014.

على تركيا، حيث تمكن حزب الإتحاد الديمقراطي (PYD) بسط نفوذه في مناطق شاسعة من سوريا وصد داعش في عين العرب كوباني في صيف 2012م.<sup>1</sup>

كانت لدى أنقرة مخاوف من دعم تل أبيب لإقامة دولة كردستان مستقلة، لكنها تددت بعد السماح لها بشن عملية عسكرية ضد الحزب الكردستاني ومواقفه وتزويدها بالطائرات والمعدات اللازمة من قبل إسرائيل، كما أن وجود عراق ضعيف منهار لا يخدم مصالح الطرفين، إذ بالنسبة لإسرائيل سيوازن النفوذ الإستراتيجي لإيران في المنطقة، وكذلك فإن إقامة كيان كردي مستقل في المنطقة معادي لتركيا سيمنح الفرصة لإيران بالتمدد نحوه وبناء شبكة علاقات معه مروراً بسوريا حليفها وحزب الله في لبنان، والذي سيهدد منظومة المصالح الإستراتيجية وعلاقات الدول الإقليمية، ولذلك فإن كلا الطرفين يهدفان لبقاء العراق قويا نسبيا.<sup>2</sup>

تعد الجالية اليهودية المتواجدة في تركيا ذات النفوذ والثراء منذ عهد الدولة العثمانية، مؤثرة جدا في الدولة التركية وحكوماتها، حيث لديهم روابط قوية تربطهم برجال السياسة الأتراك.<sup>3</sup> وقد كان لليهود الأتراك الذين هاجروا الى إسرائيل، دور بارز في الدفع باتجاه توطيد العلاقات بين البلدين لشعورهم بالإرتباط الوثيق بالوطن الام.<sup>4</sup>

يشكل تشابك المصالح الإقتصادية والتجارية بين أنقرة وتل أبيب أحد المتغيرات والدوافع لتلاقي البلدين، فعلى الرغم من إيقاف تركيا إستيراد المنتجات العسكرية الإسرائيلية منذ عام 2010م، بسبب توتر علاقاتها السياسية إثر حادثة مرمرة، فإن عدد السياح الإسرائيليين في تركيا بلغ نحو 380 ألف عام 2017م، عقب فتح باب المنافسة في سوق الطيران الإسرائيلي، وغادرت 4700 رحلة جوية من إسرائيل باتجاه تركيا عام 2012م نقلت 686 ألف مسافر، فيما أصبحت إسرائيل نتيجة المتغيرات الجيوسياسية معبرا للبضائع التركية ومنتجاتها باتجاه الأردن ودول أخرى، كما قامت إسرائيل ببناء بنية تحتية لتسهيل النقل وجعل الممر من ميناء حيفا إلى جسر الشيخ حسين دوليا لكثير من الدول في

<sup>1</sup> كرم سعيد، "عودة الدفاء للعلاقات التركية الإسرائيلية: الأسباب والتداعيات"، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، جانفي 2016.

<https://acpss.ahram.org.eg>

<sup>2</sup> Efraim Inbar, "The Israeli-Turkish Strategic Partnership", **Begin-Sadat Center for Strategic Studies**, n° 53 (February 2003), p. 181.

<sup>3</sup> عبد الكريم كاظم عجيل، مرجع سابق، ص. 261.

<sup>4</sup> رنا عبد العزيز خماش، مرجع سابق، ص. 163.

العالم<sup>1</sup>. وشهدت المبادلات التجارية (الصادرات والواردات) خلال العام 2019م إرتفاعا بلغ 6,6 مليار دولار ويعد الأعلى منذ بداية العلاقات بين البلدين بحسب صحيفة ديلي صباح التركية.<sup>2</sup>

وفي نفس السياق، قدمت إسرائيل لتركيا عرضا بمد خط أنابيب لربط حقول الغاز الإسرائيلية المكتشفة في البحر المتوسط بساحل جنوب تركيا لتسويقه إلى أوروبا، فتركيا بالنسبة لإسرائيل تعد سوقا مهما لمنتجاتها، فضلا عن وجود احتمال بأن تصبح تركيا ممر لصادرات الغاز الإسرائيلية باتجاه أوروبا. غير أن هذا المشروع يلاقي معارضة من طرف قبرص\* بشأن مرور خط أنابيب الغاز في مياهها الإقليمية، في حين أن تركيا وبعد مصالحتها مع روسيا التي تعتمد بشكل أساسي على وارداتها من الغاز لم تعد بحاجة إلى إيجاد بديل، خاصة أن بناء خط أنابيب الغاز من أذربيجان إلى تركيا من المقرر الإنتهاء منه نهاية عام 2018م، إلى جانب كون أنقرة تعمل على إستحداث سبل إستيراده من العراق وتكثيف إستيراده من قطر والجزائر وإيران ونيجيريا.<sup>3</sup>

إن ما يدعم فرص تطور العلاقات التركية - الإسرائيلية وإستمرارها هو وجود صلات وروابط بالولايات المتحدة الأمريكية وأجندتها مع البلدين، التي سعت إدارتها لأجل التوسط والضغط على الطرفين لإعادة العلاقات إلى ما كانت عليه.<sup>4</sup> إذ تعتبر الزيارة التي قام بها الرئيس "بارك أوباما" لإسرائيل في مارس 2013م، جاءت لأجل تقديم متنفس للمخاوف الإستراتيجية التركية والإسرائيلية. بيد أن التقارب بين البلدين سيعيد تاريخا طويلا من التعاون، ويعزز المصالح المشتركة والإستراتيجية ويساهم في تغيير أنماط القوة ومعادلاتها في الشرق الأوسط. ويمكن القول أن الخطوة التي قامت بها

1. "أزمة العلاقات التركية-الإسرائيلية: أسبابها وآفاقها"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات (ماي 2018): ص.5.

2. "تركيا وإسرائيل... تاريخ من التطبيع العسكري والسياسي والإقتصادي"، أخبار اليوم، 20 سبتمبر 2020. [www.akhbarelyom.com](http://www.akhbarelyom.com).

3. "إتفاق المصالحة التركي-الإسرائيلي وتداعيات الثنائية"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات (جويلية 2020): ص.4.

\* تحتفظ قبرص واليونان عن أي إتفاق بشأن تصدير الغاز الإسرائيلي إلى تركيا ومن ثم إلى أوروبا، بعد أن كان تنتياهاو قد توصل إلى إتفاق في بداية العام 2016م مع قادة قبرص واليونان، أكد البيان المشترك الذي صدر عن الإجتماع أن إسرائيل وقبرص واليونان تعد قطاع الطاقة، لاسيما الغاز الطبيعي والبحر المتوسط بأنه يشكل قوة وقاعدة صلبة للعمل المشترك بين الدول الثلاث.

4. عبد الكريم كاظم عجيل، مرجع سابق، ص. 267.



إدارة الرئيس باراك أوباما لسحب قواتها من العراق وأفغانستان رغبة منها إسناد حلفائها في المنطقة مسؤوليات أكثر والتي تلزم الطرفين التعاون والتنسيق ووجود علاقات ودية بينهما.<sup>1</sup>

وبحسب مختصين بالشأن التركي الإسرائيلي، فإن التقارب في المصالح المشتركة بين أنقرة وتل أبيب سيمكنهما من تجاوز الخلافات، خاصة وأن البلدين لم يخوضا حربا فيما بينهما. كما أظهرت الديناميكيات المتغيرة والتغير الحاصل في الخريطة الجيوإستراتيجية للشرق الأوسط، أن كلا الطرفين يستشعران نفس التهديدات المشتركة من بينها الملف النووي الإيراني ووجود تنظيمات إرهابية عابرة للحدود وتطلعها إلى الهيمنة الإقليمية، إذ ترى إسرائيل في تركيا بمثابة موازن يضبط التهديدات السياسية والأمنية التي تشكلها إيران بسبب تزايد التهديدات وأنها أصبحت أكثر حدة منذ إسقاط نظام صدام حسين و تنامي نفوذها في العراق وسوريا، كما أنها قدمت دعما لتركيا لأجل الإطاحة بنظام بشار الأسد وإن لم تعلن ذلك علنا.<sup>2</sup>

ولأن تركيا تربطها علاقات وثيقة مع حركة حماس، فإن القادة السياسيين بإسرائيل يرون بأن أنقرة يمكن أن تلعب دور الوسيط مستقبلا بين إسرائيل وحماس، فقد ظهرت تقارير حول هذه المبادرة في مارس 2017م خلال إجتماع وزير الخارجية التركي "مولود تشاويش" في واشنطن، بإعلانه أن بلاده ضغطت على حماس لأجل الإبتعاد عن المقاومة المسلحة والتفاوض مع إسرائيل.<sup>3</sup>

#### المطلب الثاني: سيناريو إستمرار توتر العلاقات

ينطلق هذا السيناريو على أساس إستمرار التوتر القائم بين تركيا وإسرائيل، حيث أدت الظروف السياسية للبيئة الداخلية لكلا الطرفين، والتناقض وإختلاف التوجهات وهيمنة إستراتيجية حسابات المصالح، كذلك البيئة الإقليمية المضطربة والمتقلبة إلى إحداث توتر بين أنقرة وتل أبيب.<sup>4</sup>

يعد الجيش والمؤسسة العسكرية التركية حامية النظام العلماني، ومن أبرز الداعمين لإقامة علاقات وطيدة مع إسرائيل في مقابل عداؤه لرموز الإسلام وحركاته، وهو ما تجسد في "وثيقة الأمن القومي" الصادرة في أغسطس 1997م، التي أعدتها رئاسة الأركان التركية كشفت فيها خطتها

<sup>1</sup>. بول سالم، "التقارب الإسرائيلي - التركي يغير موازين القوة في الشرق الأوسط"، مركز كارنيغي للشرق الأوسط (أفريل 2013). تم تصفح الموقع يوم: 20 سبتمبر 2020.

www.carnegie.mec.org

<sup>2</sup>. Shira Efron, op. cit, p. 20.

<sup>3</sup>. Ibid, p. 31.

<sup>4</sup>. أحمد الزعتري وآخرون، مرجع سابق، ص. 33.

الخماسية 1997-2002م، بأن مظاهر الحياة الإسلامية وصعود الإسلام السياسي هما الخطر الأول الذي يهدد الأمن القومي التركي<sup>1</sup>. كان لهاته الإجراءات المعلنة أن هيئت الظروف السياسية والبيئة الداخلية التركية للنخبة السياسية ذات الجذور الإسلامية إعادة فحص وصياغة مقاربتها وهندسة إستراتيجيتها بعد أن حسم العسكر الأمر بالإنقلاب ضد التحالف الحكومي الذي قاده حزب الرفاه 28 فيفري 1997م<sup>2</sup>.

وبفوز حزب العدالة والتنمية بإنتخابات عام 2002م أثار حفيظة الحكومة الإسرائيلية والمؤسسة العسكرية التركية، فإستناده إلى دبلوماسية متناغمة من خلال مبدأ صفر مشكلات أفضى إلى تغير في العلاقات الثنائية بين أنقرة وئتل أبيب، فبحسب "إفرايم عنبار" الذي كشف أن بعضا من التصريحات والسياسات التي تبنتها حكومة حزب العدالة والتنمية، أدت إلى تغير كلي في سياسات تركيا تجاه إسرائيل لتصل إلى درجة التآزم الناتج عن تغير توجهات تركيا تجاه الغرب ومنظومته عموما<sup>3</sup>.

وتجدر الإشارة إلى أن العلاقات التركية الإسرائيلية منذ بدئها عام 1949م، شهدت شدا وجذبا في مناسبات عدة، فقد عرفت توترات منذ عام 1956م إثر العدوان الثلاثي على مصر، حيث قامت تركيا بتخفيض علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل إلى مستوى القائمين بالأعمال، وخلال حرب الأيام الستة سنة 1967م أيدت تركيا الدول العربية بدعوة إسرائيل للإسحاب من الأراضي التي إحتلتها وسمحت لياسر عرفات بزيارة أنقرة عام 1979م، وإفتتاح مكتب لمنظمة التحرير الفلسطيني التي تصنفها إسرائيل والولايات المتحدة منظمة إرهابية، كذلك قامت بخفض مستوى علاقاتها الدبلوماسية عقب ضم إسرائيل القدس الشرقية عام 1980م، لم تظهر تركيا نية في إعادة رفع مستوى علاقاتها بإسرائيل إلا بعد بدء عملية السلام في مدريد عام 1991م<sup>4</sup>.

وبالرغم من أن تركيا شكلت جسرا ونافذة لفك عزلة إسرائيل، إلا أن علاقتها بها تأثرت بالمتغيرات التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط، وخلال فترة الثمانينات بدأت أنقرة بتوسيع دائرة

<sup>1</sup>. طارق عبد الجليل، مرجع سابق، ص. 151.

<sup>2</sup>. بولنت آراس. "التغيرات في التضاريس السياسية داخل تركيا وأثرها على السياسة الخارجية التركية"، مجلة شرق نامة 7 (أكتوبر 2010): ص. 106.

<sup>3</sup>. أيمن يوسف، "العلاقات التركية - الإسرائيلية في ضوء عقيدة العمق الاستراتيجي لأحمد داوود أوغلو"، مرجع سابق، ص. 95.

<sup>4</sup>. Shira Efron, op. cit, p. 6.

علاقتها الإقتصادية والسياسية مع العالم العربي وإيران، مما جعل علاقتها بتل أبيب تشهد تذبذبا وتوترا نتيجة ديناميات الصراع في الشرق الأوسط والتي لازالت مستمرة.<sup>1</sup>

على هذا النحو ساهمت التوجهات السياسية والمقاربة التي تبناها حزب العدالة والتنمية بالإضافة إلى السياسات الإسرائيلية في تآكل وتوتر العلاقات بين البلدين، إذ إعتمدت تركيا منهاجا مبنيًا على معادلة "الربح للجميع" "Win-Win"، وبإستخدام القوة الناعمة وليست اللعبة الصفرية "Zero - Sum" والآليات السياسية والتعاونية<sup>2</sup>. في المقابل تعتمد إسرائيل سياسة هجومية عدائية حيث أدى قيامها بحملة عسكرية على قطاع غزة أواخر عام 2008م إلى توقف الوساطة التركية ضمن مفاوضات السلام بين سوريا وإسرائيل، مما دفع بالحكومة التركية إلى سحب سفيرها بإسرائيل وإبداء معارضة شديدة للإعتداءات الإسرائيلية على الشرعية الدولية.<sup>3</sup>

تبعًا لذلك، قام مجلس الأمن القومي التركي بإصدار وثيقة ضمن الكتاب الأحمر لعام 2010م تناول إسرائيل كتهديد متوقع لتركيا في قسم من أقسامه، بإعتبارها تشكل تهديدا كبيرا وبأن سياستها تقوض الإستقرار في منطقة الشرق الأوسط، في حين لم يعتبر الملف النووي الإيراني كتهديد واضح للأمن والإستقرار في المنطقة<sup>4</sup>. إلى جانب ذلك فقد كان للإنتقادات التركية الحادة للسلوك الإسرائيلي التي أعرب عنها أردوغان في منتدى دافوس سنة 2009م، وكذلك تعقيدات الواقع في الشرق الأوسط وموجة الإحتجاجات الداخلية في العالم العربي، وحادثة الإعتداء على سفينة مرمرة ومنع تركيا إسرائيل من المشاركة في تدريبات نسر الأناضول العسكرية التي جرت في أكتوبر 2009، في إطار تدريبات حلف الناتو والتي تم إلغاؤها عقب إحتجاجات الولايات المتحدة وإيطاليا، بأن زادت من حدة التوتر بينهما.<sup>5</sup>

<sup>1</sup>. Daniela Huber, Nathalie Tocci, op. cit, p. 9.

<sup>2</sup>. يوسف عماد، مرجع سابق، ص. 52.

<sup>3</sup>. مصطفى اللباد، "تركيا وإسرائيل واقع العلاقات وآفاقها وتداعياتها على القضية الفلسطينية والوطن العربي"، مرجع سابق، ص. 710.

<sup>4</sup>. Gallia Lindenstrauss, "Changes in the Turkish Threat Perception: Strategic Significance for Israel", **INSS Insight**, n° 220 (November 2010).  
<https://www.inss.org.il>.

<sup>5</sup>. وليد عبد الحي، "المنظور العربي لجدلية العلاقات التركية الإسرائيلية 2002-2020"، مركز الزيتونة للدراسات والإستشارات (جانفي 2021): ص. 7.

هناك عدة أسباب أدت إلى توتر وتدهور العلاقات بين تركيا وإسرائيل بخلاف حادثة الإعتداء على سفينة الإغاثة الإنسانية التركي منها:<sup>1</sup>

- إعلان الرئيس الأمريكي دونالد ترامب إعتبار القدس عاصمة "إسرائيل" في ديسمبر 2017م الموضوع الذي خلق نقطة خلاف حادة بين إسرائيل وتركيا.
- العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة سنة 2018م، والذي أدى لزيادة حدة النقد التركي للسياسات الإسرائيلية.
- القلق التركي من المساندة الإسرائيلية لفكرة إقامة كيان كردي، خصوصا في الشمال السوري وهو ما عبر عنه نتنياهو بشكل صريح قبل أيام من الإستفتاء الذي أعلنته كردستان العراق سنة 2017م.
- توافق وجهات نظر ومواقف بعض الدول العربية وإسرائيل تجاه حركة حماس والإخوان المسلمين بصفة عامة بإعتبارها تنظيمات إرهابية، وتجدر الإشارة إلى أن هذا التنظيم السياسي هو الأقرب في توجهاته لحزب العدالة والتنمية التركي.
- إختلاف الأولويات في سياسات كل من إسرائيل وتركيا في سوريا إذ تسعى الأولى إلى صد النفوذ الإيراني وحزب الله في سوريا، فإن تركيا تعمل على كبح قيام منطقة إستقلال كردي شمال سوريا كي لا تكون نقطة دعم لحزب العمال الكردي التركي الذي تعتبره منظمة إرهابية.

وبالرغم من محاولات إستعادة العلاقات الدبلوماسية والحفاظ عليها بين الطرفين بعد مسار عملية التطبيع، فقد تصاعد التوتر والخلاف بين إسرائيل وتركيا بعد إقدام الكنيسة الإسرائيلية بسن قانون القومية العنصري الذي إنتقدته تركيا بشدة، والذي شمل أيضا إعتقال إسرائيل السائحة التركية "إيرو أوزكان" في شهر جوان 2018م، كذلك قامت تركيا بقيادة حملة دولية لرفض إعتبار القدس عاصمة لإسرائيل.<sup>2</sup>

في المقابل قام "مجلس الأمن القومي الإسرائيلي" بتقديم توصيات لمواجهة تركيا كعدو، والمضي في حملة دولية لعزل تركيا، كما إعتبرت صحيفة "يسرائيل هيوم" التابعة لديوان رئيس الحكومة بنيامين

<sup>1</sup>. المرجع نفسه، ص. 8.

<sup>2</sup>. محمد الرنتيسي، "السياسة الخارجية التركية: ملفات شائكة وتغيير كبير في الأدوات"، مركز الجزيرة للدراسات (أوت 2018): ص. 8.

نتنياهوو بأن أردوغان "معاديا للسامية" عقب وصفه إسرائيل "بالدولة الفاشية العنصرية"، وحثت ممثلي الحزبين "الجمهوري" و"الديمقراطي" الأمريكيين بفرض عقوبات قاسية على تركيا، ودعت الحكومة الإسرائيلية الإعتراف بإبادة الأرمن من طرف تركيا.<sup>1</sup>

وفي ظل التوتر القائم بين الطرفين يرصد عدد من الخبراء إستمراره كمشهد غالب على العلاقات التركية الإسرائيلية بصرف النظر عن عملية التطبيع التي جاءت لرأب الصدع بين الطرفين. ذلك أن الإختلافات الجوهرية في السياسة الخارجية الإقليمية لتركيا في عهد حزب العدالة والتنمية متباينة ومتضاربة بنظيرتها الإسرائيلية، ويبرز فيها مقدار البعد عن السياسة الإسرائيلية لأن توجهاتها وإنخراطها المتزايد في القضايا الإقليمية والدولية، أدى إلى خروجها من المظلة الغربية الإسرائيلية بعدما كانت دولة جسر بين الغرب والشرق الاوسط.<sup>2</sup> وتتطلع للعب دور قيادي ووسيط في المنطقة في ظل تقهقر وغياب نظام إقليمي عربي مستندة في ذلك إلى العمق الاستراتيجي، والإستفادة من إمكانات قوتها الناعمة.<sup>3</sup>

وسط إستمرار مشهد التوتر بين الطرفين أكد أكاديميون من جامعة "قادير هاس" لوفد طلابي إسرائيلي أنه من المستبعد تحسن العلاقات بين أنقرة وتل أبيب، وعودتها إلى سابق عهدها طالما بقي حزب العدالة والتنمية متقلدا السلطة.<sup>4</sup> الأمر الذي أكده عدد من الباحثين والأكاديميين ونخب إسرائيلية إذ يعتبرون أن فوز حزب العدالة والتنمية في الإنتخابات عام 2002م كانت بداية تدهور العلاقات بين الطرفين، وهذا ما أبرزته وأكدت الباحثة في مركز بيغن السادات للدراسات الإستراتيجية البروفيسورة "إليكساندرا مونرسون" Alexandra Munerson بأن التحول السلبي في العلاقات التركية الإسرائيلية بعد صعود العدالة والتنمية، كان نتاج توجه زعيمه "رجب طيب أردوغان" للتخلص من الطابع "الكمالي" لعلاقات تركيا الخارجية، ومحاولة إستعادة النمط "العثماني"، في حين أرجعت النخب الإسرائيلية التغير في الموقف التركي إلى التحولات الإجتماعية والأيدولوجية التي أدت إلى إحداث تغير في موازين القوى داخل تركيا ذاتها، وقادت إلى تآكل مراكز القوى الداخلية التركية التي ساندت التفاهات

<sup>1</sup> صالح النعامي، "تصعيد إسرائيلي ضد تركيا سياسيا وإعلاميا"، **العربي الجديد**، 25 جويلية 2018، تم تصفح الموقع يوم: 20 نوفمبر 2020.

<https://aalraby.co.uk>.

<sup>2</sup> سامح عباس، أحمد الغريب، مرجع سابق، ص. 82.

<sup>3</sup> Loannis Grigoriadis, op. cit, p. 6.

<sup>4</sup> سامح عباس، أحمد الغريب، مرجع سابق، ص. 83.

الإستراتيجية مع إسرائيل، وهي المؤسسة العسكرية والمؤسسة السلطوية البيروقراطية - الكمالية وكذلك تزايد مظاهر التدين التي ساهمت في تراجع النخب العلمانية في توجيه السلطة بتركيا.<sup>1</sup>

وفي سياق هذا السيناريو فإنه من المرجح إستمرار حالة الشد والجذب وتوتر العلاقات بين أنقرة وتل أبيب، ذلك لأن علاقاتها مع حلفائها الغربيين دول الإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة قد شهدت تراجعاً كبيراً في ظل البيئة الإقليمية المضطربة.

### المطلب الثالث: سيناريو قطع العلاقات

إن التغيير الحاصل في السياسات التركية وإقامتها تحالفات وعلاقات مع مختلف الفواعل الإقليمية والدولية، من خلال اعتماد إستراتيجية تأصيل مصادر القوة، ساهم ذلك في توسع نشاط دبلوماسيتها لتصل إلى القارة السمراء وأمريكا اللاتينية، في حين تأرجحت علاقتها بالدول الشرق أوسطية والخليجية بسبب تباين وجهات النظر حول إعتبار تركيا دولة مركزية في الشرق الأوسط.<sup>2</sup>

أضحت السياسات التركية تجاه القضايا الإقليمية والدولية أكثر إنخراطاً وتدخلاً، نتيجة تبنيها مقاربة العثمانية الجديدة، التي أعادت تركيا إلى دائرتها الإقليمية وإرثها الحضاري الإسلامي لتعيد مكانتها الإقليمية والدولية. وفي سياق هذه التغييرات تأثرت العلاقات التركية الإسرائيلية بشكل سلبي. مما دفع بالمحللين الإسرائيليين إلى إعتبار أن حادثة مرمره كانت نتيجة إستناد أردوغان لنموذج أممي إسلامي في الشرق الأوسط، إذ تقيم تركيا علاقات جيدة مع حركة حماس في قطاع غزة، وإحتفت بزيارة أحمدى نجاد إليها في عام 2008م، بحسب "إفرايم عنبار" فإنه يعتبر بأن تركيا تتفصل عن صلاتها وعلاقاتها الإقتصادية والإستراتيجية المتطورة مع الغرب، لأجل أطروحات متعلقة بمحيطها الإسلامي وتوسعها نحو الشرق.<sup>3</sup>

يرى أكاديميون إسرائيليون أن التغيير في السياسة التركية تجاه إسرائيل مرده متغيرين أساسيين: الجذور الإسلامية لحزب العدالة والتنمية الحاكم في تركيا، إحباط تركيا نظراً لتعثر مفاوضات إنضمامها إلى الإتحاد الأوروبي، مما حثها إلى توجيه سياستها الخارجية لتعزيز علاقاتها مع دول الجوار، كذلك تراجع دورها في الوساطة بين إسرائيل وسوريا الذي كان من العوامل التي أدت إلى

<sup>1</sup>. أحمد الزعترى وآخرون، مرجع سابق، ص. 38.

<sup>2</sup>. الإمام محمد محمود، "النهضة التركية الحديثة"، رؤية تركية 1 (شباط 2020): ص. 175.

<sup>3</sup>. أيمن يوسف، "العلاقات التركية الإسرائيلية في ضوء عقيدة العمق الاستراتيجي لأحمد داوود اوغلو"، مرجع سابق، ص. 102.

تدهور العلاقات بين أنقرة وتل أبيب. وبحسب الباحث الإستراتيجي الإسرائيلي "عوديد عيران" Oded Eran فإنه يؤكد بأن المقاربة العثمانية وتوجهات السياسة الخارجية التركية ليست بالأمر الطارئ، وإنما هو تغيير عميق يحمل في طياته "بذور إنشقاق" مع إسرائيل والغرب بصفة عامة، والذي يمكنه أن يساهم في قطع العلاقات مع تل أبيب في المستقبل نتيجة وجود بديل لتوجهات تركيا وسياستها الخارجية.<sup>1</sup>

ويمكن القول أن حزب العدالة والتنمية تمكن من إستغلال الشروط التي قدمها الإتحاد الأوروبي بأن قام بتحجيم دور المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية، وأقدم على إحداث إصلاحات هيكلية مست مجلس الأمن القومي الذي كان مهندس السياسة الخارجية والأمن وجعله هيئة إستشارية، وبالتالي لن يكون عائقا أمام قطع تركيا علاقاتها مع إسرائيل إن إستوجبت المتغيرات الإقليمية أو الدولية ذلك. بالإضافة إلى ذلك فإن قادة الحزب الذي تمخض عن حزب الفضيلة في صيف عام 2001م، قام ببناء تحالفات وثيقة مع النخب الليبرالية لمحاربة الفساد وأقر الحريات الدينية والتحرر الإقتصادي والديمقراطية، الأمر الذي أسهم في إعادة تعريف الإسلام السياسي في ظل الدولة العلمانية وأعطى للحكومة الشرعية وقاعدة متينة لإتخاذ قراراتها فيما يخص علاقاتها بتل أبيب.<sup>2</sup>

وقد تبنت النخبة السياسية الحاكمة في تركيا إستراتيجية دبلوماسية القوة الناعمة بتقديم المساعدات الإنسانية في مناطق مختلفة من العالم الإسلامي والعالم، من خلال الهلال الأحمر التركي ومؤسسة الوكالة التركية للتعاون والتنسيق، ووفق التقرير العالمي الصادر في 2017م حول المساعدات الإنسانية أظهر أن تركيا إحتلت المرتبة الثانية بـ 6 مليارات دولار بعد الولايات المتحدة الأمريكية بـ 6,3 مليار دولار في إنفاق العمل الإغاثي الميداني.<sup>3</sup>

ويبرز مما تقدم أن الإصلاحات السياسية التي قامت بها حكومة حزب العدالة والتنمية، والتي أحدثت تغييرا في سلوك السياسة الخارجية التركية وعلاقاتها على المستويين الإقليمي والدولي يعد مؤشرا لإمكانية قطع العلاقات الثنائية بين أنقرة وتل أبيب، ويمثل القرار الذي إتخذته تركيا عقب حادثة

<sup>1</sup>. بولنت آراس وآخرون، "التحول التركي تجاه المنطقة العربية"، ط 1 (عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط، 2012)، ص. 95.

<sup>2</sup>. غالب دالاي، دوف فريدمان، "حزب العدالة والتنمية وتطورات السياسة الخارجية للإسلام السياسي التركي"، رؤية تركية 3 (خريف 2013): ص. 54.

<sup>3</sup>. الإمام محمد محمود، مرجع سابق، ص. 176.

مرمرة المتمثل بسحب السفير التركي وطرد السفير الإسرائيلي، وإلغاء مناورات عسكرية ثنائية بين الطرفين وصفقات السلاح وتجميد عدد من الإتفاقيات في مجالات مختلفة مع إسرائيل، تعد مؤشرات هامة على أن قطع العلاقات بينهما قد يمس الجانب الإقتصادي الذي لم يشهد تأثيرا كبيرا بسبب توتر العلاقات بين الطرفين، إلا أن أمر قطع العلاقات وبصفة نهائية بين الطرفين يعد أمرا مستبعدا، نظرا لإرتباط بعدة قضايا ولأن متغير المصلحة يحكم العلاقات التركية افسرائيلية بعيد عن الإعتبارات الأخلاقية.<sup>1</sup>

من خلال ما تقدم نخلص إلى أنه، وفي ظل الوضع الذي تشهده منطقة الشرق الأوسط، وما أفرزه من تغييرات وتداعيات على المنطقة وأنظمتها، فإن إسرائيل ترغب في الإستفادة من الوضع القائم بما يخدم مصالحها ويوافق إستراتيجيتها لمنع أي تهديد لأمنها ووجودها، ومن جهة أخرى فإنها تسعى إلى الحفاظ على علاقاتها بتركيا، إلا أن ذلك لا يستبعد تحالف إسرائيل مع الأكراد أو دعم اليونان وقبرص ضد تركيا وذلك حسب ما تفرضه المتغيرات في العلاقات بين الطرفين.

إضافة لما سبق، فإن المتغيرات الإقليمية والدولية ساهمت في خلق عقبات أمام عودة العلاقات التي ميزت أنقرة وتل أبيب كحليفين، وساهمت في تغيير التوازنات الإقليمية والدولية، وأيضا الضرورات المصلحية لكلا الطرفين، والتي دفعت بهما إلى البحث عن بدائل وتحالفات جديدة مع مختلف الفواعل الإقليمية والإعتماد عليها كأدوات ضغط، كما أن إسرائيل لازالت تحرص على إستمرار علاقاتها مع تركيا بما تفرضه المصالح المتبادلة والمشاركة.

وما يمكن رصده من خلال ما تقدم، أن العلاقات التركية - الإسرائيلية التي قامت لحاجة كلا الطرفين للآخر، لأجل تحقيق المصالح القومية وتأمين البقاء في بيئة إقليمية مثلت بالنسبة لهما تهديدا خارجيا مشتركا، فإن هاته العلاقات ستستمر بالتطور وتبادل المصالح المشتركة والأهداف، نتيجة إبقاء الجانب الإقتصادي بمعزل عن الخلافات السياسية، والذي يمكن أين يكون مدخلا لتوثيق العلاقات الثنائية حيث عرف تزييدا وإرتقاعا في التجارة الثنائية خاصة الصادرات التركية بإتجاه إسرائيل. بالإضافة إلى كون أنظمة السياسية في كلا البلدين ديمقراطية، وإنطلاقا من الطرح الليبرالي بأن الدول الديمقراطية لا تدخل في حروب فيما بينها، الأمر الذي سيفسح المجال لتعزيز مجالات التعاون وإن

<sup>1</sup>. "مستقبل العلاقات التركية الإسرائيلية"، مركز الزيتونة للدراسات والإستشارات (فيفري 2016): ص. 3.



كانت العلاقات السياسية والأمنية الإستراتيجية لن تحظى بنفس الزخم والوتيرة التي سبقت حادثة مرمرة، فمن الواضح أن تل أبيب وأنقرة منقسمتان حول عدد من القضايا السياسية.

استنتاجات

## استنتاجات:

شهدت العلاقات التركية الإسرائيلية توترا غير مسبوق منذ إقرار أنقرة بإسرائيل دولة عام 1949م، حيث إقترن إقرارها بالمتغيرات الإقليمية والدولية التي شهدتها النظام الدولي في تلك الفترة. بالإضافة إلى المقاربة الكمالية التي رأت في العالم العربي والشرق الأوسط ككل مرادفا للتخلف الواجب التحرر منه، وبكونها مصدر تهديد لأمنها ومصالحها القومية، وهي عوامل أراها كافية تدفع في اتجاه بناء علاقات مع إسرائيل وإقرارها مدخلا للإصطفاف ضمن الدائرة الغربية.

وعلى الرغم من أن العلاقات بين البلدين شابها الفتور والتوتر في مراحل زمنية مختلفة منذ بدئها، إلا أنها لم تصل إلى مستوى قطع العلاقات الدبلوماسية والسياسية بطرد السفراء من كلا الجانبين. وقد جاء هذا اتدهور نتيجة لعدة أسباب، من بينها متغيرات البيئة الداخلية لتركيا إذ يعد وصول نخبة سياسية جديدة ذات خلفية إسلامية إلى سدة الحكم عام 2002م، المتبينة لمقاربة جديدة مختلفة عن فترة سيطرة النخبة الكمالية العلمانية.

أجرت النخبة الجديدة إصلاحات سياسية شملت الدستور الذي قيدت من خلاله المؤسسة العسكرية بإقرارها حامية المبادئ الكمالية العلمانية للجمهورية التركية، حيث تمكنت من تحييدها في عملية صنع القرار على المستويين الداخلي والخارجي. كما أظهرت التطورات التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط منذ بداية عام 2011م، والإعتداءات الإسرائيلية المتكررة على قطاع غزة وهجومها على أسطول المساعدات الإنسانية (أسطول الحرية) عام 2010م، مدى التباين والإختلاف في توجهات وسياسات البلدين.

وبالرغم من تدهور العلاقات بين البلدين فقد شكل التوصل إلى إتفاق المصالحة بينهما وإعتذار إسرائيل بشكل رسمي عاملا لتطبيع العلاقات بين البلدين ورأب الصدع بينهما في بعض من نقاط الإختلاف، وذلك لإدراك كلا الطرفين بوجود مصالح مشتركة بينهما تقتضي حل الخلافات. إلا أنه يستبعد في الوقت الحاضر أن تعود علاقتهما إلى مستواها الإستراتيجي السابق.

من خلال التطرق للعلاقات التركية الإسرائيلية في مختلف جوانبها وقطاعاتها وتناول أبرز متغيراتها الإقليمية والدولية، ضمن الفترة التي تشهد فيها منطقة الشرق الأوسط تحولات جيوسياسية توصلت الدراسة إلى الإستنتاجات التالية:

\* أن نشوء العلاقات التركية الإسرائيلية جاء لإعتبارات مصلحة وفقا لما يراه المنظور الواقعي في العلاقات الدولية، والتي ساهمت فيها متغيرات البيئة الإقليمية والدولية لفترة الحرب الباردة. فمتغير المصلحة يعد عنصرا أساسيا لإقامة العلاقات بين البلدين إلى جانب إستنادها إلى المتغيرات الإقتصادية.

\* أن المقاربة العثمانية الجديدة ساهمت في إحداث تغييرات على مستوى البيئة الداخلية لتركيا من أبرزها تحييد المؤسسة العسكرية بشأن تدخلها في الشأن السياسي والتي كانت من أبرز الفاعلين في الدفع بتعزيز العلاقات التركية الإسرائيلية لمستواها الإستراتيجي، وحث الحكومة التركية للانضمام لتكتل الإتحاد الأوروبي. وعلى المستوى الإقليمي والدولي فإن تركيا إستطاعت أداء دور بارز في تفاعلات النظام الإقليمي الشرق أوسطي والدولي، إذ فسح لها إستنادها على المقاربة العثمانية الجديدة وإنطلاقا من العمق الإستراتيجي المجال لأداء ادوار بارزة وتحقيق أهدافها ومصالحها القومية والحفاظ على استقرار أمنها.

\* أن إسرائيل لم تعد تعتبر ذات أهمية بالغة في توجهات السياسة الخارجية التركية لأجل تحقيق أهدافها ومصالحها القومية، وإن كان هناك تنسيق أمني- سياسي تجاه عدد من القضايا في المنطقة أبرزها الأزمة السورية.

\* نتيجة لتوتر العلاقات بين البلدين فإن كلا منهما بحث عن إيجاد تحالفات مع فواعل أخرى كتوجه تركيا إلى تعزيز روابط علاقاتها مع روسيا، في حين إتجهت إسرائيل نحو قبرص واليونان وأرمينيا.

\* أثرت التحولات الجيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط وتفاعلاتها بين مختلف الفواعل الإقليمية والدولية على العلاقات التركية الإسرائيلية، لاسيما في جانبها السياسي فرغم وجود شبكة المصالح المشتركة والقوية بين الطرفين إلا أن تداعيات التغييرات في منطقة الشرق الأوسط كان له أثر سلبي عليهما. كما مس علاقاتهما بالولايات المتحدة الأمريكية كحليف إستراتيجي، فبالنسبة لتركيا أدت محاولة الانقلاب فيها منتصف عام 2016م إلى تدهور علاقاتها بالولايات المتحدة الأمريكية نتيجة رفضها تسليم فتح الله غولن الذي اعتبرته تركيا أحد المدبرين للعملية الانقلابية. أما بالنسبة لإسرائيل فإن مجيء إدارة باراك أوباما أحدث نوعا من التباعد في رؤى البلدين خاصة بعد التوصل لتوقيع الإتفاق النووي مع طهران، والذي عارضته تل أبيب بشدة لتشكيكها في نوايا إيران توقيف برنامجها النووي وبأن ذلك سيمنح لها فرصة لتطوير برنامج الأسلحة الباليستية مستقبلا، وسمكنها من توسيع نفوذها في المنطقة بشكل كبير خاصة في العراق وسوريا.

تبعاً لما تقدم، يمكن القول أن العلاقات التركية الإسرائيلية إن تأثرت في مستواها السياسي الدبلوماسي، فإن ذلك لم يؤثر بشكل كبير على المستوى الإقتصادي والأمني الذي شهد تعاوناً مكثفاً لتجاوز تداعيات التغييرات السياسية في المنطقة والتي أثرت على اقتصادات دول الشرق الأوسط وأمنها بالدرجة الأولى. وانطلاقاً من مسار تطور العلاقات بين البلدين فإنه من المرجح إستمرار الوضع القائم بينهما المتمسم بحالة الشد والجذب والتوتر في سياسات ومواقف البلدين، كما يُستبعد إحتمال قطع العلاقات بصفة نهائية بينهما نظراً لإرتباطهما بشبكة مصالح سياسية إقتصادية وأمنية لا يمكن تجاوزها

أو الإستغناء عنها بسهولة، لاسميا وأنهما تتواجدان في منطقة تعد من أكثر مناطق العالم ديناميكية وتغيرا.



# قائمة المصادر والمراجع

الكتب:

1. إبراهيم سحر محمد، دور الأحزاب السياسية في الخطاب السياسي لإسرائيل، ط1 (القاهرة: المكتب العربي للمعارف، 2016).
2. أبو السيف عاطف، "القوى الكبرى: أكثر من دور تاريخي"، في علاقات إسرائيل الدولية: السياقات والأدوات الإختراقات والإخفاقات، المحرر: عاطف أبو يوسف (فلسطين: مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، 2014).
3. أبو عامر عدنان، "العلاقات الروسية الإسرائيلية: المصالح المشتركة والتحالف الإستراتيجي"، في علاقات إسرائيل الدولية: السياقات والأدوات الإختراقات والإخفاقات، المحرر: عاطف أبو يوسف (فلسطين: مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، 2014).
4. أسكولاي إفرايم، "سلسلة تقديرات إستراتيجية بشأن البرنامج النووي الإيراني"، في إسرائيل والمشروع النووي الإيراني، تر، أحمد أبو هدية، ط1 (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2006).
5. إسماعيل صبري، محمد محمود الربيع، موسوعة العلوم السياسية (الكويت: جامعة الكويت، 1994).
6. الخطيب إيناس، "تأثير الأحزاب الدينية والحريدية على المشهد السياسي في إسرائيل"، المركز العربي للدراسات الاجتماعية والتطبيقية (2015).
7. أليكس ميفتس، شأؤول شاي، "ضرورة إعادة صوغ عقيد إسرائيل الأمنية"، في العقيدة الأمنية الإسرائيلية وحروب إسرائيل في العقد الأخير، المحرر: أحمد خليفة، ط1 (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2015).
8. أوسفر ناظم جنيد، صعود الإسلام السياسي في ضوء الفعاليات الاجتماعية في تركيا التاريخ المعاصر، في التحول في الديمقراطي تركيا، المحرر: ناظم تورال، تر، أحمد عبد الله نجم، ط1 (القاهرة: مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات، 2012).
9. أوغور حقي، "تركيا وإيران البعد عن حافة الصدام"، في تركيا بين تحديات الدخل ورهانات الخارج، المحرر: محمد عبد العاطي، ط1 (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2010).
10. باكير علي حسين، "محددات الموقف التركي من الأزمة السورية"، في العرب وتركيا: تحديات الحاضر ورهانات المستقبل، المحرر، محمد نورالدين، ط1 (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012).
11. بروم شالوم، إسرائيل والدولة الإسلامية، تر، أحمد كامل راوي (غازي عنتاب: دار ميسلون للنشر والطباعة والتوزيع، 2017).

12. البيومي غانم إبراهيم، "جدلية الإستيعاب والإستبعاد في العلاقات التركية الأوروبية"، في تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج، المحرر: محمد عبد العاطي، ط1 (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2010).
13. ثلجي محمد جابر، "التقارب الأمريكي- الإيراني والعلاقات التركية- الإيرانية: الفرص والتهديدات"، في التقارب الإيراني- الأمريكي: مستقبل الدور الإيراني، المحرر: فاطمة الصمادي، ط1 (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2014).
14. جبارين يوسف، مهند مصطفى، "نظام الحكم في إسرائيل"، في دليل إسرائيل العام 2011، المحرر، كميل منصور، ط1 (مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2011).
15. الجبوري فراس صالح وآخرون، العلاقات التركية الإيرانية دراسة في العلاقات السياسية والإقتصادية (1923-2003)، ط1 (عمان، دار بغداد للنشر والتوزيع، 2015).
16. الجولاني عاطف، "فشل الحصار على قطاع غزة في تحقيق أهدافه السياسية والأمنية"، في تركيا وإسرائيل وحصار غزة، المحرر، أمر الله إيشلر، ط1 (الأردن: مركز دراسات الشرق الأوسط، 2010).
17. الشيخ نورهان، "روسيا والتغيرات الجيوإستراتيجية في الوطن العربي" في التداعيات الجيو إستراتيجية للثورات العربية، ط1 (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014).
18. صالح محسن، محرر، التقرير الإستراتيجي الفلسطيني 2010، ط1 (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2011).
19. أبو داير رائد مصباح، إستراتيجية تركيا شرق أوسطية ودوليا في ضوء علاقتها بإسرائيل 2000-2011، ط1 (بيروت: باحث للدراسات الفلسطينية والإستراتيجية، 2013).
20. آراس بولنت وآخرون، التحول التركي تجاه المنطقة العربية، ط1 (عمان: مركز الدراسات الشرق الأوسط، 2012).
21. ألمش محمد أون وآخرون، حزب العدالة والتنمية التركية دراسة في الفكرة والتجربة، ط1 (بيروت: مركز صناعة الفكر للدراسات والابحاث، 2016).
22. إلياس فراس محمد، تحليل السياسة الخارجية التركية وفق منظور المدرسة العثمانية الجديدة، ط1 (الأردن: شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، 2016).
23. الأمانة لمى مضر، "الإستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة وانعكاساتها على المنطقة العربية"، ط1 (لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 2009).
24. أمين سمير وآخرون، "العولمة والنظام الدولي الجديد"، ط1 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004).



25. أوغلو أحمد داوود، العمق الاستراتيجي: موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، تر: محمد جابر ثلجي، طارق عبد الجليل، ط4 (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2014).
26. أوكتم كرم، "تركيا الأمة الغاضبة"، تر: مصطفى مجدي الجمال، ط1 (القاهرة: مكتب سطور للنشر، 2011).
27. أولك نيتسر، فيروس التعصب حل الشيفرة السياسية الإسرائيلية، تر: عبد الوهاب محمود وهب الله (القاهرة: مركز الدراسات الشرقية، 2003).
28. إيفانوفيتش فلاديمير: الصراع السياسي في تركيا، تر: إبراهيم الجهماني، ط1 (دمشق: دار حوران للطباعة والنشر، 1991).
29. بابلا دلشاد محمود صالح، "دور المؤسسة العسكرية التركية في السياسة الداخلية 1980-2002" (السليمانية: مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية، 2012).
30. بارزي تربتا، "حلف المصالح المشتركة التعاملات السرية بين إسرائيل وإيران والولايات المتحدة"، تر: أمين الأيوبي، ط1 (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2008).
31. البدور بكر محمد رشيد، المكانة الإقليمية لتركيا حتى عام 2020 دراسة مستقبلية، ط1 (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2016).
32. البديري خضير، التاريخ المعاصر لإيران وتركيا، ط2 (بيروت: دار العارف للأعمال، 2015).
33. بياسي سميث، كيف نفهم سياسات العالم الثالث نظريات التغيير السياسي والتنظيمي، تر: خليل كلفت، ط1 (القاهرة: المركز القومي للنشر، 2011).
34. بيريز شيمون، الشرق الأوسط الجديد، تر: محمد علمي عبد الحافظ، ط1 (الأردن: الأهلية للنشر والتوزيع، 1994).
35. بيندر جون، أشرود سايمون، الإتحاد الأوروبي مقدمة قصيرة جدا، تر: خالد غريب علي، ط1 (جمهورية مصر العربية: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، 2015).
36. تشومسكي نعوم، أوهام الشرق الأوسط، تر: شيرين فهمي، ط1 (القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، 2004).
37. تشومسكي نعوم، ماذا يريد العم سام، تر: عادل المعلم (القاهرة: دار الشروق، 1989).
38. التوبة غازي، "المرتكزات الديمغرافية والاجتماعية والثقافية في المشروع الإيراني في المنطقة العربية الإسلامية"، ط1 (عمان: دار عمار للنشر والتوزيع، 2013).
39. الجحيشي فراس محمد أحمد، التوازنات الإستراتيجية الجديدة في ضوء بيئة أمنية متغيرة، ط1، (الأردن: الأكاديميون للنشر والتوزيع، 2015).
40. جفال عمار، التنافس التركي - الإيراني في آسيا الوسطى والقوقاز، ط1 (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2005).

41. الجميل سيار، العثمانية الجديدة: القطيعة في التاريخ الموازي بين العرب والأتراك، ط1 (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015).
42. الجهماني يوسف، تركيا وإسرائيل: سلسلة ملفات تركية (دمشق: دار حوران للطباعة والنشر والتوزيع، 1999).
43. جوبس بيتر، النظام السياسي الإسرائيلي الجذور والمؤسسات والتوجهات، ط1 (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2001).
44. جول محمد زاهر، التجربة النهضوية التركية: كيف قاد حزب العدالة والتنمية تركيا إلى التقدم، ط1 (بيروت: مركز نماء للبحوث والدراسات، 2013).
45. حتى ناصيف يوسف، النظرية في العلاقات الدولية (بيروت: دار الكتاب العربي، 1985).
46. حداد معين، الشرق الأوسط: دراسة جيوبولوتيكية، قضايا الأرض والنفط والمياه، ط3 (بيروت: شركة المطبوعات للنشر والتوزيع، 2002).
47. حسين خليل، العلاقات الدولية النظرية والواقع، الأشخاص والقضايا، ط1 (بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، 2011).
48. حسين غازي، الشرق الأوسط الكبير بين الصهيونية والإمبريالية الأمريكية (دمشق: اتحاد الكتاب العرب، 2005).
49. الحضرمي عمر، العلاقات العربية التركية تاريخها واقعها ونظرة في مستقبلها، ط1 (عمان: دار الجديد للنشر والتوزيع، 2010).
50. حمدان محمد عبد الله، الجماعات اليهودية في تركيا ودورها في الحياة السياسية والاقتصادية والثقافية في تركيا، ط1 (دمشق: دارا لزمان للطباعة والنشر والتوزيع، 2011).
51. الخشاب مصطفى، علم الاجتماع ومدارسه المدخل إلى علم الاجتماع ومدارسه (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، 2006).
52. الخفاجي محمد جاسم حسين، روسيا ولعبة الهيمنة على الطاقة: رؤية في الأدوار والإستراتيجيات، ط1 (المملكة الأردنية الهاشمية: دارأمجد للنشر والتوزيع، 2019).
53. خماش عبد العزيز رنا، العلاقات التركية - الإسرائيلية وتأثيرها على المنطقة العربية، ط1 (الأردن: مركز دراسات الشرق الأوسط، 2010).
54. خورشيد حسين دلي، تركيا وقضايا السياسة الخارجية ( اتحاد الكتاب العرب، 1999).
55. خولي معمر فيصل، العلاقات التركية- الروسية من إرث الماضي إلى آفاق المستقبل، ط1 (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014).
56. دان تيم وآخرون، نظريات العلاقات الدولية التخصص والتنوع، تر: ديماء الخضرا ط1 (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016).

57. درويش هدى، العلاقات التركية اليهودية وأثرها على البلاد العربية منذ قيام يهود الدونمة 1648 إلى غاية القرن العشرين، ج2، ط1 (دمشق: دار القلم، 2002).
58. الدسوقي عيسى السيد، التوجهات الإقليمية في الشرق الأوسط بعد الحرب الباردة (القاهرة: دار الأحمدى للنشر والتوزيع، 2009).
59. دورتي جيمس، بالتسغراف روبرت، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، تر: وليد عبد الحي (بيروت: كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، 1985).
60. دوغين ألكسندر، أسس الجيوبوليتيك مستقبل روسيا الجيوبوليتيكي، تر، عماد حاتم (بيروت: دار الكتاب الجديد بيروت، 2004).
61. الراوي رياض، البرنامج النووي الإيراني وأثره على منطقة الشرق الأوسط، ط2 (دمشق: دار الأوائل للنشر والتوزيع والخدمات الطبّاعية، 2008).
62. رضوان وليد، العلاقات العربية التركية، ط1 (بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 2006).
63. رضوان وليد، تركيا بين العلمانية والإسلام في النصف الثاني من القرن العشرين 1956-2000، ط1 (بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 2006).
64. روبنسن فيليب، تركيا والشرق الأوسط، تر: نجم خوري (دار قرطبة للنشر والتوثيق والأبحاث، 1993).
65. رياض محمد، الأصول العامة في الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيكا (القاهرة: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، 2014).
66. الزبيدي منذر صالح، دور وسائل الإعلام في وضع القرار السياسي، ط1 (الأردن: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2013).
67. الزعتري أحمد خالد، العلاقات التركية الإسرائيلية 2002-2016، ط1 (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2017).
68. الزعتري أحمد وآخرون، الجمهورية التركية في المنظور السياسي الإسرائيلي، ط1 (إسطنبول: مركز رؤية للتنمية السياسية، 2016).
69. زهرة عطا محمد، البرنامج النووي الإيراني، ط1 (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2015).
70. زيدان ناصر، دور روسيا في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من بطرس الأكبر حتى فلاديمير بوتين، ط1 (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2013).
71. سالم أمينة، إسرائيل من الداخل، ط1 (القاهرة: المكتب العربي للمعارف، 2016).
72. سالم أمينة، دور الجيش في النظام السياسي الإسرائيلي (القاهرة: المكتب العربي للمعارف، 2015).

73. سبيتان سمير، تركيا في عهد رجب طيب أردوغان، ط1 (الأردن: الجنادرية للنشر والتوزيع، 2012).
74. السلطان جمال مصطفى عبد الله، الإستراتيجية الأمريكية في الشرق الاوسط (عمان: دار وائل للنشر والتوزيع، 2002).
75. سميث ستيف، بيليس جون، عولمة السياسة العالمية، تر: مركز الخليج للأبحاث، ط1 (الإمارات العربية المتحدة: مركز الخليج للأبحاث، 2004).
76. السيد عمر يحيى، القوة التركية الناعم مقيمات الصعود في العلاقات الدولية، ط1 (إسطنبول: دار الأصول العلمية، 2019).
77. شريف سفيان، الشيخ رجب طيب أردوغان مؤذن أسطنبول ومحطم الصنم الأتاتوركي، ط1 (القاهرة: دار الكتاب العربي، 2011).
78. شلبي محمد، المنهجية في التحليل السياسي: المفاهيم، المناهج، الإقترايات والأدوات، ط1 (الجزائر: الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، 1997).
79. الشيخ نورهان، "صناعة القرار في روسيا والعلاقات العربية - الروسية"، ط1 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1998).
80. صالح محسن، القضية الفلسطينية: خلفياتها التاريخية وتطوراتها المعاصرة (لبنان: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2012).
81. طالب محمد حميد، السياسة الخارجية التركية وأثرها على الأمن العربي، ط1 (القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، 2017).
82. عبد الجليل طارق، "العسكر والدستور في تركيا من القبضة الحديدية إلى دستور بلا عسكر"، ط1 (القاهرة: دار نهضة مصر للنشر، 2013).
83. عبد الحميد عاطف معتمد، "إستعادة روسيا مكانة القطب الدولي: أزمة الفترة الإنتقالية"، ط1 (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2009).
84. عبد العقراوي منهل إلهام وآخرون، "العلاقات التركية الإيرانية دراسة في العلاقات السياسية والاقتصادية"، ط1 (الأردن: دار غيداء للنشر والتوزيع، 2015).
85. عبد الله محمود أمين، مشاريع الإستيطان اليهودي منذ قيام الثورة الفرنسية حتى نهاية الحرب العالمية الأولى (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1984).
86. عبد المنعم ممدوح، "روسيا تنادي بحق العودة إلى القصة"، ط1 (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، 2013).

87. عاموس يادلين، "حان وقت إتخاذ القرارات بشأن اتفاقات وخطط بديلة"، في العقيدة الأمنية الإسرائيلية وحروب إسرائيل في العقد الأخير، المحرر: أحمد خليفة، ط1 (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2015).
88. عبد الجليل طارق، "الجيش والحياه السياسية تفكيك القبضة الحديدية"، في تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج، المحرر: محمد عبد العاطي، ط1 (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2010).
89. عبد الرحمن حمدي، الإختراق الإسرائيلي لإفريقيا (الدوحة: منتدى العلاقات العربية والدولية، 2014).
90. العزاوي وصال نجيب، "تركيا والإتحاد الأوروبي بين جدلية الرفض ورهانات القبول"، العرب وتركيا: تحديات الحاضر ورهانات المستقبل، المحرر: محمد نور الدين، ط1 (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012).
91. علي حسين باكير، "تركيا الدولة والمجتمع المقومات السياسية والجيوسياسية والجيواستراتيجية"، في تركيا بين التحديات الداخل ورهانات الخارج، المحرر: محمد عبد العاطي، ط1 (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2010).
92. كوثراني وجيه، "إشكاليات في التاريخ العربي للدولة العثمانية ومجتمعاتها: مراجعة للمفاهيم والفرضيات"، المحرر: محمد نور الدين، العرب وتركيا: تحديات الحاضر ورهانات المستقبل، ط1 (بيروت: المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية، 2012).
93. اللباد مصطفى، "تركيا وإسرائيل واقع العلاقات وآفاقها وتداعياتها على القضية الفلسطينية والوطن العربي"، في العرب وتركيا: تحديات الحاضر ورهانات المستقبل، المحرر: محمد نور الدين، ط1 (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012).
94. ليكل أودي وآخرون، "التحديات الإستراتيجية الأمنية الراهنة لإسرائيل"، في العقيدة الأمنية الإسرائيلية وحروب إسرائيل في العقد الأخير، المحرر: أحمد خليفة، ط1 (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2015).
95. محارب محمود، "إسرائيل وتركيا والدول العربية: الدور والمكانة وبسط النفوذ"، في العرب وتركيا: تحديات الحاضر ورهانات المستقبل، المحرر: محمد نور الدين، ط1 (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012).
96. المظفري نبيل، العلاقات الليبية - التركية 1969-1989 دراسة سياسية وإقتصادية (عمان: دار غيدار للنشر، 2010).
97. العجمي أسماء محسن، الملف النووي الإيراني مفاعل بوشهر (الكويت: مجلس الأمة، 2013).

98. العزب هيبه جمال الدين محمد، دور مراكز الفكر في صنع السياسة العامة دراسة حالة إسرائيل، ط1 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2015).
99. عجيل عبد الكريم كاظم، كتاب العلاقات التركية الإسرائيلية في ضوء الإستراتيجية التركية الجديدة، ط1 (الأردن: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2015).
100. العقاد صلاح، المشرق العربي المعاصر (القاهرة: مكتبة الأنظر المصرية، 1998).
101. علي جليل عمر، السياسة الخارجية التركية حيال الشرق الأوسط 1991-2006 (السليمانية: مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، 2011).
102. عليان محمود عليان، التوافق والصراع في العلاقات الدولية العلاقات الروسية التركية مثالا، ط1 (ألمانيا: المركز الديمقراطي العربي، 2017).
103. عودة جهاد، النظام الدولي: نظريات وإشكاليات، ط1 (مصر: دار الهدى للنشر والتوزيع، 2005).
104. عودة جهاد، مقدمة في الدراسات الإستراتيجية الشرق الأوسطية (القاهرة: المكتب العربي للمعارف للنشر والتوزيع، 2014).
105. العوضي حسني عماد حسني، السياسة الروسية زمن الرئيس فلاديمير بوتين، ط1 (برلين: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية الاقتصادية، 2017).
106. غول محمد زاهد، التجربة النهضوية التركية، ط1 (بيروت: مركز نما للبحوث والدراسات، 2013).
107. فايسباخ ميراك، جمال واكيم، السياسة الخارجية التركية، سجال القوى العظمى والبلاد العربية منذ العام 2002 ط2 (بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 2014).
108. فراس محمد إلياس، "تحليل السياسة الخارجية التركية وفق منظور المدرسة العثمانية الجديدة"، ط1 (الأردن: شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، 2016).
109. فرج محمد أنور، نظرية الواقعية في العلاقات الدولية: دراسة نقدية مقارنة في ضوء النظريات المعاصرة (السليمانية: مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية، 2007).
110. فولر غراهام، الجمهورية التركية الجديدة: تركيا كدولة محورية في العالم الإسلامي (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجي، 2009).
111. قروي هشام، مراكز البحوث الأمريكية ودراسات الشرق الأوسط بعد 11 سبتمبر، ط1 (بيروت: مركز نماء للبحوث والدراسات، 2013).
112. القصيبي عبد الغفار، مناهج البحث في علم السياسة، ط1 (القاهرة: مكتبة الآداب، 2004).
113. قلعبية وسيم خليل، "روسيا الأوراسية زمن الرئيس "فلاديمير بوتين"، ط1 (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2016).

114. كام أفرام، تقييم إسرائيل للتهديد النووي الإيراني، في إسرائيل والمشروع النووي الإيراني، تر، أحمد أبو هدية، ط1 (بيروت: الدار العربية للعلوم الناشر، 2006).
115. كاماك بيري، دن ميشل، إشعال الصراعات في الشرق الأوسط أو إخماد النيران (بيروت: مؤسسة كارينغي للسلام الدولي، 2019).
116. كرامر هاينتس، تركيا المتغيرة تبحث عن ثوب جديد، تر، فاضل جتكر، ط1 (الرياض: مكتبة العبيكان، 2001).
117. الكعكي يحيى أحمد، الشرق الأوسط والصراع الدولي دراسة عامة لموقع المنطقة في الصراع (بيروت: دار النهضة العربية، 1986).
118. كيالي عبد الحميد، دراسات في العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، ط1 (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2009).
119. كيالي عبد الحميد وآخرون، إسرائيل ومستقبلها حتى عام 2015 (الأردن: مركز دراسات الشرق الأوسط، 2007).
120. كيمن فؤاد، توجهات تركيا وإيران في الشرق الأوسط، سياسات مصالح، ط1 (أبو ظبي: مركز الإمارات العربية المتحدة، 2014).
121. لاکوست إيف، الجغرافيا السياسية للمتوسط، تر: زهيدة درويش، ط1 (أبو ظبي: هيئة أبو ظبي للثقافة والتراث، 2010).
122. لوبيز فيليب سبيل، الجغرافيات السياسية للبتروول، تر: نجاه الصليبي الطويل (أبو ظبي: هيئة أبو ظبي للسياحة والثقافة، 2013).
123. لويس برنار، ظهور تركيا الحديثة، تر، قاسم عبده قاسم، سامية محمد، ط1 (القاهرة: مركز القومي للترجمة، 2016).
124. لينتل دوغلاس، الاستشراق الأمريكي: الولايات المتحدة الأمريكية والشرق الأوسط منذ 1945، تر، طلعت الشايب، ط1 ( القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2009).
125. ليندنشتر اوس غاليا، تركيا والتهديد من جانب الدولة الإسلامية هل سقط الرمز؟، تر، أحمد كامل راوي (غازي عنتاب: دار ميلون للنشر والطباعة والتوزيع، 2017).
126. مار فيبي، وليم لويس، إمتطاء النمر تحدي الشرق الأوسط بعد الحرب الباردة، تر، عبد الله جمعة الحاج، ط2 (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 1997).
127. المبيضين مخلد عبید، الإتحاد الأوروبي كظاهرة إقليمية متميزة، ط1 (الأردن: الأكاديميون للنشر والتوزيع، 2012).
128. مجلس الإتحاد الأوروبي، أوروبا آمنة في عالم أفضل: الإستراتيجية الأمنية الأوروبية (لوكسمبورغ: مكتب إصدارات الإتحاد الأوروبي، 2010).

129. محارب محمود، سياسة إسرائيل النووية وعملية صنع قرارات الأمن القومي فيها، ط1 (قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013).
130. محسن صالح، محرراً، تركيا والقضية الفلسطينية (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والإستشارات، 2010).
131. محفوظ عقيل، "تركيا والأكراد: كيف تتعامل تركيا مع المسألة الكردية؟" (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012).
132. محفوظ عقيل سعيد، "سوريا وتركيا الواقع الراهن واحتمالات المستقبل" (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2009).
133. محمد نور الدين، السياسة الخارجية أسس ومركزات في تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج، المحرر، محمد عبد العاطي، ط1 (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2010).
134. المخادمي عبد القادر رزيق، الشرق الأوسط الجديد بين الفوضى البناءة وتوازن الرعب (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2008).
135. المرشد مي سامي، "الدور الإقليمي لتركيا تجاه الشرق الأوسط 2002-2016" (برلين: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، 2017).
136. مرقس سمير، الإمبراطورية الأمريكية ثلاثية الثروة ... الدين ... القوة من الحرب الاهلية إلى ما بعد 11 سبتمبر 2001، ط 1 ( القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، 2003).
137. المسلماني أحمد، ما بعد إسرائيل ( مصر: كيان كورب للنشر والتوزيع والطباعة).
138. معوض جلال عبد الله، صناعة القرار في تركيا والعلاقات العربية التركية، ط1 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1998).
139. مقلد إسماعيل صبري، نظريات السياسة الدولية دراسة تحليلية مقارنة (الكويت: منشورات ذات السلاسل، 1987).
140. منصور جوني، نحاس فادي، المؤسسة العسكرية في إسرائيل تاريخ واقع وإستراتيجيات وتحولات، ط1 (فلسطين: مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، 2009).
141. المنصور عبد العزيز شحادة، المسألة المائية في السياسة السورية تجاه تركيا، ط1 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010).
142. ميرشايمر جون، وولستيفن، اللوبي الإسرائيلي والسياسة الخارجية الأمريكية، ط1 ( أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات و لبحوث الإستراتيجية، 2008).
143. ميرشايمر جون، وولت ستيفن، أمريكا المختطفة: اللوبي الإسرائيلي وسياسة الولايات المتحدة الخارجية، تر، فاضل جكتر، ط1 (الرياض: مكتبة العبيكان، 2006).



144. النعماني صالح، العقل الإستراتيجي الإسرائيلي قراءة في الثورات العربية وإستشراف لمآلاتها، ط1 (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2013).
145. النعماني أحمد نوري، الوظيفة الإقليمية لتركيا في الشرق الأوسط، ط1 (المملكة الأردنية الهاشمية: دار زهران للنشر والتوزيع، 2013).
146. النعماني أحمد نوري، النظام السياسي في تركيا، ط1 (عمان: دار زهران للنشر والتوزيع، 2011).
147. نهمة كاظم هاشم، روسيا والشرق الأوسط بعد الحرب الباردة فرص وتحديات، ط1 (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016).
148. نور الدين محمد، تركيا: الجمهورية الحائرة (بيروت: مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق، 1997).
149. نور الدين محمد، تركيا في الزمن المتحول قلق الهوية وصراع الخيارات، ط1 (بيروت: رياض الريس للكتب والنشر، 1997).
150. نوفل ميشال، عودة تركيا إلى الشرق: الاتجاهات الجديدة للسياسة التركية، ط1 (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2010).
151. هلال رضا، السيف والهلال تركيا من أتاتورك إلى أربكان الصراع بين المؤسسة العسكرية والإسلام السياسي (بيروت: دار الشروق للنشر والتوزيع، 1999).
152. هلال علي الدين، مطر جميل، النظام الإقليمي العربي: دراسة في العلاقات السياسية العربية، ط5 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1986).
153. هيرمانراينر، تركيا بين الدولة الدينية والدولة المدنية الصراع الثقافي في تركيا، تر، علا عادل (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2012).
154. وسام الدين العكلة، التحدي النووي الإيراني حقيقة أم وهم؟، ط1 (سوريا: دار سوريا الجديدة للطباعة والنشر، 2013).
155. محارب محمود، إسرائيل والتغيرات الجيوإستراتيجية في الوطن العربي، في التداعيات الجيوإستراتيجية للثورات العربية، ط1 (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014).
156. المنصور عبد العزيز شحادة، المسألة المائية في السياسة السورية تجاه تركيا، ط1 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000).
157. ميغنتس أليكس، شاي شاؤول. العقيدة الأمنية الإسرائيلية وحروب إسرائيل في العقد الأخير، المحرر: خليفة أحمد، دراسات لجنرالات وباحثين إسرائيليين كبار، ط1 (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ط1، جويلية 2015).

158. نور الدين محمد، "السياسة الخارجية ... أسس ومرتكزات"، المحرر: محمد عبد العاطي، تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج، ط1 (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2010).
159. نوفل ميشال، "العثمانية الجديدة والشرق الأوسط: رؤية عربية"، المحرر: سيار الجميل، عودة العثمانيين: الإسلامية التركية، ط4 (الإمارات العربية المتحدة: مركز المسبار للدراسات والبحوث، 2012).
160. يوسف عماد، تركيا: إستراتيجية طموحة وسياسة مقيدة: مقارنة جيوبوليتيكية، ط1 (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2015).
- المقالات الدوريات والمجلات:**
1. "أبعاد الخلاف التركي اليوناني ومآلاته، مركز الفكر الإستراتيجي (سبتمبر 2020).
  2. "إنفاق المصالحة التركية- الإسرائيلية وتدايعات السلبية"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات (جولية 2016).
  3. "أزمة العلاقات التركية-الإسرائيلية: أسبابها وآفاقها"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات (ماي 2018).
  4. "استفتاء إقليم كردستان: بين الإصرار الكردي والمعارضة الإقليمية"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات (سبتمبر 2017).
  5. "إسرائيل والمشروع النووي الإسرائيلي"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات (جانفي 2012).
  6. "الإتفاق النووي الإيراني وتدايعاتها الإقليمية والدولية"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات (أفريل 2015).
  7. "التوازنات والتفاعلات الجيو-إستراتيجية والثورات العربية"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات (أفريل 2012).
  8. "العدوان الإسرائيلي الجديد على غزة"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات (جولية 2014).
  9. "الموقف التركي من الثورة الليبية"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات (مارس 2011).
  10. "إنذار ترامب وآفاق إصلاح الإتفاق النووي الإيراني"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات (يناير 2018).
  11. "تحولات السياسة التركية تجاه ليبيا: الدوافع والانعكاسات"، مركز الإمارات للسياسات (جولية 2016).
  12. "تركيا واليونان: صب الغاز على خطوط النزاع بشرق المتوسط"، مركز الجزيرة للدراسات (سبتمبر 2020).

13. "حكم الرعب: الحياة في ظل الدولة الإسلامية في العراق والشام في سوريا"، تقرير لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بالجمهورية العربية السورية (نوفمبر 2014).
14. حمشي محمد، "الإتحاد الأوروبي والتحول الديمقراطي في الوطن العربي حدود القوة المعيارية"، سياسات عربية 35 (نوفمبر 2018).
15. "روسيا وإسرائيل: بين الشراكة التكتيكية والإستراتيجية"، مركز حرمون للدراسات المعاصرة (أفريل 2019).
16. "قراءات نظرية التغيير السياسي المفهوم والأبعاد"، المعهد المصري للدراسات الإستراتيجية (أفريل 2016).
17. "محددات العلاقات الروسية-التركية وآفاقها"، مركز حرمون للدراسات المعاصرة (أفريل 2017).
18. "مستقبل العلاقات التركية الإسرائيلية"، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات (فيفري 2016).
19. أبركان نجا، "الملف النووي الإيراني بين دبلوماسية التفاوض الأوروبية وسياسة المواجهة الأمريكية"، مجلة المفكر 12 (مارس 2013).
20. أبو وطفة محمود مرزوق، الرنتيسي هيثم عبد النبي، "العداوة الإسرائيلية على قطاع غزة في الأعوام (2008، 2012، 2014) دراسة مقارنة"، مركز الدراسات الإقليمية (ديسمبر 2016).
21. أحمد الحباشة صداح، "العلاقات التركية الإسرائيلية منذ وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة 2002-2010"، دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية 3 (2011).
22. أحمد سلمان محمد، "النظام السياسي في تركيا من النظام البرلماني إلى النظام الرئاسي"، مجلة المستنصرية للدراسات العربية و الدولية، 26 (2018).
23. أحمد فتحي، "الشرق الأوسط وأهميته الاقتصادية والجيوبوليتيكية"، مجلة دراسات استراتيجية 8 (جويلية 2008).
24. أحمديان حسن، "المواجهات الإسرائيلية الإيرانية في سوريا واحتمالات المستقبل"، مركز الجزيرة للدراسات (ماي 2019).
25. آراس بولنت، "التغيرات في التضاريس داخل تركيا وأثرها على السياسة الخارجية"، مجلة شرق نامة 7 (أكتوبر 2010).
26. إسماعيل أحمد، "التطورات المعاصرة في العلاقات التركية الإسرائيلية"، مجلة آداب المستنصرية 55 (2010).
27. أغلو أحمد داوود، "تركيا والديناميات الأساسية للشرق الأوسط"، شؤون الأوسط 116 (خريف 2004).
28. أوتاي مارين وآخرون، "الشرق الأوسط الجديد"، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي (2008).

29. أيقون عبد الوهاب: "الإستراتيجية الأمريكية صناعة الحروب والمؤتمرات"، مجلة الفكر السياسي 28 (2007).
30. أيمن يوسف، "العلاقات التركية الإسرائيلية في ضوء عقيدة العمق الإستراتيجي لأحمد داوود أوغلو"، مجلة قضايا إسرائيلية، (أوت 2011).
31. باراسيليتي أندرو وآخرون، "منع انهيار الدولة في سوريا"، مؤسسة RAND (2017).
32. باكير علي حسين، "الأبعاد الجيوإستراتيجية للسياستين الإيرانية والتركية حيال سورية"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات (مارس 2013).
33. باكير علي حسين، "الإتفاق النووي الإيراني في حسابات تركيا المستقبلية في الفرص والتحديات"، مركز الجزيرة للدراسات (أوت 2015).
34. باكير علي حسين، أبو حامد عدنان، "تركيا والقضية الفلسطينية في ظل التحولات العربية"، مركز الجزيرة للدراسات (نوفمبر 2012).
35. باكير علي حسين، "محددات الموقف التركي من الأزمة السورية: الأبعاد الآنية والإنعكاسات المستقبلية"، المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية (جوان 2011).
36. البربري أميرة، "الإقتصاد والسياسة في التوتر التركي- الأمريكي"، مجلة السياسة الدولية 214 (أكتوبر 2018).
37. بشارة مروان، "أهداف الولايات المتحدة وإستراتيجياتها في العالم العربي"، سياسات عربية 1 (مارس 2013).
38. بكر علي، "إيران وتركيا وتحديات قيام الدولة الكردية في شمال العراق"، مجلة الدراسات الإيرانية 5 (ديسمبر 2017).
39. بكير علي حسين، "السياسات الجيوبوليتيكية الإقليمية لإيران. مدارات إستراتيجية 3 (مارس- يونيو 2010).
40. بهنان حنا عزو، "العلاقات التركية- الروسية 1997- 2009"، مجلة التربية والعلم 1 (2011).
41. بوزيدة عبد الرزاق، "التنافس الجيوبوليتيكي والطاقي بين الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا في منطقة الشرق الأوسط"، مجلة العلوم القانونية والسياسية 15 (جانفي 2017).
42. بولنت آراس. "التغيرات في التضاريس السياسية داخل تركيا وأثرها على السياسة الخارجية التركية"، مجلة شرق نامة 7 (أكتوبر 2010).
43. تشبينار عمر، "سياسات تركيا في الشرق الأوسط: بين الكمالية والعثمانية الجديدة"، مركز كارنيغي للشرق الأوسط 10 (سبتمبر 2008).
44. تشيفيس كريستوفر، فيشمان بينجامين، "ديناميكيات السياسات الخارجية الإقليمية وتداعياتها على منطقة البحر الأبيض المتوسط"، مؤسسة RAND EUROPE (2017).

45. تفكجي أوزغور، "العلاقات التركية الروسية ومعضلة ثنائية التعاون والأزمات، رؤية تركية 1 (ربيع 2018)
46. تقرير معلومات، "الموقف الإسرائيلي من ثورة 25 يناير المصرية"، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات (2012).
47. تقدير موقف، "إنفاق المصالحة التركي الإسرائيلي وتداعيات الثنائية"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات (جولية 2016).
48. توتشي ناتالي، "أبعاد الدور التركي في الشرق الأوسط"، السياسة الدولية، 182 (أكتوبر 2010).
49. الجرباوي علي، لورد جيش، "النظرية الواقعية في مواجهة أحادية القطبية الدولية"، سياسات عربية، 38 (ماي 2019).
50. جهاد أبو سعدة، "إسرائيل وإستراتيجية مواجهة البرنامج النووي الإيرانية"، مجلة الدراسات الإيرانية 7 (جانفي 2018).
51. جهشان خليل، "الملف النووي الإيراني بين واشنطن وتل أبيب بعد الانتخابات الأمريكية"، مركز الجزيرة للدراسات (ديسمبر 2013).
52. الحاج سعيد، "إقالة تيلرسون والعلاقات التركية الأمريكية"، المعهد المصري للدراسات (مارس 2018).
53. الحداد عمر، طريف الخياط، "مدخل إلى المسألة الكردية بين الحقوق والواقعية السياسية"، مركز حرمون للدراسات المعاصرة (أفريل 2017).
54. حروش لمياء، "الشراكة الأوروبية متوسطة السياقات والمسارات"، المعهد المصري للدراسات (سبتمبر 2019).
55. الحسين الشيخ العلوي، "مسارات الحل السياسي في ليبيا وتعقيداته"، مركز الجزيرة للدراسات (ديسمبر 2017).
56. حسين حيدر علي، "الصراع في الشرق الأوسط وخارطة التوازنات المقبلة"، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، 41 (2013).
57. حسين صالح قاسم، القضية الكردية وحق تقرير المصير"، الحوار المتمدن 3724 (2012).
58. الحلبي مرزوق، "إجتهد إسرائيلي للإمساك بالربيع العربي وسط رمال متحركة"، قضايا إسرائيلية 46 (جولية 2012).
59. الحلبي عبيد، "سياسة ترامب ... والواقعين الجدد"، جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية 24 (جانفي 2019).
60. خلاصي خليدة كعسيس، "الربيع العربي بين الثورة والفوضى"، المستقبل العربي، 421 (مارس 2014).

61. خليف عفيف أحمد، "الثورة الليبية شباط 2011-2013 الخصوصية وتحديات المرحلة الإنتقالية"، دراسات مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية 3(2015).
62. خليل محمد عبد القادر، "تركيا وثورات الربيع العربي"، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية (جوان 2012).
63. الخماش رنا عبد العزيز، النظام السياسي التركي في عهد حزب العدالة والتنمية 2002-2014، المستقبل العربي 449 (جانفي 2014).
64. خولي معمر، "الإصلاح الداخلي في تركيا"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات (جانفي 2011).
65. خيزران يسري، "رؤية إسرائيلية للثورات العربية"، المركز العربي للدراسات الاجتماعية والتطبيقية (ديسمبر 2014).
66. داسا كاي داليا، "سياسات إسرائيل بشأن إيران بعد الاتفاق النووي"، مؤسسة RAND (2016).
67. داسا كاي داليا، مارتيني جيفري، "الاستجابات الإقليمية لاتفاق نووي نهائي"، مؤسسة RAND (2014).
68. دالاي غالب، فريدمان دوف، "حزب العدالة والتنمية وتطورات السياسة الخارجية للإسلام السياسي التركي"، رؤية تركية 3(خريف 2013).
69. دشتي إبراهيم، "المسألة الكردية: نشأة المشكلة وأبعادها السياسية والقومية وانعكاساتها الإقليمية"، إدارة البحوث والدراسات مجلس الأمة (أفريل 1999).
70. الرشدي حسين، "الشرق الأوسط الكبير والنيات الخفية"، البيان 2(2004).
71. رمان سمير، "العلاقات الروسية-الإسرائيلية"، مركز حرمون للدراسات المعاصرة (أفريل 2017).
72. الرنتيسي محمود سمير، "السياسة الخارجية التركية: ملفات شائكة وتغيير كبير في الأدوات"، مركز الجزيرة للدراسات (أغسطس 2018).
73. الرنتيسي محمود، "السياسة الخارجية التركية ملفات شائكة وتغيير كبير في الأدوات، مركز الجزيرة للدراسات (أوت 2018).
74. الرنتيسي محمود سمير، "العلاقات التركية-الروسية: مستقبل التعاون الإقليمي والخلاف السياسي"، مركز الجزيرة للدراسات (ديسمبر 2014).
75. الرنتيسي محمود سمير، "العلاقات التركية-الإسرائيلية ظروف إقليمية تفرض صفحة جديدة"، مركز الجزيرة للدراسات (جويلية 2016).
76. الرنتيسي محمود سمير، "تفاعلات العلاقة التركية الأمريكية بعد قرار الانسحاب من سوريا"، مركز الجزيرة للدراسات (مارس 2019).

77. زيسر إيال، "إسرائيل والدول العربية المجاورة في ظل الربيع العربي"، قضايا إستراتيجية 46 (جويلية 2012).
78. سالم بول، "الشرق الأوسط مراحل تطور وتفكك النظام الإقليمي"، أوراق كارنيغي 9 (جويلية 2009).
79. السبعوي عوني، "موقف تركيا من قيام دولة إسرائيل"، مجلة كلية الإنسانيات والعلوم الاجتماعية 21 (1998).
80. السبعوي عوني عبد الرحمان، "تركيا والكيان الصهيوني ميادين الشراكة الإستراتيجية"، الفكر السياسي 15 (2001).
81. سلاذن جيمس وآخرون، "الإستراتيجية الروسية في الشرق الأوسط"، مؤسسة RAND (2017).
82. سلوم مهند، "الواقع السياسي الكردي والتأثيرات الإقليمية والدولية"، مركز الجزيرة للدراسات (أوت 2018).
83. شاكر رنا مولود، "العلاقات الأمريكية - التركية بين الشراكة الإستراتيجية والتداعيات الأمنية"، مجلة تكريت للعلوم السياسية 12 (2018).
84. شاهين عماد الدين، "الشرق الأوسط الكبير أصداء الرؤية الغربية"، مركز الحضارة للدراسات السياسية (2005).
85. شحادة المنصور عبد العزيز، "أمن الخليج العربي بعد الإحتلال الأمريكي للعراق دراسة في صراع الرؤى والمشروعات"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية 1 (2009).
86. الشراوي باكينام، "إيران وتركيا ما بعد 11 سبتمبر"، مركز الحضارات للدراسات السياسية (2003).
87. شلحت أنطوان، "النّخب الإسرائيلية والربيع العربي"، قضايا إسرائيلية (أوت 2011).
88. شوقي ممدوح، "الشرق أوسطية بين الجغرافيا السياسية والجغرافيا الاقتصادية"، مجلة السياسة الدولية، 125 (1996).
89. صالح النعامي، "توازن الرعب مآلات الحرب الثالثة على غزة"، مركز الجزيرة للدراسات (جويلية 2014).
90. صالح محسن محمد، "السلوك الإسرائيلي تجاه الثورات العربية"، شؤون الأوساط 138 (2011).
91. صالح سمير، "الخارطة الحزبية التركية وموقفها من الأزمة السياسية الحالية وأهم وجوها بين اليمين واليسار يصعد الإسلاميون والتيار القومي"، جريدة الشرق الأوسط، 06 (ماي 2007)، القسم السياسي.

92. صدقيان محمد صالح، "إيران والمتغيرات الجيوإستراتيجية في الوطن العربي وجهة نظر إيرانية"، في التداعيات الجيوإستراتيجية للثورات العربية (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014).
93. صلاح مصطفى، "دلالات متباينة دوافع امتلاك تركيا لمنظومة S-400"، المركز العربي للبحوث والدراسات (جانفي 2019).
94. صلاحات أنس، "دور الإتحاد الأوروبي في عملية السلام الفلسطينية-الإسرائيلية: دراسة تحليلية، مجلة الجامعة العربية الأمريكية للبحوث 2(2019).
95. الصمادي فاطمة، "ماذا بعد الإتفاق النووي الإيراني؟ الراحون والخاسرون"، مركز الجزيرة للدراسات (جانفي 2015).
96. الصمادي فاطمة، بعد انسحاب أميركا: مستقبل الاتفاق النووي الإيراني رهن بكفاءة الإجراءات الأوروبية، مركز الجزيرة للدراسات (ماي 2018).
97. الضميري عماد، "تركيا والشرق الأوسط"، مركز القدس للدراسات السياسية (2002).
98. طاهر رانية، "الدور الإقليمي التركي في ظل ثورات الربيع العربي"، رؤية تركية 4(شتاء 2013).
99. الطراونة سحر، "أثر الدعم الإسرائيلي لاستفتاء انفصال كردستان عن العراق على العلاقات التركية الإسرائيلية"، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية 2(2019).
100. عباس سامح، "في ظل ثورات الربيع العربي العلاقات التركية والإسرائيلية من الإستراتيجية إلى التنافسية"، رؤية تركية (ربيع 2013).
101. عباس سامح، أحمد الغربي، "العلاقات التركية - الإسرائيلية الواقع ومسارات المستقبل"، رؤية تركية 10 (ربيع 2014).
102. عبد الحي وليد، "محددات السياستين الروسية والصينية من الأزمة السورية، مركز الجزيرة للدراسات (أفريل 2012).
103. عبد الحي وليد، "المنظور العربي لجدلية العلاقات التركية الإسرائيلية 2002 - 2020"، مركز الزيتونة للدراسات والإستشارات (جانفي 2021).
104. عبد الحي وليد، "النظام الإقليمي العربي إستراتيجية الاختراق وإعادة التشكل"، سياسات عربية 1(مارس 2013).
105. عبد العال، "بريطانيا وفكرة الشرق الأوسط"، مجلة الفكر السياسي 11، 12 (2011).
106. عبد العزيز مصطفى، "الثورات العربية والنظام العربي"، شؤون عربية 147(2012).
107. عبد الفتاح بشير، "التحالفات البديلة والعلاقات التركية الإسرائيلية، السياسة الدولية 183(جانفي 2011).



108. عبدالعزيز دينا، "التنافس التركي الإيراني تجاه الترويج لنموذجها السياسي في المنطقة العربية بعد ثورات الربيع العربي ، مجلة رؤية تركية 2(صيف 2013).
109. العبيدي أميرة إسماعيل، "التطورات المعاصرة في العلاقات التركية - الإسرائيلية 2010-2013، مركز الدراسات الإقليمية (2014).
110. "العدوان الإسرائيلي الجديد على غزة"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ( جويلية 2014).
111. العزاوي وصال نجيب، "بنية النظام السياسي التركي وضع القرارات في تركيا"، قضايا سياسية 6-5 (2004).
112. العشي ياسر، "محددات السياسة الخارجية التركية تجاه القضية الفلسطينية"، رؤية تركية 2 (صيف 2015).
113. علي جليل عمر، "السياسة الخارجية التركية حيال الشرق الأوسط 1990-2006"، مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية (2011).
114. العناني خليل، "أوباما والشرق الأوسط: نوايا جيدة تفتقد الرؤية"، شؤون عربية 137 (ربيع 2009).
115. عياصرة ثائر مطلق، "العوامل الرئيسية وراء الاحتجاجات والثورات التي شهدتها بلدان الربيع العربي 2009-2011"، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية 43 (2016).
116. غليون برهان، "السياسة الأمريكية الجديدة في الشرق الأوسط"، مركز الكاشف للدراسات الإستراتيجية، (فيفري 2005).
117. فلاح صايل، سرحان مقداد، "أثر المحددات الجيوسياسية على العلاقات التركية العربية 2011"، المجلة الأردنية للعلوم الاجتماعية 2 (2013).
118. فهد معن، "الثورة السورية من البداية"، مركز عمران للدراسات الاستراتيجية (جويلية 2014).
119. فولك ريتشارد، "هل تقبل الولايات المتحدة باستقلال السياسة الخارجية التركية في الشرق الأوسط؟"، رؤية تركية 2 (ربيع 2011).
120. قبلان مروان، "موازن القوى الإقليمية بعد انهيار العراق دراسة في إدارة توزيع القوة وتجلياتها في منطقة الخليج والشرق الأوسط، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات (سبتمبر 2015).
121. قدورة عماد يوسف، "روسيا وتركيا: علاقات متطورة وطموحات متنافسة في المنطقة العربية"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات (ماي 2015).
122. قدورة عماد يوسف، "مسألة التغيير في السياسة الخارجية التركية المراجعات والإتجاهات"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، (ديسمبر 2015)

123. قسم الأرشيف والمعلومات، "الموقف الإسرائيلي من الأحداث والتغيرات في مصر عام: منتصف يونيو 2013م-منتصف يونيو 2014م"، ط1 (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2014).
124. قنات قليجوغرا، "تحولات السياسة الخارجية التركية"، رؤية تركية 10 (2014).
125. كاي داليا داس، مارتيني جيفري، "الأيام التي تلت الاتفاق مع إيران: الاستجابات الإقليمية لاتفاق نووي نهائي، مؤسسة RAND (2014).
126. الكعود إسراء شريف، "الموقفان التركي والإيراني تجاه التحولات السياسية في منطقة الشرق الأوسط"، مجلة كلية التربية لبنات 27 (2016).
127. كياي ماجد، "مشروع الشرق الأوسط الكبير، دلالاته وإشكالاته"، دراسات استراتيجية 122 (2007).
128. الكيلاني شمس الدين، "المسألة الكردية في ضوء تحول اتجاهات النخب والأحزاب الكردية السورية"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات (أوت 2016).
129. لارابياف ستيفان، نادر علي رضا، "العلاقات التركية الإيرانية في شرق أوسط بات متغيراً"، معهد الأبحاث للدفاع الوطني RAND (2013).
130. اللباد مصطفى، "السياسات الإقليمية لحزب العدالة والتنمية: خلفيات أيديولوجية أم مصالح وطنية؟"، مجلة شرق نامة 7 (أكتوبر 2010).
131. ماركو جان، "المفاعيل الدولية والداخلية للسياسة التركية في سوريا"، سياسات عربية 17 (نوفمبر 2015).
132. محارب محمود، "إسرائيل والتغيرات الجيوإستراتيجية في الوطن العربي"، سياسات عربية 1 (مارس 2013).
133. محارب محمود، "إسرائيل والثورة المصرية"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات (أفريل 2011).
134. محارب محمود، "العلاقات الإسرائيلية-التركية في ضوء رفض إسرائيل الاعتذار"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات (نوفمبر 2012).
135. محسن تيسي، "قراءة في العدوان الإسرائيلي على غزة تشرين الثاني (نوفمبر 2012) الأسباب والتداعيات"، شؤون فلسطينية 251 (شتاء 2013).
136. محفوظ عقيل سعيد، "سوريا وتركيا: نقطة تحول أم رهان تاريخي؟"، المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية (جانفي 2012).
137. محمد عامر كامل، "موقف الترويك الأوروبية من البرنامج النووي الإيراني"، دراسات دولية 50 (2011).

138. محمد محمود صدفه، "التقارب التركي مع دول أمريكا اللاتينية: الأبعاد والعقبات"، رؤية تركية 2 (ربيع 2019).
139. محمد وليد حسن، "العلاقات الروسية والإسرائيلية بعد مؤتمر مدريد للسلام"، دراسات دولية 17 (2011).
141. محمود الإمام محمد، "النهضة التركية الحديثة"، رؤية تركية 1 (شتاء 2020).
142. محمود مصطفى نادية، "أبعاد الدور السياسي لأوروبا وحدوده: إشكالية الإستمرارية والتغير"، دراسة مقدمة للنشر في مجلة شؤون عربية، (مارس 2015).
143. مراد خليل علي، "الموقف الإقليمي من الحركة الكردية المسلحة في تركيا 1984، دراسات إقليمية 3 (جوان 2005).
144. مصطفى أحمد حسين، "المسألة الكردية في الشرق الأوسط"، مجلة أبحاث العلوم السياسية 28-29 (ديسمبر 2015).
145. المعلم عباس، "حول دراسة هارفارد ودور اللوبي الإسرائيلي في القرار الأمريكي: الانتقال من التأثير إلى الوصاية؟"، القدس العربي 5248 (أفريل 2006).
146. معوض علي جلال، "الإرتباك: تحليل أولي للدور التركي في ظل الثورات العربية"، السياسة الدولية 185 (2011).
147. معيد جبار حسن، عامر حسن ثابت، "أثر محاولة الانقلاب العسكري في تركيا (جولية 2016) على مستقبلها مع الإتحاد الأوروبي"، مجلة جامعة الأنبار للعلوم القانونية والسياسية 13 (2017).
148. مقلد حسين طلال، "البعد الأوروبي في السياسات الخارجية للدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي"، مجلة المفكر 17 (جوان 2018).
149. الملحم إسماعيل، "على رقعة الشطرنج الأمريكية"، مجلة الفكر السياسي 37 (2010).
150. النعيمي أحمد نوري، "البنوية العصرية في العلاقات الدولية"، مجلة العلوم السياسية 46 (جولية 2013).
151. النعيمي لقمان عمد محمود، "موقف تركيا من القضية الفلسطينية وانعكاساتها على العلاقات التركية الإسرائيلية 2002-2011"، مجلة دراسات إقليمية 6 (2012).
152. النعيمي لقمان عمر محمود، "البعد الأمني والعسكري في العلاقات التركية - الروسية بعد إنتهاء الحرب الباردة 1992"، مجلة دراسات إقليمية 38 (2018).
153. النعيمي لقمان عمر محمود، "التوجهات الجديدة في سياسة تركيا الخارجية في عهد حزب العدالة والتنمية"، مركز الدراسات الإقليمية 25 (ديسمبر 2012).
154. نور الدين محمد، "تركيا بين التحولات الداخل وتقاطعات الخارج"، المستقبل العربي (2016).

155. نور الدين محمد، "تركيا وأمريكا في الشرق الأوسط نقاطات وتباينات"، مجلة شؤون عربية 139 (2009).
156. نور الدين محمد، "الدور التركي تجاه المحيط العربي"، أوراق عربية 14 (2011).
157. نور الدين محمد، "الدور التركي في الشرق الأوسط الهواجس والضوابط"، شؤون عربية، 129 (2007).
158. نوفل أحمد سعيد، "تداعيات الهجوم الإسرائيلي على أسطول الحرية"، الشرق الأوسط 13 (2010).
159. الهيمص حمد محي، "دولة تحت التشكيل: كردستان العراق نموذجاً"، مجلة كلية التربية أوسط 14 (سبتمبر 2013).
160. وحدة تحليل، "التقارب الأمريكي الإيراني أسبابه وفرص نجاحه"، سياسات عربية 5 (نوفمبر 2013).
161. وهبان أحمد محمد، "السياسة الخارجية التركية تجاه منطقة الشرق الأوسط صراع الهوية والبراغماتية والمبادئ الكمالية"، سلسلة إصدارات الجمعية السعودية للعلوم السياسية (جوان 2013).
162. وهيب حسين حافظ، "إستراتيجية الإدارة الأمريكية الجديدة إزاء الشرق الأوسط"، دراسات دولية 46 (2010).
163. ويليام يونغ وآخرون، إمتداد الصراع في سوريا، مؤسسة RAND (2014).
164. يابوز حاقان، "العلاقات التركية- الإسرائيلية من منظور الجدل بشأن الهوية التركية"، مجلة الدراسات الفلسطينية 33 (شتاء 1998).
165. يوسف أيمن، "العلاقات التركية الإسرائيلية في ضوء عقيدة العمق الإستراتيجي لأحمد داوود أوغلو"، مجلة قضايا إسرائيلية، 41-42 (أوت 2011).
166. يوسف
- ي ألفر، "العلاقات الإسرائيلية المتوترة مع تركيا وإيران: بُعد شد الأطراف"، مركز الزيتونة للدراسات والإستشارات بيروت 64 (فبراير 2011).

#### الأطروحات:

1. عمار حجار، "السياسة المتوسطة للاتحاد الأوروبي" (مذكرة ماجستير في العلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2002).
2. محمد الطاهر عديلة، "تطور الحقل النظري للعلاقات الدولية دراسة في المنطلقات والأسس" (أطروحة دكتوراه علوم في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2014 - 2015).

3. وضاحي ميلود، "السياسة الخارجية الإسرائيلية تجاه دول إفريقيا دراسة حالة القرن الإفريقي"، 1990-2013، (مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2014-2015).

#### منتقيات علمية وأوراق بحثية:

4. حطيط أمين، "العلاقات والاتفاقات العسكرية والأمنية الأوروبية الإسرائيلية ومدى تأثيرها على السياسة الخارجية الأوروبية" (ورقة بحث قدمت لمؤتمر حول: السياسة الخارجية الأوروبية تجاه القضية الفلسطينية، بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، نوفمبر 2010).

5. الحاج سعيد، "تركيا والقضية الفلسطينية التطورات والمسارات" (ورقة بحث قدمت في مؤتمر حول: قضية فلسطين تقييم إستراتيجي 2016، بيروت، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، فيفري 2016).

6. زولبين نيكولاي، "روسيا ليست نسخة من الإتحاد السوفياتي السابق... ولن تعود إلى الشيوعية" (ورقة بحث مقدمة في ندوة: المصالح الدولية تدعو إلى تعزيز البحث العلمي والحوار وتتبع المتغيرات الدولية في منطقة الخليج، مركز الإمارات للسياسات والبحوث الإستراتيجية، مارس 2004).

7. شقير شفيق، "الموقف التركي والقطري من القضية الفلسطينية والمسارات المستقبلية" (ورقة قدمت في مؤتمر: مستقبل المقاومة الفلسطينية في ضوء الحرب على قطاع غزة في صيف 2014، بيروت، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 27 نوفمبر 2014).

8. محمد عاشور، "الثورة الليبية الأسباب والتداعيات ومسارات المستقبل" (ورقة بحث مقدمة في المؤتمر: نظرة نقدية في ثورات عام 2011 في شمال أفريقيا وتداعياتها، جنوب أفريقيا، 2011).

9. يوسف أحمد، "النتائج والتداعيات على الوطن العربي" (ورقة بحث قدمت في ندوة حول: إحتلال العراق وتداعياته عربيا وإقليميا ودوليا، بيروت، 8-11 مارس 2004).

10. ملاكوي عاصم فاعور، "تركيا والخيارات الاستراتيجية" (ورقة بحث قدمت في الملتقى العلمي الرؤى المستقبلية العربية والشركات الدولية، السودان، فيفري 2013).

#### التقارير:

1. تقرير التنمية البشرية للعام، ما هو أبعد من الندرة: القوى والفقر وأزمة المياه العالمية (نيويورك: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2006).

2. صالح محسن، محرر، التقرير الإستراتيجي الفلسطيني 2008، ط1 (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2008).

3. صالح محسن محمد، محرر، التقرير الإستراتيجي الفلسطيني 2016-2017، ط1 (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2018).

المواقع الإلكترونية:

1. "آخر النتائج بشأن الانتخابات النيابية التركية"، موقع ترك برس، تم تصفح الموقع يوم: 05 أوت 2017.  
<http://www.turkypress.com/mode/>
2. "الإتحاد الأوروبي يكثف جهوده لإنقاذ الإتفاق النووي الإيراني"، متاح على موقع: دوتشيه فيليه، 30 جويلية 2019.  
<https://www.dw.com/ar/>
3. "الأحزاب السياسية في إسرائيل ودورها في الحياة السياسية"، تم تصفح الموقع يوم: 10 سبتمبر 2017.  
<http://www.moqatel.com>.
4. "الانتفاضات الفلسطينية الكبرى"، سفارة دولة فلسطين. فيفري 2018.  
[http://palembassy-lb.net/\\_page](http://palembassy-lb.net/_page).
5. "السياسة الأوروبية للجوار"، متاح على موقع: EU NEIGH BOURS.  
<https://www.euneighbours.eu/ar/policy/alalyt-alawrwbyl-ljwar-eni>
6. "السياسة التركية حيال أمريكا اللاتينية والكاربيبي وعلاقتها مع دول المنطقة"، وزارة الخارجية التركية.  
<http://www.mfa.gov.tr>
7. "العدوان الإسرائيلي على غزة يفشل في تحقيق أهداف، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات (نوفمبر 2012).  
<https://www.dohainstitute.org/AR/Pages/index.aspx>
8. "العقوبات المفروضة على إيران دولية وأمريكية وأوروبية"، الشرق الأوسط، 8 جانفي 2016، القسم السياسي.  
<https://aawsat.com/home/article>.
9. "العلاقات التركية مع الدول الإفريقية"، وزارة الخارجية التركية، 9 أفريل 2019.  
<http://www.mfa.gov.tr>
10. "المسار الحرج للعلاقات التركية الأوروبية"، مركز برق للسياسات والاستشارات.  
<http://barq.rrs.com>.
11. "النووي الإيراني كشف الازدواجية حول أسلحة الدمار الشامل"، الأنباء، 4 ديسمبر 2007. تم تصفح الموقع يوم: 5 جانفي 2018.  
<http://pdf.alanba.com.kw/>.
12. "انتخابات الرئاسة المصرية 2012 متسلسل زمني"، 27 أفريل 2012. نقلا عن موقع:  
<https://www.bbc.com/arabic/middleeast/2012/>.
13. "انتفاضات فلسطين.. من أطفال الحجارة إلى الأقصى"، شبكة الجزيرة الإعلامية، 6 جوان 2015.  
<https://www.aljazeera.net>.

14. "إنشاء هيئة مشتركة لإسرائيل واليونان وقبرص لوضع الحلول في أوقات الطوارئ"، وزارة الخارجية الإسرائيلية، 8 ديسمبر 2016.  
<http://mfa-gov.il>
15. "ترامب ينفذ تهديده وينسحب من الإتفاق النووي..ماذا بعد؟"، شبكة DW الإعلامية، 8 جوان 2018.  
<https://www.dw.com/ar>.
16. "تركيا الإنعطاف الخاطفة والتحول الكبير"، مركز عمران للدراسات الإستراتيجية (أوت 2016).  
<https://www.omrandirasat.org>.
17. "تركيا وإسرائيل... تاريخ من التطبيع العسكري والسياسي والإقتصادي"، أخبار اليوم، 20 سبتمبر 2020.  
[www.akhbarelyom.com](http://www.akhbarelyom.com)
18. "تصريحات رئيس الوزراء نتياهو في مستهل لقاء مع الرئيس القبرصي أناستاسياديس، وزارة الخارجية الإسرائيلية، 24 جويلية 2016.  
<http://www.ammonnews.net>
19. ثورة 17 فيفري الشعب يسقط الجماهيرية"، شبكة الجزيرة الإعلامية، 23 فيفري، 2016، القسم السياسي.  
<https://www.aljazeera.net/>
20. "جلسات الحوار الليبي"، شبكة الجزيرة الإعلامية، 4 مارس، 2015، القسم السياسي.  
<https://www.aljazeera.net/>
21. "حزب الشعوب الديمقراطي"، القسم السياسي، شبكة الجزيرة الإعلامية، تم تصفح الموقع يوم: 15 جويلية 2017.  
<http://www.aljazeera.net/>
22. "خريطة الأحزاب السياسية التركية"، وكالة الأناضول، تم تصفح الموقع يوم: 15 جويلية 2017.  
<http://www.trtarabi.com/news/>
23. "كلمة رئيس الوزراء أحمد داوود أوغلو في الجمعية العامة للأمم المتحدة".  
[www.mfa.gov.in](http://www.mfa.gov.in)
24. "نتياهو: إسرائيل مستعدة لتوسيع التعاون مع أرمينيا"، وكالة الأناضول، 28 جوان 2018.  
<https://aa.com.tr>
25. إبراهيم كالين، "القوة الناعمة والدبلوماسية العامة في تركيا"، تركيا بوست، تم تصفح الموقع يوم: 08 أوت 2017.  
<http://www.turkiye-post.net>
26. أبو شعيشع محمد رمضان، "ملفات معقدة مستقبل الصراع الإقليمي في الشرق الأوسط"، المركز العربي للبحوث والدراسات (مارس 2018).  
<http://www.Acrseg.org>
27. أبو عامر عدنان، "أيدولوجيا الإعلام الإسرائيلي في تغطية الشأن الفلسطيني"، مركز الجزيرة للدراسات (فيفري 2018).  
<http://studies.aljazeera.net>

28. أبو عواد عماد، "مستقبل العلاقات الأوروبية الإسرائيلية"، مركز القدس لدراسات الشأن الإسرائيلي والفلسطيني (مارس 2020).

<http://algridscenter.infs>.

29. أبو عامر عدنان، "إسرائيل و حلف الناتو...شراكة تفوق العضوية"، الوقع الشخص للباحث، جانفي 2018.

<http://adnanabuaner.com/port/>

30. أبي يوسف ألكندر، "العلاقات الحائرة بين تركيا والإتحاد الأوروبي"، مجلة الدفاع الوطني اللبنانية 77 (جويلية 2017).

<http://www.lebarmy.gov.lb>

31. الأحوازي صباح الموسوي، "مرتكزات المشروع الإيراني في المنطقة العربية، مجلة البيان (فيفري 2013).

<http://www.albayan.lo.uk>

32. ألتونيشيك صليحة بينليا، "العودة التركية للشرق الأوسط"، في القوى الإقليمية في الشرق الأوسط إعادة تشكل ما بعد الثورات، مركز الجزيرة للدراسات (جوان 2015).

<http://Studies.algazeera.net/ar/book>

33. إلهامي محمد، "العلاقات المصرية التركية الجذور والثمار، المعهد لمصري للدراسات (ديسمبر 2017).

<https://eipss-eg.org>.

34. إنتخابات إسرائيل 2015، تم تصفح الموقع يوم: 13 سبتمبر 2017.

<http://www.aljazeera.net>.

35. إنعكاسات الإستفتاء على السياسة الخارجية التركية، ترك برس، 16 ماي 2018.

<https://www.turkpress.com/node>.

36. أوغلو تشاوش: تركيا تولي أهمية كبيرة لأمريكا اللاتينية والكاريبية، وكالة الأناضول، 21 جوان 2019

<http://aa.com.tr>

37. أيزنتشتان مايكل، سونرجا غابيتاي، "منطقة آمنة تركية في سوريا الأفق والتداعيات على السياسة"، معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى (مارس 2019).

<https://www.washingtoninstitute.org>

38. بايزا سيسيليا، "تحول أمريكا اللاتينية إلى اليمين: آثاره على فلسطين". شبكة السياسات الفلسطينية (جانفي 2017).

<http://www.alshabaka.org>

39. بدر أشرف، مراكز الأبحاث الإسرائيلية ودورها في صناعة القرار، مركز رؤية للتنمية السياسية. تم تصفح الموقع يوم:

<http://vision-pd.org>.



40. بريزات موسى، بركات نظام، "المقاربات الإقليمية لحل الصراع العربي الإسرائيلي" (الأردن: مركز دراسات الشرق الأوسط، 2018).

<http://www.dw.com>.

41. بلاتيف شارلوت وآخرون، "إتفاق تاريخي حول الملف النووي الإيراني ينهي أزمة مستمرة منذ 12 عاما"، الحياة الجديدة، 15 جويلية 2015.

<https://www.alhaya.ps/ar/Search>.

42. البنداري محمد نبيل الغريب، "العلاقات الروسية الإسرائيلية في ضوء الربيع العربي والأزمة السورية"، المركز العربي للبحوث و الدراسات (ماي 2019).

[www.acrseg.org](http://www.acrseg.org)

43. البنية القانونية والسياسية، تم تصفح الموقع يوم 3 جويلية 2018.

<http://www.invest.gov.tr>.

44. بيان حول الإتفاق الذي توصلت إليه مجموعة الدول 1+5 وإيران بخصوص خطة العمل المشتركة الشاملة المتعلقة بالبرنامج النووي الإيراني، متحصل عليه: وزارة الخارجية التركية

<https://www.mfa.gov.tr/default.ar.mfa>

45. بيك أندريه، "تركيا والماضي العثماني"، في القوى الإقليمية في الشرق الأوسط إعادة تشكل مابعد الثوات العربية، مركز الجزيرة للدراسات (جوان 2015).

<http://Studies.algazeera.net/ar/bookrevision>

46. تأثيرات العقوبات الاقتصادية الغربية ضد إيران وأبعادها، المركز العربي لأبحاث ودراسة السياسات (أكتوبر 2012).

<https://www.dohainstitute.org/ar/PoliticalStudies>.

47. التوبة غازي، "الثورة السورية الأسباب والتطورات"، مركز الشرق العربي للدراسات الحضارية والإستراتيجية (جويلية 2012).

[https://www.asharqalarabi.org.uk/markaz/m\\_abhath](https://www.asharqalarabi.org.uk/markaz/m_abhath).

48. توتلمان إيليسا، "إسرائيل والإتحاد الأوروبي: نمو إقتصادي رغم التوترات"، معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى (فيفري 2018).

<http://www.washingtoninstitute.org>

49. ثابت طارق، "العقيدة القتالية لجيش الدفاع الإسرائيلي"، المركز العربي للبحوث والدراسات (نوفمبر 2016).

<http://www.acrseg.org/40381>.

50. جليكباش حمدي، "تركياتغييرات ببعض القوانين تمهيدا للانتقال إلى النظام الرئاسي"، وكالة الأناضول: 4 جويلية 2018

<https://aa.com.tr>

51. جمال الدين هبة، "إسرائيل والدور الإيراني بعد الإتفاق النووي"، مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية (ديسمبر 2015).

<http://rawabetcenter.com>.

52. جمعة إسماعيل، "التحالف العسكري التركي - الإسرائيلي أسرار وخفايا"، الأهرام، جويلية 2014.

[www.ahram.org.eg](http://www.ahram.org.eg).

53. جول محمد زاهد، "إعادة العلاقات التركية مع إسرائيل لإحداث توازن في المنطقة، القدس العربي، 24 جويلية 2014.

<https://www.alquds.co.uk/>

54. حجازي عبد اللطيف، "مستقبل تسوية الأزمة الليبية في عام 2018"، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة (فيفري 2018).

<https://futureuae.com/ar/Mainpage/Item>.

55. حسان علي عاطف، "بعد خروج واشنطن من الإتفاق النووي فشلّت جولة نتتياهو الأوروبية"، المركز العربي للبحوث والدراسات، (جوان 2018).

<http://www.acrseg.org>

56. حمشي محمد، "الإتحاد الأوروبي والتحول الديمقراطي في الوطن العربي حدود القوة المعيارية"، سياسات عربية 35 (نوفمبر 2018) "العلاقات التركية مع الإتحاد الأوروبي"، وزارة الخارجية التركية.

<https://www.mfa.gov.tr>.

57. حمورة جو، "تركيا والإتحاد الأوروبي: مسار الإنضمام، الإصلاحات واللاجئون"، المفكرة القانونية (ديسمبر 2016).

<http://www.legal.egenda.com>.

58. خلف الله الزبير، "قراءة في العلاقات التونسية التركية من زوايا مختلفة"، ترك برس، 11 سبتمبر 2014. القسم السياسي.

<https://www.turkpress.co/news>.

59. خلف موسى حسين، "محددات سياسة الأمن القومي الإسرائيلي في ضوء ومرحلة ما بعد الثورات العربية"، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية الاقتصادية و السياسية (أفريل 2014)

<http://www.democraticac.de>.

60. خليل محمد عبد القادر، "التداعيات الأمنية للتوازنات العربية على تركيا"، الأهرام 45917 (أوت 2012)

<http://www.ahram.org.eg>.

61. خولي معمر فيصل، "المسألة الكردية في تركيا: من الإنكار إلى الإعتراف"، مركز روابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية (جويلية 2014).

<https://rawabetcenter.com>

62. دلال التجاني، "إيران وتأثيرها الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط"، مركز الروابط للبحوث والدراسات الإستراتيجية (جانفي 2018).

<http://www.rawabetcenter.com>.

63. دورول توفيق، "تركيا وأفريقيا في 2018 سياسة متعددة الأبعاد تعزز العلاقات" (محصلة)، وكالة الأناضول، 27 ديسمبر 2018.  
[https:// aa.com.tr/ar/](https://aa.com.tr/ar/)
64. رابحة سيف علام، "عام من الثورة السورية التطورات والمستقبل"، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية (أفريل 2012).  
<https://acpss.ahram.org.eg/News/5289.aspx>
65. رسول محفوظ، "أمن الطاقة في العلاقات الروسية-الأوروبية: قراءة وفق نظرية الاعتماد المتبادل"، مركز دراسات الوحدة العربية.  
<https:// Caus.org.lb>
66. رضوي حيدر، "القدرات العسكرية الإيرانية في الخليج"، تم تصفح الموقع يوم 15 جوان 2017.  
[http://www.tuess.com.alfajernew.](http://www.tuess.com.alfajernew)
67. سالم بول، "التقارب الإسرائيلي - التركي يغير موازين القوة في الشرق الأوسط"، مركز كارنيغي للشرق الأوسط (أفريل 2013). تم تصفح الموقع يوم: 20 سبتمبر 2020.  
[www.carnegie.mec.org](http://www.carnegie.mec.org)
68. سعيد عكاشة، النتائج المترتبة على الحرب في غزة، المركز العربي للبحوث والدراسات (سبتمبر 2014).  
[http://www.acrseg.org/11245.](http://www.acrseg.org/11245)
69. سعيد كرم، "عودة الدفء للعلاقات التركية الإسرائيلية: الأسباب والتداعيات"، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، جانفي 2016.  
<https://acpss.ahram.org.eg/>
70. سنيقر عبد العزيز، "السياسة الجديدة بوابة تركيا إلى الإتحاد الأوروبي"، 19 أوت 2013.  
[http://www.tuess.com/al chourouk.](http://www.tuess.com/al chourouk)
71. السيد سامية، الإنتخابات التركية النتائج والسيناريوهات، تم تصفح الموقع يوم: 10 جويلية 2017.  
[http://www.turkey.post.net.](http://www.turkey.post.net)
72. الشتيوي بثينة، "إسرائيل والأكراد: علاقات سرية تكشفها صراعات المنطقة"  
[http:// www.sasapost.com.](http://www.sasapost.com)
73. شراب ناجي، "العلاقات التركية-الإسرائيلية من التحالف إلى الإختلاف 2010"، مركز الشرق العربي للدراسات الحضارية والإستراتيجية، 10 جويلية 2020.  
<http://www.ashargalarabi.org.uk>
74. شلحت أنطوان، "إسرائيل ومعضلة الوجود الإيراني في سوريا"، مركز المدار (أوت 2017).  
[https://www.maarcenter.org.](https://www.maarcenter.org)
75. شيفر إزابيل، "مشروع الشراكة الأورومتوسطية: التعاون الإقتصادي أكثر الجوانب تقدما"، تر: عارف حجاج، دويتشيه فيليه (نوفمبر 2005).  
<https://www.dw.com/ar>
76. الصالح جلال الدين محمد، "القرن الإفريقي أهمية الاستراتيجية وصراعاته الداخلية"  
[http:// : www.alukah.net/cultur](http://www.alukah.net/cultur)

77. صلاح مصطفى محمد، "تركيا المتحولة من أتاتورك الى أردوغان"، المركز الديمقراطي العربي، تم الإطلاع على الموقع: 20 فيفري 2018.

<http://democraticac.de/?p=48886>

78. عباس ثائر، "العلاقات الإيرانية-التركية... التنافس في ظل التعاون"، الشرق الأوسط، 22 جانفي 2014. القسم السياسي.

<http://aawsat-com>.

79. عبد الحليم محمد، "الجيش والسياسة نموذج الحالة الإسرائيلية"، موقع البيان، تم تصفح الموقع يوم: 28 أوت 2017.

<http://www.albayan.ae/opinions/articles/>

80. عبد الرحمان فرحانة، العدوان على غزة.. الدوافع والمآلات، شبكة الجزيرة الإعلامية، 26 نوفمبر 2012.

<https://www.aljazeera.net>.

81. عبد الرحمن أسعد، "عن النشاط الإسرائيلي المتنامي في أمريكا اللاتينية"، متوفر على الرابط:

<http://www.Euneighbours.Eu>.

82. عبد العزيز هشام، "العلاقات العسكرية الإسرائيلية التركية"، مجلة أم القرى 22 (ماي- جوان 2001).

<https://uqu.edu.sa>.

83. عبد القادر خليل محمد، "الأبعاد الاقتصادية السياسية تركيا تجاه الثورات العربية".

<http://www.ressmieast.org>.

84. عبد القادر نزار، "العلاقات التركية الإسرائيلية بين التحالف الإستراتيجي والقطيعة"، مجلة الدفاع الوطني 74 (أكتوبر 2010).

<https://www.Lebarmg.gov.Ib>

85. العدوان الإسرائيلي على غزة يفشل في تحقيق أهدافه، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات (نوفمبر 2012).

<https://www.dohainstitute.org/ar/PoliticalStudies>.

86. عفانة رائد، "السياسات الإسرائيلية تجاه القدس"، مركز المعلومات الوطنية الفلسطينية. تم تصفح الموقع يوم: 15 فيفري 2018.

[https://info.wafa.ps/ar\\_page.aspx?id=3954](https://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=3954)

87. عقل زياد، "جذور الأزمة الليبية وآفاق التسوية السياسية"، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية (جويلية 2015).

<https://acpss.ahram.org.eg/News/5430>.

88. عمر يحي أحمد، "إستراتيجيات الصراع الدولي في منطقة القرن الإفريقي"، الحوار المتمدن 5015 (ديسمبر 2015).

<http://www.ahewar.org>

89. الفاتح عثمان محجوب، العقيدة العسكرية للجيش الإسرائيلي (ورقة بحث قدمت في ندوة حول: حراك العقيدة العسكرية للجيش الإسرائيلي، أكتوبر 2010، مجموعة الرّاصد للبحوث والعلوم).  
<http://arrasid.net/page/news/>.
90. قنديل أحمد، "أبعاد ودلالات تأسيس إتحاد الطاقة الأوروبي"، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة (مارس 2015).  
[https:// future uae.com](https://futureuae.com).
91. لاري هاناور، "مصالح إسرائيل وخياراتها في سوريا"، مؤسسة RAND (2016)  
<http://www.rand.org>.
92. لورخنتايل، "الحروب العربية الإسرائيلية"، موقع وزارة الخارجية الإسرائيلية  
<https://mfa.gov.il/MFAAR/Pages.aspx>.
93. ما هي أبرز نقاط الاتفاق النووي الإيراني؟، متاح على موقع: دوتشيه فيليه، 12 أكتوبر 2017:  
<https://www.dw.com/ar/>
94. محمد جاسم محمد، "الربيع العربي والهواجس الإسرائيلية"، مجلة الحياة (ديسمبر 2016).  
<http://www.alhayat.com>
95. مرهج حسن، "بين إسرائيل والكرد: علاقات مشبوهة بإطارات إستراتيجية"، صحيفة رأي اليوم، 10 جوان 2019.  
<https://raialyoum.com>.
96. مسعود داود، "القضية الكردية في المعادلة الشرق أوسطية"، مركز الفرات (فيفري 2018).  
[Firatn.com](http://Firatn.com).
97. معوض جلال عبد الله، "العلاقات الإسرائيلية التركية حتى نهاية الثمانينات"، شؤون عربية 88 (1996).  
<https://dergipark.org.tr>
98. المنير محمود، "التحولات الإستراتيجية الكبرى في الشرق الأوسط من 2011 إلى 2017"، موقع نوت بوست (أكتوبر 2017)  
<http://www.noonpost.com>
99. المهندس يامن زيد، "تاريخ الإنتفاضات الفلسطينية"، المركز الفلسطيني للإعلام، 5 فيفري، 2018.  
<https://www.palinfo.com>.
100. موسى مريم عبد السلام، "الموقف الإسرائيلي من الملف النووي الإيراني"، المركز العربي للبحوث والدراسات (فيفري 2020)  
<http://www.acrseg.org>
101. مونيكورا ميدل إيست، "الربيع العربي صعود للحركات الدينية وفشل للحكومات الرسمية"، مركز الروابط للبحوث والدراسات الإستراتيجية (سبتمبر 2017).  
<https://rawabtcenter.com>.
102. النعامي صالح، "تصعيد إسرائيلي ضد تركيا سياسيا وإعلاميا"، العربي الجديد، 25 جويلية 2018، تم تصفح الموقع يوم: 20 نوفمبر 2020.  
<https://aalaraby.co.uk>.

103. وتد نضال محمد، "إسرائيل وساسة كردستان: تحالف الأقليات"، **العربي الجديد**، 25 أوت 2015.  
<https://daratey.co.uk/politics/2015/>
104. وحدة الرصد والتحليل، "إستراتيجية ترامب تجاه إيران الدوافع والاتجاهات"، مركز الفكر الإستراتيجي للدراسات (أكتوبر 2017).  
<https://fikercenter.com>
105. وزارة الخارجية الإسرائيلية، تم تصفح الموقع يوم: 20 أوت 2017  
<http://www.mfa.gov.il/mfaar/ministryofforeignaffairs/>
106. وناس يسرى، "تركيا وتونس علاقات اقتصادية وثقافية تنامت عقب الثورة"، وكالة الأناضول، 26 ديسمبر 2017، القسم السياسي.  
<https://www.aa.com.tr/ar>

### المراجع الأجنبية :

#### A. Books :

1. Aksu Kenan, **Turkey – EU Relation: power, politics and the Future** (UK: Cambridge Scholars Publishing, 2012).
2. Burchill Scott, **liberalism: Theories of International Relations** (New York: Palgrave MacMillan, 3<sup>rd</sup> edn, 2005).
3. Donnelly Jack and others, **Theories of International Relations** (New York: Palgrave Macmillan, 3<sup>rd</sup> edn, 2005).
4. El Gendy Karim, "The Process of Israeli Decision Making Mechanisms Forces and Influences" (Beirut: Alzaytuna Centre for Studies and Consultation, 1st edn, 2010).
5. Elias Juanita, Such Peter, **International Relations: The Basics** (London : Routledge, 1<sup>st</sup> edn , 2007).
6. Karen Mingest, Ivan Arguing Toft, **Essentials of International Relations** (Canada: w.w.Norton & Company, Inc, 7<sup>th</sup> edn, 2017).
7. Mc Glinch Stephen, **International Relation** (England: E-International Relations, 2017).
8. Paul Viotti, Mark Kauppi, **International Relations Theory** (Pearson, 5<sup>th</sup> edn, 2014).
9. Sari Erten Helin, "Arab Spring and the Regionalization of the Kurdish problem; possible outcomes for turkey and the GCC", in Ozden Zeynep octav (ed.), **GGG- Turkey Relations: Dawn of a New Era** (Cambridge: Gulf Research Centre, Inc, 2015).
10. Pieper Moritz, "Chinese, Russian and Turkish policies in the Iranian nuclear dossier: between resistance to Hegemony and hegemonic accommodation" (university of Salford Manchester, September 2015).
11. Starting folkar Jennifer, "Neoliberalism", in: Tim Dunne (ed), **International Relations Theories: Discipline and Diversity**, ( OXFORD University Press, 3<sup>rd</sup> edn, 2013).
12. Walters Rosie and others, **International Relations theory** (England: E-International Relations, 2017).
13. Weber Cynthia, **International Relations theory: A critical introduction** (New York: Routledge, 2<sup>nd</sup> edn, 2005).

#### B. Periodicals and Reviews

1. "The armed Conflict in Israel- Palestine The War Report 2017", **Geneva Academy** (January 2018).
2. Akgun Mensur and Others, "Politics in Troubled Times: Israel- Turkey Relations", **TESEV Foreign policy programmer**, vol. 2, n°.41 (December 2014).
3. Aktur Sener, "Turkey's Role Arb Spring and The Syrian Conflict", **Turkish Policy Quarterly**, vol. 15, n°, 4 (winter 2017).

4. Alcaro Riccardo, "The west and the middle East After the Iran Nuclear Deal", **Istituto Affari Internazionali** (July 2015).
5. Alekseevich Avaktov Vladimir, "Neo- Ottomanism as a Key Doctrine of Modern Turkey", **communication and public Diplomacy**, vol.1, n°. 1 (September 2018).
6. Alpher Yoosi, "The Future of The Israel- Palestinian Conflict Critical Trends Affecting Israel", **United States Institute of Peace** (September 2005).
7. Altunisik Maliha Benelli, "Turkey after The Arabe Uprisings Difficulties of Hanging on in there". **ISPI**, vol. 223 (December 2013).
8. Altunisik Meliha, Cuhada Esra, "Turkey's Search for a Third-Party Role in Arabe Israeli Conflicts: A Nentral Facilitator a principle power Mediator?", **Mediterranean Politics**, vol. 15, n°.3 (November 2010).
9. Aras Bulent, "Turkey and The Palestinian Question", **SETA policy Brief**, n°.24 (January 2009).
10. Aras Bulent, yorulmazlar Emirhan, "Turkey- Iran Relation: Along-Term Perspective", **Centre for American Progress** (July 2016).
11. Arbell Dan, "The U.S.-Turkey-Israel Triangle", **The Center for Middle East Policy at Brookings**, n°. 34 (October 2014).
12. Aslan Davout Han and others, Turkey's Foreign Policy and Middle East under AKP Rule (2002.2012), **Zesty Naukowe Uczelni Vistulal**, vol. 48, n°. 3(2016).
13. Aslim Ilksoy, "Energy Sources in the Eastern Mediterranean: Contributor to Solve the Problems in Cyprus, Turkey, and Israel Triangle?", **Athens Journal of Mediterranean Studies**, vol. 4, n°. 1, (January 2018).
14. Babali Tuncay, "Regional Energy Equations and Turkish Foreign Policy: The Middle East ad the CIS", **Insight Turkey**, vol. 12, n°. 3 (2010).
15. Bayeh Endalcachew, "The Current War on Gaza: A Challenge to The Principle of The Responsibility to Protect", **Global Journal of Political Science and Administration**, vol. 4, n°. 2 (May 2016).
16. Bechev Dimitar, "Russia and Turkey: The Promise and The Limits of Partnership", **European Union Institute for Security Studies**, Chaillot Papers, n°. 146 (July 2018).
17. Beck Hamas Martin, "Israel and the July Gaza War 2014: War as a result of a policy of consecutive provocations", **Centre for Modern Middle East and Muslim Studies** (July 2014).
18. Beck Martin, "The Aggravated Struggle for Regional Power in the Middle East: American Allies Saudi Arabia and Israel versus Iran", **Global Policy**, vol.11, Issue1 (February 2020).
19. Bell Anthony, Witter David. "The Libyan Revolution Roots of Rebellion", **The Institute for The Study of War** (September 2011).
20. Bengio Ofra, "Has Israel's Support for Kurdistan's Independence Helped or Harmed the Kurds?", **BESA Center Perspectives Paper**, n°. 637 (November 2017).
21. Berelovich Eyal, "Turkish – Israeli military Relations and Security Cooperation", **Turkish Review**, vol. 4, n°.6 (2014).
22. Bretti Benedetti, "Israel and The Arab Spring Under Standing Attitudes and Responses to The New Middle East", **Al Mesbar Studies and Research Centre and The Foreign Policy Research Institute** (January 2013).
23. byman Daniel, "Israel's Pessimistic View of the Arab Spring", **The Washington quarterly** (summer 2011).
24. Chazan Naomi, "Israel and Africa:Challenges for a New Era", **The Africa Institute American Jewish Committee** (2006).
25. Dacey Julien Barnes, "Russia and The Resistance Axis", **European Union Institute for Security Studies**, Chaillot Papers, n°. 146 (July 2018).
26. D'Alema Francesco, "The Evolution of Turkey's Syria Policy", **Istituto Affari internazionli** (October 2017).



27. Dassa kaye Dalia and others. Israel and Iran A Dangerous Rivalry, **RAND National Defense Research Institute** (2011).
28. Dassa Kaye Dalia, "Israel's Iran Policies after The Nuclear Deal", **Perspectives Rand Corporation** (2016).
29. Davutoğlu Ahmet, "Transformation of NATO and Turkey's Position", **Perceptions**, vol. 17, n°. 1. (spring 2012).
30. Demerol Tolga, "The Limits to Cooperation Between Rivals: Turkish-Iranian Relations Since 2002", **Ortadoğu Etütleri**, vol. 4, n°. 2 (January 2013).
31. Dennison Susi, Francois Godement and others, "the Road Back to European power", **European council on foreign relations**, n°. 138 (July 2015).
32. Didem Özdemir Albayrak, Turan Kürşad, "Neo-Ottomanism in Turkish Foreign Policy Through the Lenses of the principal Agent theory", **SSPS**, Vol .1, Issue. 1 (Summer 2016).
33. Du Plessix Carolin, "The European Union and Israel a Lasting and Ambiguous Special Relationship", translation: Judith Grumbach, **Bulletin du Center de Recherche Francais a Jerusalem** (December 2011).
34. Efron Shira, "The Future of Israeli-Turkish Relations", **RAND Corporation** (2018).
35. Emile Irani George, "Iran's Regional Security Policy: Opportunities and Challenges", **Real Instituto Elcano Working Papers**, n°.5, (2008).
36. Erdurmaz Ali Serdar, "Analyses Turkish-Israeli Cooperation in the Context of Turkey's "Zero Problem" Foreign Policy", **Journal of Game Theory**, vol.1, n°.5 (2012).
37. Erşen Emre, " Evaluating The Fighter Jet Crisis in Turkish- Russian Relations", **Insight Turkey**, vol. 19, n°. 4, (2017).
38. Ertosun Erkan, "Turkey and The Palestinian Question: The Shift of Roles in Foreign Policy", **Digest of Middle East studies**, vol. 26, n°. 1(2016).
39. Freedman Robert, "Russia and The Middle East Under Putin", **Ortadoğu Etütleri**, Vol. 2, n°. 3 (July 2010).
40. Gibson Brayner, "The Long Road to The Tehran The Iran Nuclear Deal in Perspective", **strategic update** (December 2015).
41. Gokdemir Levent, "Gulf War, USA, Great Middle East Project and Turkey", **Journal of Academic Research in Economic**, vol.1, n°.3 (2009).
42. Gomel Giorgio, "Europe and Israel: A Complex Relationship", **Istituto Affari Internazionali** (May 2016).
43. Gomel Giorgio, "Europe and Israel: A Complex Relationship", **Istituto Affari Internazionali** (May 2016).
44. Grigoriadis Loannis, "The Davutoğlu Doctrine and Turkish Foreign Policy", **Hellenic Foundation for European and Foreign Policy**, n°. 8 (April 2010).
45. Gültekin Punsman Burcu, "Turkey-Israel: Towards a Decoupling between Economics and Politics", **Economic Policy Research Foundation of Turkey**, n°. 48 (August 2011).
46. Gürzel Aylin, "Turley's in Defusing the Iranian Nuclear Issue", **The Washington Quarterly** (Summer 2012).
47. Hanauer Larry, "Israel's Interests and Options in Syria", **Perspective RAND** (July 2016).
48. Hazbay Pemra, "Political Troubles between Turkey and Israel?", **The Washington Institute** (May 2004).
49. Herzog Michael, "operation pillar of defence (Gaza November 2012) objectives and implications", **Jerusalem Centre for Public Affairs**, vol. 3, n°. 02 (January 2013).
50. Huang Xiaoning, "The Iranian Nuclear Issue and Regional Security Dilemmas Responses and The Future", **Sabbatical Report** (July 2016).
51. Huber Daniela, Tocci Nathalie, "Behind the Scenes of the Turkish-Israeli Breakthrough", **Istituto Affari Internazionali, Working Papers**, (April 2013).
52. Inbar Efraim, "Regional Implications of the Israeli-Turkish Strategic Partnership", **Middle East Review of International Affairs**, vol. 5, n°. 2 (Summer 2001).



53. Inbar Efraim, "The Deterioration in Israeli-Turkish Relations and its International Ramifications ", **Mideast Security and Policy Studies**, n°. 89 (February 2011).
54. Inbar Efraim, "The Israeli-Turkish Strategic Partnership", **Begin-Sadat Center for Strategic Studies**, n°. 53 (February 2003).
55. Kalhori Jalal and Others, "The Presence of Israel in Iraqi Kurdistan and Its Security Challenges for Iran's National Security", **Journal of Politics and Law**, vol .9, n°.7 (2016).
56. Kasapoğlu Can, "The Turkish-Israeli Relations Under The Davutoğlu Doctrine in Turkish Foreign Policy", **Ege Strategic Research Journal**, cilt. 3, sasyı. 2 (2012).
57. Katz Mark, "Russia and Israel: an improbable friendship", **European Union Institute for Security Studies, Chaillot Papers**, n°. 146 (July 2018).
58. Kerr Paul, "Iran's Nuclear Program: Tehran's Compliance with International Obligations", **Congressional Research Service** (February 2016).
59. Krasna Joshua, "Moscow on The Mediterranean: Russia and Israel's Relationship", **Foreign Policy Research Institute** (June 2018).
60. kujawa Karol, "The Turkish Reaction to Events in North Africa" , **Bulletin Their Polish Institute of International Affairs**, n°.57 (June 2011).
61. Kuper Wasser Yoosi, "Israel's Role in The Struggle Over The Iranian Nuclear Project", **The Begin- Sadat Center for Studies Mideast Security and Policy Studies**, n°. 114 (June 2011).
62. Levy Mordechai, "Iran in The Minds of Israelis", **Przegląd Strategic zney**, n°.8 (2015).
63. liga Aldo, "Israel and Iraqi Kinds Cira Transforming Middle East", **Istituto Affari Internazionli** (December 2016).
64. Lindeustrouss Gallia, oded Eran, "The Kurdish Awakening and The Implications for Israel", **Strategic Assessment**, vol. 17, n°. 1(April 2014).
65. Magen Zevi, Naumkin Vitaly, "Russia and Israel in the Changing Middle East", **Institute for national security studies**, n°. 119 (July 2013).
66. Matins Bruno Oliveira, "EU- Israel Relations: Expending the Research agenda", in: The Sage Handbook of European Foreign Policy, BK, **Sage-Jorgensen et al**, vol. 2, chp. 46, (January 2015).
67. Migdalovitz Carol, "Turkey: Issues for U.S. Policy", **Report for Congress** (May 2002).
68. Minasian Sergey, "The Israeli-Kurdish Relations", **21st Century** (Yerevan, Armenia), n°. 1 (2007).
69. Mitchell Gabriel, "The risks and rewards of Israeli-Turkish energy cooperation", **The Israeli Instute for Regional Foreign Policies** (January 2017).
70. Moshkova T.D, "Russian – Israeli Relations: The Rol of The Russians -spiking community of the State of Israel", **Vestnik RUDN International Relation**, Vol. 18, n°.2 (2018).
71. Mushtaq Abdul Qadir, Muhammed Afzali, "Arab Spring its Causes and Consequence", **JPUHS**, vol. 30, n°. 1 (junuary-juin2017).
72. Najslová Lucia, Baskin Gershon, "What Next Turkish Israel Relations ?", **European Institute of the Mediterranean** (July 2011).
73. Norlentov Tova, "Israel Perspective on The Arab Upspring", **CSS Analysis in Security Policy**, n°. 123 (November 2012).
74. Nurieva Guzel, "Natural Gas Factor in Israel-Turkey Russia "Energy Triangle", **Turkish Journal of Middle Eastern Studies**, vol.4, n°.1 (2017).
75. Ömür Atmaca Ayşe, "The Geopolitical Origins of Turkish- American Relations: Revisiting The Cold War Years". **All Azimuth**, vol.3. n°.1 (January 2014).
76. Özsağlam Muhittin Tolga, "Russia – Turkey Relations: Conflict and Limited Cooperation in The Past – Soviet Era", **The European Proceedings of Social & Behavioral Sciences** (march 2018).

77. Öztürk Asiye, "The Domestic Context of Turkey's Changing Foreign Policy towards the Middle East and the Caspian Region", **Deutsches Institute für Entwicklungs politik** (October 2009).
78. perchoc Philippe, "Future EU- Turkey Relations", **European Parliamentary Research Service** (October 2018).
79. Perini Marc, "Options for The EU – Turkey Relationship", **Carnegie endowment for International peace** (mays 2019).
80. Philips Christopher, "Into the Quagmire Turkey's Frustrated Syria policy", **The Royal Institute of International Affairs** (December 2012).
81. Pieper Moritz, "Chinese, Russian and Turkish policies in the Iranian nuclear dossier: between resistance to Hegemony and hegemonic accommodation" (university of Salford Manchester, September 2015).
82. Pirincci Ferhat, Tayyar Ari, "Impact of Iraq war on Turkish- American Relations", **Annual conference of International studies Association northeast** (October 2009).
83. Rabinovitch Itamara, "Israel and The Changing Middle East", **Middle East Memo**, n°.34 (January 2015).
84. Rabinovitch Itamara, "Israel' s View of The Syrian Crisis", **The Saban Centre for Middle East Policy at Brookings**, no. 28 (November 2012).
85. Rabinovitch Itamara, "Israel and The Changing Middle East", **Middle East Memo**, n°.34 (January 2015).
86. Reynolds Michael, "Echoes of Empire: Turkey's Crisis of Kemalism and The Search for an Alternative Foreign policy". **The saban center for middle East policy at Brooking Analysis paper**, n°.26, (June 2012).
87. Schiller Thomas, "Tunisia Revolution and Its Consequence", **International Reports** (2011).
88. Senyücel Gündoğar Sabiha and others, "Politics in Troubled Times: Israel-Turkey Relations", **TESEV FOREIGN POLICY PROGRAMME**, vol. 2, n°. 41 (December 2014).
89. Simon Steven, "An Israeli Strike on Iran", **Council Foreign Relations**, n°.5 (November 2009).
90. Sinkaya Bayram, "Rationalization of Turkey-Iran. Relation: Prospects and Limits", **Insight Turkey**, vol. 14, n°. 2 (Spring 2012).
91. Soler Lecha Eduard, "EU - Turkey Relations: Mapping landmines and exploring alternative pathways", **FEPS policy paper** (September 2019).
92. Taşpinar Ömer, "The Three Strategic Vision of Turkey", **Centre on the United states and Europe at Brookings**, n°. 50, (March 2011).
93. Taşpinar Ömer, "Turkey's Middle East policies Between Neo-Oltomanism and kemalism", **Carnegie middle East Center** (September 2008).
94. Tocci Nathalie, "Turkey and the European Union A Journey in The Unknown", **Brookings policy paper**, n° 05 (November 2014).
95. Ulgen Sinan, "Turley and the Bombs", **Carnegie Endowment for International Peace** (February 2012).
96. Unver Akin, "Turkish-Iranian Energy Cooperation and Conflit: The Regional Politics", **Middle East Policies**, vol. 23, n°. 2 (Summer 2016).
97. Walt Stephen, "International Relations: One World, Many Theories", **Foreign policy** (Spring 1998).
98. Yaldin Amos, Valensi Carmit, "The Upheavals in The Middle East and Israel's Strategic Balance", **Institute for National Security Studies**, n°. 147 (June 2015).
99. Zehra Hafize Kavak, "Turkish-Israeli Political Relations After the Attack on Mavi Marmara", **İnsani ve Sosyal Araştırmalar Merkez** (June 2014).

**C. Theses :**

1. Al Saftawi Mohamed, “**Turkish policy towards Israel and Palestine : continuity and change in the relations of the Turkish-Palestinian-Israeli triangle under the rule of the Justice and Development Party 2002-2016**” (Doctoral Dissertations, Department of Political science, Ghent University, 2017).
2. Hurych Vladimir, “**Neo- ottomanism in Turkish Foreign policy and Changes During the Erdogan Era**” (Master’s thesis, Institute of Political Studies, CHARLES University 2018).
3. Olson Galen, “**Normalizing Turkish-Israeli relations and the possibilities For US Involvement**” (Master's Thesis in International Relations, Department of International Relations, Boston University, 2013).
4. Schmaglowski Dieter, “**The Israeli- Palestinian Conflict a Hopeless Case for U.S. Policy in The Middle East?** ” (kensas: U.S. Army Command and General Staff College. School of Advanced Military Studies, 2007).
5. Ulus Selin, “**Changing Turkish –Israel Relation after the 2008 Gaza War**” (Master's Thesis in International Relations, B.A, Department of Management, Işık University, 2016).
6. Waxer Kira, “**Explaining the United States-Israel relationship**” (thesis master of Arts in security studies, University pacific, June 2013).
7. Zanotti Jim, “**Israel: Background and U.S. Relations**”. Congressional Research Service (July 2018).

#### D. Conferences :

1. Fabien Terban, “EU-Israel Relations: in Search of Coherent and Consistent EU Foreign Policy” (A research paper presented at a forum: Garnet Conference – “**The EU in International Affairs II**”, Brussels, 22-24 April 2010).

#### E. Site web :

1. “A Short Guide to The Israeli Political System”, Visited: 09-09-2017.  
[http://www.rogerdarbington.me-uk/isrealipolitical\\_system](http://www.rogerdarbington.me-uk/isrealipolitical_system)
2. Abdel Meguid Nevin and others, “The Economic Causes of The Egyptian Revolution January25, 2011”, **American University in Cairo**, (December 2011).  
<http://dar.aucegypt.edu/>
3. Alireza Bulent, Flanagan Stephen,” The End of Zero Problems? Turkey and Shifting Regional Dynamics”, **Center for Strategic and international Studies** (April 2012).  
<http://CSIS.org>
4. “BESA”, **The Begin-Sadat Center for Strategy Studies**, Visited: 09-10-2017.  
<http://besacenter.org/about/mision/>
5. bin said Mohammed Jeffery, “The Palestine Israel conflict”, **research gate** (march 2018).  
<https://www.researchgate.net/publication/324056155>
6. Blackwell Robert, Slocomb Walter, “A Strategic Asset for The United States”, **The Washington Institute for Near East policy** (2011).  
<http://www.washingtoninstituto.org>
7. Cagaptay Soner, “Is the US’ Turkey Relationship Grumbling?”. **The Washington Institute** (February 2015).  
<https://www.washingtoninstitute.org>
8. Cagaptay Soner, sievers Marc,” Turkey and Egypt 's Game in The Middle East”, **The Washington Institute** (March 2015).  
<https://www.washingtoninstitute.org>
9. Cohen Josh, “Vladimir Putin is The Closest Thing to a Friend Israel Has Ever had in Moscow”, **kyiv post, published**, on: January 14,2016.  
<https://www.kyivpost.com/article/opinion/op-ed>
10. Eisenstadt Michael, Pollock David, “Friends With Benefits: Why The U.S. Israeli Alliance is Good for America?”. **The Washington institute for wear east policy** (November 2012).  
<http://www.washingtoninstitute.org>

11. El Yamani Ismael, "The Role of The European Union in The Israeli – Palestinian Conflict" (November 2018), At:  
[http:// www.research gate.net](http://www.researchgate.net)
12. Fisher Max, "Who 'won' the Israel-Gaza conflict?", **The Washington Post** (November 2012).  
<https://www.washingtonpost.com/news/worldviews>
13. Henderson Simon, Heinonen Olli, "Nuclear Iran: A Glossary", **The Washington Institute** (March 2015).  
<http://www.washingtoninstitute.org>
14. Henderson Simon, Heinonen Olli, "Nuclear Iran: A Glossary", **The Washington Institute** (March 2015).  
<https://www.washingtoninstitute.org>
15. Herzog Michael, "Israel Confronts the Iran Nuclear Deal", **The Washington Institute** (July 2015).  
<https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/>
16. "HIRZILIYA CONFERENCE", **The Institute for Policy and Strategy (IPS)**, Visited: 05/09/2017.  
<http://www.herliziyaconference-org/>
17. Humud Carle and others, "Iran and Israel: tensions over Syria", **congressional Research service** (June 2019).  
[www.crs.gov](http://www.crs.gov)
18. Inbar Efraim, "Turkey – America's Unacknowledged Problem", **BESA Center Perspectives**, no. 280 (January 2015).  
<https://aa.com.tr>
19. Ismael Al Yamani, "The Role of the European Union in the Israeli- Palestinian Conflict" (November 2018). At:  
[http://www.research gate.net](http://www.researchgate.net)
20. "Israel Political Party", **SHAS**. Visited : 16-09-2017.  
<http://www.jewishvirtuallibrary.org>
21. "Israel Political Party", **United Arab List**. Visited: 16-09-2017.  
<http://www.jewishvirtuallibrary.org>
22. kamp Beatrix Immen, "US recognition of Jerusalem as capital of Israel", **European Parliamentary Research Service** (December 2017).  
<https://www.europarl.europa.eu/RegData/etudes/ATAG/2017>
23. " Labor Party ", **History and Overview**. Visited: 15- 09-2017.  
<http://www.jewishvirtuallibrary.org>
24. Limor Yoav, "Forceful Response Made Possible by Restraint", **Israel Hayom** (July 2014).  
<https://www.israelhayom.com/writer/yoav-limor>
25. Lindenstrauss Gallia, "Changes in the Turkish Threat Perception: Strategic Significance for Israel", **INSS Insight**, n°. 220 (November 2010).  
<https://www.inss.org.il>
26. Lynch Marc, "Political Science and the New Arab Public Sphere", **Foreign Policy** (June 2012). visited: 10-10-2017.  
<https://foreignpolicy.com/>
27. Nouha Baker. "The Egyptian revolutions".  
<http://www.um.edu.net-data>
28. "Nuclear Power in Iran", **World Nuclear Association** (January 2018).  
<https://world-nuclear.org/information-library/country-profiles>
29. "Nuclear", Nuclear Threat Initiative (June 2020).  
<https://www.nti.org/learn/countries/iran/nuclear/>

30. sezak Selim, "The US turkey relationship is worse off you think", **Foreign policy** (September 2018).  
<http://www.foreignpolicy.com>
31. Shoukry Nabil, "is Iran a regional power?".  
[www. Researhgat.net](http://www.Researhgat.net)
32. "The history of the European Union", **European Union**.  
[https://europa.eu/european-union/about-eu/history\\_en](https://europa.eu/european-union/about-eu/history_en)
33. "The Institute for National Security Studies- History", **INSS**, Visited: 05-09-2017.  
<http://www.inss.org.il/history/>
34. Widlanski Michael, "Israel Studies an Anthology the Media in Israel" (September 2009).  
<http://www.jewishvisituallibrary.org>
35. Yilmaz Ercan, "Turkey Israeli Relations in The Post-Cold War Era", **Akademik Fener**.  
<https://dergipark.org.tr/tr/download/article-file/203501>







ملحق رقم (1): خريطة توضح منطقة الشرق الأدنى

<https://bit.ly/32iB2WF>



ملحق رقم (2): خريطة توضح منطقة الشرق الأوسط في الفكر الإستراتيجي الأمريكي الإسرائيلي (بالتصرف) نقلا عن مشروع «الشرق الأوسط الكبير».. متى بدأ؟ وأين ينتهي؟

Reference : <https://ednews.net/ar/news/analytical-wing/176142>



ملحق رقم (3) خريطة توضح الحدود السياسية والجغرافية للجمهورية التركية

Reference : <https://www.nationsonline.org/oneworld/map/turkey-map.htm>



ملحق رقم (4) : خريطة توضح امتداد وتقلص حدود الدولة العثمانية

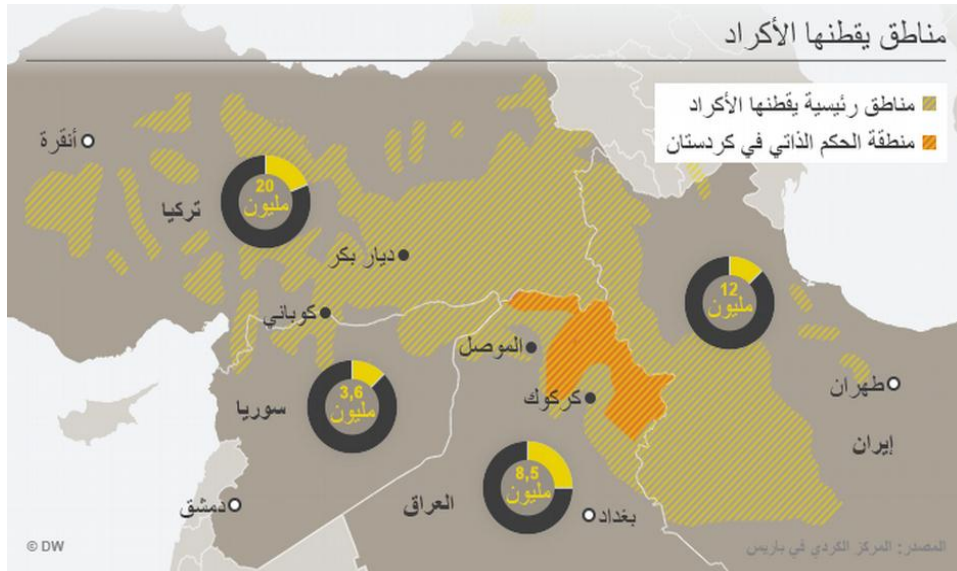
Reference : <https://www.britannica.com/place/Ottoman-Empire/Osman-and-Orhan>





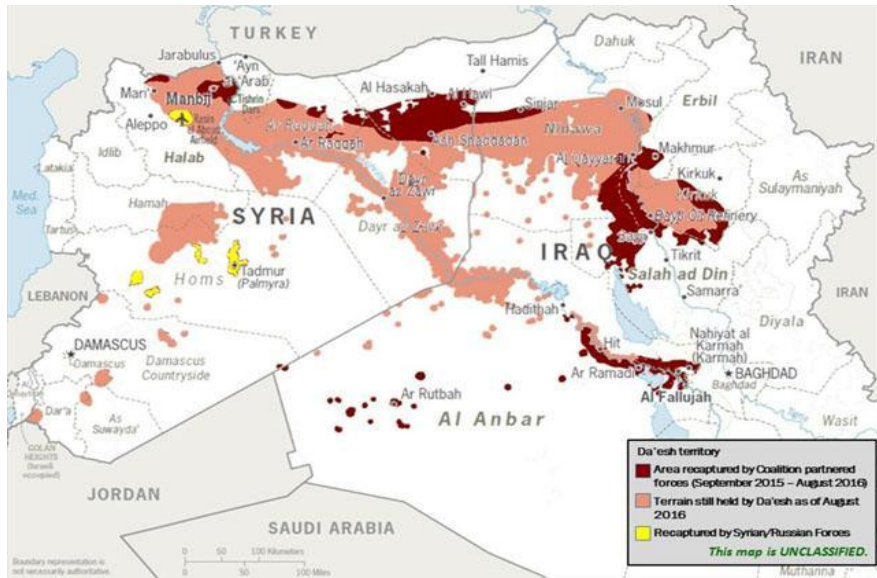
ملحق رقم (3): خريطة توضح مواقع المنشآت النووية الإيرانية

Reference <https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/almnshat-alnwyyt-alayranyt-fy-am-2015>



ملحق رقم (6): خريطة توضح مناطق تواجد الأكراد في منطقة الشرق الأوسط

Reference <https://www.dw.com/ar/%D9%85%D8%B3%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D8%A9>



ملحق رقم (7): خريطة لوزارة الدفاع الأمريكية تظهر أراضي تنظيم "الدولة الإسلامية"

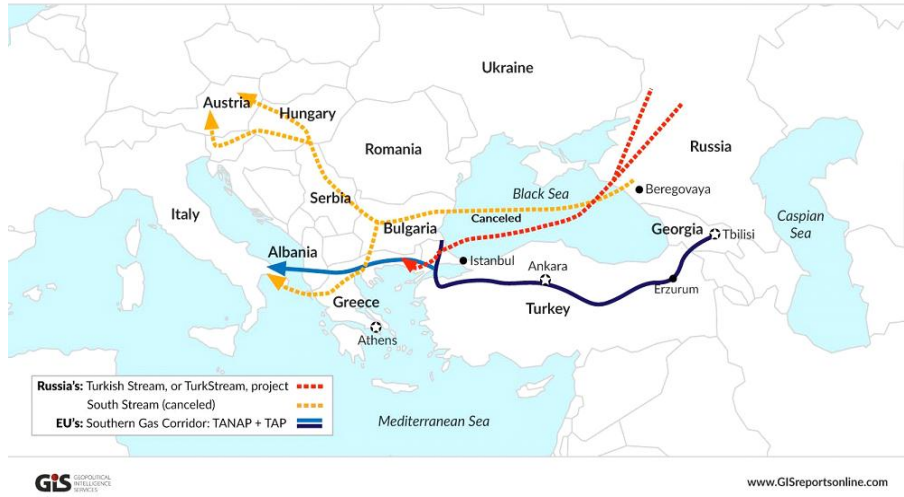
<https://www.washingtoninstitute.org/a>

Planned location of the Nabucco pipeline



خريطة (أ)

EU-Russia pipeline game



خريطة (ب)

ملحق رقم (8): الخريطتان (أ-ب) توضحان ممرات أنابيب النفط والغاز عبر تركيا نحو أوروبا وآسيا

Reference <https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/almnshat-alnwwyt-alayranyt-fy-am-2015>



ملحق رقم (9): خريطة توضح مواقع حقول الغاز المكتشفة (حقل ليفيathan)

<https://www.aljazeera.net/midan/reality/politics/2020/8/17/>



قائمة الخرائط

- ملحق رقم (1): خريطة توضح منطقة الشرق الأدنى.....346
- ملحق رقم (2): خريطة توضح منطقة الشرق الأوسط في الفكر الإستراتيجي الأمريكي الإسرائيلي (بالتصرف) نقلا عن مشروع «الشرق الأوسط الكبير».. متى بدأ؟ وأين ينتهي؟ .....346
- ملحق رقم (3): خريطة توضح الحدود السياسية والجغرافية للجمهورية التركية .....347
- ملحق رقم (4): خريطة توضح امتداد وتقلص حدود الدولة العثمانية .....347
- ملحق رقم (5): خريطة توضح مواقع المنشآت النووية الإيرانية .....348
- ملحق رقم (6): خريطة توضح مناطق تواجد الأكراد في منطقة الشرق الأوسط.....348
- ملحق رقم (7): خريطة لوزارة الدفاع الأمريكية تُظهر أراضي تنظيم "الدولة الإسلامية" .....349
- ملحق رقم (8): الخريطتان (أب) توضحان ممرات أنابيب النفط والغاز عبر تركيا نحو أوروبا وآسيا .....350
- ملحق رقم (9): خريطة توضح مواقع حقول الغاز المكتشفة (حقل ليفيathan) .....350

فهرس المحتويات

2.....	مقدمة
13.....	الفصل الأول: مقارنة نظرية مفاهيمية لدراسة العلاقات التركية الإسرائيلية
13.....	المبحث الأول: المقاربات النظرية المفسرة للعلاقات التركية الإسرائيلية
13.....	المطلب الأول: المنظور الواقعي
23.....	المطلب الثاني: المنظور الليبرالي
29.....	المطلب الثالث: المقاربة العثمانية الجديدة Neo- Ottomanism
38.....	المبحث الثاني: منطقة الشرق الأوسط: دراسة جيوبوليتيكية
38.....	المطلب الأول: الشرق الأوسط: ضبط مفاهيمي وتاريخي
41.....	المطلب الثاني: الشرق الأوسط في كل من الفكر الإستراتيجي التركي - الإسرائيلي
54.....	المطلب الثالث: الأهمية الجيوإستراتيجية لمنطقة الشرق الأوسط
60.....	المبحث الثالث: صناعة السياسة الخارجية لكل من تركيا - إسرائيل
60.....	المطلب الأول: فواعل صناعة القرار الخارجي التركي
78.....	المطلب الثاني: فواعل صناعة القرار الخارجي لإسرائيل
97.....	الفصل الثاني: التحولات الجيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط والموقف التركي الإسرائيلي
98.....	المبحث الأول: التغيرات السياسية في منطقة الشرق الأوسط
98.....	المطلب الأول: ثورات الربيع العربي ومحركاتها
108.....	المطلب الثاني: الملف النووي الإيراني
115.....	المطلب الثالث: القضية الفلسطينية وحروب إسرائيل على غزة
123.....	المبحث الثاني: المقاربة العثمانية الجديدة تجاه التغيرات السياسية في منطقة الشرق الأوسط
124.....	المطلب الأول: الثورات العربية: نحو تبني خطاب براغماتي
131.....	المطلب الثاني: الملف النووي الإيراني: كعامل محفز للتقارب والتعاون (تركيا-إيران)

المطلب الثالث: العثمانية الجديدة والقضية الفلسطينية.....	136
المبحث الثالث: العقيدة العسكرية الأمنية الإسرائيلية تجاه التغيرات الإقليمية.....	143
المطلب الأول: الصراع الفلسطيني الإسرائيلي في ظل نظرية الأمن الإسرائيلية.....	144
المطلب الثاني: المقاربة الإسرائيلية تجاه الملف النووي الإيراني.....	152
المطلب الثالث: الموقف الإسرائيلي من الحراك الشعبي العربي.....	160
الفصل الثالث: تداعيات الديناميات الجيوسياسية على العلاقات التركية-الإسرائيلية.....	168
المبحث الأول: المتغيرات الإقليمية كمحفز/ معرقل للعلاقات التركية الإسرائيلية.....	169
المطلب الأول: أثر التوازنات الداخلية للعالم العربي.....	169
المطلب الثاني: المشروع الإيراني جدلية التنافس والصراع.....	178
المطلب الثالث: القضية الكردية: تفاعلاتها وتأثيراتها.....	191
المبحث الثاني: تأثير/ أثر المتغيرات الدولية على العلاقات التركية الإسرائيلية.....	202
المطلب الأول: الولايات المتحدة الأمريكية: الحليف الإستراتيجي.....	202
المطلب الثاني: روسيا: نحو ترتيب الأولويات وإعادة التوقيع.....	213
المطلب الثالث: الإتحاد الأوروبي: بين مطالب عضوية تركيا والشراكة الناعمة لإسرائيل.....	227
المبحث الثالث : مضامين العلاقات التركية الإسرائيلية.....	246
المطلب الأول: القطاع السياسي.....	246
المطلب الثاني: القطاع الأمني العسكري.....	251
المطلب الثالث: القطاع الإقتصادي.....	258
الفصل الرابع: آفاق العلاقات التركية الإسرائيلية.....	268
المبحث الأول: تحديات العلاقات التركية الإسرائيلية.....	268
المطلب الأول: التحديات الداخلية.....	268
المطلب الثاني: التحديات الإقليمية.....	274

---

280.....	المطلب الثالث: قيود البيئة الدولية .....
288.....	المبحث الثاني: مستقبل العلاقات التركية الإسرائيلية .....
288.....	المطلب الأول: سيناريو تحسن العلاقات وتطورها .....
292.....	المطلب الثاني: سيناريو إستمرار توتر العلاقات .....
297.....	المطلب الثالث: سيناريو قطع العلاقات .....
302.....	استنتاجات: .....
306.....	قائمة المصادر والمراجع .....
346.....	الملاحق .....
352.....	قائمة الخرائط .....
353.....	فهرس المحتويات .....



## المخلص:

دأبت تركيا وإسرائيل على تعزيز العلاقات بينهما في مختلف القطاعات لتصل إلى مستوى عقد تحالف إستراتيجي عام 1996م، غير أن ظروف البيئة الداخلية التركية هيئت لصعود نخبة سياسية تمتلك رؤية مغايرة لما تبنته تركيا الكمالية (تبنت تركيا مبادئ حكم وفقا لرؤية مؤسس الجمهورية كمال أتاتورك) بالإنفتاح على الشرق الأوسط موظفة موروثها الحضاري العثماني في علاقاتها معه، لتصبح إسرائيل لا تمثل أولوية في توجهات تركيا الخارجية، كما كان للتحويلات الجيوسياسية التي شهدتها المنطقة أواخر العام 2010م تداعيات على علاقات الطرفين والتي إتسمت بحالة من الشد والجذب والتوتر خلال هذه الفترة.

الكلمات المفتاحية: تركيا، إسرائيل، العثمانية الجديدة، الشرق الأوسط، التحويلات الجيوسياسية.

## Abstract

The Turkish and Israeli relations have been strengthened in various sectors, than it reached the level of concluding a strategic alliance in 1996. However, the conditions of the Turkish internal environment prepared for the rise of a political elite. That has different vision than the one adopted by Kemalist Turkey (Turkey adopted principles of governance according to the vision of the founder of the Republic, Kemal Ataturk) by opening up to The Middle East is an employee of its Ottoman civilizational heritage in its relations with it. So, Israel does not represent a priority in Turkey's foreign orientations, and the geopolitical changes that the region witnessed in late 2010 had repercussions on the relations of the two parties, which were characterized by a state of tension and attraction during this period.

Keywords: Turkey, Israel, neo-Ottomanism, the Middle East, geopolitical transformations.